محمد الشعيبي

عبد الناصر
والفريق العمري
وحديث أوجاع نصف قرن

١٩٤٥ - ١٩٩٥م

رؤية تاريخية نقدية مقارنة

المؤلف في سطور

- من مواليد عام ١٩٣٨م
- حاصل على شهادة البكالوريوس في علم الصحافة من موسكو، وعلى ليسانس آداب قسم التاريخ -من جامعة صنعاء-
- كما حصل على درجة باحث بمستوى مدرس جامعي وذلك من المجلس العلمي لمركز الدراسات والبحوث اليمني.

عمل في مختلف أجهزة الثقافة والإعلام: في الإذاعة والتلفزيون ومديراً لإدارة الصحافة بوزارة الإعلام -أسس أول جهاز لوكالة الأنباء اليمنية «سبأ» عام ٦٣م، فصحيفة صنعاء المتحدثة بلسان حال شباب الثورة، وترأس تحرير أول مجلة للإذاعة -كما ساهم في إنشاء المكتب الفني نواة جهاز الإحصاء والتخطيط، كذا مركز الدراسات والبحوث اليمني، وشغل منصب أول مبعوث إعلامي لليمن الجمهوري خارج البلاد -ملحقاً صحفياً بالقاهرة، فمسئولاً ثقافياً بسفارة اليمن في موسكو، كما عمل مع المشير السلال، والفريق العمري، والقاضي الإرياني، وابراهيم الحمدي، واشترك معهم في النضال على الصعيد الداخلي والخارجي.

- سبق أن انخرط في العمل الوطني قبل الثورة، وشارك في تأسيس بعض التنظيمات الحزبية اليمنية والعربية، -فكان عضواً مؤسساً لحزب الشعب الوطني الوحدوي الديمقراطي برئاسة المرحوم عبدالله عبدالرزاق باذيب.
- يعمل الآن باحثاً متفرغاً، ومؤرخاً في مركز الدراسات والبحوث اليمني، ومسئولاً عن جمع الوثائق والمخطوطات اليمنية من الداخل ومن المكتبات العالمية في الخارج.

رقم الإيداع في دار الكتب بصنعاء (١١) ١٩٩٦/٦/٥م

فهرس الموضوعات :

(١) لاتشكل هذه المحتويات في مجموعها داخل الفصول الثمانية للكتاب تسجيلا جمعياً تراكمياً للمعلومات، والأحداث التاريخية التي شهدتها اليمن عبر نصف قرن، والأخبار عنها وتانقياً داخل ذلك الاطار السردي التقريري المتعارف عليه في علم كتابة التاريخ الكلاسيكي الذي تحكمه قوانين منطق الحدث التاريخي في ترابطه مع وحدة الموضوع، والتسلسل الزمني، بل في كون تلك المحتويات مادة تاريخية معرفية تم استخلاصها بشكل شمولي، شبه مُنتقى، وذلك بهدف خدمة قضية معرفية عقلية محددة، وإيصال رؤية فكرية نقدية تخص هموم وقضايا المجتمع اليمني في دوره حياته الجديدة الإنتقالية منذ الأربعينات، في ظل هيمنة علاقات الإنتاج ماقبل الرزسمالية، وسطوة الفكر الظلامي، واخطاء قادة العمل الوطني، والعسكري، وتحالف رأس المال التجاري -بالتالي- مع ممثلي قوى الإقطاع، وجهاز الحكم، المتواطئ مع مخطط البنك الدولي الحاكم بأمره في تسيير شئون مستعمرات دول المركز الصناعي، ومقرر مصائر البشرية داخل تلك المستعمرات، ومنها اليمن المعاصر، الذي وقع تحت قبضته مؤخراً بعد أن ظل بنائى عن السيطرة المباشر طيلة العقود الماضية التي كانت قد استسلمت خلالها جميع البلدان النامية، وركعت تحت أقدامه، وجبروته المالي، وصعرت خدها لشروطه القاتلة والمميتة، حيث تم معالجة تلك القضايا والهموم في علاقتها، وتداخلها بالعوامل التاريخية، والمؤثرات الإجتماعي، والأنشطة الثورية المحلية، والتيارات الثقافية القادمة، والصراعات والمصالح الإقليمية، والتدخلات الدولية، وذلك في ضوء معطيات حياة ونضالات الفريق العمري، الانموذج الوطني الذي كانت تتجسد في ....

- محتويات الفصل الثاني -

مواقفه السياسية والعسكرية، بعض مطالب هذه المرحلة التاريخية الإنتقالية الصعبة، وقت أن كان الوطني على وشك الوقوع -بعد الثورة- تحت وطئة تلك التناقضات، في ظل انعدام وجود الرؤية السياسية الواضحة وطموحات عبدالناصر اللامحدودة، وتعثر خطط العمليات العسكرية لقواته الميدانية، على الأرض اليمنية، وتراجع الأماني، والأحلام الثورية، على حلقبة حدة الصراعات الإقليمية، وتقاسم مناطق النفوذ الأمريالية، وحيث كان الوطن -بالتالي- في أمس الحاجة إلى النهج الوطني المتبصر، والبحث عن البدائل السياسية المغايرة للمفاهيم الإستعمارية السائدة، وتلك الأخرى المشدودة إلى أساليب الحكم السابقة، والثقافة السياسية الكلاسيكية، بما يتوائم مع مهمة وحدة صف العمل الوطني، ومشاركة كل قواه في صياغة مشروع العمل السياسي والعسكري، الموجه صوب دحر قوى العدوان الداخلي، والخارجي، وبناء دولة اليمن المركزية القوية، الحديثة، وانجاز مهمة تفكيك قوى علاقات التخلف الاقتصادية والاجتماعية، والثقافية، وذلك على طريق تهيئة واعداد الوطن لإقامة الديمقراطية السياسية، وبناء مؤسسات الحقوقية والدستورية، وكفالة الممارسة الحزبية وتوفير مناخ المنافسة الإقتصادية، والاجتماعية الحضارية، وهو ماسوف تتمحور حوله جميع مواد فصول الكتاب هذه التي سوف تكتسي بعداً مأساوياً تلعب فيه بعض العواصم العربية والدولية دوراً سلبياً في اتجاه الإبقاء على علاقات التخلف واحباط مساعي توحد جبهة الوطن، ووضع الألغام أمام خطط ومشاريع التنمية الشاملة. سوف يترائى كل ذلك أمام القارئ، ويصحبه مع كل فقرة من فصول الكتاب المختلفة، ومواضيعه المتعددة، وعبر كل الوقائع والأحداث العسكرية، والصراعات السياسية، والإنقلابات الدموية، والتصفيات الجسدية، والغدر برفاق الطريق ومحاولات القفز فوق قوانين وسنن العملية التطورية الطبيعية وذلك بقدر ما تخدم تلك الوقائع والأحداث الهدف المعرفي الإستراتيجي الذي وضعه الكتاب نصب عينيه على طريق تشكيل وعي وطني مستنير، واشاعة رؤية فكرية وثقافية ناقدة، ومتبصره.

بسم الله الرحمن الرحيم

- المقدمة -

ليس من باب الصدفة - في ظل تذكر حياة ومواقف إنسان مثل الفريق حسن العمري - طرح وجهة النظر السياسية والفلسفية، القائلة بأن اليمن الموحد في حاجة إلى وقفة تأمل عميقة، في وقت لم يعد فيه أي معنى للتفكير السطحي، والتعامل السياسي، والاقتصادي، والثقافي، الارتجالي، والنهج الوطني العشوائي، في حين يغذ العالم السير من حوله قدماً إلى الأمام في كل يوم، بل وفي كل ساعة ولحظة، وفقاً لما يمليه منطق العلم، وايقاع عصر التكنولوجيا الحديثة، والاكتشافات العلمية المهولة، وتقدم علم الخلية الوراثية، والتحكم في مصير فصائل النبات، و الحيوان، وحيث تقوم أجهزة (الريبورت) بإجراء أعقد العمليات الجراحية في الدماغ، وتمكن الانسان المعاصر من صنع رقائق السلكون الإلكترونية في محطات الفضاء، بمقدور هذه الرقائق انجاز أكثر من عشرين مليون عملية رياضية معقدة في الدقيقة الواحدة، وارسالها من ثم بالصوت والصوره عبر الجيل الجديد من الكومبيوتر ٩٥ إلى كل مكان في المعمورة، بل وإلى النجوم والكواكب الأخرى، والتحاور معها على بعد ملايين السنين الضوئية، بهدف استطلاع ما بجوفها، والتعرف على طبيعة نشوءها وتكونها، وأسرار فعلها وتأثيرها على مستقبل تغير وتشكل الحياة على كوكبنا الأرضي.

ومع هذا لاتزال قوى المجتمع اليمني المعاصر تغط في سبات عميق،

ويداعب جفنها خيال وأوهام عصور الإنحطاط والتخلف، علماً بأنه ليس بالضرورة وجود ناسك متعبد، يتعهد القيام بمهمة تلك الرؤية التأملية، فلكل عصر عُباده، ونُساكه، ومحراب اليمن اليوم هو للفيلسوف، والعالم، والمشرع، ورجل السياسة، والقائد الجسور الواقف على رأس قوى الأمة الخيرة، والعناصر الشريفة، القادرة على النهوض بالوطن في ظل دورته التاريخية الانتقالية بما تحمله هذه الدورة -التي طال أمدها- من تناقض، ومايرافقها من آلام ومصاعب، وذلك بفعل عملية المخاض التاريخي، ومحاولة الخروج القسرية من تحت وطأته الثقيلة المصحوبة بعامل التخلف، وظاهرة التسيب، واللامبالاة، وتزايد الجور، والظلم الاجتماعي، والاضطهاد الاقتصادي وشدة حدة تنافس اصحاب المصالح، والسماسرة، الذين يشكلون -مع الساسة المتنفذين، والقوى الطفيلية، وقادة العمل الحزبي والمذهبي، قطيعاً مفترساً واحداً ينهش جسد الأمة والوطن ويستنزف فعالية تراكم رأس المال، ويعطل تجديد قوى الانتاج، الأمر الذي سرّع من وضع البلد على حافة الفقر والإفلاس، وقرب بدوره سمعة الوطن الى نقطة الصفر في مضمار العلاقات والاهتمامات الدولية، بدأ معه العد التنازلي لعلمية الانقراض التاريخي كوطن وشعب كان لهما في يوم ما دور متقدم في عملية التطور، والحضارة البشرية، أقل ما فيهما أنه كان يشار الى سواعد اليمنيين، وكفاءة جهاز الحكم -بالبنان- حيث تعاظم الانتاج، وبناء السدود، وازدهار اقتصاد البلاد، وحيث شدة الحرص على السيادة، والاستقلال، وعند شعور جميع السكان بالمسؤلية تجاه الحفاظ على موقع اليمن الاستراتيجي الدولي، واستثمار هذا الموقع، وترشيد مردوده لصالح الأمة، وتعزيز هيبتها، ومكانتها ليس فقط لانتفاع المقربين من الحكم والعاملين بداخله، وإعلاء شأن زعماء العشيرة، والقادة العسكريين العظام، ولصالح

قطاع التجارة، والوجهاء الاجتماعيين، وكبار ملالك الأراضي وأبناء الفئات والذوات الأرستقراطيين، الذين يصنفهم علم الإجتماع المعاصر- في خانة مايعرف باسم الطبقة الاجتماعية الطفيلية الوسطى، موضوع صفحات هذا الكتاب الذي اعتزمت فيه -على ضوء استعراض حياة ومواقف الفريق العمري - مناقشة ممارسات ومواقف هذه الفئة التي اعتلت سدة الحكم والقيادةبعد الثورة، بعد أن كانت هذه القيادة حكراً على الإمامة فقط، وكيفية تعامل الفريق العمري معها في سياق نضالاته ضد قوى العدوان الداخلي، والخارجي، وتسليط بعض الضوء بالتالي على خياراته الوطنية الصعبة، مقارنة بفرص وخيارات رفاق الحكم وقادة الثورة، والحكام الذين عاصروه في الشمال والجنوب، بدءاً من المشير السلال ، والإرياني، وقحطان الشعبي، وسالم ربيع علي، والحمدي، وانتهاءً بعبدالفتاح اسماعيل، وعلي ناصر محمد، وعلي عبدالله صالح، وعلي سالم البيض، محاولاً عبر ذلك -ليس فقط ابراز شخصية الفريق العمري، -كنموذج وطني، ومقاتل يمني جسور، بل التعرف من خلال حياته النضالية، ومواقفه السياسية والعسكرية الشجاعة-على تفهم جوهر العملية التاريخية، وكشف طبيعة الدورة الإنتقالية لواقع المجتمع، والإقتصاد اليمني المعاصر المتناقضة وغير المستقرة، و رسم لوحة بالتالي-شبه متكاملة لكيفية تعامل الحركة الوطنية والفئات التجارية الصاعدة عموماً مع هذه المرحلة الإنتقالية منذ الأعوام ٤٥ وحتى عام ٩٥، حيث زحمة الأحداث المعبرة عن تناقض طابعها التاريخي، واتساع عمق الإضطرابات السياسية، والهزات الإجتماعية فيها ومظاهر الإختلالات الاقتصادية، وتعدد التوجهات الفكرية، والثقافية الهجينة التي كفت كل عهود الماضي عن المقدرة على أحداث مثلها داخل البنية السياسية، والتركيبة الاجتماعية، والاقتصادية الراكدة المتخلفة، لايزال هناك

نقص حاد في ميدان دراسة وبحث هذه الظاهرة، وعدم تقصي العلم والبحث لأبعادها، والتعرف بالتالي على آثارها الإيجابية والسلبية، الأمر الذي صعب في غيابه تفهم حقيقة ماجرى، وما يجري على الساحة اليمنية منذ نهاية الأربعينات وحتى اليوم، وظل جهل الأغلبية من الناس، والمثقفين على حد سواء -قائماً- عن جوهر معاناة الوطن، وعدم ادراك أسباب مبرر عملية الإحباط، وتوالي الانتكاسات، وزهق الأرواح، واقتتال الثوار، وعجز الحكومات المتعاقبة عن تجاوز علاقات التخلف، وعدم الدخول مباشرة صوب عصر التحضر، وحياة المجتمع المدني، والعيش في كنف دولة النظام والقانون، واستقرار الوضع الاقتصادي، وإظهار هوية هذه الدولة والنظام الاجتماعي العام، على الصعيدين الحضاري المحلي والعالمي، وذلك بالرغم من تسائل المراقبين عن أهمية إنقضاء ثلث قرن على تصفية نظام الحكم السياسي الاقطاعي الكهنوتي، وازالة حكم السلاطين، وخروج الاستعمار، وتوحد الأرض اليمنية أخيراً، وامتلاك الإرادة الوطنية، في حين لم يتحرك المجتمع خطوة واحدة قدماً على طريق تفكيك عرى علاقات الإنتاج ما قبل الرأسمالية، إن لم تكن تلك العلاقات قد تقدمت إلى الأمام، وزادت تجذراً وحِدّة، باتجاه ترسيخ العلاقات المناطقية، والولائات القبلية، والمذهبية، والشللية الحزبية، وانغلاق المجتمع على نفسه داخل تلك الأطر، تنامى في ظلها زيادة تملك الإقطاعيين القدامى للأرض، وظهور ملاك جدد من نفس النوع، وظهور أصحاب عقارات زراعية واسعة، تقوم على نظام المحاصة السنوية الإقطاعية لغلات الأرض، وليس على نظام العمل المأجور، الخالق لفائض القيمة، وتراكم رأس المال الوطني، الشرط الأساسي لعملية التطور الاقتصادي والاجتماعي، والسياسي.وانعتاق عملية الخلق والإبداع، والمنافسة في ميدان العمل والانتاج، وتحريك رأس المال،

وقوة العمل داخل السوق الوطنية والدولية.

نفس الاسطوانة المعرفية الدعائية المشروخة، ليس فقط بالنسبة لأجهزة الحكم الوطنية المتعاقبة منذ نهاية الأربعينات، فحسب، بل وللقيادات الفكرية والحزبية والعناصر المثقفة، في انعدام الرؤية الواضحة لطبيعة قانون الدورة التاريخية الإنتقالية هذه، والجهل بأساليب طرق المعالجة الصحيحة للأمراض الاجتماعية الجديدة القادمة على خلفية مفعول علاقات الانتاج ما قبل الرأسمالية، وسطوة تأثيره على أجهزة الثقافة وعناصر الحكم، وتأرجحهما بين مطالب عصرين تاريخيين متناقضين دون المقدرة على امتلاك نهج متوازن، وطرح بديل نظري موائم لطبيعة المرحلة التاريخية، ولفعل وصيرورة قوانينها -الأمر الذي تشكل معالجته عنصراً حيوياً في أعمال هذا الكتاب، وذلك باتجاه فهم سريان فعل هذا القانون داخل حياة المجتمع اليمني المعاصر،والتعرف بالتالي على درجة قابلية تفهم القوى السياسية، والعسكرية، والثقافية لعمل هذا القانون، لن تكون معالجة حياة ومواقف الفريق العمري. سوى داخل هذا الإطار كمقياس يتم النظر من خلاله الى معرفة من حاول -عبثاً من تلك القوى- القفز على هذا القانون أو وضع العراقيل والعقبات في طريقه، ومن قام منها على العكس من هذا وذاك بمحاولة التعاطي الواعي، والتعامل الموضوعي ونبذ عملية العنف السياسي ، الهادف الى تحقيق مطالب شخصية، ومصالح فئوية، واجتماعية ضيقة، وتحت دعاوي وطنية، ومكاسب سياسية إقليمية وقومية، وفي هذا السياق ينظر الكتاب، ويقوّم تجربة الفريق العمري النضالية ورويته التاريخية الحكيمة التي دفعته الى القاء السلاح مثلاً وعدم الدخول في مجابهة عسكرية مع الحليف المصري للثورة وقبوله التعرض وحكومته لعملية الاعتقال ودخول سجون عبدالناصر على أن لا تراق قطرة دم

مصرية في أراضي اليمن على يد المناضلين اليمنيين الساخطين على دعم عبدالناصر لحكومة المشير السلال الذي قدم من القاهرة على أسنة الرماح المصيرية في تحدِ سافر لإرادة قادة النضال الوطني الذي كان يشجب تدخل الجيش المصري في شؤون اليمن الداخلية، ويساوم على مكاسب الوطن الثورية -الفصل السابع-. ومن خلال هذه الزاوية أيضاً عالج الكتاب -في ضوء مواقف الفريق العمري من العون المصري للثورة اليمنية- العلاقة اليمنية المصرية التاريخية منذ العصر الفاطمي، وتتبع طابع هذه العلاقة حتى عهد عبدالناصر، ودراسة أثر انعكاسها الايجابي والسلبي على واقع الحياة الاجتماعية والسياسية، والفكرية في اليمن -الفصل الثالث و الرابع - وسوف تتجلى عظمة حياة ومواقف الفريق العمري -من ناحية أخرى- عند معالجة الكتاب للأوضاع العامة في اليمن بعد قيام الثورة، ومحاولة رسم لوحة لطبيعة الصراع السياسي، والتنافس على السلطة وظهور العناصر الطفيلية والإنتهازية، المستفيد الوحيد من وراء التناقضات التاريخية ومن أعراض الخلل داخل البنية الاجتماعية، ومحاولة وضع هذه العناصر والقوى في مكانها التاريخي السلبي الصحيح داخل الخارطة الاجتماعية وذلك جنباً إلى جنب مع تجار الحروب، وكبار رجال المال والأعمال، والسماسرة العقاريين، وقادة بعض الأحزاب، والتجمعات المذهبية التي عرفت كيف تعتلي موجة الأحداث الوطنية، والكوارث العسكرية، والمصائب السياسية، والتدخلات الخارجية، والخروج منها بسلام، وفوائد مادية جمة. الفصل السادس، والثامن.

في حين تظهر بالمقابل من ناحية أخرى -مواقف الفريق العمري تجاه مجموعات أفراد الشعب العاديين، الذين يقفون من الأحداث الصاعقة حولهم في حالة هبل وذهول، وحيث يعيشون بالتالي صرعى أمام هول التناقض التاريخي

الذي يطحنهم دون أن يعرفوا بدورهم كيفية التعامل مع هذا الواقع بعد أن وجدوا أنفسهم فجأة داخل عملية الصراع الحضاري المعاصر والابتزاز الدولي والاقليمي غير المتكافئ، وذلك في غياب أي استعداد ذاتي مسبق، ودون أي تهيئ موضوعي يذكر، وفي غياب أي مشاركة لهؤلاء الناس في تسيير دفة شئون الدورة التاريخية الإنتقالية، وتعلم فن الحوار والتكيف معها، حيث لايعرفون من أمرها شيئاً سوى انهم وقوداً لها لاغير. وفي هذا السياق تحاول اللوحة الفكرية في هذا الكتاب رسم صورة لموقف الفريق العمري من هذه المعادلة غير المنطقية قياساً الى موقف القادة السياسيين الكبار وقي مقدمتهم الشهيد محمد محمود الزبيري، والأستاذ النعمان، والمشير السلال، والقاضي الإرياني، والشيخ محمد على عثمان -الفصل الخامس، والسابع وهذا بدوره يجر الحديث الى تعرف الكتاب على واقع حياة المواطن المعيشية، وإنجاز بعض الإحصائيات الاقتصادية المعاصرة ، المثيرة للجدل، وذلك مقارنة بمعطيات واستقرار الوضع الاجتماعي والاقتصادي القديم، ومحاولة إبراز الفوارق المعيشية الجديدة، وأسباب ظاهرة الأزمة الاقتصادية. الفصل الاول، والسابع.

ولم تهمل اللوحة -إلى جانب ذلك- محاولة دراسة وتعرية بعض أشكال السلوك الجمهوري الفردي غير اللائق، وممارسة العمل السياسي الخاطئ، والكشف من ثم عن مغبة عواقب بعض وجهات النظر السياسية الحزبية المتطرفة والمغامرات العسكرية الطائشة، والولاءات الخارجية، والتحالفات الضيقة المشبوهة، وإماطة اللثام عن ارتكاب البعض لعدد من الجرائم السياسية، وانتهاك حقوق الإنسان، وتلوث يد البعض من الحكام الجمهورين بدم المناضلين ظلماً وعدواناً وما آل إليه ذلك في ضوء معانات وعذابات الفريق العمري وأعضاء حكومته، وقادة جيشه،

ومعاونيه في سجون عبدالناصر التي قدر لي الفكاك من أغلالها، والهروب سراً من الأسكندرية على ظهر باخرة عسكرية روسية إلى موسكو وذلك بهدف طرح قضيتهم على الرأي العام العالمي وفضح زيف التهم الموجهة اليه وإلى رفاقه القابعين داخل المعتقلات المصرية واليمنية في أعقاب الإنقلاب الذي دبره عبدالناصر ضد حكومة الفريق العمري، وإعادة المشير السلال إلى الحكم فيما أطلق عليه إسم الجمهورية (الثانية) حيث آليت على نفسي يومها، وكنت لا أزال تحت الإقامة الجبرية في القاهرة- من أن انفذ وصية الفريق العمري، باثارة قضية المعتقلين ليس في المحافل السياسية الدولية والإعلامية فحسب، بل واجعل هذه القضية على الدوام حية في أذهان وقلوب الأجيال الحاضرة، وكذا لدى الأجيال القادمة، بالكتابة عن هذه القضية والتوثيق التاريخي، وذلك بما يتخطى ويتجاوز صمت الزنزانات والقبور التي كانت قد ابتلعت قبلهم عشرات القادة، والعلماء والمفكرين اليمنيين في حاضرة الخلافة الإسلامية الأخرى، بغداد، ودمشق والقسطنطينية، والقاهرة نفسها، دون أن يفصح التاريخ عنهم بشيء حتى اليوم رغم مرور ألف عام نتيجة تواطئ المؤرخين الكلاسيكين مع السلطة المركزية ومع القوى والعناصر المستفيدة من وراء تلك الإعتقالات، وأعمال الإغتيالات والقتل داخل تلك الزنزانات، وتجريع السم -ليس بغرض التشهير -كما قد يظن البعض- ولا بهدف إنتزاع العظة والعبرة -كما تفعل بعض كتب التاريخ الكلاسيكية، كما ولم يكن ذلك بهدف تسجيل موقف سياسي أو أخلاقي، واثبات وإدانة ظاهرة وجود النقص والخلل داخل جهاز نظام الحكم الجمهوري الجديد،وحليفه المصري العظيم، فهذه وتلك من الظاهرات البشرية اللاإنسانية، يشارك فيها اليمن ومصر بقية شعوب ودول المعمورة المتقدمة منها والمتأخرة، وذلك بدرجات متفاوته، وفقاً لمستوى التطور التاريخي الحضاري،

غير أن الهدف من وراء دراسة وإبراز ذلك، هو بغرض الوصول إلى معرفة طبيعة التناقض التاريخي، داخل المجتمع اليمني المعاصر، عشية دورته الإنتقالية الصعبة، ومحاولة إدراك حقيقة أبعاد هذا التناقض، ومدى تأثيره على إطالة عمر المأساة اليمنية وتشكل صورة عذابات الإنسان المتتابعة، ومعاناته المتلاحقة، وفيما تكمن بالتالي أسباب هذه المعاناة التي تبدو للبعض غير واضحة ويلفها الغموض، ويعاني جهل الناس بها من عدم إدراك المسئول المباشر، والإمساك بتلابيبه متلبساً بالجريمة .. وحيث يتوجب بالضرورة معرفة ما إذا كان هناك إمكانية من خروج الوطن من المأزق الواقع فيه، وهل يملك مواطنوه ، وقادة الحكم الجمهوري فيه، ورجال السياسة، والفكر والأدب، والأحزاب، خياراً آخراً غير وسيلة العنف، وسفك الدم، وصولاً إلى تحطيم علاقات التخلف، ووضع حد لمأساة وتذبذب حياة الوطن، وتأرجح مستقبله بين ضلالات الماضي، وعقد ومشاكل العصر الحاضر..؟

وما مصداقية الخيار الديمقراطي السياسي على الطريقة الأمريكية في ظل ارتهان الوطن لما يسمى باقتصاد السوق، واشاعة حرية العمل المصرفي الربوي، والتنافس التجاري الخارجي، والتسابق على فتح الوكالات ومكاتب السمسرة للدول والشركات الأجنبية، وبيع ممتلكات الدولة، ومصادر الثروة العامة، وقطاع الإنتاج لصالح كبار رجال المال والأعمال وتحويل (جعل) البلد إلى سوق للسلع والسياحة الخارجية، وماخوراً للجواسيس والمرتزقة، وقاعدة للأنشطة الإرهابية، وإعداد فرق الموت وارسالهم للمشاركة في إبادة حركات التحرر الوطني، واشعال نار الفتنة المذهبية والعرقية في اصقاع المعمورة..؟

ويطرح الكتاب - بالمقابل - قضية موقع فكرة التحالف الوطني القائم على صيغة العمل السياسي الجبهوي المشترك -ويناقش في ضوء هذه الفكرة- كم كانت

حاجة اليمن ، قبل الثورة وبعدها إلى هذا الإطار السياسي، كخيار نظري ، وبديل موضوعي لمشكلة قضية الحكم المزمنة، التي تفتقر إلى أسس الدولة المتحضرة، والمؤسسات المدنية والأحزاب السياسية الاجتماعية غير القبلية، والشللية، والمذهبية الأمر الذي تفرض عنده قوانين المرحلة ضرورة وجود جهاز سياسي وطني موحد الرؤى، والتوجهات، يتعهد القيام بمهمة بناء دولة النظام والقانون، ويضع القاعدة الهيكلية لمشاريع التنمية الاقتصادية، والتحولات الاجتماعية، ويوجه العملية الاقتصادية في اتجاه مصلحة الوطن، وفي سبيل تراكم الثروة المالية، وتوسيع قاعدة العملية الانتاجية وتبقى أخيراً -عند تلك المعالجات- قضية صيانة ثقافة، ومعتقد الوطن وكيفية الحفاظ عليهما من عملية الإختراق، وبأيةُ هوية يتوجب الظهور بها عشية الشروع الجاد في التعامل المتكامل مع العالم الرأسمالي الجديد المتوحش، ومع الحضارات الإنسانية، وقضايا التحرر ومفهوم حقوق الانسان. في العالم؟...الفصل السابع، والثامن.

مع هذه التساؤلات المعلقة لم تكن عملية انجاز مشروع هذا الكتاب بمثابة تحقق عمل فكري تاريخي موثق فحسب بل محاولة اكتساب وعي سياسي نظيف، ومشروع رؤية فكرية منهجية ونقدية لواقع حياة اليمن المعاصر في ظل مفعول قانون فترة التحول التاريخية المؤلمة والصعبة، لم أكن عند رسم بعض صور متناقضاتها، ومعاناتها، مجرد راوي لسيره ذاتية مجردة، ولا معبر صامت عن تجربة شخصية فقيرة وبائسة، بل في تعامل هذه التجربة مع الحدث المحيط في ديناميته التاريخية، وقوانينه الاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية، والثقافية، وفي تسلسل ذلك الحدث وترابطه العضوي، وتوحده، مع بقية الأحداث الموازية، والمماثلة له على الصعيد الإقليمي، والدولي.

من يملك عند اللزوم وجهة نظر مغايرة، دون تعصب، إلا مع الحق ودون هوى غير عشق الحقيقة الموضوعية في سطوعها على الترهات الفكرية، والأوهام العقلية.

حاولت في هذا العمل، كما في مؤلفاتي الأخرى -تلمس السير على طريق العمل الفكري شبه الامن، والتقيد بالتالي، في خدمة قضية معرفية محددة لها صلة بقضايا العصر الراهنة، وهموم الوطن الرئيسية ومشاكله الاجتماعية الحيوية، ومعالجة القضايا السياسية غير المطروحة، والمسائل الفكرية والثقافية المعلقة، والمعاناة الشعبية الكامنة خلف مظاهر البهرجة والدعاية الاعلامية، والتهريج السياسي، لا أطمح سوى أن أكون شريكاً متكافئاً مع القارئ العادي في تصوره للمشكلة، وفي طريق المعالجة، ووضع الحلول النظرية الموضوعية، وطرح البدائل الصحيحة وذلك على طريق اعتراف الفكر اليمني الثقافي -لأول مرة- بأن هذا القارئ هو المتضرر الرئيسي، وصاحب القضية المطروحة للنقاش -بما تعنيه هذه القضية -بالنسبة له- من الناحية السياسية والاجتماعية والاقتصادية، والثقافية، وبهموماته اليومية المباشرة، وأوجاعه القلبية والجسدية، والنفسية الهائلة، فإذا ما وفقت -في ذلك بعض الشيء- فهذا يعني بداية نجاح تلاحم فكر الوطن، وتعاظم صوت الناس، واقتراب موعد اسماعه لمن لايريد الاستماع اليه، وحسبي في هذا الإطار أن محاولة التعبير عن الحقيقة المعرفية التاريخية، قد جاء في صيغتها الوطنية، وثوبها الشعبي، الذي يعكس تفكير ومشاعر الأغلبية من الناس، وهو مايشكل بقية عناصر اللوحة التاريخية النقدية، والخارطة العامة التي حاولت رسم بعض صورها، وأشكالها الرئيسية، وخطوطها العريضة، كشاهد عيان، ومشارك من اكتوى بنار الأحداث حيناً، ومن شرب مع الفريق العمري، والشرفاء، كأس

النصر، وحلاوة العمل الوطني الناجز، ومن ذاق معهم مرارة الهزائم، والانتكاسات، ومعاناة التشرد، وقسوة المعتقلات والسجون داخل مصر، واليمن، ومن تعرض وإياهم لطعن الحليف المصري في الظهر، وغمس خنجر الصديق الجمهوري بالدم، وانتزاعه لروح أولاد واطفال الرفاق من الجسد.

لم يكن تمثل حلاوة ومأساة ذلك سوى مع شخص مثل الفريف العمري، تزعم عملية مقارعة الخطوب، والإرتقاء الى مستوى الحدث، وتبني موقف الوطن السليم، يوم كان بقية القادة والزعماء السياسيين والعسكريين، في حالة متاهة وخور، وضلال رغم أن ذلك قد يبدو للبعض خروجاً على المألوف، ومغايراً لمفاهيم الدراسة والبحث المعتادة، التي تدعي الحيادية، وعدم التدخل، ومع هذا فإني أوافق على أن المنهج الذي سرت عليه، لم يكن على غرار منهج البحث التجريبي الذي يعزل الظاهرة الحسية عن علاقتها بالتجربة الفكرية الذاتية والاستقراء العقلي، ولاهو بالمنهج الاستاتيكي «الإحصائي» التي تقوم أحكامه على الإختيار العشوائي، واعتبار معدل متوسط المحصلة النهائية -موضوع الدراسة والبحث- مقياساً لمعرفة الحقيقة، كما وأنه لايدخل في قوام منهج البحث (البنيوي) حيث يسود المنطق الشكلي، وتغييب جوهر الحدث التاريخي المدروس وذلك داخل صيغ المفرد الجزئي في علاقته بعناصر الإيقاع البلاغية مع البنى اللغوية الأخرى، ولم يكن بالتالي تقليداً فجاً لأسلوب كتابة السيرة الذاتية المعتادة التي يغرق فيها الحدث الخارجي داخل مفصلة الذات الراوية، رغم أن الأمر قد يبدو للوهلة الأولى كذلك - غير أن هذا المظهر الزئبقي المضلل سوف يتلاشى مع انغمار القارئ في بحر الحدث الواسع، وهموم الوطن الكبيرة، وذلك في إطار ماتم التعارف عليه مؤخراً واقع مفهوم الكتابة التاريخية غير المعلن، أو بالأصح غير المدون، الذي تلتحم فيه الذات

الراوية مع جوهر الحدث الخارجي، وذلك في علاقة حميمة، وجدلية متبادلة، تضفي على الحدث طابعاً ملحمياً، وتسمه بالواقعية التاريخية في ثوبها الجديد. وهو علم حديث ظهر مؤخراً في منتصف عام ٩٥ داخل بعض الأوساط العلمية والمؤسسات الأكاديمية التاريخية الأمريكية، تميز عن نهج واسلوب الكتابة التاريخية السردية المجردة القائمة على الفصل بين الذات والموضوع، والتي كانت تعزل دور المؤرخ، وتضعه جانباً، في حين يتم التركيز على المظهر الخارجي للحدث الموصوف دون أن يكتسي هذا الحدث لحماً ودماً. وهو ما حاولت -عند استعراض حياة ومواقف الفريق العمري- كما مع وصف الأحداث والوقائع التاريخية -التعامل معه وذلك قبل أن اسمع وأتعرف على هذه الطريقة العلمية التاريخية الأمريكية الجديدة، كما حاولت ربط تلك الوقائع والأحداث بالمشاهدة العيانية- والمعايشة الواقعية بالتالي مع مراحل منطق تطور حياة الشخصية الراوية وتنامي دور السيرة الذاتية في تناغمها مع الأحداث والوقائع من حولها- كما هي ماثلة في جوهرها أمام هذه الشخصية الراوية، وخالية من الاطلاق الوصفي العمومي، وضلال الوهم، والتجريد العقلي الذي كثيراً مايرافق جميع كتاباتنا التاريخية، السردية منها والنقدية.

وأعترف مع ذلك، بأن هذا المفهوم العلمي الجديد، الذي قد يبدو للوهلة الأولى غريباً على الذوق المعرفي التاريخي السائد من حيث البنية الشكلية الخارجية، إلا أنه قد أخضع على صعيد المحتوى الداخلي، وذلك لمنهج البحث العلمي الماركسي الحديث، معدلاً في صيغته (الخلدونية) وهو ماتم الاعتماد عليه في الأساس كأداة للدراسة والبحث باعتباره الوسيلة الناجعة لامتلاك رؤية تاريخية علمية فاحصة، لم يصل إليها غيرهما في التاريخ القديم والحديث، كان ابن خلدون قبل ماركس أول من اكتشف قانون الجدل التاريخي الاجتماعي، وذلك خلال دراسته

لعملية دورة انتقال مجتمع البداوة العربية، إلى حالة المدنية، وبناء صرح دولة الإسلام الحضارية المركزية.

والشيء الرئيسي هنا يكمن في وجود قاسم مشترك مع الرؤية المعرفية الخلدونية، في بعدها الأيديولوجي والفلسفي الثلاثي القائم أولاً على قاعدة «العمران الإجتماعي» في شكله التعاوني، وعلى العصبية السياسية ثانياً -في صيغتها التحالفية، وعلى المعتقد الرئيسي ثالثاً في جوهره التوحيدي .. وذلك بما يتوافق نظرياً مع قانون المرحلة الإنتقالية للمجتمع اليمني المعاصر، وينسجم بالتالي -من الناحية الموضوعية مع صيرورة فعل قوى وعلاقات الإنتاج الاجتماعي ما قبل الرأسمالي غير التناحري، وحيث لايزال لعب الدور الرئيسي لنظام المراتبية الاجتماعي الهرمي، الذي تقع في أسفله الشرائح (الدنيا) البدو الرحل والمزاينة، والأخدام، وحثالات المدن، والدواشين، والجيران الأعراب. وفي الأعلى تتربع فئه القضاة، والسادة، والأعيان والوجهاء، وزعماء العشائر القبلية، والقادة السياسيين والعسكريين والاروستقراطيين -تماماً كما في حاضرة الخلافة الكلاسيكية قبل ألف قرن- وحوالي هذا الهرم وفي وسطه، وعلى هامشه تعيش -كما في الماضي أيضاً- الفئات الاجتماعية الوسطى المنتفعة، من الباعة والمتعلمين، وكبار الساسة، والضباط وزعماء الأحزاب والمذاهب والسماسرة، والعناصر الطفيلية من التجار الكبار أصحاب الوزن الثقيل/ في حين يقف على رأس هذا الهرم القديم النظام الإقطاعي السائد في شكله المتوارث منذ القرن الثالث بعد الميلاد، والآخر المهجن المحمول إلى اليمن من أصقاع فارس، والحبشة، ومصر الفاطمية والملوكية، والعثمانية، أنظر الفصل .. الرابع.

حيث وجد نفسه هذا الهرم الاجتماعي المراتبي، الاقطاعي، فجأة - داخل

القرن العشرين، وفي مواجهة مباشرة مع علاقاته وقواه الإنتاجية الرأسمالية وطبقاته الاجتماعية المتناحرة، وأحزابه السياسية المتنافسه على السلطة حيث اختلاف الرؤى، والمشارب، وتباين الثقافة، وتعدد حرية المعتقد، والأيديولوجيات، وانقسام الرابط الأسري، وتفكك علاقات الدم، وهنا يأتي بعد إبن خلدون .. دور منهج البحث الماركسي، وبرنامج الفقه العربي الاسلامي من يملك المقدرة على معالجة التناقض الرهيب بين واقع عصرين مختلفين، ومجتمعين نقيضين يحاول الأقوى فيهما -وهو المجتمع الأوربي- إبتلاع الآخر، واجباره قسراً على الإنفتاح عليه، والارتباط فوراً بعجلة النظام الرأسمالي، وبعلاقاته المصرفية الربوية، وتطبيق ممارساته السياسية المخاتلة، والدخول في ميدان الصراعات الحزبية غير المتكافئة والمنافسات الاجتماعية الظالمة، والتناحرات الاقتصادية القاتلة، الأمر الذي يتعذر من وجهة كلتا النظرتين -الخلدونية العربية والاسلامية، والماركسية، إمكانية تحقيق هذا المطلب، واستحالة تحمل بنية المجتمع المتخلف لتلك العلاقات القسرية المفروضة عليه من قبل القوى الرأسمالية المتطورة الظالمة كما في الهند، وكما كان في الصين، ومايجري حالياً في بلدان أفريقيا، وأمريكا اللاتينية، وأخيراً وليس آخراً مايتم فرضه بالتحايل والقوة داخل شعوب آسيا الوسطى الاسلامية ومنظومة الدول الشيوعية السابقة وفي -جزيرة البلقان- رغم أنهما يملكان تجربة اجتماعية تصالحية وعادلة. انظر الفصل الثالث والسابع. يؤكد ذلك مجدداً واقع حال التذبذب الحاصل في اليمن المعاصر، وفي عدم استقراره السياسي، والاجتماعي، والاقتصادي، وتأرجح الوطن على هاوية البقاء في أحضان الماضي بعلاقاته المتخلفة، وشروطه الجائرة، وبين خطر الانجرارنحو مواقع الشر البرجوازي الأوربي والأمريكي، والياباني القابض على أسرار النهضة الصناعية، والزراعية، والتكنولوجية، وتبني شريعة

الغاب في العلاقات الدولية، وكأنه لايوجد -في حقيقة الأمر- أمام اليمن خيار آخر، غير التعلق بين ذينك الخيارين الجائرين، بمعنى الاصرار على البقاء تحت ظلال سيوف الماضي أو كما يطمح البعض الآخر في الإرتهان على العصر الأوربي الحديث الآثم، حيث بدا للناس وسط هذه المعادلة غير المنطقية- وكأنه لاوجود لخيار وطني ثالث، وانحصر تنازع أمر الوطن والشعب -في ظل ذلك الفهم الأخرق- وذلك في إطار تلك الثنائية الماكرة، والمعادلة الفكرية المفتعلة، وامتد حبل هذا التنازع -للأسف- لكي يشمل كل تفكير وحياة الناس وسلوك الأفراد والمجتمع، وانشطة الأحزاب، والمنظمات الجماهيرية، وزعماء المذاهب الدينية، بما في ذلك اقحام المعتقد في خضم عملية الصراع الحضاري الكاذب، حيث جعلت منه الاستخبارات الأجنبية قضية في ذلك الرهان الفكري الخاسر، تحت يافطة ما يسمى بالنزعتين الأصولية، والعلمانية، كوسيلة إضافية لتعميق الصراع السياسي في المجتمع اليمني، والعربي، والإسلامي، وصولاً إلى حجب رؤية شعوب هذه البلدان لمشكلاتهم، الاقتصادية ، والاجتماعية والثقافية، والسياسية، الحقيقية، وصرف النظر بالتالي عن واجب القيام بمهمة توحيد صف قوى الوطن الخيرة، وابعادها عن التفكير في انتهاج طريق التحرر الصحيح، وبناء دولة الحضارة القائمة على مبدأ الحق، والعدل، والمجتمع المتكافل، فضلاً عن تعمد شغل المفكرين والساسة، ورجال الدين في هذه البلدان -وذلك عن البحث في البدائل النظرية، والعملية التي تناسب قانون حركة التطور التاريخي، وتتوافق مع طبيعة بنية العلاقات الإنتاجية والفكرية الكلاسيكية، ويسمح بالتحاور معها بحكمة وروية وصولاً إلى تحويل وتغيير أشكال تلك البنى، وتفكيك عناصرها في اتجاه عملية التطور الحضاري القائم على العدل، وتحقيق الإزدهار، دونما صراع، وتطاحن وبروح وطنية متحالفة ومسؤوله،وهو

مايستهدف إلى تحقيقه مضمون جوهر هذا الكتاب، سوف تلعب فيه حياة ومواقف الفريق المصري دور البطل، وصمام عملية الإيقاع التاريخية لمسيرة الثورة في نموذجها الأمثل المضيء الذي تدور حوله الفراشات الوطنية لتحترق واياه من أجل حياة وسعادة ومستقبل الآخرين .

صنعاء ١٥/٥/١٩٩٦م

محمد الشعيبي

الفصل الأول

مدخل تاريخي إجتماعي وأخلاقي

البيئة الإجتماعية - صنعاء في ظل حكم الإمام يحيى - أول مظاهر الصراع داخل الطبقة الإقطاعية المتنفذة - تزامن بدء الوعي بالمحيط مع سقوط العاصمة في يد قوى التخلف.

ليس هناك في أسوأ الأحوال - ما هو أسعد لقلب الإنسان البائس الفقير الذي انتزعت منه إرادة الإختيار، وحرم بالتالي من الاستمتاع بمباهج الحياة، ومسرات الكون من أن يرفق بالعيش والاستقرار في كنف أسرة تقية صالحة، وقانعة، غير مصابة بعقدة الضعة وأمراض الشعور بالنقص، وبداء الكراهية والحقد على المجتمع، واللامبالاة تجاه الآم ومشاعر الآخرين، وهموم الناس البسطاء الذين تطحنهم - مثل هذه الأسرة - قوى متسلطة يقع عليها مسؤلية تلك الهموم والمعاناة - ويجب تركيز اللوم والحقد عليها حتى يتم إجتثاثها، واقتلاع الشرور والآثام التي تلحقها بكل الناس.

كما وأن هذا الإنسان البائس في حاجة أيضاً - بالإضافة إلى مثل تلك الأسرة الصالحة - إلى صحبة أخوة متطهرين، واثقين من أنفسهم، يؤمنون في نفس الوقت بقضية سامية تشغل تفكيرهم، وتوجه سلوكهم ، غير ميالين إلى حياة العبث والمجون والجري وراء المطامع، وكسب المال الحرام، ولاتستهويهم الرغبة كذلك في مجاراة أصحاب الملذات والنعم، وينبذون تقليد ممارسات أبناء الذوات وغير متورطين في عضوية تنظيم سياسي مشبوه أو تجمع مذهبي وطائفي ومصلحي عدواني، وعميل لجهات أجنبية، ومنفذ لإرادة ومصالح قوى خارجية.

داخل مثل تلك الأسرة فقط، ومع صحبة مثل أولئك الخلاّن يشعر الإنسان الفقير المحروم، بالدفء ، والإحساس بالكرامة، وعزة النفس، وإدراك أن للحياة قيمة ومعنى.

وعلى العكس من ذلك فإنه في حال غياب الجو الأسري الدافئ، والصحبة الشريفة، وهو ما يحصل في واقع حياة أغلب مجتمعات بلدان العالم المعاصر بالأخص لدى شعوب البلدان النامية والمتخلفة - فالويل كل الويل لحياة هذا الإنسان الذي يعيش حالة الضياع، وتتنازع شخصيته شرور وآثام مجتمعه الفاسد، وتتقاذف به تناقضات العصر، حيث ينعدم لديه الشعور بالأمان والإستقرار، ويتأصل الحزن في قلبه، وتحتدم بالتالي مشاعر الحقد والكراهية ليس ضد نفسه فحسب بل وضد مجتمعه ووطنه، سهل الإنقياد لارتكاب أعمال الشر والفساد، وفي متناول يد أي قوى خارجية معادية للوطن، وعلى استعداد للقيام بخدمة الأسياد، وقوى الظلام وتنفيذ عمليات القتل، واغتيال العناصر الوطنية، وخنجراً يوجه إلى «العمل الوطني العام المناهض للقهر الاجتماعي، والظلم الاقتصادي، والفساد السياسي.

ليس هذا الوصف من باب التخمين كما يتصور البعض ولامجرد تكهن - فكري شبه ميتافيزيقي، وجنوح خيالي يتلاعب بالألفاظ وذلك إرضاء لهوى النفس، ومعاناة القلب، بل نابع من واقع حياة، وسلوك أفراد مجتمعات بلدان العالم اليوم، وبالذات في واقع حياة البلدان المتخلفة، حيث تراهم - بكثرة - يعرضون أنفسهم وقوة عملهم في سوق النخاسة الدولية، ولدى قصور أمراء البترول وأجهزة مخابراتهم، وحيث يظهرون استعدادهم لعمل وانجاز كل ماهو وضيع، وحقير، وعدم التورع بالتالي من الإجهاز على ماهو خير وجميل ليس خارج

أوطانهم فحسب، بل وداخل بلدانهم، وضد مصالح شعوبهم وأمتهم، وأسرهم.

ذلك منطق الحرمان، والضياع، ونتاج ظاهرة تخلف علاقات الإنتاج، وفساد الأسرة والمجتمع، وغياب الإيمان بقضية عادلة، أو عمل وطني منظم وشريف، وعدم إحساس الفرد بالشعور بالأمان، وافتقاد الأسرة الصالحة، والبيت السعيد، والإستقرار العائلي، والعيش الشريف، والصحبة الطاهرة، النزيهة، والجيران الأوفياء.

ومن حسن حظي - في هذا السياق - أنني قد امتلكت الأسرة الصالحة، والصحبة الشريفة، والحزب السياسي النزيه، وتوفر الهم الفكري والثقافي العام، والقضية الوطنية المشتركة، حيث كان والدي على قدر غير يسير من الهدى والتقى، ولديه بعض المعارف التاريخية، والعلوم التراثية وصاحب تجربة اجتماعية، وسياسية.

إذا ما قارناه بحال ٩٥٪ من آباء الأسر اليمنية الذين لم يكونوا يعرفون القراءة والكتابة، في الثلاثينات والأربعينات، فرق أنه قد عمر طويلاً ١٨٨٥-١٩٦٠م اكتسب خلالها خبرة عملية، وتجارب سياسية وعسكرية كان قد خاضها في حروب الوطن مع الإحتلال التركي لليمن، وتوطدت صلاته بالإمام يحيى، وبقادته الميدانيين الكبار، وعهد إليه مؤخراً بعد أن أصيب بشظية مدفع اقتلعت أذنه اليسرى برعاية وتدريس الإبن البكر للإمام يحيى الذي تولى بعد الإستقلال ولاية العهد، ومن ثم تولي الحكم بعد مقتل والده في عام ١٩٤٨م.

في حين كان يحظى من ناحية أخرى بالإحترام بين الناس، ويتمتع لديهم بمكانة فقيه نزيه، وصاحب حرفة مهنية صادق وأمين، الأمر الذي اكتسبت في ظل عشرته الطويلة - بعض الصفات الأخلاقية الحميدة، والمعارف الفكرية المبكرة كان

من الصعب إرث مثلها في ظروف المعطيات الاجتماعية، والاقتصادية والثقافية المنغلقة.

والشيخ الرئيس- وسط كل ذلك - هو امتلاك بذرة الهم الاجتماعي العام، والشعور المبكر بقدسية الوطن، نجما عن الإستماع إلى أحاديثه عن الحرب اليمنية- التركية، حول معنى ومغزى هذه الحرب بالنسبة لليمن، وما لحق به في ظلها من خراب ودمار، وعن بطولات الرجال وجسارة المقاتل اليمني، ومعجزات خروج أولئك الأبطال، من براثن الموت، ومعاناة الجراح، بل كيف نجى هو نفسه من كارثة الموت إثر عملية الإصابة بقنبلة مدفع الهاون .. وقد كان والدي يقرن حب الوطني من ناحية أخرى- بحبه للإمام يحيى حيث كان شديد الإعجاب بشجاعته، شأنه في ذلك شأن كل اليمنيين الذين عاصرت وجودهم، وانفتحت أذناي على سماع أقوالهم وشهاداتهم على تاريخ عصرهم.

ولم يتوقف يوماً عن الإشادة به - كلما عنّ له الحديث عن حروب الوطن مع الأتراك، والتفاخر كذلك بأعمال ومآثر قادة الإمام الميدانيين، أمثال المقداد الحاصل على لقب (المنصور) وأحمد بن قاسم المتوكل، العالم الفذ والمنافس الأوحد للإمام يحيى في شغل منصب الإمامة.

وكانت عبارة الوطن في هذه الحرب - بالنسبة لي- خلال سماع قصص وحكايات والدي عنها - ترادف معنى البيت، كل سكانه هم الأهل، وكنت أتصور بأن من تلظى في أتون تلك الحرب هم أعمومي وأخوالي، وأخوتي الكبار، الذين توجب عليهم الدفاع عن حرمة هذا المنزل، وصون كرامة أهله، ونسائه وأطفاله.

وصار الوطن من يومها جزء من المنزل الذي أسكنه بشارع العلمي بافراحه، ومسراته، وأوجاعه وآلامه، ومقياساً للحكم على الأشياء وعلى العالم من حولي،

بل وفي النظر إلى الماضي، وإلى الدين، وإلى تاريخ حياة الأجداد، ومن منظار هذا البيت الكبير، تضائل مفهوم «الجار من جاورت داره دارك إلى أربعين دار» وأصبح سكانه جميعاً هم الأهل والجيران.

أكثر من ذلك - بفضل حديث الحرب، واشتراك الأهل والجيران في خوض غمارها، تجذر لدي - منذ وقت مبكر - مدلول الحرية والاستقلال، وصرت أقيس ماضي الوطن المحتل بالحاضر المستقل، وظلام الماضي باشراقة الحاضر، وعقل الماضي بإبداعات فكر العصر، وذلك عوضاً عن النظرة السائدة التي تجعل من الماضي مقياساً للحاضر، والتي ترى (بأنه ليس في الإمكان أبدع مما كان) الماضي هو الأصل، والحاضر الفرع، بما يعني الحجر على عقل الإنسان المعاصر، وإغلاق باب الإبداع والإجتهاد أمامه.

وبفضل مفهوم الوطن (البيت) في حديث حرب جميع الأهل - تراجعت أمامي في الكبر - المعايير المعرفية الكلاسيكية التي تحاول تفصيل ثوب الماضي على الحاضر، وتقديس أفكاره على حساب الفكر المعاصر، العصر الذهبي العربي الإسلامي هو القرن الثالث الهجري، ومابعده مجرد هامش ثانوي لايرقى إلى مستوى عصر الإبداع اليوناني والعربي.

في حين يصعب العثور على وجه المقارنة بين ما انجزته العصور التالية عليهما من إبداعات، ومعارف جديدة في مضمار علوم السياسة، والفكر والأدب والفن وعلوم المجتمع والطبيعة، وفي مجال العلوم التطبيقية، وتطور حياة المجتمعات على الصعيد الاقتصادي، والتربوي والصحي، والرفاه الإجتماعي، ولايستطيع أحداً إنكار أن العصر الحاضر - بكل المقاييس - أفضل من العصور التي سبقته وأن عهد الإسلام أحسن بكثير من أحوال العصر الجاهلي، وعصر

علاقات الإقطاع عموماً خيراً من عهود علاقات الرق والعبودية، وهذه الأخيرة أفضل من عهد الإنسان البدائي على مشارف العصر الحجري قبل عشرة آلاف عام.

وتكمن أهمية هذا المفهوم في تحرر علم المعرفة التاريخية من الوهم، وتخليص الفكر المعاصر من أسر معايير، ومفاهيم عصور الماضي، والإحتكام إليها للإجابة على أسئلة العصر، ومحاولة حل معضلاته المعرفية العلمية المعقدة.. واتذكر منذ أن كنت صغيراً بنهاية الحرب العالمية الثانية أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت البلد الأول الذي قام بحل هذه المعضلة، وسارعت قبل أوربا بوضع الحلول المبكرة لمشكلة مفهوم الأصالة والمعاصرة الذي لاتزال تلهث شعوب البلدان المتخلفة ورائه، وتتخبط حوله حتى اليوم رغم مرور نصف قرن على حله، وتوقف الحديث غير المجدي بشأنه، وذلك بمجرد قيامها بإخضاع برنامج الدراسة التاريخية الرسمي، إنطلاقاً من العصر الحاضر، صعوداً إلى الماضي وليس العكس كما هو حال المناهج التربوية العالمية السائدة، مما أفضى لأول مرة إلى وجود فكر تاريخي معرفي متوازن، ومفهوم، يقوم على أساس معطيات علوم العصر الهائلة، والإنطلاق منها كمقياس للحكم على آفاق معارف الماضي المحكومة بقانون علاقات التطور التاريخي المحدود، وتخلف قوى وعلاقات الإنتاج فيه، حيث أمكن عن طريق ذلك - وضع حد للجدال الدائر حول قضية الأصالة والمعاصرة وتصحيح مفهومه الزائف الذي لايزال يجبر ممثلي علاقات التخلف في البلدان النامية على التمسك به، وذلك بهدف الحفاظ على مواقع مصالحهم الخاصة، وامتيازاتهم الفكرية الفوقية والتربع على قمة الفكر التراثي التاريخي البشري الكلاسيكي، وإدارة دفته نحو الوجهة المحافظة التي تبقي على نزعة المصالح المذهبية، والصراعات الاجتماعية القديمة، حية في الأذهان ضد مطالب الحاضر، وتكريساً لشرعية الجهل به لصالح تمجيد

الماضي، والتقوقع داخله.

وفي هذا الإطار تندرج قصص والدي عن حرب الإستنزاف التي فرضها المقاتل اليمني على العاصمة صنعاء الواقعة تحت الإحتلال التركي، وذلك على مدى ثلاثة شهور فيما عرف باسم (حوزة النفر) التي أكل السكان خلالها الميتة من الحيوانات والكلاب بسبب شدة المجاعة. لم أكن أفكر عند سماع ذلك - بأنه سوف يأتي اليوم الذي تكون فيه تلك المقولة التاريخية التي شاع استعمالها بين الناس، وفي أدبيات حرب المقاومة ضد الإحتلال التركي، وحصار العاصمة، وذلك موضع مقارنة- بالنسبة لي- مع ما عاناه سكان العاصمة صنعاء بعد ذلك بسنوات تحت وطأة حصارات عسكرية أخرى، وفجائع، كنت شاهداً عليها في ٤٨، وفي حرب السبعين، وأغسطس ٦٨م، كان آخرها ضرب العاصمة بالصواريخ عام ٩٤م، والحصار الاقتصادي لعام ٩٥م الذي لم ينته، بعد رغم أنه أشد فتكاً وإذلالاً للناس منه في الحصار العسكري عند بداية القرن وفي عام ٤٨م، وحصار السبعين عام ٦٨م، ومن قِبَلْ من تم وضع هذا الحصار الاقتصادي الآثم؟ ... لم يكن من قبل المحاربين اليمنيين أعداء الاحتلال التركي عام ١٩١٠م، ولم يكن بالتالي من صنع قوى الجهل والظلام كما حدث في عام ١٩٤٨م، كما وأنه لم يكن على غرار ما حدث في حصار السبعين من قبل القوى المضادة للثورة، حيث كان هناك - في كل الأحوال - ما يبرر ضرب مثل ذلك الحصار.

أما حصار صنعاء اليوم فليس هناك ما يبرره سوى الجشع والخيانة للوطن، فوق أن من يقوم به هم أولئك الذين ائتمنهم الشعب على خيراته، وسلمهم شؤون إدارة أمواله وثروته، وفتح أمامهم فرص تشغيل رؤوس أموالهم، ونقلها من المهجر، واستثمارها في وطنهم الأم حيث الأمان من مخاطر النهب، والمطاردة لهم في

أثيوبيا وشرق أفريقيا، بعد أن كان الإمام قد أوصد الأبواب في وجوههم، وحجب ثقة الشعب بهم، وشكك في أخلاقياتهم، وحذر الناس من جشعهم، وطبيعة إستغلالهم.

تلك هي المفارقة أن يتحول العرفان للثورة والشعب - بما قدماه، وأسدياه لهؤلاء التجار، وأصحاب رؤوس الأموال- إذ بهم يكافئون الوطن بالنهب والسلب، وقتل الأطفال بالتجويع، وسوء التغذية، ويلحقون به الأذى والعار، بعد أن حولوه إلى سوق سوداء للسلع الأجنبية، وتعطيل قوى الإنتاج فيه، وذلك إشباعاً لنهمهم، وتحقيقاً لرغبات حلفائهم وشركائهم الأجانب في عملية الإستغلال، والحصار الإقتصادي الجهنمي، وتدمير ماعمرته الثورة، وبنته بالدمع والدم، واستثماره لصالحهما، وحرمان الشعب من الحصول على الحد الأدنى من الغذاء، والعافية، والسلامة الجسدية والعقلية.

تتداعى هذه الخواطر - مع تذكر إجابات والدي على بعض التساؤلات الطفولية الساذجة حول أبعاد حصار صنعاء عام ١٩١٠م، وفيما إذا كان الإمام يحيى مرتاحاً من فرض ذلك الحصار، وتسبب الأذى للناس، وصولاً منه إلى تحقيق إسقاط الحكم التركي، أو الحصول على مكسب سياسي كان الإمام يطمح إليه في ظل وجود دولة الخلافة العثمانية القابعة في القسطنطينية، وذلك مقارنة بانطلاق تساؤلات الناس اليوم حول صمت المسؤولين وقادة الأحزاب عن جرائم الإستنزاف الإقتصادية الجارية على مرأى ومسمع منهم رغم قسم اليمين الدستورية، وكيل المواعيد قبل العملية الإنتخابية في أنهم سوف يرفعون الجور والظلم والإستغلال، ويقومون بإبعاد جهاز الدولة عن الفساد والخراب، والقيام بتصفية المعاملات المصرفية، والتجارية، الربوية المحرمة شرعاً .

ومع هذا لم يكن الناخب يطلب منهم - في حال العجز عن الإيفاء بالقسم، وشرف الوعد- سوى أن يستقيلوا عن الحكم، وأن لايصمتوا، أو يتواطئوا مع أصحاب المصالح في الداخل والخارج، ويكونوا عوناً لهم على قهر الشعب والوطن، وذلك حرصاً منهم على البقاء في المناصب العليا للدولة، ومحاولة استغلال البعض منهم لجهاز السلطة السياسية بهدف الحصول على مواقع قدم لهم داخل المؤسسة العسكرية، والجهاز التربوي والثقافي، طمعاً في تحقيق الأهداف الحزبية غير المعلنة، والإستيلاء في نهاية المطاف على الحكم، والإنفراد به تماماً كما فعل الإمام يحيى قبل نصف قرن، حيث استطاب له فرض، واستمرار الحصار العسكري والإقتصادي على العاصمة صنعاء، ونكث العهد والوعد وجعل منهما سلماً للوصول إلى السلطة والتفرد بالحكم، وذلك مع وجود فارق نوعي في أن الإمام قد أوفى بتعهد تحرير الوطن، وغفر له سكان العاصمة جريمة حصار صنعاء وذلك ثمناً للحصول على النصر ضد الغزاة الأتراك، في حين لايجد هؤلاء ما يشفع لهم تجاه عملية الصمت هذه، وليس هناك أي هدف سام تختفي خلفه عملية هذا الصمت والنكث بالعهد والوعد، بحيث يمكن الصفح عنهم، والغفران لهم، الأمر الذي يضع علامة استفهام كبيرة، حول عدم مصداقية الولاء لله والوطن، وتأكيد ظاهرة الخضوع - بالتالي - للأجانب، والرضاء بتولية قوى الكفر، والسكوت على ممارساتهم التجارية الظالمة، وقبول شروطهم الاقتصادية والمصرفية الربوية. بما ينطبق عليه قوله جل وعلا «ومن يتولهم منكم فإنه منهم». تلك هي المسألة وإلا كيف يمكن تفسير كل ذلك.

ولم أنس - في هذا السياق - تحفظ مشاعر والدي تجاه عدم إدانة موقف الإمام يحيى السلبي من عملية حصار قواته للعاصمة صنعاء، وصمته المطبق أمام

معاناة السكان، وبؤسهم الاقتصادي، وعذابهم الجسدي والنفسي، وذلك بما يشبه تحفظ الأنصار الحزبيين اليوم، وسكوتهم تجاه مواقف زعمائهم وقادتهم من أزمة الحصار الاقتصادي الأجنبي، والفساد المالي ، والإداري وجشع رأس المال التجاري الذي يطحن البلد، حيث لم يكن أمامي - بالنسبة له - سوى تفسير واحد هو أن قلب والدي كان قد انشطر نصفين، أحدهما في إتجاه الحب الشخصي للإمام، وتقديسه من الخطأ، والآخر نحو سكان العاصمة صنعاء المتضررين من فاجعة الحصار العسكري والاقتصادي، بمعنى أنه لم يكن يملك قناعة موضوعية وخياراً فكرياً مستقلاً، وافتقاد أية إجابة واضحة ومحددة نفس مواقف وتحفظ أنصارقادة الأحزاب، وتلك هي مفارقة أوضاع مجتمعات عصور التخلف والإنحطاط، حيث يسود بداخلها فقدان شعور الأفراد بالإستقلال الذاتي، وعدم تحرر الشخصية على الصعيد السياسي، والثقافي، والعقائدي، والخضوع بالتالي للوهم، والميل نحو عبادة وتقديس الزعامات الكهنوتية ، غير أن والدي - رغم ذلك - كانت لديه بعض الإجابات المنطقية، وأن لم تكن على درجة كافية من الحرية الشخصية الفكرية المطلقة، حيث عزى عدم قدرة جيش الإمام يحيى على دخول العاصمة صنعاء، كونها (محمية بالله) أولاً، ولجسارة المدافعين الأتراك عنها - ثانياً - فوق أن سكان العاصمة - ثالثاً - لم يكونوا على درجة كافية من التعاون مع جيش الإمام وذلك بسبب عدم مراعاته لظروف السكان تحت عملية الحصار تلك. نفس تفسيره لقضية اقتحام العاصمة صنعاء عام ٤٨م في أعقاب فشل الإنقلاب، وسقوط حكومة الثوار بقيادة عبدالله الوزير، حيث عزى نكبة العاصمة على أيدي القبائل الموالية للإمام أحمد، وذلك إلى تخلي الرب عن حماية العاصمة، وذلك نتيجة غدر وجهائها، وإقدامهم على قتل الإمام يحي، خليفة المسلمين، دون أي

اعتبار لذلك، ولعدم الأخذ بمسألة الشيخوخة، وتعطيل جهاز الخلافة عن طريق سفك الدم، بدلاً من الإقالة، ومواجهته بإجماع الرأي.

ولست على يقين اليوم،فيما إذا كان والدي سيبقى على تمسكه بمقولة -الحماية الإلهية- تلك لو طال به العمر، وشهد مثلي مجدداً ماحل بالعاصمة من إعتداءات وغزوات، وإباحة للأعراض، والممتلكات، وقتل النفوس بالجملة، دونما سبب جنائي ارتكبته، أو جرم خلقي فعلته....؟ ...

ورب قائل يناقض ما ذهبت إليه، ويترأى له بإمكانية تغير وجهة نظر والدي حول مفهوم الحماية الربانية للعاصمة صنعاء، لو أنه عاش وشهد معاناتها المعاصرة.. غير أني أشك في الأمر، ليس بسبب رسوخ مثل ذلك الإعتقاد في أعماق الفكر والنفس اليمنية الصنعانية، وتجذره داخلها منذ العصور السالفة فحسب، بل وبسبب ضبابية الفكر اليمني المعاصر، وعدم تبلور وعي سياسي، وفكري متقدم، في ظل انفتاح اليمن عشوائياً بعد الثورة - على العالم، وارتباطه بعجلة النظام الرأسمالي كتابع، وتأثير ذلك سلباً في إتجاه تمزيق بنية الفكر اليمني وخلخلته، وجعله أكثر تذبذباً وعجزاً عن استيعاب الجديد، والتعامل الواعي مع مفاهيم التحضر، وقضايا التطور السياسي والاقتصادي المستقل، والتحرر من عبودية العلاقات الاقتصادية البرجوازية الكميرادورية، وممارسة الأنشطة التجارية والمصرفية الربوية، شأنه في ذلك شأن بقية اليمنيين المخضرمين أمثاله الذين لم يتكيفوا بعد، مع مفاهيم الواقع السلبي المعاش، وعدم تقبل تفكيرهم لظاهرة التصدع الاجتماعي، والتفسخ الأخلاقي، وتعاظم طبقة الفقراء، وتفشي أعمال الفساد، والسرقة والرشوة، ونهب المال العام، وخراب ذمة القضاء، حيث صعب على قدراتهم الذهنية المشدودة إلى مفاهيم وقيم علاقات الماضي الاجتماعية والأخلاقية

النزيهة والبسيطة - فهم أسباب وأبعاد ما يجري حولهم في ظل سطحية المعطيات الثقافية الرسمية، وضعف مناهج المؤسسة التعليمية والتربوية، وضحالة الوعظ على المنابر، والتوعية الجماهيرية، وتخلف أساليب الدراسة الأكاديمية، فضلاً عن ظهور أفكار ظلامية واستسلامية جديدة وانشغال الجميع، صغاراً وكباراً بمسائل العيش، والسكن، والبحث عن موقع قدم وسط الزحام ومكابدة الغلاء وسدّ مطالب النزعة الإستهلاكية المتفشية، ومجاراة المضاربات العقارية، ودفع ثمن فواتير السلع الكمالية، واغراءات وسائل الملذات الجسدية، والتسالي الذهنية والجنسية التكنولوجية والكتب والمجلات والأفلام الرخيصة. يؤكد على ذلك تصور حقيقة كيف كانت عليه حال رؤية والدي، ومعاصريه من الجيل السابق للثورة، للأشياء وللقيم، والعالم من حولهم، وتذكر طبيعة موقفه الأخلاقي من السلطة السياسية، ومن العلاقات الاقتصادية والاجتماعية السائدة في ظل حكم الإمام يحيى بعد تسلمه السلطة في مطلع العشرينات من هذا القرن. كذا من أخلاقيات عصره، وبساطة، وتواضع حياة الناس، وتعاطفهم وتراحمهم، وحبهم لوطنهم.

فقد كان موطنه اليمن يمثل بالنسبة له - مركز المعمورة، حيث لايوجد هناك بلد آخر يضاهيه، لامن حيث الأمان والإيمان فحسب، بل ومن حيث المناخ المعتدل، والموقع الجغرافي الرائق، وتوفر الخيرات، وتعدد أنواع الثمار، وتفاني الكل في سبيل عملية الإنتاج والعمل، وكره البطالة، والتسول، وضد ظاهرة أن يعيش الفرد على حساب الآخرين، والإرتزاق والاثراء غير المشروع، بل وعدم الإعتماد على الدولة كمصدر للحصول على الرزق، وذلك عوضاً عن المهنة، والحرفة، واكتساب لقمة العيش بعرق الجبين، لهذا كانت نظرته نحو الموظف الحكومي - كما هي نظرة معاصريه- مشوبة بالرحمة، والشفقة نحوه، وبالعطف عليه، وواجب التعاون معه،

وسد بعض مطالبه، والإيفاء بحاجة أولاده.

وكان الإمام يحيى يمثل - بالنسبة له - من ناحية أخرى - قطب الكون، وشمسه، التي تتغذى منه وتدور في فلكه كل الأشياء، لذا كان ينظر إليه بشيئ من القداسة، ويرى فيه ممثلاً للعدالة الإلهية، ورمزاً تتجسد فيه استمرارية الخلافة العربية الإسلامية الهاشمية، التي كان قد اغتصبها بنوا أمية من السدة العلوية بالتواطوي مع وجهاء قريش وزعماء مكة الأثرياء، وكان يستثني منهم الخليفة عمر بن الخطاب الذي كانت بينه وبين الإمام علي بن أبي طالب مودة ومشورة، وتجمع بينهما خصال شريفة واحدة، وتوجه سياسي شبه ديمقراطي، وهدف اجتماعي رحيم، ومتوازن ومع هذا كان لايألو من ترديد قول الشاعر الصنعاني المشهور للقرن الثالث عشر الميلادي، القاضي الحسن بن جابر الهبل :

إني لأبرأ من عتيق والدلام ونعثل .. الخ.

وقد كان يتعامل مع نفسه، وتنتظم علاقاته مع الآخرين، وفقاً لذلك المقياس بصرف النظر عما كانت تطرحه قوى المعارضة الدينية الإصلاحية حول افتقار نظام حكم الإمام يحيى إلى المحتوى العقيدي لزعماء المذهب الزيدي الأول، المناهضين لتحول - مظهر الخلافة المكتسب عن جدارة وصلاحية وذلك إلى ملك عضو على غرار الحكام الأمويين والعباسيين، واتهامهم للإمام يحيى بالتزام الصمت تجاه مفاسد حكامه، وعدم اجتثاثه لسطوة نفوذ زعماء القبائل، والسماح لبعضهم بممارسة أحكام العرف الذي- كان قد أطلق عليه جده الإمام الهادي للحق يحيى بن الحسين في نهاية القرن الثالث الهجري عبارة: حكم الطاغوت، ووصمه بشرع الغاب وفكر الظلام، حيث كان يرى الإمام الهادي، واحفاده من بعده، بأنه لم يعد هناك مبرراً لوجود الأعراف القبلية في ظل وجود الأحكام الشرعية، فضلاً عن أن كبار

المشايخ، وزعماء القبائل المرجعيين، كانوا يتسترون خلف نظام ذلك العرف، وذلك بهدف التسلط على السكان المحليين، والقبائل الرعوية المتنقلة، واستغلال جهود وثمار عملهم، الأمر الذي كان يشكل حجر الزاوية في عملية تمرد الزعامات القبلية على أنظمة الحكم المتعاقبة في اليمن، وذلك بقدر ما تطمح تلك الحكومات في إقامة الدولة المركزية، وفرض هيبة النظام والقانون، وإقامة الشرع، والحكم المدني، وإبعاد قوى التسلط القبلي القائم على المقاضات وفقاً لنظام الأعراف وللتقاليد القديمة غير الشرعية. علماً بأن نظام العرف لايزدهر إلا في ظل غياب الدولة المركزية، أو محاولة الالتفاف عليها - كما يجري اليوم، وبالعمل على احتواء أنظمتها، وتعطيل فاعلية قوانينها وتشريعاتها المدنية، وافساح المجال أمام عملية التراضي والصلح الذي يتولاه كبار الوجهاء والمشائخ، باعتباره أهم مصادر الثراء بالنسبة لهم، ومنبع قوتهم الاجتماعية والسياسية. لذا تراهم غير عابئين بالسلطة السياسية، وهموم الحكم المدني، وعلى صعيد الهم الإقتصادي، والإجتماعي، والعلمي، والثقافي، والقضائي، والأمني، اللهم إلا بقدر ما يسمح لهم النفوذ داخل الحكم بالإبقاء على مصادر قوتهم وثرائهم الناجمة عن الإحتكام إليهم، وتوجه الناس نحوهم بهدف حل مشاكلهم، وخلافاتهم ونزاعاتهم الفردية والعامة. وإلا فإن أمر البلاد والعباد لن يستقيم، ولن يقر بالوطن قرار، وسيعرض الحكم للخطر، وتقوم عليه الدوائر، وتحشد ضده عمليات التآمر، ويستنجد بالمرتزقة الأجانب والقوى الخارجية المعادية للشعب والوطن. وتلفق ضده التهم من كل نوع.

وفي هذا السياق، كان والدي على عكس اتهامات قوى المعارضة - يبرئ ذمة الإمام يحيى من تبعة تصرف بعض حكامه بدعوى عدم موافقته على ممارساتهم السلبية، وجهله بأسرار ما يفعله البعض منهم خفية من وراء مراقبته، والتحايل

على أجهزة المحاسبة، وأعمال الإحتساب الشرعية التي كان يسلطها على حكامه بين وقت وآخر.

وقد كنت شاهداً - في هذا الإطار - على إفلاس كثير من الحكام الكبار، بعد أن تم تجريدهم من ممتلكاتهم غير المشروعة، وفقاً لما توصل إليه رجال الإحتساب الذين كلفهم الإمام للقيام بتلك المهمة إثر تعرفه على ممارسة أعمال الفساد والرشوة، أما في حال إدانة مثل أولئك الحكام بخصوص نهب المال العام، وسرقة الخزينة الحكومية، فقد كان يتم عمل الجلد والتعزير والسجن، إضافة إلى مصادرة الممتلكات، وعدم التوظيف مرة ثانية.

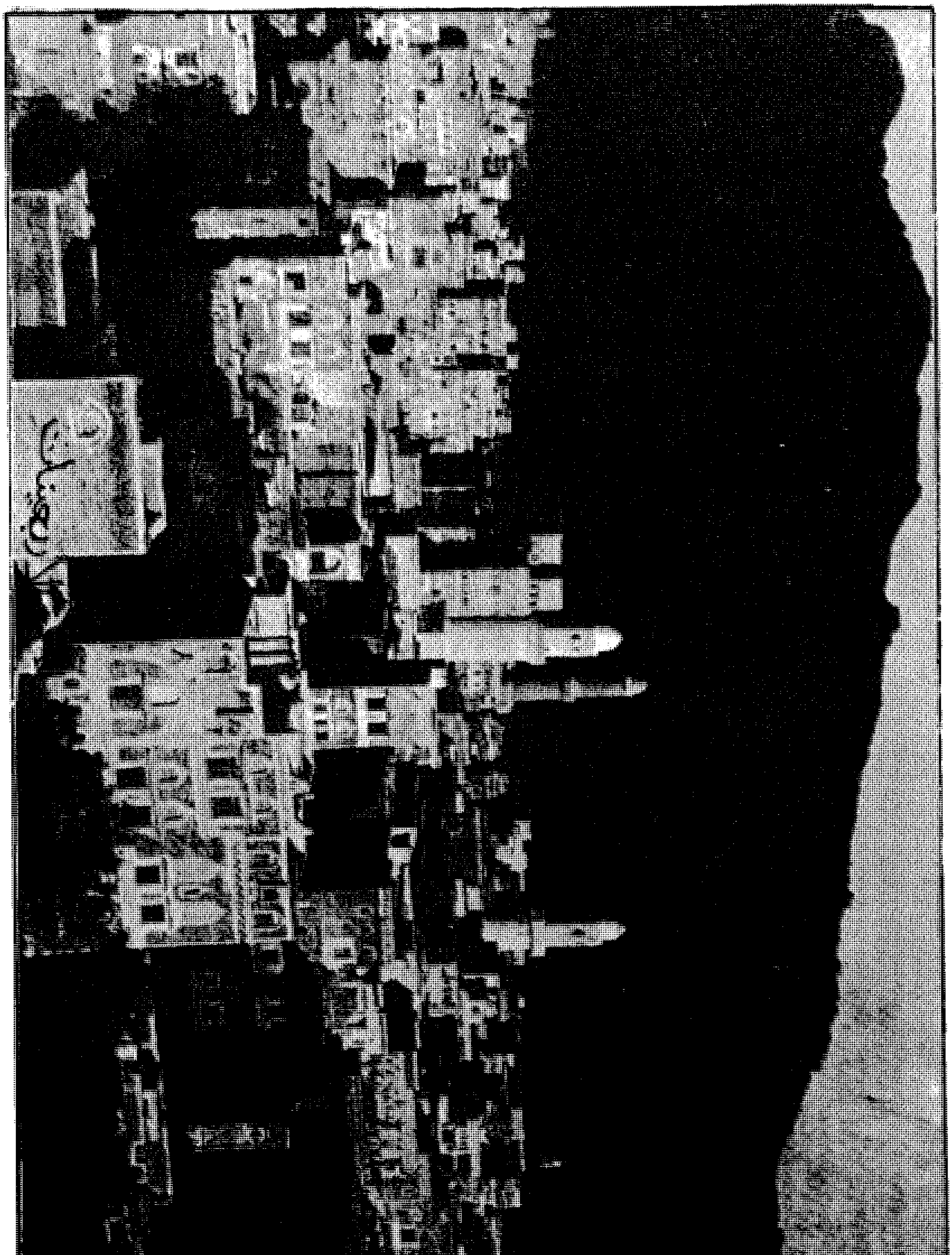
في حين كان يرى والدي – من ناحية أخرى – بأن عدم اجتثاث الإمام يحيى لتسلط بعض الزعامات القبلية، والإبقاء على بعض مظاهر النفوذ لما يسمى (بمشايخ الضمان) كان مرجعه إلى حاجة الحكم إليهم، باعتبارهم وسيلة في يده لضبط الأمن في المنطقة، ووسيلة للحصول على الجباية، والزكاة، وأعمال التجنيد العسكري، ومع هذا فإنه لم يكن يسمح لهم بالتدخل في شؤون الحكم، والتطاول على ممثلي جهاز الدولة والقضاء في المنطقة، والقيام بعملهم في حل النزاعات والخلافات، اللهم إلا في أضيق الحدود، وفيما يخص تشاوره مع بعضهم في المسائل التي تهم الدولة، وتوجب قيامهم بتلبيتها.

غير أن الشيئ الرئيسي في مظاهر تلك العلاقة بين المشايخ والسلطة من جهة، وبين قوى المعارضة والإمام يحيى من جهة أخرى - لم يكن وارداً البتة في ذهن أيٍّ منهما وذلك بخصوص علاقة الفلاح بالأرض، وطريقة استثماره لها، واستغلال علاقات الإقطاع له.. ولهذا فإنه لا والدي، ولا الإمام، ولاحتى قوى المعارضة كانوا مكترثين بعملية الإستغلال هذه، الناجمة عن ابتزاز جهد وعرق

المزارعين من قبل الملاك الإقطاعيين وذلك تحت غطاء نظام المحاصصة السنوية لغلة الأرض الواقعة في إطار ما يسمى بالشرك، وما أكثر الأراضي الزراعية تلك بالنسبة للأرض اليمنية المزروعة والمستثمرة على نطاق واسع، حيث خصوبة الأرض، والكثافة السكانية، ورخص يد القوى الزراعية المعدمة التي كانت تشكل يومها بالنسبة لعدد الملاك الكبار في منطقة إب وشرعب وتعز، وحجة، والمحابشة، وتهامة، والمخلاف السليماني، وسلسلة جبال وسفوح ريمة، وعتمة، وآنس، ومناخة، وبراع، والطويلة، وحتى جبال رازح في الشمال، والجوف، ومأرب في الشرق - وذلك حوالي ٩٠٪ من قوى العمل الزراعي الإنتاجي العاملة تحت ظروف علاقات الإقطاع الجائرة، حيث لم يكن يدور بخلد أحد - سواء داخل نظام الحكم الإمامي أو خارجه - بأن هذه المسألة تندرج في عملية الكسب غير المشروع، ليس فقط لأن هذه العلاقات الإقتصادية تقف ضد عملية التطور، وتحول دون عملية التراكم المادي الرأسمالي فحسب بل وتتنافى مع القول المأثور الأرض لمن يفلحها - وحيث كان حل هذا المشكل الاقتصادي محل شغل واهتمام كل الحركات التاريخية، والثورات العالمية، التي لم تتقدم شعوبها خطوة واحدة إلى الأمام إلا بعد التخلص من تلك العلاقة المعيقة للتطور، واستبدالها بعلاقات الإنتاج الرأسمالية، أو التعاونية، فازت به بلدان أوربا - بدرجات متفاوتة - منذ القرن السابع عشر، وحصلت عليه البلدان العربية وبعض البلدان الأفريقية في منتصف القرن العشرين. في حين يبدو أن أمام اليمن وقتاً طويلاً جداً حتى يحين موعد حسم أمرها في هذا المجال، والاقتراب من عهد الخلاص والانتصار على حل معضلة المشكلة الزراعية، وتحريرها من تبعية علاقات الإنتاج المتخلفة التي لن تجدي في ظلها أعمال الإصلاح الاقتصادية الأخرى، بما في ذلك إقامة السدود، واستصلاح الأراضي البور،

والإستثمارات الحكومية والأهلية الكبيرة. التي يبذل الرئيس علي عبد الله صالح جهداً كبيراً في إنجازها.

وعليه فقد ظل تفكير والدي - كما عند عناصر قوى المعارضة أيضاً - بعيداً عن معالجة هذه النقطة الحساسة، وعدم إدخالها قيد البحث والأهمية. ودون اعتبارها - ليس لديهم فقط، بل ولدى الفكر اليمني المعاصر - بأنها نقطة خلل في ميزان العلاقات الاقتصادية الحديثة، لهذا فقد وجد الإمام يحيى أمامه مبرراً ومتسعاً من الوقت - بين يديه - لامتلاك الضياع مثله مثل بقية الإقطاعيين المنتشرين على الأرض اليمنية، الذين يستثمرون قوة عمل المزارعين المعدمين، شكل هؤلاء مع الإمام وأعوانه الجدد نسبة ٥٪ من مجمل الملاك الكبار الذين يستأثرون بـ ٦٠٪ من ناتج المحصول الزراعي القائم على نظام المحاصة الإقطاعي، في حين زادت هذه النسبة بعد الثورة إلى ٧٠٪ نتيجة توسع ملكية البعض من الملاك القدامى، وظهور ملاك جدد للأراضي الزراعية الخصبة وذلك على حساب إفقار عدد من الملاك المتوسطين، وغيرهم من الملكية، وتحولهم إلى أجراء وشركاء داخل دائرة نظام العلاقات الإقطاعية، وحيث رافق هذا التوسع في بعض المناطق، تغير شكل علاقة الإستغلال إلى مستوى أعلى وذلك مع تطبيق قاعدة نظام القبال الإقطاعي العثماني الذي كان قد أدخل إلى اليمن عند منتصف القرن التاسع عشر، حيث يتوجب على الأجير أو الشريك - في منطقة إب مثلاً، دفع أربعمائة ريال سنوياً عن كل (قصبة) بصرف النظر عن مستوى كمية المحصول، وظروف الغلة وخلو مساهمة الملاك في شراء وسائل الإنتاج، والبذار، الأمر الذي ضاعف من حدة استغلال قوة عمل الفلاح وأسرته، ووضعه في حافة الفقر المدقع، مع تراكم الديون السنوية عليه نتيجة عدم تمكنه من الإيفاء بواجب شروط عقد القبال المجحفة،



أصبح معه هو وأسرته وأطفاله في حكم العبد المرتهن، الذي لايجد الحصول حتى على الحد الأدنى من حاجاته الغذائية اليومية، فوق أن هذا الحد الأدنى قد تعرض مؤخراً للخطر بفعل ظهور الأزمة الاقتصادية العامة، حيث تناقص عدد أفراد الأسرة وموت الكثير من الأطفال نتيجة سوء التغذية، وانتشار الأمراض وهروب المراهقين من الشباب واليافعين إلى المدن، والتشرد في الشوارع، والهجرة مجدداً إلى الخارج، ولقد عمل قانون عدم التناسب- بين وضع علاقات الإنتاج الإقطاعية، ودخول البلد عصر البرجوازية التجارية الكومبرادورية عمله السلبي في هذا المجال، بما في ذلك فشل مشاريع الدولة الزراعية، والإروائية، في سردود، وبيت الفقيه، والمنطقة الوسطى، ومأرب، وحاشد، كما ولم تجد نفعاً استثمارات رجال المال والأعمال الزراعية وذلك نتيجة عدم التناسب بين العلاقات الإقطاعية السائدة، وحجم الإستثمارات الزراعية الرأسمالية المحدودة العاجزة عن منافسة بحر علاقات الإنتاج الإقطاعية، المتدنية والمعيقة في نفس الوقت، وذلك على عكس ظروف الإنغلاق الاقتصادي في الأربعينات، وتناسب الأجور والدخول الفردية، في ظل علاقات الإنتاج الإقطاعية الوحيدة، ومحاولة حفاظ الحكم بالتالي على موائمة حاجة ومتطلبات السكان للسلع الإستهلاكية، وربط المنتجين بالأرض وعدم السماح لهم بالهجرة الداخلية، واعتمادهم بالتالي على الإنتاج المحلي، والإستغناء ما أمكن عن السلع الأجنبية.

ويحضرني – في هذا الإطار – ضمن رواية والدي للعالم والأشياء من حوله- تذكر حديثة عن الإمام يحيى كيف كان يسهل عليه القيام –في ظل الحفاظ على عملية التناسب تلك، معالجة المشاكل، الاجتماعية والأزمات الاقتصادية الناشئة عن الجفاف، والحروب، حيث كان يمد السكان بالمواد الغذائية الموجودة في



الإمام يحيى بريشة الجناة



مخازن الدولة، ويلزم عقال الأسواق ببيعها لـهم بالأسعار العادية أيام الرخاء والخير، كما كان يملك -من ناحية أخرى- بعد نظر بخصوص تناسب الدخول المادية بين جميع الفئات الاجتماعية، بحيث لايمكن أن تظهر فوارق كبيرة بين فئة على حساب أخرى، وبما يلحق الضرر بمستوى حجم الدخل الوطني العام ويرفع معدل التضخم المالي، والعجز الاقتصادي للدولة وللبلد على حد سواء.

وذات مرة - وفقاً لما سمعته من والدي - أنه كان يتردد على ألسنة الناس كلام حول رفض الإمام يحيى لاقتراح رفع معدل مرتب الجنود إلى سبعة ريال بدلاً عن خمسة ريال كانت مقررة لهم كل شهر، بالإضافة إلى (شفت الكدم) عن كل يوم، وكسوة العام .. والمأموريات الخارجية .. والصرف المادي اليومي مقابلها .. وقد جاء رفضه هذا ليس بسبب حصول الجنود على مثل تلك الإمتيازات، وإنما تحت مبرر تجنب عملية الإخلال في توازن الدخل لدى أفراد الجيش واليد العاملة التي تبيع قوة عملها اليومي في السوق، ولدى الحرفيين، وأعمال البناء، والأشغال الحكومية العامة. حيث استغلت قوى المعارضة هذه المسألة وشنت حملة دعاية ضد الإمام، بأنه يقف ضد مصلحة القوات المسلحة، ولايرغب في تحسين أوضاعها المعيشية، متهمة إياه بالبخل، وتعمد إبقاء الشعب في حالة بؤس وإفقار، في حين تسائل البعض من الناس قائلين ما للإمام وللناس خارج الجيش؟ ... كما دبج بعض الشعراء قصائد الهجاء ضد بخل الإمام متوعدين إياه بانتقام الجيش منه.

ولم يكن سوى الإمام وكبار التجار من يعرف بشكل براجماتي، مصلحي أبعاد تلك المعادلة الاقتصادية كل منهما على طريقته الخاصة به، ووفقاً لوجهة نظره، وما تمليه عليه الشروط المعيشية الموضوعية، للناس جميعاً، أو بلأنع المصلحة الشخصية. ففي حين كان يرى التجار في رفع معدل مرتب الجيش وسيلة لزيادة

القوة الشرائية العامة للسلع المعروضة للبيع، وتعاظم النزعة الإستهلاكية لدى الناس، الأمر الذي يعمل بدوره على رفع معدل أرباحهم، ومضاعفة دخلهم التجاري، في حين كان الإمام يرى على العكس من ذلك - في أن السيولة النقدية غير المتوازنة سوف تعجل بحدوث عملية التضخم النقدي، والحاق الضرر باقتصاد البلاد ، فضلاً عن إيجاد الفوارق الاجتماعية في مجال معدل الدخل بين القوى العاملة مع الدولة، وتلك التي تعمل في السوق، الأمر الذي يشكل تناقضاً في عملية الأجر العام المتوازن، ويخلق ميلاً في المداخيل الفردبة لصالح فئة على حساب تراجع مداخيل فئة أخرى من قطاع المجتمع، وبهذا تسقط أول حلقة في سلسلة النظام الاجتماعي العادل، متساوي الدخل والإنفاق، خاصة إذا ما علمنا بأن حجم عدد أفراد الجيش الإمامي كان يومها يماثل عدد القوى الحرفية والمهنية، والعمال اليماومة الملحقين بالخدمة في المدن، كانوا يمثلون نسبة ٦٥٪ من عدد سكان صنعاء البالغ يومها ٦٥ ألف نسمة إذا ما أخذ في الإعتبار بأن صنعاء يومها كانت بمثابة ورشة عمل المجتمع اليمني نظراً لحجم النشاط المهني، والإنتاج الحرفي اليدوي والمعملي، المتمثل في صناعة مواد البناء، والنسيج، ومعامل الزيت، والصابون، والسكر، والعطور، والجلود ، والأوعية النحاسية، والفخارية، والحلي ، وأدوات الزينة وغيرها حيث كان ذلك يغطي أكثر من ٨٥٪ من حاجة معظم سكان اليمن البالغ أربعة ملايين نسمة .. كون أي تغير في معدل دخل أفراد القوات المسلحة البالغ ١٥ عشر ألف سوف ينعكس سلباً على حياة ونشاط سوق العمل القائم أصلاً على طابع الأسلوب الفردي بمداخيله الشهرية المتقاربة مع متوسط دخل الجنود ، والتي لم تكن لتزيد عن خمسة ريال في الشهر بمعدل وسطي يبلغ في اليوم سبع بقش ونصف.

وأتذكر اليوم – في هذا الإطار – ذلك الجدل التاريخي الاقتصادي الدائر في عقد الأربعينات، والذي لم يكن يومها واضحاً بالنسبة لي، تماماً كما هو حال بقية أفراد المجتمع، بما في ذلك عناصر قوى المعارضة، باستثناء القطاع التجاري الكبير المتمرس، الذي كان يعرف وحده فوائد الإخلال بتلك المعادلة الرياضية الاقتصادية، ويناضل بوعي وحذر ضد القيود الإمامية التي كانت تعيق حركته، وتعمل جاهدة على حفظ التوازن الاقتصادي والاجتماعي العام، بما يفوق وعي وإدراك عناصر قوى المعارضة، التي كانت تعيش على هامش مطالب البرجوازية التجارية، وتفتقر إلى أبسط المفاهيم الوطنية الاقتصادية، وتناضل من أجل لاشيئ عملي، أو هدف إجتماعي جوهري سوى إبعاد الإمام يحيى الحاكم الكهنوتي الفرد، وإحلال إمام آخر محله ليس إلا. يتيح الفرصة أمام قطاع واسع من قوى الاقطاع، ورجال الإصلاح في المشاركة في الحكم.

وأتسائل الآن بدوري – مع العلماء والباحثين المعاصرين – كيف تسنى للإمام يحي الخارج على التو من كهوف القرون الوسطى، فهم المعادلة الاقتصادية الخاصة بقضية التضخم، في ميزان الإنفاق الحكومي، والمدفوع الوطني الخارجي وعلاقة ذلك بخلق مشكلة تفاوت الدخل، وارتفاع أسعار البضائع، وانزال الخراب باقتصاد البلد، وفقدانا السيادة من ثم، والهوية الوطنية، والكرامة الفردية، والحرية السياسية، والثقافية، الأمر الذي غاب إدراكه في الستينات عن أعين خبراء الاقتصاد لما بعد الثورة، ويأتي شخص مثل عبدالرحمن البيضاني حامل لقب دكتوراه في علوم السياسة والاقتصاد، ليقوم بجرة قلم – عندما كان نائباً لرئيس الجمهورية ووزيراً للخارجية والاقتصاد – بتدشين أول عملية خرق لقانون تناسب الدخل الاقتصادي العام وإغراق السوق الوطنية – على حين غرة – بالسيولة

النقدية المهولة إثر رفع المرتبات الحكومية المفاجئ إلى معدل مائتين وخمسين في المائة، وذلك بعيداً عن الشعور بالمسئولية، ودون أي دراسة مسبقة، وقبل أن يلتفت الوطن إلى إعادة النظر حول قضايا ومشاكل الإنتاج في ميدان الزراعة والصناعة، ومعالجة تخلف الوسائل التقنية وتعلم المهارات العلمية،فضلاً عن عدم استخراج الثروة المعدنية والمشتقات البترولية، ومع هذا فقد وصل متوسط دخل الموظف الحكومي من خمسة وعشرين ريال كمعدل متوسط شهري إلى ٨٥ ريال دفعة واحدة، إضافة إلى ثلاثة أقداح من الطعام، كان الموظف يعجز عن انفاقهما واستهلاكهما كاملين عند آخر الشهر، رغم مظاهر البذخ أو الإسراف والبطر الذي لم يكن متعوداً عليه، الأمر الذي فتح معه الشهية للمواطن، وزاد من حدة النزعة الإستهلاكية، والبحث عن السلع الكمالية، نجم عنه التفاوت في مستوى المعيشة بين المدينة والريف وبين الموظف، والعامل المهني، أعقبه إشتداد ميل السكان في الريف إلى الهجرة الداخلية نحو المدن، والإلتحاق بالعمل مع الدولة حيث الرخاء والدخل المادي اليومي والشهري العجيب الذي لم يكن ليحصل على مثله في الريف على مدار العام، كما هجر الحرفيون ورش أعمالهم، ودكاكينهم، والتحقوا بدورهم في العمل الحكومي والخدمة العسكرية، ودخل البلد دوامة الإستهلاك للسلع الخارجية، وتعطل الإنتاج الداخلي، وتحقق مبتغى الرأسمال التجاري، وبلغ ثراء البعض ذروته فضلاً عن الوصول إلى الشهرة العالمية، ومنافسة أثرياء العالم الذين يعدون بالأصابع في مجال الإستغلال الإستثماري التجاري وامتلاك أعظم الثروات والسطوة والجاه.. بمعنى اننا اليوم نحصد ماتم زرعه بالأمس، وأصبح من الصعب تجاه كل ذلك التراجع إلى الخلف، ومنح فرصة إعمال الفكر والعقل، ومراجعة المنطق والصواب، وعجز علماء الفكر والاقتصاد عن عمل أي شيئ رغم تسلحهم بأحدث

النظريات الاقتصادية، وامتلاكهم لمعارف العصر التي تعالج أكبر المعضلات فيه، وأشدها تعقيداً بدءاً من قضايا التخلف، وحل هموم الإنسان البدائي، وانتهاءً بفك رموز وتيرة الإنتاج الصناعي والزراعي عالي الكفاءة والجودة، وحل ألغاز مفاهيم الدورة النقدية، وعقدة الإستهلاك المستعصية. وذلك نتيجة إنغماسهم في اتون تلك المصالح، والكذب على الناس ومخادعة رؤساء .حكومات الجمهورية المتعاقبة بأنهم يقومون بوضع الحلول المناسبة.

غير أن السؤال يظل قائماً بخصوص مقدرة الإمام يحيى على موازنة الوضع العام في البلد، والحفاظ على تماسك المجتمع من الإنهيار، وبأية قوة ساعدته على ذلك، وماهي مصادر معارفه النظرية السياسية والاقتصادية الناجحة والفاعلة، في حين يعرف التاريخ السياسي لليمن، بأنه لم يكن يملك سنداً حزبياً، ولاجهازاً إقتصادياً - كماهو عليه الحكم اليوم - كما ولم يكن لديه حليفاً خارجياً يمده بالعملة الصعبة، ويتكفل - كما هو الحال عليه اليوم أيضاً - بدعم الموازنة العامة للدولة. سوى الإتحاد السوفيتي، الذي كان يقايض بلده بالمنتجات السلعية الضرورية وذلك مقابل تعويض اليمن له بمنتجات محلية، كان الإتحاد السوفيتي في حاجة إليها، ولم يكن سواه من يسند الإمام في المحافل الدولية ضد الوجود البريطاني والتدخل الإيطالي، والأطماع السعودية، والشيئ الهام - فوق هذا وذاك- هو كيفية -تمكنه- وسط ظروف الجهل والتخلف - من وضع السياسة اليمنية الخارجية المتوازنة، وفبركة العلاقات الثنائية المتكافئة مع كل بلد على حدة، وعلى مستوى التكتل الإقليمي العربي والإسلامي والدولي، إضافة إلى معالجة هموم الحرب اليمنية - السعودية، ومصاعب الوجود البريطاني في عدن، والسلاطيني في المحميات التسع، والأدارسة في المخلاف السليماني، وقوى الإنفصال في المناطق

الشرقية بقيادة الرصاص والحميقاني، وتمرد مشايخ قبيلة حاشد وخولان الطيال، والأصابحة . فالزرانيق اخيراً وليس أخراً في لواء تهامة المتحالفين مع بريطانيا وإيطاليا؟ .. كما توجب عليه - وسط تلك الهموم الداخلية والخارجية- الإرتفاع إلى مستوى التعامل الواعي الحذر مع مطالب بعض قادة وزعماء الإصلاح في العالم العربي الذين كانوا يأملون في تزعم الإمام لحركة الإصلاح الشاملة، وقيادة العالم العربي الإسلامي على الصعيد السياسي وإقامة دولة الخلافة المركزية المرتقبة، وكيف تمكن بالتالي من إجادة المناورة السياسية مع أولئك الدعاة السياسيين والحزبيين المبعوثين إليه من الخارج، مثل أمين الريحاني، ونزيه مؤيد العظم، والفضيل الورتلاني الذين كانوا يحاولون إقناعه بالإنفتاح على الخارج، وإطلاق بلده لحرية التجارة، واستقبال رأس المال الإستثماري الدولي، وذلك أسوة بالدول العربية الواقعة تحت الإنتداب الفرنسي والبريطاني، حيث تكشف مؤخراً بأن الريحاني بالذات، والورتلاني الجزائري عضو منظمة (الإخوان) كانا يعملان بتوجيهات مخابرات تلك الدول، بما يعني أن الإمام يحيى قد تكفل شخصياً بوضع عبء كل تلك الجهود الفكرية، والسياسية على كاهله وحده بشكل يدعو للدهشة والحيرة، خاصة في مثل أوضاع ظروف اليمن، عشية بدء مرحلته الإنتقالية تلك بعد خروج الإحتلال التركي، والتي كانت نهباً لمطامع القوى الإستعمارية، وتعطش النفوذ السعودي الإقليمي، ومسرحاً لنزعة القوى المحلية الإنفصالية، الأمر الذي لو لم يكن كذلك لكان اليمن قد تفتت أوصاله، وبلغ حاله الإفقار، والإقتراب من الهلاك والموت، ولما تمكن حكم الإمام -بالتالي- من الإستمرار والديمومة زهاء ثلاثين عاماً، أسفر عن إقامة دولة اليمن المركزية القوية الآمنة والمستقرة، وانتزاع الإعتراف بها من دول العالم، تمهد السبيل خلالها لظهور رياح التغيير الخارجية

التي عجلت بقدوم حركة ٤٨ و ٢٦سبتمبر.

ومع هذا لم يكن أحداً يومها يعرف طبيعة معدل الميزانية العامة للبلد، ووسائل مصادرها، وحجم الإنفاق الداخلي، والإنتاج الزراعي العيني، حيث اتضح مؤخراً نتيجة الدراسة الإقتصادية المقارنة التي قمت بها خلال الأعداد لهذا الكتاب، موخراً بأن الموازنة العامة السنوية للبلد كانت تخضع لدراسة وعمل مخطط شبه علمي، كان الإمام يحيى قد وعاهما وأجادهما عبر تجاربه الخاصة في الحكم الذي كان قد بدأ ممارسته منذ نهاية القرن التاسع عشر عندما كان يقود النضال وحرب الإستنزاف ضد القوات التركية، وذلك على مدى عشرين عاماً قبل أن يتسلم الحكم رسمياً عام ١٩١٩م ويسيطر على البلد كاملاً (الشطر الشمالي)، علماً بأنه لم يكن بحوزته أي مرجع اقتصادي، أو مصدر نظري، يستند إليه في وضع خطته الاقتصادية السنوية تلك، ماعدا قانون صنعاء للقرن الثاني عشر الهجري الذي كان قد وضعه أحد أجداده(١)وكتاب (الإحتساب) لجده الإمام الناصر للحق الذي كان قد وضعه في منفاه بايران قبل ألف عام. إضافة إلى استفادته الجزئية من معاهدة الصداقة مع الإتحاد السوفيتي عام ٢٦ - ١٩٢٨م، التي أحسن توظيفها - بمهارة - في صالح الاقتصاد اليمني، وضد الإحتكار التجاري، والتبادل السلعي البريطاني، والفرنسي، والإيطالي الذي كان يستأثر بحصة الأسد، ومع هذا امكن للعلم الإقتصادي المقارن الحديث رصد العملية الاقتصادية الإحصائية المتعلقة بحجم القوى المنتجة، والفئات الحرفية نسبة إلى عدد السكان الإجمالي، وعلاقة ذلك بمستوى نسبة الدخل السنوي المتوسط للفرد، ودورة رأس المال المتداول في السوق، وطبيعة توازنه مع ميزان المدفوعات الخارجي والإنفاق الداخلي، حيث تبين معه بشكل واضح الصورة التي كان يقوم عليها نظام الموازنة العامة للدولة، وذلك في حدود ستة ملايين ريال إلى سبعة ملايين في السنة، نقداً، ومليوني قدح طعام، بما يعادل في مجموعه ألف مليون ريال ورقي

---

(١) المتوكل على الله القاسم بن الحسين ١١٢٨ - ١١٣٩هـ بخصوص تنظيم الأسعار وأجور الأعمال المهنية والحرفية، وحماية المستهلك، ومعاقبة المغالاة، ومنع الهجرة إل المدن، وتحديد رخص وعدد المغادرين، وسجن المتقطعين للجلابين قبل وصول سلعهم إلى السوق وتحديد أسعارها.

جمهوري إلى ألف وخمسمائة ريال سنوياً،(١) كان الإنفاق الحكومي السنوي منه لايزيد عن ٧٠٪ معظمه كان يذهب لصالح جهاز الموظفين البالغ عدده حوالي ١٧ ألف موظفاً، ومثله للجنود البرانية والنظامية، و ١٠٪ للخدمات العامة والإنشاءات الحكومية، والتربية والتعليم، والصدقة على الفقراء والمعدمين.. أي أنه كان يبقى فائضاً مالياً بمقدار ٢٠٪ لصالح الخزينة الحكومية كان يقدم منه القروض العينية للفلاحين، وشراء أراضي زراعية وعقارية للدولة وتغطية بعض النفقات الخارجية، وشراء الحاجيات الحكومية الخاصة المستوردة، في حين كانت نفقات القصر الإمامي السنوية لاتتعدى عشرة آلاف ريال فضي بما يعادل ١٣٠ ألف ريال ورقي جمهوري، حيث كان الريال الفضي يومها يعادل دولار وربع أمريكي.. أما بقية أفراد العائلة المالكة وأقاربها البالغ عددهم حوالي ٣٥٠ فرد، فقد كان أربابهـــا يعيشون على دخلهم الوظيفي الحكومي، وعلى مردود الملكيات الزراعية الخاصة بهم، بالأخص عائلة سيف الإسلام الحسن إبن الإمام يحيى الذي كان يملك بعض الصوافي في منطقة الجوف، وفي لواء إب، في حين كان يملك الحسين بعض الأراضي في منطقة بني حشيش، وآنس، كما كان يملك أصحاب وانسابه آل اسحاق، والشامي الكثير من الضياع في منطقة وصاب وريمه ، وعتمه، أما بالنسبة لأبنائه سيوف الإسلام الآخرين فقد كانوا شبه مدقعين، بالأخص سيف الإسلام علي، فقد كان مرتبه الشهري لايكفيه، فيلجأ إلى عملية الإحتيال على الإمام، ويقوم بسرقة بعض الحاجيات الصغيرة، أو انتهاب بعض ذخائر البندقية وبيعها لسد نفقات قيمة القات والمشروبات الروحية التي كان مبتلياً بممارستها خفية عن والده الإمام، وأعين الناس، حيث كان معرضاً باستمرار للسجن والإعتقال في نوبة قصر دار السعادة الملحقة به والتي لاتزال قائمة في مكانها حتى اليوم وتعرف بإسم (نوبة علي) نسبة إلى مكوثه طويلاً سجيناً فيها.

وكان حجم رأس المال المتداول يومها في السوق - وفقاً للمعطيات

(١) نفس قدر الموازنة السنوية العامة للدولة السعودية عام ١٩٥٩ وفقاً للمرسوم الملكي الصادر في يناير ٥٩. نشرته صحيفة (عرفات) في نفس الشهر بعددها الصادر يوم الإثنين الموافق ١٢ / ١ / ٥٩

والإحصائيات التجارية- يتراوح ما بين ألف وخمسمائة مليون ريال (فضي) وصل الفائض التجاري لصالح ميزان المدفوعات السنوي العائد لليمن من جراء عملية التصدير إلى خمسين مليون دولار حسب إفادة أحد التجار الكبار. محمد علي العبادي(١) كان نصيب دخل الفرد من تلك الدورة النقدية السنوية وسطياً حوالي ٤٠٠ ريال (فضي) بما يعادل ٥٠٠ دولار أمريكي، وهي أعلى نسبة مما يحصل عليه المواطن اليوم في البلدان الأفريقية شبه المتطورة، أما تلك التي يصنفها البنك الدولي بالأشد فقراً في أفريقيا وآسيا ومجموعها ست دول منها اليمن، فإن معدل متوسط دخل الفرد فيها لايزيد عن مائتي دولار في السنة.

وبمقارنة بسيطة مع موازنة الدولة حالياً في أرقام العجز فيها قياساً إلى الدخل العام فقد قفز إلى ٤٠٠٪ رغم تعدد أشكال (الضرائب، وموارد الطاقة، والقروض والمساعدات الخارجية، فضلاً عن تضاؤل- الإنفاق على مشاريع الصناعة والزراعة، حيث يذهب معظم الدخل الوطني العام على الإنفاق العسكري وعلى الجهاز الإداري المتضخم، البالغ مليون فرد، وعلى توسيع المباني والمنشئات الحكومية، والإنفاق على البنية الخدمية، ومظاهر البذخ،الذي ظهر على حياه القوى الطفيلية وأصحاب الشركات التجارية المنتفعة من المال العام، التي زاد عدد الأفراد العاملين فيها على ٤٥٪ من مجموع عدد اليد العاملة الريفية والحرفية التي تشكل ٦٥٪ من العدد الإجمالي للسكان البالغ أربعة عشر مليون نسمة. (٢)

أما فيما يخص الإنفاق على مشروعات القاعدة الهيكلية، فقد تكلفت به مشاريع المساعدات والقروض الخارجية لاتزال مستحقات أكثر من ١٣ ألف مليون

---

(١) في مقابلة إذاعية أجريت معه في شهر رمضان ١٩٩٤م

(٢) تقول أخر إحصائية مقارنة قمت بها في هذا المجال بأنه مقابل وجود ثلاثة وكلاء اجانب كانوا في اليمن عام ١٩٢٨م يقومون بخدمة تسويق ٨٥ سلعة محلية الى الخارج، وإستيراد ٥٥ سلعة أجنبية، فقد ارتفع عدد الوكلاء بنهاية القرن الى ٢٥٠٠شركة تقوم بخدمة إستيراد وتصدير أكثر من ٩ألاف سلعه أجنبية ، يعمل عليها مليونا شخص ضمن نصف مليون دكان وبقاله وورشة، فاذا ما أضيف إلى هذا العدد ربع مليون بايع قات، وثلاثة ملايين طالب، ومليو ن مهاجر ومليون موظف حكومي تظهر مدى العبء الحكومي الباهض أمام تراجع عدد اليد العاملة المنتجة الى ١٥٪.

دولار ديناً على ذمة الأجيال القادمة، في حين يذهب مردود المشروعات القاعدية لصالح البرجوازية التجارية والمصرفية الربوية، وشركات السيارات والأجهزة الألكترونية والتلفزيونية اليابانية، التي تقوم شبكة عملية التحديث الهيكلية في خدمة تسويقها داخل اليمن، والمضاربة عليها، وإعداد الكوادر الفنية، والاقتصادية لتشغيلها، وذلك عوضاً عن ارتكاز الوطن على خلفية القاعدة الهيكلية تلك للقيام بإنشاء الصناعة الوطنية، وبناء الإقتصاد المستقل، ومحاولة الإكتفاء الذاتي، الصناعي والزراعي، بالأخص، بعد أن دفع الكثير من المال والجهد والعرق والدم في سبيل إنجاز القاعدة الهيكلية الحديثة للبلد كشبكة الطرقات، وأجهزة الإتصالات الدولية، وتأهيل الكوادر المحلية وإقامة المرافق الخدمية، وتوفير مناخ العمل ووسائل الإنتاج المتطورة .. ومع ذلك فإنه على العكس من ظاهرة اختفاء البنية الهيكلية الإقتصادية في الأربعينات - كان ظاهر العجز الاقتصادي غير وارد بالمرة، فإنه بالإضافة إلى وجود شبه اكتفاء ذاتي في السلع الغذائية والمنتجات الحرفية - باستثناء بعض المنسوجات الحريرية، والغاز، وجزئياً السكر، والأرز، إلا أنه بالمقابل كان يتم تصدير الحبوب والفاكهة والبن والثروة الحيوانية، ومشتقات الألبان، والزيوت، والأصباغ، والجلود، والبسط، والأحذية، ومواد البناء، وصناعة النحاس والفخار، والسيوف، والأحجار الكريمة التي كانت تفتقر إليها دول الخليج والسعودية، وشرق أفريقيا، الأمر الذي شكل معه ميزان المدفوعات الخارجي فائضاً سنوياً بلغ معدله في منتصف الأربعينات كما أسلفنا- مبلغ أربعين إلى خمسين مليون دولار أمريكي، مما يفسر لنا أسباب العجز الاقتصادي الحالي الناجم في الأصل بالإضافة إلى ما سبق - عن انفتاح البلد الخارجي عشوائياً منذ الخمسينات على السوق العالمي، وارتباط إقتصاده بعجلة النظام التجاري والمصرفي العالمي

وتوقف عجلة الإنتاج، وتكون جيش العاطلين، على مدى السنوات الماضية، مع تضخم جهاز الدولة، و مصاحبة اتساع حجم الطبقة التجارية، والفئات الطفيلية، واقتصار خطط التنمية الاقتصادية، ومناهج التربية والتعليم الفني،والإداري والاقتصادي -منذ قيام الثوره- على تلبية حاجة المتطلبات التجارية الخارجية، والأعمال المصرفية، وخدمة الجهاز الحكومي، والمؤسسة العسكرية، أسفر كل ذلك في مطلع التسعينات عن ظهور الأزمة الإقتصادية الخانقة، التي لارجعة عنها ،في غياب الكفاءة والجهاز الإداري، والإقتصادي المخلص الذي يجب أن يشد من عضد القيادة السياسية العليا ويقف بشرف وأمانة الى صفها وليس اداة لخدمة قوى المصالح الداخلية والخارجية. حيث لم تكن حرب الخليج وطرد العمال اليمنيين من السعودية التي يتستر خلفها هذا الجهاز، ويطرحها كمبرر لعجزه أمام الأخ الرئيس القائد- إلا أحد أعراض تلك الأزمة أصلاً، يؤكد ذلك عملياً ظروف معدل الهجرة الخارجية في الأربعينات بواقع أربعة أشخاص من كل عشرة ، حيث لم يكن يوجد في المهجر عام ١٩٤٠م سوى ربع مليون مهاجر يمني يعيشون في شرق أفريقيا، وأمريكا، وبريطانيا، لم يكن أحداً منهم في دول الخليج والسعودية التي أستوعبت لوحدها في التسعينيات أكثر من مليون ونصف مهاجر يمني، ومع هذا لم يكن هناك أية بادرة لظهور أزمة ما يسمى بالهجرة الطردية الى الخارج و المعاكسة في الداخل من الريف الى المدن، ولم يتأثر الوطن في الأربعينات بسبب ظاهرة قلة الهجرة الخارجية التي تبدو اليوم خطأ وكأنها العامل الرئيسي للأزمة الاقتصادية، في حين يرى علماء الاقتصاد، وخبراء التنمية في بلدان العالم الثالث أن أسباب أزمات شعوبهم ودولهم، لها وجه آخر يكمن ورائه كل البلاء والمصائب، لايرتبط ذلك بعامل الهجرة الخارجية، ولا في انعدام اليد العاملة الرخيصة، وغياب العقول المفكرة والمبدعة، فحسب وإنما في عدم الإخلاص، والحب للوطن، والخضوع المطلق

للنفوذ الخارجي، والتواطوىمع ممثلي الشركات العالمية الإحتكارية، على نهب البلد وتقاسم خيراته وموارده، والموافقة على شروط البنك الدولي في رسم سياسة الاقتصاد الوطني الجائر وغير العادل، والتفريط بالتالي في مسألة السيادة كما هو حال بلدان أمريكا اللاتينية والدول الأفريقية وهو ما كان يحاجج به أنصار الحكم الإمامي الفردي الكهنوتي، وذلك ضد ممثلي التيارات الوطنية الإصلاحية، المطالبه بعملية التحديث، والخروج من التقوقع والإنغلاق الداخلي، والذين كانوا يرفعون شعار الإصلاح والتغيير وذلك بدافع الشعور بالغيرة على الوطن، والحب للشعب، غير أن ذلك الحب، وتلك الغيرة، لم يكونا كافيين- كما أثبتت الأيام والأحداث اللاحقة - للمجازفة بالإنفتاح على الدول الإستعمارية، والشركات التجارية الإستغلالية، دونما وعي مسبق،، والتحفظ بالتالي من أن يقع الشعب فريسة الجشع ومطامع العناصر البرجوازية التجارية الأشد خطراً على البلد(١) وذلك من أي قوة إجتماعية أخرى، يستثنى منهم أولئك الذين حاولوا في منتصف الخمسينات اقامة الشركات الوطنية، وبناء المؤسسات الخدمية كالكهرباء والطيران ومشاريع

---

(١) لعل أول من أدرك خطورة أولئك التجار هم ضباط سبتمبر، أنظر كتابهم الوثائقي الصادر عن مركز الدراسات والبحوث، حيث ذكروا بالإسم شخصية كل من: علي محمد سعيد وشركائه، وعبدالغني مطهر وأصحابهم الذين يطمحون إلى السيطرة على الحكم والإنتفاع من وراء قيام التورة ومع هذا لم يستطع أولئك الضباط عمل شيئ من شأنه حماية البلد من ذلك الجشع، وتكون أمبراطورية رجال المال والأعمال اليمنيين الكبار، التي لايغرب عنها ليل معاناة الإنسان اليمني المعاصر، وعذاباته المستديمة، هذه الأمبراطورية المالية، والتجارية العريضة، التي يصحبها صمت رجال الدين، ومباركتهم لها طمعاً في سبيل الحصول على بعض الأموال لتمويل نشاطهم الحزبي وتوسيع رقعة التنظيم السياسي، ودوائر الجمعيات الخيرية، وبناء العديد من المساجد وذلك بالرغم من علمهم بعدم جواز الدين للإستعانة بالأموال المشبوهة في أعمال العبادة والخير، وكيف أن الرسول(ص) حرّم بناء المساجد من عائد الدخل المالي، والتجاري الربوي، وهدم الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه مسجداً اشتبه في عدم شرعية اكتساب بعض احجاره. وافتى الإمام الشافعي بعدم صحة الصلاة في المساجد التي تم بنائها عن طريق مصادر مالية مشبوهة، وجئ بإمرأة إلى القاضي روكيع ثبت عليها ممارسة الفاحشة، غير أنها كانت متصدقة، وتعمل الخير للناس، فقال لها . كفي عن الإثم، لاتزني ولا تتصدقي، فليس للناس حاجة إلى برك، إذا كان مصدره الفحش، وتعرية الفرج، فمابالك من عمارة مئات المساجد، بكاملها، وملاحقها ليس من صافي أرباح المعاملات المصرفية الربوية، والمضاربات التجارية، والعقارية المحرمة فحسب، بل ومن انتزاع حقوق العاملين في الورش الفنية ومعامل البسكويت، والزيت، والصابون، ومياه الشرب والمشروبات الغازية، والملابس الجاهزة، والصناعات البلاستيكية، والذي تغطي دخولهم اليومية – بالكاد قيمة السجائر – مقابل ١٠ و ١٢عشر ساعة عمل في اليوم، فكيف الإنفاق على لقمة العيش وايجار السكن، وسد مطالب الزوجة، والأسرة، وتغذية الأطفال، واشباع جوعهم و كسوتهم، وتربيتهم ومعالجتهم و وتسديد فواتير الماء والكهرباء، وضريبة التلفزيون، ومشاريع تحسين العاصمة، .. تجبي على ذلك المليارات المكدسة في جيوب أصحاب تلك المصارف ، والورش ، والمعامل، ووكلاء السيارات، وقطع غيار المعدات والمضخات الزراعية، التي طمع بعض دعاة الخير في الحصول على جزء ضئيل من تلك المليارات بهدف أعمال البر، وبناء المساجد، الأمر الذي يتنافى مع مفهوم الشرع في عدم الجمع بين العمل الصالح، والعمل السيئ، و ليس من الإسلام في شيئ فوق أن ذلك يشكل تواطئاً مع الظالمين، وعدم الحب للناس، والوطن.

الصناعات الغذائية وفي مقدمتهم أحمد عبدالله العاقل وآل السنيدار انظر صورة رقم لأعضاء أول مجلس ادارة من هذا النوع. في حين ظهر تجار مابعد الثورة أكثر بعداً عن بناء اقتصاد الوطن.

كما وأن تلك الغيرة الوطنية كان يشوبها - من ناحية أخرى - بعض الغموض، وكانت تفتقر في الأربعينات إلى الوضوح، وعدم تحديد الهدف الوطني العام، وذلك بما يرفع عن هذا الإدعاء زيف العمومية، وضلال التجريد، الذي ترتكب في ظله الجرائم السياسية الكبيرة، والأخطاء العسكرية، والثورية المدمرة، وذلك تحت شعار الدفاع عن مصالح الشعب والوطن .

ولم أكن يومها - نتيجة لصغر سني، وعدم اشتراك والدي في خضم الصراع السياسي - لأعرف شيئاً عن ذلك الجدل الدائر بين الحكم وعناصر قوى المعارضة، الذي جاء -كما اتضح فيما بعد- وذلك على خلفية المطامح التجارية الكبرى، والنزعات والخصومات السياسية، والطموحات الشخصية داخل الطبقة الإقطاعية الذين انعصفت عقول البعض منهم بتيارات العصر وافكاره الثورية القادمة من الخارج، قبل أن يحين موعد نضج تلك الأفكار على أرض الواقع، وتنبع من داخله، كان والدي بعيداً عن التأثر بتلك التيارات، ويكره الإنغماس في دوامتها والتعرف والتصادق مع ممثليها، رغم أنه كان مهموماً بمصير نظام الحكم، وعلى معرفة جيدة بمدى قلق بعض قادته الكبار- أصدقائه القدامى الذين تربطه بهم علاقات ود ومحبة منذ أن تعرف عليهم في مقر قيادة الإمام يحيى الميدانية في منطقة الجبال بشهارة، خلال فترة الحرب اليمنية - التركية، مثل العلامة عبدالرحمن الشامي، والأمير يحيى بن عباس المتوكل إبن عم الإمام يحيى، والقاضي عبدالرحمن السياغي، والصفي الجرافي، وعبدالله العمري كبير وزراء الإمام يحيى، ومحمد بن

حوريه المرشح يومها لتسلم الحكم بعد موت الإمام يحي، قبل أن يعلن الاخير تنصيب ابنه الأكبر وليا للعهد بصورة علنية وذلك بعد وفاة ابن حوريه عام ١٩٤٥م الذين كان يصحبني معه كل صباح جمعة لزيارتهم ، لم يكن يتحدث معهم بشيئ من ذلك القبيل، كما ولم يكن يروق له مناقشة ذلك معي بعد تلك الزيا الدورية، حيث كان يلذ له- ونحن نقطع الطريق إلى مقابر العائلة في خزيمة ومقبرة الهبل- التحدث معي عوضاً عن تلك الهموم السياسية، داخل القصر الإمامي وفي أوساط المقربين إليه- حول ما يعني لي فهمه ومعرفته كشاب يافع، لم يبلغ بعد سن المراهقة، لايزال أمامه طريق طويل، وعمر مديد حتى يفهم ويدرك أبعاد ذلك الجدل السياسي، والصراع الفكري، وحيث كان يعوض عن ذلك بالحديث عن حياة وتاريخ بعض علماء البلد، وشرح بعض معالم مدينة صنعاء، وآثارها المعمارية، وسورها القديم، وشيئ من القصص عن المعارك التي دارت حول هذا السور سواءً مع الأتراك أو بين الأئمة ضد بعضهم البعض، كذا سرد بعض الحكايات الأسطورية التي كانت تجري مجرى الماء العذب على السنة سكان العاصمة صنعاء حول تاريخ بناء عاصمة مملكة الإمام هذه، التي تقول الأسطورة بأنه يرجع إلى أيام سام بن نوح، حيث لم يكن العلم الأثري التاريخي قد توصل إلى معرفة حقيقة منشأ مدينة صنعاء، يوم أن كانت تتلألأ عواصم الممالك اليمنية القديمة في كل من مأرب، وصرواح، وقتبان، وريدان، وظفار ومعين،(١) وعن قصة تاريخ بناء سورها العظيم الذي كان قد أكمل بنائه القائد الأيوبي (طغتكين) أخو صلاح الدين الأيوبي بطل الحروب العربية مع

---

(١) لا أعتقد بئن احداً حتى اليوم قد إستطاع تحديد عصر منشئها كعاصمة لبعض الممالك اليمنية القديمة المشهورة في التاريخ سوى ما تقوله الخرافات والأساطير عنها، بما فيه ذلك الوصف الذي اسبغه الهمداني على قصرها (غمدان) إستناداً منه الى المؤرخين العرب للقرن الثاني ، حيث لم تمتد بعد يد الدراسات الاثرية المعاصره التي يركز اليها في هذا المضمار، بما يرفع من حقيقة منشئها ، ودورها كعاصمة لليمن القديم - زيف تلك الاخبار والاساطير ، حيث يبدو بأن موعدها مع مثل هذا البحث العلمي لايزال بعيداً ، يؤكد على ذلك مراجعة فشل البحث الدولي والاثري لموقع (غرفة القبس) وبيت (العميسة) في حارة الباشة عام ١٩٩٠ نتيجة تعصب بعض من سكان العاصمة ضعفاء، ومنع العلماء من مواصلة البحث والتنقيب ومغادرة صنعاء للأبد.

الصليبيين في القرن الحادي عشر للميلاد، ومؤسس الدولة الأيوبية في اليمن، وغير ذلك من القصص والحكايات التي كانت تلهب مشاعري، وترضي فضول خيال طفل مثلي محروم هو والآلاف من أمثاله من وسائل ثقافة الطفل المكتوبة، أو المرئية والمسموعة، ومن وجود مسرح للعرائس والأراجيز وحديقة للحيوان، ولامتاحف، لاللكبار ولا للصغار، حيث كنت أجد في حكاياته وقصصه تلك - فضلاً عن المتعة والتسلية- القيم المعرفية التاريخية والتربية الذهنية التراثية، والإقتراب من فهم العقلية الصنعانية الأسطورية ورؤيتها للعالم والأشياء من حولها، ومما رواه لي في هذا الصدد - كما أتذكر اليوم، وذلك ضمن روايات أسطورية شيقة أخرى - كان يتداولها سكان العاصمة في الأربعينات منها حكاية أمير الجان (إبن الأحمر) الذي كان يسكن هو وأعضاء حاشيته بجبل (نقم) المطل على العاصمة صنعاء من الناحية الشرقية، وذلك منذ العصور الساحقة بعد أن أطلق الملك سليمان زوج الملكة بلقيس- سراحهم من القمقم وذلك بمناسبة زواجه السعيد من ملكة اليمن الأولى، وتوليه معها عرش البلاد في جو احتفالي مهيب شارك فيه الكثير من الإنس والجان، غير أنه صعب على سليمان الحكيم- بعد ذلك إرجاعهم إلى ذلك القمقم، حيث ظلوا في الجبل حتى اليوم يسرحون ويمرحون، لكن دون عبث أو إضرار بحياة الناس رغم أن فيهم الصالح والطالح، وربما الكثير من الأشرار، لولا حزم أميرهم إبن الأحمر الذي كانوا يخافونه، وينزل (فيهم أشد العذاب، ومع هذا كان يصعب على سكان العاصمة الذهاب ليلاً إلى الجبل، خوفاً من أن تتعرض حياتهم للخطر إن لم يصاب البعض منهم بالجنون وذلك نتيجة طيش بعض الجان الأشرار الذين كثيراً ما يخرجون في الليل للتنزه، واستراق السمع والتنصت على حياة سكان العاصمة، وسماع ما يدور في الشوارع والمنازل، ومحاولة استغواء البعض منهم

للنساء الجميلات، والشباب الأقويا ، ومماحكة رجال الفكر والأدب، والمنشغلين بدراسة العلم، وأمور الطبيعة والفلك و (خريشة) عقولهم، وجعلهم عرضة للجنون والهستيريا ، وما يرى فيه حال بعض العلماء من الجنون إلا بسبب ذلك، تماماً بنفس القدر من حالات الصرع والخبل الذي كثيراً ما تصاب به النسوة والشبان الأكثر جمالاً وحساسية، والأبعد ذكاء وفطنة. هاكذا كانت تفسر حالات المعاناة العقلية للعلماء في ذلك العصر، ولرهافة مشاعر الشعراء والمتعلمين وميلهم للإنطواء على أنفسهم، من جراء اعمال القهر والظلم.

غير أن والدي أردف قائلاً في محاولة منه لعدم إفزاعي - معلقاً على تلك القصة الاسطورية الصنعانية- وذلك بطرح حكاية صنعانية أخرى مناقضة لها، فيما يشبه وجود تيارين فكريين مختلفين، ومتصارعين خلال فترة الأربعينات، أحدهما ضالع في الأوهام والخرافات، والآخر يؤمن بالعلم وينكر تلك الأوهام، ويستهجن عقول أصحابها ، ومفاد ذلك، أنه نشب ذات ليلة خلاف في بعض مجالس سهرات العرس الليلية الصنعانية الجميلة التي كانت تمتد إلى الفجر- مع أحد الفقهاء والشبان المبتدئين في التعلم بالمدارس الحكومية الجديدة المسماة (دار العلوم) الذي أعلن تلك الليلة- اعتراضه أمام الحاضرين على حكاية ملك الجان إبن الأحمر المعتكف مع قومه في جبل (نقم) قائلاً : بأن هذه أحاديث خرافات، وضلال، ليس إلا ، وذلك جواباً على تساؤل أحد الحاضرين حول ورود ذكر إسم الجان في القرآن الكريم- بأن ذلك الذكر كان مجرد رمزٍ، والرموز كلها معنوية أكثر منها حقائق وجودية ملموسة، وفقاً لما يقوله الفلاسفة وأصحاب علم الكلام، ومتفقهوا أصول علم الدين، وأضاف الفقيه الناشئ مدللاً على تبحره في علوم الدنيا والدين- قائلاً: بأن إصابة الإنسان بالصرع والجنون، يرجع إلى مرض عصبي ينشأ في

الدماغ حيث مركز الحركة والإشارة، ومنطقة التفكير، والحفظ ، وعمل العقل، وليس إلى مايقول صاحبكم فلان بأن ذلك راجع إلى اختلاط الإنسان، وتماسه بالأشرار من الجان، وذلك بدليل قوله تعالى «وخلقنا الجان من نار».

غير أن مجادلي الفقيه لم يأبهوا لتحليلاته وتفسيراته المنطقية تلك، ولم يكونوا على إستعداد للتضحية بمتعة قصص الحكايات والأساطير المشوقة، وإفساد جو الضحك والسهر، بسماع المزيد من عمليات الوعظ والإرشاد، والكلام الفصيح المرصع الذي لامعنى له في تلك الأمسية الفرحة، المفعمة بالسرور، والغناء والرقص وتبادل النكات، والحكايات، وسماع قصص تحايل الأبالسة، ومعجزات أعمال الجان. غير أن الفقيه لم يكن مرتاحاً أمام عدم مبالاتهم بما يقوله، وظل شبه مكفهر، وغير منسجم ولامتفاعل مع عبثهم وضحكهم، وظلال تفكيرهم، الأمر الذي توجب على الحضور وأغلبهم من الحرفيين والتجار، محاولة التخلص منه، وإبعاده عن المشاركة البائسة في مجلس السرور هذا حيث ابتكر أحدهم فكرة مخادعة الفقيه بخصوص حكاية (الجان) وعرض عليه القيام- إن كان صادقاً فيما يقول- بالذهاب تلك الساعة من الليل إلى جبل (نقم) في مراهنة على ريال (فضي) أنه هو نجح في الوصول إلى هناك والعودة إليهم سالماً بعد أن يقوم بوضع مسمار على لحف الجبل، ودقه هناك في موضع حدد له بجانب (عين غزل الباش) فما كان من الفقيه إلا قبول التحدي، والموافقة على الذهاب إلى الجبل فوراً، وذلك بالرغم من مظاهر الخوف والتردد، ليس من جراء إعتراض الجن الأشرار له كما تبادر إلى ذهن بعض الحاضرين- بل من رهبة قفر المكان في تلك الساعة الموحشة في آخر الليل، ومن مهاجمة الوحوش المفترسة التي كان يعج بها الجبل يومها، فضلاً عن ترائي شبح ما كان يسمى «بام صياد» الماثل ظله في عقول سكان

العاصمة عند منعطف كل شارع، وخلف كل جدار وزاوية مهجورة، ودار مقفرة. ومع هذا فقد توكل الفقيه على الله، وحزم أمره للتوجه إلى الجبل، حاملاً معه ذلك المسمار المتراهن على دقه هناك، إذا به - بعد أن وصل إلى المكان في أمان وسلام - يقوم بشبك المسمار مع كم قميصه الفضفاض، ويضربهما معاً في عرض الجبل دونما خوف أو فزع.

ولما حاول مغادرة المكان إذا به يشعر بأن هناك ما يشده إلى المسمار كمن وقع في كمين دون سابق إنذار، تعذر عليه الفكاك منه، فوقع منه الرعب والخبل، وسقط مغشياً عليه، حتى جاء في أثره عند الفجر أصحاب الرهان، وأيقظوه بعد أن رأوا بأم أعينهم موضع المسمار على نفس المكان، بما يثبت نجاح الفقيه في مهمته واستحقاق فوزه بالرهان، غير أن البعض منهم اعترض قائلاً بأن (الجان) هم الذين قاموا بشبك قميص الفقيه مع المسمار، وأوقعوه بالتالي في الغيبوبة جزاء تحديه ومكابرته تلك، وعدم تصديقه لوجود (الجان) في الجبل، ولم يكن الفقيه يعرف من ناحية أخرى - ماذا حل به، ولم يجرؤ على الإفصاح بأن شيئاً ما قد جذبه إلى الجبل إلا بعد أن أروه قطعة قماش من كم قميصه عالقة بالمسمار، وخجل من نفسه لعدم إدراك أسباب فعلته تلك، كما لم يدرك معه المراهنون بدورهم لخلفية أبعاد آثار الترسبات الدعائية الخرافية على العقل الباطن المسئول المباشر عن إيقاع الفقيه في حالة الإغماء تلك وذلك رغم إرادة عقله الواعي الذي ظل متماسكاً حتى لحظة المفاجئة المرعبة حيث انشغل عقله ذاك بتلك المفاجأة دون أن يملك تفسيراً مباشراً لها، الأمر الذي بادر عنده العقل الباطن للقيام بدور المنقذ، وطرح المبررات أمام الجسم كي يخلد فيزيولوجياً لحالة الضمور، وعدم الشعور بحالة الإغماء، وذلك كعلاج سلبي مضاد لحدوث ظاهرة الإنهيار العصبي، وفقدان العقل، والأضرار

بعملية وظيفة الدماغ يندر حدوث مثل حالة إغماء الفقيه تلك عند شخص - أوربي مثلاً - لم يسبق أن خالط عقله الواعي ترسبات فكرية خرافية من ذلك القبيل. حيث سيكون الأمر عنده جد مختلف تماماً- كما يقول علم النفس الحديث- فهو مجبر على معالجة الوضع، والتبصر في معرفة أساس عدم المقدرة على الإنفكاك من شد الجبل للقميص، أو أن يصاب بالصدمة النفسية والإنهيار العصبي إذا ما عجز العقل الواعي عن حل المشكلة وطرح المبرر في الحال أمام الجهاز العصبي وذلك بهدف تفادي كارثة الإنهيار من الصدمة المفاجئة، بما يعني أن للجانب الأسطوري والقناعات الغيبية دوراً إيجابياً في حياة بعض الأمم والشعوب، وفي الحفاظ على سلامتهم النفسية والعصبية، وذلك تجاه مواجهة الأزمات، والمصائب المفاجئة - كما هو الحال مع الفقيه - والتخفيف عند الآخرين بالتالي من حدة قسوة الظروف المادية، والمعاناة المعيشية، والقهر السياسي والاجتماعي، وقد اعترف العلم مؤخراً بأن أولئك الذين يذهبون إلى المعابد، ويؤدون فريضة الصلاة ويؤمنون بالثواب والعقاب، هم أقل عرضة من الشباب غير المتدينين، الذين كثيراً ما يصابون بالإحباط، ويحاولون نسيان ذلك باللجوء إلى الكحول، وحبوب الهلوسة، والإقدام أخيراً على الإنتحار.

وعندما كان والدي يزجي إلى، بمثل هذه الحكايات الشعبية، والقصص الأسطورية- كان يلفت نظري في نفس الوقت- ونحن نقطع الطريق مابين منطقة (بير العزب) والصافية الجنوبية، مروراً بمدافن العاصمة، والثكنات العسكرية التركية، وقصر غمدان وجبل نقم- وذلك إلى بعض القضايا التراثية الحقيقية، والرموز التاريخية المجسدة على أرض الواقع، التي كان يمر من أمامها الكثير من الآباء مع أولادهم في الجُمع، والفسح، والأعياد مرور الكرام- في حين لم يكن

والدي ليسمح لنفسه بعدم التحدث معي عن هذا الشيئ أو ذاك. وكم هي الأشياء التاريخية، والمسائل التراثية الوطنية العظيمة التي تعرفت عليها مبكراً بفضله، وذلك على عكس الكثير من أقراني الذين لم يتسنى لهم الإطلاع عليها، والتعرف على مضامينها حتى اليوم، كما لم يستهوهم البحث عنها في الكتب عند الكبر، رغم أهمية أن يكون الإنسان مطلعاً على معالم مدينته وآثار حضارة أجداده، وإلا كيف يمكن للإنسان أن يكون متجدد الشخصية، والهوية الوطنية، وفي هذا الإطار كان أول من لفت انتباهي إلى نصب قبر الإمام الشوكاني الواقع في القسم الغربي من مقبرة خزيمة التي تحولت بعد الثورة للأسف إلى ناد للضباط- في حين كان هناك على بعد ياردات إلى الشرق من باب اليمن- أشار والدي وهو يقرأ الفاتحة- إلى قبر منزوي عن الأنظار، يرقد بداخله جثمان عالم آخر فذ، وقائد عسكري كبير، ومناضل وطني ضد الإحتلال التركي، هو عامر بن علي ابن الرشيد عم الإمام القاسم بن محمد، الذي كان قد وقع في أسر قادة الاحتلال التركي- بعد أن تزعم مع إبن أخيه، وثلاثة من رفاق الدراسة بالجامع الكبير، عملية النضال، وقيادة حرب العصابات، وتنظيم ما سمى يومها لأول مرة، بفيالق الأنصار، وذلك على طريق النهوض الشعبي ضد الإحتلال العثماني الثاني الذي كان قد طاب له المقام، وخلد إلى الهدوء بعد إخماد حركة أولاد الإمام شرف الدين، ونفيهم إلى تركيا، وشراء ضمائر البعض منهم، اولئك الذين كانوا قد نصبوا كميناً لهذا القائد، وسلموه لقادة الإحتلال في صنعاء كي ينتقموا منه شر نقمة، بعد أن أيقظ الفتنة من سباتها- كما تقول كتب المؤرخين الأتراك- حيث قام الإحتلال بسلخ جلده من جسده حياً، وحشوه بالتبن، ومن ثم إشعال النار فيه، وذلك بعد أن علقت جثته المسلوخة على باب اليمن لمدة ثلاثة أيام عبرة وعضه لمن تسول له نفسه القيام بعملية النضال ضد

الإحتلال(١).

وعلى بعد ربع ك . م إلى الجنوب الشرقي من موقع مرقد هذا العالم والمناضل الوطني العظيم- الذي اعتلى على انقاضه دون خجل ولا حياء من التاريخ- عمارة سكنية حقيرة، التهمته مع قسم من السور وذلك إرضاء لجشع بعض مسؤلي البلدية الذين كانوا قد قاموا قبل ذلك، باقتلاع قبر العلامة إبن مفتاح، ٨٧٧هـ. صاحب كتاب «المختار في فقه الإطهار» الذي كان يرقد في نفس المكان، وذلك مقابل بيع أعز تراث الوطن، واخفاء ذكر من تعبدت على أجسادهم طريق حريته واستقلاله، وتعليم أبنائه، لم يجراء على فعل ذلك حتى الأعداء والقتلة، خوفاً من أن يلعنهم ويحتقرهم التاريخ اليمني إلى الأبد، غير أن الجهلة والمتعصبين من أبناء البلد- شأنهم في كل مكان وزمان، هو التدمير ليس غير، وترك الوطن يعيش بلا شرف ولاهوية، وجعله إلى الأبد محط سخرية واحتقار العالم المتحضر. نفس المصير الذي لحق بمرقد جثمان العالم والشاعر الكبير، القاضي حسين الهبل، الذي كان قد أشار إليه والدي بعد ذلك، وصحبني معه لزيارته، وقراءة الفاتحة على روحه، وأوصاني من ثم بأن أدفنه إلى جانبه، حيث كان والدي يكن له مشاعر التقدير والإحترام، ويحفظ الكثير من أشعاره، المكرسة للإشادة بمآثر وبطولات واستقامة الإمام علي بن أبي طالب(رضى)، وحيث لم يكن ليمل التحدث مع الناس طويلاً عن عبقرية هذا الشاعر، وصلابة مواقفه، وجرائته في مقارعة خصوم العدالة الإجتماعية ودعاة الجهل والردة، ومغتصبي السلطة بالقوة.. ومع أني قد نفذت وصية والدي، ووسدته إلى جانب قبر الشاعر العظيم، فإني أشعر بجريرة الإسهام غير المباشر في إقتلاع موقع مرقدهما، وجعله ممراً عاماً للسيارات ومدخلاً لمستشفى الثورة العام، الذي كنت قد أسهمت في مفاوضة

(١) أنظر مخطوطه بغية المزيد وانس الفريد، تحقيق، محمد الشعيبي.

رسمية على إقامته، باسم الفريق حسن العمري، وذلك مع الحكومة السوفيتية، وذلك بتكلفة مليون روبل مساعدة مجانية للشعب اليمني دون أن أدرك بأن هذا المشروع الحيوي للعاصمة سوف يكون على حساب إزالة أثر شاعر اليمن الكبير، علماً بأن موقع هذا الأثر كان خارجاً عن تخطيط المستشفى، غير أن الطرق المؤدية إليه، والمنازل التي قامت على جوانبه قد التهمت المقبرة كاملة بما فيها قبر الشاعر اليمني الكبير، ومع هذا فإني لا أزال أشعر بالذنب، وبخيانة وصية والدي الذي لم يكن يألوا جهداً في تذكيري بأهمية الحفاظ على الأثر التاريخي، وأني أتذكر كم كان شغوفاً بالحديث، عن المعالم التاريخية التي يرمز وجودها إلى تذكر حياة وأعمال الآباء والأجداد العظام، بعد أن ذهب وإلى الأبد ذكر الغزاة، والطغاة، والأغنياء، وجلادي الأمم والشعوب، ولم يبق على الخلود سوى المآثر الطيبة، والأعمال الصالحة، التي يمكن أن تتجسد ويجب أن تتجسد تاريخياً لصالح الأجيال، في شكل نصب تذكاري، وموقع أثري ورمزي، مهما كان ذلك الأثر الرمز بسيطاً ومتواضعاً.. المهم هو الحفاظ عليه، وشد إنتباه الناس نحوه، ودفعهم للعناية به واحترامه، والتشبث ببقائه كتمسكهم وتشبثهم بمنازلهم، وأماكن مأواهم وأعمالهم، ومواقع إنتاجهم، وطلب رزقهم. وفي هذا الإطار أشار والدي على سبيل المثال- إلى باب- (ستران)- المتخفي وراء لحف سور قلعة قصر السلاح الذي يصبح من السهل بدونه نسيان قصة هروب الإمام يحيى من العاصمة صنعاء في عام ١٩٠٥م، وانسحابه إلى المناطق الشمالية، وإدارة معارك الوطن من هناك ضد الغزاة الأتراك الذين كانوا قد أعادوا الكرة بقيادة أحمد فيضي باشا.

كما وينسحب أهمية ذلك - من ناحية أخرى على موضع أثر تاريخي بسيط آخر- لكن في بقائه دلالة تاريخية هامة لصالح الوطن، بدور الحديث حول نوبة قلعة

قصر غمدان الجنوبية التي حفظ بقائها- ولازال - قصة فرار الشاعر والزعيم القبلي الكبير علي ناصر القردعي الذي كان رهن الإعتقال

حيث كان قد تدلى من رأس هذه النوبة بالحبال، وتمكن مع رفيقه الرصاص بن حسين من الفرار دون أن يلحظ الحراس ذلك إلا بعد مضي بعض الوقت كان الشاعر القردعي قد وصل إلى خلف جبل نقم لكن ببطء وتعثر، نتيجة إصابة رجله بكسر من جراء انقطاع الحبل به ووقوعه على الأرض من علو نصف المسافة، حيث تعقبه حراس القصر إلى هناك، وقتل برصاصهم بعد أن قتل اثنين منهم، في حين تمكن الرصاص من الفرار إلى بلده سالماً.

وعلى نفس القدر من الأهمية - بهذا الخصوص -أشار والدي أيضاً- إلى أثر عين (غُزل الباش) الواقعة على سفح جبل نقم، حيث تُذكر باسم مكتشفها القائد العثماني التركي الأصل محمد علي باشا الذي أقام عليها خزان مياة واسعة ومده بساقية لمجرى الماء العذب منها إلى صنعاء على امتداد الإكام والسهول بمسافة اثنين ك. م. لاتزال آثارها المعلقة على الطريق الجبلي، شاهدة على مآثر هذا القائد، ومخلدة لذكراه في قلوب سكان العاصمة.

ولايقل عن ذلك الأثر التاريخي أهمية- أضاف والدي ونحن في الطريق إلى قلعة المنظر (بنقم) -صباح إحدى الجمع- إلى كل من عين(الجويلي) وعين (التعزي) اللتان تقعان إلى الجنوب من عين (غُزل الباش)- أحدهما وهي عين التعزي تقع في لحف الجبل على إرتفاع الفين قدم من مستوى سطح الأرض حيث يذكر وجود كل منهما ببعض الوقائع التاريخية، ويحتفظ موقعهما بتذكر بعض القصص الأسطورية المعبرة.. فإلى هذه الأخيرة ينتسب الفقيه أحمد التعزي الناسك المعتكف - والتي تقول الأسطورة الصنعانية للقرن العاشر الهجري- بأنه قدم من

منطقة (تعز) طلباً للعلم بالجامع الكبير في صنعاء، غير أنه هجر الدراسة بعد مضي عدة سنوات، وخرج من صنعاء هائماً على وجهه في ضواحي العاصمة، حيث استقر به المقام أخيراً بجبل (نقم) طلباً للهدوء والسكينة، والإعتزال عن الناس، والهروب من مظاهر الفساد الذي استشرى بينهم وذلك بسبب جور الحكام وظلم الرعية، فكان أن اكتشف تلك العين وذلك خلال بحثه عن الأعشاب للإقتيات منها ، فكان ذلك بمثابة عون له للبقاء على قيد الحياة، ومواصلة حياة النسك والتعبد إلى ماشاء الله.

وبالنسبة للعين الأخرى - الجويلي- فإنها تحظى - كما قال والدي- بنصيب وافر من القصص والحكايات التاريخية الاجتماعية الواقعية التي لاتزال حية في عقول سكان العاصمة، وتذكر بممارسة عدد من التقاليد والعادات الاجتماعية الصنعانية للقرن الثالث عشر والرابع عشر الهجريين، والتي كانت لاتزال سارية بين الناس حتى منتصف الخمسينات من القرن العشرين، حيث كان يتم بساحتها تنفيذ أحكام الإعدام القضائية، وذلك حداً بالسيف على مشهد من سكان العاصمة الذين يجبرون على الخروج إلى هناك للمشاهدة وأخذ العظة والعبرة، كما كان يتوجه إليها بعض الأئمة، أيام الأعياد وذلك مع حشود الناس، بغرض الفسحة والفرجة على موكب الحكام والأئمة، وقيام بعض أفراد حراسهم - الذين كان يطلق عليهم إسم العكفة، بأداء رقصة البرع، وانشاد أهازيج البالة (والرزفة).. والإستمتاع بالتالي.. بمشاهدة سباق الخيل، الذي يقوم به كوكبة من الفرسان وخيالة الإمام، وبعض الوجهاء الإقطاعيين ملاك الضياع والخيول أمثال آل زهرة، والهمداني، وآل القوسي، والمقداد، يتصدرهم بعض سيوف الإسلام، أولاد، وأحفاد الإمام، وأصهاره، وأقاربه، حيث كان يفوز عادة في هذا السباق الشيق الجميل،- الذي

يندر مشاهدة مثله في ملاعب سباق الخيل العالمية القائمة على القفز من فوق العوائق الخشبية،/ وذلك بعض سيوف الإسلام الشباب، بل ذلك الذي يملك المهارة الفروسية العالية وصاحب أحسن وأجمل وأجود الخيول العربية، وأكثرها خفه، وليونة تسمح للفارس- بما لايقتدر عليه فارس آخر- في التقاط السيف من الحلبة لحظة ذروة جريان الحصان على أشده داخل حلقة السباق التي تضيق مساحتها رويداً، رويداً، بحيث لم تعد تتسع لأكثر من فارس واحد، أستأثر بها للدوران داخلها وحده بعد أن عجزت بقية الخيول الأخرى عن مجاراته، وتراجعها واحدة بعد أخرى، بقدر ماكانت تضيق تلك الحلقة أكثر، فأكثر حتى لم تعد تسمح إلا لذلك الفارس البطل الذي اقترب ظهر فرسه من محاذاة الأرض مكنه من التقاط السيف وسط زغردة الجماهير وتصفيقهم الحاد، وقد اشتهر عند سكان العاصمة عدد من نجوم هذا السباق كان آخرهم على ما أذكر كل من سيف الإسلام المطهر بن المطهر، وسيف الإسلام الحسين بن علي بن الإمام يحيى، ذلك الشاب الجميل، المفتون بركوب الخيل، وحب القراءة والإطلاع، وصاحب السمعة السياسية والأخلاقية الحسنة، وصديق الملازم الشهيد اللقية (١) على عكس سلبية بعض أقرانه سيوف الإسلام الشباب، وأبناء الذوات، ظلت شعبيته بين الناس كنجم في عالم سباق الخيل، محفورة في قلوب سكان العاصمة إلى ما بعد مقتله في الأسبوع الأول للثورة عام ١٩٦٢م، التي اختفت معها- للأسف ظاهرة عملية السباق تلك مع التهاء الحكم والناس ببريق السيارات، ومظاهر حياة الترف، والتسالي الأخرى القادمة من الخارج، تراجعت معها مباهج المتعة والفرح بتقاليد الوطن الرياضية، والألعاب الشعبية، والأهازيج الغنائية الجماعية، وتجمعات الأعياد الراقصة، وسهرات الشباب الضاحكة، وافتقد الأطفال والناس متع ألعاب الطفولة وابتكارات

(١) إنظر : محمد الشعيبي . شهيد وطاغيه، دار الكاتب . دمشق ١٩٩٢

وحيل المراهقة، والتجمع حول مراجيح مواسم الأعياد والحج، والإستماع إلى الأصوات الرجالية والنسائية العذبة التي كانت تنبعث من قلب حواري العاصة، وتسطع في الأعالي، حيث تشرق الروح بالفرح، وتشعر النفس بالخضرة، والمحبة، والسعادة الأبدية.

ومنذ غياب تلك الأجواء -جاءت- كما يقول علماء الإجتماع والنفس ظاهرة أسوداد أمزجة الناس، وتعكر الطباع، وانعدام الشعور عند الأطفال، والشباب بالبهجة والفرح الانساني، وبجمال العشرة والمحبة بينهم، وانقطاع السرور والألفة داخل قلوبهم، تماماً كما فعلته في النفوس ظروف استبدال منتج الحرفة المهنية، والأعمال الإبداعية الفكرية، والمعمارية الفنية، والزراعية وذلك بالمنتج الأجنبي، الذي سحق بدوره أجساد وعقول الناس، وقتل مواهبهم العقلية، وشل طاقاتهم العملية، وجعلهم نهباً للأمراض، والأوجاع، وأكثر استعداداً لتقبل الخرافات والأوهام، والتطير بنجوم الغيب، ودفن مشاعر الرجولة والحكمة، وتضائل الولاء والحب للوطن، وذلك مع تنامي وتعاظم الركون والإعتماد على مصادر العيش والترف الذهني الخارجي، والإبتعاد عن تقاليد أعمال الإبداع والإنتاج الداخلي، والتقليل بالتالي من الإعتماد على الله وعلى النفس في الحصول على العيش الشريف، والرزق الهنئ، ويحضرني- في هذا الإطار تذكر قصة والدي حول عين (الجويلي) هذا الرمز الأثري التاريخي الذي احتفظ بداخله أيضاً بعض أسرار العمل الإبداعي الإنساني اليمني، كان بطل هذه القصة فنان صنعاني، من بيت شرف الدين لجأ إليه سكان العاصمة كي يصحبهم إلى ساحة عين (الجويلي) ليعزف هناك بعض الحانه الموسيقية الشجية، علها تستنزل الرحمة، ويهبط الغيث من السماء، بعد أن بلغت القلوب الحناجر، واشتد القحط، والجفاف بالناس، ولم تفلح أعمال

(التسقيه) على مدى شهور-من أن تأتي ثمارها غير أن معركة حامية بالعصي- نشبت بين الحاضرين الذين توافدوا إلى ساحة العين، وذلك بسبب اعتراض بعض المتزمتين، على أصطحاب الناس للمطربين معهم في أعمال التسقية هذه، التي يجب أن تكون من وجهة نظرهم، خالية إلا من الدعاء إلى الله، ومناجاة السنة الخلق اليه، وما وجود آلة الطرب في مثل هذه الحالة، إلا مضرة ومفسدة، لن تكون إلا وبالاً على البلاد والعباد، فوق الوبال الذي هم عليه.

ومع هذا فقد انتصر رأي الأغلبية، وتراجع أولئك المعارضون إلى الخلف بعد أن صدتهم القوة، واستعمال الحزم ضدهم.. وماهي إلا سويعات بعد أن رفع الناس أكفهم إلى السماء، في تضرع إلى الله في صمت حزين لايشوبه سوى لحن الفنان، وتقاسيم (عوده) الذي كان يشق عنان السماء، ويملؤ الأرجاء - حتى سقط الغيث مدراراً، وكان من الغزارة بحيث لم يستطع الفنان مواصلة العزف، وأداء الغناء، وتمزقت بالتالي أوتار العود من شدة وقع حبات البرد، عاد الناس أدراجهم- فرحين ومستبشرين- إلى العاصمة، حامدين الله، وشاكرين للفنان حسن أدائه، ورقة مناجاته، وصدق إخلاصه لله، وحبه للناس، والرغبة في إسعادهم وهنائهم- بما يفوق إدعاءات بعض المعتكفين في الجوامع، والخطباء الذين تشوب نواياهم الريبة، وتحوط بسلوكياتهم، وممارساتهم الشكوك.

لذا لم يكن هناك ماهو أكثر قدرة من ذاكرة الشعوب والأمم - على إضفاء بعض القيم الأخلاقية والأفكار الرفيعة- على الحكايات، والقصص شبه الأسطورية، المستمدة أصلاً من معطيات الواقع الإجتماعي التاريخي، مجسداً في ذلك الأثر التاريخي المتبقى على الأرض، ومن هنا تاتي أهمية الحفاظ على ذلك الأثر أياً كان نوعه، ومكانه، ومظهره الخارجي، فليس المهم مستوى مظهر ذلك الأثر التراثي - من ناحية البهرجة الخارجية، والهالة الدعائية المحاطة به- بل بما ينطوي عليه ذلك الأثر من مغزى تاريخي عظيم، وعمل بطولي، أوفني، أوعلمي، أو عمل خيري إنساني، معبراً عنه في حياة مفكر وعالم، ويذكر بحياة شخص قاتل

من أجل الوطن والسيادة، وذلك بصرف النظر عن النقائص التي قد تشوب حياة البعض منهم- من الناحية الشخصية، والأعمال (غير العقلانية تجاه الخصوم السياسيين والمذهبيين مثلاً- حيث لم يحلِ ذلك، من تقدير احترام الشعوب المتحضره لشخص مثل نابليون، بالرغم من طغيان حكمه الفردي ومع هذا فقد أبت أمراض، وأوجاع علاقات التخلف، والتعصب إلا أن تدمر أثر كل ماهو إيجابي وعظيم في حياة الأجداد، ليس ذلك فحسب بل التهاون في حق الزعماء الوطنيين الكبار الذين لاغبار عليهم، وحيث يتم على الدوام التخلص من مظاهر آثارهم، ومخلفات أعمالهم، وإبداعاتهم، وتصفية كل صغيرة وكبيرة من شأنها التذكير بهم، بما في ذلك طحن واتلاف قبورهم. فلا أحدا يعرف مثلاً قبر الشهيد الزبيري، والثلايا، واللقية، والإمام الجلال، والمقبلي، والهمداني، وعلي بن الفضل، ويحيى بن الحسين، والمطهر بن شرف الدين، والقاسم بن محمد، حيث يتوجب الحفاظ على مواقع مرقدهم، وأماكن سكنهم وأعمالهم، وإقامة المتاحف لهم، ووضع الكتب والدراسات عنهم، ليس لأن ذلك أمراً تمليه شروط الواجب نحوهم، بل بما يرفع عنا - تجاه الزائر الأجنبي، والباحث الخارجي تهمة الخيانة للأجداد ووصم عار انقطاع الإنسان اليمني المعاصر من أية شجرة، وبلا هوية تاريخية، والعيش في ظل ظروف حياة التوحش والجهل، وعدم احترام من دافع عن الأرض والسيادة ومن حاول ايجاد موقع قدم بشرفه وسط شعوب وأمم المعمورة الزاحفة نحو الشمس ومواقع المجد.

تجلت عملية وصم العار والجهل تلك بأعلى صورها في موقف نائب وزير الإعلام لعام ٧٦م على عهد حكم الرئيس الراحل أبراهيم الحمدي، الذي رفض مشروع عمل برنامج تلفزيوني توثيقي عن حياة الملازم الشهيد عبدالله اللقيه، كنت قد أعديته عندما كنت أعمل مسؤلاً عن البرامج الثقافية بالتلفزيون، وذلك بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين على استشهاده.. حيث قال معلقاً على ذلك المشروع - بعد أن استعرض كتابة سيناريو للفلم الوثائقي- من يكون عبدالله اللقيه هذا ؟ .. ليس ذلك فحسب، بل تكررت عملية الجهل والخيانة للأجداد هذه ، عندما أعتلى هذا المسؤل الإعلامي إلى درجة وزير للثقافة والإعلام، حيث شارك مع الهيئة العامة

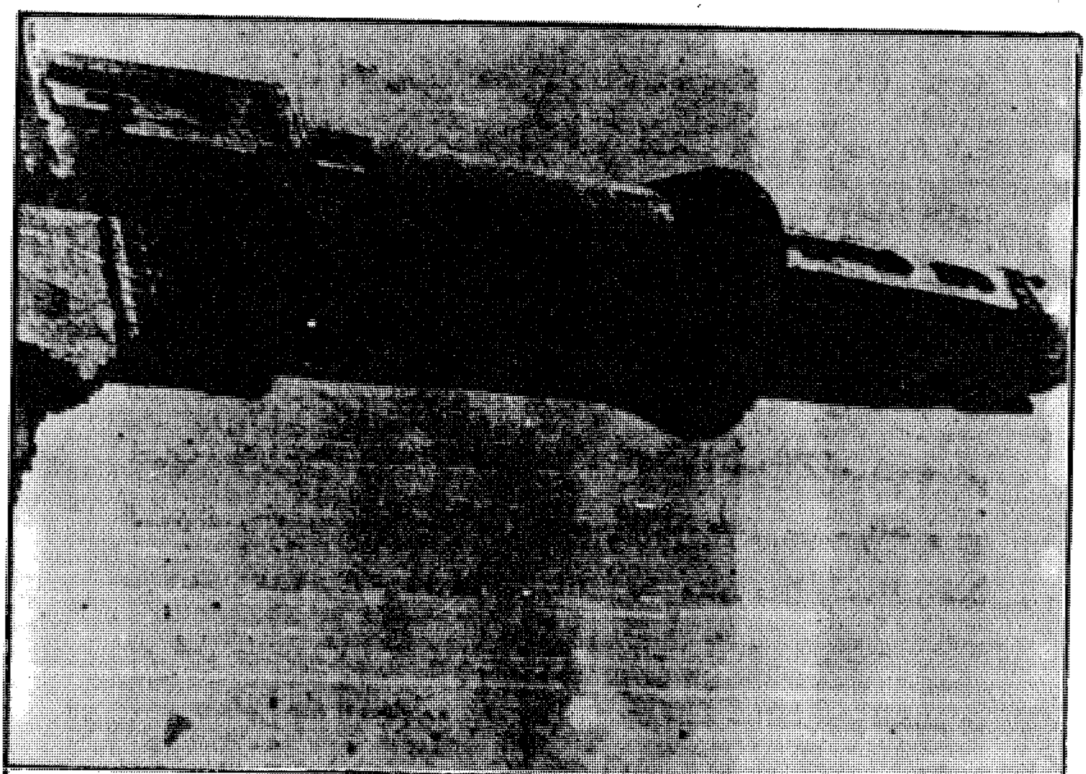
للكتاب ودار الآثار- في جريمة حرمان اليمن من المشاركة في مهرجان الحضارة العالمي الذي انعقد في أشبيلية الأندلسية عام ١٩٩٢م والذي دام لأكثر من ستة شهور، زاره أكثر من ٢٣ مليون شخص من أنحاء العالم، في حين كان جناح اليمن فارغاً، في الوقت الذي تواجدت فيه معروضات كـل الدول والشعوب، واحتلت فيه دول الخليج والسعودية موقع الصدارة بعرضها لبعض الآثار اليمنية المهربة بدت وكأنها الوارث الشرعي لحضارة جنوب شبه الجزيرة العربية، وتقبل زوار المعرض هذا المفهوم كأمر واقع، بعد أن اختفت صورة اليمن من خارطة الدولة القديمة الحضارية، وظهر على أنقاضها داخل المعرض الدولة السعودية الجديدة بمعروضاتها اليمنية التاريخية، التي كانت جديرة بميراثها والحفاظ عليها، والمفاخرة بها أمام بقية (١)

(١) تفاصيل هذه الفضيحة الثقافية العالمية موجود في صفحات جريدة الوحدة للأشهر ٨، ٩، ١٠ لعام ١٩٩٢م، كنت قد نشرت فيها وقائع هذه الفضيحة بعد أن عدت من أسبانيا، وشاركت في أعمال هذا المهرجان وندواته العلمية ممثلاً لجامعة صنعاء بصورة انفرادية بهدف الإطلاع على معالم حضارات وتاريخ الشعوب والأمم المشاركة في أعمال المعرض مشيراً إلى تصريح المتحدث الأسباني الرسمي الذي أدان فيه الجهات الرسمية الحكومية اليمنية لرفضها المشاركة بمعروضات اليمن الثقافية التاريخية التراثية، وذلك في معرض رده على أسئلة بعض الصحفيين الأوربيين والأمريكيين عن أسباب خلو الجناح اليمني من تلك المعروضات بالرغم من تطلع ملايين الزوار الذين جاءوا إلى هنا بهدف التعرف على مظاهر الحضارة اليمنية باعتبارها إحدى أهم حضارات الشرق الهامة التي تتميز بطابع حضاري انتاجي ومعماري ومستودع للتراث الفكري العربي الإسلامي، الأمر الذي تقع مسؤليته على عاتق قادة تلك الأجهزة الحكومية الثقافية الذين أكدوا مجدداً عدم انتمائهم للوطن، وإلا كيف يمكن تفسير واقع وجود آلاف المولدين في كل من أوربا وأمريكا، ومع هذا تراهم في مقدمة العناصر المخلصة لأوطانهم تلك، ويخدمونها أكثر من أبنائها الأصليين غير المهجنين وينطبق ذلك الموقف السلبي أيضاً على إدارة جهاز التلفزيون الذي رفض بدوره الإستجابة للمشاركة في القيام بنقل صور الإحتفالات الألفية على وفاة العالم اليمني الكبير أبو سعيد المرادي مخترع أول ساعة ترابية في الأندلس، والعالم الفنان مثنى الجبري أول فنان قدم من اليمن إلى الأندلس، قبل ألف عام مع أول الفاتحين، ومن قام لأول مرة في التاريخ الغنائي العربي بابتكار (الخرجة) في الشعر الغنائي التي كانت أساس فن الزجل الشعبي، والموشح الأندلسي، حيث أقيمت الإحتفالات هناك أحياناً لذكراهما وتخليداً لإبداعاتهما العلمية والفنية، وذلك على هامش مهرجان الحضارة العالمي المقام في مدينة أشبيلية الأندلسية، وكان مبرر رفض التلفزيون اليمني القيام بنقل وقائع الإحتفالات هذه، وتوثيق حياة العالمين اليمنيين الكبيرين لصالح الأجيال اليمنية- وذلك بدعوى انشغال المصورين التلفزيونيين بمرافقة كبار المسؤلين اليمنيين، والقيام بنقل صور تحركاتهم الداخلية، ولم أكن أعرف عندما طرح المسؤلون بالتلفزيون هذا المبرر السخيف- بأن الرئيس يومها كان سيزور محطة التلفزيون، بعد مغادرتي للتلفزيون بخمس دقائق، حيث تمكنوا من إبعادي عن مقابلة الرئيس وطرح الموضوع عليه، وذلك إدراكاً منهم بأنه سوف يصعب على الإتصال به بعد فوات هذه الفرصة، وينتهي معها وضعهم في موقف الإحراج الذي لم يكن ليتساهل فيه معهم رئيس الدولة وخاصة في مثل هذا الموقف الذي يتعلق بقضية السيادة وكرامة الأجداد، وكان يمكن فضح عملية التحايل هذه، والتغلب على مشكلة التنكر للتاريخ اليمني وخيانة الأجداد لو كان هناك ممثل خاص للأخ الرئيس علي عبدالله صالح يكون بمثابة همزة وصل بينه وبين رجال الفكر والصحافة وذلك خارج الأطر الرسمية والروتين الإداري، حيث يمكن إبلاغه عن طريقه بعض القضايا الهامة العاجلة باعتبارهم ممثلي ضمير الأمة، و حاملي هموم الوطن العليا، وحيث لايمكن سوى عن طريقهم- ..

الأخ الرئيس كل جديد يتعلق بموضوع السيادة، وكرامة الوطن، وذلك شأن جميع رؤساء الدول في العالم، حيث لايليق بهم أن يكونوا آخر من يعلم وحيث يكون قد تأخر الوقت على محاسبة ومعاقبة من تسول لهم أنفسهم- داخل جهاز الحكم- التقاعس عن القيام بانجاز مثل تلك المهام الوطنية التي لاتقبل التقصير والمساومة، وتجاهل داعي واجب الوطن، وعزة الأجداد ، وتوثيق حياة وأعمال العلماء منهم أينما كانوا وحيثما حلوا في الداخل أو الخارج حيث يحتفل الأجانب بذكراهم، وأبناء الوطن عنهم غافلون، ألم تكن تلك خيانة لايرقى إلى مستواها أي عقاب؟...

الحضارات العالمية الأخرى، في تظاهراتها الثقافية بمدينة أشبيلية الأندلسية لعام ١٩٩٢م فهنيئاً للمملكة .. بهذا الفوز الذي ينسحب بدوره على جهود منظمة اليونسكو والهيئات الدولية الخيرية التي ترعى الآثار اليمنية، وتحاول جاهدة الحفاظ عليها وترميمها وذلك في ظل غياب الإنسان اليمني نفسه عديم الإحساس والشعور بالمسئولية، والذي فقد حتى ثقة منظمة الصحة العالمية بتوليها نيابة عنه القيام بتوزيع أقراص مكافحة مرض الملاريا، وذلك حرصاً منها على إيصالها إلى المصاب مباشرة مجاناً وانقاذ حياته، عوضاً عن التلاعب بهذه الأقراص وبيعها في السوق السوداء، وحرمان المرضى من المعالجة، وملاقاة حتفهم من ثم وذلك بسبب من لايملكون مشاعر الإحساس، وانعدام المسئولية، مثلهم مثل أولئك المتواطئين على قتل التراث، وإبادة حضارة الأجداد.

تتداعى هذه الأفكار مع تذكر حرارة مصداقية مواقف بعض المسئولين الحكوميين، والعلماء المتحضرين، الشغوفين ليس بحضارات وتاريخ شعوبهم فحسب، بل والحضارات البشرية عامة، فإنه في الوقت الذي كان فيه عالم كبير مثل البروفسور الأمريكي (جون ماندفل) المتخصص في الدراسات العثمانية ورئيس مركز الدراسات اليمنية- الأمريكية لأعوام ٧٩، ٨٠، ٨١ يذرف الدمع عند مشاهدته تهدم مواقع الآثار التاريخية اليمنية، واتلاف المخطوطات والسجلات العثمانية، التي توليت واياه جمعها من المدن والمراكز، والجزر اليمنية على البحر الأحمر وذلك لصالح مركز الدراسات ووزارة العدل بما في ذلك حصر ما بداخل جزيرة كمران، ودهلك وحنيش الكبرى، والغنار، وجزيرة أبو علي، التي وفقت لأول مرة قبل أي باحث يمني، إلى دراسة مواقع تلك الجزر وتحديد مساحتها، وإبانة الأنشطة السكانية وموظفي هيئة الأمم بداخلها، والتحصينات والمباني القائمة عليها وذلك





قبل أن ينشب النزاع حولها، وتسلط الأضواء عليها، بأكثر من عشرين عام، منبهاً قيادة البلد العليا إلى أهمية دعم ومساندة التواجد العسكري والسكاني في بعض تلك الجزر المهجورة، واتذكر في هذا الخصوص استجابة الأخ الرئيس للنداء الذي وجهته اليه عليى صفحة جريدة (الرأى العام) اليمنية عام ١٩٨٠م بعد عودتي من تلك الرحلة العلمية الى تلك الجزر . وقام على الفور بمد سكان جزيرة دهلك بالخيام والمواد الغذائية، وأصدر أوامره بربط الجزيرة إدارياً بالمحافظات الساحلية لليمن.

يعود فضل ذلك إلى تعلم حب الإستطلاع الذي انغرس في منذ الطفولة خلال تجوالي مع الوالد في ضواحي العاصمة صنعاء، وتحدثه معي بشغف عن أهمية وفائدة الحفاظ على الأثر التاريخي البشري بالنسبة لأي شعب، ومشاهدة كيف كانت تهيجه، وتهز مشاعره، مناظر الثكنات العسكرية التركية، ومبنى قبة البكيرية، ومدرسة الصنايع، وورشة الأسلحة، والذخيرة، والمعدات العسكرية، ومأذنة (العرضي اللاسلكي) كانت جميعها تذكره كما قال بمباني ومآذن مدينة القسطنطينية التي كان قد رآها، وقضى فيها بعض الوقت ضمن وفد الشخصيات العلمية والإجتاعية التي كانت تذهب إلى هناك من اليمن تباعاً وذلك بهدف التعرف على أحوال السلطنة، وإطلاع اليمنيين على عاصمة الخلافة بما من شأنه تعزيز علاقات الود والصداقة بين اليمن والدولة العثمانية.

ولا أنسى- في هذا الإطار- نتيجة لذلك، وبفضل ملازمتي الطويلة له، وعطفه على، وحبه الأوحد لي - حيث لم ينجب أحداً غيري- والإنصات إلى تحدثه، وسماع قرائته للقرآن، وكتب الحديث ونهج البلاغة، ووقوفي المتكرر على أسلوب وسيرة حياته المتواضعة، وحسن تعامله مع الغير، وتعاطفه مع الأقارب والأرحام، والفقراء من الناس أمثاله- تكونت لدى- بالإضافة إلى حب الإستطلاع، وعشق

التراث مشاعر وأحاسيس دينية واجتماعية، وأخلاقيات عقلانية، مترفعة عن الصغائر، وسفاسف الأمور، وتوافه الحياة، الأمر الذي أحسست معه منذ سني الطفولة الباكرة- بأن لحياة الإنسان قيمة ومعنى، وأن عليه واجباً نحو هذه الحياة، ولايليق به إضاعة الوقت في العبث، واللامبالاة تجاه مستقبله، ومصير وطنه، وكرامة وعزة قومه، وبني جنسه.

وإذا كان هناك ثمة نقطة لبداية وعي معرفي للحياة من حولي، فقد كان ذلك منذ عام ١٩٤٨م، مع بلوغ سن الثانية عشرة حيث كان قد بدأ العد التنازلي لظهور حالة تمزق الوضع السياسي، والإضطراب الفكري، واهتزاز الإستقرار المعيشي والأمني- بالنسبة لسكان العاصمة- وصل ذروتها، بسقوط العاصمة صنعاء في يد القوى القبلية الهمجية، بقيادة كل من سيف الإسلام العباس وعلي أولاد الإمام يحيى الذي اغتيل من قبل قادة قوى المعارضة، حيث عجلت عملية الإغتيال تلك، وما صحبها من فشل، مع انتهاب العاصمة صنعاء وملاحقة وقتل عناصر قوى المعارضة- وذلك بتسارع حدة النمو العقلي لدى، وضخه بدفقة جديدة من الأسئلة التي كان يصعب الإجابة عليها عند من كنت التمسها لديه من الكبار رغم أن ذلك كان ضرورياً بالنسبة لي- بسبب الحيرة، وتضاعف الشك في مصداقية شعار الخير، والحق، والعدل، الذي كان قد ترسخ في الذاكرة عبر ذلك الجو الدافئ السعيد، مع عشرة والدي والتعلم الأخلاقي على يديه، الأمر الذي يصدق معه قول بعض علماء الإجتماع والفلسفة الكبار، بأن علم المعرفة الصحيح، يبدأ لحظة شعور الإرتياب لدى الإنسان، والشك في أخلاقيات وسلوك، القوى الإجتاعية المحيطة السائدة، وفي طبيعة النهج السياسي، والمعتقد الفكري، والمذهبي قيد التعامل، وقت المواجهة الفعلية مع ظاهرة انتهاك العرض، وسفك الدم، وإباحة انتهاب ممتلكات

الغير، وترويع الشيوخ والنساء والأطفال، وهو ما حدث بالنسبة لي- عشية فاجعة اقتحام العاصمة صنعاء، والفزع، والإكتواء بنار مأساة ما حل بسكانها على يد القوى المتوحشة، لم يكن ذلك ليضاهي عندي مأساة مقتل الإمام يحيى- كما هي لدى الشيوخ أمثال والدي- حيث لم أكن مدركاً بعد، لأبعاد مأساة اغتياله على الصعيد غير المنظور من حياة البلد.

وكم كان مرعباً أمام ناظري- ذلك الإقتتال الدموي بين عناصر القوى الغازية للعاصمة نفسها، وذلك خلال عملية نهب المنازل والأسواق العامة، وبالذات داخل ما كان يسمى (سمسرة محمد بن حسن) التي كان يودع فيها كبار التجار رؤوس أموالهم- كما لو أنها مصرف تجاري شبيه بالبنوك المعاصرة. غير أن عملية الإيداع فيها كانت توضع إلى جانب البضائع المختزنة التي يحتفظ أصحابها بمفاتيح لديهم تخص مقصورة كل واحد منهم على حدة.

فقد كان الدم يسيل على أكوام الريالات الفضية (المارتريزية) المعبأة داخل جونيات- وذلك بشكل كان ينفذ - لشدة غزارته إلى خارج المقصورات قبل أن يتمكن- أيٌّ من المتقاتلين عليها- ملئ معطفه وجيوبه، والنجاة بجلده.. هرباً من المذبحة البشرية المريعة.

لم يكن مرائي ذلك - بالنسبة لطفل صغير مثلي- بمثابة كابوس مروع انهار كيانه الجسماني، والنفسي فحسب، بل تزعزع معه المعتقد، وانهارت الثقة المطلقة بمفاهيم الخير، والحق، والعدل، المكتسبة خارج معطيات الواقع الفعلي للمجتمع المتخلف الذي تكشف لي- في ضوء الخروج إليه، وبدء التعامل معه- بأنه يستحيل تعايش المثل الأخلاقية الإنسانية، والتعامل الحضاري بين الناس، وذلك في ظل ظروف علاقات الإنتاج المتخلفة، والتوحش البدائي، وسيادة الجهل،

والإحتكام إلى شرائع الغاب، وتقديس شخصية الفرد، والولاء المطلق للزعماء، والأئمة الكهنوتين، ورجال الحل والعقد، وتسلط التجار، وانحناء رجال الفكر والمذهب، والحزب- لهم- والمشاركة في تقاسم الأرباح معهم، وقبول الرشوة منهم، والغض عن ممارستهم لأعمال الإحتكار، والمغالاة، والمضاربة، والتعامل بالربى والغش والإحتكار الإقتصادي الأثم- حيث لن يكفي -مع بقاء ذلك - وجود عملية الوعظ والإرشاد بين الناس، أو استخدام السلطة للعنف، وقطع يد السارق، وجلد الزاني، وردع المعتدي، والإقتصاص من القاتل، فكثيراً ما تستأنف عملية الفساد والتوحش هذه، عند أن تحين أول فرصة تماماً كما حدث مع أولئك المتوحشين غداة السماح لهم بانتهاب العاصمة صنعاء، حيث لم تردعهم خطب الوعظ والإرشاد على مدى سنوات طوال، وذلك على نفس القدر الذي لم تنفع فيه مثل تلك المواعظ، وماهو أعظم وأحسن منها - وذلك مع أحفاد أولئك المتوحشين رغم مرور نصف قرن من عملية التعلم، والتحضر، والتحرر الفكري، ومشاهدة التلفزيون والمشاركة في إدارة بعض أجهزة الحكم، والسماح بنشاط حركة رأس المال وممارسة حرية التجارة، والأعمال الخيرية، وإقامة علاقات عمل خارجية إقتصادية، وسياسية، ومذهبية، ورغم وجود أجهزة القضاء، والشرطة والنيابة، وجهاز الرقابة والمحاسبة، وظهور آلاف المساجد، ومنابر الوعظ بإعداد أصحابها الهائل المستوردين من مصر والسودان، وافغانستان والجزائر بما يعادل خطيباً واحداً لكل أربعمائة شخص من سكان العاصمة صنعاء، في حين لايوجد سوى طبيب واحد لكل عشرين ألف شخص، ولايتقاضى سوى خمسة آلاف ريال في الشهر، وذلك مقابل خمسين ألف ومائة ألف ريال يتقاضاها أولئك الخطباء وبالعملة الصعبة، ومع هذا فإنه ما تكاد تستقر تلك المواعظ في أذن حتى تخرج من الأخرى بمجرد

الإنتهاء من سماع الخطبة، وإقامة الصلاة، حيث يتم مجدداً مواصلة عملية النهب، وانتزاع لقمة العيش من فم الجياع، وغذاء الأطفال، وانتهاك الحقوق، والأعراض، وذلك بأشكال مختلفة، وأساليب ملتوية، ووسائل متنوعة، وإدعاءات قانونية وشرعية غاية في الحذق والمهارة.

وعليه فإنه لم يكن من السهل يومها- تجاه مشاهدة تلك الأعمال المتوحشة التي عصفت بحياة سكان العاصمة صنعاءعام ١٩٤٨م -استعادة توازن العقل والقلب، وذلك باحلال قيم أخرى، ومفاهيم أخلاقية شبه واقعية، ومتوازنة، بعد أن فشلت تلك الأخلاقيات (الطوباوية) التي أصطدمت بافرازات واقع عصر التخلف بالأخص مع مشاهدة دموع والدي تنساب بغزارة على خده، ويذرفها كل يوم بسخاء على مقتل الإمام يحيى، دون أن تشفع له تلك الدموع تجنب عملية الإعتداء عليه من قبل أولئك الهمجيين (أنصار الإمام كما يدعون) ونهب ممتلكاته، واقتحام منزله ودكانه، وترويع أسرته، وأرحامه. كما ولم تشفع له بالتالي - ظاهرة حالة الشيخوخة والعجز - بجلال وجهه الصبوح، الذي كان يشبه تقاطيع وجه الإمام يحيى، الكثة المنفرجة وسمرة وجهه الداكنة، وجبهته العريضة المستوية. حيث كنت قد قارنت بينهما، ووجدت ذلك الشبه -عند آخر زيارة قام بها الإمام يحيى لحارتنا في مطلع عام ٤٨م حيث قام بمشاركة سكان الحارة صلاة الظهر بجامع العلمي، وعقد معهم بعد ذلك جلسة حديث ودي، كان والدي على مقربة منه يتجاذب معه أطراف الحديث، ويربت الإمام على كتفه بلطف.

غير أن الأيام كانت كفيلة بإعادة ذلك التوازن الشخصي بين الحفاظ على مبدأ السلوك الأخلاقي الطبيعي، وبين متطلبات التعايش مع الواقع الإجتماعي المتخلف، ثم التوصل -مع مرور الوقت- إلى حل هذه المعادلة الفكرية والإجتماعية

الصعبة، وذلك مع اكتساب معارف جديدة، والدخول في حوار مع قضايا المجتمع، ومشاكل الوطن، واكتشاف بعض العناصر والظاهرات الإيجابية، داخل المجتمع والإنغماس في إطار العمل الوطني الواسع، بالرغم من أنه قد تعذر في البداية -بعد إنجلاء مأساة سكان العاصمة- عودة العافية اليها بسهولة، بحيث كان يمكن للإنسان في ظل هذه العافية مراجعة النفس، واستعادة الهدوء، والبحث عن مواقع فكر جديدة متطهرة، يحتمي خلفها من عملية التذبذب، والشك، وعدم الإيمان بالمستقبل وبإمكانية وجود حياة أفضل، إلا أن الوهن والضعف قد فعلا فعلهما القبيح في وجه العاصمة صنعاء، بل وتوالت المحن عليها تباعاً في ظل حكم الإمام أحمد حيث لزمها العطب، وتقلص حجم نشاطهاالتجاري الداخلي والخارجي، ولحق الكساد بمنتجات الحرفيين، وأعمال المهنيين، وتقهقرت بالتالي -حلقات الدرس والعلم في الجوامع، بعد اعتقال الكثير من العلماء والمدرسين، وقتل العشرات منهم، في حين تراجع معدل انتاج مدرسة الصنايع -الأركان حالياً- وذلك إلى النصف، وتضائل -بالتالي- دور العاصمة السياسي، بعد أن جعل الإمام أحمد من مدينة تعز مقراً لحكمه، واسناد الولاية لإخيه سيف الإسلام العباس -المتصف بالعجرفة والعجز، وأعطى منصب العمالة المديرية حالياً لأحد أفراد أسرة آل عثمان وذلك خلفاً للعلامة حسين عبدالقادر شرف الدين، الذي كان معروفاً بالورع والحكمة، والتعامل الحسن مع سكان العاصمة صنعاء، وذلك نكاية من الإمام أحمد بسكان العاصمة، وحقده عليها في أعقاب مقتل والده الإمام يحيى بها رغم أنه لاذنب لهم في ذلك، ليس ذلك فحسب، بل ظل يراقب العاصمة صنعاء ويتحين الفرص بانزال الأذى بسكانها، ومراقبة العناصر المتحررة فيها والشغوفة بعملية التغير، ومحاولة تفكيك تجمعاتهم، واستقطاب البعض منهم، والإغداق عليهم،

واسكانهم بالقرب منه في تعز وتشديد الرقابة عليهم، انتهى ذلك بفاجعة فشل حركة ٥٥ بقيادة العقيد أحمد الثلايا، والأمير سيف الإسلام عبدالله بن الإمام يحيى، واشتراك أخي الإمام أحمد وشركه في هذه الحركة بما يشبه عملية تصدع نظام الحكم الإمامي/ صاحبه -على غرار عام ٤٨م نصب أعواد المشانق، وجز الرؤوس بوحشية وسفك دماء المناضلين، وتشريد، وملاحقة المثقفين وذلك كما سوف نرى في ضوء تنامي عناصر قوى المعارضة، وتصاعد عمليات التآمر الخارجي في وجه محاولات ولي العهد الإصلاحية، والدخول في علاقة شراكة وصداقة مع عبدالناصر، ومنظومة البلدان الإشتراكية.. تبدل معه شكل ومحتوى طابع حياتي ونشاطي، وتزامن ذلك مع بدء مشاعر الإحساس بقرب المخاطر والمهالك التي تنتظر البلد، وهما موضوع الفصل الثاني الذي سوف يبدأ معه الإقتراب من أحداث الوطن السياسية، والعسكرية الدامية، وتجلي شخصية الفريق العمري، وسط الدوامة والصراعات الداخلية، والتآمرات الخارجية وقت أن كان الوطن في حاجة إلى الفكر النير، والموقف الشجاع، والقائد الوطني الجسور. القادر على مجابهة إفرازات علاقات التخلف، وتراجع فعل حلم الثورة، وانتكاسة أماني الشعب والوطن، ومحاولة تجاوز قانون التطور التاريخي والقفز عليه. والذي سوف يظل محور مجاهدة اليمن ومكابدة قوى الشر والعدوان على مدى سنوات الثورة اللاحقة بما في ذلك مجابهة خيانة رفاق الدرب، واصدقاء السلاح وحلفاء الأمس الذين تمكنوا من الزج به في سجون عبد الناصر ولم يفلحوا - رغم ذلك - من اسكات صوت الوطن ، بل وعجزوا عن حماية انفسهم ، فضلاً عن الدفاع عن البلد ، وصيانة النظام الجمهوري من الانهيار ، لولا اللجوء اليه مجدداً، وطلب الافراج عنه من السجن لينقذ اليمن الجمهوري من الهلاك ، وابعادهم من حبل المشنقة التي كان الملكيون قد

نصبوا اعوادها على مشارف الجبال المحيطة بالعاصمة صنعاء، وحيث توجب على عبد الناصر الإعتذار له، والاعتراف بمصداقية مواقفه ، والاخلاص لوطنه واقتداره - فوق هذا وذاك - على حفظ ماء وجه عبد الناصر، والإبقاء على تألق حياته وسمعة القاهرة - بالحفاظ على صنعاء من السقوط في يد قوات الظلام -وهوما صرح به عبد الناصر- كما سنرى من خلال فصول الكتاب القادمة.

الفصل الثاني

- بدء تفسخ نظام حكم الإمام أحمد
- عودة نشاط ممثلي قوى العلاقات ما قبل الرأسمالية والعناصر الكومبرادورية
- شبكات التجسس والتآمر الخارجي
- طابع التيارات الفكرية والسياسية في مطلع الستينات
- ظاهرة العلاقة الإنسانية في صفوف الحرفيين
- بدء تكون الوعي المعرفي الإجتماعي
- دكان حاره العلمي نافذة على العالم ونقطة جذب لعناصر العمل الوطني
- موقف الفكر الوطني اليساري الماركسي عشية الإعداد للثورة

بمقتل الإمام يحيى في فبراير عام ٤٨م، وسقوط العاصمة تحت أقدام قوى الظلام والتخلف، تدخل اليمن مرحلة جديدة متقدمة في إطار علاقات التخلف وانعدام الإستقرار السياسي، والأمني، وتعاظم الجور الإجتماعي، والظلم الإقتصادي الإقطاعي، واشتداد حدة التآمر الخارجي، والإنقسام بالتالي داخل الصف الوطني، وذلك مع بدء ظهور الخلاف والصراع على السلطة ضمن قوام العائلة الحميدية المالكة، وخلود الإمام أحمد إلى نفسه، والإحتجاب عن شعبه طلباً للراحة، وإشباعاً لملذاته الجسدية، والحسية، تواكب ذلك مع ظاهرة ارتفاع معدل تسيب أجهزة الإدارة، وتفشي الفساد والرشوة، وظهور فئات وعناصر طفيلية داخل

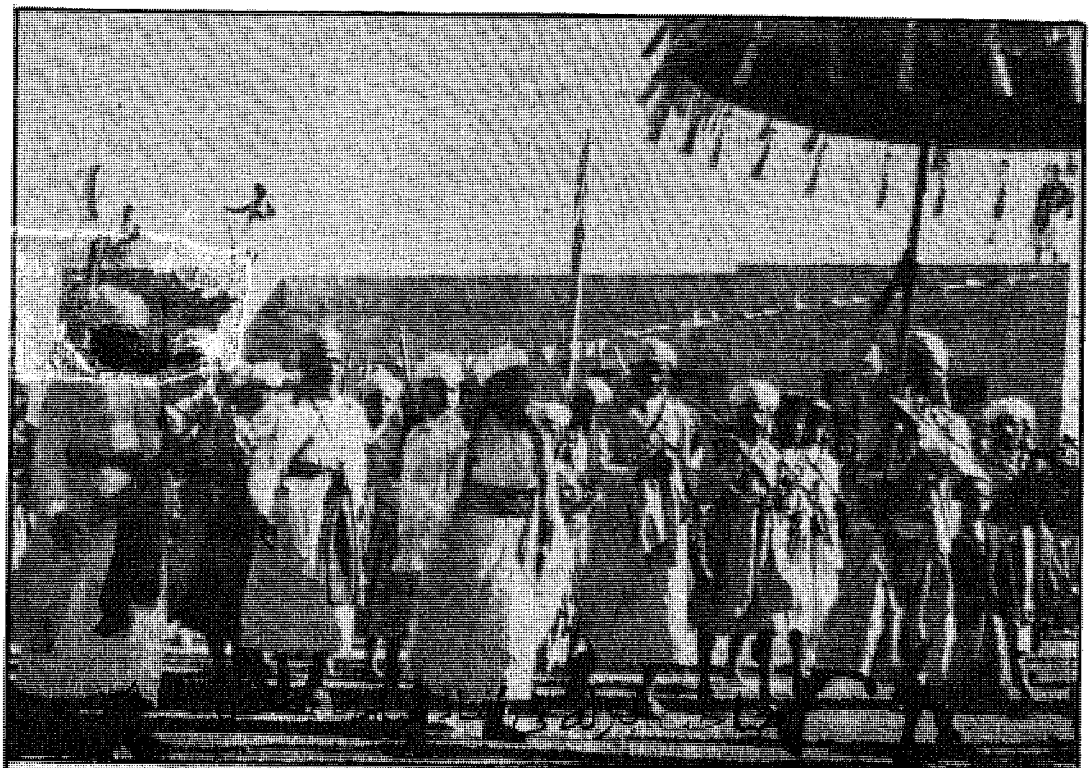
المجتمع لأول مرة، وذلك على خلفية تقلص الإنتاج الزراعي، وتنامي الهجرة الداخلية والخارجية، وعودة الإزدهار لمواقع الإرتزاق العشائري، والإعتماد على الدولة كمصدر وحيد لكسب العيش، احسست معه للمرة الثانية - بعد فاجعة إقتحام ونهب العاصمة صنعاء - بالرعب ، وتملكني الخوف من هول مستقبل الوطن المجهول، ومن أنه مقبل -بالتالي- على مرحلة صعبة في ظل كابوس علاقات التخلف المادية والروحية، وطموحات ممثلي هذه العلاقة ورغبتهم اللامحدودة، في استعادة القبضة الحديدية على حياة السكان ، واحتواء رياح التغيير، وشل فعالية التيارات السياسية والفكرية الجديدة، الأمر الذي سوف يطول عنده ليل اليمن وشقائه ويصعب عليه - بالتالي- الخروج بسهولة إلى حياة النور والحرية، وامكان تحقيق العدالة السياسية والإجتماعية، والإقتصادية، حتى وإن تم -بهذا الشكل أو ذاك -إسقاط أمام بعد آخر- ما دامت الساحة اليمنية خالية- إلا من وجود ذلك القطيع المفترس ، الذي يستعد للإنقضاض على الفريسة الشعبية، التي لاحول لها ولاطول، وتفتقر إلى أبسط وسائل الحماية والدفاع، وتجهل بالتالي- عملية حفر الخنادق ، وأسلوب التمترس خلف حكومة وطنية نزيهة وشريفة، تمتلك الفكر والتنظيم، والإدارة ووحدة الهدف .

وأنه بالرغم من وصول عملية تفكك نظام حكم الإمامة الكهنوتي الذي بلغ الذروة بحلول نهاية الأربعينات ، وذلك بحكم سريان مفعول قانون التطور التاريخي، وترهل جسد حكم الإمام يحيى بعد طول فترة الإسترخاء وثبط العزائم والهمم ، فقد انقلب ذلك القانون إلى ضده، وذلك بوقوع حادث عملية الإغتيال، بعد أن كان الجو السياسي العام مهيئاً لقبول مطالب الحكم الشوروي، والإستعداد بالتالي، لتقبل بعض مفاهيم العصر، وانجاز الحد الأدنى من الإصلاحات



الضرورية،(١) دون الحاجة إلى العنف ، وسفك الدم ، فضلاً عن وجود كيان الدولة المركزية المهابة، واحتفاظ اليمن بالسيادة الوطنية، والإستقرار الأمني، العاملين المساعدين لإمكانية الإنتقال السلمي بيسر وسهولة من الحكم الفردي الكهنوتي - إلى الشكل الديمقراطي الشوروي المواكب لمرحلة الظرف الإجتماعي العام المتخلف والمنغلق على نفسه، بما يحول دون نشوب ردود أفعال دموية، ويجنب الوطن عودة طغيان القبضة الحديدية مجدداً على يد الإمام أحمد، وقيامه بتصفية المكاسب التاريخية، والتراكمات الفكرية الجديدة وحصيلة النضالات السابقة، وتعطيل مفعول التجارب السياسية، كان يمكن للوطن - في ظل الحفاظ على بقاء حامليها - اكتساب مواقع جديدة لصالح شد عضد الحركة الوطنية ، الجادة، المتسمة بروح النفس النضالي الطويل، وبعد الأفق، وعدم الجري وراء مصالح فئوية ضيقة، وتسوية حسابات قديمة، والتعطش بالتالي للوصول إلى السلطة ، دفعت ثمن ذلك غالياً حركة ٤٨ ، باعادة قبضة الحكم إلى يد مغتصب آخر أشد قساوة وضراوة من والده الذي كان عرشه على وشك الإنهيار تلقائياً، وحيث كان ولي العهد أحمد - يخاف ويرهب جانب قوى المعارضة الإصلاحية ويتودد إليها، وعلى استعداد لتلبية كل مطالبها إن هي التفت حوله وابقته على رأس الحكم . الأمر الذي دخل معه اليمن إلى نفق سياسي مظلم وظهر مستقبل الوطن وكأنه في كف عفريت، انتعشت خلاله أنشطة التآمر وأعمال التجسس من داخل السفارات الأجنبية، ومكاتب النقطة الرابعة : وكالة التنمية الأمريكية حالياً - التي كانت مقراتها في مدينة تعز، العاصمة السياسية للإمام أحمد، حيث تواجد المنظمات السياسية الجديدة العاملة تحت الأرض ، ومقام بعض عناصر قوى المعارضة الكلاسيكية، والصفوة السياسية المخضرمة التي فازت بحريتها، ونجت من عملية الإعدام، أو التشرد خارج الوطن ، وقبلت الكثير من الوجهاء، وزعماء القبائل الموتورين، إضافة

(١) نجد أن المملكة اليمنية، رغم ما تتسم به من صفة المحافظة، كانت من أوائل الاقطار العربية التي ظهرت فيها مسكوكات الالمنيوم، وتدل هذه الحقية التي تبدو للوهلة الأولى قليلة الاهمية - على التغيرات الملحوظة في إقتصاد الدولة، الأمر الذي يعكس بشكل واضح ارتباط هذا النظام بالتطورات الجارية في الهياكل الارتكازية الرأسمالية العالمية، جاء ذلك في معرض بحث العالم الدكتور فلادمير ناستيتش عن النظام النقدي في عهد الإمامة نشر في مجلة العلوم السوفيتية «نحن والعرب» لعام ١٩٨٩





إلى تواجد كبار التجار الغاضبين، والمتعطشين لعملية الإنفتاح الإقتصادي، في إنتضار السماح لهم من الأمام بفتح مكاتب الوكالات، والتعهدات التجارية الخارجية، وإنشاء المصارف الربوية وذلك تمهيداً لربط اليمن بعجلة النظام التجاري العالمي الرأسمالي، باعتباره آخر أقاليم البلدان المتخلفة التي لم تنضوي بعد في ركاب الدول المستعمرة إقصادياً وثقافياً، وسياسياً (١)غير أنه كان يوجد بعض الصعوبات أمام تحقيق هذا الهدف المثالي -بالنسبة للمخابرات المركزية الأمريكية، وحلفائها من الساسة، والبروجوازية التجارية،لهذا فقد استخدمت كل الوسائل بهدف التعجيل للوصول إلى هذا الهدف في أقرب وقت ، بما في ذلك استعمال وسيلة تخويف بعض عناصر الحكم من الشيوعية، ومحاولة تجميع قوى عناصره -المهترئة- في إطار عمل سياسي واحد ، يستهدف - من حيث المبدأ إيقاف تفسخ كيان النظام الإمامي الإقطاعي ،وشحذ أجهزته الإدارية والقمعية، بحيث يكون مواكباً لأنظمة الحكومات العربية المنضوية تحت هيمنة المصالح الأوربية والأمريكية، و بدا أنه يصعب دفع هذا الإتجاه إلى نهايته، وذلك بسبب حدة التنافس داخل أعضاء الأسرة الحاكمة على منصب ولاية العهد، وميل مشاعر الناس نحو سيف الإسلام محمد البدر، الإبن الأكبر للإمام أحمد، والذي يملك بعض الميول الإصلاحية في إتجاه العلاقة مع عبدالناصر، ودول الكتلة الإشتراكية، في حين لم تأخذ الثقة مكانها -من ناحية أخرى في عناصر قوى المعارضة التي لاتزال تتأرجح بين عملية التأييد السياسي لهذا الجانب الأسري أو ذاك، ولم تتخذ بعد مساراً سياسياً مستقلاً بها بعيداً عن توجهات عناصر الحكم المتناقضة، وفي الوقت الذي لم يكن قد ظهر فيه بعد / تنظيم الضباط الأحرار، الذي سوف يقدر للوطن خوض غمار جدال فكري معه، كنت أحد ممثلي ذلك الجدل، وذلك بهدف تفادي خطر الإنزلاق في براثن مخطط التآمر الداخلي والخارجي، وذلك بالرغم من وجود الإحساس المبكر بأن عمليه التآمـــر الخارجي سوف تراهن على العمل العسكري، في سبيل الإستفادة منه لتحقيق مطامحها بعيدة المدى، حيث يستحيل على الإستعمار العالمي الجديد

---

(١) وثيقه رقم (١)

إبقاء اليمن خارج سيطرة الإحتكارات العالمية وعدم السماح له بممارسة طقوس السيادة ، والإستقلال الإقتصادي، وسد فراغ الممارسات السياسية الإمامية اللامسئولة، وسوف يتم إدخاله -شاء أم أبى- إلى حضيرة الغاب، سواءً في ظل وجود الإمام أحمد أو بعد وفاته، في حال تعذر محاولات الخلاص منه، التي كانت تلوح في الأفق، مع بدء تشكل مظاهر حالة الوعي السياسي لدي عند منتصف الخمسينات بعد أن تركت ملازمة والدي، والخروج إلى الحياة العملية، والإحتكاك بالمجتمع، توافق ذلك مع حضور حلقات الدرس بمنزل ودكان الشهيد الملازم عبدالله اللقية حيث كنت أسكن معه بشارع العلمي- والتي كانت بمثابة تعويض لفقد الدراسة الإبتدائية والإعدادية ، كنت قد رفضت الإلتحاق بهما بسبب استخدام أسلوب الشدة والعنف مع التلاميذ، حيث أهلني ذلك الدرس عنده، والصحبة معه، للإلتحاق بمدرسة (الزمر) والصعود إلى مرحلة جديدة في حياة الدراسة العامة، وبدء تكون معالم الشخصية الذاتية، والتكيف مع ظروف البيئة الإجتماعية ، وبالذات مع واقع حياة الفئات (الحرفية) التي توجب علي الإقتراب منها والتعامل معها ، وذلك بحكم إنتماء جدي لأمي إليها.

وإذا كان فضل والدي علي -في تكوين أسس الشخصية الخلقية، والتربية الدينية، والتعرف على البيئة الثقافية والشرائح الإجتماعية شبه الأرستقراطية، التي كان يصحبني معه لمجالسة مشائخها ، وعلماء الفكر وسدنته المرموقين وسط المجتمع السياسي والفكري الراقي، أمثال العلامة محمد محمد زبارة، مؤرخ السير الشخصية لرجالات وعلماء القرن الثاني والثالث عشر الهجري، والعلامة أحمد السرحي عالم الفقه واللغة، والفاضل الورع محمد محمد المنصور ناظر الوصايا، والعلامة عبدالخالق الأمير، حيث كانت توجد بمنازلهم التربية الخلقية الصارمة،

واحتراز أطفالهم عن ممارسة الشغب، وعدم اطلاق العنان لمظاهر الصخب، وتبادل الصراخ بينهم ، وكبت مظاهر مشاعر الطفولة، ومرح الأطفال التى كنت أجدها فقط في معية أولاد الحارة الفقراء، وأبناء الحرفيين - فإن لوالدتي -كذلك- فضل الإقتراب والإحتكاك بحياة وسلوك الفئات الإجتماعية المهنية، التي تتميز حياة ممثليها بالبساطة والوضوح والصراحة في التعامل داخلها ، ومع الغير، ورفع كلفة التعاشر بين الصغار والكبار، وخلو التعالي والكبريا داخل صفوف شيوخ المهنة، وأسطاواتها الكبار، وأصحاب الحل والعقد والمرجع لأفراد تلك المهنة والحرفة ، سرعان ما انجذبت للعيش بداخلها والعشرة مع أفرادها، ووجدت نفسي أسيراً لتواضع وبساطة حياة، ووجهاء هذه الصنائع، وكبار مهرتها الحاذقين ارتفعت معه -هذه الصحبة- إلى الرغبة في التعلم على أيديهم واكتساب معارف مهنية يجب أن ترقى إلى مستوى المعارف النظرية المكتسبة من المدرسة، والبيئة الإجتماعية الثقافية من القضاة، والسادة، والفقهاء، التي كانت عقلية والدي تضرب في جذورها، رغم أنه كان يمارس بعض الأعمال الحرفية ، لا أعرف أصلاً حكاية إنخراطة في صناعة الخياطة، وإصلاح (قصيب النارجيلة، (المداعة) رغم إنحداره من شريحة الفقهاء آل الشعيبي في صنعاء الذين ترجع أصولهم إلى الحيمة الداخلية.

ومع هذا فقد تمت لدي -بفضل تلك الصحبة، والتأقلم مع عيشة أصحاب تلك الحرف- خاصة الحدادين والنجارين منهم، وأصحاب سوق (المسقالة) صناع الخناجر والسيوف اليمانية - وذلك أخلاقيات اجتماعية جديدة، تتصف بروح الجماعة، والألفة، والشعور بالمصير المشترك، وتقاسم عاديات الدهر، وحلاوة الزمن، والمشاركة في الأفراح والمسرات، والإحتفالات الجماعية بمواسم الأعياد وحفلات

الغناء والرقص، التي كانت تقام ليلاً وبعد ظهر كل يوم جمعة، في بعض منازلهم على استحياء مراعات منهم لمشاعر البيئة الدينية الصنعانية المحافظة. كان يحييها بعض الفنانين في مقدمتهم المرحوم أحمد فيزي السمه، وقاسم الأخفش، وقبلهما كان المرحوم محمد قحطه، حرفي بدوره في حارة السقايين.كان يمكن في ظل تلك البيئة المحافظة أن تخرس فيّ والي الأبد الحاسة الفنية الغنائية وحب الاستماع الى الموسيقى وعشق الغناء الصنعاني، لولا العشرة مع أولئك الحرفيين الذين كان الفن يمثل بالنسبة لهم أحد أهم صفات الكون الإنسانية، والنظرة الواعية إلى عملية الإبداع التي تجسدها أياديهم الفنية، وتحذقها عقولهم الذكية، وأثر تلك النظرة الفنية بالتالي - على شحذ قواهم الفكرية، وعلى رقة مشاعرهم وأحاسيسهم القلبية، وعواطفهم الإنسانية الوجدانية، وذلك على عكس جفاف ورتابة حياة أسر أبناء الذوات، ووحدانية مشاعر الطبقات والشرائح الإجتماعية العليا، المترفة، والمتبطلة عن العمل، والمنغلقة على نفسهما داخل قفص الوحدة، والإنكماش عن مباهج وأفراح الإبداع الفني الجماعي، والسرور الإجتماعي، وسعادة التآخي الأسري، والترابط الخلقي، المحكوم بقانون شعور المصير المشترك، والهدف الواحد، والمصلحة العامة المتبادلة، الأمر الذي كان له تأثير بالغ في تحديد طابع مجرى حياتي القادمة، في اتجاه النزوع نحو حب الجماعة، والعمل المشترك، والتحيز لصالح القوى العاملة، والشعور بالمصير الواحد لجماعات النضال الوطني المستقبلي، والتوحد مع هم الوطن ككل، ومع معاناة الفقراء، وواجب الدفاع عنهم، وعدم التخلي عن مشاركتهم همومهم، والنضال الى جانبهم، وذلك من أجل الحصول على حقوقهم.

وقد تصاعد هذا الشعور مع تبلور ظهور قوى واتجاهات سياسية جديدة

ومغايرة، وذلك في أعقاب ارتكاب مجزرة الإمام أحمد الثانية عام ١٩٥٥م، ومع تشكل فئات برجوازية ومصلحية جديدة، وذلك جنباً الى جنب مع تطلع ممثلي علاقات التخلف نحو استعادة مراكزهم المفقودة، تعدلت في ظل ذلك - وضع الخارطة السياسية القديمة، بسطوع نجم ولي العهد على المسرح، وانقسام الحركة الوطنية الكلاسيكية على نفسها، والإفراج عن المساجين السياسيين من معتقلات حجة وصنعاء (١)، وتضاعف حجم التآمر الخارجي، بما يتماشى -بالإضافة إلى ذلك- مع مظاهر التغييرات الإقليمية والدولية ، بسقوط حلف بغداد، وإقامة الوحدة بين مصر وسوريا، وفشل مبعوث الرئيس الأمريكي (ايزنهاور) إلى الشرق الأوسط الذي حمل معه إلى الأمام أحمد مشروع سد الفراغ ومحاربة الشيوعية في الشرق الأوسط، مصحوباً بشيك قدره خمسة ملايين دولار، رفض قبوله الإمام رغم حاجته إلى سد نفقاته الفاحشة، قائلاً للمبعوث الأمريكي -روجرز- عبارته المشهورة: أخبر رئيسك بأن الفراغ ليس إلا في رأسه، ولا تستطيع كل فلوس الأرض أن تحجب الأفكار وتمنع تسلل المعتقد السياسي، والإجتماعي والإقتصادي.

في ظل ذلك الخليط الاجتماعي المتناقض، والخطط والمشاريع السياسية المشبوهة، المتنوعة بتنوع ممثلي مصالح القوى الداخلية والخارجية، ومع تسارع الأحداث وتصاعد محاولات إغتيال الإمام أحمد، كانت مسائلة اختيار نهج سياسي وطني واضح ومحدد، قضية معقدة، يشوبها الغموض، ويكتنفها اللبس، وعدم وضوح الرؤية، وغياب الهدف الإجتماعي المتقدم، بالأخص إذا ما تم النظر إلى ذلك من خلال الجدلية التاريخية لواقع حياة الشعب اليمني، ومن فعل صيرورة حركة قانون التطور الذي يحكم ظروف مجتمعات علاقات الإنتاج ما قبل الرأسمالية،

(١) كان الفريق العمري لايزال يونها في سجن نافع (بحجة) سوف يقدر لي العمل معه بعد خروجه، ومرافقة مسيرته النضالية منذ قيام الثورة عام ١٩٦٢ وحتى غيابه عن المسرح السياسي في عام ١٩٧١، حيث أمكن لي عندها فقط التحدث عن حياته على أساس حقيقي وواقعي

وفي مقدمتها اليمن طبعاً - حيث حالة الركود الإجتماعي، وتخلف وسائل قوى وعلاقات الإنتاج، وتدني مستوى الوعي الشعبي، والإنقسام في الصف الوطني، وتذبذب فكر التيارات السياسية الجديدة المحمولة إلى اليمن على خلفية الحركات القومية البرجوازية الكومبرادورية، والإقطاعية والعشائرية و العسكرية، المتربعة على عرش السلطة في بغداد، ودمشق، والقاهرة ولبنان وحيث يبارك هذه السلطة، ويشد من ازرها قادة حركة الثقافة والمذاهب الدينية الكلاسيكة، المناهضة لفكر العدالة الإجتماعية الشيعية والشيوعية على حد سواء، ومساندة الإستعمار الحديث للأحزاب، والتيارات الدينية الطائفية، والعرقية فيها، وضخها بالأموال والسلاح، والأفكار، بهدف الإصطياد في الماء العكر، وفتح جبهات ثانوية تتصارع فيها الحكومات العربية مع بعضها البعض، ومع شعوبها في الداخل، وبين الأحزاب نفسها، وزرع الشقاق بين المذاهب الدينية، ودفعها للإستعداء ضد القوى والأحزاب السياسية الوطنية المناهضة للإستعمار، والقهر والجور الداخلي، بمعنى جعل الكل يحارب الكل، وابقاء الجميع في حالة تيهان، وغيبوبة بعيداً عن التوحد وادراك مايراد بشعوبهم وأوطانهم.

ولم يكن هناك في اليمن، سوى قلة قليلة من المفكرين والمناضلين من كان يدرك ابعاد ذلك الأخطبوط، ويملك رؤية واضحة تجاه مخاطره -كان لي شرف الإنتماء إليها والإنضواء في صفوفها، والإنخراط في سلك نشاطها وممارستها الوطنية المستقلة، تواكب ذلك مع بداية عام ١٩٥٩م.

بعد الإنفصال من منظمة حزب البعث القطرية التي كنت قد شاركت في تأسيس أول فرع له بالعاصمة صنعاء عام ١٩٥٧م، وكان يعني ذلك في نظر بعض الزملاء بأني قد تخليت طواعية عن العمل السياسي مع حزب البعث وذلك لصالح

التيار الناصري الذي كان سائداً يومها في أوساط الشباب اليمني المتحمس، وربما كان قد ساور البعض منهم -وهم على حق- بأني قد فضلت التعاون مع حلقة الملازم الشهيد عبدالله محمد اللقية، برئاسة الوالد المناضل عبدالسلام صبرة، وذلك تحت تأثير الصداقة الحميمة، والعشرة الطويلة التي كانت تربطني بالشهيد. ومع هذا فقد اخترت السير على طريق آخر - رغم إحتفاظي بالعمل في حلقة عبدالله اللقية المدنية والعسكرية -التي انفصمت عراها في مطلع عام ١٩٦٠-(١) هو طريق العمل الحزبي العقائدي، والتنظيم السياسي السلمي طويل المدى، الذي لا يؤمن بانتهاج طريق العنف، واستخدام أسلوب الثورة المسلحة بهدف الوصول إلى السلطة، وفقاً لتقليعة الأحزاب السياسية القومية، وفي مقدمتها حزب البعث القومي الإشتراكي، والحزب الناصري، ومنظمة حركة القوميين العرب، وحزب الأخوان المسلمين.. التي لم تسفر حركاتها، وانقلاباتها العسكرية سوى عن تكريس العلاقات الإقتصادية، والإجتماعية والثقافية القديمة، واحلال قائد مدني أو عسكري على رأس الحكم وقيادة الحزب، والإستئثار بالسلطة السياسية ليس إلا، ومحاربة بقية الأحزاب، وبالذات أحزاب القوى العاملة، والطبقات الفقيره، وحيث لايعنيها من قريب أو بعيد قضية تغيير البنية الإجتماعية والتركيبة الإقتصادية الإقطاعية، والعشائرية، والبروجوازيه الكومبرادورية، السند المباشر للإستعمار الإقتصادي الحديث، وذلك بما يتوافق مع ضرورة تفتيت أطر تلك العلاقات المعيقة لعملية التطور، والتي تحاول تلك الإنقلابات الحفاظ على بقائها، والتوائم معها بدعوى مراعات عملية التوازن الإجتماعي وتحقيق مصالح كل قوى الشعب والوطن، في حين تعمد من -ناحية أخرى- إلى الإلتفاف على قوانين التطور التاريخي، واحتواء شعارات ومبادئ الثورة، وكسرحدّة المطالبة الجماهيرية بتحقيق

(١) انظر كتابي. شهيد وطاغية. دار الكاتب العربي. دمشق ١٩٩٢

الديمقراطية السياسية، والإجتماعية، وذلك تأميناً لطول بقاء الحزب في الحكم، وتفرد قيادته العسكرية بالوصاية على البلد، مقابل القاء حفنة من الشعارات الوطنية القومية الجوفاء، الفارغة من أي محتوى ديمقراطي وتوجه وطني إقتصادي وثقافي حضاري، الأمر الذي تعاني منه شعوب تلك البلدان الأمرين، فضلاً عن الحيلولة دون أمل مستقبل النهوض الجماهيري وصنع الغد المشرق السعيد، وعدم اقتدار تلك الأوطان بالتالي على استعادة الموازنة إلى خط التطور التاريخي، وإعادته إلى وضعه الطبيعي الصحي، بما يضمن عدم تكرار الإنقلابات الدموية، وخرق قانون الصيرورة الإجتماعية، وارتكاب جريمة الوصاية على الشعوب، والقيام بالنيابة عنها في وضع الخطط والبرامج الإقتصادية، والإجتماعية والسياسية، والثقافية الإعتباطية، التي لا تخدم سوى مصالح القوى الإجتماعية السائدة المتنفذة الظالمة، فوق أنها لن تكون سوى تكريس لنفوذ الإحتكارات العالمية الصناعية والتكنولوجية، والخضوع لشروط البنوك الدولية، والمصارف الربوية الأجنبية، وابتزاز شركات النفط متعددة الجنسية.. وهو ما كان يخشى حدوثة في اليمن عشية تلك اللحظة المضطربة من حياته بين أعوام ٥٩ - ١٩٦٢م. وسبب الدافع الرئيسي للإنسحاب من حلقات مثل تلك التنظيمات السياسية، حيث كنت قد وجدت بغيتي في ظهور حزب التجمع الوطني الديمقراطي الوحدوي برئاسة المناضل المرحوم الأستاذ عبدالله عبدالرزاق باذيب الذي كان منفياً الى الشطر الشمالي من قبل السلطة البريطانية في عدن، واستقر به المقام في مدينة (تعز) وحيث كان فكره الوطني السياسي، ينزع إلى خدمة الوطن بطريقة سلمية ، والسعي إلى تجنيبه مخاطر الإنزلاق، والوقوع في براثن الإستعمار العالمي الجديد. والنضال بالتال- ضد إنجرار القوى الوطنية الشريفة نحو المغامرات الإنقلابية العسكرية،

ومحاولة القفز على الواقع المتخلف، وخرق قانون التطور الإجتماعي الحتمي الذي سوف يكون اولى ضحاياه الوطنيين الشرفاء أنفسهم ، فوق أن الوطن سوف يدفع الثمن غالياً، وتتأخر -بالتالي- عملية التغيرات الايجابية بداخله إلى ما شاء الله.

وبنهاية عام ٥٩م كنت قد شاركت معه في وضع تلك الأفكار والمبادئ موضع التنفيذ، وذلك في سياق برنامج عمل سياسي، وتنظيم حزبي عقائدي ، كان على رأس أولوياته محاولة تجنب الوطن مخاطر الهزات الإنقلابية العسكرية، وفضح مخططات الإستعمار الأمريكي الجديد، التي كانت جارية يومها في تعز، وصنعاء -على قدم وساق، وذلك عبر حملة توعية سياسية، وثقافية، واسعة النطاق، في صفوف الجماهير، وداخل أوساط الضباط الصغار، والكبار، وبين المثقفين، وحتى داخل التكتلات السياسية الكلاسيكية المعارضة، والدعوة بالتالي إلى تكوين تحالف وطني عريض، وانشاء جبهة سياسية تتسع لكل الوطنين الشرفاء، تستهدف -ضمن أمور أخرى- مهمة الإلتفاف على الحكم الإمامي من داخله، والسيطرة على توجهات ولي العهد محمد البدر، وتقوية جانبه السياسي، وعضد موقفه الرطني المناهض للعناصر الرجعية الحسنية، وحلفائها القبليين والعسكريين، والمثقفين، والبرجوازيين المنضويين تحت مظلة المخابرات المركزية الأمريكية، والبريطانية، ودفعه بالتالي إلى مواصلة إجراءاته الإقتصادية والعسكرية الجديدة وتأييده لأصحاب الرأسمال الوطني في إنشاء الشركات الخدمية والاستثمارات الصناعية(١)، وتوطيد العلاقة بالتالي، مع عبدالناصر، والمعسكر

(١) إنظر صورة رقم (١) لاجتماع أول جمعية تأسيسية لشركة الكهرباء، لعل أهم ماكان يشغل ممثلي الرأسمال الوطني آل السنيدار، وعسلان والوتاري وأحمد عبدالله العاقل، وأحمد زيد المحضار، -كما توضح الصوره هو التوجه نحو العمل الانتاجي، والخدمي، المتوازي مع رغبة الدولة في تحقيق النماء والتطور، وليس الاقتصار على النشاط التجاري، وفتح وكالات السمسرة للشركات الأجنبية، وتحويل البلد الى سوق سوداء للسلع الخارجية.



الإشتراكي، الذي كان قد باشر بإرسال مساعداته، ونفذ من جانبه أول بنود اتفاقية التعاون والبدء في إقامة المشاريع الصناعيـة، والمدارس العسكرية وإنشـاء البنية التحتية، والقاعدة الهيكلية، للتحولات والتغييرات النوعية القادمة.. وهو ما ظل الحزب- الذي تشكلت قواه من المثقفين الماركسيين ، والمهنيين، والتربويين، وقادة الطلاب الأكاديميين الدارسيين في مصر، والعراق، والإتحاد السوفيتي، وألمانيا الشرقية - ملتزماً به، ووفياً لذلك الهدف الوطني النبيل حتى النهاية ، وذلك جنباً إلى جنب إلى مع عملية التوسع في بناء قاعدة التجمع التنظيمية واكتساب دماء جديدة وعناصر شريفة، والنهوض بعملية التوعية السياسية والثقافية ،الجماهيرية، اسندالي في صنعاء مهمة القيام بها، والإشراف عليها، والدعوة للاكتتاب والمساهمة في الكتابة لصحيفة الحزب «الطليعة» التي كانت تصدر في مدينة تعز تحت إشراف كل من المرحوم عبدالله باذيب، والأستاذ صالح الدحان، الصحفي اللامع الأول في الشطر الشمالي من الوطني، والمؤهل فكرياً وفنياً للقيام بهذا العمل.

حيث وجدت نفسي منغمراً -منذ تلك اللحظة- في عملية التأهيل الفكري واعادة النظر في شكل ومحتوى أسلوب العمل السياسي العشوائي، الذي كان سائداً حتى تلك اللحظة، وذلك إلى جانب تعلم فن الخطاب السياسي، وطريقة التعامل الوطني الواضح النزيه الخالي من زيف الشعارات الثورية المحمومة، ودغدغة مشاعر الناس بالكذب، وانتحال الوعود، بادخال اليمن قريباً (جنات عدن) بعد الإطاحة عسكرياً بحكم الإمام أحمد.. والتعلم أخيراً وليس آخراً -على مقدرة الإقناع بجدوى قيمة وأهمية النضال السياسي الوطني طويل المدى وذلك رغم متاعب هذا النضال، وحاجته إلى المكايدة، والصبر، وطول الإنتظار، وتحمل


زملا محمد الكتاب ١٩٥٨م

المعاناه، والآلام، التي لن ترقى -بأي حال- إلى مستوى خطورة ما سوف يحدث للوطن - في حال عملية الإستعجال ، والتسرع، والإقدام على القيام بانقلاب عسكري، كانت تراهن عليه -للأسف- بقية القوى الإجتماعية الطامحة والمتعطشة للسلطة، وكذا الأحزاب السياسية القومية، وذلك بصرف النظر عما سوف يؤول إليه مستقبل الوطن.

غير أن هذه المهمة لم تكن سهلة، حيث عشت معظم الوقت تحت كابوس عملية الإنقلاب العسكري، الذي كان يشغل مساحة واسعة في تفكير الشباب والضباط الصغار، زملائي خريجي المدرسة الثانوية، والكلية التحضيرية ومعهد الكتاب الإداريين، رواد مدرسة الاسلحة الذين كان يصعب تثنية عزائمهم، وفتح آفاق جديدة أخرى أمام عقولهم، وشغلهم بقضية أكثر موائمة واقتراباً من مهام المرحلة، ومتطلبات الظرف التاريخي الصعب ومع هذا ، فقد كان عزائي الوحيد، في مواجهة ذلك العجز، وكابوس التفكير الشبابي العسكري، الذي كانت تغذيه مجموعة عوامل سلبية محيطة بأجواء وممارسات بعض عناصر الحكم الفاسده، وترجيع صدى التيارات المعارضة في الخارج، والتأثر بالتالي- بظاهرة الضغط والتحفز العشائري، والبرجوازي التجاري الأكثر فاعلية ونشاطاً داخل صفوف الضباط، وطلبة المدارس العسكرية- وذلك بالإنشغال بعملية البحث والدراسة الميدانية، والنظرية، لواقع أوضاع الحياة العامة في البلد، مع تكثيف القرائة، والإطلاع على منابع المعرفة السياسية والإقتصادية والإجتماعية، والدينية،وذلك من مصادرها الرئيسية عند أبن خلدون وإبن رشد والفارابي، وابن سيناء، وابن هشام، والجوزي، واليعقوبي، والجاحظ، والمعري، وعند الشهرستاني، والماوردي، والبيضاوي وتولستوي، ودستوفسكي، وريكاردو، وآدم سميث، وأبو يوسف (في



الخراج) ولدى ماركس، وداروين، ومورجان، وهيجل، ومحمد مندور، وسلامة موسى، والطيب تزيني، ومحمد حسنين هيكل وبليخانون، وطه حسين، والهمداني، والشوكاني، والمقبلي، وغيرهم...

في حين لم يكن يدرك بعض أولئك الشباب والضباط أهمية الإعداد والتأهيل الفكري الشخصي، وكانوا يكرهون النقاش معي حول ذلك، ويفضلون عنه النقاش (البيزنطي) حول الثورة وتمني قرب موعدها، والإنشغال بالأحلام الثورية الرومانسية التي سوف تقوم بتحقيقها -كما حدث ف مصر، وسوريا، والعراق حيث تم دك عرش فاروق، وقصر الملك فيصل، ونوري السعيد، وتوحد سوريا مع مصر، وتزلزل حلف بغداد ، وفشل العدوان الثلاثي علي مصر.. ولم يعرفوا للأسف- بأن كل ذلك لم يأت عفواً دون سابق تحضير، واستعداد، ليس على الصعيد الفكري والتنظيمي فحسب، بل ومواتاة الظرف التاريخي الحضاري الذي لم يكن يملكه اليمن بعد، ولم تكن قواه الوطنية عند مستوى لحظة الحدث الثوري العسكري الواقع هناك على أرض الرافدين ومصر اللذان عجزا -رغم ذلك- عن صيانة الفعل الثوري العسكري وسال الدم غزيراً وذلك بسبب تناحر القوى الحزبية القومية الثورية نفسها، واقتتالها على أبواب القصور الملكية التي تم نسفها، واعتلى في اثرها على قمة السلطة العناصر السياسية والعسكرية، الأكثر مكراً ودهاءً داخل تلك التنظيمات -وعادت حليمة إلى قصتها القديمة- لكن في ثياب مهترئة، ولباس أكثر اتساخاً، وخرقاً، تبخرت عبر شروخه النتنة البقية الباقية من ابجابيات وجمال الماضي، ونظمه وقوانينه ودساتيره وأحزابه التي تم اكتسابها عبر التاريخ بالعرق والدم، وعاد الإستعمار من الشباك، بعد أن خرج من الباب، وحل الباشوات الجدد محل القدامى وظهر ألف، ألف، نوري السعيد، والنحاس باشا،



عبدالله باذيب

واختفى إلى الأبد قادة الإنقلابات تلك- وأكل بعضهم بعضاً ما بين قتيل بحد السيف، أو بالسم أو بالجلطة الدمويه والذبحة الصدرية، مخلفين ورائهم هياكل ودمى سياسية، فاسدة تعبث بكرامة الشعب وتجيد فن اسلوب العمالة للإستعمار الامريكي الجديد، الذي قدم مجدداً وسط موجة ترحيب القوى الإقطاعية القديمة، وزغاريد الفئات الوسطى البرجوازية الحالمة، التي قامت على انقاض القطاع العام، وتصفية مكتسبات الوطن التاريخية، وأحتلت سياسياً بالتالي مواقع أحزاب الوفد، والأئمة، والبعث، والشيوعيين، والإخوان المسلمين، لايزال هناك حين من الدهر على عودة المياه إلى مجاريها واستعادة قانون التطور التاريخي لسير مجراه الطبيعي الذي كان عليه قبل عملية الخروقات العسكرية، والفورات الثورية الذاتية، والإنقلابات السياسية الدموية تلك.

ومع هذا لم يعترف أولئك الإخوة الزملاء الثوار، بأهمية واجب سير الإنسان الثائر حقاً -على طريق التبصر، والتأهيل والإستعداد إلا بعد فوات الأوان، إثر تأكدهم لاحقاً من تعارض العمل السياسي العسكري، والوطني عامة- مع الإفلاس الفكري، وافتقار الخبرة، وغياب الإستعداد المسبق لمعرفة كيفية التعامل مع الحدث الجديد الذي يحلمون به، ويسعون إلى تحقيقه، كما تاكدوا -لكن بعد فوات الاوان- من ان الموقف الرافض لعملية الإنقلابات العسكرية في دول العالم الثالث، وشجب انشغال الفكر الوطني اليمني -في مطلع الستينات- بالحديث عن تلك الإنقلابات ومحاولة تقليدها -لم يكن معناه- عند حزب التجمع الوطني الديمقراطي الوحدوي- الوقوف المطلق ضد العملية الثورية التاريخية، بل لقناعة قادته، واعضائه بأن لمنطق الثورة السياسية الإجتماعية، والإقتصادية والثقافية شروطاً تاريخية، وقوانين حتمية لا تلغيها الانتفاضة المسلحة، والمغامرات العسكرية، والإغتيالات



عبد الكريم قاسم قبل مقتله



السياسية، وزرع الرعب في قلوب الناس، وتفجير الالغام في المحلات التجارية والشوارع العامة وقتل رجال الصحافة وأصحاب الرأي الآخر ومعاداة المرأة وذبحها أمام التلاميذ الذين تدرسهم علوم الأدب والفن، والموسيقى، تلك المظاهر الهمجية التي تكرر نفسها دوماً في بلدان العالم الثالث دون جدوى، هو ما كان محل اهتمام تنظيم حزب التجمع، عند وضع سياسته العامة، وتحديد طابع موقفه ليس من الوضع السياسي الإمامي فحسب، بل تجاه التركيبة الإقتصادية الإقطاعية السائدة، والبنية الإجتماعية المنغلقة، والركود الفكري، والثقافي العام، لم يكن جهاز نظام حكم الإمام أحمد إلا أحد الإعراض السلبية لذلك المرض العام، الأمر الذي يحتم على قوى الوطن الخيرة -التحلي بالوعي ، وأخذ كامل الحيطة والحذر، وذلك قبل الإقدام على أي تصرف ذي شأن يخص مستقبل الوطن، ويتعلق بموضوع السيادة، والإستقلال، واحداث تغيرات نوعية في حياة المجتمع، وداخل التركيبة الإقتصادية، والسياسية، والثقافية، وعلى صعيد طابع العلاقات الإقليمية والدولية.. الأمر الذي كان يتوافق مع حاجة اليمن إلى التفكير فيه بجدية وذلك عشية التحضير لقيام ثورة ٢٦ سبتمبر حيث أن أيه مجازفة من ذلك القبيل سوف يدفع الوطن ثمنها غالياً، ليس بسبب عدم التكافؤ بين القوى الثورية الإنقلابية وانصارها، وبين ممثلي علاقات التخلف، وحلفائهم الملكيين والسعوديين، والإستعماريين فحسب بل في مقدرة هؤلاء الآخرين على توظيف عناصر البنية الإجتماعية والفكرية المتخلفة، لصالحهم ضد الخصم السياسي الجمهوري، فضلاً عن أن المناخ العام لليمن بموقعه الإستراتيجي في قلب مناطق حقول النفط التي تشكل ثلاثه أرباع الإحتياطي العالمي -سوف يجري لغير صالح الحركة الثورية العسكرية، بما في ذلك تأثير وجود قوات الإحتلال البريطاني المرابطة على حدود مملكة الإمام

أحمد، في المحميات الجنوبية، في حين يرابط أعدائه التاريخيون على الحدود الشمالية، والشمالية الغربية، والشرقية، الأمر الذي سوف يضع حكومة الثورة في كماشة أقل ما فيها هو الإستنزاف، والإحباط، إن لم يتم إسقاطها على الفور، وهو احتمال قائم، فوق أنه لن تشفع لليمن، وتبقيه على عافيته، وتأمين سلامة استقلاله، وعود المساندة المصرية التي كان يلوح بها البعض في وجه محاجة فكر تنظيم حزب التجمع الوطني الوحدوي، الذي كان ينظر إلى هذه المساندة -في حال الوفاء بها من قبل مصر عبد الناصر بأنها سيان لن تحول دون سفك الدم بين الثوار والقوى المضادة للثورة من جهة، واشعال نار الحرب الأهلية من جهة ثانية سوف تتحول الأرض اليمنية عبرها الى ساحة للصراعات الإقليمية والدولية، وميداناً تجري على أرضه بالتالي عملية المساومة السياسية بين مصر والسعودية، وتسوية الحسابات الناجمة عن تورط السعودية في مؤامرة الإنفصال من ناحية، وبين مصر والولايات المتحدة- السند المباشر لعملية الإنفصال السوري- والتي تخطط بدورها لعملية التواجد في منطقة جنوب الجزيرة العربية، وذلك محل الوجود البريطاني، بهدف تأمين موضع قدم لشركاتها في منطقة ابار الخليج البترولية، الأمر الذي لن يعمل على وضع العراقيل والعقبات أمام الثورة اليمنية فحسب بل في وجه الدعم العسكري المصري ووئد الحركة القومية العربية ، واحتواء المد الثوري اليمني، الناصري، وربط بلديهما أخيراً بعجلة النظام والنفوذ الأمريكي، وإطلاق يد أنصار قوى الظلام والتخلف، وتمكين العناصر الرجعية، والتيارات السياسية التقليدية المحافظة، من إدارة دفة الحكم صورياً، وذلك مقابل تعهدهم بملاحقة ومطاردة بقايا عناصر قوى الثورة، وتصفية مواقعهم، وذلك تحت شعار مكافحة الشيوعية، سوف يسفر كل ذلك لامحاله بوضع اليمن ومصر، بنهاية المطاف- في مستنقع الذل

والعبودية الإقتصادية، والسياسية، والثقافية، وذلك أسوة ببقية البلدان والشعوب المتخلفة التي تنضوي تحت مظلة العلم الأمريكي.

تلك كانت ببساطة وجهة نظر حزب التجمع الوطني الديمقراطي الوحدوي، حول احتمالات المستقبل عشية محاولة الضباط الأحرار، وقوى المشايخ وبعض الساسة، الإعداد والتحضير للثورة العسكرية، علماً بأن رؤيته هذه لم تأت من فراغ -كما كان يعتقد البعض- كما ولم تكن نابعة من دوافع اعتباطية، وفكر قاصر، وجبن، سياسي حريص على البقاء والسلامة- بل كانت وجهة النظر تلك حصيلة دراسة مستفيضة قام بها قادة وأعضاء حزب التجمع، لواقع المرحلة التاريخية في اليمن في مطلع الستينات، وأواخر الخمسينات، واستكشاف نقاط الضعف والقوة داخل الصف الوطني، وللقوى الإجتماعية الفاعلة، والعلاقات الإقتصادية السائدة، والمؤثرات الفكرية العامة، ولطبيعة الظروف الإقليمية والدولية المحيطة، والقيام في نفس الوقت باستخلاص مجموعة تجارب حياة أمم وشعوب شبه مماثلة لليمن، كانت قد كافحت طويلاً، وقامرت كثيراً، وتعثرت خطاها، وانتكست ثوراتها ومحاولاتها الجريئة، وذلك بسبب الإفتقار إلى وضوح الرؤية النضالية وغياب التعامل الواعي مع قانون حركة التطور التاريخي، والقفز، عليه ومحاولة تخطي فعله على صعيد القيود الإجتماعية المنغلقة عل نفسها، وعلاقات التخلف المادية الراكدة، والإفكار، والعادات والتقاليد المحافظة -لا أعتقدبأن- تجارب تلك الشعوب والأمم، ودرس معاناتها المره، كانت غائبة عن وعي قادة الحركة الوطنية اليمنية، والا كيف يمكن تفسير تميز فكر حزب التجمع المعرفي بالمقدرة على فهم، واستخلاص روح تلك التجارب، الخارجية الموضوعية، وإدراك معطيات الأوضاع المحلية، غير الواعدة، في حين توقف الفكر الآخر عند حدود ظاهرة العوامل الخارجية الوافده ،والتأثر

برياح التغيير الجزيئية المحمولة على خلفية الحركات الثورية الاقليمية، والحوادث السياسية الداخلية العرضية واتخاذها مقياساً للحكم على التصرف في القضايا المصيرية، والمسائل العامة، ومنطلقاً للمارسات السياسية الثورية الناجزة، والإكتفاء -بعملية التقليد للحركات الثورية العسكرية العربية، والمراهنة على المماثلة السطحية الخارجية، بنجاح حركتها الثورية الداخلية، أقل ما يقال عن هذا النهج- هو المخاطرة، و عجز أصحابه عن عملية الإبداع، والإفتقار إلى خلق البديل النظري الموضوعي الداخلي، وطرح الخيارات السياسية الفاعلة، إضافة إلى عدم ثبات الموقف الوطني، والتراجع بالتالي عن المبدأ، والتخلي في النهاية عن حماية المكتسب، والدفاع عنه، وقت حاجة الوطن الى الحماية، والمساندة الفعلية على أرض المعركة الوطنية الطويلة الصعبة التي ظهرت بعد قيام الثورة العسكرية، وهو ما حدث بالفعل مع الكثير من عناصر تلك القوى الحالمة إذا ما قارنا ذلك بثبات موقف قادة وعناصر حزب التجمع الذي ظل وفياً لوجهة نظره تلك، كما للثورة أيضاً بعد أن أصبحت أمراً واقعاً في حياة الوطن رغماً عن معارضته كما أنه لم يساوم -من ناحية إخرى- أو يتعصب ويعادي الفكر الآخر، ويقوم بخيانته وطعنه في الظهر حتى في ذروة تنكر ممثلي الفكر العسكري المقامر للإتفاق المبرم بينه وبين قادة التجمع، حول تأجيل العمل العسكري، والبحث عن بديل آخر، بل قام- على العكس بمساندة موقفهم المغامر، وقت أن اشتدت حاجتهم إلى المساندة الشعبية والوطنية منذ الدقائق الأولى للثورة، ومن وقف إلى صفهم، ودافع عن بقائهم بعد ذلك، وقت أن تكالبت ضدهم مطامع القوى السياسية الكلاسيكية، وأصحاب المصالح والمنافع الجديدة، وإشتداد حدة التآمر المصري، والجمهوري المحافظ على أبعادهم، وتصفية البعض منهم سياسياً وجسدياً كان قد تنبأ به حزب التجمع،

وحذرهم من إمكانية حدوثه. انظر الفصل الثالث والرابع والثامن.

ومع هذا فقد انصب الجهد الرئيس لواقع نشاط وعمل حزب التجمع الوطني -قبل العملية الانقلابية الثورية- في الحيلولة دون أن يقع اليمن في مأساة تلك الشعوب، ومحاولة تفويت فرصة قيام أي انقلاب عسكري بأي ثمن، ولم يكن أمامه لمواجهة ذلك، سوى استقطاب العناصر الوطنية السياسية المستقلة، والشخصيات الإجتماعية النزيهة، التي كانت تشغل مواقع حساسة داخل جهاز السلطة القضائية، والإدارية، والعسكرية وفي مجلس الإمامة، وأماكن صنع القرار السياسي، وعن هذا الأخير، نجح التجمع، في تكوين رأي شبه موحد بداخله، وذلك عن طريق الدكتور المرحوم عبدالغني علي أحمد، العضو المؤسس للتجمع، ومستشار ولي العهد، حيث وقف إلى جانبه كل من العميد عبدالله السلال وعبدالرحمن السياغي، وهاشم طالب، والعقيد عبدالله الظبي، والقاضي يحي الشماحي سكرتير ولي العهد .. وآخرين وافقوا جميعاً على فكرة حزب التجمع، في ضرورة انشاء تكتل سياسي وطني عريض، تقوم مهمته على الإلتفاف حول ولي العهد، وإقصاء العناصر الرجعية من حوله، ودفعه إلى إنتهاج سياسة وطنية داخلية وخارجية متوازنة، والتعجيل بتنفيذ مشاريع البنية الهيكلية للتنمية الإقتصادية، والسياسية، والإجتماعية، والعسكرية، وذلك استناداً إلى معونات الدول الشقيقة والصديقة، التي كانت قد باشرت عملها في هذا المجال بعد زيارة ولي العهد لكل من مصر، والصين والإتحاد السوفيتي، والإعتماد من ثم على طاقة الشعب ودفعه إلى المساهمة في تمويل المشاريع الإنتاجية، وامتلاك أسهم هذه المشاريع وذلك جنباً إلى جنب مع الرأسمال الحكومي، والأجنبي ..

وقد نجح حزب التجمع، في وضع بعض هذه الأهداف موضع التنفيذ، وذلك

بفضل إستجابة الكثير من العناصر الوطنية المدنية والعسكرية، وبعض ممثلي القوى الإجتماعية من الريف كان في مقدمتهم الشيخ الشهيد حميد بن حسين الأحمر، وأحمد فاضل والشهيد فيصل عوفان، وعبدالسلام صبرة، والشهيد محمد عبدالكريم الصباحي، وعبدالوهاب جغمان، وأحمد جابر عفيف والعلامة أحمد زباره والعقيد محمد عبدالواسع حميد مدير أمن العاصمة والنقيب المرحوم علي النعامي وعلي السنيني، ويحي النهمي، وحميد سوار ومثنى الحظيري وصالح العروسي أصدقاء حلقة الشهيد عبدالله اللقيه والعاملين في صفوف الحرس الملكي، وفوج البدر العسكري، وآخرين لايتسع المجال لذكر أسمائهم. مما أثار موجة استياء داخل صفوف عناصر الحكم الرجعية، وفي أوساط بعض التنظيمات الحزبية القومية المتطرفة. ولدى عدد من الضباط الصغار الحالمين بإمكانية انجاز الثورة العسكرية.

وكان أول نشاط ثقافي قمت به في إطار العمل السياسي المنظم هو المشاركة صحفياً في جريدة التجمع (الطليعة)، وتحمل مسئولية نشرها في صنعاء وتوسيع قاعدة المشتركين بالأخص داخل صفوف قوات المعارضة السياسية، وفي أوساط الفئات الحرفية، والشخصيات الفكرية، وحتى داخل أفراد الأسرة الحاكمة، كجزء من عملية طرح وجهة نظر التجمع بين يدي قطاع واسع من الفئات الإجتماعية بما في ذلك عناصر الحكم. وأذكر في هذا الصدد أن واحداً من أفراد الأسرة المالكة الحسين بن القاسم نجل أخي الإمام أحمد، قد دفع اشتراك سنة كاملة في إعداد الصحيفة، وكان يرسل حارسه الخاص (المعدني) نهاية كل أسبوع إلى دكاني بحارة العلمي التي كنت قد استأجرتها في نفس الحارة التي اسكن بها، وذلك بهدف مساعدة والدي الذي انكسرت رجله في حادث سقوطه من على سلم البيت، حيث جعلت من هذه الدكان مكاناً لممارسة النشاط الثقافي والسياسي، وقاعدة،

لمجمل التحركات والإتصالات، ونافذة أطللت منها على الكون والحياة من حولي وفيها تعلمت اللغة الإنجليزية. ومبادئ اللغة الروسية، وعقد بداخلها حلقات الدرس والمطالعة، وحفظ بعض الإنتاجات الشعرية، والمقطوعات الأدبية المعبرة عن أوجاع الإنسانية ومعاناتها السياسية والإجتماعية في اليمن، و بلدان العالم الثالث، وإلى هذه الدكان دخلت المطبوعات الثقافية الممنوعة، ومنها خرجت لأول مرة الكتب الماركسية والمؤلفات العلمية، والدراسات الإستشراقية الأوربية التي تم تداولها داخل قطاعا الشباب والمثقفين، وفي أوساط العناصر السياسية شبه المحافظة، ولم أكن أعرف يومها بأن مؤلفات ماركس ولينين كانت موجودة داخل مكتبة سيف الإسلام عبدالله بن الإمام يحيى حميد الدين، إلا بعد قيام الثورة عند الإطلاع عليها ضمن الكتب المصادرة على أفراد الأسرة المالكة لايعرف مصيرها للأسف -حتى الآن، وذلك ضمن أشياء أخرى تدخل في هذا الإطار الثقافي الملكي، من قبيل التحف، واللوحات الفنية، والأفلام والأجهزة السينمائية والكتب التراثية. انظر الفصل الثالث والرابع. ومن داخل هذه الدكان كان لي شرف التعرف والتحاور مع أديب اليمن الموسوعي الكبير عبدالكريم بن إبراهيم الأمير، رئيس تحرير صحيفة الإيمان (الرسمية) وتبادل الكتب الثقافية معه، وحيث كان يمول الدكان بأعداد مجلة الرسالة القاهرية لصاحبها أحمد حسن الزيات، ومجلة الأديب اللبنانية، إضافة إلى بقية المجلات والصحف العربية التي كانت تصل صحيفة (الإيمان) أسبوعياً على سبيل التبادل الثقافي المجاني معها، والتي لم تكن تطلها يد الرقابة الحكومية الإمامية وذلك على عكس المطبوعات التي كانت تدخل إلى اليمن في النادر على يد بعض المسافرين وإلى هذه الدكان يعود فضل تداول بعض المتعلمين والمثقفين لمطبوعات مكتبة عبدالكريم الأمير التي كانت أغنى وأعظم

مكتبة يملكها مثقف يمني على ذلك العهد، حيث لم يكن يبخل على القراء الشباب المتعطش للعلم والمعرفة، بتقديم أحسن ما بحوزة مكتبته من كتب الثقافة والأدب، منها على سبيل المثال دواوين أبي القاسم الشابي، والزهاوي وإيليا أبوماضي، وعلى محمود طه، وشوقي، وحافظ أبراهيم والمازني، واليازجي والمنفلوطي، وكتب طه حسين، ومارون عبود، وميخائيل نعيمة، وخالد محمد خالد، إضافة إلى روائع المتنبي، والمعري، وغيرها من مؤلفات عباقرة الإبداع الفكري العربي الكلاسيكي. حيث كان يتعذر على الشباب الحصول عليها لعدم وجود مكتبة عامة للقرائة كانت مكتبة عبدالكريم الأمير العامرة توفرها لهم مقابل حصوله من الدكان على بعض المطبوعات العلمية، والروائع العالمية المترجمة، إضافة إلى كتب الدراسات الإشتشرافية التي كانت تفتقر إليها مكتبته الكلاسيكية العامره، والتي كانت تحصل عليها الدكان من قسم الشئون الثقافية بحزب التجمع الوحدوي الذي أمثله في العاصمة صنعاء.

ومن داخل هذه الدكان أقمت علاقة عمل ثقافي مع الزملاء العاملين بالإذاعة ومع طلاب الكلية الحربية، ومدرسة الطيران الناشئة، وتقدمت في أحد الأيام إلى مدير الإذاعة أحمد عبدالرحمن الشامي بطلب السماح لي بكتابة بعض النصوص والبرامج الثقافية، والتحقيقات الإذاعية، وذلك تمهيداً للإلتحاق رسمياً بالعمل في الإذاعة وذلك بدلاً من العمل في مكتب وزارة الإقتصاد الذي كنت قد التحقت به بعد التخرج من معهد الكتاب الإداريين، حيث لم يتحقق ذلك إلا بعد قيام الثورة وذلك بسبب عدم توافق ماكنت أكتبه للإذاعة مع توجهات فكر السيد

مدير الإذاعة التي يجب أن تكرس -وفقاً لوجهة نظره- لخدمة جهاز الحكم، وتعزيز مواقع نظام العلاقات الإقطاعية، والإشادة من ثم بقداسة الإمام وإفضاله على الشعب، في حين نجحت في الكتابة لصحيفة النصر الإمامية الصادرة في تعز، وكذا في صحيفة الطليعة الموجودة أيضاً هناك والمتحدثة بلسان حال التجمع الوطني وعن طريق صحيفة (النصر) الإمامية هذه استطعت أن أكتب بحرية وأقول كلاماً وأناقش مواضيع ثقافية واقتصادية لم استطع نشر مثلها طيلة فترة عهد الثورة حتى مجيء حكم علي عبدالله صالح- واتاحة الفرصة للكتاب والصحفيين والمثقفين قول ونشر ما يريدونه، وفي عهده فقط تمكنت من نشر سلسلة كتب مؤلفاتي العشرة بداءً من عام ٨٠ وحتى اليوم لولا ضائقة البلد الإقتصادية لما كان قد تأخر نشر هذا الكتاب وكتب تراثيه أخرى تم الحصول عليها من المكتبات العالمية ولم أتمكن بعد من نشرها رغم أنها موجودة على الرف منذ سنوات .(١)

ولعل أبرز ما كتبته لصحيفة النصر الإمامية من داخل الدكان هو عن حالة البلد الإقتصادية، ومعالجة بدء مضاهر التأزم فيه على خلفية سيطرة البنك الأهلي السعودي في الحديدة وصنعاء على مجمل الأنشطة التجارة والمصرفية والتحويلات البنكية القادمة من المغتربين اليمنيين، مطالباً بإقفاله وانشاء بنك يمني بدلاً عنه، وداعياً حكومة الإمام إلى اليقظة والحذر من مغبة عواقب السماح للإستثمارات المالية الأجنبية في اليمن، عوضاً عن استخدام الرأسمال الوطني، والمدخرات الأهلية للقيام بالمساهمة في المشاريع الإنتاجية التي يجب أن تحل محل الأنشطة المالية الخارجية غير الإنتاجية والإستغلالية في نفس الوقت. كما دعوت حكومة الإمام

(١) منها مخطوطة الملك الرسولي الاشرف « تحفة الخلفاء، وانس الطرفاء » حصلت عليها في أسبانيا ومخطوطة علي محمد الفخري عن تاريخ الأديان والمذاهب الفكرية والفلسفية في العالم. حصلت عليها ايضاً من مكتبة لينيغراد في روسيا، كذا مخطوطة « يغية المريد، واس الفريد » عن حروب الامام القاسم ضد الوجود التركي، كان قد أهداها لي القاضي علي أبو الرجال. حيث تنتظر هذه المخطوطات من يساعد على طبعها وإخراجها الى النوربعد أن بذلت جهوداً كبيره في تحقيقها.

إلى محاولة استثمار الإتفاقيات الإقتصادية مع الصين وروسيا في تعزيز موقع اليمن الإقتصادي المستقل، والإستفادة القصوى من مساعداته الفنية والثقافية أكثر من محاولة الإستفادة العسكرية، وعقد صفقات الأسلحة فقط، التي سوف ترهق كاهل البلد اقتصادياً في وقت هو في أمس الحاجة إلى إصلاح وضع هذا الاقتصاد المتخلف البدائي وتطويره .

ومن داخل الدكان -كذلك- تبادلت الرسائل والكتب والمجلات مع الشهيد الملازم عبدالله اللقية المعتقل بسجن (حجة) وتسلم مذكراته وملخصاً لدراساته وقراءاته، أودعت اصولها بعد الثورة في المتحف الحربي. وإلى الدكان كانت تصل سراً المنشورات السياسية التحريضية من منظمة حركة الأحرار في عدن، والتي كنت أتحفظ على توزيع البعض منها بسبب دعوتها إلى العنف، وعدم توافقها مع مضمون توجهي السياسي النضالي السلمي. ومن الدكان كان يتم الذهاب إلى معتقل قصر غمدان لزيارة المساجين السياسيين أسبوعياً، وتفقد أحوال الرهائن أولاد المشايخ، وتقديم بعض الكتب لهم، وتوزيع المساعدات المادية عليهم التي كان يتم تجميعها عن طريق عبدالسلام صبرة، وناصر الكميم، ومحمد الجوفي التآجر والأستاذ أحمد حسين الجاوي رحمه الله. وإلى الدكان من ناحية أخرى- كانت تصل رسائل من الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر نزيل سجن المحابشة، كان يحثنى في البعض منها على مواصلة تفقد ورعاية الرهائن، نزلاء سجن القلعة في صنعاء ومعبراً في نفس الوقت عن شكره وامتنانه لما أقوم به نحوهم، حيث كانت تصل إليه الأخيار عن ذلك تباعاً، شافعاً هذا الشكر بالتعهد على رد الجميل في المستقبل بعد الإفراج عنه. غير مدرك للأسف بأن المناضل الحقيقي قد جبل على رفض منطق الصفقات التجارية في العمل الوطني التطوعي، والذي لايعول عليه سوى الأنذال من الناس أما الإنسان المتطوع لتقديم أعمال الخير للناس ومساعدة

المقهورين فقد وطد العزم مقدماً على التضحية بحياته التي هي أغلى من كل مال الأرض وانتظار شكر الآخرين. الأمر الذي اضطريت معه إلى التلميح له في بعض إجاباتي على رسائله بأني لا أمل مستقبلاً من آباء وأخوة (الرهائن) القابعين في سجون الإمامة سوى أن يكونوا أوفياء مع الوطن، وقت حاجته إلى مساندتهم وليس عوناًعليه لصالح قوى القهر والإستبداد، وعناصر الظلام، راجياً من الله أن لايتكرر على يدهم مستقبلاً ما كان يفعله الإمام وحكامه ضد الوطنيين الشرفاء، والتنكيل بانصارهم، والإستعلاء على الشعب، والمشاركة في نهب الأمة، وتمزيق وحدة الوطن، وإشاعة الفرقة الطائفية والمناطقية والمذهبية، والوقوف ضد إقامة الدولة المركزية، والمؤسسات الحقوقية المدنية. وعليه انطلاقاًمن مشاعر حسن النية تلك تجاه الآخرين، فقد واصلت العمل من الدكان على توطيد أواصر الصداقة مع عدد من الشخصيات الإجتماعية والسياسية الكبيرة في البلد، كان البعض منهم يقف على مشارف الدكان متسائلاً مع نفسه عن مغزى الشكل المزدوج في العمل التجاري هذا، المصحوب على غير العادة بنشاط ثقافي وسياسي، وذلك قبل أن يزمع أولئك في التفكير بالإقتراب منها والتعرف على هوية وحقيقة صاحبها، هكذا كان الحال مع العلامة أحمد محمد زبارة مفتي الجمهورية حالياً، ورئيس الهيئة الشرعية بديوان الإمام سابقاً، وزوج إبنته، ومع الشيخ سنان أبو لحوم، والشيخ المرحوم محمد علي الحباري والشيخ علي ناصر طريق، والشهيد محمد عبدالكريم الصباحي الذين لم يطل بهم انتظار التعرف علي والثقة بشخصيتي طويلاً -إذ سرعان ما حصلت الألفة والمحبة مع تعدد توقفهم أمام الدكان، والتحدث معي للحظة أثناء مرورهم نحو منازلهم التي كانت قريبة من موقع الدكان والحي الذي أسكن فيه -بمعنى أنهم كانوا من الجيران الذين أعرف عنهم شخصياً الشيئ الكثير

.قيل أن يتعرفوا هم أنفسهم علي، وإذا بهم إثر ذلك ضمن من كان يوزع عليهم المنشورات السياسية، والجديد من إصدارات كتب قوى المعارضة الواصلة على التو من الخارج، وحيث ارتقت مع الأيام تلك العلاقة معهم إلى مستوى تنظيم العمل السياسي المشترك كما هو الحال مع الشهيد محمد عبدالكريم الصباحي، وإلى درجة الخصام السياسي، وحدوث تباين في وجهات النظر مع كل من الشيخ سنان أبولحوم، والمرحوم الشيخ محمد أحمد الحباري، وإلى تبادل المنافع الخاصة، وانقاذ حياة بعضنا البعض، كما هو الحال مع رئيس الهيئة الشرعية العليا العلامة أحمد زبارة ، إنظر الفصل الخامس.

وعلى غرارذلك النسق تمت محاولة إقامة علاقات صداقة مع بعض رؤساء الهيئات الدبلوماسية التي كانت حكوماتها تتعاطف مع قضايا وهموم الشعب اليمني، بالأخص مع السفير المصري، والجزائري، والصيني، والروسي، أسفر ذلك مع مرور الوقت عن منافع إيجابية لصالح القضية اليمنية، والحصول بالتالي على مردود ثقافي لفائدة مكتبة التجمع الوطني الديمقراطي الوحدوي، وبالذات في ميدان علوم السياسية والإجتماع والجغرافيا ومناهج علوم الدراسات التطبيقية، والتكنولوجية المهنية، والأتمته الفنية التي كان يفتقر إليها واقع منهج الدراسة يومها في اليمن نتيجة الحصار الثقافي والعلمي المفروض عليه من الداخل. فعن طريق السفير العراقي مثلاً -كان يومها الدبلوماسي الكبير طه الجزائري- الشاب المثقف والسياسي المحنك، الذي كانت تقلقه هومومات اليمن وحبه لأهلها على مستوى حبه لوطنه العراق، حيث حصلت الدكان منه على مؤلفات الأستاذ علي الوردي وبعض انتاجات شعراء العراق الكبار مثل السياب والبياتي وموسوعة تاريخ العراق، وذلك مقابل إطلاعه على إنتاجات الكتاب والشعراء اليمنيين

القابعين في سجون الإمامة أو الفارين في المهجر وتمكينه بالتالي من قرأة بعض المخطوطات اليمنية المعنية بالحديث عن حياة وأعمال بعض العلماء والزعماء الأوائل .

ومن السفارة الروسية تم الحصول على الأعمال القصصية الكاملة لدستوفيسكي وبوشكين، وتولستوي،وجوركي، وكتب تعلم اللغة الروسية ومؤلفات بليخانوف في علم الإقتصاد والسياسي، وبعض الرياضيات والطب والهندسة، وكذا مع السفير الصيني السيد (ليتشن فن) الذي تولى بعد ذلك شغل منصب أول سفير لدى حكومة اليمن الديمقراطية بعد الاستقلال، وكان له فضل انجاح العلاقات اليمنية الصينية في عهد الإمام، ومن سعى في تقديم المساعدات المادية والفنية للشعب اليمني وقت الشدة، وبالنسبة للسفارة المصرية فقد حصلت الدكان على الصحف والمجلات ومجاميع من إصدارات دار الهلال وسلسلة كتب (اخترنا لك) المكرسة للثقافة الشعبية، ورفع وعي المواطن العربي السياسي، وحتى مع السفير السعودي يومها وكان الشيخ العبيكان حصلت الدكان على بعض مؤلفات حمد الجاسر التاريخية، وبعض مؤلفات مؤرخ المخلاف السليماني محمد أحمد العقيلي المكرسة لتاريخ عسير والمخلاف السليماني، وكان الدكان في المحصلة النهائية يمثل بالنسبة لي وللحزب الذي انظممت في سلكه على مدى عشر سنوات نادياً ثقافياً وسياسياً، ونقطة اتصال إجتماعي ووطني فحسب بل ونافذة على العالم، وموقع أخذ وعطاء عربي وإنساني جميعه مكرس لصالح القضية اليمنية، والدعاية لفكر ونهج حزب التجمع الوطني الديمقراطي الوحدوي الذي كنت أنتمي إليه وأعمل جاهداً على رفع سمعته في الأوساط السياسية الداخلية والخارجية والإشادة باخلاقيات عمله ونشاطاته السياسية السلمية الهادفة إلى وضع حجر أساس العمل

الوطني طويل المدى الذي لايسعى إلى السلطة، ولايطمح إليها قبل أن تترسخ جذور مفهوم العمل السياسي الوطني وتعلم الشعب كيف يمارس حقه، ويتولى بنفسه -دون وصاية عليه- رفع نير الجور والظلم، ونزع الأغلال والأصفاد الإجتماعية الجائرة، والعلاقات الاقتصادية الظالمة، والتخلص من الخرافات والأوهام الفكرية، والمعتقدات الضالة، والنزعات المذهبية، والطائفية والقبلية، والحرص في جعل كل أبناء الوطن شركاء فعليين في صنع حاضر ومستقبل اليمن السعيد، وأصحاب الكلمة الأولى فيما يتعلق بالسيادة على الأرض، وتقرير مصير الموارد الطبيعية، وتوزيع الخبرات المادية، وتشكيل محتوى طابع الثقافة الوطنية المجسدة لهوية الوطن، والكشف عن إبداعاته الخصوصية داخل الحضارة الإنسانية العالمية المنجزة، وذلك إنطلاقاً من مفهوم أنه لا الإنقلابات العسكرية، والاغتيالات السياسية الفردية، ولا التمردات الغاضبة، والطموحات الذاتية، والنزوعات الحزبية المتطرفة بقادرة على الوفاء بمطالب الوطن، وحل معضلاته الاجتماعية والاقتصادية المتخلفة، مالم يكن الناس الذين تطحنهم هذه المشاكل والمعضلات -هم الفاعلين في عملية التغيير، ومن يقف سنداً وراء عملية التغيير هذه، ويحميها -بالتالي من الفشل، والإنتكاسات والحفاظ عليها -في أقل تقدير- من الإحتواء ومحاولات عملية الإلتفاف من قبل القوى الأجتماعية والسياسية والثقافية المتضررة كما هو حال مستقبل ومصير كل الانقلابات العسكرية في أمريكا اللاتينية والأسيوية والأفريقية والعربية، وبالذات مع حكومة (اللندي) في تشيلي، وسكارنو في أندنوسيا، ولوممبا في أفريقيا، وميشيل عفلق في سوريا والعراق، وذلك بالرغم من استناد حركاتهم الثورية إلى تنظيم عسكري وحزبي محكم، وأجهزة إدارية وثقافية متقدمة، وسن قوانين وأنظمة شبه متطورة وفاعلة، في حين كان حزب

التجمع الوطني الديمقراطي الوحدوي ينظر إلى ماهو أبعد من ذلك بكثير بالنسبة لمخاطر عمل عسكري من ذلك القبيل في اليمن عند مطلع الستينات، ليس لأنه يفتقر إلى وجود مثل تلك المقومات الإضافية للعمل العسكري الإنقلابي بل في مشكلة إفتقار اليمن إلى أبسط المقومات العسكرية الانقلابية، وعدم توفر شروط الحركة الثورية، يتوازى ذلك مع المشاركة الوطنية في صنع العملية العسكرية والإنتفاضة الثورية، وذلك بفعل انعدام التنظيم، وتدني مستوى الوعي السياسي وحيث تضرب علاقات التخلف الإجتماعي جذورها في الأرض والنفس اليمنية، وحيث لاتزال مضاهر القنانه -بالتالي- والأعراف العشائرية والقبلية، والمذهبية، تفعل فعلها، وتلعب دورها الحاسم في حياة وتفكير الأغلبية من السكان التي تشكل الأمية والجهل أعلى معدل في صفوفهم كانت تبلغ في الخمسينات، ومطلع الستينات حوالي ٩٩٪ في حين كانت تمثل الأمية المركبة لدى النسبة المؤية الضئيلة الباقية بما يربو على الألف بالمائة، إضافة إلى وضع المرأة في حالة عبودية شبه مطلقة ومكشوفة أمام الرجل من أية حماية حيث يتوقف مصير حياتها، ومستقبل أولادهاعلى ثلاث عبارات متتالية يقذف بها الرجل في وجهها متى شاء، هي أشد هولاً على نفسها من إطلاق ثلاث رصاصات على المحكوم عليهم بالإعدام، ومع هذا كان هناك من يتحدث بحماس عن القيام بثورة شعبية بل كان يوجد بالأصح من يحضّر عملياً للقيام بها نيابة عن الشعب دون إدراك لفاجعة المصير الدامي، ودون وضع أي اعتبار لصوت العقل والضمير الذي كان يرفعه بعض الشرفاء في وجه أي مقامرة عسكرية غير محمودة العواقب على صعيد السيادة والإستقلال، وامتهان كرامة الشعب والوطن، وافتقارهما من ثم في أمل الغد الأفضل ، وذلك كما سوف نرى في الفصل الثالث .

الفصل الثالث

- مخطط الـ: سي .اي. أ، عشية التحضير للثورة -علاقة ذلك المخطط، بتحديد ساعة الصفر، وجوّ عبدالناصر الى المنطقة.
- تذبذب فكر عناصر الحركة الوطنية بين مؤيد ومعارض لقيام الثورة
- اللواء الجائفي والزبيري، لا للثورة في ظل العون الخارجي.
- التجمع الوطني الديمقراطي الوحدوي: لا للمخطط الامريكي.
- قضية تزعم المشير السلال لعملية الانقلاب العسكري وقبوله لمبدأ انقاذ موقف الثوار.
- الفكر الأدبي للثورة يسير على عكاز واحدة.
- عبدالناصر والمسألة، اليمنية في ضوء علاقة مصر باليمن عبر القرون.

عندما كان الضباط الاحرار يحضِّرون لقيام الثورة في أعقاب تخرجهم من مدرسة الاسلحة التي كان قد أنشأها ولي العهد بعد عقد صفقة الاسلحة الروسية والتشيكية، لم تكن المؤامرات الخارجية قد دخلت قيد التنفيذ، إلا بعد ان وصلت الأحداث السياسية، والصراعات الاسرية الحاكمة، والتطلعات الاجتماعية المصلحية الجديدة الى الذروة، وذلك في منتصف عام ٦١م بعد فشل محاولة اغتيال الامام احمد على يد الشهيدين الملازم/ عبدالله محمد اللقيه، والشهيد الملازم/ محمد عبدالله العلفي، مع اتساع دائرة تذمر العناصر الوطنية الراديكالية، والفئات

الارستوقراطية الاقطاعية الموتورة، من تصرفات الامام أحمد ضد زعمائها، وكبار قادتها، كذا مع نفاد صبر ممثلي القوى القبلية والعشائرية القابع بعض قادتها في سجون الامام احمد، كالشيخ عبدالله الاحمر، و ناجي بن علي الغادر، وفيصل عوفان وآخرين، الى جانب العشرات من الرهائن ابناء بقية المشايخ وزعماء القبائل اليمنية الآخرين، وتزامن ذلك بالتالي مع خيبة أمل ممثلي البرجوازية التجارية الكومبرادورية بقيادة عبدالغني مطهر وعلي محمد سعيدْ، والمقطري (١) وآل الحروي. في عدم تحقق الحد الأدنى مما كانت تطمح اليه هذه البرحوازية، من قبيل فتح ابواب اليمن على مصراعيه امام عملية الاستيراد الخارجي، وجعل اليمن سوقاً سوداء للبضائع الأجنبية، بهدف المزيد من الإغتناء على حساب افقار الشعب والوطن وذلك مع توافق انعدام الثقة لدى بعض عناصر البرجوازية التجارية هذه -بالمستقبل غير الواعد -بالنسبة لها- في ظل الشكوك من توجهات ولي العهد نحو اقامة علاقات اقتصادية، وتبني مشروعات صناعية وزراعية عن طريق مساعدة البلدان الاشتراكية، وتحالفه بالتالي مع عبدالناصر -الغير مرغوب فيه من قبل ممثلي تلك الفئات، وذلك بسبب قيامه مؤخراً بإجراء عمليات التأميم للرأس المال الوطني الكبير، وتشديد قبضة الحكم على أنشطة التجارة الخارجية، واقامة التعاونيات الاستهلاكية والانتاجية، وذلك بهدف الحفاظ على الانتاج المحلي، وتأمين حاجة الشعب المصري من المواد التموينية والسلع الانتاجية الاستهلاكية بعيداً عن سيطرة واحتكار التجار، وسماسرة الوكالات التجارية الاجنبية، الأمر الذي وجدت فيه القوى الخارجية -بقيادة الولايات المتحدة الامريكية والبريطانية- مناخاً خصباً لممارسة عملياتها السرية، واعطاء الضوء الأخضر للبدء بقيام عملائها في المنطقة بعمل الاستقطاب السياسي، داخل صفوف الجيش، وفي اوساط القوى المدنية، استعداداً للقيام بعملية الانقلاب العسكري، وذلك على عدة محاور رجعية،

---

(١) انظر وثيقة رقم ١

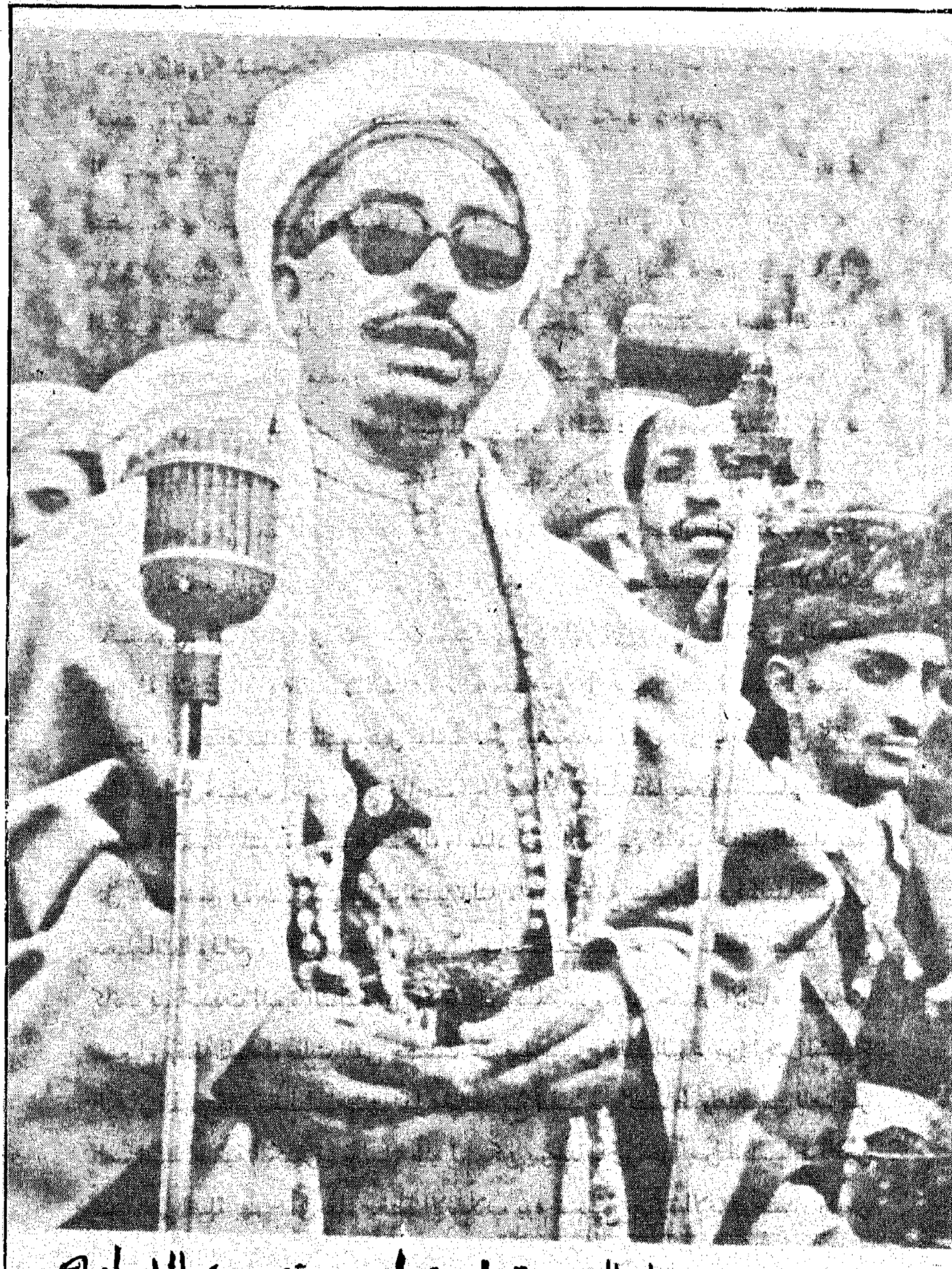
وشبه متقدمة.(١) حيث تم في مدينة تعز تنظيم صفوف بعض عناصر المعارضة ومدهم عن طريق عبدالغني مطهر- بالاسلحة الخفيفة والذخيرة الحيّة، وتقديم المساعدات المادية للعناصر النشطة بينهم، بما في ذلك الملازم/ علي عبدالمغني/ الذي كان يتردد على مدينة تعز بغرض التنسيق مع زملائه في كلية الشرطة، ومنتسبي القوات المسلحة، وبالذات مع ضباط سلاح المدرعات. حيث كان الهم الأكبر بالنسبة للضباط الحركيين يومها في مطلع عام ٦٢م - مُنصباً حول مشكلة ظروف زمان ومكان العملية العسكرية... مابين أن تقوم في مدينة صنعاء أو تعز حيث كان الإمام أحمد معتكفاً بقصره تحت المعالجة الطبية الميؤوس منها، وبين بقاء العاصمة صنعاء -قلعة النظام- في قبضة ولي العهد، وكبار قادة الجيش، وعتاة جهاز الحكم. فإنْ قامت الحركة في صنعاء فإنّ تعز سوف تقف لها بالمرصاد، والعكس.. الأمر الذي كان لهذه المعادلة الصعبة تأثير بالغ على عملية تذبذب الخيار العسكري لقادة الضباط الحركيين- وكذا في تأخر وتأجيل اتخاذ القرار الأخير لإعلان ساعة الصفر وذلك انتظاراً لما سوف تسفر عنه الظروف السياسية، في ضوء اقتراب موعد وفاة الامام احمد الذي كانت تتدهور صحته يوماً بعد آخر، بما يوحي الى إمكانية سهولة قيام الحركة هناك في تعز، وترك زخم الفعل وقوته لتصفية عناصر القوى الامامية الكبيرة في صنعاء، الأمر الذي كان قد دفع بعض القادة المدنيين والعسكريين الى نقل بعض تشكيلاتهم واسلحتهم الى مدينة تعز قبل وفاة الامام احمد باسبوع.(٢) على أن المهم في الأمر -في تلك اللحظة هو ضرورة استكمال المخابرات المركزية من وضع مخططها الشمولي الذي كانت قد بدأت الاعداد له في أعقاب فشل مشروع «ايزنهاور» بخصوص ما اطلق عليه تسمية (سد الفراغ في الشرق الأوسط) الذي قال عنه الامام احمد بأنه موجود في رأس

(١) انظر، محمد التسعيبي، شهيد وطاغية، مصدر سابق، حول اعترافات العقيد مطهر أبو طالب بتشكيل تنظيم عسكري يقوم بالانقلاب لصالح سيف الاسلام الحسن.

(٢) انظر وثيقة رقم ٢ في الملحق.

الرئيس الأمريكي ايزنهاور نفسه. كذا في آعقاب فشلها بالتالي في إحباط مسيرة ولي العهد الاصلاحية الداخلية، وعدم التمكن من افشال علاقات الصداقة اليمنية مع منظومة الدول الاشتراكية، ومع مصر عبدالناصر، الذي قبل دخول اليمن في اطار الاتحاد الثلاثي، تزامن ذلك مع اكتشاف المخابرات المركزية الامريكية /لخطة الإلتفاف الوطني حول ولي العهد،/ الذي كان قد دعا إليه حزب التجمع، الوجه الآخر المضاد لحزب العناصر (الحسنية) الرجعية التي كانت أجهزة المخابرات الأمريكية تراهن عليها -في خط متواز- مع عملية الدفع لانجاز العملية العسكرية كانت امريكا غير كارهة لقيامها وذلك انسجاماً مع خططها التكتيكية المزدوجة بعيدة المدى، التي كانت ترمي -عشية محاولة تفجير الضباط الأحرار للوضع العسكري عام ١٩٦٢م- الى جرجرة عبدالناصر، واخراج قواته -التي تهدد الوجود الاسرائيلي- الى اليمن، والقيام في نفس الوقت بزعزعة مواقع الوجود البريطاني من جنوب الجزيرة ودول الخليج، وذلك لصالح الوجود الأمريكي، واحداث ردود افعال بالتالي في الأراضي السعودية، وذلك تمهيداً لمبررات عملية التدخل الامريكي، بدعوى تقوية الجبهة الداخلية المعارضة لمصر والثورة اليمنية، والعمل من هناك معاً على اضعاف موقف عبدالناصر، واستنزاف مقدراته العسكرية والمادية، وانهاك قواه الثورية وصولاً الى الحاق الهزيمة به، وبالثورة اليمنية واخلاء الساحة الاقليمية العربية من المد العربي الثوري، ومن التعاون أيضاً مع البلدان الاشتراكية الحليفة لهما.

وتبقى عند بدء مرحلة تنفيذ هذا المخطط معرفة مسألة تحديد ساعة الصفر لتفجير الوضع السياسي والعسكري في اليمن -البؤرة التي سوف تمارس بداخلها تجارب انجاح هذا المخطط على الصعيد السياسي، والاقتصادي، والعسكري الاقليمي، وذلك بما يخدم المصالح الامريكية العليا في المنطقة، التي سوف تأتي على انقاض المصالح البريطانية، وتستأثر نيابة عنها بملكية شركات النفط العاملة



ولي العهد قبل توليه منصب الإمامه

هناك، والتي كانت محرومة منها لعقود طويلة من الزمن، في حين يتوجب -علينا لبعض الوقت- ترك قضية المسؤل المباشر عن حث خطى العملية الانقلابية العسكرية هذه، بانزال إشاعة اعتزام ولي العهد -الامام الجديد محمد البدر- القيام بتصفية عناصر تنظيم الضباط الاحرار ليلة السادس والعشرين من سبتمبر عام ١٩٦٢م، وذلك لحين الافراج عن الوثائق السياسية من أقبية جهاز المخابرات المركزية الامريكية، بالرغم من أنه لايوجد ما يحول دون امكانية امساك بعض الخيوط التي تشير الى مصدر هذه الإشاعة حيث كنت في وضع يسمح لي بمعرفة ما كان يجري خلف الكواليس السياسية المحمومة، والمشادات العسكرية والمجادلات النظرية، والاستعدادات العسكرية وذلك عشية وفاة الامام احمد في ١٩ سبتمبر ١٩٦٢م بما يلقي بعض الضوء على الاشتباه في مصداقية إصدار ولي العهد مرسوم اعتقال ضباط الثورة واعدام قادتهم كما قيل، وذلك بعد اكتشاف مخطط الانقلاب العسكري، إثر فشل الرائد حسين السكري -ممثلهم في الحرس الملكي- القيام بمحاولة الاغتيال، وبأن هذه الاشاعة كانت سلاحاً ذا حدين استخدمتها عناصر مشبوهة، وذلك بهدف التعجيل بالمسألة، ووضع حد للتردد والبلبلة التي كانت سائدة داخل صفوف الحركيين وخارجهم، خاصة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار مراحل عملية الاعداد للثورة، وتنوع اشكال واعداد الجهات التي كانت تحضّر للقيام بها كل على حدِه، وذلك كما سوف يتبين لنا لاحقاً -مع تتبع ظاهرة التناقض في معطيات الوقائع والمعلومات الوثائقية الخاصة بقضية تحديد ساعة الصفر التي كانت قد تحددت للمرة الثالثة قبل الأخيرة، وذلك بيوم دفن جثمان الامام احمد في صنعاء وفقاً للمعلومات التي حصلتُ عليها صباح ذلك اليوم من أحد المشايخ الكبار الذين كان يخطط بعضهم كل لحاله، مع قسم من الضباط وعدد من العناصر السياسية المدنية الكبيرة. بدليل أنه لم يكن يوجد لدى احداً من الضباط الذين كنت على صلة بهم- أي علم بخطة الإنقلاب يوم تشييع جنازة الإمام أحمد، وليس

عنده أية تعليمات للقيام بتفجير الثورة في نفس ذلك اليوم. ولايزال معظم أولئك الضباط ينفي حتى اليوم علمه بذلك، كما ولم تشر الى تلك العملية -من ناحية أخرى- الوثائق الرسمية التي تشرت مؤخراً باسم الضباط الاحرار، بالرغم من أن كلاً من الفريق العمري وعبدالسلام صبره قد أكدا لي بدورهما خبر المحاولة- وأعرب عبدالسلام صبره -في حديث مطول سوف آتي على ذكره- بأنه قد اقتضى التأجيل لظروف خارجة عن الارادة.

في حين تشير بعض الوثائق -من ناحية ثانية- إلى أن هناك فريقاً آخر من المدنيين والمشايخ، كان يعمل لوحده مع قسم آخر من ضباط الثورة، وبالذات مع جزيلان الذي كان قد اتفق معهم على القيام بالانقلاب يوم ٢٣ سبتمبر، واستعدوا لتواجدهم مع اسلحتهم بصنعاء في تلك الليلة بعد أن اختبأوا في دكان احد التجار المشارك معهم في العملية(١) وما يزيد الطين بله، ليس فقط وجود ظاهرة تعدد خطط العمل العسكري الانفرادي، بل وانعدام عملية التفاهم والتنسيق بين مختلف القوى والعناصر التي تدخن كل واحدة من رأسها، علماً بأنه حتى لحظة تشييع جنازة الامام أحمد، والى مابعدها بأيام قلائل خلال عملية التحضير الرسمي والشعبي لبيعة الامام الجديد -كان يترائي للمراقبين السياسيين بأن كل شيء كان يسير على مايرام وانه قد اسدل الستار- نوعاً ما على خشبة مسرح العمل العسكري الذي كان يزمع الضباط الاحرار تمثيل دورهم عليه، في تكتم وكأنها مسرحية صامتة. كما ارتفع -بالمقابل- بعض القلق لدى قادة وأعضاء حزب التجمع الوطني برئاسة المرحوم عبدالله عبدالرزاق باذيب، والدكتور عبدالغني علي احمد، وذلك في اعقاب توصل مبعوث التنظيم الى ما يشبه الاطمئنان تجاه الوعد الذي كان قد قطعه على نفسه الملازم على عبدالمغني قائد التنظيم العسكري- بالكف عن القيام بأي عمل عسكري، حتى يتم التوصل الى قناعة مشتركة بما يجب اتخاذه بهذا الشأن، إلا أنه بعد سماع قصة محاولة اغتيال ولي العهد يوم

(١) أنظر وثيقة رقم (٢) مصدر سابق.

عملية دفن جنازة والده، قد قلب تلك المعادلة رأساً على عقب، كما كان ذلك الخبر كافياً لقناعة حزب التجمع -الذي كان يرقب الأحداث عن كثب- بأن شيئاً ما غير طبيعي يحضّر له في الخفاء، وذلك خارج عما كان الاتفاق بشأنه مع قادة الضباط، وسبق الاخبار به الى كل من عبدالسلام صبره، والعميد السلال قائد حرس ولي العهد، والعميد حمود الجائفي، وهاشم طالب، والعقيد عبدالله الظبي، المرافق العسكري لولي العهد، والعقيد محمد عبدالواسع نعمان مدير شرطة العاصمة، والرائد صالح العروسي، احد الضباط المقربين لولي العهد، وكلهم من انصار وحلفاء التجمع الوطني الديمقراطي الوحدوي، وقد كان اكتشاف وقائع ما يجري سراً خلف الكواليس، بما يتنافى والتفاهم المسبق مع قادة الحركة مدنيين وعسكريين، بمن فيهم عبدالسلام صبره نفسه- وذلك عندما قابلت صدفة بعد عملية دفن جنازة الامام، الشيخ محمد احمد الحباري-أحد كبار المشايخ المحرضين للعملية الانقلابية- ووجدته في حالة قلق واستياء كبيرين، وباشر حديثه معي بالغضب والانفعال، معلناً عدم رضاه وسخطه على الضباط الأحرار- الذين تخلفوا -كما قال- عن الوفاء بالتزامهم، وعدم القيام بتفجير الثورة خلال موكب الجنازة وفقاً لما تم الاتفاق عليه معهم -وصرخ في وجهي- كما لو كنت طرفاً في ذلك الاتفاق -رغم انه كان على معرفة بمعارضتي للعملية من أصلها- غير أن صلة الثقة والصداقة دفعته للاعراب عما في نفسه، قائلاً سوف اذهب بنفسي الى مقر القيادة لمعرفة سبب التأخير، والويل لمن يتقاعس عن واجب قيام الثورة، ولسوف يقوم المشايخ بها وليحصل للوطن ما يحصل، وسيكون الدمار على الجميع.(١)

وتوجهت على الفور -دون الدخول معه في نقاش/ الى منزل عبدالسلام صبره، الذي ظهر وأنه الآخر كان على علم بما كان سيحدث خلال موكب الجنازة، حيث قال بأنه كان قد عهد الى الفريق العمري بوضع كمين لموكب الجنازة عند مرور

(١) انظر وثيقة رقم ([illegible]) في الملحق، وفيها قائمة بأسماء اولئك المشايخ الجاهزين للعمل العسكري قبل قيام الثورة..

المشيعين من امام مبنى وزارة المواصلات، وحصد الصف الأول منهم بنيران مدفع رشاش عيار ١٤م، غير أنه تقرر في آخر لحظة تأجيل العملية نظراً لعدم وجود سيف الاسلام الحسن، وكذا بسبب الخوف من وقوع ضحايا بين المواطنين، بما يوحي أن له ضلعاً في ذلك الاتفاق الذي قال عليه الشيخ المرحوم الحباري، كما وتجاهل الحديث معي حول خرق عملية الاتفاق الذي تم بموجبه الإقلاع عن قيام الحركة العسكرية، وضرورة تأجيل اندلاع الثورة لوقت يكون الاستعداد قد استوفى شروطه، بتهيئة المناخ السياسي، والالتفاف حول قيادة ولي العهد ودفعه الى القيام بالأعمال الاصلاحية، وتوفير القاعدة المادية والفكرية التي ستنهض عليها الثورة، دون مخاطر، وراح يحدثني باسهاب -بدلاً عن ذلك- حول أن العملية الثورية لن تتوقف، والامر معقود بوجود الظرف المناسب، ملمحاً بأن امكانية الالتفاف حول ولي العهد لم تعد واردة.

وعندما طرحت وجهة نظر عبدالسلام صبره -في اليوم التالي- امام اجتماع طارئ لقادة وبعض عناصر (التجمع) برئاسة الدكتور عبدالغني علي احمد -الذي شغل بعد الثورة منصب وزير الخزانة- اتضح بعد تقييم شامل للوضع السياسي والتطور القبلي والعسكري- بأن الأمر جد خطير، كما اتضح بأن ما أعرب عنه عبدالسلام صبره حول موقف الحركة الوطنية من ولي العهد، والعملية الانقلابية بشكل عام -لم يكن جديداً، فقد سبق الترويج لمثل تلك المبررات من قبل بعض الخصوم السياسيين لحزب (التجمع) الوطني، وبالذات من قبل العناصر البعثية واصحاب الميول الناصرية داخل صفوف الضباط، بالرغم من قناعة هؤلاء، بأن تلك المبررات قد دحضت وذلك على خلفية معطيات الواقع الموضوعي، والتفكير العملي، فوق أن تخرصاتهم الثورية تفتقر من الناحية التطبيقية الى منطق الضرورة، الوجه الآخر المعادل للجانب المعاكس، والمحفوف بالمخاطر بالنسبة لمستقبل الثورة والوطن.

في حين سلم الاجتماع واعترف جزئياً بمقولة سيطرة بعض عناصر القوى

اليمينية الرجعية الحسنية على سياسة ولي العهد، ومحاولة احتواء سياسته الاصلاحية. غير أن ذلك من وجهة نظر حزب (التجمع) لم يكن ولن يكون حائلاً أمام استفادة البلد من خلال وجوده على رأس جهاز الحكم المركزي المهاب، والمعترف به دولياً، اضافة الى وجود المساندة الشعبية له، والتأييد الوطني، فضلاً عن وجود العناصر المخلصة للوطن داخل القصر، وما كان أكثرهم وذلك مقابل ضئالة تأثير العناصر الرجعية المفروضة عليه في الأصل، والتي لا تتوافق آرائه وسلوكه مع مواقفهم، وتوجهاتهم السياسية، وتناقض مصالحه الشخصية بالتالي مع ولائهم لعمه سيف الاسلام الحسن المنافس له على كرسي العرش، اضافة الى أن ولي العهد قد ارتبط بقاؤه بمصير قطاع واسع من العناصر الوطنية، والتيارات الشبابية التي ارتبطت مصالحها بالانجازات التحديثية الجديدة في بنية الاقتصاد وجهاز ادارة الجيش، والمؤسسات التعليمية العسكرية -التي اسفرت عنها زيارته المشهورة الى كل من روسيا والصين الشعبية، والقاهرة.

ليس ذلك فحسب، بل بسبب طبيعة أجواء العلاقات الاقليمية، والدولية التي كانت تسير- وفقا لتقييم حزب التجمع- لصالح نهج سياسة توجهات ولي العهد، وذلك عشية تألق نجم عبدالناصر، وانكفاء عدوانية بعض الحكومات العربية خوفاً منه، ومن حلفائه في دول عدم الانحياز والكتلة الاشتراكية، حيث يشكل كل ذلك سنداً له ودعماً لسياسته الاصلاحية، ودفعه بالتالي الى عدم التوقف، واتخاذ موقف حاسم تجاه عوامل الاحباط الاستعمارية، والمؤامرات الرجعية الداخلية والخارجية، وهو مالم يكن يدرك مغزاه وبعده للاسف الوالد عبدالسلام صبره.

وقد رأى الاجتماع أنه اذا ما تم ربط مايحدث في صنعاء بالوقائع التي حصل عليها التجمع من مدينة تعز -قبل عدة أسابيع- عن ابرام اتفاق بين قادة الضباط في صنعاء برئاسة الملازم علي عبدالمغني، وزملائهم في تعز بقيادة صالح الاشول، وعبدالغني مطهر -المشتبه في علاقته مع الـ سي.أي.أ. يقضي التنسيق

والاستعداد للقيام بالعملية في غضون أقل من شهر، فان ذلك يضيف بعداً جديداً اذا ما أخذ في الاعتبار العلاقات الحميمة التي تربط عبدالسلام صبره وابنه العقيد عبدالله، والعقيد الاشول المصنف من قبل اجهزة المخابرات المصرية بأنه محسوب على تجمع عبدالغني مطهر وموالي له (١) تماماً كما هو حال العقيد عبدالله جزيلان الذي يشكل مع الملازم علي عبدالمغني، والعقيد حسن العمري الثلاثي الرئيسي الذي تربطه علاقات خاصة بالسفارة المصرية التي كانت غير مرتاحة لتوجه العقيد حمود الجائفي والنقيب حسين الدفعي، والعميد عبدالله السلال، باعتبارهم اشخاصاً غير مرغوب فيهم، بالأخص العميد حمود الجائفي قائد مدرسة الاسلحة ومدرسة الكلية الحربية الذي لم يكن ينفك محذراً الملازم علي عبدالمغني من شبهة الاتصال بالسفارة المصرية، ومن مغبة الركون والاعتماد على العون الخارجي للقيام بالثورة وذلك عوضاً عن التهيؤ الداخلي، والانتظار قليلاً حتى يحين الوقت المناسب، والظرف الوطني المأمون النتائج والعواقب، آخذاً في الاعتبار ماحلّ بزميله الشهيد العقيد احمد الثلايا في عام ٥٥م وتلميذه الملازم عبدالله اللقية عام ٦١ اللذين ركبا موجة الخطر دون استعداد مسبق، وبناء على كل ذلك فقد أصبح مؤكداً لدى المجتمعين برئاسة الدكتور عبدالغني علي احمد بان المخطط الامريكي يسير قدماً الى الامام،خارجاً عن إدراك الضباط الأحرار، اللهم إلا من البعض منهم والشك في ممارسة وأهداف عناصر البرجوازية التجارية(٢) الملتفة حولهم، كما وأن شيئاً من ذلك القبيل الذي كشف عنه صدفة الشيخ الحباري، وأكد عليه عبدالسلام صبره- على وشك الحدوث وربما في غضون ايام قليلة، الأمر الذي يحتم وجوب سرعة تحرك قادة وعناصر التجمع الوطني،على جبهات عدة داخل صفوف الضباط الصغار والكبار، وفي اوساط العناصر الوطنية المستقلة، والتيارات السياسية الكلاسيكية والحديثة بما في ذلك داخل صفوف المثقفين، والشعراء منهم بالذات

(١) انظر كتاب الضباط الاحرار . مصدر سابق

(٢) نفس المصدر.

نظراً للدور السياسي المؤثر لبعضهم في نفوس الشباب المدني والعسكري المتحمسين لقيام الثورة، والذين كانوا يجدون في بعض اشعار أولئك تعبيراً عن مشاعرهم الطموحة المتوثبة، ودغدغة أحلامهم الرومانسية.

كان من أبرز ممثلي ذلك النوع الاستاذ الكبير عبدالله البردوني، والمرحوم محمد سعيد جرادة، وعبدالرحمن قاضي، والشاعران الشعبيان سحلول والذهباني، الذين اسهمت أعمالهم الشعرية تلك في زيادة حدة تذبذب الفكر الوطني، ودفع عمل المخيلة الثورية، ورفع درجة تناقضها مع طبيعة الواقع الموضوعي، كان يأمل حزب التجمع في أن يتفهم أولئك الأخوة الشعراء طبيعة الظرف التاريخي الصعب للوطن والارتقاء بتفكيرهم ومواقفهم النضالية الى النظرة الشمولية، والتخلص من الظاهرة الجزيية، وعدم ضرورة الانسياق وراء الشعارات الثورية الإطلاقية.

غير أنه كانت تسود قناعة لدى أغلبية المجتمعين - بمنزل الدكتور عبدالغني- بعدم جدوى أية محاولة من هذا القبيل، نظراً لتسارع الاحداث، وحيث يجب التركيز على الشيء الرئيسي، وهو محاولة تأخير انفجار الوضع العسكري قدر المستطاع، والتحرك بسرعة للقيام بواجب إجراء الاتصالات، كان أن اسند الى الأخ/ جبر بن جبر، الاتصال مجدداً بالملازم علي عبدالمغني، وكلف آخرون بالاتصال بعبيد السلام صبره، والعصيد السلال. والعميد حسود الجائفي، في حين اسند الي الاتصال ببقية الضباط الذين كانت تجمعني بهم علاقة صداقة وصلات فكرية وثقافية.

وقد ظل التكتم يحكم نشاط ذلك الاسبوع، الذي أعلن فيه حالة استنفار تواجد الضباط بالكلية الحربية، ومنعهم من الاتصالات الخارجية، أو الإدلاء بمعلومات عن تحركهم، وإقامتهم، وذلك بما يوحي بأن ساعة الصفر على وشك الحدوث، ولم يبق سوى وضع الفتيل وتحريك المجنزرات الروسية، والتحرك بها صوب قصر البشائر، كما اتضح بأنه لم يعد هناك ما يقف حائلاً أمام تفجر الوضع

بالأخص بعد فشل دفع العميدحمود الجائفي الى القيام بواجبه خلال بقية ايام ذلك الاسبوع الذي تم فيه تنصيب ولي العهد للعرش الامامي الجديد -بقوله لممثلي حزب (التجمع) بأنه لم يعد قادراً على اقناع الضباط بالتراجع، رغم كل مساعيه السابقة مع الملازم علي عبدالمغني، بل كانوا مصرين على قيامه بتزعم العملية، جاعلين من صداقته بجزيلان وسيلة احتفظوا بها في أيديهم كورقة خاسرة للضغط عليه، فلاهم استطاعوا اقناعه ولم يستطع هو بدوره تثنيتهم، واقناعهم بعسلية التأجيل حيث قرر -نتيجة لذلك- مغادرة العاصمة صنعاء الى جهة لم يعلن عنها، قيل بعد ذلك أنه توجه الى الحديدة.

وعندما يتم ربط كل ذلك بما سوف تظهره الاحداث المتلاحقة باقتراب نهاية الاسبوع يمكن الاقتراب من ملامسة حقيقة مصدر الإشاعة بقتل الضباط الاحرار في علاقتها الزائفة بالتحرك العسكري. الذي حدث ليلة الخميس السادس والعشرين، وليس قبل ذلك. تلك الاشاعة التي قام بانزالها عملاء المخابرات الامريكية والمصرية في أعقاب فشل المحاولات الثلاث السابقة، وذلك بهدف ضرب عصفورين بحجر واحدة، وتحقيق هدفين مفرضين- في وقت واحد، هما: دفع الضباط الى القيام بالعملية الانقلابية العسكرية من جهة، واظهار حركتهم هذه امام الناس والرأي العام بأنها حركة انتهازية لم تقم الا للدفاع عن النفس وذلك بعد أن شعر قادتها بأنهم هالكون لامحالة.

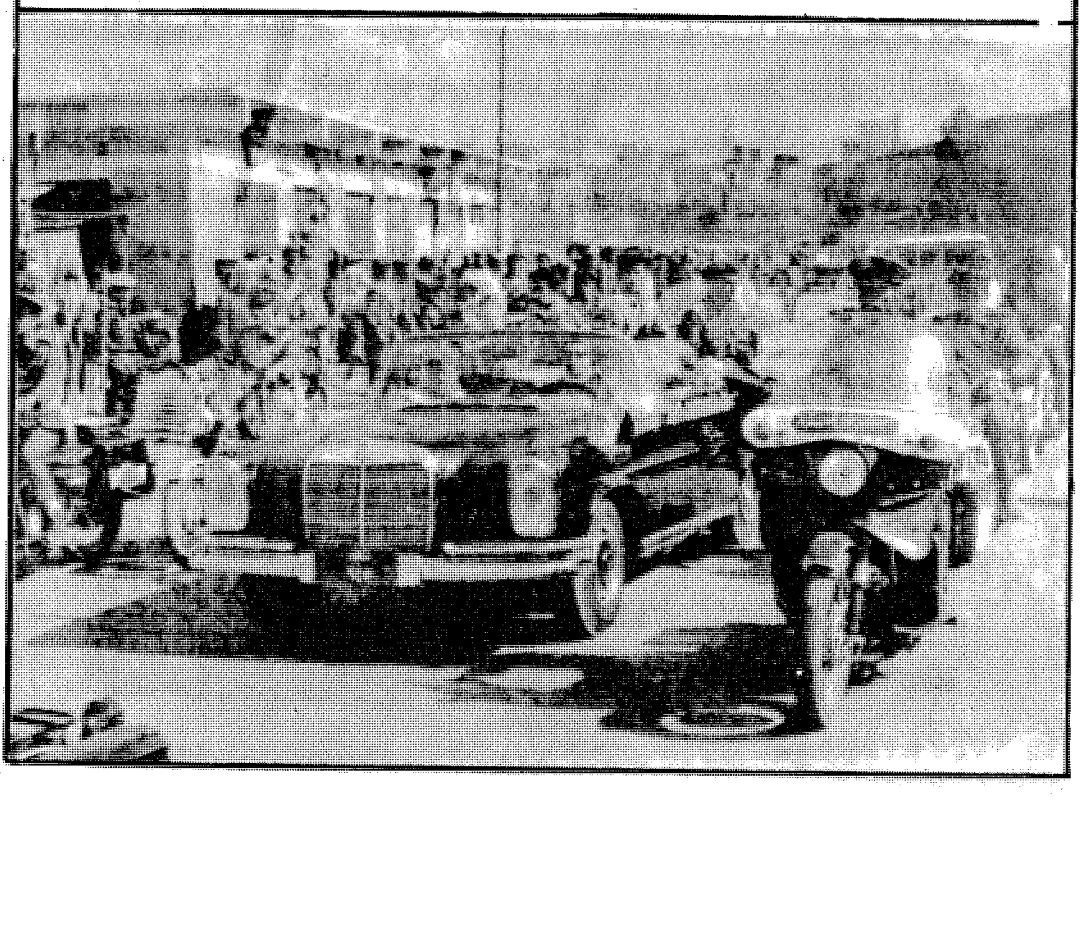
وقد مثل هذا الدور بشيء من الخيبة، اللواء عبدالله جزيلان وذلك على خلفية فشل العقيد حسين السكري، بعملية الاغتيال مع فارق أن الاخ السكري كان موقفه صادقاً لا لبس فيه، وقام بشرف بمحاولة تنفيذ ما وعد به الضباط الاحرار وذلك في اطار خطتهم بأن تكون عملية اغتيال الامام الجديد، عصر يوم الأربعاء ايذاناً بتحرك دبابتهم لسحق المقاومة في القصر، وحيث أكد مجدداً على التزامه هذا قبل عصر ذلك اليوم عندما ذهب اليه مبعوث التنظيم العقيد عبدالله

عبدالسلام صبره واخبره بأنه لايزال عند وعده، وبأنه قد أعد نفسه للقيام بالمهمة، وذلك رغم مظاهر القلق والنرفزه العصبية التي بدت عليه، ومع ذلك فقد طمأن صبره رفاقه واستعدوا للقيام بالمعركة وذلك في ضوء ما ستسفر عنه عملية الاغتيال تلك.

وحتى الساعة العاشرة مساءً سارت الأمور بالفعل داخل الكلية الحربية كما كان مرسوماً لها وذلك بالرغم من فشل عملية الاغتيال التي لم تزدهم إلا إصراراً ودفعهم الى البحث عن عبدالله جزيلان الذي توارى عن الأنظار، واختفى بقية نهار اليوم وجزءاً من الليل وذلك بمنزل الشيخ محمد علي عثمان(١)، بعد أن علم بفشل عملية الاغتيال وذهب الى السفارة المصرية، ومنها الى بيت محمد علي عثمان حاملاً في جعبته اشاعة اعتزام الامام محمد البدر القيام بعملية الاعتقالات والقتل داخل صفوف الضباط الاحرار الذين يجب عليهم، والحال هذه تدبير انفسهم بأنفسهم، أما هو فقد لقي مأواه الآمن بمنزل الشيخ محمد علي عثمان، وذلك تحت تأثير تلك الاشاعة التي وقع في تصديقها -كما هو شأن الجبناء والانتهازيين وذلك على حد وصف التقرير السري له في كتاب الضباط الوثائقي، وحيث لم تنفع معه مناشدة مبعوثي الضباط الاحرار صبرة والرحبي بضرورة التحرك معهم والتواجد في مبنى القيادة التي كانت في حاجة اليه والتوسط به لاقناع اللواء حمود الجائفي بتزعم الثورة المسلحة، ووضع حد للبلبلة التي سادت الصفوف إثر فشل عملية الاغتيال، ومع هذا فقد ظل العقيد جزيلان رافضاً ولم يحضر الى مبنى القيادة إلا بعد أن بدأت العملية العسكرية بدونه، وشقت الدبابات طريقها، وقامت بأول عملياتها وذلك على عكس مانسب الى نفسه في كتابه الأخير :(مقدمات الثورة اليمنية) من أنه قد قام بإعداد وقيادة العملية فور مقابلته عصر يوم الأربعاء للعقيد صالح العروسي أحد ضباط القصر الملكي الذي أخبره -كما قال في الكتاب- بأن الإمام البدر قد اعتزم قتل الضباط الأحرار في تلك الليلة وما عليهم

(١) وفقاً لإفادة العقيد عبدالله عبدالسلام صبرة، في مقابلة أجريتها معه عند التحضير لهذا الكتاب.





الا التحرك.. ولم يشر في هذا الكتاب الى أنه قد ذهب على الفور الى السفارة المصرية ومنها الى بيت الشيخ محمد علي عثمان، بل قال أنه كان خارجاً من السفارة العراقية قبل لقائه صدفة بالأخ العروسي، حيث ذهب على الفوركما زعم، الى القيادة لحزم الأمر بعد أن أعطى أوامره بالتلفون من دكان التاجر محمد المترب في ميدان التحرير، كان في الاستماع اليه المقدم ناجي الاشول ضابط الحراسة الذي أخبره بضرورة اغلاق البوابة وعدم السماح للضباط بالخروج حتى وصوله، وهو ما نفى صحته ضباط الثورة أنفسهم.

ليس ذلك هو المهم في الأمر، بل في خسة وسيلة انزال اشاعة اعتزام الامام محمد البدر قتل الضباط الأحرار وإعداد قائمة باسمائهم واعتقالهم في تلك الليلة إثر فشل عملية الاغتيال بما يدين أصحابها بتهمة عدم الثقة، في زملائهم، وإهانة المبدأ الثوري نفسه، حيث لا يمكن الجزم بأن الضباط الاحرار قد قاموا بعملية الانقلاب كرد فعل لخبر اقتراب هلاكهم على يد زبانية الحكم، الأمر الذي لو لم يكن كذلك لما كانوا قد أعدوا أنفسهم مسبقاً لمواجهة الموت، فضلاً عن أن إنزال تلك الاشاعة لم تفعل فيهم أي شيء، بل ولم يعيروها أي إهتمام بالأخص بعد أن ذهب مبعوثهم عبدالله صبره مساءً الى مشارف القصر والاتصال ببعض الشخصيات، وتأكده بأن الامور هناك هادئة وليس ما يشير من قريب أو من بعيد الى وجود أي تحرك مشبوه لقوات الحرس الملكي، في حين لم تترك الأيام خلفها من جهة أخرى- لظهور أي وثيقة رسمية تشير الى اصدار الامام محمد البدر بأمر الاعتقال وقتل الضباط، سوى أنه أمر شفاهاً بإجراء التحقيق مع الأخ السكري، ومعالجته من الإصابة التي أوقعها فيه بعض حراسه(١)، في حين لم يخف على التاريخ بالمقابل- وجود وثيقة بهذا المعنى لكنها صادرة من قبل قوى وعناصر أخرى -كانت قد أعدتها قبل شهر من قيام الثورة، ووضعتها بين يدي الامام احمد للموافقة على

(١) من إفادة العقيد صالح العروسي خلال مقابلة اجريتها معه بعد نزول كتاب جزيلان «مقدمات الثورة» كذا حسب معلومات العقيد عبدالله عبدالسلام صبره.

أعمال الاعتقالات والقتل في صفوف العناصر المدنية والعسكرية التي كانت تلتف حول ولي عهده محمد البدر.

كان رئيس الاستئناف قد تبنى مشروع تلك القائمة التي أعدها أنصار سيف الاسلام الحسن، وقام بتعميدها واصدار فتواه بواجب التنكيل وسرعة قيام الامام بالموافقة على اعمال الإبادة والقتل للأشرار الذين يحاولون افساد ولي عهده وتخريب جهاز الحكم واضعاف الوطن.

وقد حمل تلك الوثيقة الى الامام في تعز مدير هيئة اذاعة صنعاء أحمد محمد عبدالرحمن الشامي، الذي تبعه على الفور أحد عناصر الحركة الوطنية (أحمد مرفق) وذلك بهدف محاولة اغتياله قبل أن تقع تلك الوثيقة في يد الامام الذي كان على فراش الموت ويحتضر بين كل يوم وآخر، والذي كان قد وصل الى مدينة تعز، -وفقاً لرواية نائب مدير شرطتها العقيد عبدالله علي الحيسي- حاملاً معه رسالة اليه من عبدالسلام صبره يوصيه فيها بمساعدة المرحوم المناضل الاستاذ أحمد مرفق للقيام بالمهمة المكلف بها من قبل صنعاء دون أن يوفق الأخير-للأسف كما قال نائب مدير الشرطة- وذلك نتيجة التزام الشامي بالبقاء في القصر ليل نهار ولم يظهر إلا قبل مصرعه في حادث انقلاب سيارته على طريق الحوبان قبل وفاة الامام احمد باسبوع، في حين كانت هناك سيارة اخرى تلاحقه أعدت خصيصاً للقيام بالمهمة التي تولتها الإرادة الإلاهيه ولقي فيها مصرعه.

وقد ظلت تلك الوثيقة في موقعها على طاولة الامام الى أن كشف عن محتواها أحد الممرضين الصحيين الذين يقومون بخدمة الامام واسمه كما يقول الاخ الحيمي علي جحيش الذي اخبره يوم وفاة الامام بأنه قد رأى تلك الوثيقة صدفة واطلع على اسماء عدد من الضباط والمدنيين كان الاخ الحيمي واحداً منهم، الأمر الذي يتوجب الحفاظ على هذه الوثيقة، وأخذها الى مركز الدراسات والبحوث مع مئات غيرها معرضة للعبث والضياع، وعدم استفادة الباحثين والدارسين والمؤرخين

منها. وكم سبق أن عانيت مثلاً من صعوبات عند كتابة تاريخ حياة الشهيد عبدالله اللقيه وعدم تمكني من الحصول على صورة لوقائع محاكمته القضائية والعسكرية، الموجودة بالقصر الملكي لو لم يسعفني ببعض أجزائها الوالد الفاضل القاضي محمد علي الأكوع، في حين لايعرف أحد كيف يتعامل مسئول القصر عبدالله المقحفي مع هذه الوثائق ولماذ تظل بين يديه، وكيف لم يرقب فهمه -مع عجز أجهزة الدولة المختصة من ادراك أبعاد مسئولية ذلك- وأن يكون بالتالي عند مسئوليته في طرح ذلك أمام الباحثين والمؤرخين.

تتعاظم أهمية تلك التساؤلات وذلك مع ازدياد حاجة الباحثين والمؤرخين الى كل وثيقة تاريخية من هذا القبيل، بدونها سوف تظل كل الكتابات التاريخية مجرد هراء مما توجب علي بخصوص تلك الإشاعة البحث عن كل المصادر المادية والشفاهية التي يمكن لها أن تساعد على كشف الحقيقة، وتعرية المعلومات الشفاهية التاريخية الزائفة التي تناقلها الناس قبل قيام الثورة بساعات ولايزال تداولها حتى اليوم، وفي هذا الإطار لم يكن لدى الدكتور عبدالغني علي أحمد مستشار الامام محمد البدر وعضو التجمع الوطني مايقوله بخصوص تلك الاشاعة بالرغم من أنه ظل في القصر حتى الساعة الثامنة مساءً، كذا الحال مع العقيد عبدالله السلال الذي كان قد غادر القصر بدوره متأخراً، وذلك قبل أن تلجأ اليه قيادة الحركة لانقاذ الموقف وتزعم الثورة، وذلك بعد أن شعرت تلك القيادة بأنها قد وصلت الى طريق مأزوم، الأمر الذي يدحض حقيقة مصداقية هذه الإشاعة وإلا لكان العقيد السلال أول من يقوم باخطار قيادة الضباط الأحرار، ولما ذهب الى منزله ينا هادئ البال حيث تزامن لجوء الضباط اليه مع نفاذ الذخيرة الحية للدبابات، وفشل اقتحام قصر البشائر وذلك بفعل شدة مقاومة حراس القصر، واحتراق إحدى الدبابات التي كانت تحاول الالتفاف عليه من الخلف، مما تعذر عنده فتح الطريق الذي انغلق بدوره أمام عملية الالتفاف ومحاصرة القصر من الجهة الغربية، حيث

تمكن الإمام البدر الذي لقب بالمنصور من الفرار تحت غطاء حراس القصر، وشل فعالية الهجوم الذي أعتقد أصحابه عند الفجر- بأنه قد تم دفن الإمام تحت الأنقاض/ في حين لقيت القوة المتوجهة للسيطرة على الإذاعة -من ناحية أخرى- مقاومة عنيفة، نفس المواجهة التي اعترضت القوة المتوجهة نحو مقر سلاح المدفعية بل واعتقال الملازم حمود بيدر من قبل جنود وضباط المدفعية بقيادة العميد عبدالقادر ابو طالب والشريف الضميم، ولم يفرج عنه إلا عند الظهر بعد أن تمكن العميد السلال من إنقاذ الحركة، والتوجه الى قصر السلاح لإعطاء أوامره لقادة القصر بفتحه أمام دبابات الضباط الأحرار، وطلب السماح لهم باستخراج الذخيرة من المخازن وذلك استناداً منه الى خدعة، أوامر الامام الذي يواجه خطر الانقلاب الرجعي الحسني، حيث كان حراس قصر السلاح قد طلبوا من الثوار الحصول على أمر من قائد الحرس الملكي العميد عبدالله السلال إن هم أرادوا اقتحام قصر السلاح والسيطرة على مخازن الذخيرة فيه، الأمر الذي اضطرت عنده قيادة الحركة الى الاستعانة بالعميد السلال، واللجوء اليه للمرة الثانية بعد أن كان قد رفض في المرة الأولى قبل الفجر، طلب تزعم الحركة في أعقاب فشل جزيلان عن الحصول على العميد حمود الجائفي الذي غادر صنعاء سراً الى الحديدة، غير أن السلال قد قبل هذه المرة واجب طلب القيام بعملية انقاذ الثورة من الهلاك، ليس بسبب توسط الحركة بالقاضي عبدالسلام صبره، وإرسال مصفحة لانتزاعه من منزله بالقوة بقيادة الملازم الرحومي(١) بل لأن العميد السلال قد شعر بحرج موقف الحركة، وعظم حاجتها اليه، وأصبح من العار عليه- كما هو بالنسبسة لكل الوطنيين الشرفاء الذين كانوا يعارضون قيامها بمن فيهم قادة وأعضاء حزب التجمع الوطني- التخلي عنها، وتركها عرضة لخطر الفشل، حيث كان يعرف هؤلاء والعقيد السلال ما معنى فشل الحركة بالنسبة لمستقبل حياة القائمين بها: خيرة شباب الوطن، وفدائييه، كذا مصير آلاف الشباب المتعلم، والمثقفين الوطنيين، والزعماء

(١) انظر كتاب أسرار ووثائق الثورة اليمنية.. مجموعة من الضباط مركز الدراسات اليمني دون تاريخ.

ووثيقة رقم (٤)

السياسيين الذين لن ينجوا أحداً منهم من المقصلة، ليس ذلك فحسب، بل لمعرفة العميد السلال بالذات ماذا يعني تمكن الإمام محمد البدر من الفرار، والذي عجزت قيادة الحركة عن وضع خطة الإجهاز عليه، وعدم مقدرتها، وعمل حسابها لنصب الكمائن أمامه وذلك قبل أن ينفذ بجلده الى خارج العاصمة، وبسبب المتاعب للوطن- وذلك كما حدث في السابق عند محاولة الانقلاب على والده عام ١٩٥٥م، وكما فعل والده بالتالي خلال حركة ٤٨، علماً بأنه قد غادر قصر البشائر صحبة عدد من الحراس، والانصار والمشايعين، بعد أن اختبأ لبعض الوقت في أحد المنازل الذي كان قريباً من قصر البشائر وذلك قبل أن يتحرك صوب قرية ضلاع همدان على مسافة ٢٥كم. شمال غرب العاصمة، والتي ظل مختبئاً بها داخل منزل الشيخ عاطف المصلي لأكثر من ٦ ساعات، في حين كان من السهل على قيادة الحركة- أمام اتساع تلك الفرصة، وضجيج حركة الهرب وسط اسماع ومراقبة السكان على طول الطريق، كذا أمام هرج ومرج مواطني القرية - عمل الشيئ الكثير، غير أن عاقبة عدم الاقتدار على التنظيم ليست بالأمر الهين فضلاً عن عدم الاعتماد على الجماهير، وإهمال أخذ مسألة تعاون الشعب مع الحركة بعين الاعتبار/ قد افقدها منذ اللحظة الأولى- الشيء الكثير ان لم يكن الشيء الرئيسي والمهم الذي سوف تجري على خلفيته معظم الأحداث الدموية اللاحقة، ومآسي الوطن الكثيرة الدامية، وهو ما كان يدور بخلد العميد السلال عند قبوله انقاذ الحركة من الاحتضار وهي في المهد، وقبول خيار تزعم قيادة البلد في أهم لحظة من تاريخه السائرة الى المجهول، وحيث لم يكن يعلم إلا الله بمدى الأخطار التي سوف تحدق بالوطن واهله، وذلك في ظل تحالف قوى الشر والعدوان في الداخل والخارج، وانعدام التكافؤ بين قوى الحركة والثورة وبين ممثلي علاقات قوى التخلف، وقوى الجهل والظلام وحلفائهم في الخارج، متذكراً بالتالي اطروحات حزب التجمع الوطني، ومحاذير خروج العمل الوطني، والقفز على قانون التطور التاريخي الاجتماعي، حيث تكون

عنده إرادة التغيير السياسية شيء، والافتقار الى ادوات وشروط عملية التغيير تلك شيء آخر، ولم يكن سوى العميد السلال- من بين قادة الحركة الوطنية من يعرف فعلياً عواقب كل ذلك، إذا ما إستثنينا فئة قليلة منهم كان على رأسها العميد المرحوم حمود الجائفي، والشهيد محمد محمود الزبيري، والمرحوم عبدالله عبدالرزاق باذيب، ومع هذا فقد قبل السلال السير على ذلك الطريق الخطر، بشجاعة- تعادل في الميزان درجة شجاعة وإقدام كل القوى والعناصر الثورية المقامرة.

وهاهو يفاجئ بلجوء الإمام محمد البدر مجدداً الى قلعة انصار الآباء والأجداد وعلى مقربة من تناول يد العون والمساعدة العسكرية من السعودية وايران والاردن، ويعلم الوطن من اقصاه الى أقصاه، -رغم ما تقوله إذاعة الثورة- بأنه قد دفن تحت الأنقاض - بنجاح وصوله سالماً الى حصن الاجداد التاريخين وتمركزه بالتالي في منطقة (غارب هيثم) في منطقة المحابشة، وانتقاله من ثم -بعد تجميع جحافل الجيوش القبلية، والقوات العسكرية النظامية الهاربة خلفه من وجه الثورة- وذلك الى مناطق جبال (قارة) بعد أن قام بتأمين مواقع جبهته العسكرية في المناطق الشمالية الغربية، وإقفال طريق (حجه الطور) وحجه مسور، وتزامن ذلك مع تحرك قوى القبائل في المناطق الشرقية للإستيلاء على مدينة حريب، ومارب وصرواح تحت قيادة شريف بيحان حسين الهبيلي، ونائب الامام قي محافظة إب القاضي أحمد السياغي، إضافة الى اسقاط قلعة قفل حرض على الحدود مع السعودية وضرب الحصار على قلعة سنوان، ومدن وقرى أرحب، والحيمتين وبني مطر، وذلك الى جانب مدينة صعدة، ومراكز ناحية خولان بني عامر، ومنطقة رازح وحجور الشام. وغيرها من المناطق التي احتفظت بالولاء وبقت على العهد بالمناصرة والتأييد له، والقتال إلى جانبه بالرغم من تمكن قوى الثورة بقيادة المشير السلال من طرده الى خارج الحدود، حيث لم يمر سوى أسابيع حتى عاد إلى موقعه في جبال

قارة واستعادت الجيوش الامامية عملها وقامت مجدداً بعملية اسقاط المراكز وضرب الحصار على القرى والمدن الأمر الذي لم يكن فيه بد- أمام قادة النظام الجمهوري الجديد سوى الموافقة على اقتراح طلب يد العون والمساعدة من عبدالناصر، قدم هذا الاقتراح رسمياً الدكتور عبدالرحمن البيضاني، واللواء عبدالله جزيلان اللذان قالا بأنهما قد تلقيا وعداً من عبد الناصر بإرسال تلك المساعدة عند أول طلب، وزكى هذا الرأي بدوره القائم بأعمال السفارة المصرية الأستاذ محمد عبدالواحد(١).

ولم يمض يوم العاشر من نوفمبر ٦٢ - بعد مقتل قائد الثورة الملازم علي عبدالمغني بشهر واحد حتى تدفقت قوافل المساعدة العسكرية المصرية كان قد سبقها فريق من الخبراء يقدر بـ ٧٥ شخصاً برئاسة اللواء علي عبدالخبير كانوا متخصصين في أعمال الدراسة الميدانية وفرق الاستطلاع، والاعداد والتموين صحبهم جهاز سياسي متكامل برئاسة حافظ أبو الشهود الذي اعتبر فيما بعد المفوض السامي لعبد الناصر في اليمن، خلفه في المنصب بعد أشهر (حافظ أبو العيون) استمر في شغل هذا المنصب لسنوات كانت كل أوراق وخيوط اللعبة السياسية الداخلية مركزة في يده، وذلك تحت غطاء ما كان يسمى بجهاز المساعدات الفنية المصرية- اليمنية.

وبدخول القوات المصرية الى اليمن- وبدء عملياتها العسكرية المكثفة تكون المخابرات المركزية الإمريكية قد أنجزت المرحلة الأولى من خطتها التكتيكية في اليمن سعياً منها نحو تحقيق هدفها الاستراتيجي بعيد المدى الذي سوف يغطي مساحة عربية وافريقية وأسيوية عريضة على مشارف المحيط الهندي ومضيق عمان مروراً بالقرن الأفريقي، وأثيوبيا والسودان ومصر وليبيا غرباً وانتهاءً بالأردن والعراق، وافغانستان على محاذاة خط الحدود مع الاتحاد السوفيتي الذي تكتمل عملية الحصار عليه من كل صوب، وحفر خندق الحرب الباردة معه والعمل على

(١) إنظر كتاب جزيلان «مقدمات الثورة - بدون تاريخ»

تأجيج نار الحقد والعداء العربي الافريقي، الأسيوي ضده، وصولاً الى تخريب موقفه السياسي المناصر لقضايا العدل والتحرر، واستنزاف قوته الداخلية بالتالي، ومن ثم إضعاف بنيته الاقتصادية، وشل فعاليته السياسية والعسكرية، وتفكيك نظامه المركزي أخيراً، وعزله عن حلفائه في آسيا الوسطى وأوربا الشرقية وجزيرة البلقان، وإضرام نار العداوة والبغضاء بين أعـراق سكـان تلك البلـدان، وجعلهم ينشغلون-عن تحكم الولايات المتحدة الامريكية بالعالم- وذلك بأعمال الإقتتال فيما بينهم تارة على الحدود، وأخرى بإسم الدين، وثالثة بإسم الديمقراطية والعمل الحزبي، ومناصرة حقوق الإنسان..الخ.

وقد قدر لي بحكم امتداد فترة العمل مع الفريق العمري-على رأس السلطة السياسية والعسكرية- مرافقة ومعايشة مراحل دورة تنفيذ هذا المخطط الذي حدد سلفاً لانجاحه على مدى فترة ربع قرن، أقصى ما توصلت اليه يومها -أجهزة المخابرات الامريكية- كمصدر قياسي للخطط المستقبلية بعيدة المدى لم تبلغه بعد/ قدرات أجهزة مخابرات بقية الدول الاستعمارية العريقة.

كما ولم أكن -مثله- بمنأى عن أخطبوط هذا المخطط، والاكتواء بناره، وذلك بقدر ماكنت مناهضاً له، وشاهداً على همجية وسائله، وانحطاط عقلية ممثليه، وضحالة تفكير أنصاره، وعملائه، -يحدوني الأمل- كما هو عند كل الشرفاء في العالم- في انتصار قضايا الامم والشعوب المستهدفة، متشبثاً بأشعة الشمس الغاربة خلف سماء بلدي اليمن، نفس شعور وموقف عناصر حزب التجمع الوطني الذين سقط البعض منهم صرعى في غياهب السجون، وجُنّ البعض الآخر من هول عمليات التعذيب، وأعمال الجور والملاحقة، في حين استشهد عدداً منهم إلى جانب الفريق العمري في ميادين الجبهة ضد القوى المضادة للثورة، سواءً في حرب السبعين أو بعد قيام الثورة، وتمكن آخرون من التواصل مع الحياة، وخوض غمار الكفاح السياسي السلمي، ومحاولة الاحتفاظ بتوازن الذات، وصون الكرامة،

وتجاوز مرارة العيش، وآلآم فرقة الرفاق والأصحاب، كما توقف البعض -شأن منطق التناقض في الوجود- وذلك عند منتصف الطريق، بعد أن فعلت الاغراءات، والملذات فيهم فعلها، وأغوتهم المناصب، وأفسدهم المال، ولعب برؤسهم الترف والاسترخاء وموت الضمير في أعماق النفس.

ومع انتصار الثورة عسكرياً ، بصورة جزئية/ في ظل وجود المساندة المصرية، والعون الاقتصادي والفني السوفيتي والصيني/ فقد دخل اليمن مرحلة التواجد شكلاً في عمق الحدث التاريخي العالمي، الذي فرض عليه رغماً عن فعل قانون التطور الاجتماعي الداخلي، ومنطق التحول، والتغيير الاقتصادي الطبيعي، تبدل معه طابع تشكل حياتي، واسلوب نشاط عملي السياسي والثقافي، حيث انخرطت في جبهة الدفاع عن الوطن، والتحقت بالعمل في الاذاعة، توازى ذلك مع طبيعة المهام السياسية والثقافية الجديدة التي انتصبت أمام حزب التجمع الوطني، وتطلبت منه انتهاج اسلوب عمل ونضال مغاير، وتكتيك سياسي مختلف ومتطور نوعياً بتطور معطيات الأحداث الجديدة، والهموم الوطنية المعقدة التي طرحتها ملابسات الفعل الثوري العربي -المصري- بوضع اليمن وجهاً لوجه أمام معضلات ومشاكل العالم، وذلك بالرغم من خلو يده من السلاح، وافتقاره للكفاءة السياسية، ومن أية مقدرة علمية، ولامكتسبات مادية، وحضارية، تمكنه من تعامل الند للند مع من حوله بالتالي والمساهمة في العمل الحضاري الانساني. وفي هذا كانت تكمن مهمة عمل حزب التجمع الوطني، وذلك بما يفرضه عليه واجب وضوح الرؤية لديه، وتميز معارف قادته وأعضاءه بواقع الظروف الاجتماعية السائدة، وطبيعة الاجواء السياسية والعسكرية المحيطة، وفهم طابع المتناقضات الخارجية، وأسباب دوافع الصراعات العربية والاقليمية.

وكان أهم شيء -خلال عملية مواجهة الوطن مع القوى المضادة للثورة- هو معضلة اسلوب فن التعامل مع مصر عبدالناصر، الحليف الرئيسي للثورة، الذي نزل

بكل ثقله الى الساحة اليمنية التي تربط بلاده بها علاقات تاريخية -هي في الأغلب الأعم- على عكس بقية البلدان العربية- علاقة مصير مشترك، وتعاون أمني ودفاعي عبر العصور، كان يتوقف على هذا التعاون -وتحديداً منذ الخلافة الفاطمية- مستقبل العاصمة المصرية القاهرة، وذلك في ضوء تطور الأوضاع العامة في اليمن، وعلى خلفية طابع الاستقرار الاجتماعي فيها، والحفاظ على السيادة، وطابع شكل الصراعات، والمنافسات الدولية على حدود أراضيه الاستراتيجية، التي كانت في نظر مصر -الاسلامية الفاطمية، والأيوبية، والفورية، والمملوكية، ومصر العثمانية، ومحمد علي باشا- بوابة الأراضي الاسلامية المقدسة. ورمز وحدتها الأممية، ومنبع غذائها الروحي، مما يتوجب على عاصمة الخلافة الاسلامية الحفاظ على هذه البوابة من قوى الغزو والعدوان الخارجي، فضلاً عن أن اليمن -بالإضافة الى تلك الخاصية- يشكل حزاماً أمنياً لمصر ودرعاً يحمي ظهرها على الجانب الشرقي من أي إختراق يأتي من البحر الأحمر، والمحيط الهندي، والبحر الفارسي «الخليج العربي» الأمر الذي حملت معه تلك المميزات الاستراتيجية، ونزعة الحماية الدينية الاسلامية تلك- أبعاداً مأساوية على حياة اليمن وأبنائه، وذلك باتجاه تأزيم حدة الأوضاع الداخلية فيه، وعرقلة عملية التطور السياسي، والاقتصادي، وتأخير عملية الخلاص من علاقات الانتاج ماقبل الرأسمالية، وتأصيل عدد من الأمراض الاجتماعية، والعادات والتقاليد الخارجية المدجنة التي لم تكن موجودة باليمن، مما عمل على مضاعفة حجم الصعوبات والعقبات أمام إمكانية انعتاق اليمن من أسر علاقات التخلف، والإنفكاك بالتالي من أغلال وقيود العلاقات الاقطاعية، والولاءات العشائرية والخضوع لإرادة وحكم القادة والزعماء العسكريين، ونفوذ كبار المحاربين والوجهاء القبليين الذين كانت ترتكز عليهم سنابك قوى الحماية المصرية التاريخية وجسراً تعبرعليه مطامح وأطماع قادة الخلافة المركزية، وثقافة وأفكار أصحاب العقائد والمذاهب الاسماعيلية، والمالكية،

والحنفية، والشافعية، والحنبلية، والوهابية أخيراً، ثم الناصرية، وأحزاب الجهاد، والدعوة، والاخوان الى غير ذلك من الانواع والالوان الفكرية المذهبية والسياسية التناحرية التي حولت اليمن الى ساحة للصراع، واحالة امنه واستقراره التاريخي المحلي، إلى جحيم لايطاق(١) في ضوء فهم ذلك فقط، يمكن معرفة تميز دور مصر عبدالناصر في اليمن وقت لجوئه إلى حماية الثورة، ومساندته ضد العدوان الخارجي وفيما إذا كانت هذه المساندة تختلف عما كانت عليه عملية التعاون التاريخية؟.. وفي هذا الصدد لابد -قبل ذلك- من تذكر أنه عند كل مرة كان اليمن يوشك فيها على التحول الداخلي النوعي، اعتماداً على قواه الذاتيه، بما يواكب علمية التطور التاريخي، حتى يسقط من جديد في أسر تلك العلاقات الاقتصادية والفكرية المتخلفة، فور مجيء العون والمساعدة الخارجية من مركز الخلافة في القاهرة، كما حدث في مطلع القرن الثالث الهجري السابع للميلاد، وذلك على يد الحكام الفاطميين في القاهرة، عندما كان اليمن في تلك اللحظة التاريخية يعيش حالة ازدهار ثقافي وسياسي، بقيادة علامة اليمن أبي الحسن محمد الهمداني، والامام الهادي يحي بن الحسين، والزعيم علي بن الفضل الذي قاد أولى الانتفاضات الشعبية الفلاحية المناوئة لكبار ملاك الأراضي في المناطق اليمنية الوسطى الخصبة، والمناهضة لجور علاقات الاقطاع التي كانت قد وصلت مرحلتها النهائية الى الذروة(٢)، بدخول هذه العلاقة في تناقض مكشوف مع الصناعة الحرفية، وحركة التجارة الداخلية والخارجية، وزيادة الطلب على اليد العاملة في سوق الانتاج داخل المدن وفي حقل الاستثمارات الزراعية الجماعية والتعاونية التي كانت تتجه طبيعة العلاقات داخلها -نحو اشاعة العمل المأجور، في أعقاب مصادرة الملكيات الاقطاعية الكبيرة، وسيطرة دولة -علي بن الفضل- على أنشطة العمل الخدمي، والاشراف على توزيع الأمن الغذائي، وضمان تداول السلع التجارية. حيث افسد

(١) انظر: بتروفيسكي – ميخائيل. اليمن قبل الإسلام والقرون الأولى للهجرة. ترجمة محمد الشعيبي دار العودة -بيروت ١٩٨٩م

(٢) انظر محمد الشعيبي. حول الثقافة والفكر باليمن دمشق ١٩٩٢، دار الكتاب.

العون الخارجي المصري الفاطمي المؤيد للحكام الصليحيين كل ذلك، وأعاد روح الحياة من جديد الى العلاقات الاقطاعية، والولاءات العشائرية، والزعامات القبلية، وحمل نفوذه الى اليمن -بالاضافة الى ذلك- بعضاً من مظاهر مخلفات العمل العبودي المنزلي، وآثار نظم الثقافة، وعادات القنانه المحمولة على خلفية حكم البطالسة الرومانيين، والفارسيين لمصر، في حين كانت اليمن قد تخلصت من آثار تلك العلاقات في القرن الثالث الميلادي على عهد فترة حكم الملك اب كرب اسعد الذي بنى صرح الدولة اليمنية الاقطاعية الاولى في منطقة الجزيرة وآسيا الوسطى، والشرقين الأوسط والأدنى، وقت ان كانت مصر البطالسة تعيش اوضاع العبودية -حكمها حكم فارس- لم تتخلص منها إلا عشية اعمال الفتح الاسلامية. ومع هذا فقد حاولت القاهرة على عهد الخلافة الفاطمية - اعادة حركة التاريخ الاجتماعي، والاقتصادي، في اليمن، الى حالتها الاولى كما هي عليه بمصر في مطلع عهد نظامها الاقطاعي في المائة السابعة للميلاد، بمعنى ارجاع حياة اليمن اربعة قرون الى الوراء.

وينسحب ذلك -من ناحية أخرى- على عملية العون الخارجي المصري لليمن في عهد حكم صلاح الدين الأيوبي، حيث كان قد توجب على القاهرة ارسال قواتها الى اليمن بهدف الحفاظ على الاماكن المقدسة من الحملات الصليبية الزاحفة على بيت المقدس، وذلك في مطلع القرن الحادي عشر للميلاد.

اسفر بنهاية المطاف الى وضع اليمن تحت السيطرة المطلقة للقاهرة، تشكل في أثرها ما أطلق عليه تسمية الدولة الايوبية في اليمن. التي قامت بدورها في تعميق علاقات التخلف الاقطاعية على جميع الاصعدة السياسية، والثقافية، والإقتصادية، وزادت فيه بادخال شكل آخر ونمط مختلف عن العلاقات الاقطاعية القديمة الموجودة في اليمن، هو مادرج على تسميته في علم الاقتصاد السياسي بالاقطاع الحكومي (١) الذي لم يكن اصلاً معروفاً في اليمن، واصبح من يومها

(١) انظر: مخطوطة تاريخ اليمن. عصر الاستقلال من الحكم العثماني الأول تحقيق عبدالله الحبشي. صنعاء مطابع المفضل ١٩٩٥م.

ظاهرة، عادية في حياة الحكومات اليمنية المتعاقبة بما فيها حكومات بعض الأئمة الذين قاموا باقتطاع أراضي كبيرة في محافظة إب لصالح رؤساء العشائر القبلية في المناطق الشمالية، ومراتع البدو الرّحل، وذلك جزاء وقوفهم الى جانبها ضد الخصوم السياسين. وحيث لايزال يمارس هذا الشكل حتى اليوم الى جانب بقية الاشكال الأخرى الدخيلة على اليمن، والمحمولة اليه في شكلها المدجن -منذ العصر الفاطمي، فالايوبي، ثم المملوكي الغوري في القرن الخامس عشر الذي استعان باليمن بدوره، وذلك في سبيل انقاذ مصر من الهجمات الاسبانية والبرتغالية، وصد التحالفات الفزنوية الفارسية، وقام باحتلال اليمن تحت مبرر حماية الأراضي المقدسة والحفاظ على الساحل الشرقي للبحر الأحمر، والمحيط الهندي من نشاط الاساطيل البرتغالية، والهولندية، التي كانت تبحث عن موقع قدم لها في جزر الهند الشرقية، وذلك عشية محاولات أخرى قام بها كل من ماجلان وكولومبوس باكتشاف عوالم جديدة لصالح الاستعمار الغربي الحديث المتعطش للثروة والأرض. الأمر الذي تمخض عن احتلال الأراضي اليمنية من قبل جيوش السلطان الغوري المصري، وإعادة تطبيع العلاقات الاقطاعية، وذلك مع إدخال عادات وتقاليد وانماط علاقات تخلف اخرى، جاءت على حساب تراجع التطور الاقتصادي المهني والحرفي، والتبادل التجاري السلعي النقدي، وازدهار علوم الثقافة والأدب، كان في مقدمتها العلوم التطبيقية التي سبق أن اولاها الحكام الرسوليين -الذين جاءوا في اعقاب الدولة الايوبية- عناية خاصة بما يواكب مرحلة النهوض الاقتصادي الجديد، بعد أن عادت الحياة اليه بانهيار الدولة الايوبية، مع تعاظم دور المجتمع السياسي وبسط نفوذه على شبه الجزيرة العربية بما في ذلك دول الخليج والسعودية.(١). وحيث كان النظام العام على وشك التحول الى الشكل الانتاجي الرأسمالي الذي فازت به بعض البلدان الأوربية -بشكل متفاوت- وذلك بعد قرن من الزمن على بدء وجوده في اليمن لو لا انتكاسة الوضع العام فيه عشية

(١) انظر: محمد الشعيبي، حول الثقافة والفكر باليمن - مصدر سابق.

تفكك نظام الدولة الرسولية تحت ضربات الجيوش المصرية المملوكية التي امتدت مع حملات القادة العثمانيين ومحمد علي باشا الكبير حتى منتصف القرن التاسع عشر، رافقهما حروب طاحنة، واستنزاف لموارد اليمن الاقتصادية، والبشرية، وإهدار مظاهر جهود أعمال الابداع الحضارية التي كان يتم تصفيتها من الجذور وسط موجات العنف والدم، سقط اليمن -على إثرهما- خائر القوى، وعاجزاً عن النهوض مجدداً لمواصلة المشوار الحضاري، وتكاثرت أوجاعه، وذلك قبل أن يستيقظ من جديد، ويستعيد عافيته، خلال فترة الاستقرار والهدوء النسبي بين حملات مصر المملوكية وسقوطها في عام ١٧٩٠ في يد قوات نابليون -حتى يفاجئ اليمن من جديد بالحملات العثمانية التركية المعاصرة، تحت نفس الشعار القديم الجديد، الحفاظ على بوابة الأراضي المقدسة، رافقها الاحتلال الانجليزي لعدن عام ١٨٣٠م، لم ينس التاريخ ماذا حلّ بأرض اليمن -في غياب حماية مصر له - سوى أنه وقع تحت قبضة استعمار آخر حلّ محله بعد فترة الهدوء تلك التي كان قد استعاد اليمن في ظلها وحدة أراضيه تحت حكم الإمام المتوكل على الله اسماعيل، الدولة القاسمية، أعقبه سقوط القاهرة وعدن في يد الاستعمار البريطاني وظهور الكيانات والسلطنات في جنوب الوطن، وتنصيب رؤساء العشائر في وسط وشمال البلاد لأكثر من إمام بهدف التستر خلفه، ومد النفوذ الى مناطق أخرى، سواءً الواقع منها تحت سيطرة الفقهاء (المناصب) الاقطاعيين في مناطق تهامة، والمشايخ آل عايض في بلاد عسير والمخلاف السليماني،(١) أو تلك التي تقع في يد آل حمود في بقية أجزاء المناطق اليمنية الأخرى التهامية والتعزية.

وبمجيء الحملة التركية الأخيرة تكتمل مأساة تمزق الوضع العام في اليمن، كما ترافق مع الوجود البريطاني في الجنوب والتركي في الشمال -ظهور أشكال اقتصادية، وعادات اجتماعية، واساليب ضرائبية اضافية، أكثر تخلفاً وجوراً على حياة السكان، حيث حمل الاتراك معهم -اضافة الى النزعة الاقطاعية العسكرية

(١) انظر: تاريخ اليمن- مصدر سابق

المدجنة بأنماط علاقات الاقطاع الفارسية، والأناضولية، والخزرية، والمصرية المملوكية والعربية الكلاسيكية -وذلك اسلوب علاقات استغلال حكومي واجتماعي جديد، تمثل فيما سمي نظام (القبال) الذي تم تطبيقه على صعيد الريع العقاري للأرض الاقطاعية، يعطي فيه الفلاح لمالك الأرض مبلغاً نقدياً نهاية العام وذلك مقابل استثماره لقطعة أرض معينة، ليس على طريقة الإيجار المعروفة، ولا على قاعدة الشراكة الاقطاعية السائدة، وإنما وفقاً لشروط جديدة وطريقة استغلال مباشرة حملها معهم الأتراك الى اليمن تقضي بوجوب دفع الفلاح مبلغاً سنوياً لصالح المالك دون أن يلتزم من جانبه بأية مساهمة منه في العملية الانتاجية، وغير مسؤل عن ما يحل بالزرع والثمار من ضعف أو قحط أو جفاف، حيث يقع كل ذلك على عبء الفلاح، على عكس شروط الشراكة الإقطاعية التي ترسخت في اليمن مجدداً مع الحملات العسكرية المصرية، حيث يتقاسم الفلاح مع المالك الخسارة والربح. كما طبق الاحتلال التركي، قاعدة القبال أيضاً وذلك على نظام الجباية والأعمال الضرائبية المنظورة وغير المنظورة، حيث كان يعهد بها الى متقبل خاص من أحد الأثرياء، لايهم الوالي التركي ان كان ما سوف يحصل عليه المتقبل قليلاً أو كثيراً، وبهذا المعنى لا يسائل المتقبل إذا ما أنزل الظلم والإضطهاد بالمواطنين، وانتزع منهم أموالاً طائلة وذلك تحت دعوى سد العجز الضريبي.

وقد قام الحكم التركي -من ناحية أخرى- بفرض ضريبة مباشرة جديدة على كل شجرة نخل يتم غرسها بصرف النظر عن أنها من النوع المثمر أو غير المثمر، وذلك خارجاً عما كان متعارف عليه في اليمن سابقاً، حيث تؤخذ الضريبة أو الزكاة من واقع المحصول النهائي للثمار نهاية العام، وليس من واقع عدد اشجار النخيل بصورة اطلاقية. (١)

توازى ذلك مع ادخال الحكم التركي -على صعيد العلاقات والتقاليد الاجتماعية والدينية، والخلقية- نظام الزينة والزخرفة في الجوامع والمساجد وذلك

(١) د. سيد مصطفى سالم. الفتح العثماني. القاهرة ١٩٧٠

على غرار المعابد اليهودية، والكنائس المسيحية الموجودة في المدن التركية والأوربية الشرقية التي يطلق عليها اسم فن العمارة القوطية -نسبة الى الروم الشرقيين، الذين تميز لديهم فن بناء المعابد بلون خاص عرف بذلك الاسم. وذلك رغم نهي وتحريم الاسلام لذلك. (١) كما أدخل الأتراك الى اليمن ايضاً بدعة الحجاب لأول مرة، وفرضوا ممارسة الاقامة الجبرية على المرأة في المنزل، وإبعادها عن مواقع العمل والانتاج الزراعي والإختلاط بالرجال، والمشاركة في الاحتفالات العامة، ومواسم الحصاد، واحياء الأفراح، وانشاد الغناء، والفلكور الشعبي، وشجعوا مقابل ذلك -ظاهرة استخدام العبيد والغلمان في الخدمة المنزلية، الأمر الذي شاع في ظله ممارسة اللواط الذي كثيراً مايزدهر في أجواء اضطهاد وكبت حرية المرأة، ومنعها من العشرة مع الناس، واختيارشريك الحياة وتعامل الند للند مع الرجل، انعكس أثر ذلك سلباً على تغير اسلوب حياة ،ومعاناة المرأة، التي بدأ ينافسها العبيد والغلمان داخل العمل المنزلي ويحتلون مواقعها على فراش النوم جنباً الى جنب مع الجوار المستعبدات، ارتقى معه بعض هؤلاء الغلمان الى مصاف اسياد القصور، وتسلم دفة الحكم نيابة عنهم، وممثلين لهم في المناطق النائية الواعدة بالخير، كان منهم الأمير (جوهر) ممثل الإمام محمد بن يحي الموالي للأتراك -وذلك في مدينة (المخاء)، وكذا الأمير (الماس) الذي تعين حاكماً لأقضية المناطق الشامية في لواء تهامة (٢) كما احتل قسم آخر من أولئك الذين اطلق عليهم أسم (دويدار) -مكانة رفيعة في قصور الأمراء والتجار ولدى الفئات الإرستقراطية، والقيادات العسكرية التركية الحاكمة. وارتقى البعض منهم الى مصاف التجار الكبار، والوجهاء الاجتماعيين العظام، كان منهم الأمير (صمصام) لدى الامام يحي حميد الدين، والتاجر الكبير، الخادم الوجيه، والحاج محمد (قلالة) والغلام المدلل محمد محمود في قصر الإمام أحمد، الذي نال حضوة عالية لديه لم تنلها أعظم نسائه. كذا الغلام

(١) انظر. كتاب الاحتساب للإمام الناصر. مخطوطة المتحف البريطاني نسخة منها موجودة لديّ، حققها العالم البريطاني (سرجنت).

(٢) محسن ابو طالب. عهد الاستقلال. مصدر سابق

(علم باشا) خادم القائد التركي أحمد فيضي باشا، (وفليح باشا) وصيف جارية القائد التركي ازدمر باشا، وغيرهم الكثير الذين تربوا في أحضان القادة الأتراك ومنازل كبار الملاك، ولدى بعض القضاة، والسادة الأغنياء، وحصلوا على مواقع اجتماعية ومكانة اقتصادية مميزة، لالشيء سوى كونهم -بفضل دعم العادات والتقاليد المحمولة الى اليمن من تركيا الاقطاعية، ومصر المملوكية والفاطمية والأيوبية، والغورية -قد احتلوا مواقع المرأة في منازل الأسياد، ونالـوا المكانة والحضـوة بدلاً عنها، واختلت موازين القوى والفئات الاجتماعية -على خلفية ذلك- بعزل نصف المجتمع، وإبعاد أهم عنصر فاعل فيه، وهي المرأة بعد أن تم وضعها في القفص العائلي، تحت عبودية الرجل الذي يرزح بدوره تحت وطأة علاقات استغلال وجور اقتصادي، وتفاوت اجتماعي (مراتبي) وحقوقي، واخلاقي لم يكن اليمن يعرفه قبل ذلك، لافي الجاهلية ولافي الاسلام.

أما عن آثار ما حمله الوجود البريطاني معه الى اليمن، من علاقات تخلف اقتصادية وثقافية اضافية، محمولة على واقع المجتمع اليمني المتخلف أصلاً، رغم أن الإشارة الى ذلك قد تبدو للبعض خارجاً عن موضوع العلاقة اليمنية-المصرية إلا أن صورة الحدث التاريخي المدروس لن تكون كاملة بدون تفهم الوضع العام في اليمن عشية الوجود الانجليزي والتركي بعد إنكماش العلاقة المصرية-اليمنية مع منتصف القرن التاسع عشر، بعد اسقاط دولة محمد علي باشا الكبير في مصر حيث كان قد أدخل البريطانيون معهم عنصراً اقتصادياً سلبياً اضافياً الى واقع حياة المجتمع اليمني، هو النظام البرجوازي التجاري الكومبرادوري، الذي كانت ايطاليا وفرنسا قد فشلتا في إقامته على الموانئ اليمنية وعجزت عن ايجاد وكالات تجارية عمومية، نتيجة المزاحمة التركية، والقيود التجارية الامامية، بعد ذلك، حيث لم يجد الباحث، والمصور السينمائي السوفيتي، (شندرين) في اليمن عام ١٩٢٨م سوى ثلاثة أجانب يعملون لصالح بعض الوكالات التجارية الأوربية

واليابانية(١) كما نجح البريطانيون أيضاً في خرق قانون التطور التاريخي الاجتماعي في اليمن، والانحراف به عن المجرى العام الذي كان قد سار عليه بالنسبة لتطور المجتمع البريطاني في القرن السابع عشر حيث كان قد تم الفصل بين الكنيسة الاقطاعية والدولة واعلان حالة الطلاق بين العلاقات الاقطاعية وبين الأنماط الاقتصادية الرأسمالية الجديدة. في حين عملت السلطات الاستعمارية البريطانية في اليمن -على العكس من ذلك- وقامت بالجمع والمزاوجة بين مصالح ممثلي علاقات الانتاج الاقطاعية، واصحاب الرأسمال التجاري الكومبرادوري، الآمر الذي أوقف عملية التطور التاريخي الطبيعي، القائم على قاعدة الانتاج المحلي، والتطور الصناعي والزراعي وحال دون توجه الوطن نحو اقامة اقتصاد مستقل ومتحرر من هيمنة الشركات الصناعية الاحتكارية العالمية، لم تتضح معالم صور المؤثر البريطاني الخارجي السلبي على الأوضاع اليمنية الداخلية إلا بعد انقضاء عدة أعوام على وجوده في الشطر الجنوبي، وتعميمه من ثم على بقية المناطق اليمنية الشمالية وذلك في أعقاب قيام الثورة، وفتح الباب على مصراعيه أمام الرساميل الأجنبية، والبضائع الخارجية وافشال خطط التوجه الإقتصادي الوطني الهش في الجنوب، وإجهاض طموحات الثورة في الشمال، مما ساعد على توحد مأساة الوطن اليمني بشكل عام، ووضعه سياً -شمالاً وجنوباً- تحت هيمنة الاستعمار الاقتصادي، وألبسهما ثوباً عصرياً جديداً زائفاً تمثل في عباءة التحالف بين ممثلي الرأسمال التجاري والعقاري الاقطاعي، أضاف معه كابوساً آخر علي حياة الإنسان اليمني رغم أنه لم يكن قد استعاد عافيته بعد، وذلك من جراء حروب الاستقلال التركية، وأعمال الاقتتال والتطاحن الداخلي الهادف إلى اقامة الدولة المركزية، ومحاولة تصفية الجيوب الانفصالية الداخلية، المدعومة من السعودية، وايطاليا، وبريطانيا، لصالح كل من الأدارسة والزرانيق، في تهامة

(١) تشندرين. اليمن الإمامي. رحلة سينمائية الى اليمن عام ١٩٢٨، يوجد نسخة لهذا الفلم فى أكاديمية الفنون السوفيتية، وقد ترجمت الرحلة في كتاب صدر عن دار الهمداني في عدن عام ١٩٨٢.

والمخلاف السليماني، وللسلاطين في المحميات البريطانية السبع، وأصحاب النزعة الطائفية والإنفصالية في منطقة البيضاء وحريب والجوف، ويام، والزرانيق في تهامة على عهد الإمام يحي وولي عهده أحمد، كان قد وجد اليمن الشمالي نفسه عند قيام الثورة والوجود العسكري المصري المساند لها -في حالة شلل تام، مع تحجر بنيته السياسية والاقتصادية، وفقد الهوية الاجتماعية والثقافية، سوف يتوجب على جهاز الثورة وحليفه المصري، إعادة صياغة الوضع العام في اليمن بشطريه، لا أعتقد أنه سيكون سهلاً عليهما فعل ذلك باقتدار وعزيمة -وذلك كما كان يتوقع البعض من الثوار- بالأخص أولئك الذين كانوا ولايزالوا يماثلون بين مقدرة الحكام، وفعل قوانين حركة التطور التاريخي الاجتماعي، وينسبون إلى القادة والحكام العظام بالتالي فعل المستحيل، وامتلاك مقدرة تخطي حاجز الزمن، وإزالة آثار التراكم التاريخي، وذلك بجرة قلم، وسن تشريع جديد، ووضع حاكم محل آخر على رأس نظام سياسي جمهوري، علماً بأن كل ذلك -وماهو أكثر منه- لن يحل المشكلة التاريخية المستعصية، وليس في مقدوره عمل الشيء الرئيسي بمعزل عن فعل قوانين التطور الاجتماعية الحتمية في علاقتها الجدلية بمستوى درجة استعداد هذه المجتمعات لمواكبة عملية التغير المادية والروحية ومشاركة الناس الفعلية في علمية التغير هذه، لهذا فإنه لن يتميز النظام الجمهوري الجديد، وحليفه المصري -القوي- في ظل فقد المعطيات التاريخية، والظروف الإقتصادية والاجتماعية والثقافية الهزيلة -إلابقدر ماتكون القيادة السياسية الوطنية للبلدين -مصر، واليمن، وفية وملتزمة بإزالة العقبات المادية والفكرية الواقفة أمام حركة التطور الموضوعية، وذلك بأقل الخسائر المادية الضرورية، والتضحيات البشرية الملحة، وعدم المساس بالمصالح العليا للوطن والحفاظ على السيادة، وعدم اخضاع المبدأ الوطني الثوري والقومي للمساومات الاقليمية، والدولية، وللمكاسب السياسية الآنية، وتحقيق الأمجاد والمصالح الشخصية.

ذلك ما سوف يتم في ضوئه النظر الى الثورة، وتقييم تجربة الوجود العسكري المصري المساند لها، وفيما إذا كانت هذه المساندة تتميز بشيء مختلف عما كان عليه حال الوجود العسكري والسياسي والثقافي المصري التاريخي السابق الذي كان قد أرهق -كما سبق وأن عرفنا- كاهل اليمن، وألحق بشعبه الكوارث، وأعاق حركة التطور الداخلي، بما حمله معه ذلك التواجد المتعاقب على مدى ألف عام -من عناصر فكرية سلبية، ومعتقدات خرافية ونظم علاقات اقتصادية واجتماعية متخلفة، لن يكون تصور حدوث مثلها وارداً، مع حملات عبدالناصر الثائر، المتربع على عرش وطن متقدم، ومتحرر من علاقات الإقطاع والعبودية المنزلية، مما يرفع درجة مسؤليته تجاه قضايا الشعب اليمني الذي افتقد تاريخياً كل شيء، واصبح -بسبب علاقات آبائه وأجداده الأول بمصر الفاطمية، والأيوبية، والمملوكية، والعثمانية، والانجليزية والتركية أخيراً- جثة هامدة.

وفي هذا السياق لن يكون هناك مبالغة في تصور المطالب التي كان يرتجيها اليمن من عبدالناصر، زعيم وقائد الوطن المصري الحليف التاريخي والاستراتيجي لليمن، كما ولن يكون الحكم عليه -في إطار هذه الدراسة التاريخية النقدية- نابعاً من نظرة البطولة الخارقة في عبدالناصر، ولامن باب الوهم الثوري، - الذي كان مسيطراً على فهم بعض العناصر الوطنية- بأن في مقدوره عمل المعجزات في اليمن، وانجاز مالم تستطيع فعله قوانين التطور التاريخية، بل ستكون عملية التقييم هذه في إطار ما كان يحتمه واجب التعاون القومي، في حدوده الدنيا، وما تفرضه -بالتالي- المسلمات العقلية البديهية لمعنى واجب الحاكم العربي الفرد- ليس تجاه شعبه في مصر فحسب وإنما تجاه أمته العربية، واليمن بالذات حليفه التاريخي الإستراتيجي الذي يتطلع بدوره إلى رفع الظلم عنه، والقهر، والجور، ويطمح إلى التخلص من علاقات التحلف الإقتصادية والاجتماعية والثقافية، ويسعى بالتالي إلى اقامة دولته المركزية الحديثة القوية التي يتوجب عليه اقامتها

على أنقاض نظام الحكم الاقطاعي الذي اهتز عرشه السياسي ليلة السادس والعشرين من سبتمبر ٦٢ وهو ماكان قد حلم بإهالة التراب عليه، الثوار الوطنيون الأول، واستغرّق بالتالي تفكير وجهود معظم قادته على مشارف الدولة الزيدية والقرمطية، والرسولية، والمطهرية- نسبة الى الامام شرف الدين، والقاسمية الذي توحد في ظل حكمها اليمن، مما يرفع- في إطار ذلك المقياس- الذي سوف تنظر به إلى فعل عبدالناصر، والى معطيات حكام الثورة والجمهورية الموالين له- التهم الباطلة التي سبق توجيهها لأولئك الحكام اليمنيين التاريخيين، ونسب اليهم- خطأً أسباب تعثر وتخلف اليمن، والتي لانريد أن تتكرر مثل تلك الأحكام التعسفية، ضد الحكام الجدد وحليفهم عبدالناصر، إلا بمقدار وفائهم مثل القادة الأول لمناهضة الغزاة، وتوحيد الأرض، وإقامة دولة الحق والعدل عوضاً عن الأعراف والتقاليد، والنفوذ العشائري، الأمور التي حاز بموجبها كل من غاريبالدي، وبسمارك، ونابليون، احترام وتقديس شعوبهم، بالرغم من أن أولئك القادة لم يحققوا كل آمال وأحلام شعوبهم مثلهم مثل حكام «اليمن السابقين»، بل وكان حكمهم ظالماً ودكتاتورياً فردياً جباراً- غير أنهم قد وضعوا بلدانهم على عتبة مرحلة جديدة، تولى جيل آخر من القادة والزعماء الجدد اقتحامها والدخول اليها بجدارة، لم تنسهم تذكر أولئك القادة الأوائل الذين تكرس لذكراهم الاحتفالات السنوية العامة، واقامة المعارض والمتاحف التي تتحدث عن منجزاتهم، وأعمالهم التي مهدت الطريق للأجيال من بعدهم بصرف النظر عن نواقص أولئك القادة الوحدويون، وتسلطهم الفردي واحتكارهم لصناعة القرار السياسي، والعسكري، والثقافي أحياناً، فتلك أمور لها موضع آخر في درجات سلم التطور الحضاري للمجتمعات البشرية، سوف يحكم عليهم التاريخ في ضوئها سلباً أو ايجاباً، في حين مايعنيه التاريخ العام بالنسبة للأجيال التي اعقبت أولئك القادة التاريخيين هو في عدم محاسبتهم خارج إطار معطيات الوضع التاريخي لعصرهم، أو النظر اليهم كقوة

خارقة للطبيعة وللأشياء من حولهم، بل في كونهم قد أدوا دورهم المطلوب منهم تاريخياً وبما تفرضه عليهم الشروط الاجتماعية والاقتصادية الحتمية، والظروف السياسية الاقليمية والدولية السائدة، وفيما إذا كانوا في مستوى تلك المسؤلية التاريخية أم لا.

ذلك ماسوف يحاكم به التاريخ أبطاله، وسوف لن ننظر بدورنا إلى دور عبدالناصر في اليمن وحلفائه الرؤساء اليمنيين، والحكام المتعاقبين، بمن فيهم الرئيس علي عبدالله صالح وعلي سالم البيض، وسالم ربيع علي، وعلي ناصر محمد، وإبراهيم الحمدي، والقاضي الإرياني والفريق العمري إلا على ذلك النحو، في إطار متطلبات وحدة الأرض، والدفاع عن السيادة.وبناء الدولة المركزية، وإزالة العقبات الواقفة أمام مجرى عملية التطور التاريخي، وعدم المساومة مع ممثلي علاقات التخلف، ودعاة الظلام، وذلك على حساب التعاون مع العناصر والقوى الوطنية الجديدة التي تشكل أداة التغيير المستقبلي الواعد، وحيث يجب شغل مكانها الصحيح في تولي إدارة الحوار السياسي السلمي مع كل فصائل القوى الوطنية الخيّرة، وإعطائها فرصة صنع القرار السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي، ومنح هذه القوى -بالتالي- حق القول والفصل، وتقرير متى يجب وفي أية لحظة -مواصلة الحوار السلمي مع القوى والعناصر المناهضة لمصالح الشعب والوطن، ومتى يجب مقاومتها ومنعها بالقوة عن الكف عن ذلك.

تلك هي المقاييس العامة الواجب محاكمة قادة اليمن، وحكام بلدان العالم الثالث في ضوءها وما عداها من أمور أخرى، خاصة، أو عامة سوف يبقى -بالنسبة لحكم التاريخ والأجيال المتعاقبة- مجرد نواقص ثانوية، وأعمال فردية خاطئة لا يخلوا منها أي انسان بما في ذلك الرسل والأنبياء، فوق أن كل عمل فردي خطاء، وتقويم اعوجاج الفرد والجماعة أيضاً، مرهون بتطور العقل الاجتماعي العام، ودرجة مستوى التحضر المادي، والشيء الرئيسي في عملية التطور هذه،

يكمن في تمييز معطيات هذا الحاكم الإيجابية مع خط سير قانون التطور الاجتماعي العام، ومع متطلبات قضية السيادة والاستقلال، والدفاع عن كرامة الشعب والحفاظ على حقوقه، وصون ثروته، ومدخراته، والبدء في تشغيلها، واستثمارها للصالح العام، وذلك في أجواء سياسية مستقرة، وجهاز إداري وفني كفؤ ونزيه. وتزداد مسؤلية الحكم الجديد في اليمن، وذلك بمقدار تعقد عملية التطور فيه، وتصلب عود مشملي علاقات التخلف، وصعوبة العوائق الخارجية،، وحيث كان توجب عمل كل شيء من الصغر، وتقدم مهام بناء القاعدة الهيكلية على بقية الأولويات الضرورية البديهية، فضلاً عن غياب الفكر النظري السياسي القائد للعملية التطورية العامة، وخلو وجوده الثوري من الساحة اليمنية، وافتقار حامليه بالتالي الى التجربة المحلية، وارتهان اصحابه الى الفكر التجريبي لدى الدول والشعوب المتقدمة حيث يشكل ذلك -ولايزال العائق الجوهري تجاه عدم بلورة مطالب الوطن الرئيسية الملحة، وطرحها أمام أجهزة الحكم، ومقاضاته على ضوءها وذلك عوضاً عن اللهاث وراء ما يقدمه هو، وينتظر منه القيام بعملية التنظير والفعل، وجعله في موقع الخصم والحكم في آن واحد. وتلك في نظري عاهة اليمن الأولى على صعيد العمل السياسي الفكري الذي ترتكز عليه إرادة التغيير الذاتية، وتقوم عليه آليه البنية التنظيمية، والإدارية الفنية، التي بدونها يصعب انجاز المشروعات الوطنية الكبرى، ويستحيل معرفة المعوقات الذاتية، وفهم المتسببين حيالها، فضلاً عن عدم مقاضاتهم، وتوجيه النقد لهم وعدم شرعية المطالبة، بإحالتهم الى المحاكمة العادلة.

ومع أني لست معنياً هنا بدراسة ظاهرة سلبية العمل الفكري عشية قيام الثورة ، وما رافقها من تعقيدات، وتوترات، فقد تحتم وجوب الاشارة الى بعض مأزق هذا الفكر، في بداية الفصل السابع، وكشف بعض عناصر رؤيته السياسية، والثقافية المتخلفة ليس بخصوص قضية التقدم والتطور الاجتماعي، والاقتصادي،

والعلمي فحسب بل في بقاء نظرته إلى مساندة عبدالناصر للثورة اليمنية، وذلك في إطار الوهم السياسي العربي الثوري، الرومانسي، بمعزل عن ادراك الدوافع السياسية، والصراعات الإقليمية، والدولية، والمؤثر الاستراتيجي لموقع اليمن على الخارطة الجغرافية العالمية، والخلفية التاريخية التي تحكم طابع العلاقة المصرية -اليمنية- حيث يشكل كل ذلك أساساً لفهم أبعاد مغامرة عبدالناصر، ويعكس جوهر المنزلقات العسكرية الخطرة، والعثرات السياسية الوطنية، والقومية، وتأجيج نار الخلافات داخل الصف الشوري الوطني اليمني، وتأجيل إنجاز هدف عملية التحالف القومي الثوري واستبداله بقضايا وهموم قطرية ثانوية، وحسابات اقليمية ضيقة، وتسوية مغانم فردية، وتحقيق مطامح قوى خارجية استعمارية، تصدى لها الفريق العمري، ومعه الكثير من العناصر الوطنية الخيرة داخل حزب التجمع وخارجه، ودخلوا معه سجون عبدالناصر والمشير السلال وجزيلان، ودفعوا الثمن غالياً، وهو ما يشكل مع دراسة موقف عبدالناصر ودور قواته العسكرية في اليمن -موضوع الفصل الرابع.

الفصل الرابع

- بين رفض عبد الناصر لمخطط انقلابي قديم بقيادة الملازم عبد الله اللقيه، وقبول مخطط ثورة ٢٦ سبتمبر.
- التجربة الثقافية الأولى مع الجهاز الاعلامي الجمهوري، ومخطط السيطرة المصرية في ضوء علاقته بالأهداف الأمريكية في المنطقة.
- خلفية مقتل قائد الثورة على الجبهة الشرقية وإفشال حملة وزير اعلامها.
- مشروع حزب التجمع لاقامة جبهة وطنية.
- مقتل وزير اعلام الثورة.
- ماذ يعني سقوط العديد من المناطق في يد القوى المضادة للثورة، قبل أن يشتد عود الملكيين وتلقي الدعم الخارجي.
- بداية صعود نجم الفريق العمري.

انقضت ست سنوات فقط على احجام مصر عبد الناصر عن مد يد العون والمساعدة لليمن وقت أن طلب هذه المساعدة تنظيم الصف الأول، أو بالأصح -الرعيل السابق للضباط الأحرار- بقيادة الملازم عبد الله اللقيه، وذلك بالرغم من ضآلة حجم هذه المساعدة التي لم تكن تتعدى مبلغ خمسة وعشرين ألف ريال، عوناً من عبدالناصر لاستكمال خطة الاطاحة بحكم الامام أحمد يحي حميد الدين، التي كان قد تبناها تنظيم الشهيد اللقيه العسكري بعد موافقة الجناح السياسي المدني عليها برئاسة القاضي عبدالسلام صبره، وعرض هذه الخطة بالتالي -كما أخبرني

بذلك الشهيد اللقيه نفسه في وقت متأخر (١) على رئيس الخبراء العسكريين المصريين، العقيد احمد أبو زيد، الذي كان في نفس الوقت ممثلاً شخصياً للرئيس عبدالناصر في اليمن، وذلك سعياً من التنظيم للحصول على تلك المساعدة البسيطة التي قوبلت -رغم ذلك- بالرفض من قبل عبدالناصر، وعدم الاستجابة، رغم تزكية ممثله لسلامة هذه الخطة من الناحية العسكرية والتنظيمية، واستحسانه لها، فضلاً عن إعرابه للرئيس عبدالناصر عن ثقته الشخصية بمصداقية الملازم اللقيه، والإشادة بحنكته السياسيه، وشجاعته الأدبية، وسعة ثقافته، وخبرته العسكرية، ومؤهلاته العلمية، فوق أنه -يتمتع كذلك- بشخصية قيادية، ويحظى باحترام عسكري ومدني، سبق تعرف العقيد أبو زيد على كل ذلك عبر علاقات الصداقة الطويلة مع الملازم الشاب في ميادين التدريب العسكري، وحلقات التوجيه السياسي، والتدريس النظري داخل (فوج البدر) الذي كان قد أنشأه ولي العهد مؤخراً بهدف اعداد جيش حديث على غرار جيش عبد الناصر المنظم، والمؤهل للقيام مستقبلاً لتحرير الشطر الجنوبي من الوطن واستعادة الأراضي اليمنية المغتصبة عام ١٩٣٤ على عهد جده المرحوم الامام يحي حميد الدين، وذلك في ظل ظروف عسكرية وسياسية غير متكافئة، وحروب طاحنة.

ومع أن ذلك الرفض من قبل عبد الناصر كان لصالح اليمن -كما تبين في وقت لاحق- إلا أن عبد الناصر قد اخترق في عام ٦٢، تلك المصلحة، ووضعها جانباً رغم مناشدة شاعر اليمن، وقائده الوطني العظيم الشهيد محمد محمود الزبيري- لعبد الناصر بترك اليمن يصنع ثورته كما يشاء، ومتى يريد، بعيداً عن أي عون خارجي، سوف لن يعمل سوى على إلحاق الأذى والإهانة بالشعب اليمني، ويصمه بالعجز عن صنع ثورته بنفسه والدفاع عنها، وحمايتها على الصعيد الداخلي والخارجي(٢) ومع هذا فإن عبدالناصر لم يتأخر عن تقديم آلاف الملايين،

(١) تفاصيل ذلك في كتابي: شهيد وطاغية، سوريا- دار الكتاب ١٩٨٠م

(٢) من خطابات الشهيد الزبيري في اذاعة صوت العرب بالقاهرة اعوام ٦١ و٦٢

وانـزال عـشـرات الألوف من الجنود والمعـدات العـسكرية، والمسـاعـدات الفنيـة، والاقتصادية، والثقافية، المكرسة كلها لخدمة مخطط ضباط ٢٦ سبتمبر عام ٦٢م.

كيف يمكن فهم ومعالجة هذا التغيير الطارئ لفكر عبدالناصر، ولما يمر سوى بضع سنين على رفض تقديم الحد الأدنى من المساعدة المادية لتنظيم الشهيد اللقية ذي الخبـرة، والجسـارة، والأكـثـر تمرساً، والأقـوى صِلاتاً مع ممثلي مـخـتلف القـوى الاجتمـاعيـة، والعناصر السياسيـة، والفئات الثـقـافيـة على الساحة اليـمنية بشطريها؟..

هل يعني ذلك بأنه قد نشأ -بحلول عام ٦٢- تبدل نوعي في مسار الوضع السياسي العام في اليمن، وفي الموقف الاجتماعي، والحضور الوطني الجماهيري، بحيث أصبح المناخ موائماً لقبول الانتفاضة العسكرية، وذلك مقارنة بظروف اعوام ٥٧-٥٨، غير المبررة عملياً لقيام مثل هذه الانتفاضة؟..

كـمـا يبـدو لي فـإنه لم يحـدث أي تبـدل من ذلك القـبـيل، كـمـا ولم تشـهـد الخارطة العامة في اليمن أي تغيير يذكر، سوى حدوث بعض الظاهرات السياسية الجزئيـة التي لايعتـد بهـا في اطار الحسـابات العـامـة، والتـحـولات النوعيـة المعول عليها.

في حين يصـعب -من ناحيـة أخرى- طرح إجابة موضـوعـيـة بمعزل عـن فـهم معطيات الظروف الاقليمية والدولية، لعام ٦٢ عنها في أعوام ٥٧، ٥٨، وكذا عن مجمل العلاقات الجيوبولوتيكية التاريخية التي تربط مصر باليمن، وتجلي حاجة مصر عبدالناصر بعد الانفصال -الى موقع استراتيجي عربي جديد يتنفس منه الصعداء، وجده عند الحليف التاريخي لمصر -اليمن- انظر الفصل الثالث-وذلك لموقعه على البحر الأحمر، ومضيق باب المندب حيث كانت ترنو عيون مصر -على الدوام- الى هناك، حفاظاً على مصالحها الداخلية الحيوية، وبوابة للأراضي المقدسة، التي يضع عـاهلها الملك فـيصل نفسـه في مواجهـة مع عـبدالناصر فـوق أن اليـمن

اليوم- كما في السابق- تشكل درعاً ضد اختراق حزام أمنها الشرقي الذي أوشك على الإرتخاء، والإهتزاز من جراء عملية الإنفصال عن سوريا وضلوع العربية السعودية في إنجاح تلك المؤامرة بالتواطؤ مع أمريكا الحليف الاستراتيجي لاسرائيل، لم تكن معه مسألة قيام ثورة في اليمن بالنسبة لمصر مجرد متنفس لكابوس كان يجثم على صدر عبدالناصر، بل وصحيح كذلك ان قيام ثورة فيها كان مبعث انزعاج له أيضاً، خوفاً من أن تسقط هذه الثورة في قبضة السعودية، وتتهيأ الظروف -في ظل غياب دولة الامام أحمد القوية، برفضه - لمشروع ايزنهاور- وعدم قبول دخول اليمن بالتالي في إطار التحالف الاسلامي المناهض لمصر الاشتراكية- لوضع مصر تحت الحصار العسكري، ، وجعل ظهرها مكشوفاً أمام العدو الإسرائيلي، يسرح في مياه البحر الأحمر، ومضيق باب المندب على هواه الأمر الذي كان وراء دافع مصر، وحاجتها إلى تبني يمن عام ٦٢، ورعاية ثورته، والإبقاء عليها تحت ملاحظة واهتمام عبدالناصر، وذلك على عكس اهمية هذه الخاصية في اعوام ٥٧-٥٨ وقت أن كانت مصر تنعم بالاستقرار الداخلي، والهدوء الامني الخارجي، بخروجها مظفرة -بفضل الانذار العسكري السوفيتي- ودحر العدوان الثلاثي، وانهزامه بانتصار قضية تأميم قناة السويس، وحيث كان يتألق نجم عبدالناصر بالتالي على أفق السياسة الدولية، وتعاظم سمعته وسطوته داخل المحافل العربية والعالمية، انعدمت معه -الحاجة- في لحظة المجد والشهرة تلك- الى اليمن، كمتنفس اقليمي ينقل اليه معركته الخارجية، فوق أن حاكم اليمن الأوحد، كان يحلم يومها بأن يستظل في كنف رعاية وحماية عبدالناصر الذي أوشك على بسط نفوذه السياسي في سوريا، في حين كان عرش فيصل، وحلف بغداد يترنحان تحت وقع ضربات دعايته، وفاعلية جهاز مخابراته، الأمر الذي تختلف عنه الصورة العامة في مطلع الستينات، بعد فشل الوحدة مع سوريا، وتغير مسار الثورة العراقية لغير صالحه، وتحفز أمريكا والسعودية على منازلته، وحمله على

التراجع عن التوجهات الثورية في المنطقة، ومغازلة الاتحاد السوفيتي، وصده بالتالي عن الاعتماد عليه، مما حداه الى البحث عن مخرج من المأزق، والتقليل من ضائقة الخناق، وجو الحصار المفروض، وقد وجدهما في ثورة ٢٦ سبتمبر عام ٦٢، على أرض الحليف العربي القديم، والدرع التاريخي الحصين، حيث سارع الخطى هذه المرة- على عكس أعوام ٥٧- ٥٨ لمد يد العون والمساعدة للثورة اليمنية، ونزل ميدان المعركة -الاقليمية والدولية- بكل ثقله العسكري، ورصيده الوطني، والقومي والدعم الاشتراكي العالمي.

غير أن ذلك، قد جاء -لسوء حظ اليمن، وعبدالناصر- للأسف،مع بدء الشروع في تنفيذ المخطط الامريكي الجديد، لمنطقة الشرق الأوسط، الهادف الى وضع هذه المنطقة الغنية بالبترول في قبضة الامبريالية الامريكية، والانطلاق منها -من ثم- لاستكمال السيطرة على دول منطقة الشرق الأوسط، وغرب ووسط القارة الأسيوية، واحكام فرض الحصار الحديدي على الاتحاد السوفيتي وبلدان اوربا الشرقية المتحالفة معه. حيث ارتبط هذا المخطط -بعيد المدى- وذلك مع فترة التحضير للثورة اليمنية، الحلقة الاضعف في سلسلة أنظمة الحكم العربية التي تسمح بامكانية جر عبدالناصر الى مستنقعها الآسن، وجعله يفرق هناك، وسط علاقات التخلف، ومصارعة الأهوال، وموت جنوده بالجملة، مع خلق مبرر اضافي لعملية التدخل الامريكي المباشر في جنوب شبه الجزيرة العربية بدعوى حماية مصالحها الحيوية في السعودية وحيث يمكن بالتالي -داخل هذا المستنقع- توسيع رقعة المجابهة السياسية والعسكرية، واستنزاف قوة عبدالناصر المادية، وادانة موقفه على الصعيد الدولي كمشاغب، ومصدر للثورات، واسقاط الانظمة الشرعية، بما يدفع وصول المخطط الأمريكي الى نهايته، بعزل مصر عن الساحة الدولية، وجعلها لقمة سائغة للعدو الاسرائيلي، والركوع -في نهاية المطاف- تحت جبروت الولايات المتحدة، ونفض يد مصر عن الاعتماد على مساندة الاتحاد السوفيتي، ظل

عبدالناصر لسنوات -بعيداً عن ادراك ابعاد هذا المخطط الجهنمي، وذلك وسط دوامة تصفية حساباته الاقليمية، والانشغال بحماية الثورة اليمنية، التي غرقت فيها قواته حتى العظم، ولم ينتبه لخطورة المنزلق -الذي وقع فيه- إلا في وقت متأخر، بحلول منتصف عام ٦٥، حيث لم تشفع له حسن نواياه تجاه امريكا والسعودية، بتقديم بعض التنازلات لصالحهما، والموافقة على طلب عدم الوقوف ضد العربية السعودية، والسماح بإجراء استفتاء شعبي حول (نظام الحكم الذي يختاره الشعب اليمني، بديلاً عن النظام الجمهوري(١) ومع هذا فقد رُفِضَ هذا العرض الذي تم صياغته في قمة جده، ومؤتمر (اركويت) وقمة الرباط، والاسكندرية قبل ذلك، وقلبت امريكا له ظهر المجن، وتنصلت السعودية أخيراً عن اتفاقية جدة، وأفشل (مؤتمر حرض للسلام) اعقبهما صدور دعوة لعقد حلف اسلامي مناهض لعبدالناصر، وحكومته الاشتراكية الملحدة -على حد زعمهما- الأمر الذي استيقظ عنده عبدالناصر وصار غير مقبول لديه التنازل عن الكرامة، والاستسلام للتهم الباطلة الموجهة الى مصر، مما دفعه إلى تعليق الحوار السياسي معهما، والإقدام على الإنجرار اكثر نحو الفخ الأمريكي وارتكاب الخطيئة الثانية بوضع حكومة الفريق العمري في سجون القاهرة، واعادة المشير السلال من المنفى، وتشديد القبضة الحديدية على اليمن -موضوع الفصل السادس والسابع من الكتاب- نسي في غمرة هذا الإنفعال الشيء الرئيسي في القضية، وهو رغبة امريكا في بقاء قواته مجدداً باليمن، وداخل مستنقعه، وذلك لاطول فترة ممكنة، ريثما تستكمل عملية تنفيذ بقية مسلسل حلقات المخطط الامريكي، والوصول به الى نهايته الاستراتيجية، حيث لم تكن قد تشبعت بعد، مخازن الاسلحة الامريكية في المنطقة، ولم يتم ربط دفاع العربية السعودية الجوي بمظلة (ا ف١٥، و١٦) كما ولم تستكمل مهمة تشغيل ماكينة وأجهزة آلة الدمار الشامل، وراجمات الصواريخ، وقاذفات القنابل، فوق أن أمريكا في حاجة الى بعض الوقت لصالح

(١)انظر محمد الشعيبي وثائق الثورة اليمنية. سوريا دار الكتاب ١٩٨٠

انتهاء اسرائيل من وضع خطة العدوان على مصر، وضم أراضي عربية وفلسطينية جديدة، يصعب تحقيقهما، في ظل وجود الجيش المصري الذي سوف ينشغل فقط/ لو عادت قواته العاملة باليمن- بمهمة حماية أرضه وسمائه، ومحاولة استعادة الحق العربي في فلسطين. كما وأن بريطانيا -وهذا بيت القصيد بالنسبة لامريكا- لم تكن قد طرحت موعداً لانسحابها من عدن والخليج لصالح شركات النفط الامريكية العملاقة، حيث يحتاج الأمر الى دفعة جديدة تقوم بها أجهزة المخابرات المصرية والوجود العسكري في الشطر الشمالي من الوطن لدعم المقاومة الوطنية ورفع الجبهة القومية إلى سدة السلطة في عدن. غير أنه لا ينبغي مع هذا محاولة استباق الأحداث بالانسياق وراء طرح اخبار الفعل ورد الفعل على الساحة اليمنية بشطريها، وذلك ريثما تستكشف قصة الصراع الإقليمي والدولي على الساحة اليمنية -كما كان يتخيلها حزب التجمع الوطني وذلك مع بدء فجر حياة الثورة، التي كتب لي التعايش معها منذ اللحظة الأولى والاقتراب من مصادر ومواقع أحداثها الايجابية والسلبية ومظاهر أعمال وبطولات بعض الرجال بقيادة الفريق العمري وتراجع البعض الآخر، وغلبة الواقع الاجتماعي المرير وفعل قوانين علاقات التخلف على الأماني والطموحات والاحلام وذلك بدءاً من تجربة العمل الاعلامي في اذاعة صنعاء التي كانت بادئ ذي بدء بالنسبة لي، بمثابة نافذة على فهم معطيات هذا الواقع، والوقوف بالتالي مع الفريق العمري على تفهم سطوة هذا الواقع، وتناقضه الصارخ مع العالم الخارجي الحضاري، وعدم تكافئه مع نزعة، التآمر والمطامع الاستعمارية فضلاً عن عدم اقتداره على مجابهتهما؛ وكيف أن الانطباع الأول، عند مباشرة العمل في الاذاعة، لم يكن واعداً، -بالنسبة لي- ولمصلحة الثورة، والبلد كذلك. خاصة إذا ما أخذ بعين الاعتبار مدلول مقولة «الموضوع يفهم من عنوانه» لست اقصد بذلك واقع حال غباء بيان الثورة التحذيري الاعلامي الأول بخصوص حضر التجول، بقول المذيع العسكري -بعد اعلان قيام

الثورة- «يمنع بتاتاً حضر التجول حتى اشعار آخر» بما يعني أن على الإخوة المواطنين واجب التجوال، وعدم الالتزام بالبقاء في منازلهم الى اشعار آخر، ولم يتم تصحيح هذا الاعلان -الذي ظل يتكرر حتى منتصف الصباح- الى أن قمت بلفت انتباه الاستاذ أحمد حسين المروني، الذي تعين مديراً للاذاعة، وصدور قرار في نفس الوقت بتعييني مسؤلاً عن قسم الاستماع السياسي بالاذاعة.

ليس ذلك هو المهم في الأمر -إذا ماروعي ظاهرة عملية التقليد الفكري الفج، لمفاهيم قرارات الدول المتقدمة، بشأن اعلان حالة الطوارئ العامة في البلاد- وذلك في ظل بقاء العقلية الاعلامية بكنف عصر الماضي المتخلف، بل المهم هو حول مدى قدرة جهاز الإذاعة -في عهد النظام السياسي الجديد على التكيف مع أفكار العصر الذي تحاول الثورة الدخول فيه، يرتبط هذا السؤال -من ناحية أخرى- بقضية التزام ضباط الثورة أنفسهم والجماهير على حدٍ سواء، باحترام البيانات والقرارات الصادرة عن النظام الجديد وانعدام وجود آلية تكفل عدم خرق تلك القرارات والمراسيم، واحترام الناس لها حيث لم يتم عمل شيء في سبيل وضع قرار حضر التجوال موضع التنفيذ على صعيد الحفاظ على الأمن، وعدم السطو على الممتلكات العامة أو الخاصة، وتجنب الاعتداء على الحريات الشخصية والاعتقالات الكيفية، مما سهل في ممارسة أول خرق من قبل الجماهير لمراسيم الدولة الجديدة، انعكس اثره سلبياً، في عدم تجاوب الناس -بعد ذلك-والى الآن، مع المراسيم والقرارات الحكومية، وعدم الأخذ بجديتها واللامبالاة تجاهها. فقد ظل الناس يتواجدون في شوارع العاصمة، وفي مدن الأقاليم، ليل نهار، ولم يكن حتى ميدان شراره -التحرير حالياً- خالياً من الناس، كان البعض منهم يتحلق حول الدبابات المرابطة على مشارف قصر الإمام، ولم يجدوا من يمنعهم في الصباح من الدخول الى ردهات وحجرات القصر الملكي، ونهب مابداخله من الوثائق والحلي والمجوهرات، وتم العبث بالتحف الفنية وألقيت الملفات الرسمية على أرضية

الحجرات، وعلى الممرات، وداس الناس بأقدامهم أشرطة الأفلام السينمائية، وأجهزة التسجيل من نوع (قروندنق) الألمانية ولم أجد -بعد أن قمت بتصوير مظاهر أعمال العبث والنهب تلك، وكذا للدبابات المرابطة، وتلك التي احترقت بطقمها على مشارف القصر- (١) مع من أتفاهم معه، حول وضع حد لعملية السطو والإتلاف هذه باعتبار ذلك إضراراً بالملكية العامة، والحفاظ على القصر وممتلكاته، واجب وطني، فوق أنه يمثل على الصعيد التاريخي -شاهداً على عصر الإمامة، وعلى مدى تحضر الثوار والجماهير، بالتالي تجاه التعامل مع يوم الوطن الرمز الذي يجب أن يظل محفوراً في ذاكرة الزمن والأجيال، على غرار جميع الثورات الوطنية في العالم التي جسّدت نضالها في الإبقاء على تلك المعالم كما كانت عليه وجعلها حية في أذهان الزوار الأجانب، وأمام الباحثين والعلماء للتدليل على عدالة قضية تلك الثورات، وفارق التغيير النوعي في مظاهر حياة واسلوب الحكم بين الأمس واليوم. وهو مالم يتمكن الثوار من الوفاء به، حيث انعكست تلك الصور السلبية مجدداً بالنسبة لوضعية بقية قصور أفراد الأسرة المالكة، وبدلاً من أن تتحول هذه القصور الى متاحف، تكون مرآة تنعكس عليها صورة الحكم الإمامي فقد تحولت في بداية السبعينات الى زنزانات للمعتقلين السياسيين المعنيين أصلاً بانتصار الثورة بما في ذلك قصر البشائر نفسه بعد أن اخلاه ممثلي هيئة الرقابة الدولية ومندوبي الصليب الأحمر، في عام ٦٧ إثر انسحاب القوات المصرية.-وهو مالم يحدث في تاريخ أي ثورة ترفع شعار خلاص الشعب والوطن من الاضطهاد وتعد بهدم معتقلات وسجون عهود الرجعية وحكم الاستبداد... وليس بإضافة المزيد منها، وعلى غرار نفس الاسلوب الذي كانت عليه من حيث عدم المواصفات التي تكفل حرمة الانسان، وتوفر حاجته وتهيئة فرص التحاور معه وصولاً الى أن يكون شخصاً صالحاً، وغير عدواني ومنتقم.

يلي قصر البشائر قصر سيف الاسلام العباس الذي تحول بدوره الى سجن

(١)انظر محمد الشعيبي وثائق الثورة اليمنية. ج ١ سوريا دار الكاتب ١٩٨٠

آخر للمعارضين السياسيين، والذي ابتلع بداخله خيرة شباب ومناضلي الثورة، والمناصرين لها، انتهى هذا القصر المظلم أخيراً بابتلاع رئيس جهاز الأمن الوطني السابق العقيد سلطان القرشي.(١)

ويأتي بعده على رأس القائمة قصر سيف الاسلام الحسين الذي تم استدعائي اليه من سجن (الرادع) في عام ١٩٧١ بهدف إجراء التحقيق حول التهم الموجهة إليّ من قبل الحكومة بعد اعتقالي عشية الذكرى الثانية عشرة لقيام الثورة ضمن المئات من العناصر الوطنية، والكتاب والصحفيين الذين كدسوا على بعضهم داخل غرف سجن الرادع المخصص للجرائم الجنائية.

ومن قِبَلْ من صدرت أوامر عملية الاعتقال هذه..؟

كانت للأسف من قبل نائب رئيس الوزراء للشؤن الداخلية العقيد إبراهيم الحمدي. الزميل والصديق، ورفيق خندق القتال ضد القوى المضادة للثورة، كانت قائمة الاتهام الموجهة منه اليّ على لسان المخبر والمحقق السياسي المقدم أحمد الجرموزي كالتالي:

١- معارضة سياسة بعض أعضاء حكومته التي كان يرأسها القاضي المرحوم عبدالله الحجري، وحدد بالذات اسم وزير الاعلام الذي كان بدوره صديقاً حميماً للحمدي، والذي كان يومها يحضّر معه سراً لعملية انقلاب ١٣ يونيو ٧٣م.

٢- تهمة الاتصال بعدن ومحاولة تشكيل فرع في صنعاء لنقابة الصحفيين واتحاد الكتاب والأدباء اليمنيين.

٣- تهمة الاتصال بالفريق حسن العمري المبعد بالقاهرة ومحاولة اقامة تكتل وطني عريض بهدف قلب نظام حكم القاضي الإرياني.

ونسي العقيد ابراهيم الصلة الحميمة التي كانت تربطني وإياه بالعمري الذي

---

(١) كان ذلك عام ٧٦ إثر فشل تحركه مع بعض قادة عناصر حزب التجمع وعدد من الشخصيات لإيقاف نزيف الحرب والتمرد الذي قاده عبدالله عبدالعالم قائد سلاح المظلات بعد مصرع الرئيس إبراهيم محمد الحمدي، وذهب ضحيته عدداً من مشائخ الحجرية ودخول الأستاذ النعمان السجن إلى أن تمكنت من الإفراج عنه بعد مقتل الغشمي واعتلى علي عبدالله صالح رئاسة الحكم بدلاً عنه.

كان له فضل الإفراج عنه من السجن بعد قيام الثورة، وتعيينه ضابطاً في مكتبه العسكري، وترقيته من ثم إلى قائد لسلاح الاحتياط.

٤- تهمة معارضة الحملات العسكرية التي تشنها الحكومة بقيادة ابراهيم الحمدي ضد عناصر ما كان يسمى بتنظيم الجبهة الوطنية المتمركزة قي المناطق الوسطى المحاذية لحدود الشطر الجنوبي من الوطن. والتي كانت قد تشكلت أخيراً من بعض العناصر المنشقة عن أحزاب البعث القطرية وحزب الجبهة القومية، وجبهة التحرير وادّعت لنفسها -اعتباطاً- اختيار النهج الماركسي لكن على الطريقة التروتيسيكية المحفوفة -في نظري بالمخاطر- وكانت جريمتي في نظر العقيد إبراهيم الحمدي -رغم تأكده من عدم انتمائي الى تلك الفصائل، ومعارضتي لحمل السلاح بهدف اسقاط الحكم- هي دعوة الحكومة الى انتهاج طريق الحوار بدلاً عن العنف المتبادل. الذي اسفر في النهاية بنشوب الحرب بين الشطرين عام ١٩٧٢ وانهزام قوات حكومة الشطر الشمالي تحت قياة العقيد ابراهيم الحمدي، والعقيد مجاهد أبو شوارب، والعقيد محمد عبدالله الكهالي، والشيخ عبدالله بن حسين الأحمر.

- إذا ما كان هناك ثمة مبرر لتصرف الجماهير الخاطئ تجاه وضع القصور الإمامية، بما يدل على قصور الوعي، وعلى جهل الناس بأهمية المسائل المطروحة أمامهم، فقد كان السؤال الملح بالنسبة لي يومها عند الالتحاق بالعمل في الإذاعة هو: إلى أي مدى كانت مقدرة هذا الجهاز الحساس على التعامل مع معطيات مرحلة الوطن الثورية- وذلك بعقلية حضارية، تتجاوز مفاهيم واخلاقيات الوضع السائد وتخطي ثقافة عهود الماضي المثقلة بالوهن، والأمية المركبة، وعدم التوقف بالتالي عند حدود التسبيح والحمد لجلالة الحاكم الجمهوري الجديد كما كان يتم في عهد الإمام أحمد، وتعمّد ممارسة الفكر الخرافي، وتظليل الجماهير؟..

غير أنه اتضح مع التجربة بمرور الأيام بأن الوقت كان لايزال مبكراً على

ممارسة ذلك، لا لأن هذا الجهاز التثقيفي الخطير- لم يكن متمكناً من الناحية الذاتية على التكيف مع روح ومعطيات عصر التحضر العالمي من حوله، حيث كان يوجد بداخله من يملك بعض تلك المقدرات وتتقدم عقليته حدود واقع فكر الظرف المعاصر في اليمن عشية قيام الثورة.

غير أنه يصعب القول -مع هذا- بأنه كان في إمكان جميع العاملين بداخله- وخاصة جهاز الادارة والمشرف العسكري- الانفكاك من أسر واقع حال بنية العقل الذهنية العامة المنحدرة من عصور الظلام، وعلاقات التخلف، المتمثلة في قداسة الفرد، وتأليه الحكام والخضوع المطلق لأوامر السلطة، ورأس القبيلة والعشيرة ورب الأسرة، ورئيس الدائرة الحكومية، تجلى ذلك في طابع اسلوب تعامل إدارة الاذاعة والمشرف العسكري، مع المادة الخبرية الاعلامية المحلية، وبالذات مع البيانات الرسمية الصادرة -على لسان الدكتور البيضاني- بإسم مجلس قيادة الثورة التي كان يشفعها بالتهديد والوعيد ضد امريكا والعربية السعودية، حيث كان جهاز الإذاعة يأخذ تصريحاته المفرطة تلك على علاتها، دون محاولة التلطيف من لهجتها العدائية المفضوحة، وإعادة صياغة محتواها الاستفزازي، بشكل اعلامي حذر ودبلوماسي، وذلك بالرغم من قيام وسائل الاعلام الغربية باستغلال تلك التصريحات، وتوظيفها لصالح حملتها الدعائية التي تؤكد للرأي العام العالمي والعربي عدوانية النظام الجمهوري، وحليفه المصري وللتدليل بالتالي على مدى خطورة الثورة اليمنية والوجود العسكري المصري بالنسبة لأمن منطقة الجزيرة العربية، ومصالح الدول الغربية، وعلى السلام العالمي أيضاً. الأمر الذي كان يستنتج منه تبرير عملية مناهضة الثورة، وشرعية محاولة اسقاطها، وحفز العالم والأمم المتحدة على المطالبة بسحب القوات المصرية. ومع هذا لم ينقطع سيل اذاعة تصريحات البيضاني المماثلة على مدى الاسابيع الستة لقيام الثورة رغم الأضرار الملموسة عالمياً وعربياً التي ما انفكيت عن الإشارة اليها في عدة تقارير لمسؤلي

الاذاعة بحكم عملي في قسم الاستماع السياسي المعادي، واطلاعي على نسق الاعلام الغربي والعربي المعادي، أملاً في الاسراع بمحاولة تفادي خطورة استمرار ذلك النهج الاعلامي الخطر على مستقبل استقرار النظام الجمهوري الجديد المستهدف.

غير أن ادارة الإذاعة لم تكن لتهتم بالموضوع، وكأن الأمر لايعنيها مادام ذلك معبراً عن إرادة القيادة السياسية العليا، كما ولم تقم -في أقل الأحوال- كما طالبت مؤخراً- بطرح القضية على السلطات العليا ممثلة في رئيس الجمهورية شخصياً- كي ترفع عنها جزئياً المسؤلية الاعلامية عن ارتكاب مثل تلك الممارسات الخاطئة، الأمر الذي لم يعكس فقط عجز العمل الاعلامي السياسي الجديد عن تحمل مسؤليته الذاتية فحسب، بل يعكس كذلك تدني مستوى كفاءة اصحابه المهنية الذين لم يكونوا يروا في أنفسهم سوى مجرد آلة وترس أخرس في عجلة النظام السياسي دون امتلاك رأي هادف ومشورة صائبة لصالح الوطن، ولجهاز الحكم الوطني نفسه. وعندما كنت احتفظ لنفسي بحق الاعراب عن عدم الرضى والسخط، كنت لا أزال مصراً على إيصال معرفة حقيقة مايجري على صعيد العمل الاعلامي الخارجي المعادي، الى رئيس الجمهورية نفسه يحدوني الأمل في أن تصريحات الدكتور البيضاني الاستفزازية المتوالية لم تكن لتعبر عن رغبة وتوجه سياسة أعضاء مجلس القيادة. ولقد كان هذا الحدس في محله حيث اعرب المشير السلال -في معرض حديث- انتزعته منه بصعوبة وسط مشاغله الجمة- بأنه لم يكن راضياً عن تصرفات وتصريحات الدكتور البيضاني. كما استشفيت منه بصورة غير مباشرة بأن نائبه الدكتور البيضاني يقوم بتمثيل أدوار تملى عليه من الخارج. وقد تعزز هذا الاعتقاد بمجرد تعيين الاستاذ سعد غزال نائب مدير اذاعة صوت العرب بالقاهرة أحمد سعيد، مشرفاً عاماً على الإذاعة حيث اصبحت كل برامج الاذاعة-تحت إمرته- تصب في ذلك الاتجاه، وتأكد بما لايدعو للشك بأن الدكتور

البيضاني لم يكن سوى اداة رعناء في يد جهاز الاستخبارات المصرية الموجهة من قبل السيد/ محمد أنور السادات الذي كان قد عينّه الرئيس عبدالناصر مسؤلاً عن شؤن اليمن، والمعروف باشتباه علاقته بالسفارة الامريكية بالقاهرة والتعاون سراً مع جهاز المخابرات المركزية الامريكية، حيث ثبت مؤخراً للمراقبين السياسيين، والباحثين العلميين بأنه كان يقوم بتصعيد عملية النزاع في المنطقة، وتوسيع رقعة الحرب اليمنية-السعودية غير المعلنة وذلك بهذف انجاح المخطط الامريكي الذي كانت تمليه عليه الـ سي.إي.إ بعيداً عن إدراك عبدالناصر. (١)

وعندها من يوم ظهور الوصاية الاعلامية على جهاز الثورة والاذاعة لم تصبح المادة البرامجية الاعلامية التي كنت أقدمها للاذاعة مجرد نشاز في جوقة العمل الاذاعي السائد-فحسب بل صرت شخصاً غير مرغوب فيه.

تكرر ذلك الموقف بالنسبة لي مجدداً في أوائل السبعينات -بعد انسحاب القوات المصرية، وذلك نتيجة عدم اشتراكي في تلك الجوقة الموسيقية المتوأمة، واعتراضي على إشاعة ثقافة عصور الانحطاط داخل العمل الاعلامي والثقافي الرسمي في اليمن. ولم اتحرر -جزئياً- من سطوة رقابة جهاز الاعلام الظلامي الرسمي إلا في مطلع الثمانينات ومنتصف التسعينات، بإطلاق حرية الفكر والعمل الصحفي والثقافي على يد الرئيس علي عبدالله صالح، حيث تمكنت -في ظل بعض جوانب عهده المتحررة- من إنتاج عدد من الأعمال الفكرية النقدية بما في ذلك كتابة هذا المؤلف الذي لم يكن ليسمح بنشر مثله إلا في البلدان المتحضرة، مع أن ذلك لا يعني بأن قبضة يد الظلام قد اختفت والى الأبد، إلا أنه بفضل مساندته غير المباشرة تمكنت بالتالي من انتزاع الكثير من كتبي وأبحاثي وأعمالي الصحفية من يد أولئك الظلاميين والمخبرين رغم أنهم قد شوهوا بعض تلك الأعمال، ووقفوا حجر عثرة أمام

(١)انظر صائد الجواسيس، وكتاب لعبة الأمم، ومذكرات بعض أعضاء مجلس قيادة الثورة المصرية، وكتاب سرة حياة جمال عبد الناصر

نشر البعض الآخر. وذلك بالتعاون مع بعض الجهات التي كانت تسمي نفسها علمية -بالجامعة- (١) خاصة عندما كان يتعذر على المخبرين والمراقبين في جهاز الثقافة والاعلام -قبل تحرر هذا الجهاز منهم- فهم محتوى المادة العلمية المطروحة وبالذات حول دراسة التراث، وقضايا التاريخ الاجتماعية والسياسية، وفكر الاستشراق التاريخي اليمني.

ومع اشتداد موجة المضايقة والقهر داخل العمل بالاذاعة تحت الادارة المصرية المباشرة، فقد حاولت البحث عن عمل خارج جهاز الإذاعة لكن في إطار العمل الثقافي الاعلامي. غير أنه كان يصعب في بداية الستينات الحصول على مثل ذلك العمل، حيث لم يكن يوجدصحيفة أو مجلة، أو دار للثقافة والنشر، أو أي شيء آخر من هذا القبيل على الاطلاق، بما في ذلك عدم وجود صحيفة في صنعاء تتحدث باسم الثورة أو تعبر عن لسان الحكومة، حيث كانت صحيفة الثورة لاتزل تصدر في (تعز) على خلفية مطابع صحف الإمام هناك وأنقاض جريدة (النصر) الإمامية الرسمية. إلا أنه سرعان ما ظهر البديل الاعلامي المناسب أمامي وذلك بظهور فرصة تأسيس أول وكالة للأنباء اليمنية باسم وكالة سبأ للأنباء وذلك بالتعاون مع وكالة أنباء الشرق الأوسط المصرية ومساعدة الاستاذ نجيب البدري أول مراسل لتلك الوكالة في صنعاء، والذي كان يشغل رئيس دائرة الشرق الاوسط بالوكالة المصرية. وتسلم العمل فيها بعدي الاستاذ محمد عبدالرزاق الكاتب والصحفي اليمني المشهور وعضو حزب التجمع الوطني الديمقراطي، وذلك في أعقاب توافر إمكانية اصدار صحيفة بإسم (صنعاء) حيث تعاقدت مع جهاز التوجيه المعنوي لقيادة القوات المصرية على إصدار صحيفة يومية تحت ذلك الإسم، يقوم التوجيه بعملية تمويل طبعها على جهاز استنسل قديم كان موجوداً بمكتب

(١) مثل الدكتور يوسف محمد عبدالله الذي أبدى تحفظاً على بعض مواد كتاب تاريخ اليمن قبل الاسلام، وحذف عدد من وجهات نظر مؤلفه البروفسور ميخائيل بيوترو فيسكي مما أخلَ بمبدأ حرية الرأي والحفاظ علي مبدأ الأمانة العلمية، وإضعاف تماسك بنية الكتاب العلمية، التي حرم القارئ من الاطلاع عليها وطرحها للنقاش،الذي كنت قد شرعت فيه مع المؤلف بهدف محاولة اثبات وجود الفكر اليمني على الساحة العلمية والعالمية، دون جدوى، وذلك بسبب الحجر على العقل من قبل السدنة الجامعيين الكبار.

التوجيه علـى أساس توزيعها مجاناً على موظفي جهاز الادارة الحكومية بهدف مواكبة مجريات الأحداث السياسية والأعمال العسكرية، ونشر الوعي الوطني بين الناس في ضوء أهداف ومبادئ ثورة ٢٦ وفي ظل الوجود المصري الهادف الى مساندة الثورة، وتحقيق تلك المبادئ والأهداف.

وقد اشترك في تحريرها إلى جانبي كل من الأخ/ محمد علي الحيمي ويحي بهران، ومن الجانب المصري، الاستاذ محمد عبدالكريم السعيد من كبار محرري صحيفة الأخبار المصرية القاهرية الذي أتاح لنا -في بادئ الأمر- فرصة جعلها تعبر عن آمال وطموحات شباب الثورة وذلك أكثر مما تعبر دعائياً لصالح جهاز السلطة الجمهورية الجديدة، وكان يجدها موظف جهاز الدولة على المكتب مطلع نهار كل يوم، في ثمان صفحات ورق الإستنسل وجه وقفا، بداخلها المقالة السياسية، والريبورتاج الصحفي الميداني، والخبر العسكري، والنشاط السياسي لجهاز الحكم، والتعريف بمبادئ وأعمال شخصية قيادية عسكرية أو سياسية أو ثقافية (١).

ماذا تحمل هذه الشخصية من هم وطني عام، وما هو هدفها، ولماذا تناضل سياسياً وعسكرياً وفكرياً، لأي هدف، وماذا بعد إحراز الانتصار العسكري علـى القوى المضادة للثورة، هل لدى تلك القيادات غايات أبعد من الحصول على كرسي الحكم الذي حلوا بداخله محل الإمام، وماهي خططهم المستقبلية وبأي أداة سوف ينفذون التزاماتهم أمام الشعب والوطن، وذلك في ظل ظروف الافتقار الى المهارة والكفاءة السياسية، والعلمية، والمعارف الاقتصادية، وانعدام تجربة التعامل مع الأطر السياسية الدولية والطموحات الاستعمارية، وتآمر الشركات العالمية والمصارف الدولية الاستغلالية، وعدم التكافؤ بالتالي مع أعداء الوطن الاقليمين الذين سوف لن يتوقفوا عن محاولة احتواء الثورة وإجهاضها من الداخل في حال فشل دحرها واسقاطها عسكرياً؟..

كما كانت الصحيفة تغطي -من ناحية أخرى- وقائع جلسات محكمة الثورة

---

(١) ملحق رقم ٤

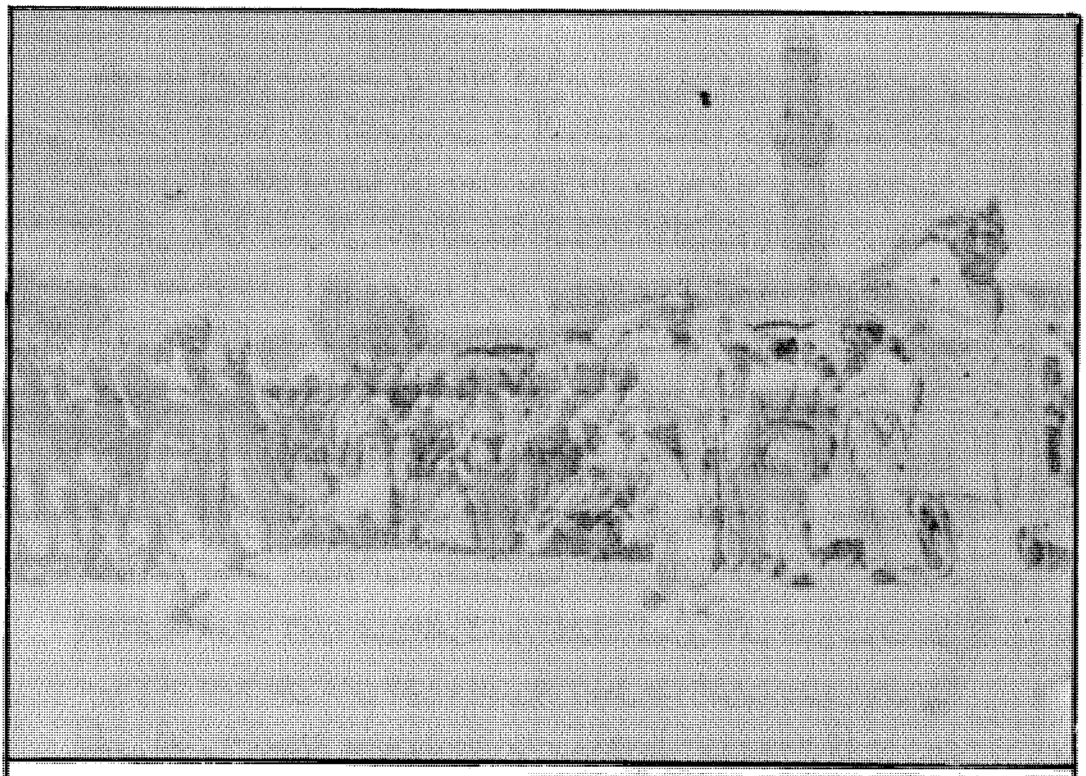
العسكرية التي أنشأت على عجل برئاسة العقيد غالب الشرعي، وعضوية القاضي عبدالله الشماحي، والعميد محمد حميد، والعقيد عبدالله بركات مدعياً عاماً، حيث كنت أنقل وقائع المحاكمة على آلة التسجيل من نوع فيليبس. موديل (٦٠) وتفريغ محتوياتها من الشريط وإنزال الأخبار عنها على صفحات الجريدة، وذلك بهدف اطلاع قراءها على ما كان يجري بالفعل داخل قاعة المحكمة العسكرية للثورة (١) إلى غير ذلك من القضايا والتساؤلات التي كانت مطروحة أمام الثورة، وتشغل بال وفكر الشعب والوطن.

تولت هذه الصحيفة الناشئة، «صنعاء» طرح تلك التساؤلات والقضايا على بساط البحث، وذلك قبل أن يتخذ ملامح الحكم الجمهوري الجديد شكله الواضح، وقبل تشكل بنية هذا الحكم على الصعيد السياسي، والاجتماعي، والاقتصادي، والثقافي، حيث كانت تسود العمومية وتهيمن الشعارات الثورية البراقة، والطموحات الحالمة، كذا قبل أن تعتمل التناقضات داخل المجتمع، وتظهر الصراعات على السلطة، ومحاولات التخلص من ضباط الثورة واحداً بعد آخر، وقبل أن تتكشف للمراقبين -بالتالي- حقيقة غياب الحضور الجماهيري، وفقد فاعلية العمل الحزبي، وخلو الساحة من أجهزة الرقابة الشعبية والادارة الحكومية المقتدرة، وقبل أن تظهر -بالمقابل- الدسائس الخارجية والمؤامرات الاستعمارية، وتبرز على السطح -بالتالي أجهزة المخابرات المصرية، وظاهرة الصراعات الاقليمية، وجشع البرجوازية التجارية، وشراسة ممثلي قوى الطبقة الاقطاعية، واصحاب النزعة الطائفية، والمناطقية، والقبلية، والمذهبية، الذين سرعان ما شدوا العزم على الانقضاض، وتقاسم الغنيمة، ومحاولة استعادة مواقع النفوذ، الأمر الذي تشكل على خلفيته -بعد مرور بعض الوقت- ولما تصل اعداد الصحيفة الى المائة -بروز فجوة مريعة على أرض الواقع اليمني بين ماهو حقيقي، وماهو خيالي،

(١) لاتزال بحوزتي وثائق تلك المحاكمة، وأحضّر حالياً لإخراجها في كتاب جديد ضمن سلسلة وثائق الثورة التي كنت قد بدأت في نشرها منذ عام ١٩٨٠. صدر منها ثلاثة اجزاء، والرابع تحت الطبع ويعالج موقف الجانب الآخر المضاد للثورة.

لم تتمكن اليمن من ردم هذه الفجوة، ووضع توازن طبيعي داخل بنية المجتمع حتى اليوم، ليس ذلك فحسب، بل حمل معه ذلك التناقض -بين ماهو ممكن وغير ممكن- سيفاً تولى بدوره شرخ جبهة قوى الثورة من جهة، وقصم عرى التحالف مع مصر من جهة أخرى- مما عمل على عدم حسم الخيار العسكري، والسياسي ضد القوى المضادة للثورة، وأطال عمر المأساة اليمنية، وذلك كما كان يتوقع حزب التجمع الوطني الديمقراطي، فضلاً عن أن هذا التناقض -بين الحقيقة والواقع- قد أضعف بدوره قوى الثورة اليمنية والمصرية مجتمعة واستنزف احتياطيهما، وصفيت قيادتهما بداءً من علي عبدالمغني قائد الضباط الأحرار، وعلي محمد الأحمدي وزير اعلام حكومة الثورة، وبعض كبار القادة العسكريين المصريين، وانتهاءً بإبعاد عبدالناصر نفسه من اليمن، واغتيال عبدالحكيم عامر وإقصاء المشير السلال والفريق العمري، والقاضي الإرياني، وإبراهيم الحمدي، وذلك خلال فترة قصيرة لاتزيد عن ١٣ عاماً هي ربع فترة متوسط عمر حاكم يمني قبل الثورة-مثل الإمام يحي- بين مصرع قادتها الأول، وسقوط الآخرين، توسط عهد حكمهم -ومجابهاتهم الداخلية والخارجية- حدوث آلاف الضحايا من المدنيين والعسكريين واستشهاد مئات العناصر الوطنية القيادية، والكفاءات الشبابية الثقافية والعلمية، وتعفن جسد العشرات منهم في المعتقلات، والسجون، وفَقدَ الكثير من خيرة أبناء مصر واليمن صوابهم، وخسر بلديهما امكانات مادية هائلة بلغت بحلول نهاية الستينات أكثر من ثلاثة آلاف مليار دولار، بمعدل نصف مليون دولار يومياً. تزامن ذلك مع تراجع عملية التطور الاقتصادي المصري المستقل ووقوع البلد أخيراً- في قبضة أصحاب رؤوس الأموال ودعاة الإنفتاح، لعب فيه قادة وساسة عبدالناصر في اليمن دور المهيج لعملية الانفتاح والشره هذه بعد عودتهم الى مصر، فضلاً عما أهدرته اليمن للكثير من المساعدات المادية والعسكرية، والفنية التي قدمتها -بسخاء- منظومة الدول الاشتراكية والأشقاء الخليجيين العرب، وفي مقدمتهم

الكويت، ودولة الإمارات، والامم المتحدة، والصناديق، والمؤسسات الدولية الخيرية المانحة، في حين بلغ حجم الانفاق الدولي لصالح القوى الملكية حوالي ألفين ونصف مليار دولار، يمكن للمرء تخيل كم كان ذلك الانفاق على الجانبين الملكي والجمهوري والمصري- مفيداً لصالح إعمار اليمن المتخلف، وتطوير اسلوب حياة المعيشة والنظام فيه، والقضاء بالتالي على علاقات التخلف التي يبدو أنها سوف تظل باقية لأجيال قادمة، وذلك بفعل تعاظم مصالح قوى الغرب، ومد نفوذه على مصر واليمن، -كانا بمنأى عنه قبل الثورة- مضافاً الى ذلك النفوذ، اتساع قاعدة المنتفعين في الداخل الذي سرقوا تلك القروض وشكلوا أول بؤرة لتواجد وتكاثر عدد وكلاء الشركات التجارية، والمصارف الربوية الموجهة سهامهم ضد العملية الإنتاجية وضد تسييس المدخرات الشعبية، وعائدات الدولة من الثروات الباطنية، والدخل الضريبي، والجمركي لصالح مشاريع التنمية الصناعية والزراعية. ورفع معدل كفائة أجهزة الدولة والكوادر العلمية علاوة -وهذا هو المهم- على عرقلة كفائة العمل الوطني، واستمرار تناحر قادة العمل السياسي، والتنظيم الحزبي سبق لعناصر التجمع الوطني طرح محاذير ذلك -كما سبق القول- وحذر مجدداً -بعد قيام الثورة مباشرة، من مغبة تأجيج الخلافات داخل الصف الوطني والسعي للحصول على السلطة، ومحاولة التحاور بالتالي بدلاً عن ذلك، مع عناصر الحكم الجمهوري الجديد، ومع الوجود المصري، كما مع الجيران ومع الولايات المتحدة واقامة جبهة وطنية عريضة كانت -ولاتزال- الوسيلة الوحيدة لحشد طاقة وجهد الشعب والوطن، والشرط الأساسي لحماية وحدة الأمة من عملية الاختراق الخارجي، والنفوذ الرجعي، ومن العناصر الانتهازية وتلك التي سوف تحاول تبديل جلدها، وتندس داخل جهاز الثورة، بهدف تخريبه من الداخل، وجعله يبدو أكثر سوءً من جهاز الحكم الإمامي، وذلك في ظل عملية الاختراق تلك التي حالفها النجاح في النهاية بالرغم من جهود ومبادرات كل الناس الخيرين، والعناصر الوطنية الشريفة داخل جهاز الحكم، وفي





الدبابة التي أحرقها حراس القصر

مقدمتها الفريق حسن العمري، وذلك كما سوف نرى في معرض الحديث عنه في الفصول القادمة، بعد التعرف على ما آلت اليه مبادرة حزب التجمع الوطني الوحدوي الذي كان قد دعا فور دخول مصر والسعودية طرفاً في عملية الصراع الداخلي، وتحول اليمن الى ساحة لتصفية الحسابات الاقليمية والدولية -وذلك الى عقد اجتماع له في (عدن) برئاسة المرحوم عبدالله عبدالرزاق باذيب، بهدف تحديد الموقف من الوضع السياسي العام، والعمل على تشكيل تحالف وطني لمواجهة المشاكل السياسية والعسكرية، الناشئة والتصدي للمؤامرات الخارجية التي بدأت ترفع هامتها -كما كان قد توقع الحزب قبل الثورة- ضد مسيرة الوطن الجديدة، كان أبرز تلك المشاكل -وفقاً لوجهة نظر الحزب- في ظاهرة انعدام تكافؤ قوى الثورة مع العناصر المضادة لها، وضعف جهاز الحكم الجديد من النهوض بمسؤليته -كشريك فعال- لادارة شؤن المعركة مع الحليف المصري الأمر الذي سوف يلقي عبء ذلك كاملاً على عاتق القوات المصرية، وجعل هذه القوات تتفرد -بالتالي- بشؤن الحكم لا محالة، بما يحمله ذلك من مخاطر على السيادة الوطنية، وعدم استقلالية صنع القرار السياسي، والعسكري، سوف لن يخلو أثر كل ذلك من ردود أفعال وطنية، ودولية شبه متباينة، ومتناقضة، ستشكل في مجموعها عنصراً اضافياً الى مشاكل، ومعطيات علاقات التخلف الداخلية، حيث رأى الإجتماع بأنه لامفر -إزاء ذلك- من السعي لاقامة تحالف وطني عريض- بهدف سد ذلك النقص، ومحاولة إملاء فجوة الفراغ السياسي، ومد يد العون لحكومة الثورة وشد أزرها، والوقوف الى جانب الحليف المصري، موقف الند للند، بحيث لاتخلو الساحة أمامه للتفرد بالحكم، وخلق مضاعفات جديدة أمام الثورة هي في غنىً عنها وقد توقف الاجتماع طويلاً (١) عند هذه النقطة الاستراتيجية، ووجد أنه ليس من السهل

(١) كان يوجد على نفس الطائرة التي استقليتها الى عدن لحضور هذا الاجتماع، وهي من نوع -داكوتا- بقيادة الشهيد طيار علي محمد القباطي، أحد ضباط الثورة عبدالله الراعي كان في طريقه الى مدينة تعز، حيث تعذر هبوطها هناك مما اضطره الى مواصلة الرحلة معي الى عدن، غير أنه كان يلبس البدلة العسكرية، وخشي على نفسه من اعتقال السلطات البريطانية له في ظل عدم اعتراف السلطات البريطانية بحكومة الثورة، والتخوف من تسلل قادتها الى عدن للقيام بعملية التحريض ضد الوجود البريطاني، ولم يكن بد من اعطائه بدلة مدنية بدلاً عن بدلته العسكرية كانت موجودة في حقيبتي حيث أمكنه الدخول الى عدن والعودة في اليوم التالي الى مدينة تعز سالماً.

إقامة صرح هذا التحالف الضروري، حيث سيجد العمل -الوطني الجبهوي- نفسه في مأزق لا يحسد عليه، وذلك بسبب عدم ثبات الموقف الوطني الواحد، ونزوع معظم أعضاء هذا التحالف الى تبديل مواقفهم السياسية من موقع لآخر، ومن الولاء لهذا التيار الى آخر، وفقاً لتقلب الأمزجة، وتغير مظاهر صراع المصالح الفئوية، والطائفية، والمذهبية، والتوجهات العقائدية والحزبية، وكم هي كثيرة -في التاريخ المعاصر- عملية خرق قانون الموقف الوطني الواحد، في ظل ظروف مرحلة الانتقال الثورية الصعبة، التي تسود فيها روح الضبابية السياسية، وغياب الهوية الاجتماعية، والاقتصادية، والفكرية، وتذبذب بنية مصالح الوطن العليا بفعل تنازع عملية فرز المصالح الاجتماعية بين الخمول والتبلور الذي فرضه الحدث السياسي الجديد، وقد رأى الإجتماع في هذا السياق- بأنه لابد من أن يتأرجح التحالف الوطني- إذا ماقدر له الظهور- بين اليسار المتطرف، واليمين المتزمت، شأنه في ذلك شأن واقع حياة جهاز السلطة السياسية في أي مرحلة انتقالية من هذا النوع، ولسوف تنعكس- على هذا التحالف كل أخلاقيات، وسلوك أفراد المجتمع المتخلف، ولن يكون مفاجئاً ظهور عناصر ملكية داخله، ومن مؤيد لنهج عبدالناصر يوماً، الى معارض له في يوم آخر، ومن حليف للسعودية، وأمريكا الى معارض لهما في وقت آخر وهكذا دواليك، -انظر الفصل الخامس-الأمر الذي سوف يلحق الفشل الذريع بعملية التحالف هذه، رغم حاجة الوطن اليها والذي بدونه ستتعرض الثورة للمهالك، ويصعب احراز النصر سريعاً على العدوان الداخلي والخارجي، ولهذا فقد قرر الاجتماع بأنه لايجب التوقف للحظة، دون البحث عن القواسم المشتركة التي تجمع بين مصالح كل أطراف التحالف، وتوحد عملهم الشريف، واللجوء بالتالي الى استخدام كل وسيلة تساعد على انجاح هذه المهمة الوطنية المقدسة، بأي ثمن، حتى وإن جاء ذلك على حساب أولويات الحزب، ماعدى أن يدخل أعضائه طرفاً في عملية المنافسة على السلطة، والانجرار وراء الخصومات،

والنزاعات الثانوية، والدخول في مواجهة مع جهاز النظام الجمهوري، وعناصر السلطة السياسية العليا.

ويمكن تلخيص مقررات الاجتماع الموسع الذي دام اسبوعاً كاملاً، في النقاط التالية:

١- عدم سعي الحزب الى السلطة، كون أي محاولة للإنفراد بها -في هذا الظرف- يشكل خرقاً لقانون المرحلة الانتقالية.

٢- عدم الانخراط في النزاعات والخلافات المذهبية، والولاءات العشائرية، والطائفية، والحزبية، ومحاولة التقليل من حدتها، وجعل كل جهد الوطن ينصب في اتجاه الحفاظ على كيان الوطن، ودحر العدوان، وإقامة صرح الدولة المركزية القوية، وتشكيل المؤسسات المدنية والحقوقية.

٣-التعاون مع الحليف المصري، ومنظومة الدول الاشتراكية، ومحاولة استغلال كل ما من شأنه فتح نافذة جديدة، يطل منها الوطن على عصر التحرر السياسي، والثقافي، وتفكيك عرى علاقات التخلف الاقتصادية والاجتماعية، والعمل بالتالي على جعل الهدف الذي جاء من أجله العون المصري يحقق غاياته الأخوية، وآماله العربية الثورية.

٤- الوقوف بحزم ضد محاولة تصفية عناصر الثورة، وإبعاد الضباط الأحرار عن ممارسة دورهم السياسي، وتحمل مسؤلية قيادة التحالف الوطني، واستفادة هذا التحالف من خبراتهم وكفائاتهم القتالية، والقيام بتشكيل كوادر القوات النظامية، وتأهيل الحرس الوطني، وجعل هؤلاء الضباط رمزاً لديمومة الثورة، واستمراراً لدفق الشعور الوطني العام.

٥- الضغط على أعضاء مجلس قيادة الثورة، ووزارة الداخلية بهدف إيقاف حملة الاعتقالات الاعتباطية للعاملين مع الحكم السابق وتشكيل محكمة عليا للنظر في الخروقات ضد حقوق الإنسان، وعدم تكرار عملية الإعدام الفورية

التي كان قد ذهب ضحيتها كثير من الأبرياء وفي مقدمتهم القاضي عبدالرحمن السياغي ومحاولة إستفادة الحكم الجديد من خيرة وكفاءة أولئك الذي لم تثبت ادانتهم بعد إجراء محاكمة عادلة..

٦- المطالبة بجعل قيادة الجبهة العسكرية تحت إمرة القيادتين اليمنية والمصرية وممثل من قوات الحرس الوطني، وإخلاء منصب مايسمى بالقيادة العسكرية في مراكز الألوية، وعدم اعتماد العمل العسكري على زعماء القبائل، وتجار الحروب، وذلك تفادياً لاطالة أمد المعركة مع القوى المضادة للثورة، والمساومة مع القوى الخارجية، وقد توازت مرحلة نضال حزب التجمع في سبيل انجاح تلك الأهداف -التي تحقق بعضها بالفعل كما هو الحال مع مطلب تكوين محكمة الثورة، وفصل العمل المدني الاداري عن نشاط القادة العسكريين، والتوقف -بعض الوقت- عن ابعاد ضباط الثورة عن المشاركة في الحكم، وتولي بعض المناصب القيادية الهامة، وذلك مع فترة الاستعداد والتحضير لمشروع العمل الوطني الجبهوي الذي كان قد عهد به الاجتماع على كاهل بعض الأعضاء برئاسة الاستاذ المرحوم محمد عبده نعمان الحكيمي، كما أسند الى المرحوم عبدالله عبدالرزاق باذيب- مد نشاط التجمع الى بقية المناطق في الشطر الجنوبي، وحفز عملية التطوع وسط المواطنين للدفاع عن الثورة، والالتحاق بزملائهم في الحرس الوطني في حين عهد الى الشهيد محمد عبدالكريم الصباحي، مهمة تنظيم عملية المقاومة في منطقة أرحب التي كان قد تسلل اليها بعض افراد الاسرة المالكة بعد سقوط (قلعة سنوان) كما اسند اليّ مهمة الإلتحاق بالجبهة الشرقية، والإنضمام الى حملة وزير الاعلام الشهيد علي محمد الأحمدي -عضر التجمع- والمكلف من قبل مجلس القيادة باستعادة المناطق التي سقطت في يد الشريف (الهبيلي) والقادة الملكيين، وذلك بعد فشل حملة قائد الثورة علي عبدالمغني، ومقتله هناك (١) وكان هدف التجمع من التحاقي بالجبهة الشرقية -لغرض إبقاء هذه الحملة على صلة بقيادة

(١) تفاصيل ذلك في كتابي الوثائقي الأول (مؤتمر حرض). مصدر سابق

حزب التجمع في صنعاء وعدن كي تقوم بواجبها نحو غاية هذه الحملة، ومحاولة صيانتها من تكرار ماحدث للقائد الشهيد علي عبدالمغني، وتركه من قبل القيادة في صنعاء، لملاقات مصرعه دون نجدته(١). في حين اسند الى المرحوم الدكتور عبدالغني علي أحمد، وزير الخزانة القيام بمهمة تمثيل وجهة نظر التجمع داخل جهاز الحكم، ومراقبة الممارسات السلبية، ومحاولة فضحها وإفشال نجاحها.

أما على صعيد انجاز مشروع العمل الجبهوي الوطني، فقد كلف الاجتماع إبلاغ كل من الإخوة المرحوم علي عبدالله الاكوع، وعبدالله الصيقل، والشاعر المرحوم ابراهيم صادق، والمرحوم يوسف هبه، وعثمان عميره، والاستاذ المرحوم محمد علي الربادي، وكاتب هذه السطور والأخ صالح الدحان، والاستاذ المرحوم محمد عبده نعمان الحكيمي، وذلك بوضع مسودة ميثاق عمل الجبهة، وتشكيل هيئة تأسيسية من قوام ممثلي الأحزاب والتكتلات السياسية، والشخصيات الوطنية المستقلة كان في مقدمتهم يوسف الشحاري وعلي ناصر شويط، وعبدالحفيظ بهران، وعبدالله الكبسي، وعبدالخالق الطلوع،، وعبدالوهاب جغمان، وأحمد ضبعان، والشهيد عبدالله محمد القوسي، الذي قتله جنود القاضي الإرياني في إحدى المظاهرات عام ٧١، وعلي ناصر طريق، ومحمد علي الحيمي، وعبدالوهاب شرهان، وصالح الدوشان، وعبدالعزيز الحبيشي، وغيرهم من العناصر الوطنية المستقلة، الحلفاء الأقرب لحزب التجمع. ومن الأحزاب الاتصال بكل من قحطان محمد الشعبي، وعبدالحافظ قائد، ومالك الارياني، وعبدالوهاب الآنسي، وسعيد الجناحي، وذلك عن منظمة حركة القوميين العرب، ويحي الشامي، والمرحوم محسن السري عن حزب البعث، وعبدالقادر هاشم، وأمين محمد هاشم، ومحمد الرباعي، وقاسم علي الوزير، ومحمد اليازلي، والشاعر علي عبدالعزيز نصر عن حزب اتحاد القوى الشعبية، وذلك بهدف التحضير لعقد مؤتمر تأسيسي، والموافقة على مسودة مشروع الجبهة الوطنية الهادف الى تكوين جبهة سياسية واحدة تقوم بمهمة الوقوف

(١)محمد الشعيبي مؤتمرحرض، مصدر سابق

خلف حكومة الثورة، واسناد موقفها السياسي والعسكري والتعاون معها في وضع سياسة داخلية، وخارجية مستقلة، وواضحة، واتخاذ مقاييس محددة تحكم طبيعة العمل المشترك مع الحليف المصري، تفادياً لدخول الثورة معه في تناقض، وصراع سوف يلحق بلا شك أكبر الضرر بمستقبل الثورة، والعمل القومي المشترك..

إلى أي مدى نجحت مساعي حزب التجمع في تحقيق هذا المشروع الذي استمر التحضير له ثلاثة شهور، وذلك عبر سلسلة من اللقاءات، والاجتماعات المتواصلة التي كانت تعقد بمنزل الاستاذ محمد علي الحيمي في شارع ٢٦ سبتمبر، وفي منزل الاستاذ المرحوم محمد عبده نعمان الحكيمي، وكذا بمنزل الاستاذ علي الظبه عضو حزب التجمع الوطني، وفي منزلي أحياناً الكائن في شارع العلمي، وكذا بمنزل المرحوم عبدالوهاب الوشلي الذي قام باغتيال القاضي عبدالله الارياني، القائم بأعمال رئيس الوزراء الفريق حسن العمري، وذلك انتقاما لعملية الاعتقال، والفصل عن العمل، إثر كتابة مقال صحفي كان قد عبر فيه عن رأيه في موضوع الخلاف الصيني السوفيتي(١)، كذا في منزل الاستاذ علي محمد الحرازي خريج الجامعات الالمانية في برلين.؟..ذلك ماسوف يتم مناقشته والتعرض له تفصيلاً خلال الفصول اللاحقة باعتباره -بالنسبة لوجهة نظر حزب التجمع- يمثل حجر الزاوية في تماسك الجبهة الداخلية، وحماية الثورة من الانحراف، وصيانة النظام الجمهوري من العطب، والانحلال، وهو مالم يتم انجازه للأسف-كما سنرى- وذلك بسبب تخلف الواقع الاجتماعي، والاقتصادي، والثقافي، وعجز القوى السياسية عن تجاوز اثار هذا الواقع والفكاك من أسره، والإرتقاء الى مستوى الحدث، ومهام الدخول الى العصر، وعدم الاقتدار بالتالي -على كيفية التعامل مع الوضع الانتقالي الجديد الذي أضاف اليه التواجد العسكري- والسياسي المصري الإرتجالي، غير المدروس بما فيه الكفاية -بعداً مأساوياً، بدأت أعراضه الأولى في الظهور عشية الإعداد لحملة وزير اعلام حكومة الثورة، الشهيد علي محمد

(١)محمد الشعيبي مؤتمرحرض، مصدر سابق

الأحمدي، الى المنطقة الشرقية، التي قدر لي الاشتراك فيها، ومراقبة سير الاحداث هناك، ووضع تقرير شامل عن ظروف وامكانيات هذه الحملة مقارنة بمستوى حجم التجهيز العسكري السابق الذي عرض حياة قائد الثورة، ورفاقة للموت، نتيجة عدم التكافؤ مع قوات العدو بقيادة شريف بيحان، وبعض القادة الملكيين، ومشايخ جهم، وخولان، وصرواح، وعبيدة، ومساندة الاستخبارات البريطانية، اسفر عن إبادة تلك الحملة، وتصفية كل عناصرها تقريباً، نتيجة إهمال وعدم دعم القيادة في صنعاء (١) وعليه فقد كانت الحملة العسكرية الجديدة تحت قيادة وزير الاعلام، محل اهتمام وقلق حزب التجمع، الذي بادر في أول اجتماع له -كما سبق القول- الى ارسالي الى هناك بهدف وضع الحزب في الصورة، وتعزيز موقفه داخل الحكومة، ولدى أعضاء مجلس القيادة، ضد طرح أي ذرائع، أو مبررات قد تستخدم مجدداً لتغطية الاسباب الحقيقية الكامنة خلف عدم النجاح عمل سير هذه الحملة، أو تعرضها -لاسمح الله- للحظر وذلك كما حدث لحملة الشهيد علي عبدالمغني، التي تكشف لقادة حزب التجمع بأن للقيادة العسكرية العليا في صنعاء برئاسة اللواء عبدالله جزيلان -ضلعاً في افشالها، وقتل جميع أفراد عناصرها.

ومع أن كل شيء كان يبدو خلال الشهر الأول من عملية الاعداد للحملة على مايرام، بنجاح استقطاب المتطوعين في قوامها -من مقاتلي منطقة البيضاء والسوادية، ورداع، اضافة الى قبائل كل من مناطق حريب ومراد المتضررين أصلاً من سقوط تلك المناطق في يد العدو - حيث كانت صنعاء تقوم بواجبها بالتالي نحو هذه الحملة، -من حيث الاهتمام، والتمويل المادي، والتركيز الاعلامي الدعائي، الذي كنت والأخ جبر بن جبر، ومحمد جباري، طرفاً فيه -لاأزال احتفظ بوثائق ذلك العمل الاعلامي حتى اليوم على مدى ثلث قرن من الزمن- غير أن الامداد العسكري مع ذلك، كان ضئيلاً للغاية، ولم تكن توجد بمخازن قيادة

(١) تفاصيل ذلك في كتابي الوثائقي: شهيد وطاغية مصدر سابق

الحملة في مدينة رداع بندقية أو رصاصة واحدة، مما توجب على قائد الحملة، الشهيد الاحمدي، إعطاء سلاحي الشخصي لأحد حراسه الاربعة الذين قدموا لمرافقته من عدن، -من نوع كلاشنكوف، واستبداله بمسدس ايطالي، ربع بوليس عليه ختم الامام أحمد لاأزال محتفظاً به، كذلك -حتى اليوم، ولم أصوبه ضد أحد بطلقة واحدة، كان قد توقع ذلك قائد الحملة نفسه، وعلق قائلاً بأنه لايبدو عليّ الاستعداد لمنازلة ومقاتلة احد، نفس ما اعرب عنه بعد ذلك الفريق العمري، عندما انتزع مني بدوره -خلال المعارك الضارية في قاع ضلاع كوكبان وشبام، بندقية مماثلة واعطاها لمقاتل متطوع أكثر افادة للمعركة مني،..

وقد ظل التسويف في أمل حصول قائد الحملة على السلاح والذخيرة قائماً حتى لحظة اغتياله، ومع ذلك فقد بقي الزخم مستمراً، كما ولم يتوقف الضغط على صنعاء -من قبل قادة حزب (التجمع) الذين ووجهوا من الدكتور البيضاني بادعاء نقص وجود الاسلحة الفردية، والوعود بإرسال الذخيرة الحية فقط لصالح ١٥ الف مقاتل لم يصل منها إلا اليسير، وفي وقت متأخر، بعد أن شارفت عملية الإعداد للحملة على شهرها الأول، بما يشبه النجاح، بفضل مقدرة الشهيد الأحمدي على التنظيم، والإعداد، وقوة الإقناع، وحب المقاتلين له.

ومع هذا فقد أتى خذلان صنعاء له في اللحظة الأخيرة، وأصاب مقتله -كما يقال- في المثل، كان ذلك عندما أصبح الشهيد الأحمدي، على وشك اقتحام مدينة حريب على رأس جيش قوامه ١٥ ألف مقاتل، كانوا على أتم الإستعداد، والتأهب للإنطلاق صوب منطقة بيحان، مقر القيادة العسكرية الملكية والسلاطينية المشتركة، إذا بصنعاء تتخلى عن وعدها بإرسال الطيران المساند للعملية العسكرية التي كان قد حدد ساعة البدء بها فجر صباح اليوم التالي الموافق ٥ ديسمبر عام ٦٢ وكان الجميع على علم -بما في ذلك القيادة في صنعاء بأنه لن يتم الشروع بالعملية العسكرية هذه، في غياب مشاركة سلاح الطيران، الذي كان سيتولى




-بموجب الخطة- القيام بعملية التطهير أمام زحف القوات البرية، المفتقرة لأطقم سلاح المدفعية والدبابات المساندة، وطال تمركز هذه القوات على مقربة من منطقة (العين/ حتى الظهر، ولم تحلق أي طائرة على سماء المنطقة، وجاء اليوم الثاني مخيباً أيضاً للآمال، وساد الهرج والمرج بين المقاتلين، وصعب عليّ نقل حالة الاضطراب، وإيصال مشاعر القلق الى قادة حزب التجمع في صنعاء، بعد أن كنت قد انتقلت من مدينة رداع الى مواقع الجبهة، حيث لم يكن يوجد جهاز سلك حكومي كان يوفر لي بالمدينة الإتصال مباشرة بصنعاء وطرح بعض مشاكل وهموم الجبهة، وذلك بعيداً عن أعين الرقابة الحكومية في صنعاء، التي ظلت تساوم، وتسوف بعملية مشاركة الطيران لليوم الثالث على التوالي، فقد خلالها صبر المحاربين، واعتراهم التراخي والملل، وضعفت معنويات الجنود، في حين انتهزت المخابرات البريطانية الفرصة، ودفعت بالمأجورين من داخل صفوف الحملة للقيام بعملية اغتيال قائدها وزير الاعلام الشهيد علي محمد الأحمدي الأمر الذي طرح أمام الوطن علامة استفهام عريضة، اتضح على إثرها، داخل حزب التجمع، بأن هناك خططاً عسكرية، وسياسية، مبيتة ضد البلد، يقوم بتنفيذها سراً الدكتور عبدالرحمن البيضاني، نائب رئيس الجمهورية، والقائد العام للقوات المسلحة الذي تم فرضه من قبل مصر على القيادة السياسية اليمنية، وتولي تصريف شؤن العمليات الحربية، وتنظيم فرق الحرس الوطني، وعضواً في قوام مجلس قيادة الثورة الثاني، الذي تم تشكيله بعد إلغاء المجلس الأول بتاريخ ١٩٦٢/١٠/٣١ وأصبح عدد أعضائه ١٨ شخصاً بعد أن كان عددهم بعد قيام الثورة مباشرة، وقبل فرض الإدارة المصرية -٩ أعضاء فقط، لم يكن في قوامهم أي شخص من عناصر الكومبرادورية التجارية، أو من السياسيين التقليديين المخضرمين، بل كان جميعهم من ضباط الثورة، ماعدا السلال والجايفي (١) حيث بلغ عدد الأعضاء المدنيين في المجلس الثاني ٧ أشخاص، منهم أربعة من كبار رجال المال والأعمال، وبقية

(١) انظر ملحق رقم ٣

الضباط من الموالين لهم، والمحسوبين عليهم وعلى عبدالناصر، ما عدا العقيد حسن العمري والنقيب محمد المأخذي، ولم يعد لضباط الثورة الفعليين وجوداً في قوام المجلس، مما أتاح الفرصة أمام تركيز المصريين للسلطة العسكرية والسياسية، والاقتصادية في يد ممثلي قطاع البرجوازية التجارية الكومبرادورية، العميلة للوكالات والشركات الاجنبية، وذلك تحت اشراف الدكتور عبدالرحمن البيضاني، الذي قام بدوره بعملية التصدي لمحاجة الدكتور عبدالغني علي أحمد، وزير الخزانة وعضو حزب التجمع الوطني، ومعارضته في مجلس الوزراء المنعقد بعد مقتل الشهيد الأحمدي- لسياسة مجلس القيادة بخصوص فشل الحملة العسكرية تلك، بقول البيضاني عند محاولة تبرير موقف القيادة تجاه ذلك الفشل، وأبعاد تهمة اخلاء مسؤليتها أمام اغتيال الشهيد الأحمدي- بأن الظروف الجوية السيئة قد حالت دون تمكن الطيران المصري من المشاركة، في حين كان بحوزة الدكتور عبدالغني علي أحمد، مايدحض زيف وادعاءات الدكتور البيضاني، نص التقرير السري الذي كنت قد بعثت به من مدينة رداع عن طريق السلك، بعد عملية الاغتيال مباشرة، وفشل الحملة، ضمّنت فيه تكرار عملية التسويف الصادرة من صنعاء، والإشارة بالتالي الى طبيعة أحوال الرؤية الجوية التي كانت صالحة لقيام الطيران بالمشاركة، وشن الغارات المتفق عليها قبل بدء عملية الهجوم البري، مما وضع الشك، وفتح العيون أمام خطورة ما كان يجري وراء الكواليس بعيداً عن ادراك، وفهم السادة أعضاء ورئيس مجلس القيادة تزامن ظرف حدوث ذلك وبدأ تكشف أخطاره، -إلى جانب محاولات تصفية عناصر الضباط الأحرار، والاستيلاء على مواقع السلطة لصالح خط توجه ارادة القيادة المصرية ومنافع انصارها البرجوازيين الحالمين بالثراء الواسع. وذلك مع سقوط عدد آخر من المناطق التي كان الدكتور البيضاني يتولى أمر مراقبتها عن طريق قيادته لفرق الحرس الوطني، ويرسلهم اليها فوراً دون إعداد أو تدريب وتنظيم مسبقين، حيث جاء سقوط تلك

المناطق بمثل تلك العفوية والسهولة التي رافقت فشل حملة الشهيد الاحمدي في المنطقة الشرقية، وذلك بهدف اثبات عدم اقتدار قادة الثورة على حماية النظام الجمهوري الجديد من السقوط وحاجتهم -بالتالي- الى العون المصري المطلق، وتفرد قادة عبدالناصر، بادارة شؤن المعركة، في وقت لم تكن عناصر القوى المضادة للثورة قد تقوى عودها، وتجذرت مواقعها بعد، وحيث لم تكن السعودية وحلفائها الأردنيون، والأيرانيون قد أكملوا استعداداتهم لبدء عملية التدخل، وتمويل المرتزقة الأجانب، وإرسال القادة الميدانيين بغرض تجهيز وتأهيل القوى الملكية للعمليات العسكرية القادمة، حيث كان بالامكان -في ظل الاعداد السليم لقوات الحرس الوطني- الحيلولة دون سقوط تلك المناطق، ولم تتكشف أبعاد محاولة اسقاط المناطق الجمهورية في يد العدو، إلا مع بدء الدورة الثانية للعمليات العسكرية الجمهورية -في يناير عام ٦٣ عندما حاولت القيادة العسكرية اليمنية، القيام باستعادة المناطق المفتقدة في سنوان، ومأرب، وحريب، وصرواح، وصعدة، وغيرها، وذلك اعتماداً على خططها، وامكانياتها الذاتية حيث وجد الجانب العسكري اليمني نفسه محاصراً من قبل الوجود العسكري المصري، الذي تعملقت عظمته، وسطوته أمام أعين الجمهوريين -وسط فجوة الفراغ العسكري الجمهوري، وذلك مقابل اتساع حجم الارضية التي يقف عليها العدو الملكي المتحفز لعملية الزحف على صنعاء، بهدف اسقاط الثورة في المهد.

وكان لابد من خضوع القيادة اليمنية للأمر الواقع، وذلك على أمل التنسيق العسكري مع القوات المصرية، غير أنه صار واضحاً -مع مرور الأيام، وانقضاء بعض الشهور- وسط عملية الشد، والجذب بين القيادتين اليمنية والمصرية -بأن المقاتل الجمهوري النظامي لايقوم سوى بدور الأجير في العملية العسكرية، حكمه حكم بعض المشايخ الذين تقوم القيادة العسكرية المصرية بالمقاولة الحربية معهم، وذلك مقابل أجر مادي معين، وبالتدريج -نتيجة لعزل المشاركة اليمنية في صنع

القرار العسكري- بدأ يفتر شعور الحماس لخوض غمار معركة المصير التي لم تعد في يده، ولا في ملكه، وتنامى الاحساس لدى المقاتل الجمهوري بالضعة، وانعدام الشعور بأهمية وجوده، ودوره في المعركة، بدا عندها للمراقبين -بعد انقضاء شهور على تفرد القيادة العسكرية المصرية، بادارة اعمال الجبهات العسكرية- بان عملية الانفراد هذه، لم تكن لتتوقف عند حدود رغبة القيادة المصرية في ضمان نجاح عملياتها الصعبة التي لم يكن في مقدور الضباط والجنود اليمنيين، التعامل معها بكفائة، قياساً الى خبرات كبار الجنرالات في الجيش المصري، والانضباط العسكري داخل صفوف هذا الجيش وذلك حسب الادعاءات السائدة في أوساط بعض الناس الذين كانوا يبررون عملية تجاهل الأبعاد تلك بأنها مؤقتة لغاية ما يتم اعداد وتأهيل الكادر العسكري اليمني عما قريب، غير أنه اتضح للمراقبين بأن الأمر كان أبعد من ذلك التصور، الذي تكذبه معطيات الاحداث، ولم تثبت مصداقيته على أرض الواقع رغم تعاقب الشهور، دون تأهيل المقاتل اليمني، وتمكين قياداته من المشاركة الفعلية في صنع القرار العسكري على طاولة واحدة، ولم يسمح لهذه القيادة، ممثلة في المشير السلال والفريق العمري، ومكتب العمليات اليمنية -للعمل مع القيادة المصرية، إلا في أضيق الحدود، وشغل اهتمامات البعض منهم بأنشطة العمل الفردي، وممارسة بعض القضايا العسكرية، ومسائل الحكم الخاصة، وفض النزاعات، وإجراء بعض الاتصالات بقادة المناطق، وتفقد شؤن احوالهم، وزيارة مواقع الجبهة ليس إلا، بما يعني أن عملية تفرد مصر باستراتيجية قيادة الحرب في اليمن كان بهدف ربط العمل العسكري بحصان طروادة السياسي الذي يمسك كل الخيوط في يده، ويحكم قضايا الصراعات الاقليمية، وفي مقدمتها تسوية الحساب مع السعودية والخلاف مع أمريكا كورقة ضغط يجب /أن يعمل لها من وجهة نظر مصر/ ألف حساب ويعترف مجدداً بدور عبدالناصر في المنطقة، وأنه ليس من السهل عليها التآمر عليه- بعد نجاح فض الوحدة مع سوريا- واقصائه

عن الساحة السياسية والعسكرية العربية مرة أخرى لم يأت فهم وإدراك أبعاد ذلك من قبل القادة الجمهوريين إلا في وقت متأخر حيث ظل عدم المبالاة -كما في السابق- سائداً داخل الصف الجمهوري، بما في ذلك داخل الاوساط السياسية والحزبية المتقدمة فيه، ولم يرتفع الاحساس قيد شعره بالمسؤلية، ومحاولة التعلم، والبحث عن اسلوب جديد للتعامل مع الحدث السياسي الثوري الجديد، وصولاً الى الاستفادة منه، وتطويعه لمصلحة اليمن، وتثبيت دعائم النظام الجمهوري، وصيانته من التدخل الخارجي والوصاية عليه من قبل القيادة المصرية. ولم يكن هناك سوى قلة قليلة من الناس داخل المجتمع اليمني، من كان يحس ويشعر بعظم المسؤلية الوطنية تجاه ما سوف يقدم عليه الوطن في ظل الظرف الدولي، والاقليمي المعتم، كما هو الحال مع الفريق حسن العمري، الذي قدر لي معه، والعمل لديه تفهم اجواء الخطر المحدق بالوطن، والاقتراب منه ودفع ثمن عدم تلك اللامبالاة، وتبلد الشعور السياسي العام، وخلود عناصر الحكم الى الدعة، والراحة، والركون على مصر، وانشغال الجميع بالبحث عن مصادر الثراء الشخصي، والمنصب العالي، والتنافس على الزعامة، وتحقيق المصالح الخاصة، وإطفاء لهيب الفقر المزمن، توقف معه التفكير عن اقامة البنية التحتية للنظام الجديد،ووضع أسس دولة العدالة الاجتماعية، وكفالة الحقوق المدنية، ووجد البعض فرصة استعادة المجد المفقود، وانتعاش الطموحات والزعامات العشائرية، والمناطقية، والمذهبية مجدداً، وكيف أن الفريق العمري -وسط كل ذلك- قد تحمل- مع بقية الشرفاء- واجب دفع سداد فاتورة اخطاء وضلالات الكثير من العناصر الوطنية، ورجال الحكم، وسماسرة المال والأعمال، حيث تجسدت أمامي مواقفه تلك منذ أن شرعت في العمل معه من يناير عام ٦٣ وذلك قبل أن يرأس أول حكومة له في فبراير عام ٦٤م، وحتى آخر تشكيل لها في عام ١٩٧١م، بما يربوا على ٨ حكومات تولى خلالها رئاسة الحكومة، وقائماً بأعمال رئيس الجمهورية، وقائداً عاماً للقوات المسلحة، كلما كان

الوطن في حاجة إليه، وعجز الساسة ، والقادة، عن انقاذه، وايقاف حدة عملية تدهور الأوضاع بداخله، ومع كل يوم كان يمر برفقة العمري -سواءً في مكتب عمله برئاسة الوزراء، أو في الجبهة، أو داخل مكاتب القيادة العسكرية المصرية كانت تزداد لديّ حدة تلك المشاعر، ويتعاظم كابوس الخطر على مستقبل الوطن، حيث لم تكن لتتوقف للحظة المحاجات، والخلافات، والخصومات بين الفريق العمري، وبين القادة المصريين، في المحاور، وفي السفارة المصرية وفي مكتب التوجيه المعنوي للقوات المسلحة المصرية، وفي مبنى القيادة العسكرية العليا، ومع الجنرالات الأربعة الكبار الذين تعاقبوا على قيادة القوات العسكرية الضاربة في اليمن، بدءا من اللواء أنور القاضي، والفريق عبدالغني الجمصي، والفريق عبدالمحسن كامل مرتجي، والفريق طلعت حسن.

وحتى مع المشير عبدالحكيم عامر، القائد العام للقوات المسلحة المصرية كما مع آنور السادات المسؤل عن الحرب في اليمن، وأخيراً وليس آخراً مع عبدالناصر نفسه- سوف يتبين لاحقاً في معرض الحديث عن دورة عملي الثانية معه خلال فترة الاجازة الدراسية الجامعية من الاتحاد السوفيتي، عندما وصل الصراع بينهما الى الذروة بحلول نهاية عام ٦٥، انتهى بإدخاله سجون عبدالناصر، وإعلان حكومة الجمهورية الثانية -كما قيل- برئاسة المشير السلال.

كان قد بدأ منذ النزاع في الأول مع قادة المحاور العسكرية المصرية، عندما كان عضواً في مجلس القيادة، وعضو لجنة الدفاع به، ومشرفاً على بعض أنشطة الحملات العسكرية، وبالذات حيث كان في منطقة خولان يواجه جملة من التصرفات العسكرية الميدانية السلبية التي كان يمارسها أولئك القادة ضد فرق الحرس الوطني المساندة للقوات المصرية، حيث لم تكن تتورع المدفعية المصرية وسلاح طيرانها من انزال ضربات موجعة في صفوف القوات اليمنية الجمهورية، بقصد، وبدون قصد لم تتضح خلفية ذلك، إلا بعد أن تجمعت لدى الفريق العمري -مع مرور الوقت-

خيوط كثيرة، عززت قناعته بوجود مخطط مصري بعيد المدى -لم يكن ليخطر على بال الفريق العمري- بأنه سوف يدخل مع هذا المخطط -بعد ثلاثة أعوام- في مواجهة مصيرية وحاسمة، يمكن في هذا الإطار متابعة فصول الرواية من أولها، ووصف ماكنت شاهداً معه على بعض تصرفات قادة المحاور السلبية شبه المتعمدة (١)، والتي كانت تخلف ورائها عدداً من الضحايا في صفوف الجانب الجمهوري -العسكري الذي كان يقوم في حالات كثيرة بدور المنقذ لأفراد القوات، المصرية ومحاولة فك الحصار المضروب عليها من قبل القوات الملكية المضادة للثورة، كان أبرزها ذلك الموقف اللا أخلاقي وغير المنطقي، الذي حدث لقوات الفريق العمري في موقعة حصن (ثلا) الشهيرة في أوائل عام ٦٣م، وقت ان كنت برفقته في أول حملة عسكرية له في المناطق الشمالية الغربية، التي نبعت منها شهرته العسكرية يوم أن كان لايزال برتبة عقيد في مطلع الستينات، حيث كان على رأس حملة نظامية وشعبية تستهدف قمع عملية التمرد وإعادة فتح طرق الإمداد، وإصلاح أجهزة السلك على طول خط الصباحة- وشبام كوكبان في منطقة همدان، وجبال عيال سريح، ومحاولة فك الحصار المضروب بالتالي على القوات المصرية المتمركزة في حصن ومدينة (ثلا).

فعندما كانت قواته العسكرية الخاصة، المكونة من ثلاثة أطقم حراسة تابعة للحرس الجمهوري، تتمرس خلف جبل (الشيخ) المحاذي لحصن (ثلا) من جهة الغرب، في محاولة منها لإجبار القوات الملكية المحاصرة لإخلاء مواقعها التي كانت تصوب منه نيرانها على القوات المصرية في المدينة والحصن، وتمنع عنهم وصول الإمداد والذخيرة، إذ تجد نفسها فجأة تحت وابل الرصاص من الجانبين المصري والملكي، علاوة على قصف الطيران العشوائي، لم أنج يومها من الموت معه إلا بأعجوبة.

(١) وذلك قبل التعرض لسيرة حياته، والتعرف على منشئه ودراسته ونضالاته قبل الثورة، وصعود نجمه من ثم بعد ذلك، وتفرده في الأخير بتمثيل ارادة الشعب والوطن، ومصارعة الأهوال والمحن. الفصل ٥، ٦، ٧ و ٨.

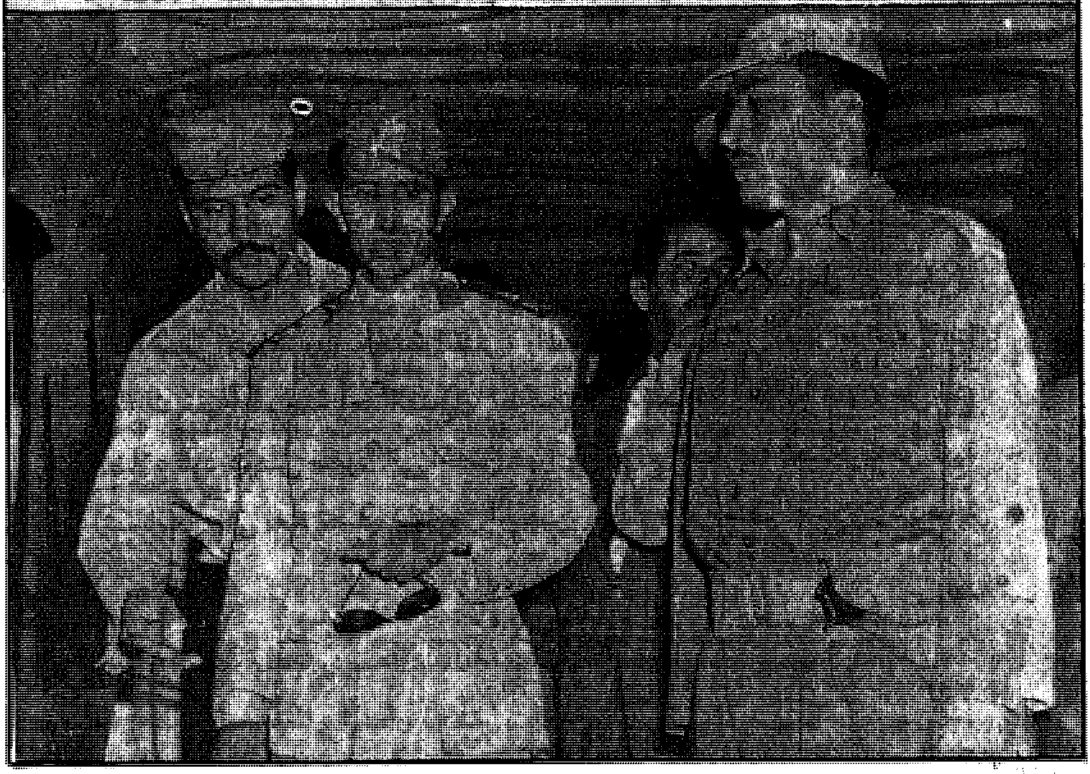
وقد حدثني الفريق العمري بعد ذلك -عن أنه سبق وأن تعرضت قواته للموت في منطقة خولان، وذلك عندما كان يعتزم فك الحصار على القيادة المصرية المرابطة في منطقة العرقوب حيث كانت القوات المصرية توجه أسلحة نيرانها نحو مواقع الفريق العمري دون مبرر بما يوحي عن وجود خطة مبيتة لايعرف بعد الهدف النهائي من ورائها.

ويمكن قول نفس الشيء على بقية الجيوب الحربية التي كانت تعمل فيها فرق وحدات الحرس الوطني، وبعض وحدات الجيش النظامي بقيادة بعض عناصر الضباط الأحرار، وحيث كانت تتم عملية إبادة وحدات القوات اليمنية الجمهورية بأشكال مختلفة لعل أبرزها من حيث الخِسّة والنذالة ذلك الذي حدث في منطقة حرض -جيزان- حيث قامت قيادة القوات المصرية بزرع مئات الألغام بين المدينتين وذلك قبل أن تنسحب هذه القوات من مقر إقامتها في حرض الى مدينة عبس، على إثر الهزيمة التي لحقت ببعض قواتها هناك على يد القوى الملكية. في حين لم تقم القيادة المصرية بإشعار الجانب اليمني المحارب لا عن عملية الانسحاب ولا عن زرع الألغام في جبهة المعركة داخل السهل بين حرض وجيزان، مما تسبب في إلحاق الموت بعدد من أفراد القوات اليمنية التي كانت قد توجهت الى هناك لخوض المعركة صباح اليوم التالي ضد القوى الملكية المنتصرة على القوات المصرية المنسحبة، دون أن يعمل الجانب اليمني حسابه لتلك الألغام التي بتر أجدها -بالإضافة الى الضحايا الآخرين- قدم الملازم لطف سنين أحد الضباط المسؤلين عن إدارة شؤن معارك حرض -جيزان- (١). وذات مرة -من ناحية أخرى- عندما كانت قوات الفريق العمري محاصرة مع القوات المصرية داخل قلعة مدينة كوكبان، تحت رحمة نيران العدو المصوبة على المدينة والقلعة، من قاع الضلاع وجبل (مرمره) المطل على وادي النعيم، من ناحية الغرب. إذ فكر الفريق العمري عند منتصف الليل القيام

---

(١) المصدر، عن الفريق العمري نفسه استناداً الى المراسلات الوثائقية الحربية الواصلة الى القيادة العسكرية التي فقدت بعد ذهاب الفريق العمري من الحكم. كما ورد ذكر ذلك أيضاً في كتاب العقيد أحمد فرج.





بجولة تفقدية للمدينة وحول القلعة، بهدف مراقبة أوضاع الحراسة الليلية اليمنية والمصرية التي كانت تتوقع حدوث تسلل للمدينة كان يقوم به على الدوام اتباع المشايخ آل (قصيلة) والقاضي أحمد محمد الشامي، نجل نائب الإمام المعتقل والده يومها في سجن القلعة، واصحاب الشيخ محمد عبدالله قطينة، ووالده الشيخ عبدالله الذي كان يعمل أبنه المقدم حمود قطينه في صف الفريق العمري، وقد رافق الفريق العمري في تلك الجولة -التي رفضت الخروج معه فيها- كل من القاضي المرحوم عبدالله الشماحي، والمرحوم القاضي محمد الزهيري، رفيق الفريق العمري في سجن (حجة) وعبدالقادر بن محمد سكريتره المدني، والمقدم إبراهيم الحمدي السكرتير العسكري، وثلة من الحراس، وبعد أقل من ساعة عاد الفريق العمري وصحبه الى القلعة والدم ينزف من أطراف أرجله، في حين ظهر الشحوب والإصفرار على وجه مرافقيه، حيث أخبرت بأن فريق الحراسة المصري قد أطلق النار على مقدمة موكب الفريق العمري، وذلك بمجرد ظهورهم المفاجئ على مركز الحراسة، وفقاً للتعليمات الصادرة اليهم من القيادة المصرية، التي سبق أن أعلنت لجنودها من جانب واحد حضر التجول في المدينة دون أن تخطر هذه القيادة الفريق العمري بالأمر، ولم تبلغه حتى بكلمة السر إن هو أزمع، وصحبه الخروج الى المدينة التي كثيراً ما يقوم بتفقدها أثناء الليل حرصاً منه على سلامة أهلها، والإطمئنان على سلامة وصول بعض العاملين معه الذين يسكنون بالمدينة، ولم أخرج معه في تلك الليلة المشؤمة التي كادت تفضي بقتل الفريق العمري على يد حلفائه المصريين، وذلك لعلمه بأني لا أحمل سلاحاً، ولا أهوى المجازفة، وأرفض التعامل مع السلاح، وأكره منظر الدماء، ورؤية جثث القتلى، والمصابين، وقد وجدني بعض حراسه (ذات مرة) انتحب أمام جثة أحد الضحايا الملكيين التي كنت قد وجدتها صدفة في قاع الضلاع عند عودتي منفرداً الى الحصن ظهراً من موقع العمليات العسكرية في قرية (شمات) على بعد نصف ميل من الحصن، حيث هزني منظر الدم، وبؤس حالة

الضحية الفقير الذي لم تكن تستر عورته سوى بعض الأسمال البالية، في حين كانت عظامه واهنة وبارزة على جسمه نتيجة سوء التغذية، والجوع التاريخي المزمن، ويميل لون جلده وعينيه الى الإصفرار من الإصابة بمرض الملاريا، والتهاب الكبد، علاوة على انتفاخ بطنه -شأن بقية سكان المناطق الشمالية الغربية- وذلك من جراء جرثومة الأميبيا المزمنة، والطفيليات المعدية، حيث حمل معه كل ذلك الى ميدان القتال ليدل مجدداً على عبودية الانسان اليمني الذي جاء الى هنا لملاقاة حتفه، راضياً أو مكرهاً على حمل السلاح دفاعاً عن حياة أولئك الذين يستعبدونه، ويحاولون إطالة عملية الإستعباد هذه له ولأمثاله من الفلاحين البائسين، والمحرومين -في حين كان يتوجب عليه، والحال هذه- رفع السلاح ضد أعدائه الحقيقين، غير أن الحقيقة -للأسف- لم تكن دائماً واضحة أمام جميع الناس، ولذا تراهم يسوقون أنفسهم طوعاً إلى حبل مشانق أعدائهم، ويقومون بنصرة أولئك الأعداء في أحيان كثيرة ويتعاونون معهم ضد من يحاول تخليصهم من الظلم والإضطهاد شأن هذا الضحية، وأمثاله بالملايين في بلدي الذين لقيتهم، يومها وسوف الاقيهم مجدداً على مدى سنوات طويلة قادمة، في ظل بقاء علاقات التخلف، وأندب حظي وإياهم الى ماشاء الله.

وقد أجبرني بعض حراس الفريق العمري، على مغادرة موقع الجثة، وكفكفت الدمع، لئلا يراني الجنود، وتضعف معنوياتهم، لعلي أتذكر من أولئك الحراس -الأعزاء على قلب الفريق العمري- الأخ المقاتل حمود شمار وأخيه الشهيد محمد شمار الذي قتل في اليوم التالي في نفس موقع الضحية الملكي، وذلك عندما كان يغطي بسلاحه جناح الفريق العمري في الجولة التالية من معارك قاع الضلاع الدامية.

وعلى سبيل رصد بعض ممارسات الجانب المصري الخطرة، ضد حلفائه الجمهوريين -التي شكلت بدورها مقدمات الخلاف والصراع المستقبلي معه- ما

تعرضت له من قتل شخصياً عن طريق العمد، وذلك على يد سلاح الطيران المصري، عندما كنت صاعداً لوحدي ظهر أحد الأيام الى جبل كوكبان عائداً من مدينة شبام التي كنت أهبط اليها ظهر كل يوم بهدف إرسال أخبار الجبهة الى إذاعة صنعاء عن طريق جهاز السلك الوحيد في المنطقة، إذا بإحدى الطائرات المصرية -من نوع (ياك) المقاتلة ضد الأفراد- تصوب نيرانها نحوي وتخترق بعض شضاياها كتفي الأيسر، وذلك قبل أن ألحق بالاختفاء وراء بعض الكتل الحجرية الكبيرة، لغاية ما غابت تلك الطائرة عن الأنظار، وغادرت ساحة المعركة، وعملية التمشيط التي كانت تقوم بها ذلك النهار الأمر الذي كان يقلق على الدوام بال الفريق العمري وكان أكثر ما يثير قلقه ويدخل بسببه في شجار وعراك مع قادة المحاور العسكرية المصرية، تصرفهم الأرعن مع مشايخ وعقال المناطق، الذي كان يجري بشكل انفرادي خارجاً عن علم وموافقة الجانب الجمهوري المدني والعسكري، حيث كان يتم الإعتماد عليهم في العمليات العسكرية ويفوضونهم أحياناً بعقد إتفاقات هدنة، ومصالحة مع قادة القوى المضادة للثورة، مما كان يضعف موقف الجانب الجمهوري -صاحب القضية- ويقلل بالتالي، من هيبة النظام، ومن صرامة طبع ومواقف الفريق العمري المعروف في أوساط جبهات القتال، بالشدة، والصرامة، وعدم اللين، والتهاون مع قادة القوى المضادة، للثورة، وأنصارهم الذين كانوا يتسترون خلف شعار الولاء لعبدالناصر- وادعاء عدم رغبتهم، واستعدادهم للتعاون مع القادة الجمهوريين كالشيخ ناجي بن علي الغادر بالذات الذي مكنته مهارة الخداع، واستهبال عقلية القيادة المصرية «في خولان» من تجاوز العلاقة مع الجانب الجمهوري، والقفز عليه إلى مراكز القيادة العليا المصرية في اليمن، والحظوة برضاء عبدالناصر، وعبدالحكيم عامر، واللعب -في نفس الوقت على الحبلين، المصري والملكي، ومن ثم مع العدنيين المناهضين يومها لحكومة صنعاء، أسفر عن إزهاق روحه، وقتل سبعين شخصاً من كبار رجالات خولان الطيال، الى غير ذلك من

عملية الشد، والجذب بين الحليفين اليمني والمصري، التي كانت تبلغ الذروة كلما شعر الجانب الجمهوري، بالانتقاص من سيادته على الصعيدين العسكري والسياسي، الأمر الذي كان ينعكس اثره سلباً على نفسية، ومشاعر الفريق العمري، ويضاعف بدوره من حدة العلاقة بينهما -غير الحميمة- أصلاً مع قادة المحاور، والتي امتدت كذلك الى مراكز القيادة العليا، ومع عبدالناصر، وعبدالحكيم عامر أنفسهما -كما سبق القول- مما أجبره في النهاية على المطالبة باستمرار -ليس خلال تلك الفترة الأولى من عملية الشد، والجذب، بل وعلى طول فترة تزعمه للحكم وتولي قيادة البلد /المطالبة بفكرة ترك الجيوب الحربية الداخلية لمعالجة الجانب اليمني الجمهوري، وذلك مقابل تفرغ القوات المصرية الحليفة للعمل العسكري الاستراتيجي المتمثل في سد منافذ اليمن البرية، والبحرية، والجوية وتولي إعداد ، وتأهيل جيش الثورة الكفؤ، والقادر على حماية الوطن، والدفاع عنه، وذلك بما ينسجم وهدف وجود المساعدة المصرية للنظام الثوري الجديد في اليمن، الأمر الذي سوف يوقف -من وجهة نظر الفريق العمري- ازدواجية العمل العسكري، في الداخل، وينهي -بالتالي- ظاهرة الاستنزاف المالي، والجهد البشري، والعسكري، ويقلل من الخسائر والضحايا، كما وأن ذلك سوف يحد -من ناحية أخرى- من عملية الإرتزاق الذي يمارسه تجار الحروب المحليين، ويعيش على حسابه كبار القادة والساسة المصريين المسؤلين عن ادارة دفة الحرب، والذين يقومون بالاتصال المباشر بالمشايخ ويصرفون لهم، ملايين الريالات على أعمال المقاولة العسكرية المكلفين بانجازها، وذلك وفق قوائم صرف وهمية، كان يوقع عليها هؤلاء المقاولين، دون علم بحقيقة المبلغ الإجمالي المتضمن في تلك القوائم، والتي كانت تصل الى عشرات الملايين، لم تكن حصصهم منها لتزيد عن خمسة إلى عشرة في المائة من المبلغ الفعلي، ويحضرني في هذا السياق، تذكر بعض الوقائع التاريخية التي تمثل نموذجاً لآلآف الوقائع المماثلة، فقد قابل الفريق العمري صدفة عند مدخل

مبنى القيادة العربية المصرية العليا، ظهر أحد الأيام- الشيخ المرحوم أحمد ناصر الذهب، الذي كان خارجاً على التو من المبنى حاملاً على كتفه جونية صغيرة مليئة بالريالات الإمامية الفضية، من نوع (مارتريزا) حيث سأله الفريق العمري: ماهذا الذي يثقل على كتفك ياشيخ أحمد؟ فرد عليه قائلاً: أنت داري، لكن البلاد لن تضيعها.. فأجابه الفريق العمري على الفور/ لكن لايمكن ياشيخ احمد الاحتفاظ بالبلاد والفلوس في وقت واحد.. نفس الكلام الذي كان يواجه به الفريق العمري بقية العناصر الجمهورية الأخرى التي كانت تستلم مبالغ مالية من السعودية خفية، ومن العراق وسوريا، كما هو الحال مع بعض قادة حزب البعث، أو مع قادة فرع منظمة حركة القوميين العرب في لبنان تحت زعامة جورج حبش، ونايف حواتمه المشكوك يومها بولائهما للمخابرات المركزية الأمريكية، كذا مع عناصر منظمة الاخوان -فرع اليمن- التابع لحزب الاخوانجيين في مصر، الذين يتسلم قادتهم هناك المساعدة، والتوجيه من ألمانيا الغربية، وجهاز المخابرات الأمريكية، والسعودية.

وقد يتسائل البعض -في هذا الإطار- وسط غمرة عملية الارتزاق السياسي هذا، وبيع كرامة الأوطان عن دور الماركسيين والأحزاب اليسارية اليمنية، وموقفهم بخصوص عملية الإرتزاق هذه، وتهمة تسلم المساعدة المادية من الاتحاد السوفيتي.

والجواب على ذلك بسيط، هو أن الاتحاد السوفيتي كان يتعامل على الدوام مع الدول والحكومات التي تمثل مصالح شعوبها، وليس مع أفراد أو أحزاب لاتمثل سوى نفسها، ولايعرف التاريخ الحديث، أن الاتحاد السوفيتي قدم دولاراً واحداً بهدف أعمال التآمر الداخلي، وقلب نظام الحكم، وكانت الأحزاب الشيوعية، والمنظمات الماركسية، واليسارية تعتمد في نضالها السلمي على نفسها، وترى بأنه لايليق بالمناظلين الشرفاء تسلم الأموال من أي جهة خارجية، عدا الدعم المعنوي، والمساندة السياسية من قبل حركات التحرر الوطني في العالم، وأنصار حركة السلام، والدفاع عن حقوق الانسان، ومناهضة الاستعمار.

وكان اليساريون اليمنيون ينظرون الى المساندة السوفيتية للشعب اليمني على ذلك الأساس، والتي كانت تقدم له بسخاء بصرف النظر عمن كان يحكمه، وفي ظل أي نظام ملكي كان أم جمهوري، وكما قدم هذه المساعدة للشعب اليمني في عهد الإمام يحي والإمام أحمد، فقد قدمها أيضاً في عهد النظام الجمهوري، وبعد الاستقلال في عدن، وذلك بالرغم من مواقف عداء أولئك الحكام -على مختلف ألوانهم وأشكالهم ضد الاتحاد السوفيتي، ومحاربتهم للاحزاب اليسارية والعناصر الماركسية، بدءا من الامام احمد، وانتهاءً بإبراهيم الحمدي، مثلهم مثل عبدالناصر، وحكام البعث في العراق وسوريا، وبقية الدول العربية الأخرى التي كان يطلق عليها بالدول الرجعية في المنطقة، بما في ذلك حكام الجبهة القومية في عدن، بمعنى أن تلك المساعدات لم تكن مقيدة بشروط مسبقة لصالح الاحزاب اليسارية، والعناصر الماركسية، ولم تكن هذه المساعدات موجهة لمنافع هذه الاحزاب وتقوية شوكتها، وفرض ارادتها، وقبول مشاركة أعضائها في ادارة دفة شؤن الحكم، كما هو حال شروط المساعدات، والهبات الدولية الأخرى، التي تقاضت ثمن ذلك، بانتقاص سيادة الوطن، وفرض الارادة الخارجية عليه ودفع عملائها، وقادة الأحزاب الموالية لها -الى قمة السلطة واختراق اجهزة البنك، والمالية، والثقافة، والتربية والتعليم، وذلك باستثناء دولة الكويت، التي كان همها الوحيد مع روسيا وبقية الدول الاشتراكية منصباً لمصلحة الشعب اليمني، وليس لمنافع، ونفوذ الاحزاب والشخصيات الاجتماعية الكبيرة، ورجال المال الاعمال، وتجار الحروب، وزعماء العشائر والملاك الاقطاعيين الكبار، في حين كان يعلم الاتحاد السوفيتي -من ناحية أخرى- بأن كل دولار يقدمه للشعب اليمني -وليس للاحزاب اليسارية المتعاطفة معه- هو الكفيل بتغيير أسس الأوضاع المادية في اليمن، وبأن إقامة مصنع فيه وإنشاء مزرعة، وإقامة طريق، وبناء سد سوف يغلق الطريق على الاستعمار، ويعزز من السيادة الوطنية، والاستقلال الاقتصادي، وهو ما كان يطمح اليه الاتحاد

السوفيتي، اكثر من اهتمامه باستيلاء أحزاب اليسار على السلطة السياسية، يؤكد ذلك واقع معطيات آلاف المشاريع الاقتصادية، والصناعية الحيوية في مصر، وسوريا، والعراق، التي جعلت تلك البلدان -وغيرها المئات- تقف على قدميها، وتحمي سيادتهاعلى أرضها، وتقارع أعدائها، وهو ما كان وارد عند الفريق العمري، ولم أجده يوماً يماثل بين مواقف الاحزاب الشيوعية العربية، والماركسيين اليمنيين، وبين ممارسة عملية الارتزاق لدى الاحزاب القومية، والمنظمات المذهبية، وكان يتعامل معي على هذا الأساس، ويرى في سلوكي، وتصرفاتي تجسيداً لذلك الاعتقاد، بالرغم من ظاهرة تباين الميول، والثقافة، والتوجه العام، الذي لم يكن ليتعارض في يوم ما مع القواسم المشتركة، وتحقيق أهداف الوطن الرئيسية وكان في هذا دوام ارتباطي به، وتمسكه بالتالي -برفقتي حتى آخر لحظة من حياته العملية، والسياسية بما في ذلك حياة المنفى، والإبعاد، حتى وافاه الأجل.. وكان موقفه هذا ينسحب بالتالي على -علاقته أيضاً بالعمل الوطني عموماً، وبالموقف من العناصر الجمهورية، والمنظمات الحزبية، ورفاق الدرب والنضال، وذلك على مختلف مشاربهم، واتجاهاتهم، وتباين آرائهم ومواقفهم، وكان المقياس الوحيد لديه هو النزاهة، والشرف، والحفاظ على سيادة الوطن واحترام الرأي، والرأي الآخر، وذلك في حدود المسائل الوطنية، الرئيسية، والقواسم الفكرية المشتركة، ولم أجده يوماً ما - عند اعتلائه جهاز السلطة- يناقض نفسه، وهو في خارجها، وعلى عكس الحكام الجمهوريين، المتعاقبين- ظل موقفه الوطني ثابتاً، وتعامله مع التيارات السياسية الجديدة والقديمة واحداً لم يتغير، ولم تتبدل مواقفه من الخصم السياسي، والرأي المعارض، مع تبدل موقفه السلطوي والانفراد بالحكم، وظل وفياً للنزعة الديمقراطية، والأفكار الجديدة المتحررة، ولم أره متعصباً ضد هذا الفريق السياسي، والعسكري على ذاك، ولم يكن يؤمن بالعزل السياسي، وعملية الابعاد وملاحقة، ،ومطاردة السياسيين، والزج بهم في السجون والمعتقلات، ومناصبة

العداء، ولم يأمر يوماً باعتقال أحد منهم، ولم يعرف حكمه اعمال التعذيب وفتح ابواب الزنزانات، بل شرع في فتح الابواب على مصراعيها تجاه مشاركة الجميع في الحكم، وعين لأول مرة في ثاني حكومة له عام ٦٤، عدداً من الوطنيين اليساريين في جهاز الثقافة والاعلام، بعد أن كانوا مبعدين عنها، وساند مواقفهم وقناعاتهم الفكرية والسياسية، وقت أن ارتفعت الاصوات الرجعية، والمصرية ضدهم، وطالب من قحطان الشعيبي وزير الوحدة، الدفاع عن نفسه تجاه الاتهام الذي وجهه اليه عمر الجاوي، في صحيفة الثورة، ورفض بالتالي مطالبة القيادة المصرية باصدار أمر اعتقال الجاوي، وعزل الشجني كذلك، والصيقل، وعبدالباري طاهر ومحمد عبدالرزاق، من منصب وزارة الاعلام، ووكالة الأنباء، وصحيفة الثورة، وذلك بنفس القدر من التصميم، والعزم عام ٦٨م على التمسك ببقاء قادة بعض الاحزاب الوطنية اليسارية داخل جهاز الحكم، وقيادة الاركان، والوحدات العسكرية المقاتلة بما يتعارض مع دعوة ابعادهم، واحلال عناصر منحلة ومتخاذلة محلهم، ووقف في عام ٧١ عندما كان عضواً في المجلس الجمهوري، وترأس القاضي الحجري لرئاسة الوزراء -بمعارضة القاضي الإرياني رئيس المجلس في اتخاذ قرار اعتقالي، ومنعي من الكتابة البرامجية في الاذاعة، دون ادانة مسبقة، ومحاكمة عادلة، وطلب من المجلس تشكيل لجنة تحقيق في النظر الى اشرطة التسجيل بالاذاعة، وفحص المواد التي كتبتها، والتأكد مما إذا كانت خالية من التهم الموجهة اليّ، -والمتعارضة- كما لفق البعض عند القاضي الارياني- مع الفكر التقليدي المحافظ، حيث لم يتضح وجود شيء من ذلك القبيل سوى انتقاد الفكر الظلامي، والمطالبة بانتهاج سياسة ثقافية متنورة تخدم الوطن، وترفع من وعي الشعب/ كما كان يسوء الفريق العمري، انتهاك حقوق الانسان واعتقال اصحاب الرأي دون محاكمة، كان طيلة فترة حكمه- على عكس حكام النظام الجمهوري الآخرين- مناهضاً لاستخدام سيف الارهاب الفكري، ومحاربة المعتقد الشخصي، وتوجه الناس نحو العمل

الحزبي والتكتل الوطني، وقام بالتالي -بإبطال مفعول بعض مواد دستور عام ٦٤، المحمول الى اليمن من مصر، القاضية بتحريم العمل الحزبي، ومنع اصحابه من تسلم المناصب العليا في الدولة، ولم يكن سليط اللسان -كالمشير السلال- في الهجوم على قادة وعناصر حزب البعث العربي الاشتراكي ونعت (ميشيل عفلق) والبزاز، وعادل زعيتر-وخالد بكداش زعيم الحزب الشيوعي السوري بالخيانة للامة العربية، ومناهضة قائدها الأوحد عبدالناصر، كما ولم يكن متحمساً -مثل القاضي الارياني- يوصف الافكار الحزبية بأنها من عمل الشيطان، وتنتهي-حسب رأيه- بخيانة الاوطان، وعلى عكس نهج سياسة ابراهيم الحمدي- لم يؤيد موقف حزب على آخر، ويناصره على حساب قوى وطنية أخرى، وذلك كما فعل مع الناصريين، ورفعهم الى سدة الحكم، وكما فعل القاضي الارياني مع ممثلي القوى التقليدية المحافظة، وقادة احزاب التكفير، وقاتل معهم (مرتين) بقيادة ابراهيم الحمدي، ومجاهد أبو شوارب، وعبدالله الاحمر -ضد احزاب الجبهة الوطنية في المناطق الوسطى، وحكومة الجبهة القومية في عدن، وكان العمري بالتالي- ضد فكرة اقامة جهاز الامن السياسي- على غرار الطريقة المصرية- ولايرى بأن هناك مسوغاً لفتح عنابر السجون، والزنزانات، وممارسة أعمال التعذيب، والتوحش ضد القوى السياسية المعارضة والعناصر الوطنية، وأصحاب الرأي، من أي نوع، وهو ماتم انجازه على يد حكومة كل من القاضي الارياني، وابراهيم الحمدي، وذلك بعد ابعاد الفريق العمري من الحكم، وشهدت الساحة اليمنية بعدغيابه، كل الخروقات لحقوق الانسان، ومات الكثير من الوطنيين الشرفاء، وقادة الاحزاب، وضباط بعض الوحدات، في غياهب السجون، وجن البعض منهم، وأصيب آخرون بالعاهات من جراء عمليات التعذيب، كما اختفى -بعد رحيله- عن المسرح السياسي، والعسكري -الفكر الوطني الثقافي النيّر، والتحالفات، والتجمعات الوطنية الهادفة الشريفة، وحلّ محلهما، كما سوف نرى عبر رحلتنا القادمة مع حياة

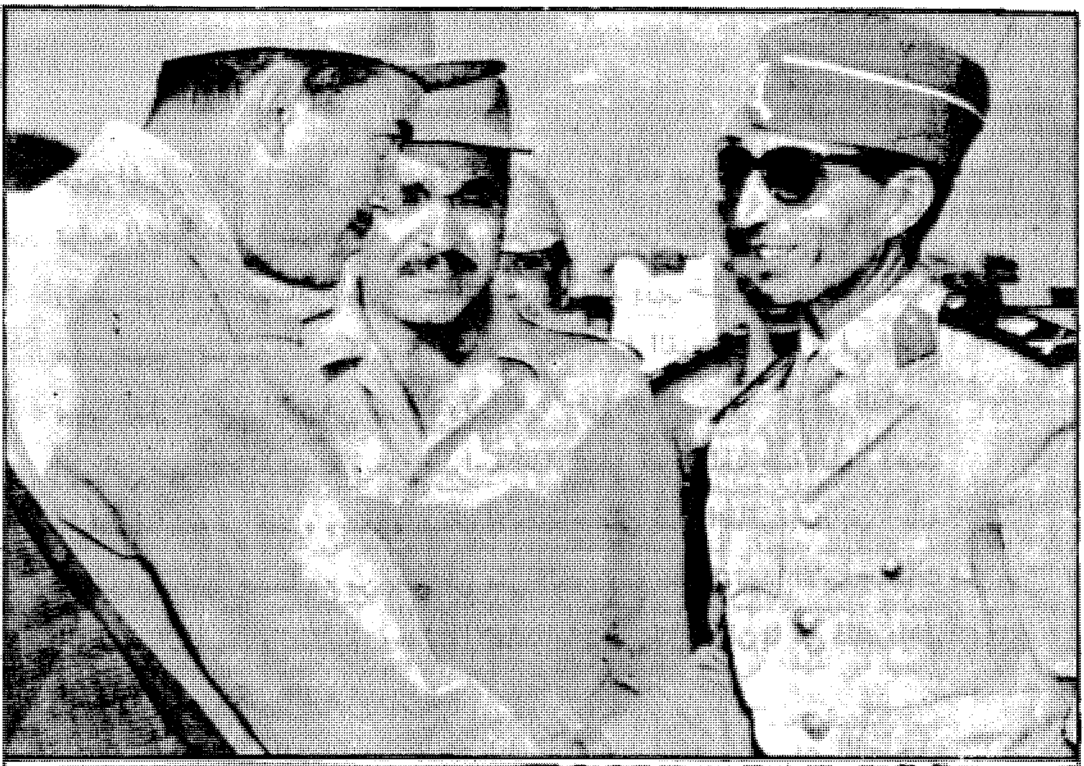
ومواقف الفريق العمري- الفكر السياسي الضحل، والتجمعات الشللية المصلحية والتحالفات المشبوهة، وتضائلت -في عدم وجوده- هيبة الدولة، وساد جو اللامبالاة، وظهر عدم الشعور بالمسؤلية شيئاً مقبولاً، وابتدأ النصب، وأعمال الاحتيال، التجاري، والمصرفي، وسرقة المال العام، يدب في أوصال المجتمع، وجهاز الحكم، وداخل صفوف جيل الثورة، وحراسها الشباب، وتوقف الحديث -بالتالي- عن بناء اليمن الجديد، وتطوير جهاز الثورة والحكم، وتشييد مؤسساته الحديثة لينوب عنهما، حديث الإفك، والزور، والدعاية لصالح حكم الفرد، وتقديس الزعيم، وحبك المؤامرات والدسائس، وتدبير اعمال الانقلاب على الحكم، وازاحة حاكم ليحل آخرمكانه أو أسوأ منه، وابعاد شيخ لصالح شيخ آخر معارض للاول، واكثر انسجاماً مع عقل وطقم حاشية الحاكم الجديد، تم ذلك في عهود ثلاثة حكام على التوالي، وفي أقل من خمسة أعوام ٧٠ -٧٥، ولم يستعيد الوضع عافيته -على الصعيد الديمقراطي، واشاعة العمل الحزبي، وحرمة الرأي وكفالة المعتقد الشخصي، ومنع أعمال التعذيب، واغلاق ابواب المعتقل السياسي إلا في مطلع الثمانينات على يد الرئيس علي عبدالله صالح، حيث شمل ذلك الشطرين بعد توحدهما عام ٩٢، ومع هذا لم يكن من السهل اجتثاث جميع سلبيات الحكومات السابقة، وافرازات علاقات التخلف المزمنة، وموروثات الاخطاء المصرية، وتراكم الخلافات السياسية الداخلية، والتطاحنات الحزبية، والمذهبية القاصرة، والصراعات على السلطة، التي قادت الاشتراكي-بدورها الى ارتكاب خطأه التاريخي الجسيم، ودفع قادته وقواته المسلحة الى الهلاك والانتحار، وعجلت -بالتالي في تفاقم الأوضاع العامة، وتفجر أعراض الأزمة الاقتصادية المزمنة، نفس العوامل السلبية، والافرازات الاجتماعية، والفكرية المتخلفة، والطموحات السياسية والعسكرية المصرية اللامحدودة، التي كانت بدورها قد وقفت يومها حائلاً ضد محاولة اصلاحات الفريق العمري، منذ أن بدأ في مطلع عام ٦٤، بالتصدي -قبل أي

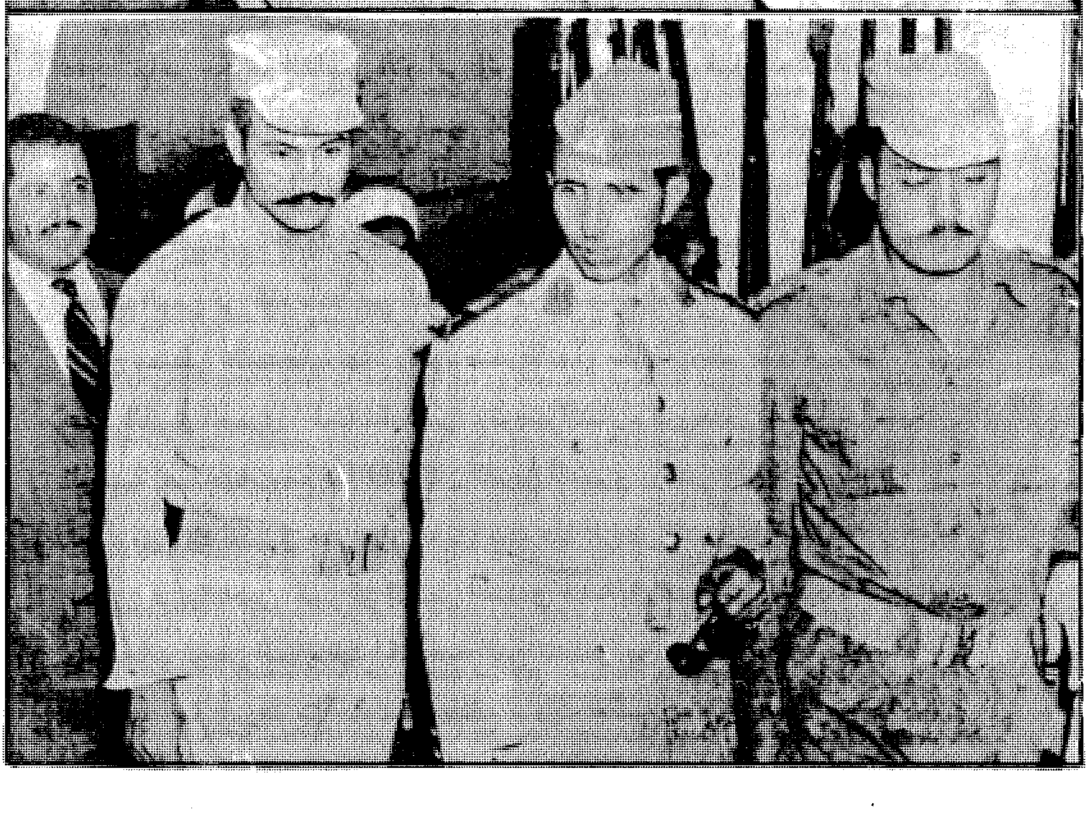
شيء- لظاهرة الخلل العسكري المصري والدعوة -كما سبق القول- الى ضرورة انتهاج سياسة ميدانية جديدة، تقوم على فصل العمل الحربي الداخلي عن العمل العسكري الاستراتيجي، بما يتوائم مع مصلحة الحليفين المصري، واليمني،ويؤمن عدم حدوث اختلاف وتناقض بينهما، غير أن ذلك الهدف التكتيكي، للفريق العمري قد قوبل بالامتعاض، والرفض، بما يشكله ذلك التكتيك من استفزاز لمصالح تجار الحروب في الداخل والخارج بما في ذلك معارضة كبار القادة العسكريين والسياسيين المصريين، وفي مقدمتهم انور السادات، وعبدالحكيم عامر اللذان يتقاسمان مع كبار الجنرالات في اليمن عائدات قوائم الصرف الحربية الوهمية، المدفوعة للمقاولين اليمنيين، وشحنات السلع الكمالية الشهرية الواردة من اليمن، والمعفية من الجمارك على الحدود المصرية، فوق أن ذلك التكتيك سوف يضعف -من وجهة نظر عبدالناصر -قبضة قواته الحديدية في الداخل والتأثير -من ثم- على فاعلية نهجه السياسي وتحقيق أهدافه الاقليمية والدولية، كما تزامن ذلك الرفض لخطة الفريق العمري- مع تصاعد تلك القبضة وتجمعها في يد جهاز المخابرات السياسي، والسيطرة على مكاتب الرئاسة والاجهزة الادارية، والامنية، والثقافية، والاقتصادية، والتربوية، والاعلامية، التي تحولت الى بؤرة لنشاط مكثف، تفوح منه رائحة الخطط، والمشاريع الحكومية المشبوهة، وقوائم التعينات السياسية، والادارية، المفرضة، التي شملت بدورها قادة السلاح، والوحدات ورئيس وأعضاء هيئة الاركان، وتحديد نوع السفراء والملحقين العسكريين، واماكن عملهم في الخارج.. ظهرت اولى بوادر تنفيذ هذا المخطط السياسي الداخلي عند بدء تعيين عدد من ضباط الثورة، وبعض عناصر قوى المعارضة المدنية، في السفارات اليمنية، والملحقيات العسكرية، وارسال البقية منهم -وعددهم -بالعشرات- الى الدراسة التخصصية العسكرية العليا في الاتحاد السوفيتي،كان اليمن في أمس الحاجة اليهم لادارة شؤن حياته وتنظيم قواته، وحماية أمنه، وسد فراغات عمل

أجهزة الدولة السياسية، والتنظيمية، حيث يجد الفريق العمري نفسه في فراغ عسكري صعب، ويتوقف بالتالي عن المطالبة بادارة اليمن الجمهوري لجيوب المعارك الداخلية، تعزز ذلك النهج على الصعيد السياسي، بتعيين عدد من عملاء المخابرات المصرية في جهاز السلك الدبلوماسي، في مقدمتهم الدكتور البيضاني الذي سرعان ما احترقت ورقته وطرد من البلاد، واعلان سحب الجنسية منه وذلك تحت تأثير الضغط الوطني، والشعبي، الذي سبق أن عانى منه المآسي، والويلات، وتسبب في تخريب اقتصاد البلد، وتدهور قيمة العملة المحلية، والحاق الضرر بسياسة النظام الجمهوري، ويحسن علاقات الجوار مع السعودية ودول الخليج، والمعسكر الاشتراكي. وحيث كلف الدكتور الخرباش -الذي عين خلفاً للبيضاني- القيام بمحاولة الغاء اتفاقية مصنع الغزل والنسيج التي كان قد وقع عليها الجانب الصيني واليمني عام ١٩٥٨، ضمن عدد آخر من الاتفاقيات الاقتصادية التي ابرمها ولي العهد مع حكومات الدول الاشتراكية. غير أن تلك المحاولة المفضوحة التي كشف عنها سفير الصين الشعبية (ليشن فان) لبعض أصدقائه اليمنيين -قد جوبهت بالمعارضة من قبل الجانب الجمهوري بقيادة الفريق العمري، الذي كنت قد اعلمته على الفور بحبك تلك المؤامرة، وكادت تتحول المجابهة بينه وبين مصر -بسبب ذلك- الى مواجهة ساخنة، وبالذات مع القيادة المصرية، وقلم المخابرات العامة.. وتم بالفعل -بفضل متابعة، واصرار الفريق العمري- على طرد الدكتور الخرباش- من وزارة الخارجية، بدوره مثل البيضاني، العميل الأول لاجهزة تلك المخابرات، يتداعى ذكر مواقف قادة الوطن الشرفاء الحازم ضد التدخل الخارجي في شؤن اليمن الداخلية. حتى وان جاء مثل هذا التدخل من جانب أقرب الاصدقاء، وأعز الحلفاء للنظام الجمهوري الجديد الذي هو في أمس الحاجة اليهم. وذلك مقارنة بجبن مواقف بعض قادة الوطن الذين اعقبوا حكم الفريق العمري وأولئك الذين تولوا الحكم في غيابه، أو عند فترة اعتقاله بسجون عبدالناصر في القاهرة، حيث

جبنوا عن مقارعة عملية التدخل هذه، واقدموا طواعية على تنفيذ ارادة الغير التي كثيراً ماكانت تمس السيادة والكرامة الوطنية، وألحقت ضرراً بالغاً بسمعة وشرف اليمن الجمهوري وتنكر قادة نضاله لبعضهم البعض، ودونما سبب جوهري سوى دافع الهمجية الذاتية والغباء السياسي، وحب البقاء على رأس جهاز السلطة يأتي من ذلك على سبيل المثال لا الحصر- موافقة المشير السلال في اعوام ٦٦-٦٧ على اطلاق يد مصر في التصرف بحرية في ادارة مرافق البلد المختلفة، بما في ذلك ادارة السجون، وحرية مطاردة السياسيين، واعتقال الوطنيين، واخفائهم على الطريقة المصرية- عن أعين اهلهم، وزوجاتهم وأولادهم، ومنع زيارة الاقارب والاصدقاء لهم، وادخالهم -من ثم- زنزانات الوحدات العسكرية المصرية، واستخدام عمليات التعذيب، وانتهاك الشرف، والعرض، وتجريد البعض من ملابس الرجولة، واجباره على ارتداء ملابس الممثلات، والقيام بأداء بعض الرقصات، وتقليد غناء بعض الفنانين، على سبيل الهزء والسخرية، والحط من الكرامة الشخصية، تم فعل مثل ذلك مع القاضي المرحوم عبدالله الشماحي الذي وصف للفريق العمري أمامي حدوث ذلك، وغيره مما هو أكثر فضاعة، لايليق بي التحدث هنا عن عنه.

وعلى نفس الدرب تم الصمت مجدداً، والخضوع للارادة الخارجية على عهد حكومة القاضي الارياني في مطلع السبعينات كان ابرزها الموافقة على قبول بعض العناصر الملكية القيادية في عضوية المجلس الجمهوري، وتشكيل حكومة استسلامية. وموالية- بشكل اطلاقي للعربية السعودية، وتقبل فرض عناصرها الرئيسية التي سوف تقوم (بادئ ذي بدء) بالتوقيع على تمديد اتفاقية عام ٣٤م بين البلدين لربع قرن آخر، رغم انتهاء مفعول سريانها، وعدم شرعية تجديدها لاكثر من الاعوام الاربعين المحكومة بها سلفاً، والقاضية بوجوب اعادة رسم الحدود في وضع أكثر ملائمة من فترة مابعد الحرب اليمنية - السعودية، وإملاء شروط المنتصر الغالب، وبما يكفل عودة الحقوق الى اصحابها، ويؤمن سلامة حياة السكان وتحقيق





حسن الجوار، وهو ماتنهض به اليوم حكومة علي عبدالله صالح، بعد انقضاء فترة توقيع الاتفاق غير المشروع عام ١٩٧٠، على يد كل من القاضي عبدالله الحجري رئيس الوزراء والاستاذ الابن احمد محمد نعمان وزير خارجيته اللذان لقيا مصرعهما -بسبب ذلك- كل على حده، حيث اغتيل القاضي الحجري في لندن، بينما قتل النعمان الابن في بيروت.ولأول مرة -في هذا السياق- يشهر القاضي الإرياني قبضته الحديدية ويعلن صراحة أمام ممثلي قوى المعارضة الذين ذهبت وإياهم لمقابلته في قصره «بتعز» بهدف الاحتجاج على تمديد اتفاقية الطايف -بأنه سوف لن يكون رحيماً مع من يعترض على ذلك- ومع هذا لم تهدأ الاحتجاجات الوطنية والشعبية، والطلابية، وحدثت الاعتصامات في كل مكان بما في ذلك داخل السفارة في موسكو والقاهرة، وبرلين.

وينطبق نفس الشيء على عهد الرئيس المرحوم ابراهيم الحمدي الذي جاء على أنقاض حكومة القاضي الارياني إثر انقلاب عسكري قيل أنه انقلاب ابيض -في حين ان الانقلاب هو انقلاب اسود كان أم أبيض أو ملون -كشاشة التلفزيون- لايعفيه من أن الحكم ارتكز على البندقية، والخروج على الشرعية الدستورية، والاعراف السياسية الديمقراطية، يستوي في ذلك الانقلاب الأبيض أو الأحمر-حيث شهدت اليمن في ظله عدداً من التنازلات عن السيادة لصالح قوى خارجية لم تكن اليمن مضطرة للاستجابة لها، وقبول ضغوطاتها، مقارنة بعظم حاجته يومها -في عهد الفريق العمري- لمساندة مصر، وتوجب التنازل عن بعض مقومات السيادة الوطنية لصالحها، ومع هذا فقد كان الفريق العمري يرفض على الدوام اعطاء أي تنازل من ذلك القبيل حتى وإن حمل معه هذا الرفض التعجيل بهلاكه، ودخول سجون عبدالناصر، غير أن الرئيس الحمدي قد قبل عدداً من الشروط الدولية، واستجاب لبعض الممارسات الخارجية التي تنتقص من سيادة الوطن، وتمس كرامة الشعب، لعل أبرزها ما حدث في مطلع سنوات حكمه عام ٧٤، فانه علاوة على

موافقته لاستمرار عملية التعيينات الوزارية والحكومية العالية المفروضة من المملكة العربية السعودية وذلك مقابل مواصلة المملكة على سد العجز في الميزانية الحكومية السنوية، التي كانت قد ابتدأت مع حكومة القاضي الارياني، وامتداداً بالتالي لتمويل المملكة للعمليات العسكرية التى شنتها حكومته كما فعلت حكومة القاضي الإرياني، ضد الجبهة الوطنية في المنطقة الوسطى، ومع حكومة الجبهة القومية في عدن،فضلاً عن ذلك فقد قام -تحت نفس الشروط الخارجية- بالموافقة على تفكيك جهاز التربية والتعليم، وشطر فكر الوطن نصفين، بين مايسمى بالمعاهد العلمية الممولة من السعودية، وجهات أخرى مشبوهة، التي اتخذت طابعاً رسمياً في عهده في حين كانت تجرى عملية التشطير هذه في عهد الارياني بصورة غير رسمية، حيث تم اعتراف الرئيس الحمدي بوجود هذه المعاهد، وذلك الى جانب السماح لقوى خارجية أخرى بالتدخل في منهج الحكومة الرسمية بدورها، وذلك بما يخدم اهداف هذه القوى على الصعيد الاقتصادي والثقافي الذي يربط اليمن مستقبلاً بعجلة النظام الرأسمالي، واخضاع فكر الوطن التقني، والفني، والمصرفي، والهيكلي لتحقيق خدمة التجارة الدولية، وإبقاء البلد في حالة ارتهان للسلع الخارجية المطلقة، والاستثمارات السياحية، عوضاً عن الاعتماد على مشاريع الصناعة والزراعة، ترافق ذلك مع موافقة حكومة الرئيس الحمدي على ايقاف مفعول سريان اتفاقية التعاون العسكري مع حكومة الاتحاد السوفيتي، وقبول تسويق المعدات العسكرية الامريكية، الى اليمن -بدلاً عنها- وذلك بتمويل سعودي كان قد تسلمه رئيس أركانه العقيد الغشمي، بموافقة منه وشرع في تنفيذه بعقد صفقة معدات عسكرية امريكية، صارت عبئاً على كاهل القوات المسلحة، ونفاية غير صالحة في مزبلتها، وعلى حين رفض الفريق العمري، وقاوم معه كل الوطن، الضغوطات المصرية بتعطيل اتفاقية مصنع الغزل والنسيج الصينية، وذلك لصالح نمو وتطور صناعة النسيج المصرية في حلوان، وجعل اليمن مستهلكاً

لمنتجاتها القطنية الجاهزة فقد قبل الرئيس الحمدي بكل بساطة شروط البنك الدولي، وعرفت اليمن لأول مرة في تاريخ علاقاتها الدولية -فتح مكاتب سرية لممثلي هذا البنك ، وصندوق النقد العالمي- وذلك داخل وزارة المالية ومصلحة الجمارك، ولجنة النقد- البنك المركزي حالياً وذلك بهدف الرقابة الدولية على اقتصاد البلد، ككل، وتوجيهه في الطريقة التي تخدم مصالح الشركات التجارية، والاحتكارات المالية، والتكنولوجية الغربية ومحاولة ابعاد هذا الاقتصاد بالتالي عن ان ينمو ويتطور بشكل طبيعي، ومستقل، ويحقق اهدافه الاجتماعية ونشر الرفاهية داخل الاوساط الشعبية المحرومة وهو ما تدفع ثمنه اليوم- بعد مضي ربع قرن- حكومة علي عبدالله صالح المالية، دون أمل التوصل الى مخرج يذكر في ظل اشتداد قبضة هذا البنك، وادمان الوطن على استهلاك السلع الخارجية، واستنزاف الشركات الاجنبية لموارد البلاد النفطية، وابتلاع التجار، واصحاب رؤوس الاموال، والوكلاء، المعتمدين، للسيولة النقدية، التي كان يجب أن تتوجه منذ السنوات الطويلة الماضية -نحو مشاريع التنمية الصناعية والزراعية، وذلك وفق برامج تنموية ومشاريع اقتصادية مدروسة تطرح على الناس. حيث لاتنفع الحكومة اليوم في شيء -ولا أية حكومة قادمة- عملية الترقيع، ومحاولة امتصاص هذه السيولة عن طريق رفع زيادة اسعار البترول المتوالي، والذي يجيء معه -بالتالي- رفع اسعار بقية السلع على اختلافها، حيث لم يمنع الناس ذلك من تواصل اهدار مدخراتهم النقدية، ومداخيلهم المتعاظمة- في شراء المزيد من السيارات، والدوران مجدداً في الحلقة الاقتصادية المفرغة، ويكاد عدد ما دخل السوق اليمنية من السيارات -ولايزال- حوالي مليون سيارة،بمعدل عشرة اشخاص لكل واحدة بما يفوق طاقة وحاجة بلد متخلف كاليمن، وبما لاتتحمله أيضاً وتقدر عليه بلدان نفطية، وسياحية وصناعية، كالعراق مثلاً، والاردن، أو روسيا ، حيث تبلغ النسبة في الأولى واحد وعشرين على واحد، وفي الاردن ٣٥ ، على واحد، وثلاثون في

روسيا على واحد وذلك نتيجة تجاب المشروعات الاقتصادية الانتاجية المربحة، التي تدفع الناس الى تشغيل رؤوس اموالهم عن طريق عملية الاكتتاب في سوق الاسهم، والمستندات المطروحة عليهم، وذلك بهدف تنشيط عمل الدورة النقدية، لمصلحة الاقتصاد الوطني، واستقرار وتفعل الوضع السياسي، عوضاً عن عملية الترقيع تلك، واحراج موقف القيادة السياسية العليا برفع معدل التضخم، وتعويم قيمة الريال الى ماتحت الصفر، الحد الأدنى المتعارف عليه دولياً، كذا بدلاً من عملية الخداع، ومحاولة ايهام القيادة السياسية العليا، بأن جهاز التخطيط يقوم بواجبه عن طريق قيام أولئك الخبراء وأجهزة البحث، وكوادر الإحصاء، بوضع البيانات الاستاتيكية، لعدد السكان، ورصد عدد الأحياء والمنازل، والمنشئات العمرانية، ومعرفة طابع البنية الهيكلية، التي لاتخدم سوى شركات صناعة السيارات اليابانية، والامريكية، والأوربية، وافقار البلد، وذلك مقابل ازدياد حدة ثراء، ورفاهية، وكلاء السيارات وقطع الغيار المعتمدين، وافتتاح معارض جديدة، وخلق فرص امام مهربين، وسماسرة اضافيين، لايكلفون انفسهم سوى القاء بعض الفتات في شكل هبات ورشوات لأولئك المخططين جزاء اتعابهم في انجاز البيانات الاحصائية تلك التي تكلف خزينة الدولة، ودافع الضرائب المواطن البائس الفقير، مئات المليارات، دون جدوى اللهم إلا من افادة أولئك المنتفعين، وتعاظم هيبتهم، وسطوتهم على الحكم، وذلك جنباً الى جنب مع المستفيدين الآخرين، من تلك البيانات، في مقدمتهم أصحاب بعض المصانع الغذائية الملاحقة من قبل دعاة حماية البيئة في أوربا وأمريكا وذلك بسبب اضرارها الصحية الناجمة عن المواد الكيميائية، التي تدخل في قوام صناعة الصابون، والزيوت غير النباتية، وفي صناعة المشروبات الغازية، وأكياس النيلون، وعصير الفواكه، والسجاير، ومنتجات الكلوركس السامة والمضرة بالصحة وتلويث البيئة الطبيعية كما يستفيد من نتاج بيانات الاحصاء تلك ممثلي قطاع البرجوازية

التجارية، على رأسهم شركات هائل سعيد أنعم، وعذبان وجمعان والغراسي والرويشان، التي تغطي مبيعاتها ٣٥٪ من قائمة السلع الاجنبية المستوردة التي تصل الى اكثرمن تسعة آلاف صنف (١) بدأ من الإبرة، الى الصاروخ، ومن الحذاء، و«المقمطة» ومجففات الأوساخ، والقاذورات، الى الكرافتة، وفستان الزفاف، وفراش الأسرة المذهبة، والحمامات البخارية المنزلية وأحواض السباحة المطعمة بالأحجار الكريمة، ومن الصحيفة الصغيرة اليومية الى أفلام (الروك) والروايات الجنسية، وأجهزة التخاطب الالكترونية ٩٥. ومن ابسط السلع الاستهلاكية للانسان، الى علف الحيوان، وتغذية الكلاب والدواجن.

الى غير ذلك الكثير من السلع التي تخدمها مجتمعة، وتقوم بعملية تصريف شؤنها أكثر من ألفين شركة ومؤسسة، ووكالات معتمدة، وستة عشر مصرفاً تجارياً مقارنة بثلاثة ممثلين تجاريين أجانب فقط كانوا يعملون في اليمن عام ١٩٢٨ وحفنة من التجار المحليين يعدون بالاصابع، تولوا معاً تغطية حاجة السوق المحلية، والدولية من السلع المصدرة، والمستوردة، بواقع ٨٧ سلعة كانت تصدرها اليمن الى الخارج، و٧٥ سلعة كانت تستوردها، الأمر الذي كان ينعم فيه جميع السكان البالغ عددهم أربعة ملايين -بالهدوء والاستقرار الحياتي والمعيشي، وحيث كان الجميع يشترك في العمل، وتتقارب في صفوفهم نوعية الملبس، والمأكل والمشرب، ومتساوون الى حد بعيد في تقاسم الخير والشر: «العصيدة» والحلبة، لدى كل منزل، وتشترك جميع النسوة في اتشاح «المصر» الجرجيك، و«المقرمة» وفستان العروس، والتاج المذهب الواحد، المستعار بواسطة (الدلالة) المسؤلة عن إرجاعه الى صاحبته التي تقوم بتأجيره للجيمع دون استثناء.. في حين تنعدم اليوم استفادة جميع الناس من آلاف السلع الاجنبية المطروحة في السوق، حيث يقتصر انتفاع حوالي ٧٥٪ منها على فئة معينة من الناس، يشكلون فقط، حوالي ٧٪ (٢) من عدد السكان الاجمالي، البالغ حالياً اربع عشر مليون نسمة، فيما يعرف

(١) ترتكز هذه الاحصائيات على عملية البحث الميداني الذي قمت به خلال اعداد الكتاب

(٢) نفس المصدر السابق

باسم الطبقتين الوسطى والكبيرة.. ويعيش باقي السكان في حالة قتاد، بالأخص الفلاحين الفقراء على خط الزراعة المداري، الموسمي، ومناطق الرعي، والبدو الرحل حيث المياه الملوثة، وندرة الكهرباء، وأجهزة الاتصال، ووسائل الثقافة، وحيث تأكل الملاريا اجسادهم، وتمتص دمائهم وغذائهم الذي لم يعرف التكامل الغذائي، والصحي، في يوم ما.

الأمر الذي يشكل -الى جانب، قبضة البنك الدولي، وقبول شروطه الاقتصادية المجحفة- الضالعة في افقار الغالبية من السكان، لصالح ثراء، وإغتناء فئة محدودة- عبئاً اضافياً على كاهل حكومة الرئيس علي عبدالله صالح، التي لم تعد قادرة -بسبب كل ذلك- على سد عجز الميزانية السنوية للدولة، إلا بالكاد- فضلاً عن عدم مقدرتها على الوفاء بتنفيذ مشاريع التنمية، واعداد الكوادر العلمية، كما تواجه -بالتالي- مشكلة دفع مستحقات القروض الخارجية، وتلبية مطالب البذخ والرفاه داخل الاجهزة الحكومية، والمؤسسة العسكرية والأمنية، والعجز بالتالي عن اشباع ملايين البطون غير المنتجة، من المرابين، والسماسرة،والمحتالين، وتجار السوق السوداء، والمهربين، بما في ذلك مطالب مليون موظف حكومي، غير مؤهل، ولافاعل، وأكثر من أربعة ملايين طالب وطالبة يشكلون بدورهم عبئاً اضافياً على الخزينة العامة، دون أمل الحصول منهم مستقبلاً على أي مردود اقتصادي في غياب مناهج التعليم الحديثة المواكبة لتقدم ومتطلبات العصر، ومواجهة عملية التصنيع والبرمجة التقنية، والتكنولوجية المعاصرة.. فوق أن هذه الحكومة -الى جانب هذا وذاك- ملزمة على عكس حكومات العالم- بتوفير أماكن، ومقرات عمل احزاب الائتلاف الحكومي، وتمويل أنشطتها، ورصد اعتمادات اخرى -بالتالي- لبقية الأحزاب، بالرغم من أن أنظمة، وقوانين، ودساتير

جميع البلدان الديمقراطية الحزبية تحرم ذلك، وتمنع تسخير المال العام لصالح النشاط الحزبي، وتقاضي أصحابه الذين لايعتمدون فقط على اشتراكات الأعضاء، ويلجئون الى ميزانية الدولة، وقبول الهبات والرشوات، ومع هذا فان احزاب الائتلاف الحكومي هذه لم تكتفي بتلك الامتيازات غير المشروعة أصلاً، بل تقوم باجبار التجار، والشركات المحلية، والاجنبية بدفع التبرعات لصالح هذه الأحزاب، تحت دعوى الانفاق على الاعمال الخيرية، وحتى عند حدوث ذلك -وهو أمر مشكوك في صحته- فهل يليق ياترى، بكرامة هذه الأحزاب أن تتحول رسالتها الوطنية الرفيعة الشأن الى مجرد متسول يدق على أبواب الأغنياء بهدف الحصول على الفتات وانفاقه على الفقراء الذين تعهدت امامهم هذه الأحزاب واقسمت اليمين الدستورية، بأنها سوف ترفع الظلم والجور عنهم، وتحمي حقوقهم المشروعة، وتفتح أمامهم آفاق العمل الشريف، والمساهمة في الانتاج، وذلك عوضاً عن الانفاق عليهم والتسول بإسمهم، وجعلهم عاهة مزمنة في جسد المجتمع، ومرضاً مستديماً ينخر بداخله، ويشوه خلقته الإلاهية، في انتظار ماتجود به عليهم الهيئات التجارية الربوية المحلية، والمنظمات الدولية الخيرية المشبوهة، بما تمليه الأولى على الوطن، -في مقابل ذلك- من اقتطاع لحصة الضرائب الواجب أدائها، مع فروض الزكاة، لصالح الدولة، المعنية أصلاً بالانفاق على المعوزين، والمحتاجين، والعاجزين عن العمل وأهل السبيل كي لايكونوا أداة في يد رجال المال والأعمال، وتحت الإمتنان والشكر لقادة الأحزاب، والإرتهان لهم والتعهد بالتصويت لصالحهم، واكسابهم مواقع سياسية عالية، وذلك على حساب بقية القوى السياسية، والعناصر الوطنية المستقلة، كما لاتتورع الأخرى، عند تقديم هباتها الخارجية للمتسولين الدوليين هؤلاء -من دول الشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا، وأفريقيا -من فرض شروطها

اللا أخلاقية/ التي لاتستهدف فقط تحقيق ماكان يقف الفريق العمري، وصحبه، حائلاً دون تخريب اقتصاد الوطن من قبل الشركاء في التحالف العسكري اليمني-المصري، بل الإنتقاص من السيادة الوطنية والتدخل في الشؤن السياسية، وفي صناعة القرار الاقتصادي، والعسكري، والثقافي، وممارسة الضغط لفتح باب الوطن على مصراعيه تجاه الثقافة الغربية، والمطالبة بالصمت أمام اقتحام المبادئ، والمثل الوطنية، واضعاف المعتقد، والهوية العربية، والاسلامية، والوقوف أخيراً وليس آخراً في خندق واحد مع اليهود، والكفار ضد حركات التحرر الوطنية والحكومات الثورية في أفغانستان، وفي فلسطين، وغيرها من البلدان العربية، والاسلامية التي تطمح الى توحيد صفوف اعراقها وأصحاب الديانات المختلفة فيها، لمواجهة أولئك اليهود، والكفار الاستعماريين وعملائهم، وسدنتهم المنتشرين في جميع أنحاء العالم، وهو ما وقع في شركه كثير من البلدان المتخلفة الأفريقية والأسيوية، وأمريكا اللاتينية، التي امتد يد بعض القادة السياسيين، ورجال الدين، وزعماء المذاهب، والعشائر -للتسول من القوى الدولية الاستعمارية، وهيئاته، ومنظماته الخيرية المزعومة، بما في ذلك اليمن التي لم تسلم بدورها من بعض تلك الممارسات، الخاطئة التي اسهمت مع بقية العوامل الأخرى -الآنفة الذكر- في تراكم مأساة الوطن العامة التي ترفع هامتها اليوم أمام حكومة الرئيس علي عبدالله صالح.. ومن هنا في ظل مقارنة مواقف وأعمال بعض القوى والعناصر الوطنية اليمنية خلال مسيرة الثورة- تأتي أهمية الحديث عن شخصية الفريق العمري، ومعرفة قيمة مكانته الرفيعة على خارطة العمل السياسي، وتجلي مواقفه كوطني، وقائد جمهوري شريف، وأنموذج -تدرك عبره الأجيال الوطنية المناضلة حقيقة معنى حب الأوطان، واستلهام جوهر هذا الحب في معناه الشمولي الذي يغطي موضوع

السيادة، والحرص على استقلال الوطن، والحفاظ على مصالحه العامة، والإستعداد بالتالي للدفاع عنه، وقت الحاجة، والتضحية في سبيله، وعدم إعطاء أي تنازلات لصالح القوى الداخلية المصلحية، والأطماع الخارجية، أو وضع يده في أيديهم والتعاون معهم، من قبيل تولية دول الكفر والعدوان، والتعامل معهم بالفحشاء والمنكر، وممارسة أعمال الربا، وكل ما من شأنه الإضرار بمصالح البلاد والعباد، على صعيد المساس بجوهر المعتقد، والهوية الثقافية والكرامة الوطنية، ليس أدل على تجلي ذلك الحب الشمولي للوطن عنده ماكلفه غالياً الخلاف مع مصر عبدالناصر الذي رفض عدم التوقف عن محاولة انتزاع القرار من يد السلطة الوطنية الجمهورية اسفر عن اعتقاله وأعضاء حكومته، والزج بهم في سجون القاهرة، بعد أن عجز عبدالناصر عن إسكاته، ومنع اعتراضاته على الممارسات السياسية المصرية التي تمكنت بنهاية المطاف، من التفرد بادارة شؤون الحرب والحكم في اليمن، وذلك كما سوف نرى مع استكمال نهاية عرض مضاهر وأعراض تلك السياسة التي اعقبت فشل الإبقاء على الدكتور البيضاني، والخرباش وأمثالهما داخل جهاز الحكم الجمهوري، وتعلم جهاز المخابرات المصرية من ذلك الفشل، حيث تم التركيز في هدوء من قِبَل تلك المخابرات على عملية استكمال تشديد القبضة الحديدية على عمل الجبهة العسكرية، والسياسية -بشقيها الداخلي والخارجي- المتمثل أولاً بانفراد التعامل مع الجيوب الداخلية، وحرية ضرب الطيران لمواقع العدوان، والمدن والقرى داخل الأراضي السعودية، والتغلغل من ثم داخل أجهزة إدارة الحكم، الذي نجحا فيه كما -أسلفنا- إلى حد بعيد، مما سهل -ثانياً- في انجاح عملية الالتفاف على صناعة القرار السياسي، والاقتصادي، الداخلي، والشروع في التحدث باسم اليمن، في المحافل الدولية، بما يعني وقوع اليمن

الجمهوري تحت الوصاية السياسية المصرية، وانتزاع الاعتراف بذلك من بعثة السلام الدولية برئاسة الدكتور (راوول بانش) مبعوث الأمم المتحدة، المعني بمعالجة ما أطلق عليه تسمية المسألة اليمنية وجعله يتوجه مباشرة الى السلطات المصرية-ليس ذلك فحسب- بل الاستئثار بمجمل المساعدات العسكرية السوفيتية، والأوربية الشرقية المخصصة للثورة اليمنية، وتغيير سير اتجاه البواخر / المحمولة عسكرياً الى اليمن- وذلك صوب الموانئ العسكرية المصرية، لتدخل هذه المساعدات في ملكية الجيش المصري العامل في اليمن، وذلك بالرغم من الاتفاق المبرم مع مصر بهذا الشأن -كما أخبرني بذلك الفريق العمري- والقاضي، بحق امتلاك اليمن الجمهوري للمساعدات العسكرية الخارجية، وذلك مقابل حصول مصر على الهبات السوفيتية التي تتم في شكل تعويض للمعدات العسكرية المفتقدة في ميدان القتال دفاعاً عن الثورة اليمنية، وتجنباً بالتالي لعدم حدوث نقص داخلي في قوام الجيش المصري، الذي يستعد لخوض المعركة مع اسرائيل، ومع هذا فقد وجد اليمن نفسه بحلول ٦٥-٦٦-٦٧-٦٨ خالياً من أي سلاح دفاعي كان أم هجومي، مما اضطر الفريق العمري بعد انسحاب الجيش المصري، واشتداد فعل عملية حصار المدن الرئيسية وسقوط العديد من المناطق في يد قوى الثورة المضادة- الى عقد صفقات جديدة، وطلب مساعدات سوفيتية، وصينية إضافية، وذلك بهدف سد الفراغ، وتعويض ماانتهب على يد القوات المصرية الحليفة.

ولم يكن ببعيد أن يتوقف حديث الناس -وسط كل ذلك- والوقت لايزال مبكراً في مطلع ٦٤- عن إمكانية وجود يمن جمهوري مستقل، وعن مقتضيات بناء الدولة المركزية الديمقراطية، وتكوين جيش اليمن الحديث، وتأسس البنية التحتية المفتقدة، وحلّ بدلاً عنهما الشعور بالإحباط، وعدم الرضى، وتهيأ المناخ

الشعبي العام لظهور مقدمات التناقض، مع الحليف المصري، ولم تمر سوى فترة قصيرة حتى بدأت تلوح على الأفق بوادر الصراع المباشر معه، اختفت عبره، وتلاشت امكانية تجاوز هموم البلاد الرئيسية، بما في ذلك تضائل الدفاع عن الثورة وعدم الحفاظ على النظام الجمهوري الوليد، حيث أبت علاقات التخلف الداخلية ومطامح عبدالناصر الاقليمية، إلا أن يدفعا البلدين -مصر واليمن- الى حافة المواجهة، والاصطدام، وإتاحة الفرصة -بالتالي- لعناصر القوى المضادة لكسب مواقع جديدة، على الصعيدين العسكري والسياسي والإقليمي من الصعب استعادتهما بسهولة، إن لم يكن افتقادهما على المدى الطويل والى الأبد، وهو ماحدث بالفعل. في ظاهرة انقسام الصف الجمهوري، وتهالك الوضع العسكري، المصري بعد ذلك، وتعاظم سطوة الملكيين، والسعوديين وكسب حلفاء جدد من داخل الصف «الجمهوري المحافظ» وإقدام عبدالناصر على استرضاء الملك فيصل، وعقد اتفاق هدنة معه، عرفت باسم اتفاقية جدة للسلام سرعان مابادر -حزب التجمع الوطني- تجاه مظاهر بدء شروع تلك الأزمة - بطرح مشروع العمل الجبهوي الوطني، وذلك على أمل تحقيق الحد الأدنى، لعملية التحالف ووحدة الصف الوطني، بهدف الحيلولة دون تفجر الوضع العسكري بين الحليفين، المصري- واليمن الجمهوري، والعمل قدر الامكان على تقريب وجهات النظر بينهما وتضييق فجوة الخلاف، الناجم أصلاً -وفقاً لوجهة نظرحزب التجمع- عن عدم استيعاب الطرفين لطبيعة المرحلة التاريخية الانتقالية داخل الأرض اليمنية، التي كان يحاول كلاهما إجبار اليمن على حمل ما لاتطيق عليه، حيث تريد مصر الانطلاق منه لمقارعة الخصوم الاقليمين، والدوليين، في وقت تفتقر فيه اليمن الى الأرضية النضالية، والمقومات المادية والحضارية الفكرية والعلمية الشرطان الرئيسيان لضمان سلامة

التحرك العريض على جبهات متعددة المهام الداخلية والخارجية الصعبة، في حين يطمح الجانب الجمهوري على اختلاف عناصره، وتنوع مشاريه، وتناقض أفكاره، ومواقفه -يطمح- وهو الأضعف في حلقة الصراع هذه مغ مصر -إلا من قوة مشروعية ملكيته للأرض اليمنية- في القفز على واقع المرحلة التاريخية، الانتقالية، ويحلم في نفس الوقت بمقدرته على الاحتفاظ بالسيادة، وحرية صنع القرار العسكري، والسياسي، والاقتصادي، وهو مايتعارض مع ديالكتيك العلاقة بين القوي والضعيف، بين الحلم والحقيقة وبين الواقع الصرف كما هو، وبين ما يتمنى المرء ويحلم تجاه تغييره واصلاحه، فوق أن كل فرد باليمن، كان -ولايزال يفكر على طريقته الخاصة به وبما تمليه عليه مصالحه الاجتماعية الضيقة التي لم ترقى بعد إلى مستوى الولاء العام للوطن وللتربة، والإنحياز إلى جانب المقهورين في حين تعصف بتفكير البعض -من ناحية أخرى- الاحلام الثورية الطوباوية، التي لم تتبلور بعد، ولاتزال من حيث التكوين، والنشوء، ومعطيات الواقع العملي رهن الغيب، وعاجزة بالتالي عن أن تقف لوحدها على قدميها، دون أن تدفع ثمن هذا العجز، بمحاولة التكيف مع الأمر الواقع، والتعامل مع قوانين المرحلة الانتقالية هذه بحذر ووعي، ودون استفزاز، أو تراجع الى الخلف، وذلك إلى أن يتقوى عود هذا النضال، وتتم عملية الانتصار على العدو المشترك، وتتجذر الأرض تحت الأقدام.

كان ذلك هو تقييم حزب التجمع لطابع المرحله، وللتوجه السياسي العام الذي كان يحكم عقلية الحليفين، الخصمين، لبعضهما معاً، ومبرر بحثه بالتالي عن ايجاد صيغة مناسبة لحل مشلكة التآلف الوطني وقضية التعاون اليمني المصري المشترك، كان أحد أهم ركائز هذه الصيغة على الصعيد الجمهوري -يكمن في تشكيل الجبهة الوطنية، القادرة، وحدها، فقط، ليس على التحاور مع الحليف

المصري وتأمين سلامة عملهما العسكري والثوري المشترك،فحسب بل في دعم موقف الحكم الجمهوري الجديد، وتقوية مركزه السياسي، وجعله تحت الرقابة الوطنية، ومنعه من ظاهرة الإنحراف، والسير على طريق المساومة على المبدأ وعدم إعطاء تنازلات فردية غير محسوبة للحليف المصري، أو لصالح العدو الخارجي، قد تضر باستراتيجية المرحلة الانتقالية هذه، وتضيق فرص الخروج من تناقضاتها، والوصول بالبلد إلى بر الأمان، والانتقال بالتالي الى مرحلة تواجد الثورة الذاتي على الأرض اليمنية، وامتلاك حرية الارادة، والتغيير، ووضع صيغة لهوية النظام على الصعيد الاقتصادي، والاجتماعي، والسياسي، والثقافي، المستقل، والمتحرر من أي نفوذ خارجي، اللهم إلا بقدر ما يخضع ممثلي هذه الارادة، لقانون التطور الاجتماعي الداخلي وفي مقدرتهم على الإرتفاع فوق الصراعات الدموية، والتحاور مع التناقضات الاجتماعية الحتمية، والخلافات الفكرية، والعقائدية بشكل حضاري، يؤهل اليمن -بنهاية المطاف- دخول العصر، وايجاد موقع قدم له في صرح الحضارة المعاصرة، والإسهام بدوره فيها، وليس مستهلكاً لها، وطفيلياً يعيش على هامشها، ويقتاد من فتاتها، وحسنات أصحابها، ويبيع الأرض، ويحمل على كتفه ثرواتها، ويضعها تحت تصرف الأعداء «كالعيس تطفح بالضماد والماء فوق ظهورها محمول.

على أنه مع بدء دورة عمل المؤتمر التأسيسي لتشكيل الجبهة الوطنية هذه ظهر -مع الأسف- بأن خوض غمار هذه التجربة السياسية الملحة لم يكن قابلاً للنجاح، وذلك حسب ما كان يتوقع حدوثه بعض عناصر حزب التجمع الوطني الوحدوي الديمقراطي، بالرغم من إيمان أعضائه ككل بأنها الورقة الأخيرة التي يملكها الوطن بين يديه -في مطلع عام ٦٤- ووسيلته الوحيدة، للخروج من وطأة

التناقض الداخلي، وعدم الاقتدار على التكيف مع العالم الخارجي، والتعامل مع الوجود المصري، حيث تكشّف بعد سلسلة من الاجتماعات، والحوارات الجادة والمضنية، بأن الوقت لاَيزال مبكراً تجاه ظهور الشعور بالمسؤلية التاريخية، وعدم مقدرة الصف الوطني على الإرتفاع فوق الأهواء الشخصية، والمصالح الفئوية والنزعات الحزبية الضحلة، والضيقة، والولاءات القبلية، والطائفية، والمذهبية، والعمالة الخارجية، فقد ركع بعض قادة وأعضاء منظمة حركة القوميين العرب تحت أقدام جهاز المخابرات المصرية، وأصبح العمل بالنسبة لهم داخل لجان المؤتمر التأسيسي للجبهة مجرد تجسس، وتخريب للمقترحات والقرارات الهادفة، فضلاً عن عدم اخفائهم مشاعر الحقد والعداء لخصوم مصر السياسيين، والتشهير علناً- في المحافل، والتجمعات السياسية، وداخل صفوف التظاهرات الشعبية، والرسمية بقادة العمل العسكري اليمني الميداني واتهامهم -جنباً الى جنب- مع قادة وأعضاء حزب التجمع الوطني- بالميول الملكية والعمالة لروسيا وأمريكا، في حين لم يتورع قادة حزب البعث من وضع أنفسهم تحت تصرف ممثلي القوى الإقطاعية، والزعامات العشائرية، ولم يلتزموا بخط العمل الوطني الجبهوي، واشتركوا عملياً في التحضير لمؤتمر عمران المناهض للوجود المصري بشكل اطلاقي- على غرار القوى الملكية، وأصبحوا طرفاً مع الشهيد الزبيري، وابن الاحمر، وعبدالملك الطيب، وعبدالمجيد الزنداني، عضوي حركة الاخوان، ضد السلطة الجمهورية بقيادة المشير السلال والفريق العمري.

أما أعضاء وقادة حزب اتحاد القوى الشعبية، فقد دخل البعض منهم تحت مظلة السعودية، وإيران الشاهنشاهية، ثم الخمينية بعد ذلك ولم يصمدوا طويلاً بعد عملية القمع التي شنتها أجهزة السلطة بالاشتراك مع القوات المصرية ضد التظاهرة

الوطنية لعناصر الجبهة التي نسبوا لأنفسهم في الخارج شرف تزعم حزبهم لها وقيادتها. ومع هذا لم يتراجع حزب التجمع عن الوفاء بأداء دوره على الساحة اليمنية، وانتهز فرصة زيارة عبدالناصر التاريخية لليمن، وقدم له بعض المطالب الوطنية، وذلك على أمل إعادة النظر في سياسة مصر تجاه المسألة اليمنية، وتخفيف حدة التوتر بين الحليفين المصري- واليمني، وعندما كان يعتزم جبر بن جبر القاء كلمة التجمع الوطني الوحدوي الديمقراطي، أمام عبدالناصر في مبنى القيادة العسكرية المصرية ويقدم له -بالاشتراك مع الاستاذ المرحوم محمد عبده نعمان الحكيمي -مطالب التجمع- اذا بالدكتور (كمال رفعت)، عضو الوفد المرافق لعبدالناصر وأحد عناصر احزاب اليسار المصري- يقول لهما: لاتتعبا نفسيكما فقد حمل عبدالناصر في جعبته كل شيء، الدستور، وتشكيل الحكومة، وأعضاء جهاز التنظيم السياسي، وذلك على غرار الاتحاد الاشتراكي العربي، ولم ييأس ممثلا حزب التجمع، وقدما -رغم ذلك- مطالبه الى عبدالناصر، التي تركزت على ثلاث محاور رئيسية، اطلاق حرية ارادة القيادة السياسية اليمنية العليا في مشاركة مصر صنع القرار السياسي والعسكري، وتشكيل حكومة وطنية عريضة ومتخصصة، تتعهد بانتهاج سياسة اقتصادية، واجتماعية متطورة وتشجيع عملية الانتاج، وربط الانسان بالأرض والإسراع في دراسة مشروع الاصلاح الزراعي، وتمليك الأرض لمن يفلحها، واقامة التعاونيات بداخلها، وحماية الانتاج المحلي من المنافسة الخارجية، عن طريق إيقاف استيراد المواد الغذائية، والسيارات والسلع الكمالية بالجملة، وانزال مشاريع التنمية المدروسة بعناية، وطرحها أمام المساهمة الفردية واستثمار السيولة النقدية، ومدخرات الذهب والفضة الشخصية وموافقة عبدالناصر أخيراً على اطلاق الحريات العامة، وتشكيل لجنة وطنية لاعداد مسودة

الدستور، وقانون المحكمة الدستورية العليا وجهاز الرقابة الشعبية والحكومية، ورفع يد جهاز المخابرات المصرية عن تعقب العناصر الوطنية، ومراقبة التجمعات السياسية، والفئات الوطنية، والتدخل في شؤن أعمال الحكومة، وبقية الأجهزة التنفيذية والقيام بدلاً عن ذلك بمكافحة أعمال التجسس، ومراقبة أنشطة التآمر الخارجي، والكشف عن هوية المرتزقة الأجانب والعرب العاملين في صفوف القوات الملكية، والسيطرة بالتالي على أساليب تهريب العملة والاتجار بالسلاح، ومحاولة تخريب الاقتصاد اليمني..

غير أن عبدالناصر قد وضع تلك المطالب على جنب، ولم يستجب لتنفيذ أي بند منها، وكما قال الدكتور -كمال رفعت- فإنه قد تم وضع كل شيء في مصر: الدستور، والحكومة الجديدة والتنظيم السياسي «ولا من شاف، ولا من دري» بمعنى المزيد من القبضة الحديدية المصرية، والمزيد -بالتالي- من القيود الاضافية.. حيث تلاشى الأمل- وسط تلك الأجواء السياسية العامة، والانقسامات الوطنية، وموروث التخلف العام، ومناورة عبدالناصر- في إمكانية اقامة التحالف الوطني، وإيجاد لغة مشتركة مع الحليف المصري، وانقاذ الوطن من الاختلاف والصراع، والتناقض، وحلّت (الديماجوجية) والشعارات الزائفة محل الصدق، والنزاهة، والاخلاص للوطن، وللثورة والمبادئ القومية، وانطرح كل ذلك أرضاً، وذلك تحت بريق الذهب السعودي، وإغراءات العون والبذخ المصري، والحصول على الامتيازات والمنافع والمناصب العليا، ونهب الخزينة العامة، والاتجار بالحرب الأهلية، والاستفادة من دماء الضحايا، وخراب الوطن، وتشريد السكان، وضياع الاطفال، وسحق كرامة الأمهات، واجهاض النساء الحوامل، ووقع البلد كله في شرك الضبابية، وانعدام وضوح الرؤية، في حين استأثرت عناصر البرجوازية التجارية الطفيلية-

لنفسها بنتاج السيولة النقدية تلك، والاستفادة من مصادر القروض الخارجية التي لاتزال ديناً عليها حتى الآن وترسخت في عقول الناس- ملكيين وجمهوريين، ومصريين- النزعة الاستهلاكية، والشره على المنتجات الكمالية، اسفر ذلك -بالنسبة لمصر على المدى الطويل- ببدء خلخلة اقتصادها الجبار الذي كان يلبي حاجة اكثر من ربع مليون جندي مصري في اليمن، افسدتهم -مع عائلاتهم، وأسرهم السلع الخارجية، القادمة عليهم بكثافة بالنسبة لليمن، وتوقف، أو كاد- عمل الانتاج الحرفي، على الصعيد المحلي وارتفع معدل الهجرة الداخلية الى المدن، والى الخارج، وظهر جيش المرتزقة والعاطلين عن العمل وبدأت ظاهرة الخدم، والحشم داخل العمل المنزلي، وانفتحت -أمام الوطن بالوعة التخلف، والجشع لتسد أنوف الناس، وتحجب عنهم فاجعة النظر الى مقدم الأزمة الاقتصادية التي سوف تحل بالوطن -عاجلاً أم آجلاً- وهو ماحدث على أبواب التسعينات، وذلك بمجرد انقطاع تدفق سيل الأموال والهبات الخارجية، وانكشاف عورة مظاهر الإزدهار العمراني الزائف، والترف السلعي الخارجي الذي لن يدوم طويلاً، كما كان يتراءى لبعض الناس السذج، الأمر الذي توقف عنده زخم ارادة الوطن الحرة الشريفة، ممثلة في عدد من القادة العسكريين والمدنيين برئاسة الفريق حسن العمري، ووقعت هذه الإرادة بين نارين: المخطط الأمريكي، والتدخل السعودي، و،البريطاني، والأردني المباشر من جهة وبين معطيات واقع التخلف، وسطوة ممثليه، وغياب الوعي الوطني، وضحالة الأحزاب السياسية، وعدم وجود جيش متكامل العدد، والعدة، والكثافة يسند هذه الارادة، ويعزز موقفها الوطني..

فكيف تعامل هؤلاء ياترى، مع كل ذلك؟...

وهل تمكن الفريق العمري من تجاوز الخلافات الثانوية، والصراع على السلطة

اليمن، ومن صلاح نصر رئيس المخابرات العامة، ومن كبار الجنرالات في اليمن، وقيادة المخابرات العسكرية، وتعامله أخيراً وليس آخراً مع تآمر وغدر رفاق الطريق، وزملاء النضال..؟

وما هو اسهامه -ورفاق دربه- في دفع حركة الحياة الراكدة في اليمن، وهل كانوا متفهمين لقانون التطور التاريخي، وهل تمكنوا -بعض الشيء- من وضع بصمة على طريق التحول الاقتصادي، والاجتماعي المستقل،والمتحرر، من أغلال الجمود، والتبعية، وتشكيل علامة مضيئة على بدء تفكيك عرى علاقات الانتاج ماقبل الرأسمالية، ودق ناقوس الحرب على بدء اجتثاث افكار الظلام، ووضع حد -بالتالي- لعملية تذبذب فكر الوطن بين ظلام الماضي الموحش، والحاضر الواعد والمزدهر؟..

ذلك ماسيتم الإجابة عليه في معرض الفصل التالي.

- الفصل الخامس -

- الرحلة الأولى إلى موسكو - بين تجارب الحياة العملية والتعلم الأكاديمي

من هو الفريق العمري؟ .. اغتيال القاضي عبدالله الإرياني - نائب رئيس الوزراء - مفتي الجمهورية على قاب قوسين من حبل المشنقة -

لم يكن بد بالنسبة لي - وسط تلك الأجواء العامة الصعبة ، والإحباطات السياسية، والإجتماعية، وتصاعد موجة الحرب الأهلية، أو بالأصح الحرب الإقليمية والدولية التي تدار على الأرض اليمنية، وفوق هذا وذاك وسط حالة الشعور باليأس، ورؤية وجه مستقبل اليمن المظلم، كان لابد من مطالبة الفريق العمري بالسماح لي بالسفر إلى روسيا بهدف الحصول على الدراسة العليا في جامعة موسكو حيث يستحيل على المرء أن يظل قاصراً وغير مؤهل - في ظروف أقل ما يحتاج فيها الوطن إلى العناصر الكفؤة بعد أن دخل فجأة على العصر، في حين لايليق - من ناحية أخرى - بشخص يعمل معه على قمة السلطة السياسية والعسكرية والثقافية، وهو مفلس وشاهداً سلبياً على العصر، وغير مقتدر على وقوف الند للند مع الخصم الساسي والإجتماعي، وما كان أكثر اشكال وأنواع هو لاي الخصوم المتواجدين على الساحة اليمنية، خاصة بعد قيام الثورة، والإعلان عن هويتهم، وكشف القناع عن توجهاتهم ، وولاناتهم السياسية والفكرية والمذهبية المشبوهة، واظهار نزعتهم العدوانية، ومثاربهم الإقتصادية والإجتماعية المصلحية المعادية للشعب، ومخاصمة الوطن ، فوق أنهم - من ناحية ثانية ، أصحاب خبرة

وتجربة، ولاينقصهم الدهاء، ويملكون .. إلى جانب ذلك المال والجاه والسلاح، وإرادة العنف،ولاتتفزز أيديهم من أن تخضب بدماء الأبرياء والوطنيين الشرفاء.

غير أن الفريق العمري لم يوافق أول الأمر على هذا الطلب، وظل معارضاً لفكرة السفر هذه التي ما انفكيت ملحا عليها، وطرحها أمامه عند كل مناسبة، تذكرني في صحبته قدر حاجة الوطن إلى العناصر المتعلمة ، وأصحاب الخبرة والكفائة العلمية، رغم الشعور بأني قد تعلمت خلال العمل معه على أرض الواقع بما يفوق - كما اتضح لي مؤخراً - أية دراسة نظرية لا تملكها الجامعات والأكاديميات الدراسية العليا، فقد تعرفت على معظم المناطق اليمنية، وحللت معه في جميع المدن والمراكز والنواحي المختلفة، وزرت كل المواقع الإستراتيجية، والمواني والجزر البحرية، بما في ذلك جزر حنيش الكبرى والصغرى، وجبل أبو علي، وزقر التي كلفني الفريق العمري القيام بزيارتها وتقديم تقرير له عنها في ظل ظروف انشغال حكومة الثورة بالدفاع عن حدودها البرية المحترقة، كما اطلعت - بصحبته على أحوال وظروف المجتمع اليمني بكل فئاته وتفهمت - أكثر مما تقوله الكتب- أسباب معاناه السكان وشقائهم، وعذاباتهم، كما وفرت لي مرافقته فرصة الإطلاع من ناحية أخرى - على حياة النعيم والبذخ التي يرفل فيها بعض الفئات الإجتماعية على حساب شقاء وفقر أولئك السكان، كما حللت معه في قصور وقلاع قوى الإقطاع وكبار الملاك للأرض، ودخلت معه إلى حصون المشايخ وزعماء العشائر، وشهدت عملياً مظاهر السطوة، واستعباد الشعب ، داخل سجونهم الخاصة، والزنزانات التي يكبل الفلاحون وسطها بالسلاسل والأغلال، وذلك كما كان يفعل الإقطاعيون في القرون الوسطى الأوربية، وكأنهم دولة داخل الدولة، وذلك مع فارق غياب وجود الدولة في اليمن، وتفكك عراها بعد قيام الثورة- بعد

أن كانت تأبى على نفسها - بقيادة الإمام - وجود منافس لها دخل صفوف الملاك وزعماء العشائر الكبار، ومع هذا تشهد اليمن - في ظل هذه الردة عصر النظم العشائرية والبدوية الأولى في التاريخ، مما يتعذر على إي انسان التعرف على ذلك داخل مبنى الجامعة، أو من خلال الإطلاع على كتب مؤرخي اليونان والرومان وفلاسفة عصور الإقطاع، حيث تنعدم بداخلها صور حقائق أوضاع علاقات التخلف هذه باليمن، وذلك بما هي عليه بالفعل. كما تعرفت على الصعيد السياسي الداخلي والخارجي - بفضل صحية الفريق العمري والمشير السلال والقاضي الإرياني على الكثير من مجريات الأمور، والأحداث السياسية والعسكرية، وتفهم طابع العمليات الحربية اليمنية، والمصرية والسعودية ، والعوامل الخارجية المساعدة، واكتشفت بالتالي - مالم تقله ولن تقوله كتب الدراسة والمحاضرات الجامعية- حول أسرار وخفايا أعمال (الدس والتآمر التي تجري خلف كواليس مكاتب الساسة الكبار، وأجهزة الحكم ، حيث تصنع الإشاعات، وتدبير المكائد للخصوم السياسيين، وحبك المؤامرات على قوى الوطن الرافضة للقهر والظلم والإضطهاد..

وصرت على معرفة وخبرة بالوجوه السياسية الملونة التي كانت تختفي وراء البسمة واظهار مشاعر الولاء، للوطن ، كما خبرت اشكال والوان تنابلة السلطان، ومحترفي أساليب الشر، والإنتهازيين والوصوليين الذين يزحفون على ركبهم تحت أقدام الحكام، وصولاً إلي تحقيق مآربهم ومنافعهم الشخصية، والفئوية والطبقية، كذا ولمجرد حصول البعض منهم على الحظوة الشخصية لدى الحاكم، وحيازة موقع قدم في مجلسه العامر ليس إلا .

وبالمقابل تعرفت على الكثير الكثير من الناس الشرفاء أعزاء النفس ومن العناصر المناضلة وأصحاب الرأي الجسور، والفكر النير، والمشورة الصادقة للحاكم،



وحيث تركت في مواقف البعض منهم - تجاه الحاكم الفرد - آثاراً إيجابية لايضاهيها فعل سماع أية ملحمة شعرية أو قصيدة وطنية طافحة بجلائل وأعظم الأعمال، أو قرائة سفر من الوعظ والإرشاد، وخطب الساسة وزعماء الإصلاح.

ألم يكن ذلك كافياً بعض الشيئ - إذا ما اعتبرنا الهدف الرئيسي للتعلم الأكاديمي النظري، هو إعادة صياغة تفكير الإنسان، بما يعني الأصالة والنزاهة والشرف، فهذه وتلك - من القيم السامية، كانت ماثلة أمامي وفاعلة في بما لاتقدر على فعله المحاضرات داخل الحرم الجامعي، ويكفي أن يكون الإنسان - كي يبلغ تلك المنزلة - صحبة الناس الشرفاء ، وعلى مقربة من موقع ممارسة المسئولية تحت قيادة الرجال العظام، كان الفريق العمري أحد هؤلاء الذين تعلمت على يده معنى الرجولة والشرف وتعرفت عن طريقه على شخصيات من ذلك النوع الذين كانت لهم مواقف وطنية وقومية واممية تهز الجبال، أمثال تيتو، وعبدالناصر وكوسجين، وكاسترو، وهونكر ، الذين كنت استمع إليهم وهم يطرحون أمام الفريق العمري خلاصة تجاربهم في الحياة، ويعيدون إلى مسامعه مجدداً صياغة - ما توصلت إليه أفكارهم عبر تجارب قاسية ومضنية على الصعيد العسكري، والسياسي، والإقتصادي والإجتماعي، كنت سعيد الحظ في مشاركة الإستماع معه إليها، وذلك بنفس القدر الذي سعدت فيه - عن طريق صحبته خلال الأعمال والزيارات والرحلات الخارجية - بالتعرف على الكثير من قادة وزعماء العالم، وكسب صداقة بعض الكتاب، والصحفيين، والشعراء الذين كان يحلوا لهم التعرف عليه من الداخل، والإستماع مني عن بعض مواقفه النضالية، وقصص بطولاته العسكرية ضد قوى الثورة المضادة التي فرضت نفسها على الصعيد الخارجي العربي والأجنبي، أذكر منهم - في هذا الإطار - كل من الروائي العربي الكبير عبدالرحمن

الشرقاوي، والشاعر المرحوم صلاح عبدالصبور والبياتي، والصحفي يوسف الشريف، والسعدني، كما شهدت معه - لأول مرة - بعد حلم سنوات - إحدى حفلات أم كلثوم الغنائية الشهرية على مسرح سينماء قصر النيل، وذلك صحبة عبدالناصر والمشير السلال، وتعرفت معه بالتالي على المناطق الأثرية في مصر، وذلك بنفس القدر الذي زرت واياه لأول مرة بعض متاحف أوربا التي بحوزتها قدراً من كنوز وآثار الشرق المنهوبة، بما فيها الآثار والتحف اليمنية القديمة النادرة - علماً بأن الإطلاع والتعرف على كل ذلك لم يكن بالنسبة لي مجرد معارف كمالية، وترف ذهني، بل كان بمثابة نافذة أطللت منها على معرفة العالم من حولي ومن خلال تلك النافذة انفتحت عيني على خلفية الوجود البشري، وفهم تنوع وابعاد أعمال الإبداع لديه، والتعرف بالتالي على طابع الإختلاف والتناقض داخله وإدراك مكمن وحدة ذلك الإختلاف والتناقض، وسط مظاهر الشتات والصراع الانساني، رالتعارض العرقي، والصراع الإقتصادي والظلم الإجتماعي، حيث كان يستحيل امكانية التعرف على جوهر وحدة الوجود البشري الطبيعي، لو لم أكن قد تسلحت قبل ذلك - بمنهج علم البحث المعرفي المعاصر، وكم هي فرص التجوال حول العالم والإطلاع على ما بداخله، ضاع مغزاها وانساب - بين يدي الكثيرين بسبب إفتقار ذلك المنهج القادر وحده على استقراء أسرار الطبيعة البشرية، واستبطان ما خلف الصراعات الضاهرية ، والعلاقات الإقتصادية غير المتكافئة، وتمكن إدراك جوهر طبيعة المعارف التاريخية، وحقيقة التحولات الإجتماعية، وذلك بما يتميز عن الإطلاله الفكرية السطحية، والنظرة العلمية الضيقة التي ترى في مظهر النشاط السياسي والرغبات الذاتية للقادة وزعماء الإصلاح، أداة رئيسة وفاعلة في تغيير طبيعة الواقع الإجتماعي وقلب موازين طابع العلاقات القائمة بداخله على

الصعيدين الإقتصادي والثقافي .

في حين كشفت لي تلك الرحلات والمحادثات الرسمية وغير الرسمية مع أولئك القادة والزعماء والمفكرين الكبار بأن الأمر على خلاف وجهة النظر تلك، عندما تبلغ درجة عمق النظرة العلمية المنهجية النافذة إلى جوهر العملية التاريخية التطورية التي تكمن أصلاً خلف فعل قانون علاقات وقوى الإنتاج المادية والروحية وخضوع المجتمعات البشرية، لسريان فعل هذا القانون الحتمي على سلوك وتفكير، وتشكيل أسلوب حياة، ومعاش الناس، وتحديد نوع وطابع الخلاف والصراع والتناقض بينهم، بما يعلو على كل الرغبات الطيبة لزعماء الإصلاح الرادكاليين. ويتجاوز كل الطموحات والآمال الوطنية الذاتية ..

فكم مرت - في إطار تلك النظرة الفكرية القائمة على الأماني والرغبات الشخصية - محاولات إصلاحية جادة، سواءً قبل الثورة أو بعدها، دون أن تتمكن تلك الرغبات - التي صحبها كثيراً من الجسارة، وبذل الدم ، والتضحية بالنفس - من تجاوز إرادة قانون التطور التاريخي الإجتماعي، حيث باتت كل تلك المحاولات بالفشل، وعجزت عن تحقيق أي شيئ في صالح العملية التطورية الفعلية واحداث تغيير اجتماعي واقتصادي، وسياسي وثقافي نوعي إلى الأفضل والأحسن، يؤكد ذلك واقع فشل الإنقلابات السياسية في دول أفريقيا وأمريكا اللاتينية وشعوب الشرق الأوسط التي حاولت عسكرياً وعن طريق العنف تغيير علاقات التخلف والإنتقال إلى الشكل الرأسمالي الإنتاجي العالمي أو الإشتراكي، وذلك دون أن تأخذ أي اعتبار للشروط الموضوعية، والامكانات الذاتية، حيث أن مهمة أي عمل وطني ناضج ومتبصر سواءً في اليمن أو غيره لايعدو واجب القيام بازاحة العقبات الخارجية التي تقف حائلاً أمام مسيرة قانون التطور التاريخي الإجتماعي-

ومحاولة التكيف به، وفهم التعامل معه بحيث لايتعرض هذا القانون لأعمال الإعاقة من جهة، أو الإلتفاف عليه من جهة ثانية.

وما يحدث على الأرض من انقلابات سياسية دموية، وحروب أهلية، عرقية ومذهبية سوى مظهر صارخ لعمليات خرق ذلك القانون ، بوقوف ممثلي قوى التخلف في وجه التيار التاريخي الصاعد، أو محاولة القفز على ذلك القانون من قبل القوى الجديدة الناهضة والذي لايقل خطورة بدوره عن المحاولات النقيضة له التي يعمد أصحابها إلى إفراغ العملية التطورية التاريخية من محتواها الإجتماعي المتقدم، والإنحراف بها لصالح قوى إجتماعية معينة، نجد مثال هذا الأخير فيما يحدث داخل المجتمعات الأوربية والأمريكية المعاصرة .

ذلك جزءاً من حديث طويل استمع اليه الفريق العمري من الرئيس (تيتو)، عشية اللقاء به في بلغراد عام ١٩٦٥م وذلك خلال رحلته المكوكية مع القاضي الإرياني بهدف شرح وجهة نظر حكومة الثورة من مؤتمر جدة، بين عبدالناصر وفيصل. حيث اختتم حديثه معهما موضحاً عقده المشكلة التي تواجهها اليمن إقليمياً ودولياً بقوله : ولسوف تستمر عملية التناقض بين قانون التطور التاريخي الإجتماعي، وبين محاولات القفز عليه، والإلتفاف على محتواه - قائمة لوقت طويل في تاريخ البشرية المقبل ليس في اليمن فحسب، بل وفي أصقاع كثيرة وذلك نتيجة قصر الفترة التاريخية الحضارية المعاصرة التي لم تتجذر أبعادها بعد في حياة الشعوب، ولايزال هناك متسع من الوقت قبل أن تصل علاقة التناقض هذه إلى طريق مسدود ، ويتفجر الوضع الحضاري العالمي على نفسه، وتخرج الصدور من احشائه .

متى سيحدث ذلك ؟ ..

أجاب على هذا الرئيس (تيتو) بالقول: حينما تصل حدة التناقض هذه إلى ذروتها ، وعندما تصبح البشرية على درجة عالية من الوعي المعرفي والتقدم الإجتماعي، والتطور الإقتصادي المتوازن يسمحان لها بممارسة ارادتها طواعية وبدافع داخلي اخلاقي جسور، وتحصين هذه الإرادة بالتالي - من الإختلال، الذي كثيراً ما يأتي من عملية تأليه الحكام، وتسلط الحزب الواحد، وخيانة أحزاب الإئتلاف الوطنية الليبرالية، بما يدفع الناس إلى التصويت لرجال المال والأعمال وقبول الإحتكام إلى قوانينهم ومشاريعهم المغلفة بمظهر الديمقراطية، والحرية الفردية، حيث لايزال ذلك سمة العصر الراهن، غير أن الشيئ الذي لم يكن يتوقعه الرئيس تيتو هو أن بلده يوغسلافيا - قبل أن تصل البشرية إلى تلك المرحلة ويتوقف الصديد الذي تكابده جميع الشعوب- سوف تتعرض بعد ربع قرن على وفاته - للكوارث والمحن، وتنهش الكلاب المسعورة في جسدها، وتقطعها أرباً أرباً، وذلك ارضاءً لجشع الإحتكارات العالمية، وحقداً على توحد صفوف الأعراق البشرية والمذهبية فيها، وتعايشها بسلام فيما بينها طيلة نصف قرن منذ أن حرر المناضلين اليوغسلاف - بقيادة الرئيس تبتو - جزيرة البلقان من الإحتلال الألماني الفاشي حيث سارع قادة ألمانيا الرأسماليون الجدد بعد تفكك الدولة السوفيتية، بمد العناصر العرقية الكرواتية بالمال والسلاح، واضرمت في نفوسهم مشاعر الكراهية والعداء ضد بقية الأعراق في الجزيرة، وشجعتهم على الإنفصال، واطمعتهم في الإعتراف بهم كدولة جديدة في جسم الأمة اليوغسلافية الموحدة القوية الآمنة/ في حين تولت فرنسا، وبريطانيا القيام بنفس الدور مع العناصر العرقية في مقدونيا اليوغسلافية واعترفوا مع أمريكا وبقية الدول الأوربية -المعادية للأمة اليوغسلافية الواقفة على الحياد- بما سمي الدولة المقدونية، وكرروا جميعاً نفس





العمل في منطقة البوسنة والهرسك التي كان قد دخل قسم من سكانها حضيرة الدين الإسلامي، منذ الفتح العثماني، مثلهم مثل آخرين من سكان جزيرة البلقان الذين دخلوا في حضيرة الديانة المسيحية، ولم ينسوا جميعاً أنهم أمة يوغسلافية واحدة بصرف النظر عن اختلاف الديانات واللهجات، والتقاليد، والعادات المنقولة إلى جزيرة البلقان عبر هجرات الشعوب التاريخي مثل ماهو حاصل في أمريكا الشمالية، وكندا وغيرها، ومع هذا فقد تزعمت أوربا، بقيادة الولايات المتحدة حملة العدوان الأوربية ضد الأمة اليوغسلافية، وشجعت العناصر الإسلامية على التمرد وبادرت بدورها إلى الإعتراف بأقليم البوسنة والهرسك -وذلك بهدف تفتت وحدة الأرض، واشعال نار الفرقة فيها، واضرام روح الضغينة والعداء بين المسلمين والمسيحيين الكاثوليك، ودفعهم إلى التطاحن والإقتتال الذي ذهب ضحيته على مدى أربعة أعوام -من أعمال المؤامرة والخديعة تلك- مليوني شخص من مختلف أعراق الأمة اليوغسلافية،ومذابها الدينية مسيحيين ومسلمين، وذلك ما بين مشرد وقتيل وأسير، لم يترك لهم أي خيار إلا بعد أن أصبحت الجزيرة جثة هامدة، تخضع لإرادة ما يسمى بالنظام العالمي الظالم الجديد، والموافقة على التقسيم الذي سوف يحصل الصرب فيه والكروات على حصة الأسد بينما، يهمش المسلمون خلاله في نطاق ضيق لاحول لهم في إطاره ولا طول .. يكفي أنهم قد أدوا الدور المرسوم لهم سلفاً من أمريكا وأوربا، وليذهبوا بعده إلى الجحيم تماماً كما آل إليه حال المغرر بهم في أفغانستان، وفي بقاع أخرى كانت تشكل قلقاً على المصالح الأوربية والأمريكية، وما عليهم إلا الموافقة على البقاء أحياء في ظل هذه العبودية العالمية، وإلا فسوف تتم تصفيتهم جسدياً بدعوى مكافحة الإرهاب، فليس هناك -من وجهة النظر الأمريكية والأوربية - ما يسمى بنصرة الإسلام والمسلمين، وإنما هي

خدعة دفعتها أمريكا إلى السطح وغذتها بالمال والسلاح والخطط الحربية لكي تؤدي بعض المهام الدموية التي لايقدر على فعلها غيرهم من أمم الشرق والغرب، نيابة عن القوى الاستعمارية بعدها فقط يتوجب ملاحقتهم ومطاردتهم وإخلاء وجودهم من النظام العالمي المتحضر الجديد الذي لايقبل على حد زعمهم القتلة والإرهابيين في صفوفه، تلك هي المحصلة النهائية للسياسة الأمريكية بعيدة المدى التي دشنت بدء أعمالها، لتصفية العناصر الإسلامية المشاركة مع المقاتلين البوسنيين المسلمين، وذلك وفقاً لشروط معاهدة ديتون الأمريكية، بالرغم من أنهم كانوا حلفاء الأمريكان والأوربيين بالأمس في إشعال نار الحرب هناك، بالحري للعناصر الإسلامية المكافحة في أنحاء العالم - إدراك حقيقة ما يراد بالإسلام ومحاولة استغلال قادته، وزعمائه، وأحزابه للقيام بدور الشرطي ضد قهر الشعوب والأعراق والديانات الأخرى على أيديهم، وأن لا تظل، سادرة في الوهم، وعلى استعداد مجدداً لارتكاب المذابح والجرائم -لصالح أمريكا وحلفائها الأوربيين واليابانيين، وذلك ضد من يقف في وجه الإستعمار من أخوتهم في السلاح وطلاب العدالة والحق في بقية انحاء المعمورة ؟ ...

ذلك ما سوف تحكم به عليهم الأحداث والوقائع القادمة المرشحة للإنفجار الدموي في كل من السودان واليمن، وارتيريا، وباكستان ، وليبيا وفلسطين، والفلبين، واندنوسيا ودول (اتحاد الخليج) و آسيا الإسلامية الوسطى، وذلك بعد إغلاق ملف الصراع في البلقان وافغانستان، والعراق، حيث لاتستطيع أمريكا وبلدان النظام الرأسمالي العيش ومواصلة البقاء إلا في ظل أجواء الصراع، والإحتفاظ بنهب موارد البلدان الفقيرة والبترولية الذي لن يدوم بدوره إلا باغراق هذه البلدان في بحار الدم ، واشعال نار الفتن والإقتتال بين الأجناس والأعراق،





وتخويف بعضها ببعض، ومد الجميع بالأموال والأسلحة الخفيفة والثقيلة التي لاتنتهي قوائمها عند حدود آلاف المليارات/المنتزعة من أفواه الجياع- فحسب بل وارتهان دول النفط والمواد الخام إلى التواجد الأجنبي العسكري والحماية الأبدية، والإستناد بالتالي إلى دعم ثقافي وعقائدي خارجي لن تضع خطوطه الرجعية التدميرية، والإشراف على تسييره إلا أجهزة المخابرات والإعلام الأمريكية والأوربية، التي تملك التجربة في هذا المجال، ولديها صداقات حميمة واسعة النطاق مع قادة الأحزاب البرجوازية، وزعماء الفرق الدينية، والمنظمات المذهبية الذين يعهد اليهم - بالإضافة إلى تأجيج نار الخصومات المذهبية والعرقية - والهاء الناس بقضايا ثانوية وافتعال أمور/ داخل المساجد والمعابد، وأجهزة الإعلام الرسمية -وهمية غير موجودة- القيام أيضاً بمهمة الحيلولة دون توحد صف الوطن، والتشكيك في قيادته الوطنية المخلصة، وشن حملة عقائدية ضد تعلم المرأة، والإختلاط الجامعي، ومحاربة الفكر التقدمي، الذي يطالب بتحقيق العدالة الإجتماعية، والحفاظ على السيادة، وعلى المال العام، ومنع الإستغلال والإحتكار، وممارسة أعمال الربى، هذه الأمور الداخلية الصغيرة سوف يتكفل بها هؤلاء الزعماء وقادة الفكر والإصلاح المحليين، في حين تقوم الإمبريالية العالمية بقيادة أمريكا بتأمين الحماية الخارجية لهم، وإطلاق يد العملاء في الداخل لممارسة أعمال النهب واستخدام القمع، مقابل حصول هؤلاء القادة والزعماء على الثراء غير المشروع، والإحتفاظ لهم بمراكز السلطة العليا إن لزم الأمر في أجهزة الأمم المتحدة، والصناديق الدولية، وشغل عضوية الأمانة العامة للمؤتمرات الإسلامية، والمتوسطية والأطلسية، والشرق أوسطية، وقمة الشمال والجنوب، واتحادات العمل الدولي، وغرف الصناعة والتجارة العالمي، إلى غير ذلك من الإمتيازات الدولية التي لاتسع

المرء أمامها غير الموافقة، واظهار الإستعداد المطلق لبيع نفسه وكرامة وطنه، وعزه شعبه للقوى الخارجية، والقتال إن لزم الحال لصالح تلك القوى، والذود عن جبروتها وتكبرها وعزتها، وصون المواقع التي حصلت عليها بعد القضاء على الدب الروسي واليوغسلافي .(١)

وعليه في هذا السياق انطلاقاً من مفهوم شرف العمل الوطني على الصعيد السياسي، والعسكري والإقتصادي والثقافي، وفشل اقناع الفريق العمري بالسماح لي للسفر بهدف الدراسة يجدر بنا التعرف على موقف الفريق العمري، وتفهم شخصيته من قرب وذلك في ضوء أسلوب تعامله مع منطق التطور التاريخي الموضوعي هذا، وفيما إذا كان يعي هذا القانون بالفعل ويتصرف بموجبه ضمن علاقاته الداخلية والخارجية، وعدم القفز عليه وتعريض مصالح الوطن لمخاطر إضافية وذلك مقارنة بمواقف زملائه قادة النظام الجمهوري، وزعماء الأحزاب السياسية، والعناصر الوطنية المستقلة ورؤساء العشائر الفاعلة، الذين اعتلوا مثله سدة الحكم، وتحملوا مسئولية الأمانة، وخاضوا الصراع والمواجهة مع العدو الخارجي، وعقدوا التحالف مع الأشقاء والأصدقاء المتعاطفين مع النظام الجمهوري الجديد، حيث يحق للقارئ -في هذا الإطار- التساؤل:

من يكون الفريق العمري، صاحب الإسم العريض الذي شغل مساحة واسعة داخل الساحة اليمنية والعربية والدولية ؟ ..

ماذا فعل للوطن، وكيف كان تعامله مع من حوله؟ مع الجنود، والأصدقاء والأقارب ، مع زملاء العمل السياسي، ومع كبار المشايخ وزعماء العشائر، ومع

---

(١) جاء ذلك التوجيه، في اعقاب ندوة لقاء الحضارات المنعقدة في إحدى الجامعات الأمريكية بتاريخ ٩٥/٣/٣، التي أوصت بضرورة انتهاج سياسة التفرقة بين المسلمين والهندوس ضماناً لاستمرار السيطرة على جنوب شرق أسيا، التي تحاول التعملق والمنافسة الاقتصادية للمركز الصناعي العالمي.

المرء أمامها غير الموافقة، واظهار الإستعداد المطلق لبيع نفسه وكرامة وطنه، وعزه شعبه للقوى الخارجية، والقتال إن لزم الحال لصالح تلك القوى، والذود عن جبروتها وتكبرها وعزتها، وصون المواقع التي حصلت عليها بعد القضاء على الدب الروسي واليوغسلافي .(١)

وعليه في هذا السياق انطلاقاً من مفهوم شرف العمل الوطني على الصعيد السياسي، والعسكري والإقتصادي والثقافي، وفشل اقناع الفريق العمري بالسماح لي للسفر بهدف الدراسة يجدر بنا التعرف على موقف الفريق العمري، وتفهم شخصيته من قرب وذلك في ضوء أسلوب تعامله مع منطق التطور التاريخي الموضوعي هذا، وفيما إذا كان يعي هذا القانون بالفعل ويتصرف بموجبه ضمن علاقاته الداخلية والخارجية، وعدم القفز عليه وتعريض مصالح الوطن لمخاطر إضافية وذلك مقارنة بمواقف زملائه قادة النظام الجمهوري، وزعماء الأحزاب السياسية، والعناصر الوطنية المستقلة ورؤساء العشائر الفاعلة، الذين اعتلوا مثله سدة الحكم، وتحملوا مسئولية الأمانة، وخاضوا الصراع والمواجهة مع العدو الخارجي، وعقدوا التحالف مع الأشقاء والأصدقاء المتعاطفين مع النظام الجمهوري الجديد، حيث يحق للقارئ -في هذا الإطار- التساؤل:

من يكون الفريق العمري، صاحب الإسم العريض الذي شغل مساحة واسعة داخل الساحة اليمنية والعربية والدولية ؟ ..

ماذا فعل للوطن، وكيف كان تعامله مع من حوله؟ مع الجنود، والأصدقاء والأقارب ، مع زملاء العمل السياسي، ومع كبار المشايخ وزعماء العشائر، ومع

---

(١) جاء ذلك التوجيه، في اعقاب ندوة لقاء الحضارات المنعقدة في إحدى الجامعات الأمريكية بتاريخ ٢/٢/٩٥، التي أوصت بضرورة انتهاج سياسة التفرقة بين المسلمين والهندوس ضماناً لاستمرار السيطرة على جنوب شرق آسيا، التي تحاول التعملق والمنافسة الاقتصادية للمركز الصناعي العالمي.

العناصر الطفيلية وتجار الحروب والفئات الاستغلالية في المجتمع، وداخل جهاز الحكم، وقطاع المصارف والبنوك، ومكاتب الوكالات التجارية، ومتعهدي الإنشاءات الحكومية، ومستوردي التجهيزات العسكرية وقبل كل شيئ، ماذا عن نزاهته الشخصية، وموقفه من المال العام ومن التسيب المالي والإداري، والنظام السياسي وقضية الديمقراطية والمنظمات الحزبية بمعنى أدق، أين كان موقعه في هذا العصر المتشابك والمعقد، وماهي المكانة التي كان يشغلها على الخارطة السياسية اليمنية وفي ظل الأجواء الإقتصادية والإجتماعية والعسكرية والحضارية الهشة وغير المتوازنة؟ ...

لا أثق في مقدرتي على الإجابة بما يتجاوز حدود العمل الفكري التقريري السائد، غير أن فترة الخمسة عشر شهراً الأولى في العمل معه، والإقتراب من موقع حياته قد ساعدت على التعرف بشكل موضوعي، على بعض جوانب شخصيته المتنوعة، والوقوف بالتالي على فهم خلفية اعماله ومواقفه الكامنة وراء صلابة آرائه وحنكة عمله السياسي/ وجسارة إقدامه العسكري، والتزامه بالوقوف دوماً إلى جانب الشعب، ومناصرة قضاياه، وعدم التنازل قيد شعره عما كان يؤمن به ويراه صحيحاً وعادلاً .

فقد وجدت نفسي مشدوداً إليه منذ الوهلة الأولى للعمل معه وذلك قبل أن الحق بالتعرف على شخصيته بشكل معمق.

صحيح أنه كانت لي به معرفة سابقة قبل قيام الثورة لكن هذه المعرفة لاتعدو حدود الإقتراب المعرفي الشكلي العابر الذي كان يحدث بمحض الصدفة خلال تواجدي عند بعض العناصر الوطنية وفي مقدمتهم الوالد عبدالسلام صبرة والأخ أحمد حسين الحبشي، وناصر الحدا، وبالذات عند الشهيد محمد عبدالكريم

الصباحي الذي كان يتواجد لديه الفريق باستمرار، وتربطه به علاقة احترام عميقة اتسمت برفع طابع الكلفة بينهما ، وبالدعاية والمرح، وخفة الظل، واضفاء جو السعادة والبهجة لدى كليهما والمحيطين بهما ، ولم أكن أتوقع خلال العمل معه في قمة السلطة بأن تلك الروح الفكهة سوف تظل ملازمة له، وسط الإنشال بالحكم، وموجة العنف والمشاكل الحربية، والتعقيدات السياسية، وارتفاع حدة النزاعات الداخلية، وتصاعد الصراعات الدولية على الأرض اليمنية. وقد قيل لي بأن تلك كانت سمته التي لم تتغير منذ أن كان طالباً في الكلية الحربية ببغداد أعوام ٣٨-٣٩ ، وذلك بالرغم من مظهر وجهه الخشن، والصرامة التي تبدو على بعض تصرفاته واندفاعه. كان الوحيد من بين أسرة آل العمري القضاة الذي التحق مع أخيه المرحوم العميد على العمري بدراسة العمل العسكري والإنظمام إلى سلك القوات المسلحة منذ وقت مبكر، ولم يكن ذلك بسبب انتمائه إلى الشريحة الفقيرة من هذه العشيرة الكبيرة التي تنتسب إلى قرية(العمري) بمنطقة (الحدا) ، كما كان يعتقد البعض من الناس، إذ كان بمقدوره الإنتماء في سلك القضاة آل العمري وامتلاك الضياع والأموال والجاه السياسي والإجتماعي كبقية شرائح تلك الأسرة التي اشتهرت في الوسط السياسي، والقضائي والعلمي، مثل القاضي عبدالله العمري الشخصية السياسية الثانية بعد الإمام يحيى حميد الدين، ونائب الإمام الأوحد المعتمد عليه في تسيير دفة شئون الحكم، والقاضي عبدالملك العمري وكيل الإمام أحمد للشئون المالية، والقاضي علي العمري المسئول عن ممتلكات الإمام أحمد، والمشرف على مصالح قصوره واهله في العاصمة صنعاء والقاضي أحمد العمري رئيس المحكمة الثانية بالعاصمة، ناهيك عن القاضي محمد عبدالله العمري الشخصية العلمية والثقافية والسياسية، صاحب النهج التقدمي الذي شارك

ولي العهد محمد البدر في وضع خطط وبرامج عملية الإصلاح الليبرالية داخل الحكم وصحبه في زيارة بلدان المنظومة الإشتراكية، وكان عونه في مجرى المحادثات السياسية العليا وتوقيع صفقات السلاح واتفاقية المساعدات الإقتصادية والفنية ومشاريع بناء الطرق، والتنقيب عن المواد الخام، واقامة صناعة النسيج والأسمنت واستقدام خبراء الأسلحة الثقيلة والطيران، وارسال البعثات العسكرية والمدنية إلى الدولة الإشتراكية. وقد سقطت به الطائرة أثناء رحلة عمل جديدة له بين موسكو وبكين في ظل ظروف غامضة مشبوهة (١) حيث كان يقوم بمتابعة تنفيذ اتفاقية المشاريع تلك، ارتفعت عندها علامة استفهام كبيرة حول مصرعه مع الدكتور عبدالرؤوف أول وزير اقتصاد في حكومة ولي العهد حاولت في كتابي شهيد وطاغية اعطاء بعض التفسيرات لأسباب سقوط الطائرة وذلك استناداً إلى معطيات الوقائع والأحداث السياسية اللاحقة، وتكشف بعض أساليب المخابرات المركزية الأمريكية الضالعة في مخطط القضاء على سياسة ولي العهد الإصلاحية، ومحاولة ابعاده عن اقامة علاقة ود وصداقة مع الإتحاد السوفيتي، ومصر عبدالناصر.(٢)

وترجع بالطبع أصول الفريق العمري إلى ذلك النوع من الشخصيات الكبيرة التي فرضت وجودها على الساحة اليمنية على مدى عقود من الزمن لم يكن الفريق العمري ليشعر بنقص انحداره من قوام السلسلة الفقيرة داخل تلك الأسرة الكبيرة الغنية صاحبة الإمتيازات، والجاه والحكم وحاول شق طريق جديد له ومتميز في اتجاه خدمة الوطن والدفاع عن مصالح الشعب، ولم يكن ذلك في نظره إلا عن طريق الإلتحاق بالقوات المسلحة، حيث لامكان بداخلها للإفساد، والإغتناء والإرتزاق على حساب الناس، وحيث كان مثل غيره من الناس والوطنيين الشرفاء

(١) انظر تفاصيل ذلك في . محمد الشعيبي . شهيد وطاغية. دار الكتاب العربي . دمشق ١٩٨٩م

(٢) علق الوالد عبدالسلام صبرة على موقف القاضي محمد عبدالله العمري من ولي العهد بانه كان قد نفض يده مؤخراً عن التعاون مع ولي العهد بعد أن وجده ضعيفاً -كما قال- أمام شخصية والده الامام أحمد الذي لم يكن ليسمح لإبنه ولي العهد بالقيام بتلك الزيارات، وإجراء صفقات السلاح والمصانع إلا بعد أن هدد ولي الهد والده بالإنتحار أمامه فوراً إذا لم يسمح له بمواصلة الإصلاحات والقيام بتلك الزيارات.

لايرون في العمل داخل الجيش سوى وسيلة لأداء الواجب نحو الوطن وليس سلماً للوصول إلى السلطة وقهر الشعب والإتجار بمصالحه ونهب ممتلكات وثروات الوطن، واعلاء شأن القبيلة والأسرة المالكة، وتوزيع المصالح بين أفرادها، لذلك لم يرتفع نجم اقاربه الفقراء عندما وصل إلى أعلى قمة جهاز السلطتين المدنية والعسكرية، وظلوا كما هم عليه يكدون ويكدحون بشرف مثل كل الفقراء في اليمن،.بل كان تعامله مع أهله يميل إلى التشدد والقسوة، وابعادهم قدر الإمكان عن طريق الإرتزاق باسمه، ويراقب كل خطوة، ويحاسبهم على كل زلة صغيرة لاعلاقة لها بقضية الحكم، وذلك تفادياً لعدم التفسير بأنها كذلك ومع هذا - رغم حياة الفقر التي كان يعيشها بعد التخرج من العراق، -فقد ظلت مشاعر المرح والفكاهة تغمر قلبه، ولم تأسره مظاهر الترف التي كان ينعم بها شريحة القضاة والحكام آل العمري، وظل ناظره يرنو نحو أولئك الأهل الفقراء القاطنين في بلاد الحدا، وكان لديه ما يكفيه من العفة والنزاهة وحب الوطن بما يفوق سعاده أي غناء وجاه ومنصب .

وكانت الآمال لديه في المستقبل بعد التخرج كبيرة بالرغم من ابعاد الإمام له عن الجيش إلى وزارة المواصلات، بعيداً عن ممارسة اختصاصه العسكري. وهناك بالمواصلات اكتسب الفريق العمري خبرات جديدة، فنية، وإدارية، وارسل للعمل في أكثر من منطقة داخل اليمن، بما فيها مناطق الحدود المتاخمة للمحميات البريطانية، في الشطر الجنوبي من الوطن، وتلك المتاخمة لمناطق عسير ونجران في الشمال والشمال الغربي لليمن، أهّلاه للتعرف جيداً على أحوال البلاد، وصحبة الناس والإختلاط بالوجهاء والأعيان، في حين مكنه العمل في جهاز السلك الحكومي من معرفة أساليب الحكم، والوقوف على أسرار القصر الملكي الذي كان جهاز السلك وسيلة تعامله الوحيد، مع ممثلي حكمه في الأطراف ومراكز القضاء والنواحي النائية




طالب الكلية
١٩٣٦م


طالب الكلية العسكرية في عزاء العقيد أحمد الثلايا

عن العاصمة، مما أبقاه على صلة دائمة بعناصر الحركة الوطنية التي كانت تفتقر يومها إلى وجود شخص مثله يعمل داخل ذلك الجهاز الحساس، بالأخص حاجة الزعيم العراقي جمال جميل الذي كان يعد نفسه لتزعم إنقلاب عسكري ضد الإمام يحيى حميد الدين، كانت المعارضة اليمنية قد رشحته للقيام بهذه المهمة، بعيداً عن ادراكها لخطورة الدور السري الذي كان يقوم به في اليمن لصالح الحكم العسكري الثلاثي في العراق الذي كان بدوره يتعاون سراً مع هلتر، ويطمح إلى استباق الزمن في اليمن دون ظهور حكم شيوعي في المنطقة قد يشكل بموت الإمام يحيى المتوقع فراغاً لصالح بريطانيا المعادية لمحور برلين - روما - تركيا . وذلك وفقاً لتصورات الزعيم جمال جميل الذي افصح في بعض رسائله إلى بغداد عشية قيام الحرب العالمية الثانية، ونشرتها المخابرات البريطانية مؤخراً ضمن سلسلة الوثائق المفرج عنها بعد انقضاء فترة الإحتفاظ السري بها داخل أجهزة المخابرات البريطانية(١) وكان ارتباط الزعيم جمال جميل بصداقة الفريق العمري يفوق بكثير ماكانت عليه علاقات الصداقة هذه- مع زعماء قوى المعارضة الآخرين، بما فيهم قادة الإنقلاب أل الوزير، ذلك ربما بسبب اعجابهما المشترك بالقائد الألماني هتلر الذي كان يرى فيه الفريق العربي بدوره بطلاً عسكرياً قومياً، ومناهضاً للصهاينة والمستعمرين البريطانيين الذين يحتلون قسماً من أرض الوطن، وقد ظل اعجابه بهتلر باقياً حتى بعد سقوطه وانتصار الحلفاء عليه، وقد لمست ذلك منه في أكثر من موقف، لعل أبرزه في ذلك اللقاء الودي الذي جمعه بثلة من الضباط الألمان الغربيين في إحدى القواعد العسكرية القريبة من جبال الألب الألمانية حيث يقع نصب هلتر. إذ قال لهم الفريق العمري/ الذي خرج من المستشفى على التو في زيارة علاجية لأول مرة له إلى ألمانيا في منتصف عام ٦٣م - ألا يفارقكم الإعجاب بهلتر؟ .. واردف قائلاً

(١) أنظر: محمد الشعيبي . وثائق ودراسات . دار الكتاب العربي . دمشق ١٩٨٠م

لهم- رغم أن البعض منهم قد أحمر خجلاً لسماع أول زعيم عربي يفخر بهتلر - أنه لزعيم وقائد عسكري عظيم يجب على كل ضابط منكم الإفتخار به، وتذكر بطولاته مادامت ألمانيا تحت الإحتلال الروسي والغربي .

وتوارى الضباط إلى الخلف من شدة الإندهاش ولم ينبس أحداً منهم بكلمة خوفاً من عقاب القادة، لإدارة مثل هذا الحوار الغير مرغوب فيه بالنسبة لهم، في ظل قبضة رقابة قوى الإحتلال، وواجب إظهار حب السلام وشجب أعمال الحروب. وكان الفريق العمري يجبرني - من ناحية أخرى - على الذهاب معه عندما يكون في القاهرة - إلى مشاهدة الأفلام الحربية المكرسة لحياة وأعمال قوات هتلر على الجبهة الروسية والبريطانية، وكم كان - إلى جانب رغبته لمشاهدة ذلك - معجباً أيضاً بقائد الصحرى العربية الألماني (رومل)، ويفضل تكتيكه العسكري، على مهارة القائد البريطاني (مونتقمري)، إلا أنه مع ذلك كان ودوداً معي ويحترم مشاعري التي كانت تتعارض مع وجهة نظره حول القائد الألماني هتلر في كونه لم يكن بطلاً قومياً - كما كان يعتقد الفريق، بقدر ما كان مجرماً وأداة عنف وقهر للشعوب استخدمته البرجوازية الألمانية لتحقيق مصالحها الإقتصادية المهددة من قبل المنافسين الأوربيين. وقد يكون لميول الفريق العمري تلك دور غير مباشر في ثقة الزعيم جمال جميل به، واختياره من بين آخرين - ليكون مبشره الأول بنجاح عملية اغتيال الإمام يحيى حميد الدين، وفقاً لما اخبرني به الفريق العمري في بعض الأيام - حيث قام على دراجته الهوائية برصد اخبار عملية الإغتيال تلك واللحاق على عجل بسيارة منفذي عملية الإغتيال، التي كانت قد سبقت سيارة الإمام يحيى المتوجهة إلى الضاحية الجنوبية صوب منطقة سواد (حزيز) التي اعتزم الإمام تفقد بعض املاكه الزراعية هناك. وكان الفريق العمري أول من أعطى



الإشارة الخضراء للزعيم جمال جميل بإعلان نجاح الحركة، واغلاق أبواب العاصمة والسيطرة على الحالة الأمنية في العاصمة. وقد تعرض الفريق - نتيجة لذلك لعملية تشهير واسعة النطاق، شنتها ضده زوجة الزعيم جمال جميل التي كانت تحب الإمام كثيراً، وتنقم على زوجها فعلته تلك والتواطئ مع الفريق العمري في ارتكاب تلك الجريمة على حد تعبيرها. وحول هذه النقطة قال الفريق العمري بأنه لم يتضرر في حياته نفسياً مثل فعل عملية التشهير تلك التي كانت تقوم بها زوجة الزعيم جمال جميل صباح مساء، في الشوارع، وأمام منزل الفريق بحارة (البونية) حيث كانت ترفع عقيرتها ضد جريمة القتل، ويتحلق الناس حولها بالمئات في تعاطف معها ومشاركة لها في مصاب الوطن، مما كان يسبب له ازعاجاً وقلقاً لم يستطع حياله عمل شيئ من شأنه ايقاف عملية التشهير هذه كونها صادرة من شخص غير عادي، بل أكثر من شخص مهم : زوجة قائد الإنقلاب نفسه الذي لم يكن في الأصل محل قبول ورضى أغلب الناس (١)، الذين كانت تعوزهم مبررات عملية اغتيال إمام بلغ به الكبر عتياً، في حين كان بالإمكان تنحيته عن الحكم دون الإقدام على القتل، إذا ما كان الثوار الأحرار واثقين من انفسهم، ومن عدالة قضيتهم والتفاف الناس حولهم، بما يرقى حدود شبهات تنصيب أمام مكان آخر، ويمنع الإنجرار إلى سفك الدم، والإضرار بسمعة القضية اليمنية المطروحة على الساحة العربية التي كانت تحلم يومها باقامة نظام حكم سياسي شوروي عادل، وترشح الامام يحي للعب هذا الدور تكشف على خلفية عملية الإغتيال هذه ظهور مولود مشوه من داخل الفئة الحاكمة نفسها لم يسفر عن شيئ جديد سوى إخراج

---

(١) لقد شكك الوالد عبد السلام صبره في مصداقية هذه الرواية التي ربما كانت مدسوسة على الفريق، وذلك عندما كنت أقرأ عليه مسودة الكتاب، وذلك استناداً منه الى قيام الفريق العمري بعد الثورة برفع مرتبها الحكومي، والإعتناء بحياتها وصحتها، فضلاً عن إعرابها- في حديث تلفزيوني- عن الإمتنان لقادة الثورة، أصدقاء وأحباء زوجها الذي ضحى بنفسه من أجل القضية اليمنية في عام ٤٨.

مشروع دستور على الورق يعطي شرعية البقاء، واستمرار حكم الطبقة الإقطاعية التي كانت على وشك التفكك والإنهيار بفعل مظاهر التحول التاريخي الكامن خلف العملية الإقتصادية التطورية طويلة المدى منذ نهاية الحرب العالمية الأولى، وتشبع نظام حكم الإمام يحيى، بعد استكمال بناء الدولة المركزية وترهل جسده، ووصوله إلى طريق مسدود صحبه ظهور المزيد من الإنقسام داخل العائلة الحاكمة، وبداية تفسخ هذا النظام من الداخل عن طريق التحول إلى الأفضل بما ينسجم وطابع تحلل فترة المرحلة الإنتقالية التي كان قد دشنها حكم الإمام يحيى منذ ١٩١٠م ووصلت إلى ذروتها بحلول عام ١٩٤٨م، الأمر الذي دفع الأحرار ثمن اغفال هذا الأمر غالياً، ولم تجد نفعاً كل أطروحات الفضيل الورتلاني الجزائري الذي كان وراء عملية قتل الإمام يحيى وفقاً لمخطط حركة الإخوان المسلمين التي كانت تطمح في اقامة أول حكومة لها في اليمن - الحلقة الأضعف في أنظمة الحكم العربية الخاضعة للجبروت الإستعماري والنفوذ الفرنسي والبريطاني، واحتساباً لتوجهات مؤسسي الحركة القائلة. عليكم باليمن موطن الدعوة التاريخي، الذي- احتضن الحركة الزيدية، والفاطمية، والإسماعيلية، الشيعية والقرمطية (١).

وحيث خسر اليمن خيرة رجاله ومفكريه وقادته الذين لم يجود الزمن بمثلهم حتى اليوم ولم يستفد من وراء قتلهم سوى القوى الإستعمارية التي كانت أصابعها في الأربعينات تحرك رقعة التحزب المذهبي كأداة ضد نزعة الشعوب العربية المعادية لإسرائيل والمحبة للسلام والتقدم الإجتماعي، والتحالف مع روسيا ضد المستعمرين، وتراجعت / بفقد أولئك العلماء العظام - القضية اليمنية إلى الوراء، وترسخت من جديد علاقات التخلف، واقفل الباب أمام انتعاش وازدهار الوضع

(١) نفس الهاجس الذي كان قد شجبه الشاعر المعري ووصم به التيارات الدينية الطامعة باليمن، انظر في هذا الصدد البرفسور ميخائيل بتروفسكي، تاريخ اليمن قبل الإسلام والقرون الأولى للهجرة- ترجمة محمد الشعيبي - دار العودة - بيروت ١٩٨٩م.

الإقتصادي الإنتاجي الداخلي الذي كان يغطي حاجة السوق اليمنية والإقليمية المجاورة. وهو ما كانت تستهدفه الشركات التجارية الاستعمارية، وظلت تتابعه حتى تمكنت أخيراً من إلحاق اليمن بعجلتها، وإغراقه بالسلع الأجنبية وتعطيل قواه الانتاجية، وزرع الفقر والبؤس في أرضه، كما سوف نرى.

وكما بدا فإن الشيئ الرئيسي في حياة الفريق العمري، خلال تلك الفترة المفجعة التي اعقبت سقوط حكومة الإنقلابين - هو دخوله سجن (حجة) والإحتكاك بنزلائه، والتعلم ممن تبقى على قيد الحياة من أولئك المفكرين العظام رغم أن الإمام أحمد كان يسوقهم فرداً بعد آخر إلى حبل المشنقة على مدى سبعة أعوام، لم يبق منهم إلا قلة قليلة، ربما كانت في نظر الإمام أحمد (١) مجرد فئة بسيطة لايتوقع أي خطر منها، وتفتقر من وجهة نظره إلى كل الشروط الذاتية النضالية، قياساً إلى خطورة من تم إعدامهم، ومع هذا فقد خرج الفريق العمري من السجن بنفس ذلك الحماس الوطني الذي شارك فيه عمل ونشاط الزعيم العراقي جمال جميل مع فارق امتلاك النضج والرؤية الواقعية للأمور، والتخلص بالتالي من بعض الأوهام الثورية الرومانسية، لعبت زوجته المكافحة، الصيورة دوراً إيجابياً في استقرار حالته النفسية، وتأمين وضعه المعيشي حيث كانت تكدح وتنفق عليه وهو في السجن، والإبقاء على معنوياته العالية وابعاد شبح الإحساس بالكرب والحاجة، وذل السؤال وذلك بنفس القدر الذي قام به أخيه القاضي عبدالله العمري الذي كان يشغل بدوره بعض مناصب القضاء بشرف ونزاهة، الأمر الذي يفسر جزئيا تواصل العمل الجسور لدى الفريق العمري، والإبقاء على أمل الغد الأفضل وتماسك شعور الإقتدار مجدداً على إدارة دفة شئون العمل القيادي العسكري والمدني

(١) كما صرح بذلك إثر ارتكابه جريمة عدم معالجة الأستاذ المناضل محمد الفسيل وارجاعه إلى المعتقل فور معرفة الإمام أحمد بأنه كان يخضع للمعالجة بالمستشفى وفقاً لقرار الدكتور السوري فضل الله، حيث علق على من تبقى من صحبه في السجن بانهم مجرد - انظر : محمد الشعيبي - شهيد وطاغية - مصدر سابق.

المستقبلي، بالرغم من توقف أعمال الإطلاع الفكري والنشاط الثقافي الذي كان قد تراجع إلى الخلف في أعقاب قيام الثورة مقارنة بسنوات السجن السبع، وكثافة المحصلة الثقافية التي خرج بها من هناك، حيث لم أجد لديه -وقت التحاقي للعمل معه- أي نشاط من ذلك القبيل، كما لم تتشكل لديه مكتبة مرجعية من أي نوع ولم ألمس - طيلة سنوات العمل معه - ما يوحي باتباعه لمنهج نظري تاريخي معين، أو تقليد نموذج سياسي واخلاقي وعسكري محدد، ومع هذا كنت أجد نفسي أمام موهبة فكرية متنوعة ، وعقلية عسكرية ابتكارية من طراز فريد، تذكرني بموهبة القائد العسكري(مكيس) في رواية شكسبير عن الملك أدوارد الخامس، الذي لم يكن يعتمد في معاركه مع الخصم سوى على قدراته الذهنية الإرتجالية داخل المعركة، وليس على الخطط والدراسات المسبقة، حيث لم اشهده يصطحب أي مخطط طبوغرافي عسكري، وذلك خلال أكثر من خمسين موقعة عسكرية كبيرة له، وكان ينازل الأعداء برفقة ٢٥ جندي من الحرس الجمهوري، دون أن يضع خطة عسكرية على الورق، ولم أعرف يوماً بأنه قد بعث قبل المعركة قوات استطلاع ميداني، ومع هذا لم يفشل في أية واحدة منها، وكان يحالف الجنود والقوى الشعبية وأفراد الحرس الوطني، وكتائب المقاومة الشعبية، النجاح بمجرد قيادته لهم في بعض المعارك الصعبة التي كانت تتطلب وجوده بينهم، يعترف بذلك قائد الأمن المركزي المرحوم العقيد عبدالكريم حميد، والعقيد المناضل عبدالكريم المنصور، والعقيد يحي الكحلاني ومحمد مطهر زيد، والشيخ الأحمر، والعواضي، وأحمد محمد الجبري، والشيخ نعمان بن قايد راجح، وأحمد علي المطري والمشايخ آل الذهب، وآل القوسي والبخيتي، وغيرهم من القادة والزعماء القبليين الجمهوريين الذين كانوا يتزعمون بعض الحملات العسكرية، مع أنه لم تكن لتجمع به مع





هولاء، ومع جنوده البواسل بالذات - أية مصلحة مادية مباشرة كانت أو غير مباشرة، من قبيل الحصول على بعض الإمتيازات المادية، والمعيشية بحيث تميزهم عن زملائهم في القوات المسلحة وقطاع الحرس الجمهوري - بل كانوا مدفوعين بمشاعر الود والإحترام له ولشجاعته وبسالته، واقدامه الجسور في اللحظات الصعبة، وتقدمه أمامهم في المعركة، وحرصه عليهم بأكثر من حرصه على نفسه، فضلاً عن إعجابهم بنزاهته، ووضوح مواقفه، وصدقه معهم ومع نفسه، ومع الآخرين، وصرامته مع الجميع، ووضوح تعامله مع الناس، وكرهه لأعمال الدس والخديعة، واحتقار العمل الجاسوسي، وفي هذا الخصوص- لم أجده يوماً يوجه فريق عمل تجسسي ضد الخصوم السياسيين، وكان يمقت أي شخص يقدم إليه يفرض نقل المعلومات عن الآخرين، ولم يطلب يوماً كشفاً عن النشاط السياسي الذي كنت أمارسه مع قوة المعارضة، وداخل حزب اعضاء التجمع الوطني، والتكتل الجمهوري، رغم أني لم أكن أرغب في أن اخفي عنه أي شيئ نظراًلكونه لايشكل خطراً على العمل الوطني السري منه أو العلني، كما ولم يدخل طرفاً - حسب علمي- في النزاع مع القوى الوطنية، ولم أعرف بأنه قد قام يوماً باعتقال أي عنصر سياسي لسبب نشاطه، بل كان يواجه خصمه السياسي بالمنطق والصراحة، والحوار، والمقاطعة الشخصية له في حال الوصول مع الخصم إلى طريق مسدود، ولهذا كان يأسر قلب كل من يعمل معه بما في ذلك جنوده الـ ٢٥ وسائقي سيارات حرسه في مقدمتهم قاسم شعره، وعبدالملك الحكيم، وعلي الفيل وعلي قلاله وعبده الرعد الذين كانوا يرتاحون لتميز حياته وعشرته معهم بالبساطة والتواضع، ورفع الكلفة بينه وبينهم حيث كان يتبادل معهم مشاعر الفرح والسرور، ويطيب له الضحك والتنكيت معهم وسماع القصص والحكايات الطريفة، وكأنه واحد بينهم من

أفراد حلقة سَمَره شعبية داخل (الكاوش) الثكنة العسكرية، شأنه في ذلك مع مرافقيه المدنيين والعسكرين الكبار الذي عرفتهم معه طيلة فترة عملي التي دامت حتى ابعاده عن الحكم، أمثال الأخ عبدالقادر بن محمد والقاضي عبدالله الشماحي، والمقدم أبراهيم الحمدي، ويحيى المتوكل ، وعز الدين المؤذن وعباس الشامي، والمرحوم حميد القماسي، وغيرهم الكثير من موظفيه ومستشاريه الكبار، وبعض أصدقائه من التجار المتصفين بالنزاهة وعرض المشورة الحسنة للحكام أمثال الأخ أحمد عبدالله العاقل، والحاج محمد هاشم وحسين الوتاري وكانت تلك الصفات بالنسبة لي مدعاة للإقتراب منه أكثر، وتحول ذلك مع مرور الوقت إلى صداقة شخصية حميمة، ارتفعت فوق ولاثات العمل والروتين الإداري، كما اسفرت هذه الصداقة في محصلتها النهائية عن الإطمئنان إلى سريرة نفسه، وحضارية تصرفاته، وشعور الأمان بقربه من غوائل تبدل امزجة الحكام، وتغير مواقفهم بين كل يوم وآخر مما يلحق الضرر عادة بكل من يقترب من مواقع هؤلاء الحكام، الأمر الذي دفعني إلى التعامل معه بوضوح، وعدم تحفظ، ولاخوف أو وجل، وغير هياب - بالتالي- من قول وطرح أي شيئ يعن لي فيه أمر الوطن والمواطنين، وغير هباب من كشف هويتي السياسية، ومعتقدي الإجتماعي والفكري المنحاز لصالح الفقراء والبائسين، ورفع الجور عن المظلومين والمضطهدين، ولم يخب ظني فيه أبدا، وقد لقيته متجاوباً مع كثير مما أومن به، واستجاب للعديد من المطالب والأفكار التي كنت أطرحها عليه سواءً فيما يتعلق ببعض الإصلاحات الحكومية، وخطط المشاريع التنموية، أو تلك التي كانت تمس أساليب عملية الإعتقالات السياسية التعسفية في حق بعض الأفراد المتهمين بالميول الملكية، ومحاولة تجريم وملاحقة بعض عناصر حكام العهد البائد المسالمين، كما كان يسمح لي القيام بزيارة بعض مساجين النظام

السابق الذين أعرفهم وكانت لي صلات ودية وفكرية وثقافية بهم قبل قيام الثورة، وفي مقدمتهم العلامة أحمد محمد زبارة - مفتي الجمهورية حالياً - والمرحوم محسن الأمير ، وعبدالكريم الأمير - رئيس تحرير جريدة الإيمان الإمامية، ولم يعارض تقديم أية مساعدة كنت أقدمها لهم في السجن، بما في ذلك الكتب وعلبة الشاهي الأصفر التي كان يحبها أحمد زبارة ويتوسل بي للحصول عليها من صديقه سفير الصين الشعبية السيد/ (ليتشن فان) الذي كان يقول لي اسعى إلى قائدك بأنه لايليق بالثورة اعتقال شخص مثل أحمد زبارة .

ويقود الحديث عن أحمد محمد زبارة إلى ضرورة الكشف عن السمة الحضارية التي كان يتمتع بها الفريق العمري عند اشتداد بعض المواقف الصعبة، والخيارات الوطنية المصيرية التي كان يتوقف/ على أرتكاب اية غلطة فيها مصير حياة انسان، ظلماً وعدواناً، كما كان سيحدث لأحمد زبارة اثر مقتل الشهيد القاضي عبدالله الإرياني القائم يومها نيابة عنه برئاسة الحكومة. لولا أن قيض الله وجودي في اللحظة المناسبة، قبل أن يتعرض لعملية الإعدام، انتقاماً لاغتيال القاضي عبدالله الإرياني، حيث كنت أملك الثقة بالنفس، وطرح ما أؤمن به بين يديه، دفاعاً عن العلامة أحمد زبارة، الذي كنت قد تعرفت عليه قبل قيام الثورة، كما سبق القول - واعجبت بارائه الدينية المتحررة من الجمود، وضلالات القرون الوسطى، وتقارب وجهات النظر السياسية، والفكرية التي كثيراً ما كان يتحدث مع أصدقائه عنها، ويشيد بكتاباتي الصحفية التي كنت انشرها في صحيفة النصر الإمامية، وصحيفة الطليعة لسان حال التجمع الوطني الديمقراطي الوحدوي، توطدت على أثرها علاقات الصداقة فيما بيننا حتى قيام الثورة، واعتقاله بسجن القلعة في حين ظلت ذكرى اخلاقة العالية عالقة في ذهن أعضاء السلك

الدبلوماسي، وفي مقدمتهم السفير الصيني الذي غادر صنعاء في عام ٦٩م إلى عدن سفيراً لحكومته هناك بعد الحصول على الإستقلال، وكان لايفوت أي فرصة عند التحدث معي عن الإشادة بأحمد زبارة، ويعرب لي في أسى، عن خيبة مشاعره تجاه اعتقال السلطات الجمهورية لشخص مثله، يتمتع بسمعة سياسية دولية رفيعة، ونزاهة شخصية عظيمة، لايجب في نظره أن يكون إنسان مثله داخل السجن صحبة المجرمين الجنائيين، نفس الشعور الذي كان يعرب عنه السفير السوفيتي الذي كنت أذهب إليه لتقديم بعض الخدمات الشخصية لصالح الفريق العمري، من قبيل الحصول على بعض الأفلام الروسية الإستعراضية والعسكرية، وبعض الجرائد السياسية والثقافية، وارسال بعض الرسائل السرية إلى الحكومة السوفيتية بشأن قضايا السلاح،وطلب بعض المساعدات الفنية العاجلة، حيث كان ينتهز الفرصة ليقول لي: أخبر قائدك حول أحمد زبارة، وليكن ذلك باسمك على لساني، حيث لايحق لي التدخل في شئون الحكم - بأن النظام السياسي الجديد في حاجة إلى شخصيات اجتماعية وسياسية مثل العلامة زبارة، وليكن في علمك -اضاف قوله- أن زعيم الثورة الروسي (لينين) كان يزعجه اعتقال الثوار لمثل هذه الشخصيات السياسية، والإجتماعية الهامة، وكان يقوم بنفسه - بمجرد إعلامه وتعرفه على طرحها في السجن- باخراجها من المعتقل فوراً، قائلاً لأولئك الغوغائيين الذين طرحوهم في السجون : أن الثورات الوطنية الكبرى لا تحارب أفراداً بل نظاماً، وعلى ثورتكم إن كانت واثقة من نفسها وعدالة قضيتها، أن تثبت بانها تفعل ذلك، هكذا كان يختم حديثه معي حول قضية أحمد زبارة نزيل سجن القلعة، ولاينسى أن يعقب على ذلك بقوله : كثيراً ما تكون أعمال الإنتقام الفردية ضارة بمصالح الأوطان، وقد دفعت الثورة الروسية ثمن خطأ الحكام

السوفيت بعد (لينين) مشيراً في هذا الخصوص -إلى ستالين- الذي كان (خرتشوف) يومها في عام ٦٣م، قد بدأ حملته ضد جرائم ستالين السياسية.

ولم يكن هذا الكلام الجدير بالأهمية لكل حاكم - ليستفز مشاعر الفريق العمري عندما نقلته إلى مسامعه حرفياً -كأي حكم دكتاتوري في بلدان العالم المتخلف- بل حفظ ذلك في نفسه إلى أن واتته الفرصة المناسبة للإفراج عنه، بل وانقاذه قبل ذلك من حبل المشنقة، التي كان لي فيها بكل افتخار دور مباشر، وذلك بفضل استجابة الفريق العمري الذي لن ينسى التاريخ له هذه المكرمة بعد أن كان قد تقرر رسمياً إعدامه فجر اليوم التالي مع أربعة أشخاص آخرين - لم يكن لأحدهم حسب علمي صلة بعملية اغتيال القاضي الإرياني تلك ، الأمر الذي أحسست عند سماع ذلك بالفزع بالرغم من أني لم أكن أعرف أحداً منهم سوى أحمد زبارة، في حين لم يكن من حقي التدخل فيما سبق أن اتخذته القيادة السياسية العليا في البلد، ومع هذا لم استطع البقاء مكتوف اليد واللسان أمام عملية قتل النفس ظلماً وعدواناً، ودون محاكمة عادلة، غير أن الأمر كان صعباً، وظليت نهار ذلك اليوم وجزءاً من الليل في حالة دوامة، إلى أن اكتشفت الطريق الأنسب، والوسيلة الأمثل إلتي تمكنني من طرح ما أود قوله وتذكيره للمسئولين بشأن عاقبة اعدام هؤلاء على خلفية مقتل القاضي الإرياني الذي لاذنب لهم فيه، ومع أني لا أعرف كيف أدافع عن زملائه الأربعة- وكلهم من العناصر الملكية المتشددة ولا أملك سوى الإعتراض على عدم تقديمهم للمحاكمة، واعطائهم فرصة الدفاع عن أنفسهم، إلا أني قد تمكنت بواسطة الأسلوب الذي اتخذته لنفسي - من ابعاد العلامة أحمد زبارة من حبل المشتنقة -كما يقال- والذي كان مقتله - لو تم -كارثة على النظام الجمهوري وخسارة لاتعوض على البلد، ولقد أدرك الفريق

العمري فضاعة ما كان سيقدم عليه الحكم، وذلك في اللحظة الأخيرة من مساء ذلك اليوم إثر استماعه لكلامي بعد أن انفرد إلى نفسه، وخرج من منزله اخر مسؤل حكومي. كثيراً ما كانوا يأتون إليه عند منتصف الليالي للتحدث عن قضاياهم وهموم مشاكل الحكم، ويستمر حواره معهم أحياناً حتى الثالثة صباحاً وكانت تلك واحدة من الليالي الطويلة المملة التي انتظرت فيها خروج آخر واحد منهم كي أتمكن من الإنفراد به والتحدث معه حول قضية أحمد زبارة التي لاتقبل التأجيل والإنتظار ليوم آخر، كأي قضية عادية أخرى كثيراً ما كنت أتركها ليوم آخر، وذلك قبل محاولة انتزاع ما يمكن انتزاعه من حلول لتلك القضية غير المهمة والمستعجلة، وكان قد لمس - في البدء - بعض مظاهر الكرب والقلق باديين على وجهي وذلك على غير العادة، كما لم يكن قد تعود من ناحية أخرى تأخري بمنزله إلى مثل تلك الساعة، إلا في بعض الحالات الإستثنائية وبطلب منه، في حين لا امكان لديه -أمام وضعي المضطرب - الإشتباه في ، حيث كانت ثقته بي قد تعززت منذ وقت غير قصير، كما ولم يخامره أدنى شك في قيامي بالتنصت على اجتماعاته السرية هذه، أو دس انفي فيما لايعنيني من قضايا الحكم الخاصة وهموم الحكام الشخصية وعلاقاتهم السرية. وشؤون القيادة السياسية العليا المتحفظ عليها. وكان منزله مفتوحاً لي في أي لحظة وفي أي وقت، وحتى غرفة نومه/ التي كانت بمثابة مكتب عمل له، فيها وثائقه وممتلكاته الخاصة الثمينة/ كانت غير مقفلة أمامي حتى وان كان قافلاً على نفسه في غرفة الإجتماع شبه الرسمية بديوانه الشرقي المخصص لذلك، وكثيراً ما كان يطلب مني أيصال ملفاته الحكومية اليها، أو استخراج ورقه أو وثيقة ما كان في حاجة لها خلال تلك الإجتماعات السرية. أكثر من هذا كان يعرف أني غير ملحاح ، ولانزاع للفرص، ولديه قناعة بأني لم أكن استهدف من

وراء أي طلب منه أو تشاور معه، الحصول على مصلحة خاصة، أو يفرض الأضرار بالآخرين، أو الإنتقام من أي شخص كائن من كان. أو بهدف تحقيق مصلحة شخص بعينه، أو فئة أو حزب، بمعنى أن كل تلك الصفات الإيجابية التي كان نزاعاً إليها قد وجدها لدي عبر سلسلة من التجارب كانت كافية لأن يستمع عند الضرورة، والإنصات إلى ما يجب علي قوله.

وكانت تلك الليلة بالنسبة لي - من أهم اللحظات التي يتحتم عليه الإنصات فيها إلى شيئ غير عادي ليس بالنسبة لي فحسب بل وله، شخصياً ولصالح النظام والوطن أيضاً .

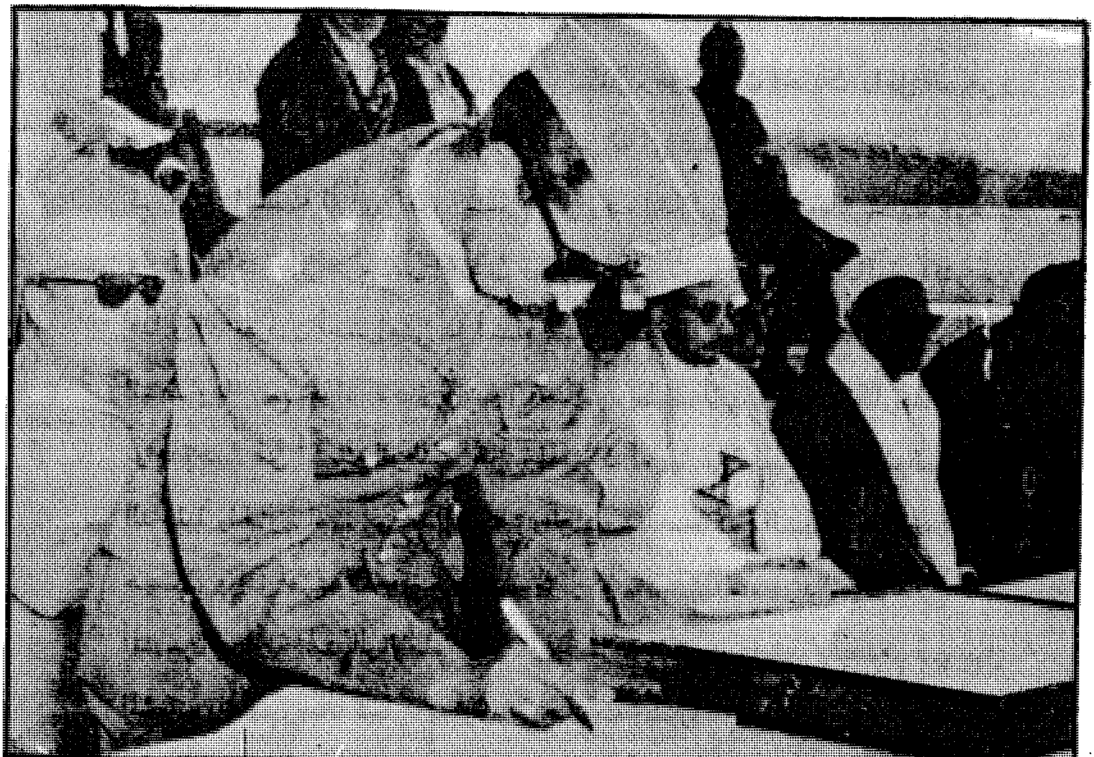
حيث قال مبادراً وهو يتأهب للذهاب إلى سرير النوم، يبدو أنك غير راغب مثلي في مشاهده الفلم الروسي الجديد بعد أن تصدع رأسي من اجتماعات هذه الليلة. مشيراً إلى مكان ذلك الفلم الذي كنت قد أحضرته منذ أسبوع على عودتنا من القاهرة في أعقاب إغتيال القاضي الإرياني . فأجبت : صحيح ذلك ، إضافة إلى أن الوقت لم يعد مناسباً، غير أن تأخري عن الذهاب كان لسبب آخر، قد يكون بالنسبة لي مهماً بعض الشيئ، ورد على الفور : أعرف من وجهك .. موضوع أحمد زبارة .. اليس كذلك . واردف قائلاً هات ما عندك ..

قلت له - في ارتياح لهذه المبادرة الذكية اللماعة - لست في الواقع أكثر حرصاً منكم على سمعة الوطن/ ولا أقل اهتماماً بمراعات الشارع السياسي وردود فعل الرأي العام اليمني تجاه بعض تصرفات الحكم السلبية، ولا شك لدي - مع هذا - في أن الناس ينظرون اليكم والى تعاملكم اليقظ وعدم تهاونكم مع أبسط القضايا السلبية التي تمارس هنا وهناك، فكيف سيكون عليه الحال عند سماع مقتل شخص مثل أحمد محمد زبارة، ليس لأن الناس يعرفون بأن لاعلاقة له بمقتل

الشهيد القاضي عبدالله الإرياني فحسب بدليل وجوده وقت الحادث داخل السجن، ولم يقابل الوشلي ولايعرفه من قبل، وليس له أي صلة به لا من قريب أو بعيد، فوق أنه بالنسبة للرأي العام اليمني يمثل وجه الحكام الشرفاء على عهد الإمام وتحظى نزاهته بالإحترام لدى الجميع، وسمعته في الأوساط الدولية عالية، أكثر من هذا وذاك تعرفون أحسن مني ما أسداه لصالح قضيتنا التي نتصارع اليوم من أجل انتصارها- مع شذاذ الافاق واشرار العالم، ويطيب لي في هذا الإطار تذكيركم بواحدة فقط من أعماله الوطنية الخالدة المعترف له بها في جميع الأوساط السياسبة الداخلية والخارجية .. موقفه الشجاع والعادل عند محاكمة الشهيد عبدالله اللقية حيث لم يوافق هيئة المحكمة برئاسة وزير الإمام عبدالله عبدالكريم على أدانة المتهمين بمحاولة اغتيال الإمام أحمد، وبرأ ساحة الكثيرين منهم وأبعدهم عن حبل المشنقة وبينهم رجال كبار، ووزراء في حكومة الثورة. رغم أن الإمام أحمد كان يطمح في قيام أحمد زبارة بالتوقيع على وثيقة الحكم بالإعدام كي تصبح العملية الإجرامية هذه شرعية، وقابلة للتنفيذ. ومع ذلك فقد رفض التوقيع مخاطراً بحياته على أن لايخون حرمة القضاء ويشترك في جريمة قتل الأبرياء نزولاً عند رغبة الإمام انتقاماً منه لمحاولة الإعتداء عليه واستهداف قتله والإستيلاء على الحكم، كما أنه لم يوافق أعضاء المحكمة – من ناحية أخرى – بادانة الشهيد عبدالله اللقية رغم اعترافه أمام المحكمة بالإقدام على عملية قتل الإمام، وذلك نظراً لشبهة اعترافاته التي تمت تحت التعذيب، وعدم وجود محامي للدفاع عنه(١).

ولم أزد على ذلك حرفاً واحداً، اعقبه صمت مستغرق أدركت معه وقع ذلك في نفسه دون أن أظهر من جانبي رغبة الإستماع إلى رد فعله الإيجابي على ذلك الطرح، وذلك بهدف ترك الأمر أمامه للتفكير بروية وكي يتخذ قراره الإيجابي

(١) تفاصيل ذلك، في كتابي – شهيد وطاغية – مصدر سابق.





بقناعة من شأنها دعم موقفه تجاه زملائه قادة الحكم، والإعتراف له بسلامة موقفه، وبعد نظره السياسي والأخلاقي تجاه عدم ارتكاب القتل خطأً في حق علامة اليمن أحمد زبارة كما ولم أشفع ذلك الحديث باخباره عما سبق أن اسداه أحمد زبارة لصالحي شخصياً قبل قيام الثورة وذلك كي لا أفسد الأمر، وأجعل القضية في حدود المصحلة الشخصية، وبدافع واجب رد الجميل وصنع المعروف. وما كان أكره مثل ذلك على طبيعة شخصية الفريق العمري - كما خبرت ذلك فيه - وعرفت نفسيته وعقليته التي تأبى عملية المساومة، واسترضاء المنافع الشخصية المتبادلة على حساب الحقيقة واهدار المصلحة العامة.

ولم أخبره بذلك الموضوع إلا بعد مرور بعض الوقت من الإفراج عن أحمد زبارة من السجن الذي قمت بزيارته في ظهر اليوم التالي للإطمئنان على صحته وسلامته دون أن أخبره بشيئ عما جرى بيني وبين الفريق بشأنه، وحيث لايزال على غير علم بما جرى حتى اليوم، ولم يكن بودي التحدث عن تلك القضية رغم مرور أكثر من ربع قرن لولم يكن الهدف من وراء الكشف عن ذلك لأول مرة هو خدمة للحقيقة التاريخية، ووضع الفريق العمري بالتالي في مكانه التاريخي الحضاري الصحيح، في حين لم يعد هناك مبرر - من ناحية أخرى - لإخفاء تلك الحقيقة بعد أن انتفى ظرف الزمن الأخلاقي الذي كان يجبرني على عدم افشاء سر ذلك العمل كي لا أقع في محضور من يبتغي مجداً أو ينتظر جزاءاً ، وكنت اكتفي بشعور السعادة الشخصية، وراحة الضمير من الداخل، وكان ذلك بالنسبة لي يومها كافياً، فوق أن الأيام كانت تؤكد لي مجدداً بأهمية أن يكون الإنسان وفياً مع نفسه تجاه المثل الإنسانية، وأهمية عدم التنكر للأصدقاء ونسيان المعروف . باعتبار الحفاظ على ذلك مقياساً لمصداقية أي شخص، واثباتاً لسلامة موقفه الوطني



العام، ودليلاً على عدم استعداده للتلوث داخل مستنقع الهموم الشخصية والمصالح الذاتية.

وتتلخص قضية معروف العلامة أحمد زبارة - الذي أصبح بحمدالله مفتياً للجمهورية - في أنه تحصل على أمر من ولي العهد لصالحي قضى بمساواتي بأمثالي طلبة معهد الكتاب العاملين في وزارة الإقتصاد الذين كانوا قد حظيوا بحقوقهم كاملة ما عداي، وذلك نتيجة المحسوبية، حيث كانوا من أبناء الذوات وينتمي بعضهم إلى أفراد الأسرة الحاكمة، ومع أني قد بذلت على مدى عام من الإلتحاق بالعمل داخل الوزارة - جهوداً مظنية فلم يكن سوي أحمد زبارة من أفرج عني الكرب والهم المعيشي ، فوق أني من شده اليأس والإحباط كنت على وشك ارتكاب جريمة سياسية لم يكن يستسيغها فكري ، ونهجي السياسي المسالم بما يزيد من أفضال أحمد زبارة علي، كما على آخرين مثلي كانوا على وشك الفرق في مستنقع العنف والإضطهاد السياسي، والإجتماعي(١). وكما قلت لم أروي هذه القصة للفريق العمري إلا بعد انقضاء عدة أشهر من قرار ابعاد أحمد زبارة من حبل المشتنقة والإفراج عنه أخيراً من السجن نهائياً في أعقاب صفقة سياسية مع السعودية قام بها الصليب الأحمر الدولي مقابل الإفراج عن بعض الضباط الذين أسرتهم القوى المضادة للثورة إثر سقوط مدينة صعدة في أيديهم، لا انسب لنفسي شرف تحقيق هذه المأثرة المتواضعة لو لم يكن حاكم مثل الفريق العمري كان لديه الإستعداد لتحمل مسؤلية الحكم بشرف ونزاهة، والإستماع لصوت العقل والضمير.

---

(١) كنت قد اعتزمت القيام بمحاولة اغتيال ولي العهد لحظة اشتراكه في افتتاح خط طريق الحديدة - صنعاء، بعد أن أعطاني الشهيد عبدالكريم الصباحي - مسدساً ووضع معي خطة العملية، لولا إرادة القدر التي جمعتني واياه مع العلامة أحمد زبارة عند استراحة موكب ولي العهد على أحد الجسور الكبيرة على تلك الطريق، حيث هدف الخطة، وانتواءالقيام بالعملية -إذا بالأخ الصباحي.. يشرح لأحمد زبارة موضوع المعاناة التي لحق بي من جراء عدم الحصول على أمر من ولي العهد بتسوية وضعي الوظيفي. حيث تعهد فوراً القيام بانجاز تلك المهمة، وقد أوفى بوعده، وانزاح هم إقتصادياً وسياسياً كان يجثم على صدري بحرقة ومرارة.

والذي يؤتمن مثله بالفعل على حكم الوطن ، وجدير بقيادة أمة تطمح إلى التحضر وترعي الذمم، وتأبي ممارسة الجور والظلم، في عصر قل من يستمع فيه من قادة الحكم في العالم الثالث إلى كلمة الحق وصوت العدل، قليل القول في حق الفريق العمري بأنه كان سابقاً لظروف عصر التوحش الذي نعيشه، بالرغم من تحفظي نظرياً بخصوص هذه المقولة حيث يستحيل على الإنسان مهما كان عظيماً ومبدعاً أن يكون خارج معطيات عصره، غير أنه يترائى لبعض الناس -وهم على حق- بامكانية وجود أمثال أولئك الأشخاص الخيرين، والمناضلين، الذين يمثل وجودهم على الأرض القفر ظاهرة انسانية متقدمة، وهو ما كان قد لحق الفريق العمري أن يكونه، وذلك بفضل يقضته المبكرة، واستعداده النفسي والفكري للتعامل مع ظروف العصر بعقلية شبه متحضرة .

وكان أكثر ما شدا انتباهي اليه -إضافة إلى مقدرته على استماع صوت الضمير والعقل- امتلاكه روح القيادة للجماعة، والتمتع بارادة حديدية وصلابة مواقفه السياسية، وصرامة تصرفاته تجاه ممثلي العقلية (الديماجوجية) المتقلبة، وأصحاب الميول النفعية، وضد أولئك الذين يستغلون الوجاهة الإجتماعية، والمراتبية العليا الفكرية، واصحاب النزعات المذهبية المتحجرة والعدوانية ضد المذاهب الدينية الأخرى، ولم يكن متسامحاً مع أولئك المحيطين به أمثال القاضي عبدالله الشماحي وعبدالقادر بن محمد شرف الدين - طرفي النقيض المذهبي سني ، وشيعي، والعرقي : قحطاني، وهاشمي- إلا في كونهما قد تجاوزا حدود العقلية المذهبية والعرقية السائدة المتصارعة، والتي تتغذى اليوم على خلفية الصراع السياسي، والفراغ الأيدولوجي الوطني ، وافلاس وعدم مصداقية أدعياء التوجه التقدمي الإشتراكي، وكان أشد أولئك الوجهاء، وجبابرة النفوذ وأصحاب المصالح،

ينطرحون امامه في خشوع ومذلة ، وكم رأيت في حياتي معه - أناساً مزيفين يحسبون انفسهم أمام الناس من علية القوم ويتبخترون عليهم، في حين كنت اراهم يخضعون امامه تماماً كما كانوا يفعلون أمام الإمام أو عند ممثليه الكبار في القضوات والنواحي، وحتى الأستاذ النعمان الكبير، والشهيد الزبيري والمرحوم السلال، وجزيلان - باستثناء المرحوم الجايفي، والرئيس الراحل جمال عبدالناصر - والقاضي الإرياني - كانوا ينصاعون لإرادته، وتتضائل شخصياتهم المهيبة أمام قامته النحيفة، ذات السطوة، والطغيان على مسرح الحوار، والنقاش معهم. وفرض شخصيته عفوياً عليهم، والمدهش في الأمر هو في مقدرته على الإقناع، وجعل المتحدث معه يتراجع عن أرائه بصوره فجائية حتى قبل وصول منطق الحوار إلى ذروته ومنتهاه ، رغم أن البعض منهم كالأستاذ النعمان والشهيد الزبيري، كانا يفوقانه من حيث غزارة العلم، والمعرفة، والتجربة السياسية علاوة على مقدرتهما الفائقة على الجدل، وخصب الخيال، واجادة استخدام أنواع البديع، واختراع الصور الفكرية المجنحة، ومع هذا كان بمقدوره مجاراتهما، والتغلب على أطروحاتهما، وإن في مواضيع شتى، ذات خصوصية رفيعة المستوى والتجريد، من قبيل الحداثة، والديمقراطية، والحرية السياسية، والإنتخابات العامة، ونظرية حكم الشعب لنفسه بنفسه التي كانوا يجيدون التحدث عنها بتوسع ولباقة، واضفاء شئ من الرومانسية، عليها، حيث كان بأسلوبه البسيط ومنطقه الركيك يهزم أطروحاتهم الفكرية الخيالية، التي كان يرى /بسليقتة الشعبية، وتجربته السياسية العملية - على عكس قناعاتهم القادمة من صفحات الكتب والمكتسبة من حياة المهجر، والحياة الإعلامية الدعائية على منبر إذاعة صوت العرب/ بأن الخوض في تلك الشعارات التي كانت مرفوعة هناك بين صفوف قادة المعارضة قبل قيام الثورة

وبعدها سابقة لأوانها، في وقت خرج فيه الشعب اليمني على التو من براثن الحكم الإمامي الفردي الكهنوتي، وحيث لا يزال المواطن رهن التخلف بجميع أشكاله والوانه، وتسيطر الأمية السياسية على حياه الناس، في حين ما يحتاج اليه الوطن اليوم- وفقاً لأطروحات الفريق العمري أمام مجادليه - هو الأمان ، واكتساح شوكة العدو المضاد للثورة، وتثبيت دعائم النظام الجديد - الذي لم يدخل بعد ذهن الجماهير- ولم يصبح هماً يومياً لديها، عندها فقط -كما يعتقد الفريق العمري - يمكن الحديث عن الديمقراطية وحكم الشعب لنفسه بنفسه، وبوسعه اليوم التحدث بدلاً عن ذلك- عن ضرورة وجودقيادة سياسية مخلصة وموحدة، وحازمة تقود الثورة إلى بر الأمان، وتحشد طاقات الوطن لخوض غمار تثبيت دعائم النظام الجمهوري الجديد، وتُعد الناس لمواجهة مستقبل حياتهم بانفسهم وممارسة الحكم الذي يطمحون اليه في ظل وعي الإرادة، وتحرر الفرد من أغلال القيود الإجتماعية، والولاءات القبلية، والخضوع للأعراف والتقاليد البالية فلا يزال خلف الأكمة العظيم من الجبال الشاهقة، والكثيرمن العوائق التي يتوجب اجتيازها قبل الحديث عن الديمقراطية وتحقيق العدالة الإجتماعية، واشهار حرية الأحزاب السياسية . أمام هذا المنطق السياسي البسيط الذي تفوح منه رائحة الموضوعية - وأن لم تكن في أعلى تجليها النظري المحكم، وذلك بسبب قصور ممارسة الفريق العمري للجدل السياسي -إلا أنها كانت كفيلة بإسكاتهم ، إن لم يكن إعترافهم بالأمر الواقع داخل أنفسهم ، كان من الصعب على كبريائهم الإعلان عنه صراحة في غمرة اعتدادهم، بمشاعر حب الشعب الذي رضعوه منذ الطفولة وقاتلوا وسجنوا من أجله، ونفيوا خارج البلاد انتصاراً لقضية حريته وفي سبيل أن يحكم الشعب نفسه بنفسه . غير أن هناك بوناً شاسع بين الحلم والحقيقة، وهو ما أدركه العمري بصورة مبكرة، لا لأنه

أقل اهتماماً وحباً للشعب والوطن بالقياس اليهم بل لأنه كان يعيش واقع حياة الناس، ويعرف جيداً- أكثر منهم- الأرضية الهشة التي تقف عليها الثورة، رغم أن مستواه الثقافي وتحصيله العلمي المدرسي والنظري أقل منهم بكثير، إلا أن التعلم من أرض الواقع وادراك فعل قوانينه العامة، وفهم طريقة التعامل معها باناه وحكمة، كان على الدوام - مع القليل من اليقضة التامة، والإخلاص الوفير- هما محور معظم الآراء السياسية والإجتماعية والإقتصادية الصائبة في التاريخ. فلو لم يكن الرسول محمد (ص) راعياً للغنم والإبل ، وجوالاً بين الناس، وداخل القرى، عبر خدمته التجريبية في قافلة خديجة التجارية، لما تمكن - مستقبلاً من التعامل بيقظة وموضوعية مع كفار قريش الأثرياء وسادتها الأغنياء وحقق لربه ولمجتمعه العربي الإسلامي الكبير، والأمي العريض ما عجز عن فعله الرسل والأنبياء السابقون الذي ظلت دعوتهم - على غرار ممارسة دعاه الحرية والديمقراطية في مجتمعات التخلف اليوم - محصورة في إطار فعل مفهوم الحق والعدل التجريدي بعيداً عن معالجة العلاقات الإجتماعية والإقتصادية الظالمة وتفهم طبيعة الأوضاع السياسية العامة التي كانت موجودة في ظل حكومات الإمبراطوريات العبودية النافذة على مجتمعات الشرق الأوسط والعالم الأفريقي والعربي، وهو ما فاز يفهمه وادراكه الرسول محمد (ص) والجز وعده لربه بمحاربة العبودية، ووضع حد للعصبية القبلية، وسيادة الأثرياء القرشيين، واجبارهم على الإعتراف بحقوق الضعفاء والمضطهدين، كهدف استراتيجي/ عندها فقط أمكن للمسلمين معه انشاء دولة الحق والعدل، وحرية ممارسة حقهم الإنتخابي الشوروي، والقيام بأعمال الإبداع الفكري الذي توج في نهاية المطاف بظهور الحضارة العربية الإسلامية، وذلك على انقاض الأمبراطوريات العبودية الرومانية والفارسية المهيمنة على المعمورة بما فيها

البلاد العربية والإسلامية.

وكل يوم كان يمر علي خلال العمل مع الفريق العمري كانت تستكشف أمامي رويداً رويدا ملامح شخصيته والتعرف على أبعاد وجهات نظره السياسة التي كان يحكمها بالفعل- فهمه الموضوعي المبسط لقانون التطور التاريخي الإجتماعي، ولسوف نلاحظ من خلال مواضيع الفصول القادمة مدى التزامه بهذا النهج العلمي الذي لم يكن مؤطراً لديه في شكل نسق فكري واضح وبرنامج عملي محدد ، ومع هذا فقد خلى نشاطه اليومي وموقفه العام من ظاهرة التذبذب السياسي، والتأرجح بين معطيات علاقات التخلف واحلام المستقبل غير المنظور، فوق أنه على خلاف الكثير من الحكام الذين سبقوه أو لحقوه، لم يورث وطنه وشعبه الاماً ومتاعب اضافية سواءً بفعل مطامحهم الوطنية غير الموضوعية، أو بفعل خيانة القضية وبناء المجد الشخصي مقابل الحصول على تأييد قوى مصلحية معينة. والسماح لها بالعبث بخيرات ومقدرات البلد، والإبقاء على علاقات الإنتاج الإقتصادي المتخلف، وجعل البلد يركع تحت أقدام الإحتكارات العالمية والشركات التجارية والمصرفية الربوية بل تراه على عكس هؤلاء وأولئك - قد خلف ورائه نماذج إيجابية على طريق العمل الوطني الصادق والناضج المتمثل في محاولة وضع سياسة التحالف الوطني الواسع موضع الممارسة، واقصاء روح المنافسة السياسية الإنفرادية والصراعات الحزبية ووضع بعض أسس وتقاليد الدولة المركزية والإنضباط العسكري، ومحاولة جعل الولاء للوطن، وليس للحزب والعشيرة والقبيلة، والمذهبية والمناطقية، الذي يمارس اليوم على نطاق واسع، ليس في صفوف الناس العاديين فحسب، بل وداخل علية القوم، وفي أوساط الدوائر الحكومية الرسمية التي يتم استبدال موظفيها الأكفاء والمخلصين، بعناصر حزب الإصلاح، والمؤتمر

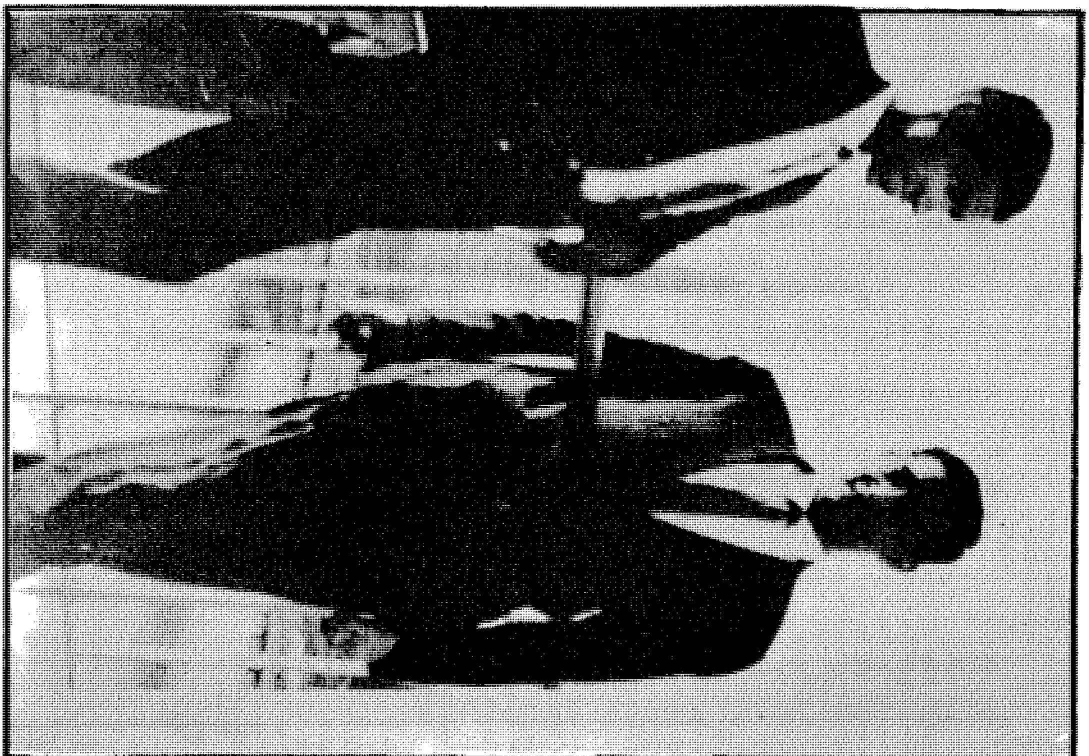
الشعبي العام، والإشتراكي كذلك- الأمر الذي سوف يجهز بدوره على حلم إقامة صرح دولة الحق والعدل، -التي ناضل الفريق العمري في سبيلها- وتفرد فئة اجتماعية ومذهبية بالحكم والحصول على الإمتيازات والرفاهية على حساب شعب باكمله. في حين تعلم الوطن - من الفريق العمري كيف يعصب على بطنه لأول مرة - من أجل الدفاع عن قضية معينة وواضحة كما طرح مثالاً عملياً لكيف يجب أن يكون عليه نظام الحكم من حيث العفة والنزاهة، والحرص على المال العام، والوقوف ضد اختراقات ممثلي علاقات التخلف، وكبار التجار، لقوانين البلاد وممارسة السمسرة والإتجار بمصالح البلاد والعباد، ليس ذلك فحسب - وما كان أصعب تحقق مثل ذلك سواء قبل تسلمه للسلطة عشية حرب السبعين أو بعد رحيله واعتلاء القاضي الإرياني الحكم، ومن جاء بعده حتى اليوم - بل كان له بالإضافة إلى ذلك فضل تعلم الوطن لكيفية التعامل الشريف مع الحليف المصري للثورة، واعطاء مثل أعلى لقادة الحكم في التضحية بالمنصب والجاه إذا ما كان الإحتفاظ بهما سيعرض الوطن للخطر : بل وقدم نفسه طواعية إلى حبل المشنقة وارتضى لنفسه وحكومته دخول سجن عبدالناصر في سبيل بقاء الثورة ونظامها الجمهوري الجديد على قيد الحياة .. وكيف أنه لم يحقد وينتقم من خصومه السياسيين بعد كل المعاناة - وقت أن احتاج إليه الوطن وعجز الكل عن الدفاع عنه، وانفرد بالسلطة ، وأصبح بمقدوره حينها أن يقتل ويصفي حسابه العسير مع أعدائه الشخصيين والسياسيين دون منازع غير أنه بقى كما سوف نرى وفياً لمصر، ومخلصاً للشعب، وحليماً مع الأعداء وباسطاً ذراعه للمناضلين، واحلالهم في مواقع القادة المتخاذلين ، وقاد معهم مجدداً أعمال النصر، واعادة الشرف المفتقد ، واسترجاع سمعة الوطن التي كانت قد وصلت إلى الحضيض قبل الإفراج عنه من

سجن عبدالناصر بالقاهرة عام ١٩٦٧م . ذلك هو نموذج ابن الوطن الصحيح، والإنسان الجمهوري حقيقة الذي كان قد افتقد الناس مثاله الحسن، وبقى بدونه تصورهم القديم- الجديد حول النظام البعبع، الذي اغتصب الحكم بقوة السلاح، وعجز عن أن يحمي نفسه، فضلاً عن حماية البلاد والعباد، واستقرار الأمن، وتواصل الحياة والعيش بسلام دون كدر ومغالاة، واستغلال، اللهم إلا من وفرة الشعارات، وكيل الوعود. وهو ما يشكل - في ضوء حياة، ومواقف الفريق العمري المقبلة - موضوع الفصل القادم.

- الفصل السادس -

- تفجر التناقضات السياسية الداخلية وبدء تفشي ظاهرة الخلل الإقتصادي لدى كلا الجانبين الجمهوري والملكي.
- مؤتمر الطائف
- قمة عبدالناصر وفيصل
- نشاط الفريق دولياً ضد سياسات مصر والسعودية في اليمن
- حكومة الثورة على مفترق الطرق
- موقف كوسجين من الفريق العمري والمساعدات الروسية .
- طابع علاقة الفريق العمري مع فصائل العمل الوطني.

عندما عدت إلى صنعاء من موسكو نهاية العام الدراسي الجامعي ١٩٦٤م .. كانت العمليات العسكرية قد تصاعدت حدتها بصورة مكثفة، واصبحت كل النشاطات الحربية مركزة في يد القوات المصرية، في حين تم ارسال بعض التشكيلات العسكرية النظامية اليمنية الهزيلة المجمعة من هنا وهناك، إلى القاهرة بهدف التأهيل والدراسة، واعادة تنظيمها في تشكيلات عسكرية جديدة، وذلك على غرار الوحدات المصرية -كما قيل- أطلق عليها فيما بعد اسم لواء العروبة، والوحدة وأخرى باسم المظلات والصاعقة. كما وارسل بعض الضباط للدراسة في المعاهد العسكرية السوفيتية وذلك تحت دعوى ضرورة





رفع كفائتهم العسكرية -رغم حاجة اليمن- في تلك اللحظة اليهم، لتولي قيادة الحرس الوطني وشغل هيئة الاركان اليمنية المشلولة وعضد القيادة العسكرية العليا وعين من تبقى منهم في أعمال مدنية وترأس بعض المؤسسات على غرار مايجري في مصر، وسرح آخرون نهائياً من العمل، وارسل المحظوظ منهم لشغل مكاتب بعض الملحقيات العسكرية في الخارج.

ولا تقل عملية الإبعاد هذه عنها في صفوف السياسيين المدنيين، وقادة فرق الحرس الوطني المتطوعين، وبعض الكتاب والصحفين، ورجال الإذاعة، وبعض عناصر حزب التجمع الوطني الديمقراطي الوحدوي، واخليت الساحة اليمنية بالكاد من القوى والعناصر الوطنية المحركة اللهم إلا من عناصر حركة القوميين العرب، وبقية فلول الدراويش قارعي الطبول والمصفقين في الشوارع، ولم يعد يعمل على الجبهة العسكرية من اليمنيين سوى بعض المحاربين العاملين تحت إدارة المقاولين من شيوخ القبائل وذلك على غرار مقاولي العمليات الحربية لدى الجانب الملكي باستثناء وجود مرتزقة أجانب، وضباط أردنيين وسعوديين، وايرانيين، حل في مواقعهم على الجانب الجمهوري ضباط مصريون وبدا أن المعارك لم تعد بين قوى الثورة الحقيقية، والثورة المضادة لها محلياً، بل صارت الأرض اليمنية مسرحاً لتطاحن قوى خارجية وذلك تحت يافطة مناصرة الثورة من جانب، وتأييد حق الملكيين في الرجوع إلى الحكم من جانب آخر، وتحول قسم كبير من اليمنيين الى أجراء حرب في كلا الجانبين، وخلت الأرض من عملية الإنتاج الزراعي،والحرفي، واحترقت أخرى تحت موجة العمليات العسكرية، واختلطت أوراق اللعبة السياسية والعسكرية، وأصبح من السهل الإنتقال من هذا الموقع إلى آخر وفقاً لمن يدفع أكثر، وبما تمليه طبيعة الولاءات القبلية، والمصالح السياسية، والمكاسب الشخصية، فحيناً كان يقاتل الجمهوري





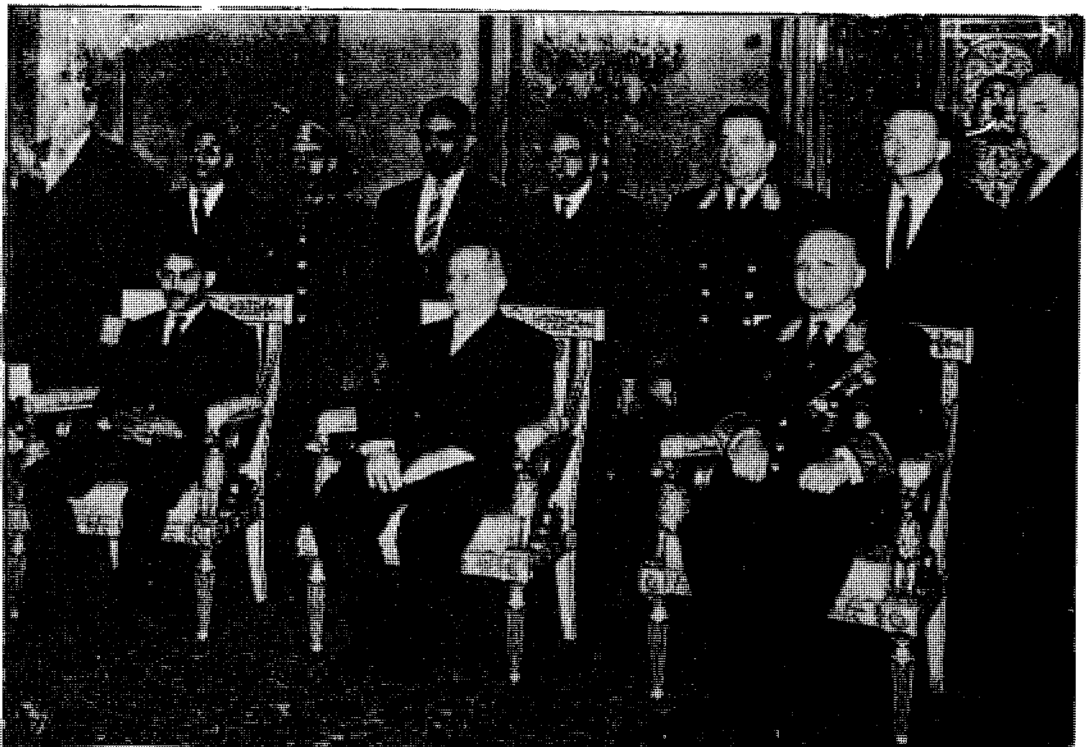
إلى جانب الملكي، والملكي إلى جانب الجمهوري أسوة بمواقف زعمائهم ومشايخهم، يوماً مع هذا ويوماً مع آخر، كما لايوجد ما يحول دون ارتباط هذا الشيخ وذاك بالسعودية مباشرة، وليس بالقيادة الملكية الإمامية المحلية، كذا مع الإنكليز في المحميات البريطانية، مباشرة أيضاً خارجاً عن إرادة سلاطين هذه المحميات الوسطاء، كما لم تمنع عملية الإرتزاق هذه من التعاون مع الخصم السياسي والإجتماعي -لهذه القوى- على غرار ماحدث مؤخراً - مع حكومة الجبهة القومية في عدن بعد الإستقلال، ذهب ضحيته أكثر من سبعين شيخاً دفعة واحدة في كمين نصبته لهم مخابرات الجبهة في حفل غدا أقيم على شرفهم بمناسبة قدومهم للحصول على المساعدة المادية والعسكرية، لمحاربة من ولأي هدف؟... ذلك ما لم يكن واضحاً على الدوام في معظم العمليات العسكرية سوى أن ظاهرة الإرتزاق هذه، والبحث عن مصدر للثراء والغنى كانت ديدبان تجار الحروب في اليمن، كانت عشائرهم تدفع ثمنها غالياً، ويذهب أفرادها وقوداً لتلك الحروب غير الهادفة - سمة كل الحروب اليمنية عبر التاريخ منذ سقوط عهد (أب كرب اسعد) الملك والقائد اليمني العظيم الذي وحد الأرض وقاد البلاد في حروب وطنية بهدف تأمين طرق التجارة اليمنية، وتوسيع نفوذ المملكة داخل التحالفات القبلية في شمال الجزيرة الخاضعة لكل من بيزنطه وفارس، وما عدا ذلك - باستثناء حروب الإستقلال والفتح الاسلامي- فهي حروب داخلية مفتعلة ومصلحية، لايمكن العيش لتجار الحروب إلا في ظل وجودها مستنفرة على الدوام، وحيث لايمكن لهم الإزدهار بالتالي والحصول على النفوذ إلا وسط ظروف الفراغ السياسي والإضطراب العسكري، كما هو واقع حال وضع الثورة الصعب الناجم عن التنافس الإقليمي والدولي على المنطقة بما سمح بتجزء وحدة صف الوطن، وتأخير ظهور الدولة الجمهورية المركزية القوية





المسيطرة، وتحويل مسير العملية النضالية عن مجراها الثوري، وإفراغ محتواه لصالح مكاسب شخصية واقليمية ودولية، كانت قد وصلت إلى الذروه عشيه عودتي من موسكو، في حين وجدت عناصر الحكم الجمهوري يومها - بقيادة المشير السلال والفريق العمري والقاضي الإرياني نفسها واقفة على مفترق الطرق، بين حالة تآكل وتفسخ بعض ركائز النظام،تحت وطأة عملية التذبذب، وثبات البعض الآخر بقيادة الفريق العمري الذي توجب عليه النهوض بمهمة مجابهة ظاهرة الإنفلات السياسي والعسكري، والتسيب الوطني، ومحاولة استعادة دور الإرادة اليمنية الجمهورية، واثبات وجودها وفاعليتها على الساحة والتصدي في وقت واحد لكل من مصر والسعودية والملكيين، لن نستبق الزمن في عرض هذه الأحداث والحكم بالتالي على ملحمة النضال المقدسة هذه والمعقدة جداً من حيث عمق ابعادها الثلاثة، وتشابك الظروف والعوامل الداخلية والخارجية المحيطة بها وتداخل الألوان، وانعدام وضوح الرؤية حتى نقف على مقدمة وإرهاصات تلك الأحداث والوقائع التي ترافقت مع تزامن بدء قصة معايشتي للمرحلة الدرامية هذه لحظة الالتحاق مجدداً بالعمل مع الفريق العمري، أبت الظروف إلا أن أقطع برنامج الدراسة وأصبح شاهداً على أحداث ٦٥ - ٦٦ - ٦٧، والوقوف -بالتالي- على ما اسفرت عنه من فجائع وآلام، وتراجع في أماني وأحلام الوطن، وانحسار للمد الشوري العربي، والفكر التقدمي، والمنجزات الإقتصادية والإجتماعية والعسكرية المصرية.

وقد كانت المسألة الرئيسية المطروحة يومها على الساحة اليمنية، التي انتصبت هامتها أمام الفريق العمري وصحبه هي /قضية الخلاف والصراع داخل الصف الجمهوري من جهة، وتناقض مصالح الوطن من جهة أخرى مع الحليف المصري، الذي كان قد وصل بحلول منتصف ٦٥ إلى الذروة بإعلان انشقاق عدد

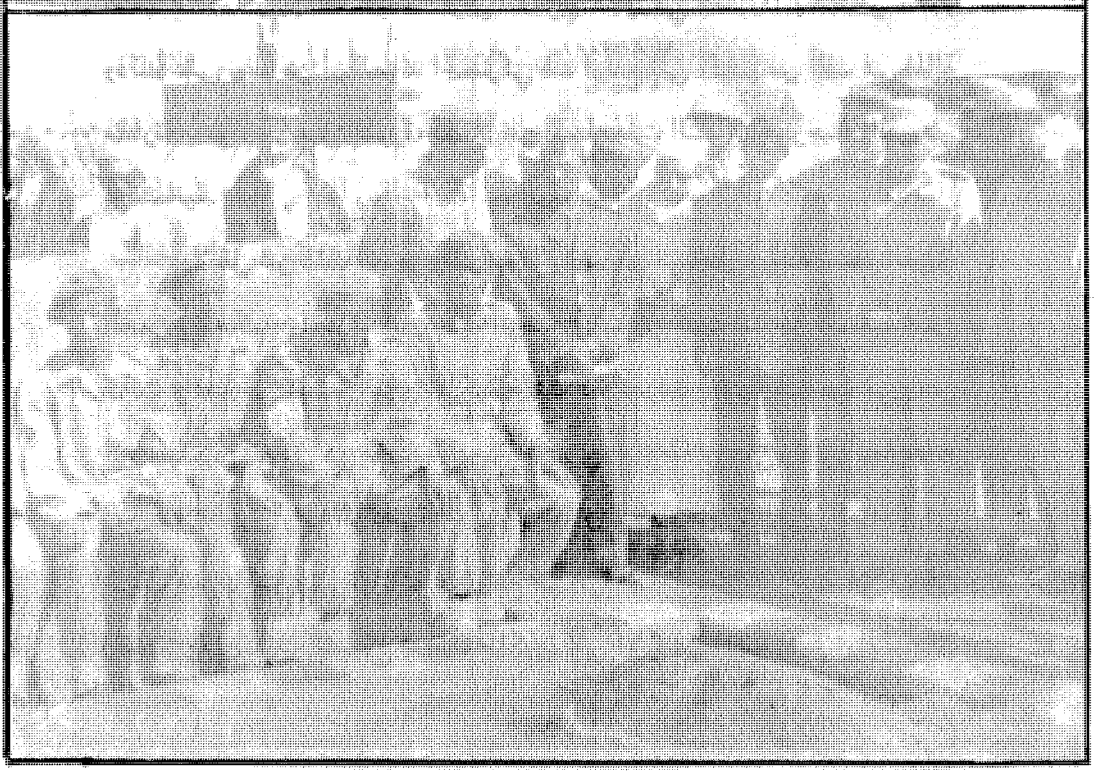




كبير من السياسيين ومشايخ البلاد وبعض كبار الإقطاعيين والضباط، عن النظام الجمهوري وتشكيل جبهة معارضة قوية مناوئة للحكم وللوجود العسكري المصري، ذهب قسم منهم إلى السعودية، والآخر إلى بيروت ودمشق وذلك بهدف التحضير لعقد مؤتمر لقوى المعارضة في جدة بغرض حل المشكلة اليمنية حسب ما طرحه برنامجهم المعلن كبديل للتعاون مع الفريق العمري والمشير السلال وعدم استعدادهم للتحالف مع التجمعات الوطنية الهادفة الى حوار مع الحليف المصري بدلاً من المواجهة، والقطيعة معه. توازى ذلك مع ظهور بعض التغييرات في شكل التركيبة السياسية الملكية، وتبدل مواقع وانشطة قوى المرتزقة الأجانب الممثلين للقيادة السعودية والأوربية والإيرانية والأمريكية، وذلك بهدف مواكبة تنامي القدرات العسكرية المصرية في اليمن ودفع التناقضات بين الحليفين المصري واليمني إلى السطح على أمل تفكيك هذه الآلة العسكرية من الداخل، وإيجاد شرخ داخل الصف الجمهوري وذلك على طريق محاولة احتواء النظام الجمهوري في النهاية، وتصفية الوجود العسكري المصري إلى الأبد، وكانت المسألة الثانية أمام النظام الجمهوري بقيادة السلال والعمري تكمن في مواجهة بعض المهام السياسية الداخلية، وتحديد الموقف من سياسة القاهرة، في حين كان يتنازع النظام الشعور بالعزلة بعد عملية الإنشقاق واسعة النطاق، والخوف من اكتساب مواقع جديدة لصالح السعودية والعناصر الملكية، فعلى الصعيد الأول وجد السلال والعمري نفسيهما أمام منزلق سياسي خطير مع عبدالناصر، جديد عليهما كل الجدة، من حيث المناورة السياسية المفضوحة، والخداع المكشوف، صعب عليهما ادراكه في الأول، ثم تكيفا معه بالتدريج كل منهما على طريقته الخاصة له، وذلك في سياق تكشفهما المتتالي بأن لدى عبدالناصر تكتيكاً، سياسياً وعسكرياً جديداً بمقدوره في نظر عبدالناصر على

دفع القضية اليمنية إلى داخل المحافل الدولية، والإنتقال عسكرياً من موقع الدفاع عن النظام الجمهوري إلى الهجوم، وذلك بعد أن تأكد كما قال لهما-من فشل خطط قادته العسكريين التي كانت قائمة في أعوام ٦٣. - ٦٤ - ومطلع ٦٥، على عملية الدفاع استناداً إلى دعم القوى المحلية المحاربة المستأجرة، وحيث يملك بالتالي زمام السيطرة الكامل في اليمن، فضلاً عن شعوره بالرضى للانتصارات الداخلية التي أحرزتها سياسته على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي، وبروز نجمه مجدداً على الساحة الدولية بعد أن كان قد خبا بعض الشيئ إثر انفصال الوحدة مع سوريا، وعودة سطوعه مع تواجد قواته على الأرض اليمنية وتحالفه مع ثورتها المتقدمة.

ومع هذا فقد شكل ذلك بعض الإطمئنان لقادة النظام في صنعاء. إلا أن السلال والعمري قد أدركا في نفس الوقت - وإن جاء ذلك متأخراً بعض الشيئ - بأن المقرر الرئيسي بالنسبة لمصير النظام الجمهوري، ونقل معركته من الدفاع الى الى الهجوم، ومجابهة القوى المنشقة يأتي من الداخل في المقام الأول بقدر صلابة الجبهة الداخلية وتوفر الإمكانات الذاتية، والإعتماد على النفس، وعلى الكفاءات العسكرية النظامية وامتلاك حرية الحركة، واتخاذ القرار السياسي والعسكري، وهو ما كان يفتقر اليه النظام الجمهوري في مطلع ٦٥ عشية عملية الإنشقاق الداخلي، وحيث لاتوجد بارقة أمل وانفراج من وراء خطط الهجوم المصرية العسكرية في ظل ذلك الفراغ، وغياب المشاركة الوطنية في صنع القرار السياسي والعسكري الجديدين، الأمر الذي توجب على حكومة الفريق العمري الجديدة، التي اعقبت عملية الإنشقاق انتهاج أسلوب عمل سياسي وعسكري واقتصادي شبه مستقل عن مصر، وكان عليه في البدء -كي يحصل على المال ويبني جهاز النظام العسكري والسياسي- مواجهة العجز في

الميزانية الناجم عن الإنفاق العسكري والحكومي الغير طائل، وتدهور الإنتاج، واجتذاب سوق العمل الخدمي الحكومي والعسكري، والتربوي للقوى البشرية المنتجة، وتزايد إعتماد الشعب على السلع الخارجية واستشراء ظاهرة الإقبال على السلع الكمالية والسيارات الفارهة، والبذخ والإسراف المعيشي، وذهاب الناس بالجملة للسياحة العلاجية الخارجية مما شكل عبئاً على ميزان المدفوعات الخارجي كان قد بلغ مستوى العجز فيه - عند تسلم الفريق العمري رئاسة الحكومة حوالي ٥٠٠٪ وارتفع سعر الدولار إلى ١٥ ريال كظاهرة أولى لعملية التضخم القادمة التي وصلت ذروتها في أعوام ٩٥-٩٦ بارتفاع قيمة الدولار الى ١٣٥ريال، وذلك لنفس السبب المرتبط بتدهور العملية الانتاجية، وارتفاع معدل التضخم عن مستواه في عام ٦٤ الذي كان لايتجاوز فيه سعر الريال عن تسعة ريالات، بفعل زيادة الإنفاق وانخفاض معدل دخل الزكاة والضرائب المنتهبة، كما واجهت حكومة الفريق العمري عجزاً في مصروفاتها بنحو ٤٠٪ وذلك على رغم من أن العائد الجمركي قد ارتفع إلى أكثر من ألف في المائة مقارنة بأعوام ما قبل الثورة، فضلاً عن المساعدات النقدية الخارجية والقروض الإئتمانية.

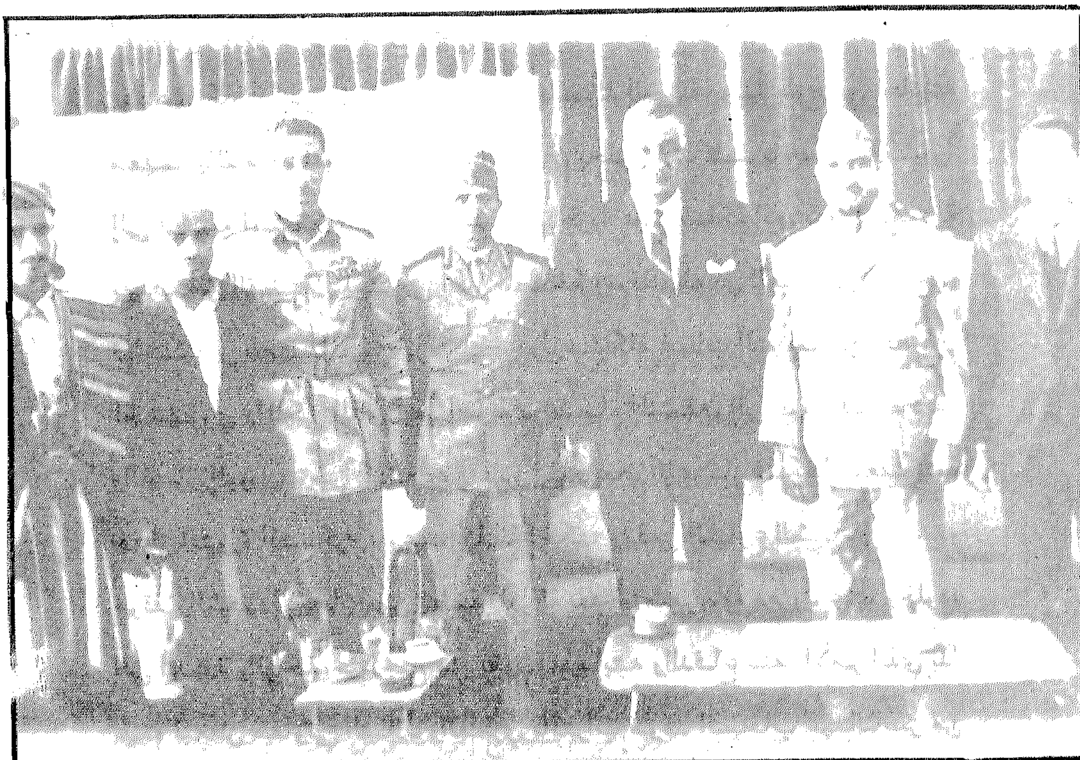
ولايقل عن ذلك العجز والخراب الإقتصادي الشامل -لحظة تسلم الفريق العمري للحكم- واقع ما كان عليه الوضع أيضاً في بقية المناطق اليمنية التي كانت واقعة في قبضة القوى الملكية، كنت قد تعرفت عليها مباشرة في نفس العام بفضل العمل في مكتب الفريق العمري، والإطلاع على وثائق معلوماته ومراسلاته، وزياراته الميدانية، حيث تبين بأن معدل هجرة القوي العاملة في الريف قد فاقت عشرة بالمائة عن واقع الهجرة الداخلية والخارجية في مناطق الجمهورية، بسبب السماح لدخول الملكيين إلى الأراضي السعودية، والالتحاق

بصفوف القوى المضادة للثورة، في حين كانت النزعة الإستهلاكية للسلع الخارجية في المناطق الملكية أعلى منها في المناطق الجمهورية قياساً إلى عدد السكان المنخفض هناك. وعلى غرار ما حدث في مدن الجمهورية فقد ظهر في نجران ومدن (أبهى) و(عسير) فئة تجارية كبيرة، واصحاب رووس أموال واسعة وذلك من وراء عملية التجارة الحرة، واستنزاف مداخيل القوى الملكية المحاربة والمهاجرة التي كانت تتدفق بين يديها الملايين من العملة الصعبة كأجراء حرب وبائعي قوة العمل. وبدا أن البلد من أقصاه إلى أقصاه في عام ٦٥ - كان مشغولاً بخدمة المعركة، والإستمتاع ببعض مظاهر الرفاه الإقتصادي الزائف، في حين لم يكن ذلك في حقيقة الأمر غير مقدمة لظهور وطن مفلس وقدوم حياة فقر وبؤس. غير أن ما كان يميز عملية السيولة النقدية لدى الطرفين الجمهوري والملكي، هو أن تدفق ذهب السعودية وأموال أمريكا والمانيا الغربية، والأردن، وإيران - وبريطانيا، لم يكن ديناً على ذمة الأجيال على عكس واقع حال الجانب الجمهوري الذي كان يتوجب عليه، ولايزال دفع أقساط القروض والفوائد الربوية عليها لصالح البنوك والمصارف الدولية فوق أنه كان يخضع لعدد من الشروط التي كانت تقيد حركته في حين كان المتلقي الملكي لهذه المساعدة متحرر بعض الشيء وقادر -بالتالي- على إملاء بعض شروطه هو على الجانب الخارجي حدث ذلك عندما حاول الامام محمد البدر نفض يده من قيادة المعركة لصالح السعودية والمطامع الخارجية مما اضطر السعودية الى تنصيب محمد بن الحسين إماماً بدلاً عنه كذا عند اعتكاف عبدالله بن الحسن في قريته (الحراشف) بالجوف الأعلى احتجاجاً على محاولة اقتطاع جزء من الأرض اليمنية لصالح السعودية.

كانت تلك بعض هموم حكومة الفريق العمري على الساحة الداخلية، أما

على الصعيد الخارجي فقد توجب عليها مواجهة طرفين خارجيين متناقضين في تعاملهما المباشر مع المشكلة اليمنية، ومع المنشقين الجمهوريين هما السعودية ومصر حيث كان كل واحد منهما يحاول اللعب بهما كأوراق ضغط ومساومة للحصول على مكاسب اقليمية واستراتيجية -بيوجرغرافية- فكيف كان موقف الفريق العمري من هذه المعادلة السياسية الخارجية الصعبة ؟ ..

كانت علاقات الفريق العمري - مع عبدالناصر في البدء - تقوم على مبدأ التحالف المشترك المبرم عقده مباشرة بعد قيام الثورة بخمسة عشر يوماً - وفجأة بحلول ٦٤ - ٦٥ - اختلطت أوراق اللعبة السياسية، أو بالأصح بدأت في الظهور عملية فرز المصالح بين الثورتين المصرية، واليمنية، كما ظهر على السطح مؤشر عدم ثبات الموقف الوطني والقومي الواحد، فمن ناحية وجد الفريق العمري نفسه في عام ٦٥، أمام سياسة جديدة تختلف جذرياً عما كانت قد بدت عليه في سنوات الثورة الأولى، من حيث الوضوح وصدق التعامل السياسي والعسكري المشترك،ووحدة المسعى والهدف، وتمسك عبدالناصر دوماً بالإعلان عن مساندة الثورة، وعدم التخلي عنها، وجعلها في نفس الوقت مرتكزاً ثورياً في المنطقة، ووسيلة لمقارعة القوى الرجعية، وتحرير مناطق الشطر الجنوبي من اليمن، ذلك كان الأساس الذي طبع مفهوم العلاقة بين البلدين بالرغم من تحفظ الفريق العمري تجاه بعض تصرفات قادة عبدالناصر في اليمن، أو ارتكاب بعض الأخطاء الشخصية، والتصرفات اللامسئولة للبيضاني وبعض عناصر حركة القوميين المواليين لمصر، -كما سبق توضيحه في الفصول السابقة- كون تلك الممارسات كانت تبدو من وجهة نظر الفريق العمري مجرد تصرفات شخصية، ولاتعبر عن سياسة عبدالناصر القومية والثورية الثابتة، غير أن تلك العلاقة الواضحة الصريحة، قد اتسمت في عام ٦٥ بالغموض وعدم





الوضوح، فيما بدى للفريق العمري والمشير السلال بأن عبدالناصر يريد نفض يده عما كان يسمى في المحافل الدولية بالمسألة اليمنية، وبدأ يلوح في أحاديثه معهما بالقاهرة بأنه قد حان ترك اليمنيين يحلون مشاكلهم بأنفسهم، مشيراً إلى قضية المنشقين عن النظام الذين تقاطروا على المملكة العربية السعودية بهدف حل القضية سلماً، في إطار المصالحة وتوقف العمل العسكري، في حين لم يتشاور معهما -مقابل ذلك- حول مشكلة غياب التكافؤ بين الطرفين الجمهوري والملكي الذي زادت قوته بانضمام المنشقين إلى صف السعودية، واللجوء إليها مؤخراً فضلاً عن عدم أخذه بعين الإعتبار لمشكلة ضعف بنية جهاز الثورة العسكري، وعدم كفائة الحكم، وتذمر الشارع السياسي، وعدم موقف الشعب الإيجابي من قضية المعركة بعد أن شعر بأنه معزول عنها وخلوده الى الدعة والراحة،تحت جنح من يقوم بحمايته والدفاع عنه، الأمر الذي بدا عنده لبعض معاوني السلال والعمري باقتراب موعد انسحاب عبدالناصر من اليمن، ومعه سوف يخيم شبح هزيمة النظام الجمهوري إلى الأبد.. غير أن الفريق العمري - بفضل حدسه الذهني اللماع، وبعد نظرته السياسية التجريبية قد أدرك بأن عبدالناصر لم يكن يعني ما يقول، وإن وراء تلميحاته تلك شيئاً يخفيه عنهم، ويستبطنه داخل نفسه .. ماهو ذلك الشيء، ولأي غرض كشف عبدالناصر عن بعض أوراقه السياسية ؟ ..

تسائل بذلك عندما كنت أصحبه في رحلته المستعجلة مع المشير السلال إلى القاهرة في أغسطس ٦٥ وذلك بهدف التعرف على حقيقة نوايا عبدالناصر الذي اعتزم سراً بعد وصولهما السفر إلى جدة للحوار مع الملك فيصل، وعقد اتفاق معه من طرف واحد بشأن القضية اليمنية، حيث جاءهما الجواب من هناك ضمن بنود اتفاقية جدة (١) التي قرأتها عليهما بجبل (المقطم) صباح اليوم

(١) أنظر تفاصيل الإتفاقية في: محمد الأحمدي، وثائق مؤتمر حرض، مصدر سابق.

التالي بعد أن نشرت الصحافة المصرية محتوى ذلك الإتفاق كاملاً. وقد صعقا للأمر، ووقع في يدهما، كما تضاعفت حيرتهما ومعها صعدت مجدداً تساؤلات أخرى ظلت معلقة في الهواء على سماء (جبل المقطم / دون جواب حول معنى هذه الإتفاقية بالنسبة لليمن، وابعاد مغزاها بالنسبة لعبد الناصر، وماذا كان يستهدف من وراء عقد هذا الإتفاق. وهل كان ذلك منه بغرض الضغط على جهاز الحكم الجمهوري وصولاً إلى تشديد قبضته السياسية والعسكرية في اليمن، علماً بأنها كانت في تلك اللحظة على أشدها؟...

أم أنه كان يريد قطع خط الرجعة على القوى اليمنية المنشقة والمعادية له وسحب البساط من تحت أقدامها مقابل إعطاء بعض التنازلات لصالح الملك فيصل؟...غير أن هذه التساؤلات لم تكن هي الهاجس الوحيد بالنسبة للمشير السلال والفريق العمري، فقد كان يخالج كل واحد منهما على حده، هم داخلي آخر،لم يكشفا عنه على الفور إثر الإستماع إلى نصوص بنود الإتفاقية، ولقد أخفيا ردود افعالهما كل عن الآخر وذلك بقدر بعد اختلاف وجهات نظر ومصلحة كل منهما، ونوع الخطر الذي سوف يمسه شخصياً من وراء هذه الإتفاقية المشؤومة، التي لقيت في الأصل شجباً واستنكاراً من كليهما، غير أني قد حدست - عندما طلب مني المشير السلال إعادة قرائة البنود الخاصة به التي استبعد فيها من الحكم بأن همه قد انحصر في المشكلة القاضية بتجميده عن ممارسة الحكم، ونفيه خارج الوطن، مقابل قيام السعودية بايقاف نشاط الأسرة المالكة واحتجازهم داخل الأراضي السعودية، وذلك خلال الفترة الإنتقالية التي سوف تحضّر لقيام عمل استفتاء شعبي حول نوع وشكل الحكم في المستقبل بعد سحب القوات المصرية من اليمن على عدة مراحل، يسبقها عقد مؤتمر مصالحة بين الطرفين الملكي والجمهوري، تحت رعاية

عبدالناصر، وفيصل.

أما عن حقيقة رد فعل الفريق العمري التي كانت لاتزال غامضة حتى تلك اللحظة، فقد كشف عنها عندما انفردت به في الطريق إلى منزله عائداً من رحلة النزهة على جبل المقطم حيث رأى في هذه الإتفاقية بادرة شئوم وخطر سوف يتهدد اليمن لا محالة، وأن كان قد استنتج بأنها تستهدف -على المدى المنظور تحقيق طلبين رئيسيين لصالح كل من مصر والسعودية، كلاهما قاس ومر بالنسبة لليمن الجمهوري، فإذا كانت الإتفاقية تضمن للسعودية ابعاد عبدالناصر من اليمن واشراك عناصر القوى الملكية في الحكم، فقد حصلت القاهرة على توقف عداء المملكة السعودية لعبدالناصر، وعدم مواصلة الدعوة لإنشاء حلف اسلامي ضد نهج مصر الإشتراكي الإلحادي على حد تفسير الحملة الدعائية يومها - ضد عبدالناصر. والسماح له في نفس الوقت بالإشراف على مناهضة الوجود الإستعماري في عدن .. هكذا كانت قرآتي الفريق العمري لمحتوى وابعاد هذه الإتفاقية التي كان قد استشف بدء العمل فيها من خلال تعامله السياسي اليقظ مع التحركات المصرية الخفية المشتبه فيها مؤخراً، إثر تشكيل حكومته الجديدة في يوليو ٦٥ قبل توقيع اتفاقية جده بشهر واحد والتي كانت -على عكس سابقاتها- تنزع الى الاستقلال، وتشكل معلماً بارزاً في توجه سياسة الفريق العمري المناهضة صراحة لممارسات عبدالناصر ليس باقدامه رسمياً على شجب اتفاقية جده فحسب، بل بتحديد موقف حازم من عملية التعاون مع عبدالناصر، ولهذا فقد قرر على الفور وهو لايزال بالقاهرة، بأنه لن يعمل مجدداً معه، وأقسم بأنه لن يكون شريكاً غبياً مع مصر ولا أداة في يدها للتآمر على سلامة وأمن وسيادة اليمن الجمهوري، وعوناً لمخطط الأجهاز على الثورة وأحلام الشعب اليمني، بل على العكس سوف يسعى

إلى مقاومة هذا المخطط حتى وإن بقي وحيداً في المعركة - ولن يسمح بوضع الشعب اليمني تحت الوصاية السعودية، ولاحتى تحت وصاية مصر عبدالناصر الذي كان يكن لنزاهة شخصه، وعظم أهدافه الثورنة كل أحترام، ولأول مره اجده يعلن غضبه صراحة على عبدالناصر في حين كان على الدوام يقف امامه خاضعاً وناصتاً على عكس مواقفه اللامبالية تجاه عبدالحكيم عامر وأنور السادات، وحتى مع القادة العرب الآخرين التي كان يظهر فيها مناقشاً ومجادلاً ومازحاً. وبالفعل ما كاد يصل عبدالناصر في اليوم التالي قادماً من موسكو التي زارها بعد توقيع اتفاقية جدة، بهدف محاولة كسب رضاء وموافقة موسكو على هذه الإتفاقية التي يعرف عبدالناصر بأنها سوف تلقى معارضة من الأوساط الجمهورية، وداخل حركات التحرر الوطني على حد سواء بما في ذلك داخل الكرملين نفسه.(١)

حيث ذهب لمقابلته بمكتبه في قصر القبة على انفراد، وابلغه بأنه سوف يقدم استقالته من الحكم، ويعود إلى اليمن كفرد عادي يناضل مع شعبه ضد مخاطر الوصاية السعودية المفروضة عليه بمباركة مصر الحليف «الأساسي للشعب اليمني» بين قوسين. وكان الفريق العمري يعرف مدى حاجة عبدالناصر اليه بعد أن كشف عن بعض أوراق لعبته السياسية الإقليمية، وخسر بإعلان اتفاقه بالتالي مع السعودية تأييد الجماهير اليمنية له فضلاً عن أنه سوف يفتقد كذلك- إلى قائد موال له بعد تجميد المشير السلال في القاهرة وفقاً لنصوص هذه الإتفاقية.. وقد أحسن الفريق العمري استغلال نقاط الضعف تلك، وساومه عليها بمهارة، حيث أعرب له بأن استقالته سوف تظل معلقة لحين

(١) في هذا السياق، كانت وكالة تاس السوفيتية الرسمية، قد اعربت عن تشككها في سلامة ومصداقية هذه الاتفاقية، بالنسبة لمصلحة الثورة اليمنية رغم مباركة الحكومة لها رسمياً. انظر صحيفة (البرافدا) الصادرة عشية مغادرة عبدالناصر موسكو تاريخ ٢٥ اغسطس عام ٦٥، وكذا كتاب (مؤتمر حرض) مصدر سابق.

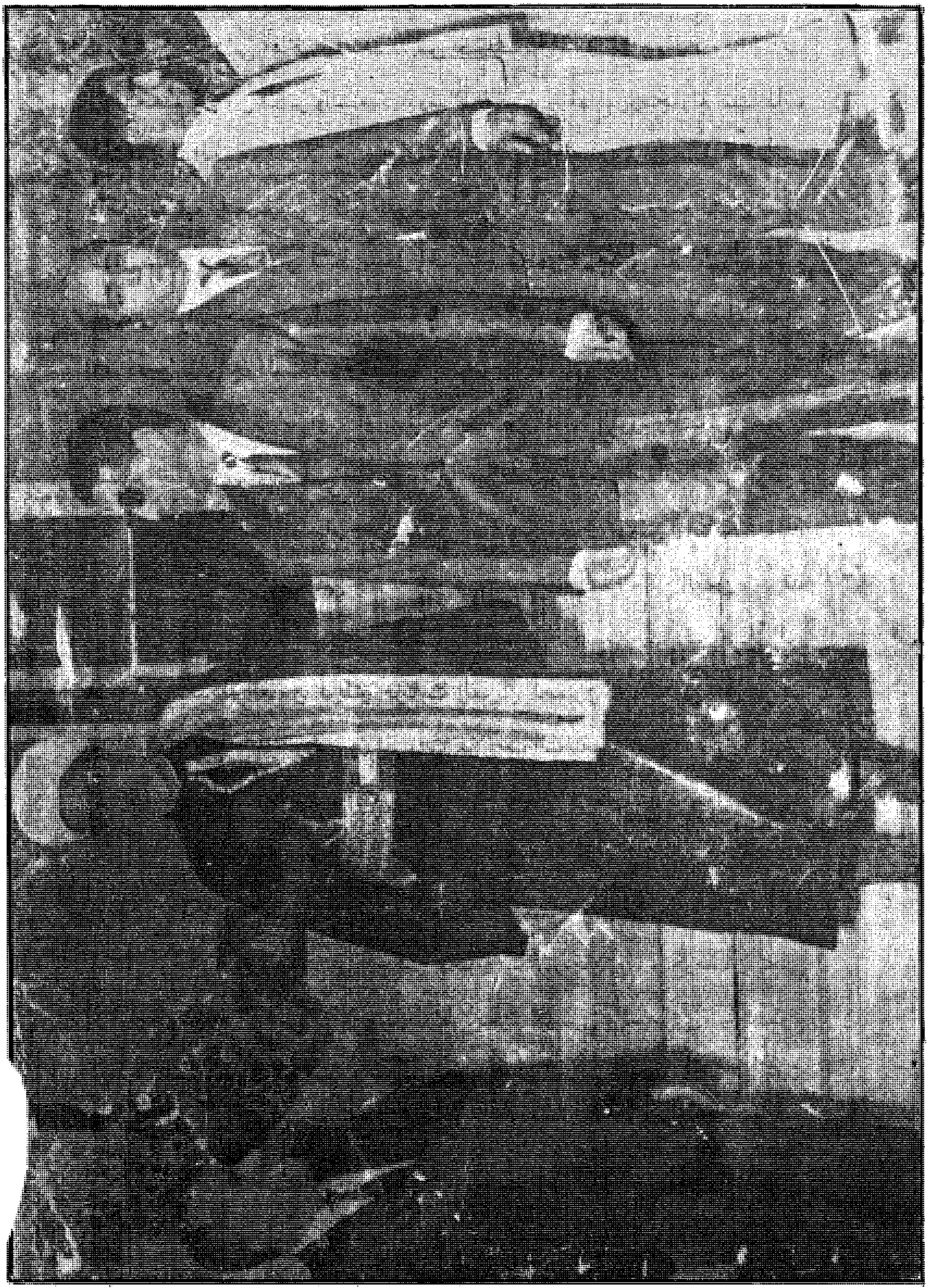
اختيار الشعب اليمني رئيساً للبلاد خلفاً للمشير السلال الذي أقصته اتفاقية جدة عن الحكم من طرف واحد، رغم أنه لايمتلك مثل هذا الحق سوى الشعب اليمني الذي كان قد اختاره رئيساً له وممثلاً عنه، يحق له التوقيع باسمه على القرارات المصيرية في المحافل الدولية وليس أين كان.

غير أن عبدالناصر لم يكن ذلك الرجل السهل الذي تنقصه البراعة، وانعدام المقدرة على الخروج سالماً من المواقف السياسية المحرجة، فقد ابتلع ذلك الفوران بصمت، وتجاهل تجاسر الفريق العمري على الغمز واللمز بخصوص اختراق سيادة القرار السياسي اليمني، واحكم اللعبة معه ثم، استدرجه إلى الفخ مستخدماً موهبته السياسية الفذة، وعبقريته الفكرية لإقناعه بسلامة موقفه، الذي لم يكن يستهدف -كما قال- سوى سحب البساط من تحت أقدام القوى الجمهورية المنشقة المعارضة له فحسب بل ومحاولة القاء الكرة في مرمى الهدف السعودي وكشفها أمام الرأي العام العربي والعالمي في أن حل المشكلة اليمنية يقع على كاهل ابتعادها عنها، وفي عدم تدخلها ضد الإرادة الشعبية اليمنية في حين اثبتت مصر حسن النية من جانبها ولم يبق أمام السعودية إلا أن تكون كذلك، ذلك هو المغزى الحقيقي من وراء عملية الإقدام على توقيع اتفاقية جدة، بهذا أفصح عبدالناصر عن مضمون وجوهر الإتفاقية - وعليه أردف قائلاً للفريق العمري : بأن لايخامره الشك في مصداقية ثبات الموقف المصري تجاه مساندة الثورة والحفاظ على بقاء النظام الجمهوري، وما على الفريق ورفاقه الجمهوريين والحال هذه - إلا أن يمدوا له يد التعاون، وذلك بصرف النظر عن موافقة عبدالناصر -ضمن مواد الإتفاقية- على إجراء حوار بين الطرفين المتحاربين، ليس الهدف منه سوى انتزاع الاعتراف السعودي ضمنياً بالنظام الجمهوري. ولقد قبل الفريق العمري هذا التعهد من عبدالناصر واشاعه

في الوسط الحكومي الجمهوري والعسكري على أمل إعادة الروح المعنوية في النظام وشده مجدداً إلى عملية النضال والإستعداد للمعركة التي لن تكون هينة - على حد تعبير الفريق العمري - ولم يفصح لأحد بأكثر من هذا، إلا أنه أعرب لي عن بعض الشكوك التي تخالجه حول مخطط عبدالناصر الجديد، وظل على حذر في تعامله مع ممثلي عبدالناصر السياسيين في اليمن وقائد قواته المرابطة هناك، وذلك طيلة فترة عمله الجديد كقائم بأعمال رئيس الجمهورية المجمد في القاهرة، وشغل منصب رئيس الوزراء في نفس الوقت وقائداً عاماً للقوات المسلحة، ولم يكشف النقاب عن موقفه الصريح من قضية المصالحة مع الملكيين التي كان الإعداد لها جار على قدم وساق من قبل مصر والسعودية - إلا بعد تأكده الفعلي من أن مصر تمضي قدماً في هذا الإتجاه، وتقوم سراً بحشد القوى السياسية المناصرة لها داخل حركة القومين العرب، وفي أوساط الصف الثاني من الشيوخ المناهضين للمشايخ الكبار المتهمين بالتحالف مع السعودية، وتحضيرهم للإشتراك في محادثة السلام الذي تقرر انعقاده في مدينة (حرض) وذلك كبديل للجانب الجمهوري بقيادة الفريق العمري الذي يرفض الجلوس مع الجانب الملكي، لهذا وطن نفسه العزم على شد طاقات القوى الجمهورية وأعد نفسه في سبيل استعادة المناطق التي سقطت في يد القوى الملكية، فضلاً عن محاولة ايقاف عملية تصاعد الهجوم المحموم على المراكز ومدن الجمهورية التي كان قد تخلى الجيش المصري عن حمايتها والدفاع عنها بموجب اتفاقية وقف اطلاق بين عبدالناصر وفيصل إثر التوقيع على اتفاقية جدة، وقام في نفس الوقت - استناداً منه لحرية الحركة والتصرف اللذين كان قد كفلهما له عبدالناصر في ذلك الإجتماع- بالتحضير لزيارة البلدان العربية ودول الكتلة الإشتراكية بهدف الحصول على السلاح والتأييد السياسي

للموقف الجمهوري المعارض لإتفاقة (جدة).

وقد تمت هذه الزيارة في شهر عشرة من نفس العام، وحققت بعض أهدافها وذلك بالرغم من أن عبدالناصر لم يوافق عليها إلاعلى مضض، في حين اعربت السعودية عن قلقها واعتراضها على تلك الزيارات واعتبرتها عملاً استفزازياً وخرقاً لبنود اتفاقية (جدة) .، غير أن الفريق العمري -الذي صحبته في هذه الزيارات مع القاضي الإرياني والدكتور المقالح والدكتور حسن مكي وزير الخارجية- لم يأبه لتلك الإعتراضات باعتبارها في نظره تدخلاً سافراً في شئون الدولة اليمنية، إلا أن عبدالناصر قد احتال على ايقاف عملية الزيارات، هذه لكن عندما كانت قد اشرفت عل نهايتها بعد زيارة كل من سوريا والعراق، والكويت ولبنان وموسكو وبرلين، وبلغراد، حيث اتصل عبدالناصر شخصياً بالفريق العمري ونحن على وشك التحرك إلى بكين -طالباً منه العودة فوراً إلى اليمن- بدعوى خطورة الوضع العسكري هناك، غير أنه اتضح بمجرد وصول أعضاء الوفد إلى القاهرة بأن ذلك الإدعاء كان غير صحيح، ووفقاً لاعتراف عبدالناصر أمام الفريق العمري والقاضي الإرياني، بأن ذلك كان راجعاً إلى رغبة العاهل السعودي الذي ظل ملحاً على عبدالناصر بضرورة ايقاف تلك الزيارات والتصريحات الرسمية في الصحافة الدولية التي تتهم كلاً من مصر والسعودية بدس انفيهما في الشؤون اليمنية الأهلية، ومع هذا لم يتوقف الفريق العمري عن مواصلة ذلك النهج المعارض، وشدد من عزمه على مواصلة الكفاح في الداخل، واعلن رفضه صراحة على قبول الإشتراك مع القوى الملكية على طاولة واحدة وتكتلت كل قوى الوطن حوله، ونجح في افشال كل العمليات العسكرية التي كانت على وشك اسقاط مدن المناطق الجمهورية، وفك الحصار المضروب على مدينة (حجة) أهم معقل جمهوري. وعندما حان موعد انعقاد مؤتمر حرض



للسلام وذلك في اعقاب سلسلة من عمليات المد والجزر والشد والجذب واستخدام كل من مصر والسعودية وسائل الحيلة والخداع، ومحاولة استقطاب العناصر الرافضة، فضلاً عن محاولة عزل الفريق العمري عن عملية التأثير داخل الصف الجمهوري -كان الفريق العمري- قد تمكن من وضع فتيل نسف عمل ذلك المؤتمر، ليس فقط بفعل اختيار عضوية أحسن العناصر برئاسة القاضي عبدالرحمن الإرياني فحسب بل وطرح شروط قاسية أمام بقية الأعضاء المترددين والموالين للسياسة المصرية، يتعيين عليهم واجب الإلتزام بها، وإلا فالويل كل الويل لمن يساوم، أو يتطاول على خرق إرادة الثورة والمساس بمحتوى النظام الجمهوري. ومع أني لم أكن ملزماً هنا بتقييم وقائع أحداث مؤتمر حرض، وما اسفرت عنه من انقسام جديد داخل الصف الجمهوري سبق أن تناولت ذلك تفصيلاً في كتابي الوثائقي «مؤتمر حرض ومحاولات السلام في اليمن» سوف يبعدنا تكرار الحديث حوله عن موضوع الكتاب الرئيسي الهادف أصلاً إلى معالجة مشكلة العمل الوطني برئاسة الفريق العمري، وذلك في ظل ظروف تذبذب وتأرجح حياة الوطن بين إفرازات علاقات التخلف من جهة، وبين طغيان مطالب العصر الملحة، وعدم المقدرة على انجاز مهام المرحلة التاريخية الانتقالية للثورة، ونظامها الجمهوري الجديد، حيث يتوجب -والحال هذه- تفهم ما إذا كانت نضالات الرعيل الأول بقيادة الفريق العمري، تشكل تراكماً حيوياً ورافداً موضوعياً أم أنها كانت على العكس محاولات غير مجدية، وتكريساً بالتالي للبقاء في جحر الماضي، والاستسلام للمخطط المصري والسعودي، والخضوع لمعطياتهما غير الإنسانية والحضارية وهل كان الوطن -أخيراً- مؤهلاً تحت قيادته للقيام بدوره، ودعم ومساندة نضاله؟....

لم يكن الأمر بتلك البساطة والسذاجة التي كان قد وقع فيها بعض





الناس عشية قيام الثورة التي تراجعت أوهامهم الى الخلف بانقسام الشعب على نفسه وخذلان الثورة، واضطرار الانقلابيين الى استدعاء العون المصري الخارجي، حيث لا يستبعد تكرار عملية الخذلان تلك مجدداً مع الفريق العمري، وهو ما حدث بالفعل -كما سوف نرى- بما يدحض مصداقية الرؤى والأحلام الرومانسية التي لاتزال معشعشة في رؤوس البعض حتى اليوم، غير أن ذلك لايقلل من شأن الحدث النضالي العسكري التاريخي، ولايمكن إلا أن تجتذب الإنسان وتأسره مواقف بعض المناضلين من نوع الفريق العمري الذي نحن بصدد تقييم تجربته الوطنية الجسورة في ظل احلك ظرف سياسي وعسكري كانت تتأرجح فيه اليمن بين عملية (الإنعتاق) والتحرر من قبضة السلطتين المصرية والسعودية، ومحاولة فرض الإرادة السياسية اليمنية المستقلة حيث قدّر على الفريق خوض غمار تلك التجربة المريرة، كنت مع كل خطوة له على ذلك الطريق الصعب المحفوف بالمخاطر - اتذوق معه معنى أهمية وجود الانسان على الحياة، وحلاوة العمل الوطني الواضح الذي التف حوله لفيفاً من الناس الشرفاء، وذلك عن قناعة وطيب خاطر، بفضل وضوح بعض الرؤية لديهم، وتحديد الهدف الذي مثل أمام أعينهم لأول مرة في أعقاب تكشف محاولة تصفية المكتسب السياسي الجمهوري الجديد، واحلال ما يسمى بالدولة الإسلامية محله، وذلك مقابل منح مصر بعض المزايا على الصعيد السياسي الإقليمي، وتمثيل العالم العربي في المحافل الدولية، ومساعدتها على حل مشكلة مضايق (تيران) الواقعة تحت الاحتلال الإسرائيلي، مصحوباً ذلك الإغراء بتلويح أمريكا له بالاستعداد لفتح الإشارة الخضراء أمام إطلاق يد عبدالناصر لمناهضة الوجود البريطاني في جنوب الجزيرة، بمعنى ذلك الإغراء الأمريكي كان يستهدف ضرب عصفورين بحجر واحدة، التخلص من الوجود البريطاني في منطقة الخليج وعدن





لصالح النفوذ الأمريكي من ناحية، والإبقاء -من ناحية أخرى- على وجود بعبع الخطر المصري الثوري قائماً في جنوب الجزيرة العربية، حيث تظل الحاجة قائمة إلى الحماية والمساندة الأمريكية. يتوازي ذلك في وقت واحد مع المخطط الأمريكي بعيد المدى الهادف إلى استنزاف امكانية مصر المادية والبشرية والفكرية استعداداً لإنزال الضربة القاضية، بما يكفل -عند نهاية المطاف- على إخراج مصر نهائياً من المنطقة، وبسط النفوذ الأمريكي على آخر معقل في الجزيرة العربية، باحتواء الثورة في اليمن، وامتلاك اسهم شركات النفط البريطانية التي كانت تحول بريطانيا دون امتلاكها، وهو ماتم تحقيقه بالفعل ما بين ٦٧ ، ٧٠ .. رغم أن الفريق العمري قد التزم الى النهاية بمجابهة تلك المخططات المزدوجة بعيدة المدى، وذلك اعتماداً على الذات والجهد الشعبي والوطني المحدود، الذي رافقه بعض النشاط السياسي الخارجي، تمثل في قيام الفريق العمري بصورة سرية بمحاولة جس نبض بعض ممثلي الدول الشقيقة والصديقة التي كان قد قام بزيارتها مؤخراً بهدف الحصول على المساعدة العسكرية والمادية. كان لي شرف المساهمة بالقيام بتلك المهمة، واطلاعه بمواعيد وصول تلك المساعدات، وبالذات الألمانية الشرقية التي كان السوفيت قد تعهدوا القيام بوساطة الإفراج عنها من القاهرة بعد أن كان عبدالناصر قد احتجزها وهي في الطريق إلى الموانئ اليمنية، حيث ابلغت بأن رئيس وزراء الإتحاد السوفيتي (كوسجين) سيحل ضيفاً على مصر، حاملاً معه في ملف الزيارة هذه موضوع المساعدة العسكرية الألمانية الشرقية لليمن، وما على الفريق العربي إلا أن ينتهز هذه الفرصة ويقابله في مصر، وسارع الفريق إلى القاهرة في زيارة لها غير متوقعة لم يصحبه وفد رسمي، ولم يكن على الطائرة التي حملته إلى هناك سواي والأخ يحيى الحيفي مدير دار الضيافة بالقصر





الجمهوري الذي كان في رحلة علاجية (١)، وفي القاهرة اتصل بمكتب عبدالناصر في قصر القبة بهدف تحديد موعد لمقابلة الرئيس عبدالناصر كان ذلك كما أتذكر بتاريخ ١٥/١١/١٩٦٥م ، وكان عبدالناصر يومها مشغولاً بزيارة كوسجين للقاهرة، حيث كانت تعترض مقابلته بعض الصعوبات غير أن الفريق العمري الح على هذه الزيارة، وقبلها عبدالناصر على مضض منه على أن لايطرح فيها مشاكل غير مهمة وعاجلة نظراً لانشغاله بملف زيارة الوفد السوفيتي برئاسة (كوسجين)، وقبل الفريق العمري هذا الطلب وهو يقول لنفسه سوف يعرف الرئيس عبدالناصر ماذا اريد من كوسجين بالتحديد وليس من عبدالناصر نفسه.ولن يكون في مقدور عبدالناصر -مهما كان الأمر- الحيلولة دون ذلك.

وعندما ابلغ الفريق العمري عبدالناصر في ذلك الاجتماع، عن رغبته في مقابلة كوسجين بهدف التعبير عن شكر اليمن لبلاده جزاء العون السخي له.تحفظ بعض الشيء أمام هذه الرغبة، قائلاً: سوف نحاول، بمعنى أنه يريد ابعاد الفريق العمري عن هذه المقابلة، وتجنب اثارة مشكلة استيلاء قادته العسكريين، على باخرة المساعدة العسكرية الألمانية الشرقية لليمن. ولم يخطر على بال عبدالناصر بأن الفريق العمري قد أعد نفسه مسبقاً لتلك المقابلة إلا عندما أخبر من قبل واضعي بروتوكول زيارة (كوسجين) بأنه قد طلب مقابلة الفريق العمري تنفيذاً لرغبة زوجته التي كثيراً ما سمعت عن بطولات الفريق العمري، وتحب مشاهدته والتعرف عليه قرب. ومع ذلك فقد حاول

---

(١)يجدر بهذه المناسبة تذكر صلابة بعض مواقف الفريق العمري تجاه عدم الاستجابة لرغبات بعض وزرائه الشخصية، وطرح ظاهرة المجاملة لهم جانباً وقت اشتداد حاجة الحكم الى العمل الجاد. فقد أمر بتوقف إقلاع الطائرة الحاملة له الى القاهرة بمجرد علمه بأن أحد وزراء حكومته قد احتل مقعده داخل الطائرة في طريقه الى القاهرة لزيارة أولاده، فما كان منه إلا النزول من الطائرة تاركاً أمر اقلاعها على رغبة الوزير والخروج منها فورا

عبدالناصر إبعاد الفريق العمري عن هذا اللقاء، معللاً ذلك بكثرة انشغال الضيف الكبير ببرنامج الزيارة الواسع بما في ذلك زيارة وتفقد انجاز المرحلة الأولى من بناء مشروع سد اسوان التي كانت قد اشرفت على نهايتها وسط جو احتفالي كبير .

وكان أن ابلغ الفريق العمري بذلك عن طريق السفير المصري باليمن أحمد شكري الذي كان موجوداً يومها بالقاهرة، غير أن العمري لم يستسغ قبول هذا العذر وادرك بفضل حد سه المرهف أن ذلك لم يكن سوى لمجرد ابعاده عن هذه المقابلة، والحيلولة دون انجاز مهمته، وتحقيق غرضه فكان أن اعلن عن مشاعر الغضب ليس تجاه عبدالناصر فحسب بل وتجاه الرئيس الزائر (كوسجين) مهدداً بقدرته كرئيس دولة معترف بها - الإتصال بدولة عظمى كالولايات المتحدة وذلك للحصول على ما تريده اليمن من مساعدات عسكرية وغير عسكرية، وليكن في علم عبدالناصر -اردف ساخطاً- بأن الشعب اليمني لن يظل إلى الأبد تحت الوصاية المصرية، وستندم موسكو بسبب رفض رئيس وزرائها كوسجين للمقابلة التي طلبت إجرائها معه بالقاهرة .. وترك محدثه السفير أحمد شكري في قلق واختفى عن الأنظار في حين اسند الي مهمة اخبار الوفد السوفيتي بتخرصات عبدالناصر، ومحاولة ابعاد الفريق العمري عن اللقاء بالرئيس السوفيتي الزائر، دون أن يخبرني بمكان اختفائه. ونجحت بأعجوبة في القيام بتلك المهمة/ وعلى مدى أربع وعشرين ساعة لم يقر لعبدالناصر فيها قرار بعد أن نقل اليه السفير أحمد شكري أقوال الفريق العمري، خوفاً من أن يقدم على فعل ما هدد به ويشكل فضيحة دولية، خاصة وأنه قد خبر طبع الفريق العمري ونزواته، والإقدام على فعل ما يؤمن به دون خوف، وزاد الطين بله تسائل الرئيس السوفيتي كوسجين عن عدم وجود ذكر لاسم الفريق العمري

في برنامج عمل كوسجين لتلك الليلة التي كانت زوجته تستعد لها وذلك وفقاً لما قاله السفير أحمد شكري للعمري عندما قابله في الشقة التي كان قد اختفى فيها عند الأخ يحيى الحيفي، بعد أن اكتشفت المخابرات المصرية وجوده فيها بصعوبة وبحث طويل دام ثمانية عشر ساعة حتى العثور عليه وهو نائم بداخلها لم يجرؤ أحداً منهم على ايقاضه وظل السفير أحمد شكري ممدداً على الكنبة داخل تلك الشقة حتى الصباح، كي يتمكن من إعلامه بقلق عبدالناصر عليه، وانتضار (كوسجين) وحرمه لمقابلته في برنامج عمله لذلك اليوم. راجياً منه الموافقة على الذهاب إلى عبدالناصر للتفاهم معه وتسكين قلقه عليه، وتحقق للفريق العمري ما أراده، ونجح في مقابلة كوسجين وحرمه وانتزع منه وعداً بمحاولة الإفراج عن الباخرة الألمانية وتقديم المزيد من المساعدة الروسية. وعندما قابل عبدالناصر في نفس اليوم كان الجو مكهرباً، ومع هذا فقد تجاهل عبدالناصر حكاية اثارة العمري مع كوسجين لموضوع الاسلحة المصادرة، ومثل دور المهاجم بدلاً من الدفاع، بقوله للفريق بشيئ من السخرية: إيه حكاية أمريكا دي اللي قلت عليها امبارح لشكري؟! وأجاب العمري على الفور: السيد الرئيس يعرف ما اعني ..

– من متى كان لليمن من يملك المقدرة على هذا التطاول؟.. سائله بشماته كذلك -عبدالناصر .. واضاف: لاتجعلني أقول لك ساخراً ما يقوله الشعب المصري، في هذه الحالة.. ازيك ياحسن؟ .. فاغتاظ الفريق العمري من هذه السخرية الفاضحة، لكنه أجاب بأدب، وسأقول لك بدوري ما يقوله الشعب اليمني عني.. وسكت للحظة ثم قال: ولا من الأحسن تسمع منه ذلك شخصياً، وقام من على كرسيه مولياً شطر الباب دون توديع.

وبالفعل صدق ما قاله الفريق العمري لعبد الناصر، لكن دون أن يؤذيه

أو يتنكر لمساعدة مصر للشعب اليمني، كما ولم يمد يده كما وعد لأمريكا، ونفض يده عن الإتحاده السوفيتي، بل سار في طريق الشرف، ومحاولة الإعتماد اليمني على النفس، وشد الحزام على البطن، والثقة بمقدرة الشعب -كما كان يتصور- على تجاوز الصعوبات والمحن واسمع بالفعل عبدالناصر صوت الشعب اليمني ورأيه في الفريق العمري، لكن بعد عام في أعقاب حرب السبعين، الذي ذهل له عبدالناصر -كما سنرى في الفصل السابع- واصبحت مهمة كل وطني شريف بعد عودة الفريق العمري من القاهرة منصبة في اطار عملية التعبئة العسكرية والسياسية والإعلامية، بما في ذلك تحمس عناصر حزب التجمع الوطني الذي كان قد تعهد على نفسه في السابق عدم الدخول طرفاً في صراع النزاع على الحكم، أما اليوم فالقضية مختلفة، حيث وضوح الرؤية، وتهدد مصير ومستقبل اليمن بالخطر، وحيث يتوجب شحذ كل همم الناس الخيرين بهدف مجابهة مخططات التآمر الخارجية ومحاولة رفع وعي الوطن بالمخاطر المحدقة به، ودفع ابنائه الشرفاء نحو عملية التكتل مع الفريق العمري والإستعداد للمواجهة العسكرية والسياسية الخطرة التي تبيتها قوى الشر والعدوان في داخل اليمن وخارجه ..

ولقد جرى بين العناصر الوطنية -بعد عودة الفريق العمري من القاهرة- حديث جاد لأول مرة -بعد خمول بعض الوقت- حول ضرورة قيامه باجراء بعض التغييرات في جهاز الحكم وداخل مؤسسة الجيش، وذلك بما يتناسب وطبيعة المرحلة شبه الحاسمة، بالأخص وأن عملية التفكير لدى مصر والسعودية لاتزال قائمة حول عقد المحادثة مجدداً على طاولة مؤتمر حرض الذي تم إفشاله تحت الإرادة الوطنية بقيادة الفريق العمري الأمر الذي أضاف عبئاً جديداً إلى مشاكله وهمومه، حيث كان لايزال واقعاً بين مطرقة عبدالناصر، وسندان السعودية،

فضلاً عن ضغوطات عناصر القوى السياسية الجمهورية التقليدية الطامحة للحكم والتي يحاول بعض ممثليها -على غرار نهج الجناح المنشق- وضع أنفسهم بديلاً للحكم الإمامي. حيث كان يصعب عليه تلبية مطالب التغيير في جهاز الحكم لصالح القوى الديمقراطية، والكشف في نفس الوقت عن جميع أوراقه أمام الخصم الجمهوري الداخلي والرجعي الخارجي والحليف المصري، وذلك رغم حرصه على بقاء التحالف الوطني معه، وتفادي حدوث أي شرخ في الجبهة السياسية والعسكرية الوليدة التي كان يتزعمها ، لهذا فقد عمل في صمت على بناء الترسانة العسكرية واحدث تعديلاً في جهاز الحكم وعين عضوين من حزب التجمع الوطني لترأس جهاز الإعلام والصحافة، هما أحمد الشجني وعبدالله الصيقل، وسمح للكتاب بحرية التعبير في الصحافة الحكومية، ودافع عن عمر الجاوي أمام جهاز المخابرات والسفارة المصرية عندما اعترضا على كتاباته النقدية ضد قحطان الشعبي الذي كان يشغل منصب وزير الوحدة متهماً إياه بالعماله للمخابرات البريطانية.. وظل العمري وفياً لحلفائه رغم أنه لم يكن راضياً عن قيام بعض العناصر الوطنية بفتح جبهة جديدة مع العناصر الوطنية الأخرى المتهمة بالعمالة لمصر، وقد قال لي في هذا الصدد شوف زملائك والإحراجات التي يضعوني فيها أمام السفارة المصرية في حين يتطلب مني الجهد إنتزاع بعض المطالب لصالح المعركة الرئيسية هي أهم بكثير من الخصام السياسي بين الإخوان، ومحاولات تعرية تصرف بعضهم البعض، وقد لمست جور المعاناة النفسية التي رافقت بعض تذبذب خياراته الوطنية في تلك المرحلة الصعبة، الواقعة بين انعقاد مؤتمر القمة بين عبدالناصر وفيصل في أغسطس عام ٦٥، وبين فترة اعتقاله مع اعضاء حكومته في سجون القاهرة في يناير عام ٦٦ وتنصيب المشير السلال لرئاسة الجمهورية الثانية في جو انقلابي عسكري

مصري عتيد، إلا أنه مع ذلك قد حقق بعض المطالب الوطنية ، وظل وفياً لآمال الوطن وكرامة الشعب وطرح نفسه أنموذجاً للانسان الوطني المناضل دوماً، كما، ولم يستسلم بسهولة للعملية الإنقلابية التآمرية التي اتسم تنفيذها بالخداع، والمكر، واستغلال ظروف حفاظ الفريق العمري على شرف الكلمة والحرص على عدم الإنجرار والوقوف في خندق واحد مع أعداء الوطن الرئيسين ضد القوات المصرية المدافعة عن ثورة اليمن ، وحيث لايجب سفك الدم داخل الصف الجمهوري الواحد. وهو ما سوف يتم معالجته في الفصل السابع، وذلك في ضوء تفهم موقف الفكر الثقافي اليمني المعاصر أولاً وذلك من معطيات تلك الأحداث، ومن فعل جدلية قانون العملية الثورية المعاصرة لهذه الفترة التاريخية الانتقالية المعقدة، وكيفية تعامل هذا الفكر -بالتالي- مع مفهوم الحداثة، وقضايا التطور، والتقدم الاجتماعي، وموقفه -أخيراً وليس آخر- من مصطلح الأصالة، والمعاصرة، بشقيه السلبي، والإيجابي، وفي علاقة هذين الأخيرين، بظاهرة تأرجح هذا الفكر بين اليمين واليسار، وبين حالة الجمود الأعمى، والاحتكام الى مفاهيم عصور التخلف، ومواصلة الاقتياد منها- وبين عملية الانفتاح غير الواعي على منجزات الغرب الحضارية، ومحاولة تقليد مبدعيها، ومفكريها، والقيام بإعطاء وصفات مماثلة اعتباطية على واقع مغاير لم تتبلور بعد هويته العامة، ولا الخاصة تماماً كما هو حال عدم تبلور فكر الشعب والوطن وعدم نضج قواه الاجتماعي، وتحديد معالم هويته السياسية، والاقتصادية، وخياراته الوطنية الحاسمة.

- الفصل السابع -

- حقيقة منحنى الفكر الثقافي المعرفي اليمني في ضوء شعار الأصالة والمعاصرة وأحداث الثورة - موقف الفريق العمري من انقلاب عبدالناصر والسلال - العمري واعضاء حكومته في سجون عبدالناصر - الحياة في القاهرة تحت الإقامة الجبرية صحبة القاضي الإرياني - قصة الهرب من ميناء الإسكندرية العسكري على ظهر باخرة روسية - الأوضاع في اليمن ومصر، بعد نكسة ٥ يونيو حزيران

كثيراً ما انساق الفكر اليمني الثقافي المعرفي المعاصر نحو عملية التبسيط عند تصديه لدراسة المسائل التاريخية والقضايا الوطنية المصيرية، وقيامه في نفس الوقت بإصدار أحكام متسرعة وغير مسئولة في أحيان كثيرة، وذلك على غرار أعمال بعض الباحثين الأجانب الذين أساءوا عمداً إلى تشويه الحقائق المعرفية التاريخية القديمة منها والحديثة.

نجد مثال ذلك في كتاب (اليمن الجمهوري) للأستاذ الشاعر عبدالله البردوني، وفي الحوار الذي جرى بينه وبين المفكر اليمني الكبير زيد بن علي الوزير، كما في كتاب الدكتور علي محمد زيد(معتزلة اليمن) وكتاب الأخ الأستاذ عمر الجاوي (حرب السبعين) وكتابات الأخ جارالله عمر، كما في كتيبات العقيد عبدالله جزيلان، وعبدالغني مطهر، والأستاذ الأسودي، إلى غير ذلك من الكتابات والدراسات النظرية التاريخية. لست هنا بصدد مناقشتها، ومحاولة كشف أبعاد منزلقاتها الفكرية الخطرة التي لاتقل فضاضة عن منحنى

الباحث البريطاني (جون بولدري) في كتابه «العمليات البريطانية على ساحل البحر الأحمر» وأنيس منصور في أعماله الصحفية عن الثورة اليمنية، وادجار أوبلانس في كتابه «حرب اليمن» الذي ارتفع فيه التجني على الحركة الوطنية حد الإتهام لضباط الثورة بأنهم مجموعة من الشذاذ .

وذلك بما يتنافى واعتبار مثل هذه الدراسات - إن صح إطلاق هذه التسمية عليها - بمثابة مرجع تاريخي يعتمد ويركن عليه، ومصدر وعي ثقافي وطني نير يعتد به، خاصة في ظل غياب المعطيات الفكرية الثقافية الرسمية المثقلة بالزيف والأوهام والتي تقوم بتشطير فكر الوطن نصفين في اتجاه المنحى الظلامي، والبراجماتية النفعية، وعبادة الفرد، وتقديس الزعامات المذهبية، والإسهام بالتالي في زيادة تعميق تذبذب فكر الوطن، واضفاء طابع الغموض والتشوش على واقع العصر، وعلى طابع مجرى قانون التطور الإجتماعي، والتحول الإقتصادي والثقافي /مما يحتم بالضرورة البحث عن فكر بديل وتبني وعي تاريخي ومعرفي مغاير يتجاوز معطيات التوقف عند حدود الظاهرات التاريخية الجزيئية، والوقائع والأحداث العرضية، وفعل أنماط العلاقات الإجتماعية المتخلفة، واشكال السلوك الفردية الخاصة، والخلافات والصراعات الجانبية، بما تنبنى عليه من أحكام مبتسرة، وأطروحات نظرية ناقصة وزائفة غير مؤهلة لوضع النقاط على الحروف ، واكتشاف حقائق المعرفة وسبر غور هذا الحدث أو ذاك ووضعه في إطاره الصحيح داخل العملية التاريخية العامة، التي تشكل في مجموعها حجر الزاوية في تراكم المعرفة البشرية ومجاهدتها في سبيل انجاز القفزة النوعية للفكر اليمني الحديث، الأمر الذي يطرح علامات استفهام كبيرة حول امكانية قيام هذا الفكر بدوره المعرفي التاريخي الطليعي، بما ينفي عنه تهمة الجمود والتمثيل الإيجابي لعلاقات التخلف، والتأرجح على

هامش الفكر العالمي المعاصر .

في حين ما يميز فكر المثقف عموماً هو في روح الإقتدار على التمرد، ومحاولة شق طريق صوب أعمال الخلق والإبداع الذي لن يتأتى إلا في حال تموضع هذا المثقف داخل المجتمع، والتعامل مع حركته الصاعدة بشكل إيجابي. وهو ما يفتقر إليه الفكر اليمني المعاصر، ليس بسبب خضوعه شبه المطلق لفعل تأثير قانون التخلف، والإحتكام إلى مفاهيمه، والقياس عليها بالنسبة لقضايا ومشاكل العصر فحسب، بل في عجزه عن الإنفكاك من أسر علاقات التخلف هذه، والوقوف أمامها في حالة خشوع ورهبة وذلك على غرار ذلك الفنان الذي ترتعش أصابعه عند عملية التمرد على قانون الحيز الشكلي، ومحاولة رسم لوحة فنية خماسية الإبعاد دون جدوى، بالأخص عندما يدور الحديث حول المقولات الذهنية، والمفاهيم النظرية التجريدية، والمصطلحات السياسية، والإقتصادية والإجتماعية العامة حيث يحلو للمثقف اليمني استعمالها بشكل اعتباطي في معظم أعماله الفكرية البسيط منها والمركب، وذلك في محاولة منه لإكساب هذا العمل بعداً فكرياً عاماً، رغم أن هذه المحاولة تبدو للعيان منذ الوهلة الأولى - مجرد رتوش وضعها الكاتب على وجه حسنائه التي تفتقر أصلاً إلى الجمال الطبيعي، وحيث تشكل مواد الزينة تلك بالنسبة له غطاء خارجياً هاماً اضطر الكاتب إلى استعارته عن طريق السماع والنقل والقياس وذلك بهدف ستر وجه مخلوق مشوه لم يتخلق طبيعياً من الداخل وذلك في سياق العملية التطورية البيولوجية والمعاناة الفكرية الناضجة، والإرهاصات الإجتماعية، والاقتصادية الطبيعية.

تلك هي مشكلة تعامل المثقف اليمني المعاصر مع المفاهيم النظرية والمقولات الفكرية التجريدية التي تفتقر إلى الدقة والوضوح، ويغلب عليها





طابع العمومية مما يسهل عليه التستر خلفها، ومحاولة الظهور في نفس الوقت- بمظهر العالم الفذ والشاعر البحر .

لنحاول معاً - في هذا السياق - اختبار المعادلة الفكرية الزائفة هذه على أرض الواقع الفعلي ولنأخذ مصطلح التقدم والتطور على سبيل المثال سعياً وراء تفهم ماذا يعني هذا المصطلح بالنسبة للمثقف اليمني عند محاولة بناء منظومته الفكرية الإبداعية، وقصيدته الشعرية الرنانة، وفيما إذا كان قد تم له اكتساب هذا المصطلح عن طريق السماع، والنقل من الكتب، أم أن استخدامه وتطويعه لهذا المفهوم العلمي قد جاء على العكس من ذلك في سياق التجربة الذاتية والممارسة العلمية الانتاجية، والنضالات السياسية، وتمثل مدلولاتها الاقتصادية، والاجتماعية المتناقضة، وذلك عبر التعايش مع ممثليها على الأقل داخل المصانع والمعامل والسكك الحديدية، وفي المناجم، وقاعات العروض الفنية، وداخل مختبرات البحث والدراسة، ودوامة العمل السياسي التنظيمي، والنشاط الحزبي.؟...

سوف لن نكون صادقين مع أنفسنا إذاً ما قلنا بأن المثقف اليمني المعاصر يعيش حالة تلك الممارسة الفكرية العلمية، وذلك لسبب بسيط هو أن كل ميادين التجربة الفكرية والنضالية غير موجودة في اليمن المعاصر، ولاتزال ظروف التطور والتقدم - بمفهومه العصري -غائبه، ويتوقف ظهورها على تفكك وزوال علاقات الإنتاج ماقبل الرأسمالية، وهو مالم يحدث بعد على صعيد الواقع المعاش - الذي تحكمه بالإضافة إلى ذلك - ضاهرة الحداثة البرجوازية التجارية، التي ينعدم في ظلها -كذلك- طرح صيغة واضحة بخصوص مفهوم التقدم والتطور- كما وأنه يصعب القول - من ناحية أخرى - بأن لدى الفكر اليمني والحال هذه بعض الحلول الجاهزة لمعالجة قضايا التطور

والتقدم المعاصرة، والتحاور معها بنجاح في ظل عملية القياس على الغير، والإعتماد على السماع والنقل، وسيبقى استخدام هذا المفهوم بالنسبة للمثقف اليمني المعاصر - لمجرد الزينة فحسب، لايغني القارئ في شيئ، كما ولن يضيف جديداً إلى تراكم المعرفة التاريخية، وعلى صعيد التحول الإقتصادي والإجتماعي، ويحضرني - في هذا السياق - تذكر اعتراف كارل ماركس بأنه غير قادر على قول كلمة واحدة بصدد مستقبل تطور نظام علاقات الإنتاج في ظل الإشتراكية، لأنه - كما قال ليس بمقدرور العالم والباحث المعاصر طرح مفهوم نظري، ومعالجة قضية لاتزال بالنسبة له في علم الغيب، ولم تدخل بعد حيز التجربة والدراسة.

أعرب عن ذلك بتواضع وهو أول مهندس لتشكيلة بنيه الإقتصاد السياسي الرأسمالي، وأكبر داعية للإشتراكية والعدالة الإجتماعية. غير أن الرغبة والطموح شيئ، والعلم بالشيئ ، شئ آخر .

ينطبق نفس القول على كل من ريكاردو وآدم سميث، وهيجل، وفولتير وهبجو- حيث لم تنشأ إبداعاتهم من فراغ، كما ولم تتم عطائاتهم الفكرية على السماع والقياس، واستعارة افكار ومفاهيم عصر الإقطاع بل من داخل العملية التطورية الإقتصادية والإجتماعية الجارية فعلاً داخل مجتمعاتهم، وعن طريق أعمال الدراسة والبحث المضنية وسط الحقل الإنتاجي المادي والروحي، ولهذا أمكن لهم وضع حلول وطرح تصورات تخدم عملية التطور والتقدم، والدفع بهما إلى الإمام، يفسر ذلك واقع صعوبة توصل العلماء الروس وبلدان المنظومة الإشتراكية في الصين وغيرها إلى وضع صيغة متكاملة لطبيعة علاقات الإنتاج الإشتراكية، وذلك نظراً لقصر مدة التجربة قياساً إلى إتساع حجمها لدى علماء الإقتصاد ما قبل الإشتراكي الذين تراكمت لديهم خبرة وتجربة آلاف السنين قبل

أن يظهـر على الوجـود الإقـتـصـاد البـضـائعي الصناعي وذلك خلال السنوات الأربعمائة الماضية والذين شرع القلق يساورهم -على التو- بصدد عدم موائمة عـصر الصناعـة هذا مع عـصر الحضـارة التكنولوجية الحديثة، التي دشنت عهـداً جديداً- منذ منتصف القرن العشرين اصطلح على تسميته عـصر التحـول من «المدخنة» إلى الكمبيـوتر، حيث تحـولت معـه جملة من المفاهيم والمصطلحات العلمية، وقـواميس الثقافة واللغة، وآليـة العمـل السياسي، والإداري، التي لم تعد تتناسب مع ظروف العصر الحضاري الجديد.

وبهذا المعنى فإنه لافرق بين جهل الفكر اليـمني المعرفي بقـضايا التـقدم والتطور - في إطاره العلمي المعاصـر - وبين الإنسـان العـادي بما في ذلك رجل السياسـة والأدب وكبار الشـعراء، حيث يخضـع الجميع لفعـل قـانون واحد هو قـانون التخلف المادي، والروحي، ويتحـدثون عن قضيـة غير واضحة ومحددة، وكلاهمـا ينتـهج أسـلوب الإستعـارة الفكرية واسـتخدام وسيلة السمـاع والنقل الخـارجيين، ولايتـميـز المثـقف على الآخرين -في هذا السيـاق- إلا في كـونه يتعـاطى عند الكتابة كأس القيـاس على الغير وذلك ليس من العلم والمعرفة في شيئ.

نفس الحـال فيـما يتعلق بالتعـامل مع القيـم الذهنية، والمقولات الفكرية التراثية العربية الإسلامية، وذلك على صعيدي المصطلح العلمي والنظري.

فـفي الحـالة الأولى يقف الفكر اليـمني الثـقـافي مـوقف الإغـتـراب لا القطيعة بل الإنقطاع، فهـو يرى إلى نظرية إبن الهيـثم بشأن قـانون المنظور - بمثابة اعجاز ولى. . . زمن هذا الإعـجاز وانقضى، ولم يعد في الإمكان ابدع مما كان.

إذاً حديث المثـقف اليـمني المعـاصـر عن ابن الهـيـثم هو للفـخر، والزينة

فحسب، وليس بهدف الإستنفار والحفز على الإبداع، وتطوير ذلك الإنجاز، ولم لا؟ لأن ذلك لايعني المثقف اليمني المعاصر في شيئ، ولايشكل جزء من همه على صعيد الواقع التطبيقي داخل المجتمع اليمني، كون هذا المجتمع لايعيش تجربة إبن الهيثم المعملية، فما حاجة المثقف إلى تقييمها والدعوة إلى تطويرها. ولماذا ينشغل علمياً بما لايقدر عليه، وتقوم مهمة العمل فيه على عاتق علماء ومثقفي بلدان أخرى تخلصت بلدانهم من قيود علاقات التخلف الإقطاعية، ورواسب ثقافته المتخلفة، ودخلوا ميدان الدراسة العلمية الفعلية التجريبية .

وليس ما يفزع العقل - في هذا الإطار - معرفة نسبة عدد طلاب المدارس والمعاهد العلمية البولتكنيكية العالمية، مقارنة باليمن، حيث تبلغ ٧٠٪ من مجموع التلامذه والطلاب في ألمانيا، و ٢٥٪ في الأردن، و ٣٠٪ في كل من سوريا والعراق. في حين لايوجد باليمن سواء واحد في المائة من مجموع ثلاثة ملايين طالب، ليس في مقدورهم تغطية حاجة اليمن لإصلاح السيارات القادمة اليه بالملايين من اليابان وأمريكا وفرنسا وإيطاليا.

يصح ذلك أيضاً على موقف الفكر الثقافي اليمن المعاصر، من فكر وأعمال العالم اليمني الكبير للقرن الثالث الهجري، أبي الحسن محمد الهمداني- الخاصة بعلم الفلك والكيمياء الحيوية، حيث يجد نفسه في حالة قطيعة مطلقة مع نظرة الهمداني بخصوص ذلك العلم، ودراسة مواقع وحقول مناجم الذهب والفضة، واكتشافه -داخلها- لعنصر الأكسجين(١). ومع هذا لايتحدث الفكر اليمني المعاصر إلا عن قبوربات الهمداني، وتاريخ قبائل الجزيرة، بما يتوافق وتلبية حاجة عصور الموتى، ونظام المراتبية الإجتماعي، وعلاقات الإقطاع الذي يعيشه المثقف اليوم، بما يعني خلو مناهج التربية من فكر الهمداني العلمي التطبيقي، رغم أني طرحت كتابه على الوزارة بهدف

(١) أنظر محمد الشعيبي، تحقيق مخطوطه الجوهرتين النادرتين، من البيضاء والصفراء. دمشق - دار الكاتب العربي ٩٨٠.

تدريسه دون جدوى.

وينسحب نفس الكلام بالتالي على مجال التراث الأدبي، حيث يرتهن الفكر اليمني المعاصر لأساليب البيان الشكلية الكلاسيكية، والتوقف عند حدود صوره الشعرية الحسية، والمعاني المركبة، والتشبيهات والتضمينات المصطنعة، رغم أنها قد استهلكت من قبل شعراء العصر الجاهلي والأموي والعباسي، ولم تعد تصلح للتعبير عن مضمون الفكر المعاصر ولاترقى إلى مستوى إدراك خلفية، ابعاد الحياة والحركة الكامنة في روح هذا العصر، وديناميته الداخلية، وتعدد صوره واشكاله ومعانيه الشعرية الخارجية التي لم تكن تخطر على بال أولئك الشعراء والكتاب المبدعين الأول يدل على ذلك واقع حال عدم تمكن الفكر اليمني الثقافي على قول بيت واحد من الشعر العالمي المعاصر، ولانسج قصة أو رواية، أو مسرحية تضاهي في صورها الشعرية الجديدة، ومضامينها العميقة إبداعات الآدب الفلسطيني مثلاً أو العراقي، أو المصري، أو السوري. ذلك أن الفكر اليمني لايعيش ظروف وهموم واقع حياة تلك الشعوب، ولم يدخل مثلها عصر التحول النوعي الجاري داخلها على الصعيد الإجتماعي والإقتصادي والثقافي بعد أن أوشكت على التخلص من هيمنه علاقات الإنتاج الإقطاعي وثقافته المعيقة التي لاتزال تشكل -بالنسبة للفكر اليمني المعاصر- فيضاً روحياً ومصدر الهام فكري يساعده على دبج قصائد المديح والهجاء السياسي، الذي حل محلهما- هناك في البلدان المتقدمة -المنشور السياسي، والمعالجة المسرحية، والصورة الشعرية المقاتلة ضد العدو المشترك للوطن.

وعليه لاغرابة إذا ماوجد متعة في مخزون الثقافة والفكر (القروسطي) المكرس لوصف حياة القصور، ومجالس الغناء والطرب، وقدود الحسان التي

تشبه عود الخيزران، يقتات عليها وتتغذى صوره الشعرية الحالية منها، في حين يقف - على الصعيد الإجتماعي - مبهوراً أمام وصف ابن الرومي للخباز صانع قرص الزلابيا العجيب، ويندهش عقله أمام معاني المتنبي، الحكمية عند مدحه كافور وسيف الدولة، وتاسره بالتالي وصف الإطلال ومرابع البدو الرحل عند أمروء القيس، وذلك بما ينسجم وتطابق ظروف وأوضاع العصرين المتباعدين، في توحد مظاهر الحياة العامة والعلاقات الإجتماعية والإقتصادية فيهما، والنظرة الواحدة نحو المرأة والشبق الجنسي، الناجم عن الكبت والحرمان، الذي لايرى في المرأة غير تلك الصورة الجنسية وليس من خلال عطائاتها الفكرية واقتدارها العقلي، واسهامها في العمل الإنتاجي والصحي والتربوي، والمجاز الجليل من الأعمال التي عجز الرجل عن القيام بها، فضلاً عن خلو القصيدة الغنائية إلا من وصف الحبيب/ وليس للعمل والفرح الإنساني، وعشرة الأصدقاء والترحل والنضال اليومي العادي المشترك أي نصيب فيها ، تماماً مثل غياب القصة والملحمة الروائية والمسرحية التي تتجسد فيها حياة الأفراد والأمم، وكشف عورات علاقات الظلم، وأسباب إضطهاد حياة الشعوب ومعاناة الإنسان ولايقل تخلف الفكر اليمني الثقافي عن ذلك فيما يخص مقولة «العدالة والمساواة» سواءً في مفهومه التراثي العربي الإسلامي، أو وفقاً لمعطيات الفكر الحضاري المعاصر فوق أن استخدامه يتم على غرار بقية الشعارات والمصطلحات الفكرية الأخرى، وذلك بهدف الزينة - تماماً كما يفعل بعض المسئولين ورجال المال والأعمال الذين يتخذون من هذا الشعار يافطة على وجه مكاتب أعمالهم الرسمية كدليل على اثبات حسن النية والحرص على مراعات الشرع واقامة الحق والعدل، وذلك مع فارق واحد هو أن المثقف والمفكر اليمني أقل نفاقاً وتحايلاً من أصحاب تلك المكاتب الرسمية، كما وتنقصه

الخبرة والتجربة بالتالي في عملية الإلتفاف على هذا الشعار ومحاولة إفراغه من محتواه إلا أنه - رغم وضعيته الفكرية المتقدمة يعيش - مع هذا المصطلح في حالة قطيعة واغتراب، وعندما يتعاطاه في عمله الفكري يقع في تناقض يشوبه الغموض، فضلاً عن غياب الرؤية الواضحة تجاه مفهوم معنى العدل والمساواه، بالأخص عندما يدور الحديث حول حاجة الناس إلى هذا العدل، وكيفية تطبيقه على أرض الواقع وبالنسبة لمختلف الظروف والأزمنة وتنوع أساليب علاقات الإنتاج التاريخية وتعدد مظاهر الظلم وأشكاله الظاهر منها والمستتر .. حيث يصعب عليه الإجابة على تلك الأسئلة التي يطرحها العلم بهذا الخصوص، وحيث يتطلع الناس إلى معرفتها، والتوق إلى رفع الغموض والعمومية منها، ويرجع سبب هذا القصور - كما أعتقد - لا إلى وجود عيب لدى المثقف اليمني، أوالشك في مصداقية نواياه الخيرة وتوجهاته الوطنية المخلصة، وانما بسبب واقع حال ظروف التذبذب الفكري الذي يعيش ماساته وسط زحمة الإجتهادات وتعدد التفسيرات الفكرية التراثية المتنوعة والمختلفة، والمتناقضة مع بعضها البعض في أحيان كثيرة، ومع المفاهيم المعاصرة على الأغلب. فوق أنه - بالإضافة إلى ذلك - عاجز عن تحديد موقف فكري واضح خاص به، نابع من نظرة شمولية، وعن مبدأ، وقناعة اجتماعية معينة لاتقبل التشوش والغموض والمساومة، ولا التناقض، أو ازدواجية الموقف وثنائية الفكرة حيث تراه - يقوم - بتمجيد مفهوم «العدالة والمساواه» على المنابر، وفي الصحافة، والأعمال الأدبية .. و .. و .. إلخ .

ومع هذا فإنه لايتورع في نفس الوقت من القيام بأعمال الدعاية لصالح نظرية اقتصاد السوق الرأسمالية القائم على المزاحمة والطرد، وانتصار الأقوى، وممارسة أعمال الرياء، وسحق الضعفاء وتكوين جيش العاطلين عن العمل،

ورميهم في سلة المهملات، والجائهم إلى البحث عن الطعام في مواقع زبالات الأغنياء ومخلفات موائد كبار رجال المال والأعمال ، وبهذا فان الفكر اليمني لايناقض نفسه بنفسه فحسب، بل ويقف مخالفاً للشرع، ويعارض مفهوم عدالة التوزيع التي أقرها التشريع الفقهي الإسلامي(١) .

كما وأنه في الوقت الذي يدعو فيه الناس إلى الإلتزام بواجب تحقيق العدل والمساواه داخل المجتمع الطبقي المتعارض، فإنه يقع في خطأ مماثلة الغني والفقير تجاه أداء هذا الواجب الشرعي، دون أن يعمل حسابه لفداحة تناقض هذا الخطاب في ظل ثنائية الوضع الإجتماعي غير العادل حيث أن كلاً من الغنى والفقير غير مؤهلين لممارسة الفضيلة وأداء الواجب الشرعي، كما أمر به الله، فالأول محتال على أرزاق الناس وفقاً للقول المأثور، «ظهور الغناء، مرهون بوجود الفقراء» ونهى الرسول (ص) عن السمرة، باعتبار الأثراء من ورائها عملاً منافياً للشرع، والثاني كافر بالقيم الأخلاقية، حسبما ورد في مأثور الإمام على بن أبي طالب - كرم الله وجه «يكاد الفقر أن يكون كفراً».

وإذا كان مفهوم العدالة في الإسلام قد تحدد في إطار عدالة الجباية والتوزيع كما ورد عند الماوردي في كتاب (الخراج) وفي ممارسات الرسول (ص) والإمام علي وعمر بن الخطاب، وعمر بن عبدالعزيز الخليفة الأموي فإنه يقوم في مفهوم الفكر اليمني المعاصر - على أعمال الاحسان من قبل رجال المال والأعمال وكبار الإقطاعيين بصرف النظر عن مسألتهم حول مداخيلهم الربوية والأرباح التجارية العالية بما يزيد عن واقع ٥٪ بالنسبة للتجارة المنقولة من بعيد، وعشرة في المائة بالتساوي بين صاحب المال والمنتج، وذلك وفقاً لتعليم

---

(١) أنظر كتاب الإمام أحمد المرتضي - شرح الاز هار، باب التجارة والمعاملات - مخطوطة الجامع الكبير، كذا مخطوطة (الاحتساب في الإسلام) للإمام الناصر للحق ١٢٨٥ نسخة المتحف البريطاني: تحقيق، الباحث البريطاني (سرجنت) هذه النسخة بحوزتي وأقوم بتحقيقها.

التشريع الفقهي الإسلامي واجتهاد أئمة وعلماء الإسلام لذا ترى هذا الفكر يقوم -من على المنابر- بامتداح هؤلاء الأغنياء، ويضفي على سلوكهم طابع الشرعية.

ويمكن قول نفس الشيئ بخصوص منحي تعامل الفكر اليمني الثقافي المعاصر، مع مصطلح (الحرية والديمقراطية) الذي ربما كان حظه من الغباء، والإمتهان والعبث (أكثر واشمل من المواقف السلبية تجاه المفاهيم والمقولات الفكرية العمومية السابقة، وذلك باعتباره مصطلحاً نظرياً تجريدياً أكثر غموضاً وابهاماً صعب على البشرية عبر التاريخ صياغته في شكل قانون محدد، وضمن تقاليد وأعراف فكرية ونظرية مؤطرة يسهل التعامل معها بوضوح، وتطبيقاتها بيسر وفهم، بالرغم من حاجة البشرية إلى هذا الشعار، وكونه بالتالي حديث جميع الأزمنة ، ورضيع كل العصور . وعلى قدر شموليته هذه فقد عرضه الفكر اليمني المعاصر لعملية التشويه ومارس ضده كل الإختراقات الفكرية الجائرة، لعل أبرزها محاولةاكساب هذا المصطلح السياسي المطاط - طابعاً اجتماعياً حركياً على واقع المجتمع اليمني المتخلف - وذلك على غرار ما هو حاصل في مجتمعات عصر ما بعد عهد العبودية والإقطاع التي سبق أن رضعت من ثدي هذا المصطلح وشبت عليه منذ خمسة قرون، وذلك عبر ممارستها لحرية المعتقد، ومعاشرة الحب، واقامة التنظمات السياسية والمهنية، والقيام بالتظاهرات، واعلان الإضرابات، التي جاءت على خلفية العقد الإجتماعي بين الفئات والطبقات الجديدة الخارجة على التو من بين انقاض مجتمع العصر الإقطاعي، والتخلص من آثار ومخلفات بنيته الثقافية والفكرية المحافظة والمعيقة، وبهذا المعنى حاول بعض الساسة والمفكرين اليمنيين وضع العربة أمام الحصان وقدموا مشروع الحرية والديمقراطية قبل توحد الأرض والشعب في

شطري اليمن على بداية التسعينات (١).

كذا أثر البعض منهم تقديمه على مطلب اقامة وانجاز مهمة بناء الدولة المركزية الحديثة القوية والمقتدرة، وطرحه اخرون عند استعادة وحدة الوطن، والدعوة لإجراء الإنتخابات العامة كوسيلة ديمقراطية لتحقيق ما سمى يومها مطلع عام ٩٤م مشروع الأمة الحضاري، وذلك دون أن يوضح أحد منهم عملياً كيف يمكن ممارسة الحرية والديمقراطية في ظل وجود التجزئة وعدم وجود الأمان، وفي غياب وجود الدولة ومن يكفل سلامة عدم الإعتداء على المثقف صاحب الرأي والكلمة الناقدة، ويضمن عدم اختطافه والزج به في زنزانات معسكر الوحدات النظامية شبه المستقلة، ومن يحمي حرية صوت المواطن من سطوة كبار الملاك للأرض، وهيمنة الزعماء العشائريين ونفوذ رجال المال والأعمال التجارية والمصرفية، واجباره على عدم الخروج من دائرة الولاء والطاعة لهم، والحرب - ان اقتضى الحال - الى جانبهم ولتحقيق مصالحهم ومئاربهم، الأمر الذي لو لم يكن كذلك لما كان تعميد الوحدة بين الشطرين بالدم، ولما تم بالتالي احتواء العملية الإنتخابية، وافشال تحقق مشروع الأمة الحضاري - المفترى عليه - وذلك بسبب غياب البديل الفكري الوطني الذي كان قد طرح على الساحة اليمنية، وتم المزايدة عليه، ووأده في المهد فور اظهاره على الفور، رغم أنه قد وضع النقاط على الحروف وحذر مبكراً من مغبة عواقب انجرار هذا الفكر صوب الوهم العقلي، والحلم الرومانسي كبديل لمفهوم تشكيل الجبهة الوطنية العريضة الذي تم صياغته من قبل بعض العناصر الوطنية المستقلة الغيورة كان في مقدمتهم الدكتور محمد علي الشهاري، وكاتب هذه السطور (٢). وجهود

(١) أنظر : كتابات عمر الجاوي، وأحمد الشرعبي، في أعداد صحيفة (التجمع) لعام ٩١/٩٢م .

(٢) يمكن الرجوع إلى صحيفة المستقبل، والوحدة، ومجلة الكلمة، ومجلة كلية الأركان. إعداد سنوات ٩٢- ٩٣- ٩٤م.

العناصر المتحالفة مع الكتل الوطنية، والأحزاب السياسية النظيفة.

يتوازى ذلك في خط واحد - مع انتهاج هذا الفكر بخصوص احداث ومشاكل الثورة، وبدء تكون ملامح النظام الجمهوري في عقد الستينات وقت حاجة الوطن إلى الفكر المتقدم، والمؤهل لوضع علامة على طريق اجتياز الفترة التاريخية الإنتقالية للمجتمع، بما تحمله من تشوش وتناقضات ثانوية لاترقى إلى التناقض الرئيسي المحمول على خلفية البنى السياسية، والإجتماعية ، والإقتصادية، والثقافية الطبقية المتناحرة، والتي لم تتكون - في بداية الستينات بعد . حيث كانت الحاجة إلى التخلص من عقلية الحكم الفردي الكهنوتي وبناء صرح الدولة العصرية، ووضع أسس، وهياكل التحولات الإقتصادية، والإجتماعية والثقافية.

غير أنه تم طرح كل ذلك جانباً، وانشغل الفكر اليمني الثقافي، بممارسة الشعارات الثورية، والمفاهيم الحضارية الناجزة، وتصور أن مجتمعه اليمني - المتخلف، قد دخل العصر، بمجرد ازالة حكم الإمام، فراح يكثر من الضجيج الإعلامي، وامتداح العهد الجديد، واضفاء الطابع التقدمي عليه وكأن التاريخ قد ولد في هذه اللحظة، مما عمل على حجب الرؤية عن واقع الحياة الفعلي، وسطوة ممثلي علاقات الظلام والتخلف اللهم إلا من توجيه بعض الإنتقادات المسطحة، والمعالجات الجزيئية التي لاتصل إلى عمق الظاهرة السلبية في علاقتها بانقسام المجتمع على نفسه، وتوزع همومه، ومصالحه، وفكره بين مطالب العشيرة والقبيلة، والعلاقات الإقطاعية، ونظام المراتبية الإجتماعي، وبين الولائات الخارجية، ونفوذ أصحاب المصالح التجارية، ومطامع القوى الإستعمارية، والرغبة بالتالي في الإنعتاق من كل تلك الأغلال.

وهو مالم يبلغ إدراكه ومعالجته أصحاب الفكر الثقافي اليمني المعاصر

لأحداث الثورة، وقضاياها المتشابكة، والمعقدة - حيث ظل هذا الفكر مشدوداً إلى تلك الظواهر السياسية الجزيئية، والأحداث والوقائع العرضية، دون أن يطلق لنفسه العنان، والتحرر من الوهم، والتوجه صوب معالجة القضايا، والأولويات المطروحة تاريخياً على الساحة اليمنية، شماله وجنوبه حيث تكمن داخل ذلك لآلئ المعرفة الحقيقية، والثقافة الإبداعية والرأي الوطني الصائب، والحكمة التاريخية الخالدة.

وعليه نتيجة لكل ذلك فضلاً عن اصرار هذا الفكر على البقاء خارج العصر، والظرف التاريخي الموضوعي، والإرتهان بالتالي - لأعمال القياس على الغير، والتقليد الفج لممارسات فكر الآخرين فانه يستحيل عليه القيام بعملية الخلق والإبداع، والتصدي لمعالجة قضايا الوطن الأساسية غير المعترف بها، والتي لم تدخل بعد جدول عمله الثقافي الوطني التنويري وسوف يصعب عليه اكتشاف حقائق العصر، وفهم طابع العملية الإجتماعية التطورية، والتناقضات الجارية داخل تلك العملية، والصراعات القائمة على خلفيتها، رغم أنه لايليق بهذا الفكر أن يظل كذلك، ويبقى رهن مشيئة النخب المفكرة التقليدية، دون إفساح المجال أمام أعمال الخلق والإبداع الشبابية الواعدة التي تبحث عن موقع قدم لها وسط زحمة الإنتاج الفكري الذي يكرر نفسه على الدوام، ويعيد مجدداً انتاج صناعة الموروث الثقافي الإقطاعي ومحاولة تدجينه بالفكر العالمي الحضاري المتقدم دون جدوى .

ومن موقع التعارض مع هذا النهج الفكري التوفيقي والإستسلامي تأتي هذه الدراسة المتواضعة التي كنا قد وصلنا معها إلى ذروة الوقوف على معلم شخصية الفريق حسن العمري، عشية تجميد المشير السلال في القاهرة في أعقاب اتفاقية جدة بين عبدالناصر والملك فيصل، وبداية تفجر الخلاف والصراع

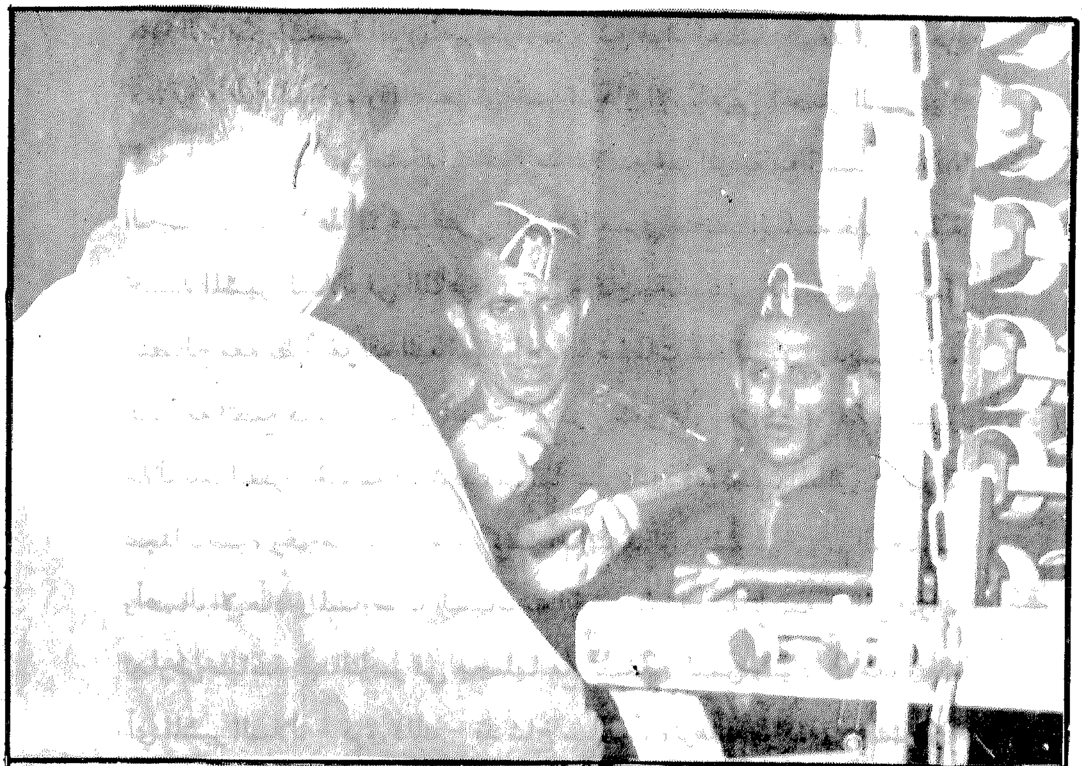
بين الفريق العمري وبين عبدالناصر من جهة، وبينه وبين المشير السلال من جهة ثانية، علماً بأنه كان قد توجب عليه فضلاً عن ذلك - مجابهة خطط التآمر المتواصلة التي كانت تحاكَ في كل من واشنطن، ولندن وبون، وجده، وعمّان وطهران، وكيف أنه تمكن وسط كل ذلك تجاوز مأساة الإنقسام داخل الصف الجمهوري، وامتصاص حدة السخط الشعبي ضد الوجود المصري، وتحويل هذا السخط إلى الاتجاه الإيجابي وليس نحو الإتجاه المدمر، الذي انتهجه المنشقون الجمهوريون المحافظون، وذلك بنفس القدر الذي كان قد عالج فيه بنجاح مشكلة مقتل الشهيد محمد محمود الزبيري في أبريل عام ٩٤م الذي تحول دمه في مؤتمر (خمر) بقيادة الأستاذة النعمان والشيخ الأحمر - إلى قميص عثمان، ضد ما أطلق عليه تسمية الحكم العسكري الدموي في صنعاء - رغم أنه تم تهريب القتلة من سجن الشيخ الأحمر في مدينة (خمر) (١) والقاء تبعة القتل على كاهل الحكومة في صنعاء.

وكانت أول مهمة تقف أمام الوطن - بعد فشل مخطط (مؤتمر حرض للسلام) هي قيام الفريق العمري بعملية المواجهة الصريحة مع عبدالناصر باعتباره في تلك اللحظة بين فشل المؤتمر في أكتوبر ٦٥، وانقلاب عبدالناصر والسلال عليه في يناير ٦٦ - رأس الجسر الذي سوف يعبر عليه صوب آمال الوطن وتحقيق استقلاله العسكري، وتحرر ارادته السياسية، اللذان كان مفتاحها لايزال بيد عبدالناصر .

وكان على الفريق العمري واجب تخطي حواجز هذا الجسر، وذلك قبل القيام بمحاولة تصفية المشاكل الداخلية العالقة، كما وضع على الرف، عملية الإصلاح الحكومي الشامل، واجّل في نفس الوقت- عملية المواجهة الحاسمة مع

(١) أنظر : أدبيات مؤتمر (خمر) إصدار خاص .. صادر عن مجلس الشورى ١٩٦٤م.

قادة العناصر المنشقة الذين أصبحوا جزءاً من قوام أعضاء الوفد الملكي في «مؤتمر حرض للسلام» وذلك بعد أن خسروا رهان الإرتقاء في أحضان السعودية. كما ولم يبت أيضاً في مشكلة تفاقم ازمة علاقته غير الودية مع المشير السلال، الناجمة عن غيرة هذا الأخير لتولي الفريق العمري منصب الرئاسة خلال عملية تجميد المشير السلال في القاهرة، رغم أنه كان يجب على الفريق عدم تأجيل التصالح معه نظراً لحاجته اليه في مواجهة مخططات عبدالناصر الجديدة المبيتة، غير أنه اتضح فيما بعد أن الفريق العمري كان على حق في أن فكر المشير خلال تلك الفترة الحاسمة قد توقف نهائياً عند حدود الإعجاب المطلق بشخصية عبدالناصر، رغم ما عاناه منه، كما ولم تنفذ آراء المشير- رغم التجارب وأعمال الإبعاد والمساومات السياسية الخارجية الجارية باسمه - إلى ادراك تعارض سياسة عبدالناصر في مجملها مع مصلحة اليمن وسيادة الأمة، وبأنه أي المشير السلال - فوق ذلك - قد شاخ سياسياً، وترهلت مواقفه، ووهنت قواه الفكرية الإبداعية التي كانت على أشدها بعد قيام الثورة، ولم يعد قادراً -كما يرى الفريق العمري- على مواصلة النضال، ومواكبة المتغيرات السياسية والعسكرية الجديدة، والتعايش مع الأفكار الشبابية الحزبية المتوثبة التي انبعثت فجأة من تحت الأرض في غمرة اندفاع الشعب ضد سياسة المساومة الإقليمية داخل وخارج قاعات (مؤتمر حرض للسلام) وبعد أن كانت هذه القوى تعيش وتمارس نشاطها في الخفاء نتيجة قانون منع العمل الحزبي الذي أقره دستور عبدالناصر لليمن في أعقاب زيارته المفاجئة لها في مطلع عام ٦٤، والذي حظي بموافقة ومباركة المشير السلال، وقيامه - عبر خطاباته الشعبية ولقائاته الجماهيرية - بشتم العمل الحزبي، والتندر على قادته عفلق والبزاز والحوراني، ولذلك كان يرى العمري بحلول نهاية عام ٦٥ - بأن المشير السلال أصبح علاوة





على ذلك- شخصاً غير مرغوب فيه داخل أوساط قطاع واسع من الضباط بسبب ما لحق بالبعض منهم من أذى على يد المصريين بمباركة منه، واثارة مشاعر الريبة والشك فى مصداقية الموقف السياسي الثابت لديه، وينسحب نفس الكلام داخل الوسط السياسي المدني الذي تضررت بعض عناصره من التصرفات السلبية المدعمة لمنظمة حركة القوميين العرب في مناهضتهم وعدائهم للقوى الوطنية والأحزاب اليسارية والماركسية، والسماح لقادة هذه الحركة بالتكتل والتظاهرات بهدف ايجاد شرخ في الصف الوطني الواحد، والحيلولة دون قيام جهة وطنية عريضة، كما أتسم اسلوب حرسه الخاص بأعمال القمع الوحشية ضد الوطنيين المنتقدين لسياسته، وتصرفات ما كان قد سمى بولي عهده الذي عين محافظاً لمنطقة الحديدة وتهامة وهو ما جرى مع الأخ المناضل عبدالله مقبول الصيقل الذي اختطفه حراس المشير وانزلوا فيه ضرباً ورموه في مكان مهجور لايعلمه غيرهم حتى تمكنت من اكتشاف ذلك وتوسطت بالقاضي عبدالسلام صبره للذهاب إلى المشير بهدف إطلاق سراحه وتقديم الإعتذار ورد الإعتبار له - كذا اعتقال عبدالوهاب جغمان، وعبدالوهاب شرهان ، والأستاذ المرحوم محمد عبده نعمان والأستاذ على السدمي خريج جامعة القاهرة عضو التجمع الوطني الديمقراطي، وأول من قام باستيراد الفيلم العربي المصري وعرضه على الشاشة في إحدى شوارع العاصمة قبل إنشاء أول مبنى أهلي للسينما بعامين. كذا على صعيد الضباط الكبار أمثال العميد حسين الدفعي واللواء حمود الجايفي، والعقيد محمد عبدالواسع حميد، والعقيد صالح العروسي الذين لم يكونوا على وفاق وانسجام معه. وفي هذا السياق يجدر للأمانة عرض وجهة نظر المشير السلال حول شخصية الفريق العمري - نائبه في رئاسة الجمهورية ورفيق سجنه في (حجة) وزميل دراسته العسكرية في العراق. حيث كان يرى

فيه مجرد شخصية عسكرية مندفعة وأناني لايحب الإختلاط، وعاجز عن الحوار مع الرأي الآخر إلا أنه مع هذا كان يقدر له شجاعته، فضلاً عن الإشادة بوفائه مع أصدقائه ومعارفه، ورجل عند كلمته، لايغدر ولايتآمر، وقد ظل وفياً لصداقته مع المشير الذي كان قد تخلى عنه عند الشدة كل من القاضي الإرياني و الزبيري والنعمان ومحمد علي عثمان أعضاء مجلس الرئاسة، وبعض أعضاء ما سمي بالمجلس التنفيذي، ولم يبقَ إلى جانبه إلا الفريق العمري حتى لحظة اتخاذ عبدالناصر وفيصل قرار ابعادالمشير عن الحكم في أغسطس عام ١٩٦٥م، ومع هذا فقد كان أول من تنكر لصداقة الفريق العمري وقام بالإنقلاب العسكري عليه، ووافق على إدخاله وأعضاء حكومته سجون القاهرة، والتشهير به إعلامياً واتهامه بالعمالة لأمريكا والقوى الملكية. غير أن المشير السلال- مع هذه الإتهامات الوطنية الجارحة التي كذبتها لاحقاً وقائع أحداث السبعين يوماً،قد اعترف له بالتفرد في حب الوطن والدفاع عنه عند احرج لحظة في تاريخه، يوم تخلي كل الزعماء السياسيين والقادة العسكريين الموالين للسلال، وانصار انقلاب ٥ نوفمبر ٦٧م البعثيين عن الدفاع عن الوطن وهربوا من الزحف الملكي على العاصمة صنعاء لم يستطع المشير السلال ولاغيره القول مع تلك التهم الباطلة - بأن الفريق العمري كان عميلاً لأمريكا، او انه قد قام في يوم ما ، عند تفرده بالحكم بملاحقة ومطاردة الوطنيين، واعتقالهم وتكميم أفواههم إن لم يكن على العكس من ذلك من يدافع ويشجع العمل الوطني على مختلف اشكاله كما سوف نرى - ومع هذا لغاية ١٩٧٣م لم يحل الصفاء والودبين المشير السلال والعمري، ولم يتقابلا وجهاً لوجه رغم أنهما كانا قد أبعدا عن الحكم معاً، وظل كل واحد منهما متحفظاً عن الآخر، لكن بدون حقد عليه من جانب العمري -كما أعرف- حيث كان في مقدوره تصفية حسابه مع

المشير، والإنتقام منه للإذلال الذي لقيه على يده مع عبدالناصر إلا أنه كان حليماً، ولايلبث الغضب مفارقته بعد مضي بعض الوقت إن لم يكن بعد ساعة. وقد اعترف له المشير السلال بهذه الخصلة أمامي عندما استطعت الجمع بينهما لأول مره عام ٧٣م في منزلي بالقاهرة عندما كنت مقيماً فيها كملحق اعلامي بالسفارة، وحيث أبدى كلاهما الحسره والندم تجاه عدم توحد جهدهما وعملهما السياسي المشترك أمام مخططات عبدالناصر، وتخرصات القوى الجمهورية المحافظة، ومحاولة الحفاظ معاً على وحدة صف قوى الوطن ، والتحالف مع قواه الخيرة، والعناصر الحزبية الشريفة. الأمر الذي أدى إلى ما وصل إليه الحال - في مطلع السبعينات إلى وقوع الثورة والنظام الجمهوري في يد القوى المحافظة الإستسلامية، وتمكين الأعداء الخارجيين لليمن من إفراغ أهداف الثورة والجمهورية، وربط اليمن بالتحالفات الرجعية والإستعمارية، وبعجلة النظام الرأسمالي العالمي الظالم. ومع أنه لاينفع الندم، ولايجدي شيئاً بالنسبة للوطن إلا أن المشير السلال قد ظل يردد أمام الفريق العمري سواءً خلال تقابلهما الأول، أو في جلساتهما التي كانت تجمعني بهما أسبوعياً بمنزل المشير السلال في مصر الجديدة - كان يهنى الفريق العمري شخصياً، ويقول له بأنه لايوجد ما يندم علي نفسه وضميره، ووطنه مادام قد أدى واجبه تجاه الأمة والوطن بما فيه الكفاية، فضلاً عن أن الوطن قد بلغ تحت قيادته، ونضالاته في حرب السبعين سن الرشد والإستقلال السياسي والعسكري، بعد أن أحرز النصر الحاسم على قوى الشر والعدوان الداخلي والخارجي، وحافظ على بقاء النظام الجمهوري الذي كان على وشك التصدع والإنهيار بعد خروج القوات المصرية، وتلك والله/ كما أقسم المشير السلال في أحد الأيام- هي الغنيمة الوطنية الكبرى التي فاز بها الفريق العمري على بقية أقرانه - قادة النظام الجمهوري، وصان بها شرف الوطن

والجهد الذي كان قد بذله الشعب لسنوات طوال ، كادا أن يذهبا عبثاً أدراج الرياح، وذلك نتيجة تفكك وحدة الصف، والتنافس على الزعامة والحكم، والإرتهان إلى السند الخارجي، والإعتماد عليه ليس إلا، فضلاً عن مقدرة الفريق العمري على تخطي المشاكل الداخلية المعيقة، ومقاومة طموحات ومطامع القوى العشائرية والفئات المصلحية، التي كانت تساوم على النظام الجمهوري وتنتقل بين صفوف الأطراف المتحاربة .. وما على الفريق العمري والحال هذه - كان يختتم المشير السلال كلامه مع الفريق العمري - بتلك العبارة مكملاً إياها - بالقول : الا أن يخلد لراحة البال والضمير، والإفتخار بتمكينه من وضع اليمن الجمهوري المستقل في يد قوى جديدة، وجيل ورث الحرية والنور تقع على كاهله مسئولية الحفاظ عليهما، واثبات جدارته بخصوص التحولات السياسية والإجتماعية والإقتصادية المقبلة، وفيما إذا كان هذا الجيل- أهلاً لذلك أم أنه سوف يقع مثلنا عديم التجربة والإحساس بمسئولية وحدة الصف، واليقظة أمام عدم إتاحة الفرصة لقوى التخلف من أن تسرق الثورة، وتستأثر بثمرات النصر العسكري لصالحها، والإبقاء على حالة الجمود والفقر، والمرض ذلك، ما سوف يحكم به التاريخ - وذلك على غرار حكمه على جيل الثورة الأول بحسناته وسيئاته خاصة في مثل ظروف اليمن الصعبة، وتجذر علاقات التخلف التي لن يسمح ممثلوها من أن ينعم الوطن بالعافية والإزدهار. وفي هذا تكمن -وفقاً لإستنتاج المشير السلال- رسالة ومسئولية جيل الثورة القادم الذي يملك تجربة نجاح واخطاء من سبقه من الثوار، ولن يغفر الوطن للقادة والزعماء الجدد إن هم اضاعوا النصر من أيديهم وسلموا أمر الوطن للمنتفعين والتجار الطامعين، وركنوا للدعة وترف الحياة وارضاء شهوات الجسد وملذات العيش ويكفي الوطن اعتراف المشير السلال أخيراً بالفريق العمري وايمانه اللامحدود بقوى الثورة

الجدد، وطرح وصيته تلك وتجربته الفنية، بين ايديهم، وانه عمل لايقوم به إلا الزعماء المخلصون امثال المشير السلال، وعبدالناصر الذي أعرب مؤخراً عن نفس المشاعر كما سوف نرى في الفصل الثامن.

وكم كانت عظيمة -بالنسبة لي- مشاهدة تلك المصافاه القلبية، بينهما ولحظات الصدق والصراحة التي كان يصحبها الدمع والتأوه والندم. وأنه لمهم -في نظر علم التاريخ الحديث- فهم جدلية العلاقات الشخصية بين العناصر الوطنية القيادية، حيث لن يتم بدون تفهم ودراسة هذه العلاقة اكتمال صوره الحدث التاريخي السياسي والإجتماعي، واستيفاء شروط المعارف التاريخية المتكاملة، وعليه لابد من تفهم طابع علاقة الفريق العمري - في تلك الآونة التاريخية الحرجة لحظة توجهه إلى القاهرة للمرة قبل الأخيرة من اعتقاله هناك -وذلك- مع القاضي عبدالرحمن الإرياني، الذي كانت تربطه أيضاً بالفريق العمري علاقات ود وصداقة، وسبق أن قام بينهما تعاون على صعيد العمل الوطني السياسي، وخاضا معاً نضالات عدة صعبة وقاسية، وقت إن كانا لوحدهما في مواجهة مشتركة ضد تركه التخلف وافرازاته الإجتماعية، وتناقضاته مع العالم المحيط به وتصديهما معاً للنهج السياسي، والعسكري المصري السلبي، والغدر الإستعماري والرجعي العربي. فقد كان الفريق العمري يرى في شخصية القاضي عبدالرحمن الإرياني ذلك الإنسان العالم الفذ، والسياسي المخضرم المحنك، الذي يعترف له بقصب السبق في اكتشاف مخطط عبدالناصر الذي كان لايزال خفياً على كثير من القادة السياسيين الجمهوريين والعسكريين، وحذّر مبكراً من خطوره الإنجرار الأعمى وراء هذا المخطط في ابعاده السياسية الإقليمية والدولية التي سوف تجعل من اليمن بؤرة لصراعات المصالح الخارجية.



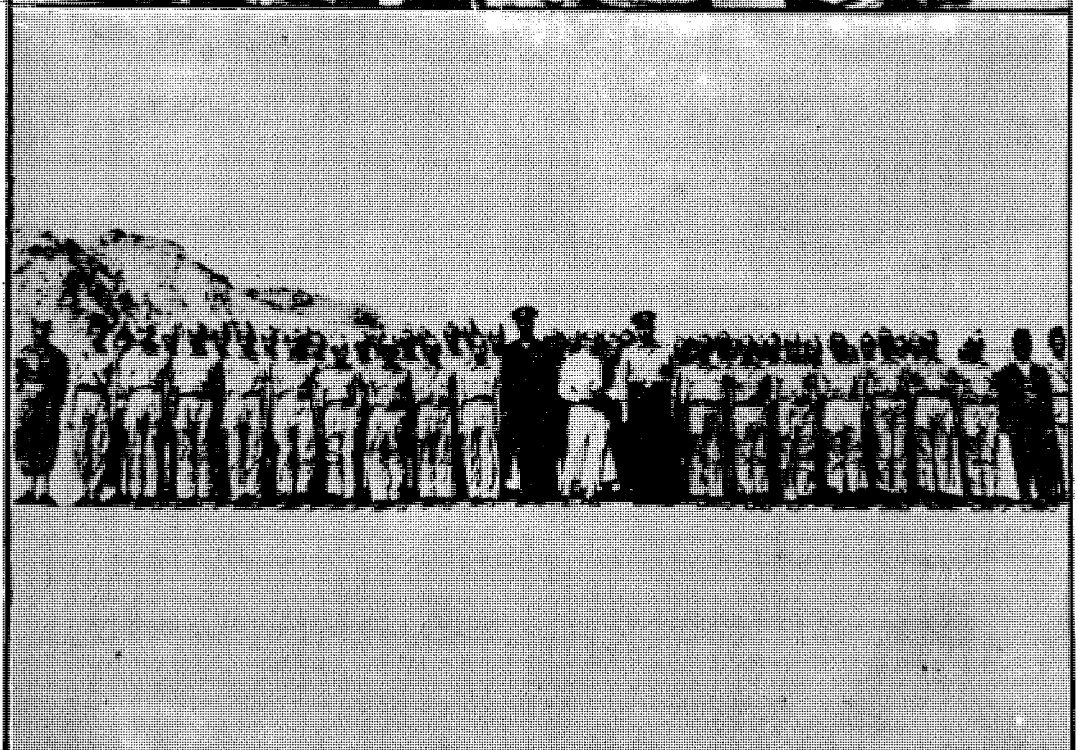


غير أن الفريق العمري كان يرى بأن القاضي الإرياني لم يوظف خبرته السياسية والفكرية بما فيه الكفاية، وأنه ظل يراوح -من الناحية الإستراتيجية الفكرية في مكانه، الذي يغلب عليه طابع (الديموجاجية) والتأرجح بين توجه اليمين واليسار، في حين تسيطر على مواقفه التكتيكية النزعة البراجماتية التوفيقية النفعية، التي تحاول الإبقاء على التعامل مع كل الخيوط الإقليمية والتيارات السياسية والمصلحية المحلية في لعبة اليد الواحدة، وجعل الباب أمامه مفتوحاً تجاه عملية الإنحياز لهذا الموقف أو ذاك، لكن بحذر ودون الإخلال بتوازنات المصالح الرئيسية لكل طرف على حده. وفي هذا تكمن -كما يقول الفريق العمري- مأساة عدم وضوح نهج القاضي الإرياني الذي يقوم جانب كبير فيه على عدم حسم الموقف السياسي الناجز، واتخاذ القرار الوطني الثابت رغم أن ذلك كان يمثل -من وجهة نظر البعض، عين الحكمة والصواب، في ظل أوضاع ظروف التخلف، وعدم الفرز بين قوى المجتمع المختلفة.

ورغم إنجازات القاضي الإرياني الوطنية التي تشهد له بالصدق والنزاهة والإخلاص، إلا أنه كان واقعاً- مثل غيره من الحكام اليمنيين - تحت تأثير فعل بنية النظام الإقطاعي الفكرية التي تقف سلباً - رغم اراده المصلحين من هؤلاء الحكام - وتحول -بالتالي- دون تمكنهم من استشراق افاق المستقبل، وتفهم طابع العملية التطورية داخله بدلاً من المراوحة والبحث غير المجدي عن هذه العملية، بين صفوف ممثلي علاقات الإقطاع المتخلف، وداخل رؤوس وأفكار قادته السياسيين الإصلاحيين.

وهذا لايعني بأن الفريق العمري قد تمكن من تجاوز اثار تلك البنية الفكرية المعيقة، إلا أن أصله الإجتماعي الفقير، وعدم تشبعه بافكار عهود العصور الماضية الوسطى، وممارسة حياة وسلوك ابناء الذوات والإرستقراطيين









المترفة، والوجهاء أصحاب الإمتيازات، والسطوه داخل المجتمع، قد جعله قريباً إلى عقلية وسلوك الفئات الجديدة الطامحة إلى التغيير، وبدا على استعداد لتفهم دورها الإيجابي، ومد يده للتعاون معها - لاينسى موقفه مثلاً مع هذه القوى في حرب السبعين يوماً، والتي وضعها في مركز القيادة بدلاً من العناصر التقليدية والقوى العسكرية والمدنية الإنهزامية وذلك على عكس مواقف القاضي الإرياني الذي رفض بصراحة التعامل مع القوى الجديدة، وقاوم العمل الحزبي، وبالكاد أقدم على التعاون مع حزب البعث الذي كان له فضل ايصاله إلى الحكم في أعقاب انقلاب٥ نوفمبر ٦٧، فضلاً عن وجود تقارب بين فكرة وأيديولوجية هذا الحزب اليمينية المحافظة، والمتعاونة مع الزعماء العشائريين، وعناصر البرجوازية الطفيلية، علماً بأنه لم يكن كل الوطنيين الفقراء، المناضلين والمناصرين للثورة على درجة واحدة من العفة والنزاهة، ووضوح الرؤية، واتخاذ موقف وطني ثابت ومحدد، وذلك على غرار موقف الفريق العمري، إلا بمقدار ما حظى هذا الشخص أو ذاك من تربية صالحة وتنشئة وطنية صادقة، وهو ما لم يكن متوفراً أمام الكثير من أبناء الطبقة الفقيرة المعوزة التي قدر لها اعتلاء منصب قيادة الحكم والدفاع عن النظام الجديد، لهذا لاغرابة إذا ماحاول البعض منهم، الإعتلاء فوق طبقتهم، وخيانة مصالحها، والإلتحاق بالسماسرة، ومنافسة رجال المال والأعمال والأثراء غير المشروع، الأمر الذي تضافر معه الموقف السلبي هذا، وذلك مع مع معطيات العامل الموضوعي المعيق، ليشكلا معاً إحدى أهم الإحباطات التي واجهت عملية انتصار الثورة، وعدم تمكنها من انجاز الحد الأدنى من المهام التي قامت من أجلها.

ولعل أعظم خطأ ارتكبه نظام حكم القاضي الإرياني- وفقاً لوجهة نظر الفريق العمري مؤخراً في عام ٧٣م. هو السماح لوجود منهج تعليمي وتربوي





خاص مغاير لمنهج وزارة التربية والتعليم الحكومي الوطني، كانت تموله العربية السعودية عن طريق ممثليها الوهابيين في قيادة حزب الإخوان الذين تصفهم اليوم بالارهاب بعد اعتراف البعض منهم بأحداث التفجيرات داخل المملكة، وتذوقها على أيديهم نفس الكأس الذي أذاقوه -برضاها- للسكان المسالمين في افغانستان علماً بأن برنامج الدراسة الحكومي لم يكن خالياً من المواد الدينية، بل على العكس كانت هذه المواد تشكل معظم محتويات منهج الدراسة الإبتدائية والإعدادية، والثانوية، بما يفوق ٥٠٪ على برنامج الدراسة في المملكة العربية السعودية والخليج التي قامت استراتيجيتها التربوية على إعداد الكوادر الفنية والحصول على الخبرات التقنية والإقتصادية بحيث أمكن لها الإقتراب بسرعة خلال العشر سنوات الأخيرة من الوصول إلى مستويات التعليم المهني في البلاد العربية المتقدمة، في حين تجمدت اليمن في هذا المجال عند حدود الصفر، وتضاعف عدد الخريجين في العلوم النظرية والدينية الذين لايوجد لهم عمل يؤدونه، وذلك بقدر اتساع زيادة رقعة المعاهد الدينية وتخلف المنهج الحكومي، ومع أنه قد أبعد الدعم الحكومي السعودي لهذه المعاهد منذ حكومة الرئيس الحمدي عام ٧٣م، وحل الدعم الحكومي الوطني محله مما زاد العبء على كاهل المواطن دافع الضرائب، إلا أنه لم يتغير في الأمر شيء وظل الحال على ماهو عليه بل إزداد خطر فجوة انقسام فكر الوطن اتساعاً، الأمر الذي سوف يسفر عما قريب -كما استنتج الفريق العمري في نهاية السبعينات إلى ظهور جيل يمني مزدوج التفكير والهوية الوطنية، وعدائياً لبعضه البعض بشكل لم يعهده اليمن من قبل، كونه البلد الإسلامي الوحيد الخالي من الفرقة العرقية والمذهبية المتطرفة التي أغرقت لبنان في بحر من الدم، وأنه بالرغم من قناعة الجميع بخطورة هذه المعادلة الرياضية الفكرية المرة، إلا أنها كما يبدو كانت

تنسجم مع مصالح بعض القوى الداخلية، و مخططات القوى الإستعمارية الهادفة إلى جعل اليمن بلداً عاطلاً عن العمل والإنتاج، وزبوناً دائماً للسلع الإستهلاكية والمركبة الأجنبية.

ويمكن القول إضافة إلى تنبؤات الفريق العمري، بأن بقاء اليمن في ظل ذلك الإطار الفكري الثنائي الإنقسامي سوف تفشى سماؤه عاجلاً أم آجلاً غمامة سحب الجزائر ومصر وأفغانستان، وسوف يتطاحن الناس على أبواب المدن الكبرى علاوة على طاحون الجوع والفقر والمرض، في حين سوف تواصل العربية السعودية ودول الخليج حياة الهدوء والإستقرار والإزدهار الإقتصادي الذي يتم في ظل وجود الدولة المركزية القوية والفكر الوطني والديني الموحد، وغياب النفوذ القبلي والعشائري وحيث يخلو داخل شعوبها -كما أثبتت الدراسات والأبحاث المعاصرة من وجود أي أثر لظاهرة علاقات الإقطاع، المعيقة لعملية التطوركون العربية السعودية قد انتقلت - في ظل عصر البترول - من النظام القبلي العشائري - رأساً إلى نظام العلاقات الرأسمالية على صعيد العمل المأجور في ممارسة النشاط الزراعي، والصناعي، والمصرفي والتجاري القائم على إقتصاد السوق، يكفي النظر في هذا السياق - إلى فارق نسبة الموازنة العامة السنوية للدولة السعودية منذ عام ٥٩م البالغ ألف وأربعمائة مليون ريال فقط. والجزء المخصص منها لصالح التربية والعلوم التطبيقية، فقد قفز هذا الرصيد من أربعين مليون ريال في عام ٥٩م (١) إلى أربعة آلاف مليون في عام ٩٥م. ناهيك عن حجم الإستثمارات الضخمة في ميدان التنمية الزراعية والصناعية.

في حين لن يتسنى لليمن -إن هي أرادت التحرك خطوة واحدة إلى الأمام في ظل وجود علاقات الإقطاع، وغياب الإصلاح الزراعي وثنائية الفكر، وعدم تغير طابع علاقات الشراكة في الأرض الإنتاجية الزراعية- إلى علاقات

(١) ملحق «صحيفة عرفات» الصادرة بجدة، العدد ٥٣ والإثنين الموافق ٧٨/٣/٩هـ ١٩٥٩/١/١٩م.

الملكية الخاصة، وتعميم ممارسة دفع أجر العمل فيها على غرار أجر العامل الصناعي والحرفي، والخدمي، فلن تشهد اليمن تغيراً وتطوراً ليس في بنيتها الإقتصادية والإجتماعية فحسب بل وفي بنية الفكر المتخلفة التي تنهض عليها قاعدة المناهج الدراسية الحكومية الحالية، والأهلية، والمدارس والمعاهد الحزبية بما فيها جامعة التكنولوجيا وكلية علوم التراث، حتى وان تدفقت بغزارة حقول النفط والغاز، وتكدست ملايين الدولارات وتعددت المصارف والبنوك، وكثرت مشاريع الإستثمار فإنها ستصب في خانة واحدة، وتلتهمها قوى المجتمع الطفيلية، والتي سبق لها استنزاف كل موارد البلد الداخلية، والخارجية على مدى العقود الثلاثة الماضية دون أن تقيم مصنعاً إنتاجياً- بالمقاييس العالمية، أو تصتصلح أرضاً، ولاغيرت أو أحدثت شيئاً في أسلوب علاقات الملكية الزراعية الجامد والمتييس منذ آلاف السنين، ماعدا ظهور التوسع العمراني، وانتشار الوكالات التجارية والخدمات السياحية، وبيوتات المضاربة العقارية والمقاولات الحكومية الإنشائية، ومباني مدارس تعلم الصيرفة والمحاسبات المالية الربوية.. وتدور نفس العملية المفرغة بتقدم الزمن ومرور الوقت الضائع مع تدشين منشئات خدمية إضافية، وبناء جامعات ومدارس فكرية حزبية جديدة، وكأن جامعة صنعاء بإعداد منتسبيها الذي وصل إلى مائة ألف طالب إلى جانب طلبة معهد القضاء العالي -غير كافيين لإعداد كادر متخصص في علوم الدين، يوازي مثيله في التخصصات العلمية غير الموجودة أصلاً اللهم إلا من تواجد قلة قليلة جداً منهم، لن تستطيع إفادة البلد مستقبلاً بشيئ غير أن تكون واجهة لعملية التناظر والانقسام الفكري الوطني مما يوفر تربة خصبة للصهاينة والأمريكان، والألمان لإشعال نار الحريق في الأرض اليمنية بعد إغلاق ملف البلقان وافغانستان والجزائر ومصر، كان قد شاركهم فيها بفعالية بعض





طلاب تلك المعاهد والجامعات المذهبية المتحزبة، - المطاردون بدورهم اليوم، من قبل القوى الإستعمارية باعتبارهم - في نظرهاارهابيين، دون أن يتلقوا منها كلمة شكر وعرفان جزاء إشتراكهم معها وبالرغم من أن هذه القوى الإستعمارية -كما يبدو- لاتزال في حاجة إليهم والإستعانة بهم للقضاء على آخر نفس ينبض داخل البلدان الداعية إلى إقامة الحق والعدل الإجتماعي، ومعارضة المخطط الصهيوني الإستيطاني، والنفوذ الغربي الأمريكي الإقتصادي السياسي، القادم تحت شعار النظام العالمي الجديد الذي بدأت أولى التجارب عليه في البوسنة والهرسك وفي آسيا الوسطى والشيشان في القوقاز، ومن ثم في إيران بعد العراق، بهذا المعنى كانت تبدو مظاهر القلق لدى الفريق العمري عند تقييمه لمستقبل اليمن في ضوء معطيات الظروف المحيطة، وتصرفات زملائه قادة الحكم التي كانت تنضاف إلى همومه الذهنية المعاصرة التي حملها معه عشية مغادرة اليمن سراً لزيارة عبدالناصر، في محاولة منه لإكتشاف نواياه الحقيقة تجاه اليمن، بعد تصدع علاقة المصالحة مع الملك فيصل، وانقطاع أمل السعودية في عقد مؤتمر حرض للسلام مجدداً بعد فشل دورة اجتماعه الأول الذي دام عدة أسابيع.

وكانت قائمة الأسئلة لدى الفريق العمري كثيرة هذه المرة وعميقة وأكثر إلحاحاً، كان لي شرف ترتيبها وصياغتها قبل أن أصحبه في هذه الزيارة التي امتدت ثلاثة أيام عقد خلالها أربع جلسات مطولة مع عبدالناصر، وجلستين، مع عبدالحكيم عامر وأنور السادات أسفر ذلك عن موافقة القيادة المصرية على إعطاء الفريق العمري وحكومته صلاحية اتخاذ القرار العسكري بخصوص استعادة المناطق المفتقدة التي كانت قد سقطت في يد العدو بعد اتفاقية وقف إطلاق النار والتحضير لمؤتمر السلام بمدينة (حرض). كما وعده بالإفراج عن

المعدات العسكرية الثقيلة المقدمة هدية من حكومة ألمانيا الشرقية، وكذا عدم الوقوف في وجه وصول المساعدات العسكرية التي كان قد تعهد بارسالها لليمن رئيس وزراء الإتحاد السوفيتي (كوسجين) أثناء مقابلته المشهورة تلك للفريق العمري بالقاهرة والتي أحدثت دوياً في الوسط الدولي بسبب شجب الفريق العمري لسياسة عبدالناصر في اليمن، واعلانه بأن اليمن المستقل المعترف به دولياً يملك حرية إقامة العلاقات الثنائية مع أي دولة وفق هواه ومشيئته، مشيراً بذلك إلى وقوف عبدالناصر ضد إمكانية توقيع إتفاق عسكري بين اليمن وحكومة الصين الشعبية، كانت حكومة العمري تعتزم القيام به وذلك إلى جانب إنشاء مصنع للذخيرة، علماً بأن هذه المحاولة مع الصين قد تكررت من قبل حكومة الفريق العمري خلال حرب السبعين دون جدوى اللهم إلا من الحصول على بعض المساعدات العسكرية الخفيفة، وذلك لنفس أسباب المعوقات الداخلية والخارجية التي كانت تحول ضد إقامة تعاون عسكري مع الصين الشعبية.

كما أسفرت تلك المقابلة أيضاً على موافقة القيادة العسكرية المصرية على إقتراحات الفريق العمر بخصوص نقل العمليات العسكرية المصرية واليمنية من موقع الدفاع إلى الهجوم، وقطع طرق الإمدادات من العربية السعودية وشن الهجوم على قواتها المساندة للقوى المضادة على الحدود اليمنية، فيما يجب ترك الجيوب الملكية في الداخل تحت وطئة الحصار العسكري والإقتصادي لتواجه مصيرها المحتوم، وكشفت له القيادة المصرية - في نفس الوقت - بأنها بسبيل دراسة وتقييم وضعها العسكري عموماً في اليمن، وذلك في ضوء المستجدات السياسية والعسكرية في المنطقة، وبالذات فيما تردد عن بدء تحشد القوات السعودية على الحدود اليمنية، وبناء قواعد الصواريخ أرض أرض التي حصلت عليها مؤخراً من أمريكا.

إلا أن عبدالناصر - لم ينفذ أياً من تلك الوعود، ولم يحافظ على شرف الإتفاق الثالث والأخير، مع الفريق العمري ، حيث تكشف له بعد عدة أسابيع بأن ما كان قد وعد وتعهد به عبدالناصر شيئ وما يبطنه في نفسه شيئ آخر - ولم يتطلب فهم ذلك وقتاً طويلاً،إذ بمجرد عودة الفريق العمري إلى صنعاء ومباشرة عمله العسكري الجديد، ومحاولة وضع خططه العسكرية المتفق عليها مع عبدالناصر - موضع التنفيذ، حتى تلقى إشعاراً من القاهرة بالتريث لبعض الوقت، كما ترافق مع هذا الإشعار بعض التحركات والنشاطات المصرية المشبوهة، ولم يمر أكثر من شهر حتى تكشف له بأن القيادة المصرية تحاول تنفيذ ذلك الإتفاق من طرف واحد، بعيداً عن أي دور لحكومة الفريق العمري التي تحاول جاهدة الإستئثار بالعمل العسكري الداخلي، ولم يكن أمام مسألة إبعاد هذا الدور الوطني المتحمس عن المسرح - سوى قضية وقت، حتى تستكمل الخطط العسكرية المصرية، وتهيئة البديل السياسي للفريق العمري وحكومته المشاغبة التي يجب الاطاحة بها وإدخال أعضائها وأنصارها السجون والمعتقلات والحاق تهمة الخيانة العظمى بها، وذلك مع إحتفاظ عبدالناصر لنفسه بخطط الفريق العمري العسكرية بعد أن قام باختزالها إلى أضيق الحدود على مستوى الأرض اليمنية بما يخدم عملية إعادة انتشار قواته على المواقع الإستراتيجية وانتهاج أسلوب عمل سياسي داخلي دموي تقوم به حكومة تحظى بموافقته ويترأسها مجدداً المشير السلال الذي كان قد أبعده قبل عام ويريد استخدامه مجدداً كورقة على طاولة لعبته السياسية الإقليمية الجديدة وتبدأ معه حكاية قصة الوطن المأساوية الجديدة - وذلك في غضون الشهر الثالث على عودة الفريق العمري من القاهرة إلى صنعاء عندما اتخذ عبدالناصر قراره الخطير المفاجئ وإعلان القيام بانقلاب عسكري على حكومة الفريق العمري،

وإعادة تنصيب المشير السلال رئيساً للجمهورية، وقائداً عاماً للقوات المسلحة، ورئيساً بالتالي لمجلس الوزراء»، وذلك وسط تهليل الصحافة المصرية بتأسيس الجمهورية الثانية لليمن في أعقاب الإطاحة بحكومة الفريق العمري الموصومة بالميول الملكية والعمالة الأمريكية، بما يعني إرسال إشارة إلى السعودية بإعلان القطيعة مع اتفاقية جدة بين عبدالناصر وفيصل حول المسائلة اليمنية التي كان يساوم عليها الطرفان بشكل مكشوف، دون التوصل إلى تقاسم الغنيمة، حيث كان الوقت -لايزال مبكراً على ذلك، ولا تزال هناك بعض الأمور العالقة بخصوص تصفية الحسابات الخاصة، وتسوية الخلافات السياسية الإقليمية المعقدة، فوق أنه لاتزال في جعبة أمريكا - دون علمهما - الكثير من الخطط والمسائل التي تنتظر الحسم .. مما يستلزم معه إعلان دورة جديدة من الحرب والصراع على الأرض اليمنية لابأس إذ ما تحمل الشعب اليمني معها بعض المعاناة والويلات الجديدة إلى أن يأذن الله بتوطد مواقع أمريكا في المنطقة والحاق الهزيمة بالشيوعية وبريطانيا ومعهما عبدالناصر، ليس حياً في سواد عين إسرائيل وتأمين سلامة عروش دول النفط المجاورة بل في سبيل إمتلاك حصة الأسد من أسهم شركات النفط في الخليج، والتفرد بعقد صفقات الإستخراج، والتنقيب عن الذهب في السعودية واغراقها بالأسلحة والمعدات العسكرية التكنولوجية التي تفوق القدرات الذاتية للمملكة، وحيث يتوجب من ثم إدارتها وتشغيلها، وصيانتها من العطب داخل المخازن بما يكفي لبقاء عملية النفوذ الأمريكي لسنوات طوال.

وتبدأ ظهور أولى حلقات هذا المسلسل الذي لم تنته فصوله الدرامية حتى اليوم- وذلك مع اعلان خبر اعتزام القاهرة إعادة المشير السلال إلى اليمن الذي كان قد وصل إلى مسامع الفريق العمري قبل ٤٨ ساعة من تحركه إلى





صنعاء على متن طائرة عسكرية مصرية خاصة تحت حراسة جوية وارضية مشددة، شملت المطارات والطرق، ومباني الحكومة وجهاز الإذاعة، باستثناء مقر وزارة الدفاع ورئاسة هيئة الأركان اليمنية بثكنات ساحة (العرض الأسكي) الذي كان يقع تحت سيطرة الفريق العمري ورئيس أركانه العقيد علي سيف الخولاني.

ولم يكن بوسع الفريق العمري في تلك اللحظة تقبل فكرة الغدر به على هذه الشاكلة رغم أنه كان يتوقع من عبدالناصر عمل أي شيئ آخر إلا أن يدبر عملية الإنقلاب العسكري على حكومته، ويتآمر سراً بالتالي على حلفائه الصادقين معه والمخلصين لقضية الثورتين المصرية واليمنية، في حين كان بمقدرو عبدالناصر - كما أعلن الفريق العمري - أن يؤشر باصبعه - بدلاً من التآمر في الخلف والطعن في الظهر -سرعان ما سوف يستجيب لهذه الإشارة، ويتنازل عن الحكم إن هو أراد ذلك ورأى فيه مصلحة لديمومة واستمرارية الثورة، ومناهضة أعداء الوطن بحق وحقيقة، والأدهى أنه لم يكن قد مر سوى شهور قليلة على تعهد عبدالناصر باحترام الإرادة اليمنية، وتمكين الفريق العمري من إدارة دفة العمل العسكري الداخلي، وتحمل المسئولية على الصعيد السياسي والإقتصادي ولم يكن يبدو على عبدالناصر عند طرح ذلك التعهد أي مظهر عدائي تجاهه، أو مايدل على عدم الرغبة في التعاون معه.

إلا أن الفريق العمري قد أجبر -رغم حسن النية هذه- على الرضوخ للأمر الواقع، ولم يسعه إلا الدفاع عن النفس وشرف الوطن وقبول طلب تزعم عملية المعارضة الوطنية، ومحاولة التصدي للعملية الإنقلابية المبيتة التي استهدف عبدالناصر من ورائها الإحتفاظ لنفسه بشكل سافر - امتلاك حق تقرير مصير اليمن، ومستقبل العمل العسكري فيه وذلك تحت مضلة المشير

السلال كواجهة شرعية يمكن عن طريقها تمرير مخططه الإنتحاري الجديد في اليمن.

وقبل أن تصل طائرة المشير سراً إلى صنعاء بيوم واحد، كان قد انتصب مجدداً أمام قوى المعارضة الوطنية للإنقلاب الخارجي المصري - نفس السؤال التاريخي الأبدي الذي سبق أن طرح نفسه على الوطن عشية التحضير لإعلان ثورة ٢٦ سبتمبر، حول مدى الإستعداد لعملية النهوض الوطني والقيام بمواجهة الخصم السياسي المدعوم خارجياً - وذلك بكفائة وحزم، وافشال نواياه العدوانية على الشعب التي تأتي هذه المرة بدعم من مصر نفسها، وليس من السعودية فحسب، في وقت لم يطرأ فيه على الوضع التاريخي العام أي تطور يذكر على صعيد المقدرة النضالية الوطنية بحيث يمكن مجابهة الخصمين الخارجيين معاً، مصر والسعودية، في وقت واحد؟ ..

يجدر بنا قبل التعرف على الإجابة - تقييم موقف الفريق العمري أولاً من الوضع العام داخل الساحة اليمنية، ومن العملية الإنقلابية ثانياً، وتفهم مدى الإمكانية لديه والإستعداد للمنازلة، وماهي قواه الميدانية والمساندة الشعبية له. وماذا لو انهزم أمام أولئك الخصوم، أو لحق به العدوان والأذى، وتعرض مجدداً للغدر والخيانة من الداخل، على يد الأنصار والرفاق برئاسة القاضي الإرياني والأستاذ النعمان والشيخ الأحمر. هل سيخذله الشعب والوطن أيضاً، وتنتهي القضية باختفائه عن المسرح السياسي والعسكري مشيعاً بزغاريد الفرح العدواني كما في الماضي عند انهزام المناضلين والمدافعين عنه شأن مايجري داخل شعوب البلدان المتخلفة الرازحة تحت العبودية والجهل والمرض؟.. غير أنه يتقدم معرفة ذلك واجب تفهم أبعاد حقيقة شخصية الفريق العمري من الداخل، ومعرفة دوره على صعيد خدمة الوطن وقيادة الثورة، وذلك

قبل الإطاحة به على يد عبدالناصر والسلال بعد بضعة أيام من تاريخ هذه اللحظة الوطنية الحرجة، وعودته مجدداً إلى الحكم بعد خروجه من سجون عبدالناصر عام ١٩٦٧م.

إذا ما لخص ذلك في بعض السطور المقتضبة أمكن القول قبل أي شيئ أنه كان على صعيد السلوك الحكومي - نزيهاً وصارماً تجاه الحفاظ على المال العام، وغير متسامح مع اللصوص والمرتشين، كما كان على الصعيد الشخصي يحترم نفسه ويحافظ على سمعة شرفه العسكري، وموقع عمله الحكومي، ولم يسمح لأحد من أفراد أسرته أو أقاربه وأصدقائه الأثراء والنفوذ على حسابه، ورغم انشغاله- من ناحية أخرى بالعمل العسكري- فقد كان منفتحاً على صعيد العمل السياسي، وتقلقه مطالب أعمال الإصلاح الحكومي، والتعجيل بإقامة مشاريع البنية التحتية، وإنشاء القاعدة الهيكلية للتطور الإجتماعي والإقتصادي والثقافي. وقد تبني في هذا الإطار - إنشاء المكتبة الوطنية العامة، ووضع حجر أساس مستشفى الثورة العام وتأسيس أول جهاز للإحصاء، كان يطلق عليه إسم المكتب الفني وارسال البعثات العسكرية والمدنية إلى الخارج، واختط أرضية لمبنى جامعة صنعاء، وتبني مشروع وادي سردود الزراعي بتمويل سوفيتي بلغ نصف مليار دولار. كذا مصنع إسمنت باجل، وإنشاء طريق الحديدة - تعز، بمساعدة روسية أيضاً، كان لي شرف التعاون معه في إنجاح ذلك، بنفس القدر الذي تم العمل فيه معاً على مستوى التأهيل الشخصي ورفع الكفائة الفكرية الثقافية والسياسية بحفزه على الإطلاع، ومده بالمعلومات والأخبار الدولية، والأحداث العالمية التي لم يكن وقته يسمح له بمتابعتها.

وكانت فرص أوقات العطلة الأسبوعية، وليالي السهر في مواقع الجبهة

العسكرية والرحلات الخارجية لاتمر عبثاً دون أن أقرأ معه مدونات الكتب اليمنية التاريخية، ومذكرات الساسة والقادة، وكتب الرحالة، والذهاب إلى المسارح، والمعارض، والمتاحف العربية والعالمية. الأمر الذي جعله على مقربة فكرية مع وقائع وأحداث العصر، والإقتدار على الحوار الثقافي والجدل السياسي الذي كان يفتقر إليه. في حين لم تكن حاجته الداخلية -كما لاحظت- إلى إثراء موقفه ضد التعصب الطائفي والمذهبي، والمناطقي، وظاهرة المراتبية والوجاهة الإجتماعية، فقد كان لديه ما يكفيه ضد تلك النزعات الداخلية الشخصية السلبية، كما كانت تطفح نفسه بمشاعر الود والعطف على المحرومين والمضطهدين، وتذوب عواطفه العسكرية المتصلبة تجاه مظاهر الأسى والحزن البشري، والألم الإنساني، وقد تخلى ذات مرة - ونحن في الطريق من مدينة تعز فجر أحد الأيام متوجهين نحو باب المندب في مهمة عسكرية مستعجلة، تخلى عن موكبه ونزل من سيارته لصالح انقاذ ضحايا سيارة شحن كبيرة انقلبت بركابها على الطريق الترابي كانت جثثهم قد غاصت تحت وطئة حمولتها، وما كان أكثر عدد الموتى والجرحى بينهم، حملهم مع جنوده على الأكتاف وأرسلهم على سيارته وسيارات حرسه إلى مستشفى تعز على بعد ٣٥ ك.م من موقع الحادث، ولم يطمئن له بال حتى أنهى مهمته الإنسانية هذه عند الظهر وواصل رحلته في أسى إلى باب المندب وذلك رغم فوات موعد الإجتماع العسكري الهام مع قادة الميدان الذين كانت تعترض سبيلهم بعض المشاكل مع القادة المصريين.

كما وأنه رغم الشكيمة العسكرية الصارمة، وقسوة قلبه عند مقارعة الأعداء على الجبهة، فقد كان يملك في نفس الوقت إحساساً عاطفياً مرهفاً تأسره مناظر الجمال والطبيعة والبحر، وسماع الموسيقى، وبالذات سماع صوت

وموسيقى أم كلثوم، والحان الغناء الصنعاني بأداء المطرب محمد حمود الحارثي الذي يحتفظ له بكل أعماله الغنائية ويستمع إليها على الدوام سواءً داخل البلد أو خارجه، فوق أنه كان يجيد أسلوب فن الرقص الصنعاني، ويسحره سماع (المزمار) والأصوات الشعبية الفلكلوري -في حين كانت لديه- من ناحية أخرى -مقدرات، ذهنية عالية، ويمتلك موهبة الحفظ والإقتدار على الإختزال- حيث كان يختزن عقله مفتاح مخابرات الهاتف السلكي واللاسلكي، وأرقام التلفون، بمجرد السماع للمرة الأولى، كما لو كان جهاز كمبيوتر بمقدوره استعادة تلك المخابرة عند الطلب، واستذكار مفتاح الشفرة وأرقام التلفون عند الحاجة إليها. ولهذا لم يكن يوجد في مكتبه العسكري أو المدني ولا في المنزل جهاز تحويل تلفوني لخدمته، ولا مذكرة لحفظ أرقام الشفرة الحكومية كذا وأرقام أجهزة التخابر التلفونية الرسمية، حيث كان كل ذلك محفوظاً في ذاكرته الخاصة. وكثيراً ما كنت ألجأ إليه عند حاجة الإتصال برقم جهاز تلفون حكومي غير معروف كما ولم يكن في حاجة إلى من يساعده على فك أحرف الشفرة، وكان يقوم بكتابة الرسائل عليها بنفسه اعتماداً على الذاكرة دون الحاجة إلى موظف حكومي خاص، وكان يحسده على موهبته الذهنية هذه زملاء العمل معه قبل الثورة في جهاز وزارة المواصلات قسم أجهزة السلك واللاسلكي الذي كان يسمى (طار الهواء) ويعمل على الموجة المتوسطة تحول قسم منه عام ٥٨ إلى جهاز إرسال إذاعي للحكومة على الموجة الطويلة كان له فضل استلام هذا القسم من المهندس الألماني (ستولز) وجمال عمران المهندس المصري، وتشغيله من ثم بدلاً عنهما بالإشتراك مع أوائل كادر جهاز المواصلات الفني أمثال المرحوم عبدالله طاهر، وسعد يسر، وعلى الأبيض واحمد الزقار، وعلي جار الله، وعبدالله فرحان، ومحمد مرشد الغرباني، والمرحوم علي موسى المهندس الإذاعي

اليمني الكبير الذي اخترع جهاز إرسال إذاعي أقدم على عملية البث عليه من منزله بحارة بستان السلطان وأرسل أول إشارة إذاعية غطت العاصمة وضواحيها ، وسببت إزعاجاً وقلقاً للسلطات التي أوقفت هذه العملية على الفور خوفاً من استخدام هذا الإختراع لعملية التحريض السياسي عوضاً عن المنشورات التي كان ينتظر طويلاً حتى وصولها سراً من عدن، ويصعب توزيعها ونشرها في أوساط الناس، كان الفريق العمري على رأس من يقوم بمسؤلية الإشراف على أماكن التوزيع والنشر هذه- ولهذا كان أول من شجع المهندس على موسى على القيام بهذا الإختراع الذي لم يوفق في أداء مهامه السرية إذ سرعان ما اكتشف وأحبط ، وأنه حرياً بالوطن - كبقية الأمم والشعوب المتحضرة - أن تجعل من منزل المهندس على موسى متحفاً فنياً يشهد على المحاولات اليمنية الإبداعية الأولى في مجال الإرسال الإذاعي يحتفظ بداخله بتلك الأجهزة القديمة المستخدمة التي حولها العقل اليمني الأول إلى جهاز ناطق من واقع غرفة صغيرة تحولت إلى استديوا إرسال خارجي لأول مرة في حياة اليمن على صعيد المحاولات غير الرسمية المعتمدة على الخبراء الأجانب خاصة إذا علمنا بأن أول تشغيل أجنبي لعملية البث الإذاعي في اليمن على الموجة المتوسطة كان في نهاية عام ٤٨ لمدة ساعتين في اليوم في حين تخبرنا بعض الوثائق التاريخية بأن أول تشغيل لعملية البث اللاسلكي قد حدث في عهد الحكم التركي بنهاية القرن التاسع عشر وذلك عن طريق كابل كان قد وضع في البحر الأحمر كان يتولى عملية الإرسال والإستقبال عليه المدعو (نوري أفندي)(١) فقط وبفضل ذكر هذا الحدث في هذا المصدر أمكن معرفة البداية التاريخية في حين يختفي تسجيل أي حدث فني من هذا النوع داخل ارشيف

(١) أنظر - مخطوطة : إسماعيل الوشلي - تحقيق محمد الشعيبي - المطابع العصرية - صنعاء ١٩٨٠م.

وزارة المواصلات وجهاز الثقافة المعنيين ليس بتكريم وانجاز متحف المهندس علي موسى فحسب بل بتوثيق تاريخ أعمال الوطن في مجال فن الإتصالات وإلا فما مهمتها على صعيد تسجيل ذاكرة الوطن وخدمة دافع الضرائب المواطن المكدود على صعيد المعرفة التاريخية الوطنية التي تحظى بكل الرعاية في البلدان الأخرى حيث يوجد الحس الحضاري والشعور بالمسئولية نحوه.

غير أنه لايزال هناك -كمايبدو- بعض الوقت حتى الوصول إلى ذلك المستوى حيث لم يتم بعد احترام ذكرى قادة وزعماء الوطن الفاعلين الأساسيين في حركة التطور العام فكيف الحال مع ممثلي عنصر التغيرات والإبداعات العرضية الثانوية أمثال المهندس علي موسى.

وأول بائع جوال للكتاب المطبوع، والمخطوطة، مثل (الجبلي) ومحمد عتيق وأول سائق سيارة مثل ملاطف والحاج محمد قلاله، وناجي حمران وقائد للطائرة(١)، مثل فلان العطاس من مواطني الحديدة وأول مشغل للمولد الكهربائي مثل حمود الكحلاني، ومحمد الفيل، وأول فنان تشكيلي، مثل الجناتي، وعلي عبدالرحمن الأمير، وأول تصوير فوتوغرافي، وعرض سينمائي عام ١٩٢٨م، كذا حول صناعة الدواء في اليمن على يد طبيب الإمام يحيى، فلان الصباحي، وأحمدحمادي التركي، والدكتور حمود الخميسي وأخيه أحمد، وعلى شبيل، أول أطباء يمنيين متخصصين تخرجوا من المعاهد الطبية التركية، وقام على اكتافهم معالجة المرضى اليمنيين على طول وعرض البلاد إلى غير ذلك من القضايا التي قام عليها تطور فكر اليمن العلمي، والتقني والفني، علماً بأن كل بلدان أوربا وأمريكا والعالم تلهث وراء البحث في ذلك، وترصد الأموال الكثيرة من أجل جمع تلك المعلومات، وتقوم بعمل المتاحف، والمعارض

(١) مخطوطه . إسماعيل محمد الوشلي . تحقيق محمد الشعيبي .. مصدر سابق

المكرسة لإحياء ذكرى أصحابها وإبداعييها كونهم يجسدون ذاكرة الوطن العلمية التاريخية والنضالية السياسية والإجتماعية والإقتصادية، حيث يحج اليها الناس من الداخل والخارج، ويحلم السواح الأجانب بالوصول إليها والتعرف على تاريخ وحياة الشعب من خلالها، ومع هذا لايوجد في اليمن أي شيئ من هذا القبيل، رغم أنه لم يكن فقيراً في هذا المجال، ويملك أكثر من أي شعب يسير على طريق التطور مخزوناً تاريخياً عظيماً وذالك على الصعيد الوطني النضالي،والعلمي، والفني المعماري، وأنه لعار على الجيل الواعي المتعلم والمثقف الوقوف على نهاية السلم في وقت لم تبخل فيه الدولة على عملية التمويل ولم تقف حائلاً أمام إنجاز أي عمل مشرف للوطن وأن المسئولية التاريخية كبيرة جداً على قادة الأجهزة الثقافية والإعلامية والجامعية الذين تنساب المليارات من تحت أيديهم دون إنجاز أي شيئ من هذا القبيل سوى إعالة موظفي هذه الأجهزة القابعين في أماكنهم دون عمل في انتظار استلام المرتب آخر كل شهر.

يجرنا هذا التداعي إلى تذكر مواقف وامكانيات عطاء الفريق العمري في ذالك المجال -كما سوف يتبين - كما على صعيد العمل العسكري والنضال السياسي، وذلك عشية المواجهة مع العملية الإنقلابية العسكرية المصرية السلالية، بعد أن كان قد صعد نجمه على الساحة اليمنية من خلال خوض بعض المعارك الناجحة بعد قيام الثورة مباشرة، كانت تتصدر أخبار هذه المعارك أجهزة البث الإذاعي الحكومي أولاً بأول باعتبارها الوسيلة الوحيدة التي كانت تربط الجماهير باخبار تلك المعارك/ كان لي شرف الإسهام/ في بلورة شخصية الفريق العمري إعلامياً في اذهان الجماهير، وعلى مستوى الوسط الدولي الخارجي، سرعان ما ظهر تأثيره في طابع الإستقبالات الجماهيرية له والحفاوة به عند كل

شارع ومنعطف في العاصمة ومحافظات الجمهورية وقت زياته المفاجئة لها -وذلك بما يفوق حفاوة الإستقبالات المعدة سلفاً لرئيس الجمهورية أو أعضاء مجلس القيادة أو أي شخصية يمنية أخرى كبيرة.

ومع هذا فقد كان ينقص هذه الشعبية التي حظي بها، الشيئ الرئيسي، هو روح الإنضباط والإستمرارية حيث كان يمكن للفريق العمري دون سواه الإستفادة من هذه الشعبية الجماهيرية الكاسحة وذلك لصالح دعم نضاله الوطني السياسي الفردي طويل المدى - لو أنه كان قد اتجه صوب حشد هذه الجماهير في إطار عمل سياسي منظم، عوضاً عن الإعجاب العفوي الذي سرعان ما يزول ويتبخر مفعوله عند أول منعطف صعب قد يتعرض له كلاهما على حد سواء.

وعندما كنت أطرح على الفريق العمري مثل هذا التصور كانت الثقة بالنفس تطغي على هذا المفهوم، فوق أنه لم يكن قد تشرب بممارسة العمل السياسي الحزبي المنظم- شأن بقية الزعماء اليمنيين الذين كانوا قبل الثورة يدورون في حلقة مفرغة -كان الإمام يحيى والإمام أحمد من بعده- هما محور هذه الحلقة وبد اية السلسلة فيها والنهاية، دون امتلاك هدف سياسي واجتماعي واقتصادي واضح ومحدد يتطلب رص وحدة الصف الجماهيري، والإعتراف بدوره الفاعل والحاسم .. حيث بدأ مكتفياً بمظاهر الإعجاب والتأييد اللذين لم يحصل عليهما غيره قائلاً : لن يتخلى الشعب عني وقت الحاجة إليه، وأنه يعرف بطبيعته الصديق من العدو. ودون حاجة إلى من ينظمه كما وأنه شعب معطاء، وعلى استعداد لتلبية دعوة النضال عند أول إشارة، نفس الثقة العمياء بالنفس، عندما كنت أناشده - ضمن مناشدات آخرين له - بخصوص كتابة مذكراته -رغم أني أعرف عدم ميله إلى الكتابة- ولهذا كان البديل جاهزاً في





شكل عمل سلسلة أحاديث تسجل ثم تفرغ وتصاغ مجدداً. ومع هذا كان غير موافق، وعازف عن المجد التاريخي، وغير معول على تذكر التاريخ لأعماله وبطولاته وانجازاته، وكان يعقب على كل مناشده له ومطالبة بالقول: إذا كان هناك عمل مميز قمت به فسوف يتحدث هذا العمل عن نفسه، وليس بحاجة إلى من يخبر تاريخياً عنه، فذاكرة الأجيال لا تمحى أبداً.

وفي إطار الثقة هذه، والإعتماد العفوي أيضاً على الجماهير، والركون كذلك على ذاكرة التاريخ التجريدية - استند في عملية صراعه مع الحركة الإنقلابية المصرية السلالية - وذلك على عفوية حماس ضباط وأفراد القوات المسلحة قليلي العدد والعدة، والكفائة، وضعف التجهيزات العسكرية مقارنة بامكانيات الإنقلابيين، فضلاً عن وجود الخلل داخل الصف الوطني، وغياب التوجه السياسي والنضال الواحد، وتذبذب فكر القادة والزعماء السياسيين التقليديين، الذين وقفوا إلى جانبه، عند بداية الأزمة الإنقلابية، ليس إلا بواقع الخوف من المصير المجهول الذين كان ينتظرهم في أعقاب نجاح الإنقلاب واعادة المشير السلال إلى الحكم، فضلاً عن غياب الدعم الخارجي للإرادة اليمنية الجديدة تحت قيادته، تلك الإرادة النازعة إلى الإستقلال عن النفوذ المصري، وكذا اختلال ميزان القوى الدولية الإشتراكية في اتجاه مساندة الموقف المصري أكثر من اهتمامها بدعم الثورة اليمنية مباشرة إلا عن طريق مصر نفسها، وذلك رغم اعتراف منظومة الدولة الإشتراكية -وفي مقدمتها الإتحاد السوفيتي- بمجموعة أخطاء عبدالناصر وحساباته الإقليمية المشكوك في مواءمتها مع أهداف الثورة اليمنية وصيانة النظام الجمهوري الذي تعصف به عوامل الضعف والوهن الداخلي، وغير المؤهل (جيوبولوتيكياً) للعب دور الثورة العربية التي كان يحلم بها عبدالناصر.

ولم تتجلّ بشاعة هذه اللوحة أمام الفريق العمري إلا عندما دخلت عملية المعارضة للإنقلاب المصري السلالي - محك التجربة العملية الفعلية مع بدء إجتماع قادة المعارضة برئاسة الفريق العمري بمبنى رئاسة هيئة الأركان العامة في صباح اليوم السابق ليوم الإنقلاب وإعادة المشير السلال من القاهرة إلى اليمن، وذلك بهدف تدارس الموقف الوطني العام ومحاولة اتخاذ قرار مشترك فيما يخص العملية الإنقلابية المبيتة هذه، وكيفية وجوب التسطي لها قبل فوات الأوان، علماً بأنه لم يشارك في هذا الإجتماع أولئك الذين يناهضون الوجود المصري بشكل عام، ولم يحضره بالتالي القاضي الإرياني والأستاذ النعمان اللذان كانت تتباين وجهات نظرهما حول الوجود المصري والعملية الإنقلابية السلالية - من شخص لآخر. كما ولم يشارك فيه - من ناحية أخرى- ممثلون للعناصر الجمهورية المنشقة أو مندوبون لعناصر قوى الإقطاع، وزعماء القبائل والمشايخ الكبار، بما فيهم الشيخ عبدالله الأحمر، الذي كان حتى تلك اللحظة ممسكاً بعلاقة الصلة مع القيادة المصرية، ويتلقى الدعم منها رغم معارضته للعملية الإنقلابية المزمعة وإعادة المشير السلال إلى الحكم.

ذلك ليس لأنهم غير راغبين في منازلة القوات المصرية والتصدي للعملية الإنقلابية، بل في أن هذا الإجتماع الذي دعا إليه سراً الفريق العمري واقتصر على بعض كبار الضباط وقادة العمل الميداني، وعدداً من أعضاء حكومة العمري، وبعض العناصر السياسية المدنية المستقلة وذلك إلى جانب ممثلين عن التجمع الوطني الديمقراطي الوحدوي -كان من بينهم على ما أذكر على الضبة ، والمرحوم علي عبدالله الأكوع، وعلي لطف الثور، والمرحوم عبدالله محمد عامر، ومحمد المطري والأستاذ أحمد الشجني، وعبدالله مقبول الصيقل، والمرحوم الأستاذ محمد عبده نعمان الحكيمي -إضافة إلى تواجدي دوماً مع الفريق

العمري- كان يستهدف تحقيق وانجاز عمل وطني مغاير لاينسجم بالتأكيد مع مطامح تلك العناصر والقوى، والتي كانت على النقيض من مطالب الوطن الحقيقية، الساعية إلى تحقيق وحدة الصف الجمهوري النضالي، والإبقاء على طابع التعاون والتحالف مع مصر على أساس علاقة الند بالند في إطار الحفاظ على سيادة الوطن، واستقلالية صنع القرار السياسي، والعسكري. ومحاولة اقناع عبدالناصر بوجوب التخلي عن ممارسة أسلوب الشقاق والنفاق داخل الصف الوطني، وضرب بعضه ببعض عن طريق العمليات الإنقلابية.

وهو ما كان يطمح اليه الفريق العمري وذلك من وراء دعوته إلى عقد هذا الإجتماع التاريخي الحاسم، فهل نجح ياترى في انجاز مهمته الوطنية الصعبة هذه وهل تمكن من تفويت فرصة نجاح الإنقلاب العسكري الموجه ضد حكومته، أم أن الوقت لايزال مبكراً أمام قادة الوطن، في امتلاك بعد النظر السياسي النضالي طويل الأمد، والإيمان بالشعب وتجاوز مرحلة الفعل ورد الفعل، التي كانت تحكم كل المواقف الوطنية السابقة منذ انعقاد مؤتمر القمة في جدة، مروراً بمعطيات مؤتمر حرض للسلام والتجمعات الوطنية المناهضة لهما، وانتهاء برد الفعل الجماهيري على اكتشاف مخطط احتواء الثورة من الداخل في اتجاه اقامة الدولة الإسلامية الذي تبناه قادة حزب اتحاد القوى الشعبية برئاسة ابراهيم علي الوزير، ومباركة الملك فيصل/ هذه المواقف التي كانت تنتهي وتتبخر بمجرد إنطفاء مفعولها الإيجابي، دون أن تظل مشتعلة وتبقى سلسلة متواصلة الحلقات والأبعاد على طريق نضال الوطن الطويل.

ذلك ما سوف تكشف عنه السطور التالية، وذلك مع تفهم ما أسفر عنه هذا الإجتماع الوطني المغلق الذي كان قد بدأ عاصفاً في أول الأمر، ثم رزيناً وهادئاً مع اقتراب النقاش من ملامسة جوهر الموضوع المطروح للتداول الذي حل

مقام الحماس، والدعوة إلى خوض غمار المعركة العسكرية فوراً ضد الإنقلابيين السلاليين والمصريين معاً، والإستنجاد بالجامعة العربية ومجلس الأمن بهدف تقديم العون السياسي، والدعم المعنوي لإرداة الشعب اليمني المعارض للتدخلات الخارجية في شئونه الداخلية. علماً بأن ذلك الإقتراح شبه المتطرف قد جاء بمثابة رد فعل لطرح آخر كان قد قدمه قبلهم بعض العناصر الوطنية المخلصة لعبد الناصر، والتي لم يكن لديها أدنى شك في نواياه وتوجهاته الثورية. قضى بفكره ارسال برقية من قاعة الإجتماع - إلى عبدالناصر تناشده بالتروي وتلفت نظره إلى خطورة مخطط قوى اليمين المصري بقيادة أنور السادات المسئول أمام عبدالناصر عن اليمن والمتعاون سراً مع أجهزة المخابرات الأمريكية التي تدفعه إلى القيام بمقامرة جديدة في اليمن غير محسوبة العواقب بالنسبة لعبدالناصر ولمصر على حد سواء.

وقد انصب النقاش -الذي أداره بالتناوب كل من الفريق العمري والعقيد على سيف الخولاني رئيس هيئة الأركان -بعد أن صمتا طويلاً - قبل انتخاب هيئة الرئاسة - في استماع أولئك المتحدثين المتحمسين الذين لم تخل، قاعة الإجتماع من تأييد لإقتراحاتهم تلك. غير أن الجميع أنصتوا عند سماع صوت ممثل قادة الأسلحة الميدانية الذي طلب منه الفريق العمري الإعراب عن وجهة نظرهم، حيث يدامن كلامه أن قادة السلاح يملكون خياراً واضحاً، واجابة محددة على عملية الخيانة ومحاولة الإنقلاب، وذلك بمنع وصول طائره المشير السلال إلى الأرض اليمنية، حتى وإن تتطلب أمر اسقاطها في الجو، وذلك تجنباً لأحداث مذبحة وطنية في حال تمكنه من العودة إلى الحكم/ وظهر في بادئ الأمر وكأن الحضور باكمله كان مهموماً باحباط العملية الإنقلابية وذلك عن طريق قتل المشير السلال، حيث لا وقت لغير الجد والميادرة، وعدم جدوى

التحاور مع عبدالناصر، وانتظار أمل ثنيه عن قراره الخطير.

غير أنه اتضح من خلال تعقب الفريق على ماتم طرحه من اراء حتى تلك اللحظة، بأن النية -كما قال- لاتسير في هذا الإتجاه، ولايجب أن يراود أحداً -كما هو بالنسبة له- مجرد التفكير في إيذاء المشير السلال شخصياً أو محاولة تعريض حياته للخطر بالرغم من تواطئه مع المخطط المصري الآثم الذي سبق أن ذاق مرارته بدوره -عند إقصائه عن الحكم دون رضاه وتحدياً لإرادة الشعب، وانتقاصاً لسيادته على أرضه وحق اختياره أو ابعاده لحكامه دون سواه، وقد جئنا إلى هنا -واصل العمري كلامه- وذلك بهدف البحث عن حل مناسب من شأنه تجنيب الوطن مخاطر إضافية هو في غنى عنها، واني سعيد بسماع شيئ من هذا القبيل.

وبعد طول نقاش وحوار ساخن، وجدل عريض فيه الرأي المتسرع وفيه المقارب للحكمة والصواب، وفيه الذي لم يكتمل نضجه بعد، رغم قوه العرض، ودقة التعبير، وفيه البين بين لامع هذا الرأي ولا مع ذلك، ولايملك بالتالي رأياً يخصه أكان هذا الرأي كاملاً أم ناقصاً، وهو ما كان عليه وضع حال أغلبية المجتمعين الذين فاجئهم خبر اقتراب موعد الإنقلاب دون أن يتيح لهم ضيق الوقت فرصة امعان الفكر والنظر الثاقب الذي كثيراً ما يفتقر اليه العمل الوطني الإرتجالي الغير قائم على أسس الإنتظام الوطني المسبق المحكوم بالولاء والطاعة للجمعة، واتباع منهج تكتيكي واستراتيجي مدروس ومتكامل يغطي الإجابة على كل التساؤلات المطروحة ، وتلك المسائل الإعتراضية المحتملة، والقضايا الإستراتيجية المستقبلية القادمة، التي لاتزال في علم الغيب، وذلك بما يتجاوز حدود معطيات رد الفعل الآنية القاتلة التي تنشأ عادة لدى المتأثرين المباشرين بالفعل الطارئ ضدهم، والمطالبين باتخاذ قرار فوري مضاد لن يكون

إلا خالياً من الحكمة والصواب وذلك كما حدث مع قادة الحزب الإشتراكي عام ٩٤م لحظة فشل ما سمى مشروع الأمة الحضاري وفوز القوى المضادة لهم في الإنتخابات العامة، بانعكاس اثر تلك المفاجئة على أسلوب تفكيرهم وتصلب موقفهم الذي بقى مشدوداً دون التمكن من ابتكار الحل الفكري الموضوعي الصحيح الذي يصون وحده الصف، ويساعد على مواصلة النضال الوطني طويل الأجل، والذي لم يكن يتوقف بنجاحهم الكاسح في تلك الإنتخابات، أو عند خسارتهم لها. بل أن تلك الخسارة كانت مفيدة ليس للوطن فحسب بل ولقادة الإشتراكي أيضاً من حيث التعلم وضرورة الإقلاع عن الأفكار (الطوباوية) الحالمة، وترك الإعتداد بالقوة فحسب، والإيمان بالتحالف الوطني الواسع وصولاً إلى اكتساب مواقع جديدة، وليس خسرائهما معاً دفعة واحدة، وذلك في لحظة انفعال وغضب.

نفس ما كان سيحدث للفريق العمري الذي كان يواجه نفس الخيار العسكري ولولا حنكته لكان الوطن قد تعرض لكارثة ٩٤م، غير أنه فضل السجن على أن لايدمر الوطن دفاعاً عن مواقع السلطة والحكم، واحتفظ بنفسه كذلك لحين يحتاج اليه الوطن ويقوم بتحقيق مشروعه الحضاري العسكري على مستوى دحر العدوان الخارجي وتأهيل الوطن لإجتياز المرحلة الإنتقالية، على صعيد اثبات الهوية النضالية للشعب، واستكمال عملية التحرر من النفوذ الخارجي، ومن الأغلال الإجتماعية الراكدة. وفي هذا تكمن عظمة شخصية بعض الزعماء والقادة في التاريخ بالأخص في ظروف غياب حزب سياسي يسترشد برأيه ويتم الرجوع إليه، وذلك على غرار ما كان متوفراً لدى قادة الحزب الإشتراكي، غير أن سيطرة رد الفعل لدى بعض قادته، لم تحفل بأي شئ من ذلك القبيل، بما يؤكد مجدداًعلى عدم جدوى، وفعالية العمل الحزبي

الانفرادي خلال المرحلة الانتقالية التاريخية للبلدان المتخلفة وفشل وحدة الرأي الفردي الحزبي في ظل غياب الرأى الوطني الآخر قيد التحالف الأمر الذي افتقد معه بعض قادة الاشتراكي الى الحكمة والشجاعة الأدبية التي تميز بها موقف الفريق العمري رغم محدودية ثقافته وتجاربه النضالية غير آن الصراحة والوضوح وايمانه بجدوى الحوار مع العناصر الوطنية، قد اعانه على تجنب الكثير من المزالق، والمهالك التي كانت تنتظره وذلك كما سوف نرى من خلال تعامله مع ذلك الحدث الخارجي الداخلي المفاجئ الذي كان يستهدف ابعاده عن السلطة ومحاولة قتله مع رفاقه، تجلى ذلك منذ اللحظة الأولى للاجتماع الوطني الموسع؛ وبالذات عندما حاول اختبار مقدرة المجتمعين وجس نبضهم بوضع النقاط على الحروف -بعد أن استمع إلى معظم أرائهم- وحصر قضية الخيار بين أمرين لاثالث لهما.

أما المواجهة العسكرية المضادة لعملية الإنقلاب، وهذا معناه انفتاح باب المعركة مع القوات المصرية العاملة في اليمن وليس مع المشير السلال فحسب. أو الإستسلام بالمقابل – تجاه الأمر الواقع، والنزول عند إرادة عبدالناصر. وهذا يعني التخلي عن شرف الوطن، والدفاع عن كرامة وسيادة الشعب.

ولاذت القاعة بالصمت أمام هذا الحسم الذي قطع الطريق على النقاشات الفاضية والآراء المتذبذبة ، والخيارات غير المحددة والموفقة.

وكان كلا الخيارين مرًّا، غير أنه لم يكن هناك مناص أما المجتمعين من اتخاذ قرار شجاع بالإجماع بخصوص قبول أي واحد منهما. ومع هذا -لغاية منتصف الليل- عبر ثلاثة اجتماعات تخللها فترة الغداء والعشاء- لم يتبلور اجماع حول أي من هذين الخيارين. وذلك بالرغم من ظهور ميل لدى أغلبية العسكريين وعدد من المدنيين نحو الخيار الأول، مع تعديل في بعض جوانبه بما

يحول دون الإحتكاك العسكري المباشر مع القوات المصرية، ومحاولة أعمال الحيلة قدر المستطاع في سبيل تحييد هذا القوات عن التدخل وقت الإلتفاف على طائرة المشير السلال واعتقاله، واعلام عبدالناصر في نفس الوقت بهذه العملية التي جائت تلبية لرغبة الشعب اليمني، الذي يكن لعبدالناصر وقواته في اليمن كل تقدير واحترام وحيث لايجب أن يصحب ذلك أي عمل اعلامي، وتدارك عدم اظهار وجود أي عملية مضادة للإنقلابيين، واعلام عبدالناصر والخارج بأن كل شيئ يسير في اليمن ماهو إلا استمراراً لنهج عبدالناصر وليس ضده.

ورغم ظهور اتجاه عام مع هذا الرأي إلا من بعض التساؤل حول وضع آلية العملية المضادة للإنقلابيين/ فقد ظل الباب مفتوحاً أمام الحوار والنقاش بسبب عدم حصول هذا الرأي على الأغلبية المطلقة، وليس الموافقة النسبية التي كان قد حصل عليها بزيادة ثلاثة أصوات على النصف.

وأجل التداول إلى صباح اليوم التالي لإعادة الإقتراع مرة ثانية على أن تبقى حالة الإستنفار داخل القوات المسلحة قائمة وأخذ بعض القوات أماكن عملها في مطار صنعاء والحديدة استعداداً لتلقي الأوامر من الفريق العمري نفسه.

في حين اسند إلى« كل من الفريق العمري، والعميد حسين الدفعي، وعبدالسلام صبرة والعميد الشهيد محمد الرعيني الإتصال بالسفير المصري أحمد شكري والقائد المصري الفريق طلعت حسن، وذلك بهدف التعرف على حقيقة نوايا القاهرة، وفيما إذا كانت لاتزال مصرة على إعادة المشير السلال لتزعم العملية الإنقلابية ومحاولة اقناع عبدالناصر بالتريث، ومحاولة تفهم وجهة نظر حكومة الفريق العمري الممثلة لإرادة الشعب التي تكن له كل إحترام،

رغم أنها تشعر بأن لها وحدها حق قرار الموافقة على عودة المشير السلال إلى الحكم ضمن أي ظرف وتحت أي شرط بما يتوافق مع مصلحة الوطن، وضمان أمنه وكفالة حريته في اختيار زعمائه وحكامه، وليس مجبراً بالتالي على قبول ما يفرض عليه -في هذا الصدد- من الخارج بما يعني للعالم أن اليمن تعيش تحت الوصاية المصرية وهذا ليس مفيداً لمصر في شيئ .

كما أوصى الإجتماع بوجوب فحص ودراسة كل الخيارات المطروحة -حتى موعد الإجتماع المبكر صباح اليوم التالي- بما في ذلك محاولة إيجاد بديل آخر قد يكون أكثر موضوعية، بما يحول دون سفك الدم، واشعال حرب أهلية واسعة النطاق سوف لن يكون وقودها الشعب اليمني فحسب بل ستمتد لتشمل أفراد القوات المصرية بلا شك خاصة في ظل اصرار عبدالناصر على تنفيذ ارادته، والسير بالعملية الإنقلابية قدماً -كما هو متوقع.

ولم اتمكن تلك الليلة من العودة إلى المنزل، حيث تحتم على - بموجب توجيه أعضاء حزب التجمع الذين سوف يواصلون اجتماعهم تلك الليلة بهدف وضع مشروع لتقديمه في اجتماع اليوم التالي -تحتم علي الذهاب مع الفريق العمري الذي كان ينتظره بمنزله عدد من القادة والسياسيين الكبار بما فيهم القاضي الإرياني والأستاذ النعمان لابد أن لهم افكارهم الخاصة يجب أن يكون التجمع في الصورة مع المستجدات التي سوف ينبني عليها اكتمال موضوع مشروعه المعتزم تقديمه صباح اليوم التالي، وفي منزل الفرق العمري -كان في انتظاره أيضاً إلى جانب أولئك السفير المصري أحمد شكري، الذي غادر منزل الفريق العمري بعد أن أبلغه بموقف العناصر الجمهورية المعارضة للعملية الإنقلابية المزمعة -دون أن يفصح له عن النوايا المعتزمة لمواجهة ذلك -غير أنه لم يخف عنه امتعاض حكومته من تصرف عبدالناصر الإنفرادي ملمحاً له

بلباقة إلى أن الشعب اليمني لايرغب وليس مجبراً على الدخول في صراع مسلح مع الحليف المصري مهما كان الأمر، لذلك فإنه لايزال يأمل في أن يكون عبدالناصر أكثر حكمة، ووعده السفير المصري بنقل وجهة نظره إلى القاهرة فوراً وأنه سوف يسعى -بالتالي- إلى ما فيه الخير والمصلحة، ولسوف يعطيه جواب القاهرة الذي يرجو أن يكون ايجابياً وذلك صباح اليوم التالي، رغم أنه قد ابلغ الفريق العمري بأن عبدالناصر لن يتراجع عن موقفه، ومع هذا فقد ارتاح القاضي الإرياني إلى طرح الفريق العمري مع السفير المصري باعتبار ذلك الطريق الأنسب لمواجهة الأزمة -حسب وجهة نظره- والتي ظل متمسكاً بها رغم افصاح الفريق العمري له بما دار في اجتماع مبني هيئة الأركان. وماعدا وجهة نظر القاضي الإرياني -الداعية إلى انتضار جواب من عبدالناصر وأمل التوقف عن اتخاذ أي مواجهة تدل على الإقدام العسكري المضاد -لم تظهر أية اطروحات أو أفكار جديدة زيادة على تلك التي قيلت في الإجتماع السابق برئاسة الأركان إلا أن الأستاذ النعمان الذي كان متحفظا امام كلتي وجهتي النظر، بدا وأن لديه مشروعاً يعتزم تقديمه في مجلس الوزراء المشترك مع القيادة السياسية العليا الذي اقترح عقده كل من عبدالسلام صبره، والشهيد الرعيني، وذلك عوضاً عن الإجتماع المتفق عليه في مبنى هيئة الأركان العامة الذي يجب أن تؤجل فيه عملية الحسم لموعد آخر وذلك في ضوء ما سوف يأتي من عبدالناصر رداً على ملاحظة الفريق العمري.

ولم يسفر الإجتماع الموسع الذي عقد بمجلس الوزراء عن شيئ جديد سوى ظهور ميل للحلول شبه التوفيقية، والتمسك بورقة الأمل في تراجع عبدالناصر عن موقفه، ووجوب إنتضار جواب منه بهذا الخصوص.

ويقى الفريق العمري رغم ذلك في حالة ترقب حذر ولم يأمر بغلق ملف

الحوار الوطني في مبنى هيئة الأركان الذي ظل مستمراً حتى مجيئه بعد الظهر إثر مفاجئة وصول طائرة المشير السلال، كما ولم يكذبه حدسه بأن السفير المصري/ كان يقوم بعملية سياسية مزدوجة. تارة يظهر بمن يقوم بدور حمامة السلام، وفي أخرى يقوم بعملية التجسس على نشاطات الفريق ، والتبليغ عن تحركاته واجتماعاته التي لم يكن يفارقها ويدس أنفه فيها بدعوى ضرورة وجوده في قلب المشلكة التي يبحث لها مع الفريق العمري عن حل.. في حين ما كان يهم القاهرة في حقيقة الأمر -خلال تلك اللحظة الحرجة هو الكشف عن مناحي القوة والضعف في موقف الصف الوطني المعارض للعملية الإنقلابية بقيادة الفريق حسن العمري الذي اتضح للقاهرة عن طريق السفير أحمد شكري - بأنه لم يتوصل بعد مع رفاقه وقواته العسكرية -إلى اتخاذ قرار حاسم، توجب على القاهرة في ضوئه مباغتة قوى المعارضة بانزال طائرة المشير السلال التي ظلت تحوم على سماء البحر الأحمر ساعة إضافية في حين كانت تستكمل سراً أعمال الإحتياطات الأمنية داخل المطار وخارجه في وقت كانت فيه صنعاء في حالة ترقب وانتظار لوصول جواب من عبدالناصر على مقترحات قوى المعارضة بقيادة الفريق العمري.

وصعق الجميع عند سماع هدير محرك الدبابات التي تقدمت موكب المشير السلال شاقاً طريقه بفضلها إلى القصر الجمهوري مباشرة، لإعلان نفسه -تحت أسنة الرماح- رئيساً جديداً للجمهورية الثانية المتجددة، وبدا للناس جميعاً بأن القاهرة مصرة على انجاح مخططها متحدية بذلك ليس إرادة الشعب فحسب بل التنكر أيضاً لأولئك الأصدقاء الشرفاء الذي تعاونوا معها بصدق واخلاص لقضية المصير العربي الثوري المشترك، وظهرت على الأفق بوادر خطر اندلاع مواجهة عسكرية دامية/ غير أن فعل وضع قوى المعارضة أمام الأمر

الواقع، بعد نزع فتيل خطر اعتقال المشير على أرض المطار، وتأمين سلامة وصوله إلى كرسي الحكم، واحكام القبضة على الوضع الأمني والعسكري في وجه أي محاولة، أو حركة مضادة سلمية كانت أم عسكرية، قد أوجد حالة من البلبلة والإهتزاز داخل صفوف قوى المعارضة بقيادة الفريق العمري والقاضي الإرياني الذي اصيب بدوره بالذهول، وشعر بخيبة مسعاه الذي كان قد هد من عضد وتوحد رأي الصف الوطني، واحيط مشاريع خططه المضادة السلمية التي كان قد اعتزم القيام بها عشية وصول طائرة المشير إلى المطار، على أمل أن لاتسفك قطره دم واحدة، في حين يصعب الآن بعد وصوله وتمركز القوات المصرية في كل المواقع- الحفاظ على ذلك الهدف والسيطرة علي الوضع دون اراقة دماء غزيرة، وهو مالم يكن يرغب فيه الفريق العمري.

ومع هذا فقد دعا بالإشتراك مع القاضي الإرياني إلى عقد اجتماع في مبنى هيئة الأركان، بعد ظهر ذلك اليوم بمضي ساعتين على اعتلا المشير السلال كرسي الحكم تحت حماية المصفحات المصرية، واحكام القبضة على مبنى الإذاعة، ورئاسة الجمهورية، ووضع خطط عمليات الإعتقال والملاحقة، وممارسة الإعدامات بصورة كيفية. ضم الإجتماع مجاميع سياسية وعسكرية واسعة، اضافة إلى الأستاذ النعمان، واللواء المرحوم حمود الجايفي، وعبدالسلام صبره، والشهيد العميد محمد الرعيني، والشهيد العميد هادي عيسى اللذين قتلا بعد ذلك على يد جنود المشير السلال واعتقال حكومة الفريق العمري، كما سوف نأتي على ذكر ذلك في موضعه- وقد تباينت الآراء داخل هذا الإجتماع الموسع، واختلفت الرؤئ واتجاهات الحلول، وتداخلت مع بعضها البعض مجموعة الخيارات البديلة للخيار العسكري الذي تراجع إلى الخلف وذلك بفعل العجز أمام الأمر الواقع من ناحية، وعدم الرغبة أصلاً في سفك الدم المصري واليمني

على خلفية ما قد يبدو للآخرين -صراعاً على السلطة، وليس دفاعاً عن شرف وحرية اليمن.

أسفر النقاش العام والمحتدم -في النهاية- عن تبلور خيارين رئيسيين طرحا للتصويت، كان قد تبنى أحدهما الأستاذ الكبير أحمد محمد نعمان ممثلاً لرأي بعض المجاميع السياسية الوطنية الموتورة من المشير السلال، والمتضررة من الممارسات السياسية المصرية، حيث كانت ترى في عملية الهرب من اليمن، وتشكيل حكومة في الخارج -بيروت مثلاً- تقوم من هناك بواجب تمثيل ارادة الشعب اليمني، وتدعوا إلى اسقاط حكومة المشير السلال وتطالب في نفس الوقت برفع يد عبدالناصر والسعودية عن التدخل في شئون اليمن/ وقد لقى هذا الخيار بعض المعارضة إلا من نفر غير قليل في صفوف الساسة التقليدين الذين الفوا النضال ضد الإمامة من الخارج، دون اخذ الإعتبار لأهمية قضية تواجدهم داخل الوطن وبين صفوف الشعب، هل لأنهم لايحسنون النضال في الداخل ويشكون من مساندة الشعب لهم.. نتيجة عدم تاهله لعملية النضال، -وهذا شيء وارد- أم أنهم مصريونعلى النضال نيابة عنه لكن عن طريق اللجوء إلى البحث عن أسهل الظروف وأقرب الطرق التي تضمن لهم السلامة والشهرة السياسية، وتدر عليهم المال في نفس الوقت ولايحرمون من الرفاه والنعم....؟ وهو ما اثبت التاريخ فشل مثل تلك المحاولات، وعدم جدوى النضال في الخارج أو الداخل نيابه عن الشعب وفرض الوصاية عليه كقاصر، وغير مؤهل -بالتالي- للمطالبة بحقوقه والدفاع عن نفسه - وهذا معناه القفز على معطيات الواقع ومحاولة قسر قانون التطور التاريخي للمجتمع ودفع مجراه الى الاتجاه التدميري غير المجدي.

ومع هذا فقد أجبر الفريق العمري على الأخذ بوجهة النظر هذه لكن مع





بعض التحفظ لعدم أخذ الإجتماع بمشروع الخيار الثاني الذي طرحه التجمع الوطني في وجه المشروع النعماني الأنهزامي السابق، الذي لم يصوت له الفريق العمري بل كان ممن رفعوا أيديهم لصالح مشروع التجمع نظراً لكونه جاء معبراً عن مزاجه الثوري واستعداده الشخصي لقيادة النضال الوطني في الداخل المتعود عليه في الأصل.

ويمكن عرض جوهر المشروع الذي طرحه التجمع الوطني الديمقراطي وذلك في إطار ديباجته القائلة، بأنه عوضاً عن الهروب من مواجهة المشكلة فإنه ليس أمام من يحب الوطن، واظهار حسن النية تجاه قضاياه والدفاع عن مصالحه، سوى الإعتماد على الشعب، والنضال إلى جانبه في الداخل.

أما كيف يجب أن يكون عليه هذا النضال في هذا الظرف السياسي والعسكري الحرج المحفوف بالمخاطر وأعمال القتل والمطاردة والإعتقالات فإن الهروب إلى الخارج ليس البديل الأمثل، ولن يوقف تشكيل قادة النضال -حكومة في المنفى- عملية اراقة دم المناضلين في الداخل الذين يفتقرون إلى قيادة يلتفون حولها، ويحسون بالأمان في ظلها في حين ما يحتاجه الوطن في هذه الساعة الحرجة هو توحد عمل القيادة والشعب، وذلك في إطار تحالف وطني عريض لاتقوم مهمته على عمل المجابهة العسكرية ضد الإنقلابيين، وإنما يجعله قوة معارضة شعبية وسياسية تعتمد على النضال الطويل، واستنهاض همة الشعب، وتوعيته ورفع كفائته النضالية، السياسية السلمية.

وليكن في البدء بعد انتخاب وتشكيل قيادة هذا التحالف واختيار أمانته العامة الدائمة -دعوة الشعب إلى مقاطعة حكومة المشير السلال، واعلان العصيان المدني، والمطالبة بسرعة اقامة انتخابات رئاسية، وتشكيل حكومة وطنية، على أن لاينتهي عمل التحالف الوطني عند هذا الحد بل يجب أن

يستمر ويظل درعاً حصيناً للوطن وضد كل الإنحرافات حتى يتحقق النصر العسكري ضد القوى المضادة للثورة. وتعترف كل من مصر والسعودية بسيادة اليمن الجمهوري، واستقلال ارادة ابنائه على أرضه، وبناء دولته المركزية، وانجاز البنية الهيكلية الإقتصادية والحقوقية، عندها فقط يمكن حل هذا التحالف وافساح المجال أمام العمل السياسي الحزبي المنفرد. واختتم مشروع التجمع بيانه الذي القاه الأستاذ المرحوم محمد عبده نعمان الحكيمي نيابه عنه - بالقول أنه في حالة الموافقة على انجاز هذا فإن الكرة سوف تكون - على الصعيد الداخلي - في وجه الإنقلابيين برئاسة المشير السلال، ولن يجرؤ على القيام بأي عمل عدواني ضد قوى التحالف، كما وسيفكر عبدالناصر ألف مرة ومرة وذلك قبل أن يزمع قادته العسكريون ارتكاب أي جرائم قتل واعتقال ومطاردة. سوف يمكن لهم ممارستها بسهولة في حال غياب عملية التحالف وهروب قادة الوطن إلى الخارج. وترك أرضية الملعب الوطني في يد الخصوم السياسيين، والقوى المعادية للشعب.

ذلك ما كان يجول -حقيقة- بعقل الفريق العمري عند تصويته لصالح مشروع التجمع غير أن آماله قد هزمت نتيجة تخاذل قوى المعارضة الكلاسيكيين، واظهار عدم استعدادهم على قبول الحد الأدنى على طريق العمل الجبهوي السياسي الذي يتطلب صبراً ونفساً طويلاً، لم يكونوا مؤهلين له، ولم تتعود أنفسهم على ممارسته سواء قبل الثورة أو بعدها، حيث كان النضال -بالنسبة لهم- مجرد ازالة عرش الإمام أحمد من طريقهم، والإنفراد بنظام الحكم الإقطاعي والإقتصار على القيام بعد ذلك بمطالبة عبدالناصر بابقائهم في الحكم بدلاً من المشير السلال واعطائهم بعض الصلاحيات، مالم فانهم سوف يلجأون إلى الخارج بغرض التشهير به سياسياً، واتهامهم له بمحاولة استعمار

اليمن عسكرياً، ومن ثم لامانع عندهم -ازاء ذلك- من الإرتماء في أحضان قوى خارجية معادية له وللشعب اليمني والوقوف معها في خندق واحد ضد احتفاظ عبدالناصر بسلطاته الواسعة ومحاولة اسقاطه وابتلاع مبادئ وأهداف الثورة، نفس ما آل اليه موقف بعض قادة الإشتراكي في عام ٩٤م خلال صراعهم مع الرئيس علي عبدالله صالح، أسفر عن سفك الدم، وتدمير بنية جهاز الحزب والدولة، والجيش وانتكاس آمال الامة والعودة بالوطن الى الخلف - عشرات السنين، كان يمكن -كما تفعل الشعوب والاحزاب المالكة لارادتها- الاحتفاظ بتلك البنية، التي تنامت عبر سنوات طويله من الجهد، والعرق، وبذل الدم، ومحاولة صيانتها بدلاً من التدمير، وإعادة نضال الوطن الى مرحلة الصفر، وكأننا يابدر، لاسرنا ، ولاجينا، لكن ماذا يمكن القول تجاه علاقات التخلف ومحاولة تجاهل هذه العلاقة، وعدم الاصغاء الى صوت العقل، والاحتكام الى قانون التطور، والتعامل معه عوضاً عن الانسياق وراء الاحلام الرومانسية، والرغبات والطموحات الوطنية الذاتية، والاستجابة لردود الافعال الانية المدمرة، وهو ما كان الفريق العمري على وشك الوقوع في مغبته لولم يتوقف عن ذلك النهج بأعجوبة عند آخر لحظة كان يعتزم معهم فيها مغادرة اليمن بعد وصولهما إلى مدينة تعز صباح اليوم التالي حيث كان قد تقرر مغادرتها على متن إحدى طائرات الخطوط الجوية الأثيوبية إلى أسمرة ومنها إلى بيروت، وذلك على رأس مجموعة كبيرة من القادة السياسيين الكبار واعضاء الحكومة، وعدد من كبار ضباط القوات المسلحة، ورئيس هيئة الأركان العقيد علي سيف الخولاني، ومعاوني الفريق العمري ومستشاريه المدنيين والعسكريين بما فيهم المقدم أبراهيم الحمدي، وكاتب هذه السطور، لكن في الطريق إلى موسكو لمتابعة الدراسة وليس إلى بيروت حيث كنت ملتزماً بوجهه نظر حزب التجمع ضد عملية

الهروب إلى الخارج، والنضال من هناك/ إذ وصل السفير المصري إلى مدينة تعز بصورة غير متوقعة، قادماً إليها من صنعاء على عجل حيث كان يحمل في جعبته برقية من عبدالناصر، يقول أنها جواب على طلبات الفريق العمري السابقة، يدعوه فيها مع أعضاء حكومته إلى زيارة القاهرة بهدف التشاور حول المشكلة الطارئة الناجمة عن اعادة المشير السلال إلى الحكم. حيث ظهر، أثر تسلمة الجواب من يد السفير المصري أحمد شكري -بعض الإنفراج على محياه،كمن خرج على التو من محنة كادت تخنقه، كذا كان حال القاضي الإرياني وعبدالسلام صبره والدكتور حسن مكي الذين رأوا بدورهم في ذلك الجواب حلاً وسطاً يمكن عبره تفادي مشكلة اللجوء إلى الخارج وخلق أزمة دولية في وجه استقرار النظام الجمهوري رغم تضاؤل مشاعر الثقة بعبدالناصر الذي كان قد ضرب عرض الحائط بكل تعهداته السابقة للفريق العمري، يوم كان في حاجة إليه كورقة فاعلة عشية ابعاد المشير السلال عن الحكم في أغسطس عام ١٩٦٥م والتضحية به لقاء الأمل في الحصول على بعض المكاسب الإقليمية، والتصالح مع السعودية التي لم تسفر عن شيئ، سوى اراقة ماء وجه عبدالناصر واضعاف مركزه امام الخصم السياسي، الداخلي والخارجي، كما على صعيد تضاؤل ثقة القادة الجمهوريين به. المهم الآن -وفقاً لآمال القاضي الإرياني وعبدالسلام صبره والدكتور حسن مكي- هو أن لايقوم عبدالناصر مجدداً بتكرار نفس اللعبة السياسية، والخدعة مع حكومة الفريق العمري. غير أنهم لم يدركوا بأن هذه اللعبة قد صارت مع التعود بمثابة - نغم هرموني متوافق مع ايقاعات فكر عبدالناصر -لايعلم إلا الله- بالنسبة للفريق العمري - إلى ما سوف تجر اليه سياسته الإزدواجية المتناقضة هذه؟.. ومع هذا فقد وافق الفريق العمري -بسرور- على تغيير مجرى سير رحلته مع رفاقه وأعضاء حكومته

صوب مدينة الحديدة كي يتوجه منها إلى القاهرة على متن طائرة مصرية وضعت خصيصاً تحت تصرفه، وذلك عوضاً عن التوجه نحو بيروت، الذي كان قد ابلغ به عبدالناصر من قبل أجهزة مخابراته وآثار ذلك الخبر انزعاجه. وقلقه لما يحمله في طيه من أبعاد عربية ودولية مما تتوجب عليه الإسراع في تفادي حدوث ذلك وفي أقرب وقت، فكان أن لحق السفير المصري بعمل كل الترتيبات بما في ذلك اقناع الفريق العمري بتغيير وجهة السفر، واعداد الطائرة الخاصة التي سوف تقله مع صحبه إلى القاهرة نحو مصير مجهول، لم يأبه له الفريق العمري، ولم يعمل له أي حساب مسلماً أمره لله، وراضياً على نفسه تحمل الأذى، وتوقع ارتكاب جريمة الخيانة ضده وزملائه من قبل عبدالناصر، على أن لايقوم العمري نفسه بارتكابها ضد حليف الثورة والنضال، وحيث لم يفعلها العمري أبداً في حياته ولاتعود على طعن الخصوم السياسيين في الظهر.

وقد تخلف عن الركب كل من الدكتور العطار، والشيخ ستان أبولحوم، حيث اعتزما السفر إلى أسمرة- من تعز- على متن تلك الطائرة التي كانت ستقل الفريق العمري وحكومته، كما انسحب عن السفر إلى القاهرة -في آخر لحظة، الشهيد العميد محمد الرعيني قائد لواء الحديدة العسكري، بارداته الخاصة دون أن يعلم بأن تاخره سوف يكون فيه مصرعه على يد فرق أعمال القتل والإغتيال التي أعدها المشير السلال والقائد العسكري المصري طلعت حسن ضد عناصر قوى المعارضة الذين لم يتمكنوا من الهرب والنجاه بعد أن تم اعتقال الفريق العمري وحكومته في سجون القاهرة، واتهامهم بارتكاب الخيانة العظمى، واصدار الحكم عليهم بالإعدام رمياً بالرصاص في ميدان التحرير فور ارسالهم مخفورين إلى اليمن من القاهرة(١).

(١) المصدر : إذاعة صنعاء على لسان مديرها الجديد المدعو محسن الجبري، كنت قد استمعت إلى ذلك صحبة القاضي الإرياني في القاهرة.

وقبل أن تقلع طائرة الفريق العمري إلى القاهرة بلحظات كنت قد طلبت منه اعفائي من السفر معه، والمشاركة في هذه المهمة الخاسرة سلفاً من وجه نظري- والسماح لي بدلاً عن ذلك بالسفر إلى موسكو لمواصلة الدراسية التي انقطعت لسنة كاملة وفقاً لرغبته وحيث لا ازال محتفظاً بموافقة الجهات الحكومية السوفيتية على طلبه في الإحتفاظ لي بمقعد الدراسة لغاية ما تنتهي ظروف حاجة البقاء إلى جانبه، وها هي الفرصة سانحة أمام ذلك.

غير أنه اصر على مواصلة الرحلة معه قائلاً سوف تسافر إلى القاهرة، ومنها إلى بيروت بهدف القيام ببعض الواجب هناك، وحينها يمكنك الذهاب إلى موسكو من هناك، وكانت تنحصر تلك المهمة السرية التي كان قد أعدها في رأسه بالإشتراك مع القاضي الإرياني وعبدالسلام صبره، والعميد حسين الدفعي - والدكتور مكي في أن اصحب الأستاذ أحمد دهمش وزير الإعلام في حكومته إلى بيروت وذلك بهدف القيام بحملة إعلامية عربية ودولية تستهدف كشف ابعاد خطط عبدالناصر بخصوص القضية اليمنية، واعلام الرأي العام الخارجي بحقيقة موقف القوى الجمهورية المعارضة بقيادة الفريق العمري، وشرح مطالبها التي لاتخرج عن إطار وضع حد للسياسات المعادية للسيادة والإستقلال، والإبقاء في نفس الوقت على التحالف مع مصر وفقاً للمعاهدات والإتفاقات الأخوية التي تقضي بعملية الدعم العسكري للثورة، والتأييد السياسي لنظام الحكم الجمهوري ليس غير.

وعندما وصلت رحلة الطائرة المقلة للفريق العمري وصحبه إلى القاهرة الذين كان يبلغ عددهم حوالي سبعين شخصاً، لم تهبط -حسب العادة- في مطار القاهرة الدولي، حيث كان يتوجب استقبال الفريق بصورة رسمية كما كان ذلك على الدوام - بل عرجت على مطار (الماظة) العسكري وهبطت فيه ليجد

نفسه وجهاً لوجه مع شمس بدران وزير الحربية الذي كلف -بعد يومين بوضع خطة اعتقال الفريق العمري وحكومته بالإشتراك مع رئيس جهاز المخابرات العامة صلاح نصر والزج بهم في زنزانات السجن الحربي، لم يفارقوه إلا بعد مرور أكثر من عام ونصف بعد أن حل شمس بدران وصلاح نصر محلهم في تلك الزنزانات وذلك إثر هزيمة ٥ يونيو حزيران وكان هبوط الطائرة في مطار الماضة يمثل بالنسبة للفريق العمري بادرة سوء ونذير شؤم. غير أنه لم يأبه لذلك واصبح كل شيئ أمامه شبه متوقع .

ولم تمر ثلاثة أيام بالفعل -على توجه الفريق العمري والقاضي الإرياني إلى منزليهما وتفرق أعضاء الحكومة وضباط هيئة الأركان إلى شقق الإيجار، بعد مكوث نهارهم الأول في فندق الكونتنتال بحي الأزبكية، حتى حدثت الكارثة -بالنسبة لي على الأقل- أما الفريق العمري وصحبه ففاجعتهم أكثر مني بكثير قياساً إلى ما كنت أخشاه بخصوص عدم التمكن من السفر إلى بيروت، وذلك خلال فسحة الثلاثة الأيام التي عاش الجميع فيها بمأمن من عملية الإعتقال، غير أن عدم التزام الفريق العمري، بالأمر، وعدم سرعة الإيفاء بالوعد وحجز مقاعد السفر إلى بيروت، فضلاً عن استرخاء الأخ الأستاذ أحمد دهمش الذي يزور القاهرة لأول مرة منشغلاً بطلعة محياها، وبهاء منظرها وجمالها. قد حالا دون انجاح خطة السفر، وتبخر معها -بالتالي- موضوع الحملة الإعلامية الدعائية المعدة سلفاً لمواجهة احتمال الإعتقالات ومحاولة اسدال الستار على إحدى أهم فضائح العصر السياسية العربية -العربية ، وذلك بالرغم من أني لم أقف مكتوف اليدين، وتابعت بعدهما مراراً وتكراراً محذراً من عواقب التأخير عن السفر إلى بيروت، وقد ظلا كذلك ساهمين حتى بعد أن ابلغتهما بخير قرب موعد اعتقالهما مع بقية أعضاء الحكومة الذي اكتشفته

ليس عن طريق الصدفة، بل ارسل لي خبره عمداً بعض الإخوة الصحفيين اليساريين الذين تنبؤوا بحدوث عملية الإعتقال اثر تلقي ادارة المكتب الصحفي منشوراً سرياً يقضي بتعميمه على الصحافة المصرية بالإستعداد لنشر اخبار اكتشاف مؤامرة دولية ضد عبدالناصر وقواته في اليمن برئاسة الفريق العمري وحكومته العميلة التي أطاح بها المشير السلال في انقلاب ابيض، وسلمت أولئك المتآمرين إلى زعيم الثورة العربية ليأخذوا جزاء خيانتهم الوطنية القومية ومع هذا لم يأخذا ذك الخبر مأخذ الجد، وظل الفريق العمري والأستاذ دهمش، يماطلان ويسوفان لي فرصة السفر بأمان إلى بيروت. الأمر الذي وجدت نفسي معه في حل من الأمر، والخلاص من المسئولية التاريخية تجاه عدم انجاز المهمة المكلف بها الى بيروت واعتزمت السفر سراً - دون اشعارهما إلى مدينة (المنصورة) حيث كان يوجد صديق يمني يدرس هناك اسمه عبدالله جحاف الذي يعمل حالياً مديراً لفرع حدة لبنك الإنشاء والتعمير اليمني وحيث كان يرعى ويشرف هناك على بعض أولاد الشيخ عبدالله الأحمر الذين كانوا يدرسون في هذه المدينة المصرية النائية عن القاهرة ومشاكلها.

ولم أعد إلى القاهرة إلا بعد مضي أسبوع، توجهت مباشرة إلى منزل الفريق العمري الذي تعودت النزول لديه في وقت اشتداد الحاجة، وكثرة الأعمال.

ولم أصب بالذعر لمفاجئة اخبار عائلته لي باعتقاله مساء ذلك اليوم الذي اختفيت عن انظارهم فيه، ذهبت بعدها إلى منزل القاضي الإرياني الذي أخبرتني عائلة الفريق العمري بأنه لم يكن ضمن المعتقلين.ويعيش بمنزله تحت الإقامة الجبرية، ولايسمح لأحد بالدخول إليه وقد افادتني هذه المعلومات، في السعي على ابتكار وسيلة تمكنني من مقابلته بهدف التعرف على حقيقة ما





جرى، واكتشاف أجواء المستقبل المجهول الذي ينتظرني في أعقاب هبوب هذه العاصفة المتوقعة بالنسبة لي، والتداول معه بشأن ما يمكن عمله في ضوء تلك المستجدات، وفيما إذا كان بامكاني مغادرة القاهرة، والقيام بتنفيذ المهام التي كانت موكلة إلي مع الأستاذ دهمش.

وعندما اقتربت من منزل القاضي الإرياني بحي المهندسين وجدت عليه حراسة مشددة، ويدور حواليه عدد من المخبرين، بينما يقف على بوابته ضابط برتبه نقيب، تقدمت نحوه بلا مبالاة وعرضت عليه بطاقة الدراسة الجامعية الروسية باعتباري قريب للعائلة وصلت على التو من روسيا خصيصاً لزيارتها.

ولم يدهش القاضي الإرياني عندما طرح اسمي عليه ضابط الحرس كقريب للعائلة يطلب مقابلته، حيث استقبلني بابتسامته العريضة الودودة تلك التي كثيراً ما اظهرها امامي في اعقاب بعض المقالب التي كنت اتعمد فعلها معه اثناء وجودنا في رحلات عمل خارجية بأوربا، أو عندما ما كان يجد نفسه مجبراً على أن يقول لي شيئاً يجول بخاطره بخصوص بعض تصرفات الفريق العمري التي لم تكن تعجبه شخصياً ولم يأنس مناقشته حولها. حيث يصحب تلك الإبتسامة بالقول : أخبر عمك بضرورة الإقلاع عن كذا وكذا.. ولم يكن يجد غضاضة/ في تعمد الصاق تهمة النسب هذه وجعلي واحداً من أفراد أسرة الفريق العمري، سوى اظهار مثل تلك البسمة البريئة التي كررها أمامي بعد أن اخبره ضابط الحراسة بقدوم أحد أفراد العائلة الذي كان غائباً في الخارج... هناك في روسيا.

ولربما كانت تلك الإبتسامة -التي انتزعها أمامي من وسط مظاهر الآلم والحزن بادية على وجهه -امتداداً لتقليد صار يكرره معي وقت الظهور المفاجئ عليه منذ حادث مقلب اجباره على ارتداء اللباس الأوربي الذي لم يكن

متعوداً عليه، ولم يلبسه غير تلك المرة في حياته يوم كذبت عليه في مدينة (جنيف) السويسرية، بأنه لن يسمح له بالدخول معنا إلى قاعة المسرح الغنائي الذي رغب في مشاهدة بعض عروضاته الموسمية الشهيرة التي يحضرها المشاهدون من جميع أنحاء العالم، وذلك مالم يرتدِ الملابس الأوربية، وتركيب الكرافتة.. الأمر الذي كان مثار اهتمام محافظ المدينة السويسرية، ومبعثاً لرضاه وارتياحه في نفس الوقت، حيث لم يجز لنفسه مكاشفة القاضي الإرياني برغبة دعوته لمشاهدة العرض المسرحي العالمي الجديد، احتراماً منه لتمسك القاضي بالظهور في ذلك اللباس الإسلامي المهيب الذي قد يشغل النضارة عن متابعة عروض المسرح ويشكل بالتالي حرجاً للقاضي الإرياني، وذلك حسب تصور المحافظ -الذي قام على الفور باخلاء مقعدين أماميين بجانبه للقاضي والفريق العمري، ووضع القاضي الإرياني على أحدهما -في جو احتفالي ترحيبي لفت انضار الحاضرين، وجعلهم يتطلعون نحو هذا الزائر المهم لمدينتهم، وهو مالم يكن القاضي على رغبة في الظهور كذلك مالم يكن متشحاً بذلك الجوخ الملمع، والجبّة العريضة، والعمة التي تضاهي كرة النجم الساطع، لولا عملية المقلب الذي وضعته فيه، واحرمته من عملية التألق كما يجب، فضلاً عن أن ذلك المقلب قد أوحى بدوره لمحافظ المدينة السويسرية- ببطلان تصوره-في أن القاضي الإرياني لم يكن متشبثاً على الدوام بارتداء ذلك اللباس الوطني المهيب.

ومن يومها أصبح القاضي علي ريبة مما أطرحه بخصوص زياراته الخارجية الحرة ولم يعد يشارك في السهرات الثقافية سواء في أوربا أو القاهرة، حيث يظل معتكفاً بغرفته في الفندق مكباً على القرائة، وتدوين ملاحظاته وكتابة مذكراته التي سوف يكون لها كما اعتقد دوياً على صعيد أدب المذكرات

العالمي، وأنه بالرغم من ذلك التحوط تجاهي، فاني لم اعر ذلك الأمر انتباه
ولم أخذه ماخذ الجد، وكنت بدوري الجأ اليه بخصوص حل بعض المشاكل الخاص
مع الفريق العمري التي كانت تنشأ مع مرافقيه بسبب صرامة طبعه، وشح
حرصه، وتقتيره على الإنفاق عليهم خلال فترات تلك الزيارات الخارجية حيث
كان القاضي الإرياني يبدوا أكثر انفتاحاً منه فيما يتعلق بهذه الحقوق بما في
ذلك منح حرية التصرف والحركة والخروج وحضور السهرات الفنية والثقافية، في
حين كان الفريق العمري يضع قيوداً على مرافقيه لم تكن من حقه عليهم، ولهذا
كان يتم اللجوء إلى القاضي لجعل الفريق العمري يعترف بهذف الحقوق -المادية
منها والمعنوية، وإن كان على مضض منه.

وذات مرة -في هذا السياق- أنقذنا القاضي الإرياني من فضيحة أوامر
الفريق العمري بابعاد مرافقيه الى اليمن تحت الحراسة بعد أن قمت بالتحريض
والدعوة إلى الأضراب عن العمل في أحدى الزيارات الخارجية الرسميةالهامة
وعدم انجاز المهام الموكولة إلى فريق العمل، ومنظمي جدول اعماله، ومواعيد
زياراته ومقابلاته وذلك احتجاجاً على أعمال الشح والتقتير تلك، واستقطاع
ليبدل السفر اليومي - الذي كان يكفي بالكاد الإبقاء على الحياة ومواصلة
الشغل - محتسباً علينا واقع ضيافة البلد المزارخاصه.

إذا كان هذا البلد مضيافاً وكريماً، وخصم هذا الكرم من بدل السفر
اليومي تحت شعار الحفاظ على المال العام، تماماً كما كان يفعل دوماً خلال
فترات العمل معه على الجبهة العسكرية في الداخل، وحث كان قد وصل به حد
الحرص ذات مرة على المال العام ان رفض توزيع مبلغ خمسة عشر ريال على
مرافقيه المدنيين، كانت قد توفرت من ميزانيته البالغة ألف وخمسمائة ريال بعد
انقضاء ثلاثة شهور على اكمال المهمة العسكرية، حيث طلب مني ارجاع المبلغ

إلى وزارة المالية وأخذ سند بذلك، دون أن يسمح لي، ولابراهيم الحمدي، وعبدالقادر بن محمد من الإستفادة بهذا المبلغ البسيط وذلك كتعويض لعدم اعتماد بدل سفر، ومقابل فواجع الحرب والتعايش مع أجواء المعارك والقتال، وشق طرق المصفحات والدبابات إلى رؤوس الجبال بما في ذلك قاع الضلاع على قمة جبل كوكبان، كذا سحب المدافع إلى المواقع الجبلية الإستراتيجية، والمبيت في العراء، والبحث عن قطعة خبز في القرى، فضلاً عن حرماننا من متعة الظهور أمام أطفالنا واسرنا بتقديم شيئ لهم بعد غياب أشهر حرموا خلالها من العطف الأبوي وكابدوا سوء الجوع ونقص التغذية. كل ذلك كان يجري معه تحت شعار الحرص على المال العام.

ولم يكن هناك من عزاء للعاملين معه بمافي ذلك الجنود- سوى أنه كان صادقاً مع نفسه، ومحترماً لأسلوب منهجه وتصرفه ذلك وعند كلمته تجاه كل أعمال الحرص والتقتير على المال العام حتى مع نفسه واسرته وأولاده مثلهم مثل أطفال وأسر العاملين معه، محرومين من أي امتياز بل من حقوقهم الطبيعية في أغلب الأحيان- إلا أن ذلك ليس له أهمية تذكر عند الفريق العمري، ولم يصبح الأمر كذلك عند العاملين معه- إلا بعد مرور بعض الوقت والتعود/ وغدا ذلك النهج بمثابة اقتداء له بمجرد وضع طبيعي ، ودافع للعاملين معه للإستعداد على بذل التضحية بالمال والراحة والنفس والأهل وذلك من أجل هدف سام وشريف لايؤديه الآخرون، والتعلم من الفريق العمري بالتالي بأنه لايطلب قيمة وثمن خدمة الأوطان إلا الأنذال الحري بهم طلب مثل ذلك الثمن والبحث عنه داخل صفوف أعداء الوطن، وسارقي خيراته وارزاق عياله، وهو ما ينطبق علي ظاهرة العمالة والإرتزاق المتفشية اليوم داخل المجتمع وفي صفوف العمل الرسمي التي شاءت الظروف أن تضع أصحابه على رأس من يتصدرون

خدمة الوطن، حيث أصبح كل شيئ بالمقلوب، ويتناقض مع أبسط الأمور الطبيعية، وصار الشخص الذي لايغش ولايسرق المال العام ويقبل الرشوة (والكميشان) من الشركات الأجنبية والمصارف الدولية انساناً غير مرغوب فيه، ومطارداً من عمله، وملاحقاً في رزقه وعيشه، ولم يعد يحظى بقيمة بين الموظفين، ومتهماً داخل صفوفهم بقلة العقل، والعجز عن مسايرة الظرف، وعدم المقدرة على مواكبة عصر الإنفتاح على النهب والسرق، والحصول على المال والمنصب الكبير والجاه العظيم.

ليس ذلك فحسب بل وأصبح مثل هذا الإنسان - المتمسك بالنزاهة والشرف، غير محبوب بين أهله، وداخل صفوف أسرته وأولاده، واقاربه تعيّره زوجته ليل نهار بأنها لاتقل أهمية ومكانة اجتماعية واقتصادية عن زوجات امثاله الموظفين الكبار مدراء العموم والوكلاء والوزراء والضباط والقضاه ورؤساء المؤسسات والمصارف، واصحاب الشركات العقارية والتجار والسماسرة ووكلاء السياحة، الذين تنعم زوجاتهم برغد العيش، والهناء، وارتداء احسن الملابس والاتشاح بعقود الذهب والمجوهرات من أحدث طراز، ويفاخرن باحسن مظاهر الزينة ويكشفن (في التفاريط) عن امتلاك أروع انوع (مرابط) القات (الظلاعي) والتحدث عن أحدث الكماليات المنزلية التكنولوجية التي في حوزتهن جنباً إلى جنب مع امتلاك الأرصدة في البنوك بالعملات الأجنبية، إضافة إلى العمارات العديدة، ومساحات الأراضي العقارية، وامتلاك اراضي جديدة في أحسن المناطق الزراعية في محافظة إب، وجبل صبر، وبني حشيش وتهامة، وحجة، والمحابشة، وريمة .. و.. و.. الخ.

في حين ينكد عليه أولاده بانهم لم يعودوا قادرين على الصبر، ويخجلون من التقابل مع زملائهم أبناء المسئولين الكبار أمثاله- الذين يحضرون





معه إلى قاعات الدرس في الجامعة، والمدرسة الثانوية، وحتى الإعدادية، بالسيارات الفاخرة، والملابس الصارخة، وحيث يتحلق الطلبة حولهم باعجاب، ويسمعون إلى قصص رحلاتهم في الصيف إلى المدن العالمية والمنتجعات السياحية الأوربية والأمريكية والأسيوية وكيف قضى البعض من أولئك الطلاب أوقات فراغهم في الفلل الجديدة المطلة على الشواطئ القبرصية واليونانية والإيطالية وجزر الكناري الأسبانية التي امتلكها آباؤهم مؤخراً حرصاً منهم على عدم تسكع أولادهم في المدن الأوربية والتعرض لمخاطر انتهاب أموالهم، وشبكاتهم السياحية ذات الوزن الثقيل، حيث يسمع الأب، إلى تلك القصص والحكايات التي لاتوجد حتى في كتاب ألف ليلة وليلة، وعيون أبنائه شاغره بالدمع، ويغشي قلوبهم الحزن، من جراء عدم تماثلهم مع اخوتهم واحيائهم زملاء الدراسة، وأبناء أصدقاء ومعارف والدهم العظيم، الأمر الذي لم يكن امامه تجاه كل ذلك الحصار المفروض عليه سواء داخل العمل أو خارجه في الشارع والمنزل والبيت، وبين الأولاد، وحتى على سرير الفراش من أن يجن ويفقد عقله أو يصاب بالجلطة الدماغية أو القرحة المعوية، والذبحة الصدرية.

وأنه لخيار صعب امام الإحتفاظ بالنزاهة والشرف، أو التعرض للجنون أوالحزن والموت، وقد فضل الكثير الإحتفاظ بقواهم العقلية، والإبقاء على حب الزوجة، واحترام الأولاد.

تداعت هذه الخواطر والأفكار لحظة المقابلة مع القاضي عبدالرحمن الإرياني والتفكير عن أوضاع مسرات ونعيم حياة بعض المسؤلين الجدد قياساً إلى فاجعة اعتقال الفريق العمري وصحبه الذي دفعوا ثمن حب الوطن، ولزم الزج بهم في السجون المصرية الرهيبة ليواجهوا أعمال التعذيب النفسي والجسدي، وافتراس الكلاب البوليسية، وعنجهية ضباط وجنود السجن

الهمجيين المتسمة بالتوحش والنذالة، وعدم التورع من دوس كرامة الإنسان، وغسله دماغه، ومسخ مشاعره، والتشويه بخلقته الآدمية، وتحويله على يد المجرمين الأخصائيين علماء النفس في السجون المصرية- إلى خردة ونفاية تضر بالبيئة والمجتمع بعد أن كان هذا الإنسان -قبل الوقوع في أيديهم -طوع ارادة الوطن ودرعاً لحمايته والدفاع عنه.

وليس بقليل ما أصاب السجناء اليمنيين داخل المعتقلات المصريه هذه مثلهم مثل الكثير من المناضلين المصريين والفلسطينيين الذين سبقوهم إلى داخل هذه المعتقلات الرهيبة التي خرج منها البعض بعد سنوات وقد فقدوا الكرامة والعقل ومسهم الخبل والجنون كما سوف نتعرف على ذلك تفصيلاً، وذلك في سياق عرض قصة اعتقالهم على يد المخابرات المصرية والتحدث بالتالي عن ظروف الإقامة الجبرية، المفروضة علي صحبة القاضي الإرياني وذلك على مدى عام حتى تمكنت من الفرار سراً إلى موسكو، هذا الإنسان الذي كان لي في صحبته مع القاضي عبدالسلام صبره خلال هذه الفترة المظلمة السوداء -خير عزاء، وسلوى، وجبر خاطر، وحسن مأوى، وذلك بنفس القدر الذي فعلته في نفس صحبة العقيد عبدالله عبدالسلام صبره الذي كان قد وصل إلى القاهرة من موسكو عشية الإعتقالات، وشهد على أولى مقدمات فصول الرواية المأساوية حول عملية الإعتقالات التعسفية التي احتفظ لي بروايتها، وكان له فضل تمكني من عرضها هنا وتوثيقها تاريخياً دون أن يسدل الستار عليها إلى الأبد نتيجة غيابي في مدينة المنصورة وذلك على غرار الأحداث والوقائع الأخرى التي لم تكن في متناول يدي وكادت تختفي نتيجة صمت الآخرين وموت واستشهاد البعض منهم، وذلك بالرغم من متابعتي لهم والحاحي عليهم، باستثناء الدكتور/ حسن مكي الذي استجاب بدوره وطرح أمامي الكثير بما

كنت اجهله حول تلك القضية، كان يمكن عدم الكشف عنها ايجاد فجوه في صفحات هذا الكتاب، ونقص خطير في بعض جوانب معلوماته الهامة المكملة، وأنها فرصة أخرى هنا للدعوة مجدداً إلى الإسراع في قول ما يمكن قوله حول القضايا المتبقية لسماع ذلك والتحرّي فيه واضافته إلى الطبعة الجديدة القادمة أو الحاقه على صفحات الجزء الثاني من هذا الكتاب الذي أعده استكمالاً لتفهم عهد ما بعد انتصار الثورة عسكرياً ودخول البلد مرحلة الحكم الوطني المستقل على عهد القاضي الإرياني والرئيس الحمدي، وعلي عبدالله صالح وتوحد الوطن وصراعات التيارات السياسية والحزبية والمذهبية وظهور الولائات الجديدة، والإستقطابات الخاصة، والتحالفات المصلحية بين البرجوازية التجارية الطفيلية، والعلاقات ما قبل الرأسمالية، والكشف بالتالي عن المخاطر الإضافية التي تنتظر البلد في ظل البقاء تحت ظروف التخلف والتارجح على هامش العصر. علماً بأن هذا الهدف التاريخي التوثيقي كان الهاجس الوحيد وراء انجاز هذا الكتاب بحثاً عن الحقيقة التاريخية والتعرف على مشاكل الوطن الرئيسية التي استولت على كل مشاعري، واحتلت مساحة واسعة في سلوك حياتي العملية سواءً قبل قيام الثورة، أو عند العمل مع الفريق العمري أو خلال فترة تواجدي تحت الإقامة الجبرية في القاهرة، أو بعد فراري منها، والعودة للنضال مجدداً داخل اليمن، مستفيداً من كل الظروف والملابسات السياسية، والتجارب التاريخية العاصفة في بلدان ما يسمى بالعالم الثالث سعياء وراء خدمة أهداف الوطن الإستراتيجية على طريق بناء التحالف الوطني، وإقامة الدولة المركزية، وتفكيك علاقات الإنتاج ما قبل الرأسمالية تلك المهام التي لاتزال قائمة وقد تستمر - مطلباً ملحاً لوقت طويل قبل أن ينهض العمل الحزبي الإنفرادي على قدميه في أعقاب تشكل البنى الإجتماعية



التناحرية، والتفاوتات الطبقيةالماضية التي لم تتبلور بعد. ولقد وضعت لنفسي -في ضوء ذلك الهدف- خلال فترة الإحتجاز بالقاهرة على مدى عام البرنامج العملي التالي الذي سوف يربطني بقضية المساجين داخل المعتقلات المصرية، ويجعلني في نفس الوقت على علاقة قريبة بالوطن وهمومه، فضلاً عن محاولة الإستفادة بالتالي من عمق تجربة العمل السياسي والثقافي الجاري في مصر في الستينات عشية التحولات الإقتصادية، والإجتماعية، والنهوض الثقافي المتقدم، وحيث كان عبدالناصريحضّر لعملية استكمال السيادة الوطنية على مضايق (تيران) ويستعد للمواجهة الحاسمة مع إسرائيل، والتعرف بالتالي على علاقة كل ذلك بنهج سياسة عبدالناصر في اليمن، وبالدور الأمريكي المناهض له، والساعي الى استنزاف جهد وامكانيات عبدالناصر، واضعاف قوته أمام اسرائيل والخروج في نهاية الأمر بحصة الأسد من الغنيمة المتصارع عليها حيث سيأتي طرح ذلك بعد عرض قصة اعتقال حكومة الفريق العمري غداة اليوم الرابع من وصولها إلى القاهرة، وذلك بهدف التشاور مع عبدالناصر، نزولاً من الفريق العمري- عند رغبته لحل مشكلة عملية الإنقلاب المدبرة أصلاً من عبدالناصر نفسه -كما سبق أن عرفنا-حيث جرت الأمور- وفقاً لرواية العقيد عبدالله عبدالسلام صبره وذلك على النحو التالي:

بعد أن أبلغ الفريق العمري وأعضاء حكومته بموافقة عبدالناصر وعبدالحكيم عامر على الإجتماع بهم، دعا إلى إجتماع لكل أعضاء الحكومة وذلك بمبنى السفارة اليمنية (بالدقي) تم التدارس فيه مجدداً للمواضيع وتحديد القضايا التي سوف تطرح عليهما ظهر ذلك اليوم بمبنى القيادة العربية المشتركة، حيث تم تحرك الجميع إلى هناك في موكب واحد كان في استقبالهم في بهو المبنى كل من اللواء أحمد شكري سفير مصر باليمن، والعميد محمد وحيد الدين مدير مكتب شئون اليمن بالقاهرة، والعميد قاسم الصاروخ، وآخرون





من ضباط مكتب المشير عامر. ولم يكن عبدالناصر والمشير عامر قد وصلا بعد. وعند ما ساءل أعضاء الوفد اليمني عما إذا كان من المستحسن انتظار مجيئهما في قاعة البهو قبل الدخول إلى غرفة الإجتماع، إذ قال السفير أحمد شكري بشيئ من اللطف والأسى بأن السيد الرئيس قد لاتواتيه الفرصة بالمجئ، واني اعتذر لكم مسبقاً كون وقته مشغولاً ولا يسمح له بالمشاركة في الإجتماع.

فعلق الأستاذ النعمان على ذلك قائلاً، وما الذي يمنع مجئ المشير عامر؟.. فاجاب العقيد وحيد بأن المشير كان ينوي حضور الإجتماع، لكن صادفته بعض المهام والمشاغل العاجلة وقد أنابا عنهما وزير الحربية شمس بدران.

حينها تبادل أعضاء الوفد اليمني نظرات الإستفهام فيما بينهم، اعقبها الأستاذ النعمان قائلاً: طبعاً نحن نقدر موقف السيد الرئيس ونائبه، ولانريد أن نحملها أكثر مما فوق طاقتهما، غير أنه كان من المفترض إخبارنا مسبقاً بذلك الإنشغال.

سارع القاضي الارياني -بعده قائلاً نحن الآن حاضرون وقد اتينا حسب الموعد، ونود أن لايفوتنا بعد هذا التواجد التوصل إلى معرفة موقف القيادة المصرية من الأزمة القائمة، باعتبارها الطرف الهام والرئيسي في المشكلة، والتي سوف تتحمل قبل غيرها عاقبة الأمر، وعلى هذا الأساس أقترح أن يبقى الأخوة الوزراء والقادة العسكريون بهدف إجراء التفاوض والتفاهم مع الأخ وزير الحربية، وسوف نذهب نحن إلى منزل الفريق العمري في انتظار ما سوف يسفر عنه الإجتماع بين الأخوة الوزراء من الجانبين اليمني والمصري.

نزل هذا الإقتراح على رأس القادة العسكريين المصريين كالصاعقة وحاولوا دون جدوى الإحتفاظ ببقاء كل من الإرياني والعمري وصبره والجايفي للإجتماع مع شمس بدران، ولوحوا قائلين أمام إنسحابهم -قد تكون لعملية

الإنسحاب هذه عواقب غير محمودة.. فعلق الإرياني على ذلك بالقول : ما يهمنا هو سلامة الموقف المصري، والخروج من الأزمة بصورة مشرفة له- وبالنسبة لنا ليس هناك ما يهمنا وما يعود علينا من أضرار سواء عدنا لليمن للمشاركة في الحكم أو الإعتزال عنه. ونحن ننطلق من كوننا وفداً رسمياً على أعلى المستوى، ونريد أن تكون المعاملة بالمثل.. واختتم قائلاً: ذلك ما اراه الشيئ المناسب، وسوف نترككم للإجتماع وكلنا ندعوا لكم بالتوفيق وغادر الإرياني وصحبه الأربعة بهو المبنى في حين توجه بقية أعضاء الوفد برئاسة الدكتور مكي إلى قاعة الإجتماع، حيث دخل عليهم شمس بدران من البوابة الخلفية، حاملاً في يده صحيفة عربية، ونظر إليهم في عبوس وتجهم والشرر يطفح من عينيه، وبدا وجهه مكشراً، وفجأة بلا مقدمات ولا كلمة ترحيب صرخ بصوت خشن قبيح أنا لسه قادم من عند السيد الرئيس والمشير، وهما زعلانين جداً، والسبب أن فيه خيانة حصلت، ونتيجة لهذه الخيانة حصل العدو على أسرار خطيره، وقام بنشرها في صحفه العميله ورفع على يده صحيفة الحياة البيروتية مشيراً إلى أنها قد نشرت وثيقة سرية قال أنه لايعرف أحد عنها شيئاً سوى القيادتين المصرية واليمنية. وذلك بخصوص موضوع عودة المشير السلال إلي الحكم. وقال : احنا عارفين ازاي نشرت هذه الوثيقة، ونعرف من هو الشخص الجاني.. المسؤل عن ذلك.. الذي هو موجود بينكم .. أو من الذين برا.. مشيراً إلى القاضي الإرياني وصحبه كان ذلك مفاجئة للحاضرين، فما كان من العقيد على سيف الخولاني إلا أن اعترض بشده على كلام شمس بدران، وقاطع صفاقته قائلاً : باللهجة المصرية- اسمع يا حضرة... احنا ما جينا نسمع الكلام ده.. فقال بدران في غضب أنت جاي تسمع الكلام ده .. أجاب عليه الخولاني: أنا أقولك للمرة الثانية أحنا ما جينا نسمع الكلام ده.. -وأنا قولك للمرة

الرابعة والعاشرة، والمائة - قاطعه شمي بدران- ما فيش غير الكلام ده ولازم تسمعوه، ورفع قبضته على الطاولة وضرب بيده عليها بخبث ورعونه.

عندها أحس أعضاء الوفد بالإهانة، فقام الدكتور حسن مكي على الفور من مقعده غاضباً بعد أن خاطب شمس بدران قائلاً: يؤسفنا سماع مثل هذا الكلام غير اللائق في حق الحكومة اليمنية، ونرفض بشده هذا التعامل، ولايسعنا ازاءه إلا الإنسحاب، والإلتقاء برئيس الحكومة اليمنية ليقول مع زملائه أعضاء المجلس الجمهوري كلمتهم الأخيرة بهذا الشأن، وسارع الخطى، وتبعه فوراً بقية أعضاء الوفد، في حين سارع السفير أحمد شكري وضباط القيادة المصرية حاثين الخطى وراءهم في محاولة لإقناع الدكتور مكي على البقاء، ومواصلة النقاش دون جدوى].

وغادر الجميع مبنى القيادة العامة المشتركة متوجهين إلى منزل الفريق العمري الذي كان بانتظارهم هناك صحبة القاضي الإرياني وعبدالسلام صبره والأستاذ النعمان. وتم عقد اجتماع بكامل أعضاء الحكومة وقادة الأركان استعرض فيه مادار في ذلك الإجتماع مع وزير الحربية شمس بدران وقوم الدكتور مكي من جهته ابعاد حديث وزير الحربية المصري باتهام حكومة الفريق العمري بالخيانة العظمى، وتهديده بانزال العقاب/ في آن وراء كل ذلك خطة مبيته تستهدف قطع علاقة عبدالناصر بهذه الحكومة، وعدم الإستعداد لإجراء أي حوار معها.. وما دعوة عبدالناصر للفريق العمري بالحضور إلى القاهرة بدعوى التفاهم معه حول الأزمة- إلا بمثابة مصيدة لإيقاع الحكومة فيها، ومواصلة عبدالناصر بالتالي في تنفيذ سياسته قدماً بعد أن يتمكن من وضع حد لظهور نشاط قوى المعارضة سواءً في الداخل أوالخارج.

وقد علق الفريق العمري على كلام وتقييم الدكتور مكي قائلاً : بأنه

لاتستطيع أي قوة في الأرض وقف إرادة الشعب الغاضبة، ولن نسمح لمصر بالتعامل معنا وكأننا قطيع أغنام، وسوف نقف في وجه أي محاولة من هذا القبيل.

أعقبه في الحديث نيابة عن قادة السلاح المقدم أبراهيم الحمدي الذي قال غاضباً سوف يدفع هؤلاءِ ثمن الإهانة هذه، وسيعرف شمس بدران ومن خلفه من هو الشعب اليمني، باني الحضارات، والواقف بالمرصاد عبر التاريخ للغزاه، الذي لقنهم دروساً وطردهم من أرضه شر طردة .

وبدأ الجو مكفهراً وصاخباً وحاول معظم الحضور الأعراب عن سخطهم وشجبهم لهذه المجافاة وتنكر مصر للأخوة والحلفاء الصادقين لعبدالناصر، في حين كانت أجهزة المخابرات تتنصت على الحضور وتسجل كل شاردة، وواردة دون أن يابه أحد منهم لذلك، ما عدا القاضي الإرياني الذي التزم جانب الصمت والحذر، وأوقف الحديث الصاخب عند حده، غير أنه لم يستطع بدوره اخفاء ماعنده حيث وضع النقاط على الحروف كاشفاً للحضور ضعف موقفه، وانعدام مقدرة عمل أي شيئ تجاه هذه الهجمة السياسية الشرسة، وليس غير الإستسلام والإعتراف بالأمر الواقع والبحث في نفس الوقت -بدلاً من النرفزة واعلان الغضب - عن مخرج من هذا المأزق. بين الذهاب إلى الخارج - دون أن يحدد الوجهة إلي أين -هل نحو بيروت كما كانت النية قبل ذلك أو البقاء هنا ضيوفاً في مصر، والتنازل لعبدالناصر يفعل مايريد باليمن، حيث لم يعد لنا -بعد الخروج منه- ما يمكن فعله. عندها تعالت الأصوات الرافض منها لهذا المنطق والموافق عليه وطال الجدل، وارتفع الهرج والمرج، في حين أزف الوقت على الساعة الثالثة بعد الظهر، وشعر الجميع بحالة الضنك وأخذ الجوع منهم مأخذه، وضاقت بالحضور قاعة الإجتماع الصغيرة أصلاً التي تكدس فيها

العشرات واتسعت لهم عند بدء الإجتماع دون الشعور بالضيق والحرج، وتجاهل المصير الذي ينتظرهم في الغد، وعدم التفكير فيه بروية، وهو ما أدركه الحضور في تلك اللحظة المتأخرة حيث وافق الجميع على تأجيل النقاش على أن يستكمل في المساء بمبنى السفارة اليمنية كي يتخذ فيه القرار النهائي بخصوص ما يمكن عمله تجاه تلك التطورات الغير متوقعة.

وبحلول الساعة الثامنة مساءً - وهو الموعد الذي حدد لبدء الإجتماع- كان قد حضر الجميع إلى داخل المبنى بعد أن أعدت قاعة الإجتماع وفتحت أبواب السفارة على مصراعيها، وزينت الحديقة بالأنوار- وذلك في انتظار وصول رئيس الحكومة، وزملائه عبدالسلام صبره والقاضي الإرياني والأستاذ النعمان والدكتور مكي وزير الخارجية، الذين تأخروا بعض الوقت عن الموعد المحدد. ومرت ساعة دون أن يحضروا، اعقبها أخرى وسط تململ الحضور وترقب حالة المجئ، وزاد القلق، والهمس، بعد انقضاء ثلاث ساعات في ظل عدم معرفة أي خبر عنهم، ولا ادراك ما حل بهم بالرغم من الإتصالات التلفونية إلى منازلهم والتي لاذت بدورها بالصمت وكأن الأرض قد ابتلعتها، حيث لم يكن بوسع الناس عند الساعة العاشرة سوى الإنصراف من السفارة التي أغلقت أبوابها بعد إنقطاع الأمل في مجيئهم، وفشل أعمال البحث عنهم في كل الأماكن المتوقع تواجدهم بها.

ومما زاد الطين بلة هو فشل جهاز مباحث عبدالحكيم عامر في العثور على عبدالسلام صبره الذي كان عبدالحكيم في حاجة إليه لإبلاغه قرار القيادة المصرية بوجوب توجهه إلى اليمن فجر تلك الليلة وذلك للقيام بمهمة عاجلة لاتستدعي التأخير دقيقة واحدة بعد أن أعدت كل الإستعدادات واصبحت الطائرة في انتظاره بالمطار العسكري في (الماظة).

ذلك ما افصح به العميد وحيد الذي كان يبحث بدوره عن عبدالسلام صبره طيلة الليل دون جدوى إلى أن تمكن في الساعة الواحدة بعد منتصف الليل من العثور على العقيد عبدالله عبدالسلام صبره في فندق الكونتنتال ليبلغه شديد قلق المشير عبدالحكيم عامر ويترجى منه ابلاغ والده عند أن يعرف مكانه و يتصل به تلفونياً على الرقم الذي سلمه العميد وحيد للعقيد صبره الإبن وذلك بمجرد العثور على والده الذي لم يكن يعرف بدوره أين مكانه في حين كان موجوداً -وفقاً للمعلومات التي أدلى بها الدكتور حسن مكي- ضمن أولئك المتخلفين عن الحضور الناجم عن احتجاز المباحث المصرية لهم في شقة الأستاذ النعمان، بما يوحي - وسط كل ذلك - أن عمل أجهزة المخابرات المصرية المتعددة تسير في اتجاه متناقض مع بعضها البعض، كل واحد منها يخدم تياراً سياسياً بعينه دون علم الجهاز الآخر، وأحياناً دون رضاه وضد إرادته، وكم تم في هذا السياق أعمال التضليل على عبدالناصر نفسه، والقيام بتمرير معظم المخططات المشبوهة باسمه، وربما تكون هذه العملية مع الفريق العمري وصحبه واحدة من تلك الأمور التي تم إعدادها وحبك فصولها خلف كواليس مكاتب الثلاثي المخابراتي الأمريكي السادات، وصلاح نصر وشمس بدران يدل على مصداقية ذلك جزئياً واقع تصريح عبدالناصر مؤخراً وإعلان أسفه لمحمد أحمد محجوب رئيس وزراء السودان الأسبق الذي كان قد توسط في حل مشكلة اعتقال الفريق العمري وصحبه -بأنه أي عبدالناصر لم يكن على علم بتفاصيل ما جرى للفريق العمري وصحبه سوى أن كل شيئ وفقاً لإفادة جهاز المخابرات العامة -قد سار على ما يرام، وتم تهدئة الأمور الناجمة عن عودة المشير السلال، ومعاقبة المسؤلين عن افشاء أسرار الدولة من قبل الخونة عملاء الإستعمار -مشيراً بذلك إلى الأستاذ محمد أحمد نعمان وإبنه الأستاذ أحمد،

وأحمد عبده سعيد وزير الإقتصاد المصنفين عند عبدالناصر وجهاز مخابراته بأنهم عملاء مزدوجون للمخابرات البريطانية والأمريكية، ومن قاموا أصلاً بإرسال تلك الأسرار إلى الصحافة اللبنانية.

ذلك ما كان قد وصل إلى مسمعي ضمن إفادات أخرى عن خلفية أعمال أجهزة المخابرات المصرية، وحكايات تسلل أجهزة المخابرات الأمريكية والإسرائيلية إلى داخلها، وذلك عندما كنت ابحث عن ظاهرة تناقض عمل هذه الأجهزة مع طبيعة سياسة عبدالناصر المعلنة بما فيها تصريحه لهواري بومدين الرئيس الجزائري حول اعتقال حكومة الفريق العمري والذي كان قد سبق لي الحصول على فحواه من سفارة الجزائر فى موسكو في أعقاب الحملة السياسية والإعلامية التي قمت بها هناك لصالح المعتقلين وذلك بعد أن تمكنت من الفرار إلى موسكو كما سوف آتي على ذكر ذلك في نهاية الفصل الثامن، وذلك بما يتناسب وسياق الحدث التاريخي المطرد الذي لايجب أن يفصلنا عن استكمال موضوع قصة اعتقال أعضاء حكومة الفريق العمري استناداً إلى رواية كل من الدكتور حسن مكي، و العقيد عبدالله عبدالسلام صبره الذي فوجئ بعد مغادرة العميد وحيد لفندق الكونتتال بحثاً عن القاض عبدالسلام صبره - بظهور والده الذي كان يبحث بدوره عن ابنه وذلك بهدف المبيت لديه بعد أن وجد نفسه في الشارع إثر ليلة سياسية عاصفة لا أول لها ولا آخر قامت بها بعض أجهزة المخابرات المصرية المتناقضة تلك، وحالت بين وصول القيادة السياسية اليمنية العليا إلى مكان الإجتماع بالسفارة، وافشلت مهمته، وذلك عن طريق انتهاج أساليب ملتوية غاية في المكر والخداع، وفقاً لإفادة الدكتور حسن مكي وزير الخارجية الذي عزى سبب عقد اجتماع الفريق العمري مع بعض أعضاء حكومته بمنزل الأستاذ النعمان إلى احاطة المخابرات المصرية بمبنى السفارة اليمنية،

وضرب حصار حولها الأمر الذي دعاه إلى ابلاغ كل من القاضي الإرياني، ومكي، وعبدالسلام صبره، وعلي سيف الخولاني. تلفونياً وذلك بهدف تغيير مكان لقاء القادة الكبار، واتخاذ قرار نهائي هناك بدلاً من اجتماع السفارة واعلامه من ثم لبقية أعضاء الحكومة والقادة العسكريين بعد ذلك فوراً، غير أن جهاز المخابرات قد سبق تواجد الأعضاء، وضرب حصاراً مشدداً على منزل الأستاذ النعمان، وعندما اكتمل تواجد كبار أعضاء الحكومة في منزل الأستاذ النعمان، اذا بمجموعة من كبار ضباط الإستخبارات المصرية يداهمون المنزل، ويقتحمون صالة الإجتماع لكن بشيء من اللياقة، وحسن الأدب، حيث اعلنوا في الأول بأنهم مجرد ضيوف لا أكثر، غير أنهم كشفوا عن هويتهم بعد أقل من ساعة عندما حاول الفريق العمري مغادرة المنزل بدعوى وجود عمل ينتظره بمنزله في مصر الجديدة، حيث لم يسمحوا له معللين ذلك بأن المشير عامر ينتظر مقابلته مع بعض أعضاء حكومته لم يسموهم بالإسم، وعلى خلفية تلك الكذبة كان يتم تحرك أولئك الضباط داخل صالة الإجتماع والتحكم بالتالي في عملية الإتصال التلفوني الخارجي الذي كان يواصل شغله عندما يريد أولئك الضباط فقط، ووفقاً لرغبة مقر إدارة جهاز المخابرات العامة نفسها، وما بين كل ساعة وأخرى كان التلفون يطلب مقابلة البعض منهم للمشير، ويصطحبهم ضابط إلى خارج الشقة، ليرسل المطلوب تحت الحفظ إلى قسم المباحث العامة، وفي الأخير أصطحبوا معهم الأستاذ النعمان، والفريق العمري وارسلوا كل واحد منهما إلى جهة غير معلومة، في حين سمحوا للقاضي الإرياني وعبدالسلام صبره بالذهاب إلى منازلهما.

حيث اعترف لهما هؤلاء الضباط بأنهم كانوا مضطرين لعمل ذلك بموجب أوامر عليا، واستاذنوا بالإنصراف بعد أن اصطحبوا معهم الأستاذ

النعمان في حين توجه عبدالسلام صبره نفس الفجر -وفقاً لتوجيهات المشير عبدالحكيم عامر- إلى اليمن بهدف إصلاح ذات البين كما قال -المشير- وتهدئة الأجواء الداخلية دون القيام بأي اضطراب في اعقاب اعتقال حكومة الفريق العمري، وذلك حتى تزول العاصفة، وتعود المياه إلى مجاريها، ويتعاون الجميع مع القيادة العسكرية المصرية- كما في السابق- من أجل دعم النظام الجمهوري والحفاظ على مكاسب الثورة.

إلا أن عبدالسلام صبره عاد إلى القاهرة فجأة بعد مرور أسبوع حاملاً معه في الظاهر بعض المطالب الوطنية التي تلقاها من العناصر الوطنية التي سمح له بالإلتقاء معها على سبيل التهدئة والوفاق، في حين كان فكره وقلبه يحملان في الأساس معهما الشؤم وانقطاع أمل التصالح مع حكومة السلال الإنقلابية التي أسرفت بعد ذلك - بالإشتراك مع القوات المصرية في ملاحقة الخصوم السياسيين واعتقالهم، وشن حمله اعلام دعائية ضد الفريق العمري وحكومته الأمر الذي لم يسعه الا افتعال نقل وجهة نظر الرأي العام اليمني إلى القيادة المصرية بالقاهرة، كي ينجو بنفسه من مستنقع الخديعة والنفاق، وأعمال الحقد والضغينة، ويلتحق مجدداً يصحبه في القاهرة ومشاركتهم الآمهم وكربهم إلى أن يأتي الله بالفرج، ووسط كل هذه الأجواء الملبدة بالغيوم، ومظاهر الإحباط التي بدا أمامي أنها سوف تطول ويتسع ليلها ليشمل كل حياة اليمن ويمس كل فرد فيه المهزوم والمنتصر على حد سواء لم أجد لدى القاضي الإرياني بدوره حتى بارقة أمل في امكانية حدوث انفراج لهذه المأساة، حيث وجدت نفسي نهباً للتمزق والشعور بحالة الضياع، وظلمة مستقبل الحياة الذي ينتظرني. أما إلى السجن حيث يقبع رفيق الدرب والنضال، وهذا ما اعتز وافخر به.. أم إلى الضياع في شوارع القاهرة، ومعاناة الإهانة والذل تحت فرض

الإقامة الجبرية- كما هو حال القاضي الإرياني، والمرحوم عبدالكريم العنسي والقاضي إسماعيل الحجي، وزير العدل، والقاضي الصباحي وزير الأوقاف.

أم أن هناك فرصة أمامي للذهاب إلى بيروت ومنها إلى موسكو ..

طرحت كل تلك التساؤلات بين يدي القاضي الإرياني الذي صعب الأمر أمامه أيضاً، ورأى ضرورة التأني، وعدم المجازفة بعمل شيئ ما بخصوص محاولة السفر إلى بيروت، ونصحني بدلاً عن ذلك - بالذهاب إلى مكتب شئون اليمن الذي يقع على مقربة من بيت عبدالناصر بمنشية البكري في مصر الجديدة، وذلك بهدف جس النبض، والتعرف على آفاق المستقبل في ضوء ما ستسفر عنه هذه الزيارة، بعد أن أعطاني توصية خطية إلى مدير المكتب العميد وحيد، وكان رجلاً مسناً، وعلى خلق حسن، أخبره فيها بأني لست من محترفي العمل السياسي ولا أزال طالباً أدرس في الإتحاد السوفيتي، وقد تواجدت صدفة مع الوفد اليمني اعتزم السفر إلى موسكو عن طريق القاهرة، حيث لايوجد باليمن خطوط جوية مباشرة إلى هناك، ومع هذا فقد كان العميد وحيد يعرف الشيئ الكثير عن حياتي، ورفقتي الطويلة مع العمري، وقال لي بأدب واحترام، نحن على إطلاع كامل بملف حياتك ونشاطك، بل ونعرف الشيئ الكثير عن توجهاتك السياسية ومعتقدك الفكري، وليس في مقدورك مغادرة القاهرة إلى أي مكان لا إلى اليمن ولا روسيا ولابيروت التي كنت تعتزم السفر اليها في مهمة قبل مجيئك إلى القاهرة. وصعقت لهذا الخبر المفاجئ الذي لم يكن يعرف عنه أحداً سوى الفريق العمري والأستاذ النعمان والقاضي الإرياني وعبدالسلام صبره والأستاذ أحمد دهمش/ ولقد عرفت مؤخراً في هذا السياق مصدر حصولهم على تلك المعلومات وذلك عن طريق بعض التعليقات الخفية التي التقطتها من الأستاذ أحمد دهمش عندما سألته حول الظروف التي امكن



في طريقه الى سجن عبد الناصر تحت حراسة مجموعة من كبار الضباط المصريين



للمخابرات المصرية معرفة ذلك السر حيث قال الأستاذ دهمش بأن المخابرات المصرية قد ضغطت عليه في السجن الحربي وأخبرته بأن لديها كل المعلومات حول المهمة التي كان سوف يقوم بها في بيروت، صحبتي واسمعته -كما قال- تسجيلاً يشبه إلى حدما صوتي فيه اعتراف بفحوى تلك المهمة، حيث لم يسعه إلا أن يقول الحقيقة. وبصرف النظر عن صحة ذلك القول، ومصداقية سماع تسجيل هذا الإعتراف المزعوم، الذي لم أكن أخاف صراحة من الأدلاء به أمام المخابرات المصرية، لو سئلت عن ذلك غير أن هذه المخابرات للأسف لم تسائلني على أية حال ولم تستوجبني مرة واحدة طيلة سنة كاملة تحت الإقامة الجبرية بالقاهرة وذلك بالرغم من أني قد عرضت نفسي على العميد وحيد مدير المكتب للإدلاء بشهادتي وقول كل ما عندي ليس بخصوص تلك المهمة السرية فحسب بل الإدلاء بكل ما اعرفه عن نشاط وأعمال الفريق العمري، حيث لا اعتقد بأن هناك ما يمكن اخفاؤه، بل على العكس كان يجب أن يصل ما اعرفه عن الفريق العمري وعن أهداف زيارة بيروت السرية إلى مسامع عبدالناصر وجهاز مخابراته نفسها وذلك لسبب بسيط هو أن كل ماعندي عن الفريق العمري في جوهره سوف يخجلهما سماعه -إن كان لديهم خجل بالفعل أمام التاريخ- حيث لم تأت أعمال الخيانة للقضية الثورية المشتركة من الفريق العمري نفسه بل من القيادة المصرية نفسها، وكان في مقدوري قول الشيئ الكثير في هذا الموضوع بما في ذلك حول مهمة زيارة بيروت التي لن تتعدى محاولة قول الحقيقة التي تهم عبدالناصر في حال ما إذا تعرض الفريق العمري لأي مكروه من قبل جهاز مخابراته، حيث لم يفكر الفريق العمري في يوم ما -كما يعرف عبدالناصر نفسه- بخيانة الوطن أو التآمر على عبدالناصر، ونسيان جميل فعله من أجل دعم الثورة اليمنية، ووقوف العمري بالتالي في وجه كل الخصوم السياسيين

لعبدالناصر في اليمن، وعلى رأسهم العناصر الجمهورية المنشقة المحافظة، كما وأنه كان ضد مطالبة رفع السلاح في وجه القوات المصرية التي قامت بعملية الإنقلاب العسكري ضد حكومته، في حين لم يكن من ناحية أخرى على استعداد للسفر إلى الخارج وتشكيل حكومة في المنفى بهدف مناهضة عبدالناصر وشن حرب الدعاية ضده، وانه قد أجبر على موافقة مغادرة اليمن وفقاً لتصويت أغلبية الإجتماع الوطني في الوقت الذي كان معارضاً لهذا الإقتراح وصوت إلى جانب مشروع جزب التجمع الوطني القاضي بالبقاء في الداخل والنضال من هناك جنباً إلى جنب مع عبدالناصر الذي يجب أن يضع يده مع المناضلين الشرفاء ليس غير.. كل ذلك ماكنت أريد قوله واطمح إلى أن يسمعه مني جهاز المخابرات وعبدالناصر نفسه غير أنهما لم يتيحا لي هذه الفرصة حتى وإن كان سماع ذلك غير مريح لهما، استحق عليه دخول السجن وهو ما كنت أرغب فيه عند بعض الأيام وقت إن كانت تشتد بي الأزمة النفسية والمادية خارج السجن غير أن العميد وحيد قال لي عند نهاية الزيارة مودعاً لي برفق واحترام -يمكنك تدبير أحوالك بالقاهرة والقيام بزيارة المكتب مطلع كل شهر لإستلام مبلغ ثلاثين جنيهاً مصرياً مصاريف جيب واقامة/ رأت القيادة تخصيصها لك وذلك حتى يتم النظر في شأن مصيرك.

عندها اتضحت أمامي صوره حياتي المستقبلية المظلمة، ولم ينتابني الذعر والقلق، سواء كنت داخل السجن مع رفاق العمر والنضال أو تحت الإقامة الجبرية في القاهرة، بل كان الهم الأعظم لدي هو مصير مستقبل أفراد أسرتي الذين لايوجد من يتكفل باطعامهم ورعايتهم بعد أن وضعني الحكم الإنقلابي في صنعاء في قائمة الأشخاص المغضوب عليهم، ومن جملة من شملهم الفصل الوظيفي. في حين زاد وزير اعلام الحكومة الإنقلابية، الأخ الزميل يحيى بهران

الطين بله باتخاذه قرار منع اعطاء أفراد أسرتي ثلث المرتب الشهري الذي كان قد صدر به قرار من رئيس الحكومة الإنقلابية المشير السلال لصالح أفراد أسر السياسيين المعتقلين بالقاهرة، وأولئك الذين فصلوا من أعمالهم بالداخل وزج بهم في السجون، وذلك اجتهاداً عبقرياً من الأخ الوزير الزميل وبدعم من الأخوة جبر بن جبر، وعبدالله صالح نائبي وزير مالية الحكومة الإنقلابية بدعوى تعاوني مع حكومة الفريق العمري ((الملكية والموالية لأمريكا)) وذلك وفقاً لما قالاه لعائلتي عندما ذهبت اليهما في وزارة المالية بصحبة أطفالي الجائعين الذين لاذنب لهم في أن يكون والدهم ملكياً رجعياً، أو جمهورياً تقدمياً، ذلك ما أنتابني القلق من أجله وقت فرض الإقامة الجبرية على بالقاهرة، حيث توالت علي الهموم والمشاكل والكرب النفسي منذ ذلك الوقت وصاعداً، ولم أسلم من الملاحقة، والمطاردة والحرمان من الحقوق السياسية والوظيفية، وحق المواطنة الآمنة والمستقرة حتى اليوم،كما سنرى وذلك على خلفية صحبة الفريق العمري، ومناصرة قضيته، والدفاع عن مواقفه، والمطالبة على الدوام بإنتهاج خطه، وممارسة السلوك الوطني الشريف الذي سار عليه. وأنه بقدر تصور الحكم الجديد في صنعاء برئاسة المشير السلال، والعقيد عبدالله جزيلان بالخطورة التي اشكلها على حكمهما الإنقلابي، بقدر وجوب رفع معدل الثمن الذي يتحتم علي دفعه مقابل شرف الإمتياز في خدمة الوطن والدفاع عنه - وكان أول ضحية انتزع الحكم في صنعاء روحها من جسدها هو طفلي البكر المولود -للأسف- عشية قيام الثورة، بعد أن صارع الجوع وفجائع جندرمة السلطة غلاظ الأكباد حتى سقط مغشياً عليه، ووري التراب، تبعه على طريق المعاناة والمرض طفلي الآخر من مواليد ٦٤م، ثم لحقت الإصابة المرضية والدتي التي بلغت من العمر عتياً، ٨٠ سنة، واعقبها زوجتي حيث شوهوا جميعاً بعاهة الجوع وأمراض سوء

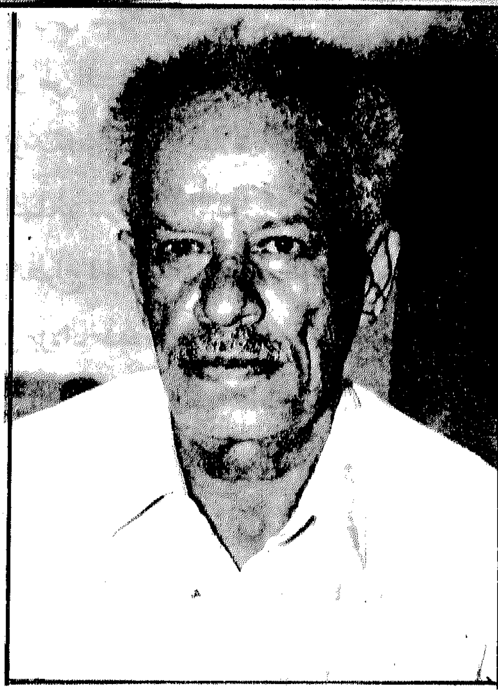
التغذية، وأهوال فجائع القلب، وقسوة ووحشية درك الجيش المصري الذي لم يتوقف ليل نهار - على مدى شهر كامل - من عمليات السطو على المنزل وارهابهم، واقتحام غرف الأطفال، وانزال الرعب في قلوبهم وكسر أقفال الشنط، والخزائن، ونهب الكتب، والوثائق السياسية، والتاريخية التي كنت قد جمعتها طول العمر كمرجع لكتاباتي التاريخية، وابحاثي الإجتماعية والسياسية. وقيام أجهزة الأمن بالتالي بتهديد الوالدة والعائلة وصولاً إلى الكشف عن عناصر حلقات التآمر الذين كانوا - على حد زعمهم- يعملون معي ويشاركون في الاجتماعات بمنزلي، رغم أنه قد زج ببعضهم في سجن القلعة والرادع، كان في مقدمتهم الأستاذ المرحوم محمد عبده نعمان الحكيمي الذي كانت تربطني به علاقات نضال طويلة قبل قيام الثورة وحتى لحظة عملية الإنقلاب العسكري المصري الجديد هذا في حين تمكن البعض من زملاء النضال من الفرار إلى خارج الوطن أذكر منهم الأخ أحمد الشجني، وعبدالله الصيقل وعلي الضبة، وعلي عبدالله الأكوع، والأخ عبدالقادر بن محمد السكرتير المدني للفريق حسن العمر، والأخ حمود قطينة، وعبدالوهاب جغمان، وآخرين..

ومع هذا فقد ظل تهديد أفراد الأسرة قائماً للكشف عن بقية الأسماء الذين كانت تربطني بهم علاقات عمل سياسي، ويترددون على المنزل سراً لعقد الإجتماعات والتآمر ضد القوات المصرية كما كانوا يدعون .. نفس ماتعرض له أفراد أسرة الأستاذ محمد عبده نعمان الذي كان منزله بدوره مكاناً لعقد اجتماعات العناصر الوطنية التي كان يهمها ويعز عليها قضية الشعب والوطن ومعارضة أساليب الغش والخداع وضد أعمال المساومة على مصالح الشعب اليمني، والتآمر على اغتيال ثورته ومحاولة جعلها ورقة يتلاعب بها أولئك المساومين بهدف الحصول على مصالح اقليمية تخص السعودية ومصر بالدرجة

الأولى، وتعود بالفائدة -ثانياً- لصالح القوى الأمبريالية والعناصر الموالية لها في الداخل.

ولم تتوقف أعمال الإرهاب والبطش عند حدود تلك الفترة المظلمة بالنسبة لحياة الوطن، بل انسحبت أعمال الشر والإثم تلك بالنسبة لي وامتدت لتشمل حياتي الشخصية على مدى العقود الثلاثة القادمة، كشخص غير مرغوب سياسياً، ومن وضع اسمه على رأس قائمة العناصر الوطنية التي تشكل خطراً على أصحاب المصالح الخاصة، ودعاة التخلف، والداعين -وبالتالي- إلى التحالف الوطني وتشكيل جبهة النضال الوطني العريض، لزم عنده مخاصمة بعض السياسيين الحزبيين لي، علاوة على ملاحقة السلطة، وتقييد حريتي الشخصية، وفرض الإقامة المنزلية الجبرية، ومنع الإجتماع بالمثقفين، والقادة النقابيين، والطلبة والأساتذة الجامعيين أو استقبالهم في منزلي، والإعتقال أخيراً على عهد القاضي عبدالرحمن الإرياني في بداية التسعينات، ومن ثم وضع اسمي في القائمة السوداء للحكومات المتعاقبة، حيث الحرمان من الترقية والمشاركة في الأنشطة السياسية الرسمية وأعمال اللجان الحكومية، والتعتيم إعلامياً على أعمالي الصحفية، وانتاجي الفكري بالرغم من أنها لم تنزل إلى السوق في عمل متكامل إلا من بداية الثمانينات مع وجود الإنفراج الجزئي على عهد الرئيس علي عبدالله صالح، ولولا فضل القراء الذين يزداد عددهم مع مرور الأيام، بزيادة الطلب عليها وإعادة طبع بعضها للمرة العاشرة -كما مع كتاب وثائق الثورة والقوى المضادة، مؤتمر حرض ومحاولات السلام باليمن وللمرة الخامسة مع كتاب حياة الشهيد عبدالله اللقيه، «وللمرة الثالثة كما مع كتاب تاريخ اليمن قبل الإسلام والقرون الأولى للهجرة، المترجم من اللغة الروسية نعم لولا ذلك الإقبال وتعاطف القراء ونفاذ





المناضل الفرد إلى العمل في الخفاء واللجوء إلى استخدام الوسائل غير المشروعة دفاعاً عن النفس، وانتصاراً لقضايا الوطن.

علماً بأن أولى مظاهر العمل الوطني الجماعي قد تجسدت في الإلتفاف حول قيادة الفريق العمري وذلك قبل أن يتم أجهاضه على يد القيادة السياسية المصرية العليا، أدركت في أثره بشكل معمق ما معنى توحد الوطن وتحالف الشعب، وكيف بمقدور -هذا التحالف- أن انتظم بصوره أكثر واشمل - على عمل المستحيل، واجبار الخصم السياسي، والعدوالإجتماعي والاقتصادي على التراجع والتقهقر، لمست مظاهر فعل بعض ذلك -لأول مرة- في الذعر والخوف الذي لحق بقيادة مصر العليا في أعقاب اعتقال الفريق العمري، ومحاولة فعل وعمل كل ما من شأنه التقليل من أهمية العملية، وتهدئة الأوضاع على الصعيدين الداخلي والخارجي وذلك على عكس ما كان سائداً عشية إبعاد القاهرة للمشير السلال عن الحكم واجباره على البقاء في القاهرة، حيث تلاشى الأمر في خضم العمل الفردي وفي إطار رد الفعل الأحادي الذي سرعان ما تناساه الرأي العام في الداخل والخارج بما لايصح مماثلته بلحظة الإعتقالات الأخيرة التي ظلت حية في القلوب.وفي أوساط المجتمع الدولي، الأمر الذي بقى عنده موضوع التحالف الوطني الهاجس الفكري الوحيد الذي استولى على كل مشاعري على ماعداه من الأفكار السياسية الفردية، والأعمال الحزبية المنفردة، كما احتل هذا الموضوع -على الصعيد العملي- مساحة واسعة في حياتي المقبلة، مستفيداً من كل الظروف المحيطة والعوامل الموضوعية، والملابسات السياسية المعتمة، ومن دراسة التجارب التاريخية العاصفة في بلدان ما يسمى بشعوب ودول العالم الثالث، وذلك سعياً وراء إثراء مضمون هذا الهدف الوطني الإستراتيجي الذي سيظل مطلباً رئيسياً أمام اليمنيين ولوقت طويل قبل أن

يتسنى للعمل الحزبي الإنفرادي النهوض على قدميه، واثبات وجوده على خلفية تشكل البنية الإجتماعية، التناحرية، والتفاوتات الإقتصادية التي لم تتبلور بعد، في منتصف الستينات، بل ولغاية اليوم على أبواب نهاية القرن، وما مظاهر التفاوت بين الغناء والفقر الحاليين إلا أحد أعراض مرض البرجوازية التجارية والمصرفية الطفيلية التي تتغذى من واقع علاقات الإنتاج ما قبل الرأسمالي، وتعمد على ديمومته، في حين تستمد قوتها وجبروتها في السوق التجارية المحلية والدولية، من فضلات رأس المال الحكومي، والأيداع الأهلي المصرفي، ومصادر القروض والمنح الخارجية، وليس من قاعدة الإنتاج الصناعي والنهوض الزراعي القائم على أساس الملكية الفردية أو التعاونية، واستخدام أسلوب العمل المأجور الخاضع لشروط السوق بدلاً من شرك الأرض الزراعية على الطريقة الاقطاعية القديمة وأستنزاف جهد وعرق المزارعين، وانتزاع ارزاق المعوزين.

بما يعني حاجة الوطن إلى وقت إضافي -قد يستمر نصف قرن آخر حتى يتسنى له التخلص من ظاهرة الخلل الإقتصادي الطفيلي، وإعادة صياغة التركيبة الإقتصادية والإجتماعية والثقافية، في اتجاه عملية التحديث العالمي المعاصر، حيث يرتهن تحقق هذين الأمرين البديهين على خلفية وضع ميثاق التحالف الوطني السياسي العريض موضع التنفيذ وذلك على الصعيد السياسي، والإقتصادي، والثقافي، والقانوني وتأجيل العمل الحزبي السياسي والفكري الإنفرادي المعبر عن مصالح فئة أو طبقة اجتماعية معينة، اثبتت الأيام عدم جدواها، وقصور فعاليتها بالنسبة لمصالح الوطن السياسية العليا، إن لم تكن السبب في انتكاس الوطن وارتهاسه من جديد، وتعميق علاقات التخلف، واشاعة الفرقة والإنقسام الطائفي ، والمذهبي، والقبلي، مما حال دون أن ينصب

جهد كل الوطن في بناء دولته المركزية الحديثة، واخر بدوره من عملية وضع أسس الإقتصاد الوطني المستقل والمزدهر .. وباعد بالتالي بين امكانية السير من ثم على طريق المنافسة الإجتماعية والسياسية القائمة على الحرية الفردية، والضوابط الحقوقية الدستورية والقانونية الشرعية، وجعل كل ولاء الناس للوطن ليس غير بدلاً من البقاء والمراوحة تحت سقف العشيرة القبلية والولاثات الحزبية والمذهبية.

ولقد وضعت لنفسي -في ضوء هذا الهدف- خلال فترة الإحتجاز بالقاهرة على مدى عام -برنامج عمل ثقافي وسياسي لم يبعدني عن قضية المساجين وعن مشاكل الوطن وهموم الأهل، حيث انغمرت في دراسة وتفهم طابع تجربة العمل السياسي، والثقافي الجارية بمصر في منتصف الستينات، وذلك عشية التحولات الإقتصادية والإجتماعية، والنهوض الثقافي المتقدم، وحيث كان عبدالناصر يحضّر لعملية استكمال السيادة الوطنية على مضايق (نيران) ويستعد للمواجهة الحاسمة مع إسرائيل -والتعرف بالتالي على علاقة كل ذلك وتأثيره المباشر وغير المباشر على نهج سياسيه عبدالناصر في اليمن وبالدور الأمريكي المناهض له، والساعي إلى قصم ظهره، واستنزاف جهده وامكانياته -عن طريق تمديد فترة الحرب هناك لكي يضعفه أمام مواجهة إسرائيل، ويهد قواه ومكانته بعد ذلك -على الصعيد الإقليمي والدولي، كما جعلت نصب عيني من ناحية أخرى -إثارة قضية المعتقلين على الصعيد الداخلي المصري الثقافي والإعلامي، وعلى الصعيد السياسي الخارجي، ووضع خطة للهرب إلى الإتحاد السوفيتي وذلك لنفس الهدف، مع التعهد على فضح عملية، التآمر هذه أمام الرأي العام العالمي، والكتابة التاريخية التوثيقية عنها وذلك لصالح الأجيال القادمة، وكي لايسدل الستار عليها كما حدث لقضايا

أخرى مماثلة تعرض لها قادة وزعماء وأدباء اليمن الكبار وقضوا نحبهم في سجون عاصمة الخلافة في دمشق وبغداد والقاهرة والقسطنطينية، الأمر الذي يبدو معه بأن التاريخ العربي لايزال يكرر نفسه في ظل بقاء علاقات التخلف، وهيمنة الزعامة الفردية واستخدام أساليب عملية الغزو الهمجي للجيران، واقتطاع أراضي الغير لصالح العشيرة والقبيلة حتى وان جاء ذلك خلف شعارات تقدمية وادعاءات مصالح قومية، وروابط حزبية ومذهبية شيعية وبعثية، وناصرية، و«واخوانجية».

في الأول كانت مشكلة تأمين ظروف السكن في القاهرة، وتحديد حجم الإنفاق المعيشي اليومي - في ضوء الدخل الشهري الثابت الذي قررته الحكومة المصرية بحدود ثلاثين جنيهاً، الهم الأكبر إذا ماتم موازنه ذلك بما يتناسب واستقطاع ما يجب عليّ ارساله إلى اليمن لصالح أفراد الأسرة في أعقاب التأكد من أن حكومة المشير السلال وجزيلان قد قررت فصلي من العمل الحكومي، وحرمان أولادي من أي مصدر للعيش، بما في ذلك حرمانهم من ثلث المرتب الشهري الرئيسي الذي كانت حكومة الإنقلابيين قد اعتمدته لصالح أسر الوطنيين المعتقلين والمسرحين من العمل، وعليه فقد قررت بادي ذي بدء قطع شرب السجاير والإمتناع عن أكل اللحم، والإكتفاء بصرف مبلغ عشرة جنيهات للأكل، وخمسة عشر جنيهاً (للفندق) في حين يجب توفير المبلغ المتبقى وقدره خمسة جنيهات لصالح الأسرة.

وبهذا أمكن لي وضع برنامج حياة يومي شبه مستقر بدأته منذ الثامنة صباحاً وحتى الثانية عشرة في دراسة اللغة الإنكليزية، وتعلم الضرب على الآلة الكاتبة مقابل دفع خمسة جنيهات في الشهر تكفل بها مشكوراً القاضي عبدالرحمن الإرياني الذي كان يتقاضى من مكتب شئون اليمن مبلغ سبعين جنيهاً، واحتفاظ حكومة الإنقلاب له بمرتبه الشهري كاملاً في اليمن.

في حين خصصت فترة الظهيرة لزيارة مكتبة معهد المخطوطات العربية التابع للجامعة العربية، والتردد على مكتبة نادي مجلة الطليعة التي كان يرأس تحريرها الكاتب المصري الكبير لطفي الخولي، وحيث كان يتواجد هناك خيرة وأفضل كتاب وصحفيي مصر التقدميين، والمناضلين السياسيين المحترفين، كان البعض منهم خارجاً على التو من سجون عبدالناصر بعد فترات اعتقال متفاوتة من ثلاث سنوات للبعض، وخمس للآخرين، في حين لايزال البعض داخل المعتقل منذ عام ٥٨ - ٥٩ إثر موجه الإعتقالات الواسعة النطاق ضد العناصر الشيوعية عشية الإختلاف مع موسكو بخصوص مساندتها لحكومة عبدالكريم قاسم الجديدة المناهضة لحزب البعث والناصريين في العراق، فضلاً عن دخول دفعة جديدة إلى السجن، وقت تواجدي بالقاهرة من أكتوبر ١٩٩٦م بلغ عدد أعضائها مائتي شخص من منظمة الشباب الإشتراكي المتهمين بالتسلل داخل حزب الإتحاد الإشتراكي الحكومي (١) وذلك مع بعض واساتذة المعهد العالي للدراسات الإشتراكية، وعدد آخر من الشخصيات الوطنية والإجتماعية الذين كان لهم علاقة تنظيمية بحلقة ماركسية صغيرة اسمها «وحدة الشيوعيين» كان من بين هؤلاء المعتقلين الجدد صلاح عيسى الذي كنت قد تعرفت عليه ضمن آخرين كانوا يعملون في مجلة الطليعة وروز اليوسف.

وكم كان مفيداً لي -على الصعيد المعرفي النظري، والتخفيف من الكرب النفسي - قضائي بعض الوقت في صحبة مثل هؤلاء المفكرين والمناضلين العظام، الذين كانوا ينصتون للإستماع عن القضية اليمنية، ويحسنون تفهمها بشكل موضوعي -على عكس أجهزة الصحافة الرسمية، كما كانوا يشاركونني وجهة النظر القائلة بأن الثورة اليمنية قد تحولت إلى بؤرة لصراعات المصالح الإقليمية والدولية وساحة لتسوية الحسابات السياسية العربية -العربية- وكم

(١) أنظر: صلاح عيسى : مثقفون وعسكر .. مصدر سابق.

كنت أنسى بقربهم والإستماع إلى همومهم الوطنية الكبيرة، ومشاكلهم السياسية المعقدة والصعبة -هموم النفس الخاصة والمتاعب الصغيرة وحال الشعور بالوحدة والغربة، وكان التحدث معهم حول الهم الواحد المشترك على الصعيد الوطني والقومي مبعث سعاده وبهجة لي وسط موجة الحزن والألم الداخلي الذي كان يتضائل ويتلاشى أمام هول ما عاناه ويعانيه هؤلاء المفكرين الكبار، لا لشيئ سوى أنهم يحبون وطنهم مصر أكثر من الآخرين، وأنهم غيورون على هذا الوطن المعطاء من أن لايقوم بدوره العربي والعالمي على الوجه الصحيح، ولأنهم بالتالي -فوق ذلك- قد جعلوا من قضية التحرر في العالم، ومساندة الإنسان المعذب في أي بقعة من الأرض همهم الأوحد وذلك بصرف النظر عن الثمن الذي وجب ويجب عليهم دفعه والدم الذي اراقوه، بدءاً من انتزاع السلطة العسكرية الجديدة لروح شهدي عطيه ورفاقه الشيوعيين عام ٦٤م، وانتهاء بحل تنظيماتهم وارسالهم أوفواجاً إلى السجون والمعتقلات، وجلدهم، وقلع أظافرهم، وتعقب أنصارهم ومطاردة أهاليهم وأقاربهم. وذلك بنفس القدر الذي عاناه تنظيم حزب الاخوان المسلمين، الذي كان من شأنه توحد موقفهم مع الشيوعيين ومناصرة بعضهم لبعض رغم اختلاف وجهات النظر، الذي حل محله احترام الرأى والرأي الآخر في إطار الثوابت الوطنية المشتركة، ومجابهة أعمال الإضطهاد، والدعوة معاً الى إحترام حقوق الإنسان التي تخلى عنها مؤخراً للأسف حزب الإخوان المسلمين بالإستعداء ضد القوى السياسية الأخرى، مما عجل في القضاء على التنظيمين، وانتصار الخصم السياسي عليهما وتسليم الوطن للدراويش الساداتيين والمخبرين الأمريكيين.

وفي هذا السياق - كنت قد تعلمت بصحبتهم - في مجلة الطليعة - الشيئ الكثير، في علوم السياسة، والفكر، والأدب، ومنهج الدراسة والبحث

الإجتماعي والإقتصادي واجادة فن الحوار مع الرأي الآخر، وكيف يجب احترام افكار الغير، والتسامح مع الخصم السياسي، وبفضل الإحتكاك الطويل معهم عرفت معنى أصالة الرأي، وقوة المعتقد، وصفة الرجل المناضل الصحيح، وصارت نفسي تكبر وطفى عليها الشعور بالسمو، والإرتفاع فوق همي الوطني ومعانات تذكر عذابات المعتقلين اليمنيين التي كنت محصوراً بداخلها، كي انشغل بدائرة أوسع، وهموم أكبر وأعظم/ لم تكن تلك الهموم الجزيئية إلا مظاهر عرضية للمرض اليمني العام، والخلل الإجتماعي، والإقتصادي العربي الأشمل، والنهج السياسي الدكتاتوري، والعشائري والإقطاعي الضارب بجذوره في التربة العربية، حيث تتغذى -على خلفية هذا وذك- مطامح قوى الإستعمار الأمريكي والأوربي والشركات والمصارف متعددة الجنسيات، والغطرسة الإسرائيلية التي تطرح نفسها بديلاً لأنظمة الحكم العربي الدكتاتوري، والمجتمع المنغلق على نفسه والمتحجر داخل علاقات الإنتاج المتخلفة، وسيادة مظاهر الولاء والطاعة للزعماء والقادة والباشوات الجددبالرغم من أن إسرائيل تعرف، بأنها لا، ولن تكون النموذج الأمثل في الحكم والنظام الإجتماعي والإقتصادي في المنطقة العربية، وما وجود ظاهرة ما يسمى بالصحافة الحرة، والإنتخابات النيابية الحزبية داخل اسرائيل إلا عرضاً خارجياً حملته معها الهجرات الصهيونية العالمية في شكله السطحي الهجين، في حين يسود على صعيد الوضع الداخلي العام انفلاتاً، وتناقضاً اجتماعياً وفكرياً وعقائدياً لايضاهيه أي مجتمع من العالم، فوق أن هذا المجتمع يشعر بداخله بأنه لم يكن سوى مجرد نفاية للعالم تم رميها واخصابها في الأرض الفلسطينية، بهدف جعله قنطرة يدوسون عليها بنعالهم صوب تحركهم الإستعماري نحو بلدان الشرق الأوسط، ومناهضة الإتحاد السوفيتي وتفكيك عري منظومة البلدان الإشتراكية ودول عدم

الإنحياز واخضاع الحكومات العربية، واسكات نفس قوى الشعوب المتحفزة. بمعنى أنه ليس مجتمع غير متحضر، واداة طيعة في يد الغير فحسب بل ويعيش في حالة عبودية مطلقة للإمبريالية الأمريكية، ويزداد انقسامه وتطاحنه الديني، والعرقي وبؤسه، وفقره -كما في المنطقة العربية- وذلك بقدر اتساع حدة الفوارق الطبقية، والمعاناة الإقتصادية، وارتفاع هامة العناصر العقائدية الدينية المتحجرة العدوانية التي تدفع الإسرائيليين العوام القادمين من أثيوبيا، واليمن وسوريا، والعراق - إلى مجاهل الظلام، والذهاب بعيداً عن ادراك حقيقة وضع المجتمع الديني التضليلي التعصبي والعدواني - ومحاولة نقل هذا النهج -بالتالي إلى بقية الأجزاء العربية ومد جسور التعاون مع بعض التيارات المذهبية العربية التي نفخ فيها الإستعمار روح العداء نحو الآخرين، واستخدمها بدوره -كما فعل مع الإسرائيليين- لمناهضة قوى التحرر الوطني، ومحاربة الإتحاد السوفيتي العدو اللدود للنظام الرأسمالي الربوي العالمي، وذلك بهدف تشكيل جبهة تحالف ديني يخدم مصالح حزب الليكود الإسرائيلي الذي شعر باهتزاز الأرض من تحت أقدامه، بعد تخلي الأمريكان عن مناصرة الحركات الدينية، واشعال حرائق العداءات المذهبية، واجبار إسرائيل -بالتالي على التصالح مع العرب بعد أن انتهى دورها كخادم بتوقف الحرب الباردة وكسب الأمريكان لهذه المعركة والتخلص من البعبع الذي كان يقف لها بالمرصاد (١).

وفي إطار هذا الهم القومي شرعت - خلال فترة التواجد الإجباري بالقاهرة في الكتابة على صفحة مجلة الطليعة المصرية التي كانت ترفع شعار النضال العربي ضد الإستعمار والصهيونية، باعتباره الخيار الرئيسي الذي

(١) أنظر بهذا الخصوص، تصريحات ياسر عرفات بتاريخ ٩٥/١٢/٧ وفي شهر ٩٦/٢. حول حصوله على بعض الوثائق التي تكشف تعاون الليكود مع بعض التيارات العربية المذهبية، مثل حماس والجهاد الإسلاميين، بل ومع أمل في لبنان..



انتصب يومها أمام مصر وسوريا، وذلك بعد أن استكملا استعداداتهما العسكرية، إثر تصاعد الهجمة الدعائية الأمريكية والتهديد بشن العدوان الإسرائيلي عليهما، وقد تنبأت في معرض تلك الكتابات عن قرب حدوث المجابهة العسكرية مع إسرائيل، منبهاً في نفس الوقت إلى أهمية أخذ المسألة مأخذ الجد، عوضاً عن الصراخ والجعجعة الإعلامية، بالبدء أولاً في وضع عملية التحالف العسكري -المصري والسوري، المعلن عنه- موضع التنفيذ العملي المباشر، واخراج هذا التحالف من إطار التنسيق الهش في الجامعة العربية إلى ميدان العمل العسكري الثنائي.

وفي عدد آخر تعرضت لقضية انشاء فرق المليشيات الشعبية، أو ما يسمى بالجيش الشعبي الإحتياطي من قوام المتطوعين وطلبة الجامعة المصرية والسورية والسماح لهما بالتدريب على الأسلحة الخفيفة والثقيلة، وتعلم فن حرب العصابات وذلك بهدف العمل وسط وخلف خطوط الجبهة(١) العسكرية النظامية على غرار فرق الأنصار في الحروب الوطنية العظمى ضد جيوش الإحتلال الفاشي الألماني، التي كانت تشكل درعاً حصيناً ضد اختراقات العدو، والمحافظة في نفس الوقت على الأماكن والمواقع الإستراتيجية المدنية والصناعية، ودور الآثار والمكتبات والمتاحف الأثرية. ومع أن هذا الطرح قد قوبل بالرضى والقبول من هيئة تحرير المجلة، فإن الرقابة الرسمية لم تسمح لها بعد ذلك بنشر أي شيئ له علاقة بموضوع حرب الأنصار، وما يسمى بفرق المليشات الشعبية، حيث كان يشكل التخوف من هذه التشكيلات الوطنية، هاجساً مشتركاً لدى كل الأنظمة العربية. لذا لم يكن غريباً وجود هوة تفصل

(١) بخصوص هذه المقالات أنظر الى الملحق رقم ٦

هذه الأنظمة عن شعوبها، ولم تدرك تلك الأنظمة هذه الحقيقة إلا في وقت متأخر بعد هزيمة الجيوش النظامية بأن المستفيد من وراء هذه الهوه كان من نصيب القوى المتطرفة التي تطرح نفسها بديلاً عن أنظمة الحكم الإستبدادية هذه. وما يحدث في مصر والجزائر، والسودان، وبقاع أخرى من بلدان العالم الثالث لدليل على مصداقية تخوف الأنظمة الدكتاتورية من شعوبها، وعدم الثقة باحزابها السياسية الوطنية المناضلة في سبيل تحقيق العدالة الإجتماعية، والتقدم الإقتصادي، وبقدر ما تتعرض شعوب البلدان العربية للقطيعة مع حكامها بقدر ما تتأرجح حياة الوطن بين عصور الظلام، وقبضة الحكم العسكري والقطاع البرجوازي التجاري الطفيلي المتحالف مع الرأسمال العقاري الإقطاعي، والعشائري، وذلك كما هو الحال في اليمن الخارج على التو في بداية الستينات من أحضان العصر البدائي، ولايزال بفصله عن الشعوب العربية بون شاسع.

ومع هذا فإن حياتي الفكرية بالقاهرة لم تتوقف بمنع مواصلة الكتابة في مجلة الطليعة التي تم ايضاً ابعاد أعضاء هيئة تحريرها، واستبدال رئيس التحرير لطفي الخولي، بالشاعر المرحوم صلاح عبدالصبور، وفقاً لقرار وزير الثقافة يوسف السباعي، ونزولاً عند رغبة الرئيس عبدالناصر الذي كان غير راضي عن خط نهج المجلة الإشتراكية بالرغم من أن كتابها اليساريين - مثلهم مثل قادة المنظمات الإشتراكية الماركسية، لايكنون العداء لسياسة عبدالناصر التقدمية، إن لم يكونوا مناصرين لها، فوق أنهم من أجل ذلك -قد تناسوا ما الحقته بهم أجهزة مخابراته، وأصبح هاجسهم الوحيد هو خدمة الوطن معه وليس الإنتقام لأعراضهم منه.. حيث كان البعض من قادة عناصر اليمين المصري

طلعت حرب على خلفية الرأسمال العقاري واستقطاب كبار الملاك الإقطاعيين في المساهمة في تمويل المشروعات الصناعية، والمصرفية، الأمر الذي كان يحمل في طياته عناصر فنائه، وذلك نتيجة التناقض بين طابع عمل الرأسمال الصناعي وعلاقات الإنتاج الإقطاعية، أسفر في النهاية عن تحطم وانهيار البنية الصناعية لصالح علاقات الإنتاج الإقطاعية، العملية التاريخية المتناقضة التي فسرها علماء الإقتصاد الغربيون خطاءً بأن مصر أرضاً زراعية لا تؤهلها جغرافيتها الزراعية للقيام بالعمل الصناعي، والهدف من وراء عملية التفسير المغلوطة تلك، والمجافية للعلم واضح للعيان هو الإبقاء على مصر في حالة مصدر للمواد الخام، ومستورد دائم للمنتجات الصناعية الأوربية، لم تنكشف لعلماء مصر أبعاد خطورة ذلك الإدعاء العلمي الكاذب إلا عندما شرع عبدالناصر في تحرير الأرض من العلاقات الإقطاعية، واسناد عملية التصنيع الثقيل للقطاع العام، واسهامات الرأسمال الوطني الذي كان يعمل خارج إطار الدوره الزراعية الإنتاجية الإقطاعية التي خضعت بدورها لطابع علاقات الإقتصاد الرأسمالي وتلك هي أعظم انجازات عبدالناصر التي كان لروسيا فضل تحققها وفقاً للشروط الموضوعية، والأسس العلمية، مكن هذه التجربة من الصمود حتى اليوم، والإنتقال بمصر إلى عصر التحضر الصناعي العالمي وذلك بالرغم من الهجمة الشرسة التي تحاول زعزعة مصر عن موقعها الصناعي الإنتاجي، والحاقها بعجلة البلدان المتخلفة المنضوية تحت لواء نظام السوق العالمي التجاري، والإنفتاح على اقتصاديات العالم الرأسمالي الجائر. غير أنه يصعب على تلك المحاولات انجاز مهمتها اللاإخلاقية، وذلك نتيجة صلابة وترسخ بنية الإقتصاد المصري الإنتاجي، الذي لن تستطيع إزائه عمل شيئ سوى أن تنحرف به عن هدفه الإجتماعي العادل على عهد عبدالناصر، وجعله بالتالي- خاضعاً

لبنية العلاقات الرأسمالية الغربية الصرفة، القائمة على الفوارق الطبقية والظلم الإجتماعي والإقتصادي، والحاق الفقر والبؤس بالطبقة العاملة، وبسواد الأمة المصرية التي لن تجد خلاصها إلا في تغيير طابع هذه العلاقة في اتجاه توزيع الدخل العادل، والمشاركة في تملك أدوات الإنتاج. والإسهام في دورة رأس المال والرقابة على عمل المصارف، وابعادها عن المضاربة في سوق البورصة في اتجاه عملية الإعمار والانتاج.

في حين كنت استغل فترة بعد الظهر - في ناحية أخرى - لتلقي المعارف الفكرية العربية الإسلامية بكلية الحقوق من الجامع الأزهر، مدفوعاً إلى ذلك بمشاعر الإمام الشافعي وابن خلدون، والحسن بن الهيثم قبلهما - بالسعي للحصول على المعرفة من داخل مصر، المعطاة والغنية بمخزونها الثقافي التراثي المعرفي، لم يفوتوا على أنفسهم فرصة التقاط هذه المعارف الثمينة بالنسبة لهم، تماماً كما سبق وفعله قبلهم بألف وخمسمائة عام كل من أفلاطون، وارسطوا، وبطليموس والأسكندر المقدوني الذين كانت معارف مصر القديمة -بالنسبة لهم بمثابة مفتاح للدخول إلى كنوز علم الشرق، وفهم لغاته، ونقل ابداعاته إلى حاضره اليونان المقدونية التي سوف تشرق حضارتها على العالم، وذلك على خلفية تلك المكتسبات الشرقية المصرية العلسية الأولى في تاريخ البشرية المكتوب. الأمر الذي كان يشكل ذلك بالنسبة لي - التواجد في قلب العصر الحديث كذا داخل احضان الحضارة العربية الإسلامية، بمعطياتهما وابداعاتهما التي لم تكن تعني اليمن - عند منتصف الستينات في شيئ، ولاتشكل بالتالي هاجساً فكرياً لدى الإنسان اليمني العادي، الذي كان يعيش حالة الإحباط السياسي، والصراع على الحكم، وترزح قواه المخلصة داخل المعتقلات والسجون في مصر و اليمن، وتأبي الظروف إلا أن يظل اليمن متخلفاً ومسرحاً

لأعمال العنف واراقة الدم، وميداناً لتصفية الحسابات العربية - العربية، وتحقق المصالح الإستعمارية ليس في اليمن فحسب بل وفي المنطقة العربية وذلك مع اتساع شعور حجم الغربة عن العالم من حولي الذي كان يزداد بقدر اتساع حجم الأخبار التي كانت تصل من اليمن إلى القاهرة تباعاً حول ما يجري على ساحته من آثام وجرائم لا إنسانية، كان أشدها ايلاماً على القلب كما على نفسية القاضي الإرياني ذلك الذي جرى في وضح النهار داخل شوارع العاصمة صنعاء على يد الإنقلابيين بقيادة المشير السلال وجزيلان الذين كانوا مسئولين عن قتل العميد محمد الرعيني، والعميد هادي عيسى.. والتمثيل بجسديهما تتورع وحوش الغاب عن القيام بمثله.. وذلك تحت دعوني محاولة إغتيال المشير السلال. مما دفع القاضي الإرياني - وهو المتسم بالهدوء والصبر - إلى كتابة مذكرة احتجاج لعبدالناصر يحمله فيها مسؤلية ما حدث ويحدث في اليمن من جرائم قتل وابادة للعناصر الوطنية المدافعة عن الثورة والجمهورية، وذلك على يد عصابة المشير السلال، وجزيلان، والأهنومي وزير داخليته الذين أوصلهم عبدالناصر إلى الحكم بقوة السلاح وضد إرادة الشعب.

وعندما اسمعني القاضي الإرياني - بصوته العذب الشجي قرائة مذكرة الاحتجاج هذه، كان قلبه يقطر دماً، وتذرف عيناه بالدمع في حين كان الورم ظاهر على ساقيه بفعل اشتدادمجاهدة خفقان قلبه الذي كاد يتوقف من جراء عمليات التوحش التي يمارسها طغاة العصر تحت مسميات جديدة، محسوبة هذه المرة على شعار الثورة والجمهورية.. الأمر الذي كان يضاعف من تعاسته النفسية والآمه الجسدية.

وقد كان لمحتوى مذكرة الإحتجاج العاطفي هذه، والأبعاد الموحشة التي اثارتها في نفسي حول مستقبل الوطن المظلم - مبعث قلق وكرب بشأن مستقبل

مصيري الشخصي المجهول، والتجراء بالتالي - على رفع برقية إلى كل من مكتب عبدالناصر وعبدالحكيم عامر مطالباً فيهما الإفراج عني، والسماح لي بالعودة إلى اليمن، أو السفر إلى موسكو لمواصلة الدراسة، خاصة وأنه لم يثبت بأن لي ضلعاً في تهمة ما تسميه المخابرات المصرية، بالعمالة لأمريكا.

وتجنباً للبس فقد حصرت طلب الإفراج في النقطة التالية :

إذا ما ثبت لجهاز المخابرات المصرية أو اليمنية بأني أمثل خطراً على نظام الحكم في اليمن برئاسة المشير السلال- علماً بأنه لم يتم إجراء أي تحقيق معي -فإن العرف الدولي يقضي بأن تتم محاكمتي داخل اليمن. وفي حال العكس وهو الصحيح من وجهة النظر الفعلية -فإني أطلب منحي حرية مغادرة مصر إلى الإتحاد السوفيتي أو إلى أي بلد آخر إذا ما كان أمر العودة إلى اليمن شيئ غير مرغوب فيه.

وبالرغم من أني واجهت بعض الصعوبات في إيصال هذه البرقيات اليهما وذلك بسبب تحفظ إدارة المواصلات على ارسالهما نتيجة اللهجة المتشددة التي لم يعهد مثلها جهاز الإرسال اللاسلكي، فقد اقتنع مدير الجهاز أخيراً بعد أن تأكد من هويتي الجامعية، وأجرى بعض الإتصال بمكتب شئون اليمن. وبجهاز المخابرات العامة. ومع هذا فقد خاب أملي ولم أحصل على ما كنت ابغيه من وراء هذا الطلب، الأمر الذي تأكدت معه بصورة لاتدع مجالاً للشك بأن جهاز المخابرات المصرية بحكم قبضته على عبدالناصر نفسه وأن صنع قرار مواصلة الحرب في اليمن كان موزعاً بين عدة مكاتب وتتقاذف به عده مواقع داخلية وخارجية، وهو ما عناه هيكل واعترف به مؤخراً في كتابه (سنوات الغليان) .. زاد من مصداقية هذا الشعور تصرف جهاز المكتب الإعلامي الخاص بمراقبة نشاط الصحفيين الأجانب بالقاهرة حيث رفض قبول

التعامل معي -رغم اعترافه ببطاقتي الصحفية قائلاً بأني أخضع لتوجيهات جهاز المخابرات، وليس باستطاعة المكتب منح تأشيرة الخروج إلا بعد رفع الحضر السياسي المضروب علي.

ممن هو صادر هذا الحجز بالذات بحيث أذهب اليه لعرض قضيتي؟.. لم يجب المكتب على هذا السؤال، سوى أن قال يمكنك الذهاب إلى مكتب شئون اليمن، وهناك قال لي العميد وحيد : لا استطيع اخبارك بشيئ حول هذا الموضوع، وما عليك إلا التذرع بالصبر، الأمر الذي جعلني أفكر بطريقة أخرى.. الهرب من مصر وليس سواه، والبحث عن وسيلة تمكني من اجتياز الحدود المصرية بصورة غير قانونية، وهو ما تمكنت من فعله في الأخير بعد ثلاثة شهور من اتخاذ هذا القرار غير أن ظرف تحقيق الفوز بالحرية قد تطلب مني الكثير من الجهد والصبر والمعاناه، كان في مقدمة ذلك مشكلة الحصول على المال الذي سوف اشتري به حريتي هذه. في حين لم أكن استطيع اقتطاع أي مبلغ من المخصص الشهري لصالح هذا الهدف، علماً بأن ما أوفره منه شهرياً وهو خمسة جنيهات مصرية كنت اجمعه لحين فرصة ارساله إلى اليمن لصالح الأسرة - مع أي مسافر إلى هناك، ومع هذا فقد اتضح للأسف بأنه لم يصلها ذلك المبلغ الذي تم جمعه على مدى ستة شهور استولى عليه فيصل العامري الطالب الجامعي الذي كان قد قبل حمل الأمانة معه خلال فترة العطلة الدراسية، وذلك بالرغم من أنه كان في غنى عن الإستيلاء على ذلك المبلغ البسيط بحكم غناه وامتلاكه للثروة كواحد من ابناء الفئة البرجوازية الكومبرادورية المشهورة في اليمن، إلا أنه رغم ذلك لم يتورع من انتزاع لقمة العيش ممن كان في حاجة ماسة اليها، بل كان في مقدور ما انتزعه الإبقاء عل حياة ولدي البكر الذي مات من الجوع وسوء التغذية بعد أن حال وزير الإعلام (الأخ يحيى بهران) بينه

وبين مواصلة الحياة إثر قطعه للمخصص الشهري الحكومي الذي كانت الأسرة تقتاد عليه. في حين كان يستحيل علي من ناحية أخرى - الحصول على قرض مالي من أي شخص، نظراً لإفتقار الإخوة اليمنيين - طلاباً وسياسيين - للأموال الكافية لمواصلة العيش والحياة، فضلاً عن أن القاضي الإرياني وصحبه الأربعة الخاضعين للإقامة الجبرية بالقاهرة -قد تمكنوا بالكاد من توفيرعشرين جنيهاً مصرياً قبل شهر بهدف تمكيني من شراء بنطلون وجزمة كنت افتقد اليهما. ولم يبق امامي -وسط كل تلك الإحباطات والهموم الشخصية، واخبار الشر القادمة على التوالي من اليمن -سوى البحث مجدداً عن وسيلة للخلاص والبحث عن أقرب الطرق، وانجع السبل المساعدة على الهرب من القاهرة والإبتعاد خارجها للتخفيف من مشاعر الحزن والألم، وفي سبيل أن أحصل على أي عمل وفي أي مكان في العالم لكي أحافظ على حياة من تبقى من أفراد الأسرة قبل أن يحصدهم الجوع، ويطويهم الموت واحداً بعد آخر.

فوق أن عملية الهرب هذه سوف تمنحني - من ناحية أخرى - حرية التحرك والإفصاح عن معاناة المساجين، وفضح أعمال الجرائم السياسية التي ترتكب يومياً في اليمن.

وقد وجدت هذا الخلاص في آخر لحظة من البحث المضني لعدة شهور، كان ذلك عشية التاسع والعشرون من ديسمبر عام ٦٥م أي بعد انقضاء حول كامل على عملية الإعتقال الغادرة -عندما جاء إلي أحد الاخوة الصحفيين المصريين حاملاً في جعبته خطة الهروب من القاهرة إلى الأسكندرية حيث تنتظرني في الميناء الحربي كما قال - مشكوراً- باخرة روسية على وشك الإقلاع من هناك بعد أن افرغت حمولتها العسكرية عائدة إلى الموانئ السوفيتية على البحر الأسود، وما علي سوى الإسراع بمغادرة القاهرة سراً، وفي

أقرب وقت على أن يكون ذلك في أقل من ثمان ساعات.

ولم تمنعني العجلة من مكاشفة ومـوادعـة كل من القاضي الإرياني وعبدالسلام صبره، والأخذ بتوجيهاتهما ونصحهما بخصوص كيفية العمل لصالح المساجين وشن حرب اعلامية ضد عمليات الإعتقال والحجز هذه وذلك فيما إذا قدر لي الفوز بالهروب، موصياً اياهما باسرتي في حال ما اذا فشلت عملية الهرب والوقوع في قبضة المخابرات المصرية التي لاترحم. وعند اللحظة الزمنية المحددة لي (في الخطة) كنت على مقربة من بوابة ميناء الأسكندرية الحربي الخارجية. إذ مرت بالقرب مني سيارة جيب صغبرة قفزت إلى داخلها في أقل من لمح البصر، وانحشرت بين الشنط والمهمات التي كانت تحملها، وناولني سائقها بدلة عمال الباخرة، وارتديتها عند توقف السيارة على مقربة من موقع رسو الباخرة، وقت إن كان أحد العاملين بها يقوم بانزال الأغراض من السيارة، وذلك استعداداً لنقلها إلى الباخرة التي لم يكن يفصلها عن باب الحراسة سوى بضعة امتار، حملت في اثره احدى تلك الشناط على كتفي وجريت ورائه نحو مدخل الباخرة، واندسيت بتثاقل - تحت وطئة عبء حمولة تلك الشنطة - إلى داخلها متوجهاً نحو مخازن شحن الأغراض الخاصة الواقعة في الدور قبل الأرضي، ثم اعتليت بعض السلالم بعد أن توارى عن ناظري جندي الحراسة المصري الذين كان منشغلاً بالحديث مع أحد العمال بما ينسجم وترتيبات الخطة -في الوقت الذي كانت فيه الباخرة تصدح بالصفارة، اعلاناً للحظة المغادرة لأرض الرصيف والتوجه صوب أعالي بحر الأسكندرية، مودعة مينائها بآخر إطلاقة لهذه الصفارة التي كانت بالنسبة لي بمثابة جرس موسيقى يعلن لحظة الخلاص والتحرر. تنفست خلال ايقاعات تلك الصفارة- الصعداء وأنا أوشك على الدخول إلى مستودع الوقود بجانب العاملين فيه الذين سوف تكتوي

اجسادهم بلهيبه ودخانه الأسود طيلة الرحلة إلى ميناء أوديسا على ساحل البحر الأسود.

ولم أطمَئن بشكل مطلق إلا وقت إقلاع الباخرة، واجتياز حوض الميناء، ودخولها أعالي البحر على بعد خمسة وأربعين ميل بحري من الحوض وخمسين ميلاً من مدينة الأسكندرية عروسة البحر الأبيض المتوسط التي نظرت اليها من كوة القمرة المخصصة لي وذلك لآخر مرة حتى لحظة كتابة هذا الحديث بنهاية عام ١٩٩٥م ومطلع ٩٦م، وذلك على أمل اعادة النظر إليها مجدداً ومعانقتها بعد استكمال مشروع اعادة بناء مكتبتها التاريخية المشهورة التي كانت تضم في جنباتها ثلاثة ملايين كتاب قبل أن يقوم طاغية روما نيرون بإحراقها، وبعد أن تتحرر مصر بالتالي من جبروت حكم الفرد،، وتدخل عصر التحضر الديمقراطي، والكف عن التدخل في شئون اليمن والبلدان العربية الأخرى، ومحاولة فرض الوصاية عليهما. وهناك داخل امتداد البحار العالية، حيث تتلاطم أمواج البحر الأبيض المتوسط الذهبية، احسست للمرة الأول بدفق الحرية يسري في كياني وكانني عصفور خرج للتو من بين أربعة حيطان بلله ماء البحر وانفتحت عيناه على ضوء الشمس، وزرقة السماء، ومرائي الطيور ترقص طرباً على ايقاعات الموج، في حين ترقب صغارها بجذل يشوبه الحذر، وهي تحاول مثلها لثم شفاه البحر ومعانقة تكسر الأمواج، متذكراً في لحظات الهناء والحبور تلك. سعادة خروج زرياب الفنان العربي الأول المبدع هارباً علي جنح زروقة البنفسجي من ميناء الأسكندرة بعد أن ظل مختبئاً بداخله في عرض البحر قبل أن يغادره إلى اليابسة صوب الصحراء الأفريقية في الطريق إلى (القيروان) الأندلسية. نفس الإحساس بمشاعر الحرية الدافق، الذي كان قد غمر الشاعر المتنبي وهو يغادر سراً عاصمة الكنانة قبل أن تراه عيون حاكمها الطاغية كافور، وقبل أن يتصفح

هذا الطاغية قصيدة المتنبي الهجائية له بعد أن فاز بحريته ونجا بجلده من البطش والهوان.

غير أن لحظات الحرية والسعادة تلك، والشعور بامتلاك الكون لم تدم طويلاً مع تذكر معاناة ومكابدة الإخوة القابعين في زنزانات عبدالناصر سيئة السمعة، وانتصبت امامي صور تفاصيل هذه المعاناة والمقاساة صحبة الكلاب البوليسية وعدائية حراس السجن الحربي، كان قد أخبرني عنها الأخ شرف محمد أبو طالب الذي رافقني سراً إلى الأسكندرية وأدلى بمعلوماته عن فاجعة المعاناة التي كان شاهداً عليها قبل الإفراج عنه بسبب تدهور حالته الصحية وذلك بما يناقض الصورة الرومانسية التي كان قد رسمها أمامي العميد حسين الدفعي الذي كان قد خرج من ذلك السجن قبله بأشهر قائلاً بأن الإخوة المساجين بلا استثناء ينعمون بالخير والسلامة ويكرمون، ويمنحون الكتب والمجلات ويسمح لهم بمشاهدة التلفزيون، والإجتماع مع بعض طيلة النهار والليل، الأمر الذي كان قد دفعني إلى الذهاب نحو مكتب شئون اليمن طالباً من السيد العميد وحيد، اعتقالي على أمل أن تكون ظروف السجن أفضل بكثير من الحياة خارجه، أو على أقل تقدير - وفقاً لمواصفات الأخ الدفعي - سوف أكون سعيداً بالقرب منهم، وأنعم مثلهم بملذات الأكل والعيش المحروم منها خارج المعتقل .. غير أن السيد العميد نصحني مشكوراً بالعدول عن هذه الفكرة، وصرفني عنه مقدراً ظروف التازم وداعياً لي بالفرج العاجل.

وتسائلت مع نفسي على ظهر تلك الباخرة، لو كان هذا العميد العسكري المصري رجلاً فضاً غليظ القلب لما كان قد حيل بين سذاجتى في تصديق أقوال الأخ الدفعي، ودخول المعتقل، ولكنت الآن اعاني مثل بقية الرفاق كرب السجن الحربي، وهول عمليات الإرهاب في حين لم تكن خدعة الأخ الدفعي سوى واحدة

من الشروط التي دفعها ثمناً للإفراج عنه .. وأسدال الستار على حقيقة ما يلاقيه الإخوان هناك... لهذا آليت على نفسي وأنا لا أزال على ظهر الباخرة، بأن حياتي سوف تبقى وقفاً على القيام بواجب التشهير بأعمال التعذيب تلك، وفضح أساليب الغدر والخيانة والتنكر للعهود والصداقة والود، والسعي جاهداً على إعلام الرأي العام الغربي والعالمي عن قضية حكومة الفريق العمري العادلة، وفضح زيف التهم الموجهة اليه وإلى رفاقه داخل المعتقلات المصرية واليمنينة وخارجهما. كما اقسمت على نفسي من ناحية أخرى بأني سوف أجعل قضيتهم حية على الدوام - ليس في أذهان وقلوب الأجيال الحاضرة فحسب بل ولدى الأجيال القادمة بالكتابة والتوثيق التاريخي، وذلك فيما يتخطى ويتجاوز صمت الزنزانات والقبور التي كانت قد ابتعلت قبلهم عشرات المفكرين والقادة اليمنيين في حاضرات الخلافة الإسلامية الأخرى بغداد ودمشق والقسطنطينية، دون أن يفصح التاريخ عنهم بشيئ حتى اليوم، رغم مرور الف وخمسمائة عام، ورغم تقدم عملية الدراسة والبحث التاريخي، ووجود الاف العلماء والجامعيين اليمنيين الجدد، ولسوف اتحدى -وأنا على يقين مما أقول- بأن هناك من يحاول التحايل والخبث على حقائق التاريخ، ومن سيقف حجر عثرة أمام الكشف عن ذلك ليس في أوساط القوى السياسية والقيادات الحزبية فحسب بل وفي داخل المؤسسات الثقافية والإعلامية والأكاديمية، تجلي ذلك واضحاً في عملية اغلاق الباب في وجه إصدار هذا الكتاب، والتضييق على عدم طبعه ونشره، وامساك اليد من تمويل عملية الطبع هذه، والحيلولة من ثم دون طلب المساعدة من الأخ الرئيس ، في ظل عدم قدرتي على القيام بذلك، بعكس ما كان عليه حال امكانية طبع مؤلفاتي السابقة، يوم أن كانت ظروف أسعار الطبع مناسبة، وسعر الريال اليمني ثابت ومرتفع، ومع هذا فاني مصمم





الشاعر الشهيد

على مجابهة تلك الصعوبات رغم أني أعرف مسبقاً - في ظل أجواء عملية الحصار هذه - بأنه ليس سوى ظهور معجزة قد تأتي في لحظة ما، وذلك عن طريق تحرك ضمائر رفاق الفريق العمري في السجن الحربي بمصر، الذين اغتنوا من بعده، وتسلموا المناصب العالية، وحصلوا على المال الوافر والجاه العريض، مالم فليس سوى التخلص مما أملك من الأثاث، وما بحوزة عائلتي واسرتي من المنقولات والمكتسبات الشخصية والمهر المدخر لظروف الزمن، وهو ماحدث بالفعل، بعد أن كف الجميع عن تقديم المساعدة باستثناء نفر قليل طلب عدم ذكر اسمه، خجلاً وتواضعاً في حق شخص عظيم كالفريق العمري، ولكي لايشعر بالغيرة، ووخز الضمير، أولئك الذين رفضوا تقديم العون، وعلى رأسهم أصدقاء الفريق العمري، مثل: علي محمد سعيد، وناصر الحثرة، والاصبحي، والتاجر الكبير عذبان، وسابحة، والفراسي، وأمثالهم من كبار الأثرياء، أصدقاء واحباب الفريق العمري وقت ان كانواليس بمثل هذا الغناء، وفي حاجة إلى مساندته لهم- وفتح الآفاق أمامهم، وذلك بإستثناء الأخ أحمد عبد الله العاقل الذي بادر في آخر لحظه - بعد معرفة هذه الضائقة -بتغطية بعض التكاليف، دون أن يكلفني عناء ذلك الطلب بل سارع دون علم مني باستدعاء مدير مطبعة المفضل والتزم بدفع ما أجاد به، وفاء لصحبته مع الفريق العمري، وموصياً بأن يكون الكتاب عنه عظيماً كعظمة الفريق نفسه. علماً بأني كنت قبل ظهور هذه الفرجة -وسط حال الشعور باليأس- قد اتبعت نفس الطريقة التي تعاملت بها مع قضية المساجين في زنزانات عبد الناصر -يوم كنت لوحدي في موسكو دون سند مستخدماً امكانياتي المادية المحدودة، وجهدي الذاتي، حيث سارعت في الأول قبل أن استقر في الجامعة - بالذهاب إلى اتحاد الأدباء والكتاب السوفيت، وجمعية الصداقة العربية السوفيتية،

وسخرت علاقات الصداقة مع محرري وكالة تاس لإبلاغ القيادة السوفيتية العليا بمأساة وضع الحكومة اليمنية في سجون عبدالناصر، كما شرحت معاناتهم للعديد من السفراء العرب والأجانب في موسكو وابلغت في رسالة مفتوحة على صفحات جريدة أبناء موسكو الناطقة باللغة العربية والإنكليزية -منظمة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة في جنيف، وتلك التي لها اماكن في لندن ونيويورك، ولم يمر على هذا التحرك سوى بعض الوقت حتى تم احراز بعض النتائج/ فقد لقيت المساندة المعنوية من كل الناس الخيرين في موسكو ووسط الإتحادات الطلابية العربية والعالمية، وابلغت في نفس الوقت من السفارة السودانية والجزائرية أن السيد أحمد محمد محجوب الرئيس السوداني السابق يعتزم القيام بوساطة لدى عبدالناصر سعياً منه للإفراج عن المعتقلين اليمنيين في سجونه، كذا الرئيس هواري بومدين. الذي كان يكن للفريق العمري احتراماً كبيراً والذي سبق أن لبى طلب الفريق العمري أمامي بخصوص عدم إيذاء الرئيس أحمد بن بيلا والإفراج عنه من السجن بعد الإنقلاب الذي قام به هواري بومدين. كما علمت من وكالة تاس الروسية، بأن الحكومة الروسية قد وضعت قضية الفريق العمري وصحبه على جدول اعمالها السياسية الخارجية.

ومع أن مسألة الإفراج عنهم كانت بالنسبة لي غير واردة، في تلك اللحظة نظراً لتصلب موقف عبدالناصر، وتأكدي من أن معاركه في اليمن لم تكن قد حققت أغراضها الإقليمية، ولاتزال أمريكا تنصب له الفخ، تلو الآخر ولم يحن الوقت بعد بالنسبة لها من اقتراب موعد اغلاق ملف القضية اليمنية قبل أن يتم تدمير ترسانة عبدالناصر العسكرية واضعاف قواه البشرية والمادية، وارساله بالتالي إلى حتفه واراقة ماء وجهه حيث كان الهم الأول - بالنسبة لهدف هذه الحملة الدعائية والإعلامية هو أن لاتبقى قضية المعتقلين رهن

الصمت العربي والعالمي، وأن لاتمر هذه القضية على العالم مرور الكرام وكأنها مسألة داخلية ربما تتكرر مرة أخرى مع أي دولة عربية كاملة الحقوق والسيادة دون اعتراض .

تلك هي المسألة، ليس لأهمية وضرورة ارساء طابع مفهوم علاقة العمل العربي - العربي، السليم، بل ولقضية توثيق تاريخ المعرفة حول طابع هذه العلاقة التي لايجب أن يلفها الصمت والغموض وذلك على غرار مع حدث في الماضي مع مؤرخي العصور العربية الكلاسيكية الذين سبق أن تواطئوا مع سلطات الحكم المركزي، واخفوا عن ذاكرة التاريخ قصص جرائم أعمال القتل والإضطهاد للكثير من قادة ومفكري وزعماء البلدان العربية المنضوية تحت جنح الخلافة العربية المركزية، وذلك نتيجة مواقفهم الشجاعة من أعمال الظلم والإضطهاد ، وارتكاب مظاهر السلب والنهب في الأراضي المفتوحة، أو بسبب نزاعاتهم الإجتماعية في أقاليمهم، وخصوماتهم السياسية مع الولاة المحليين الموالين للخليفة، كما حدث لبعض قادة الفتح اليمني في المغرب العربي والأندلس، وأسيا الوسطى، وفي دمشق وبغداد ، والقاهرة ، والقسطنطينية، حيث لم يبق شاهداً على مصرعهم السياسي سوى ما تبقى على الأرض من رسوم بعض قبورهم كتلك الموجودة في ضواحي مدينة دمشق، قضى اصحابها نحبهم على يد السلطة المركزية الأموية، إثر تمردهم على ممثل الخليفة(الزيادي) في اليمن وارسالهم مخفورين إلى عاصمة الخلافة في عملية انقالبية مضادة -كماحصل مع حكومة الفريق العمري اليوم. يذكرنا مثل هذا التعسف- مشاهدة قبور بعض الزعماء اليمنيين الموجودة أيضاً في ضواحي مدينة بغداد ، الذين قتلوا بدورهم على يد الحكام العباسيين، وذلك ارضاء لرغبة حكام صنعاء اليعفريين وذلك في اعقاب فشل الحركة القرمطية بقيادة علي بن الفضل تماماً

كما حصل مع حكومة المشير السلال إثر انتصاره مع العساكر المصرين على حكومة الفريق العمري، ودفع القاهرة للإنتقام منهم، وتأديبهم على الخروج عن الطاعة.

نفس عدم تذكر التاريخ لمأساة مصير أولاد واحفاد الإمام المطهر شرف الدين والامام القاسم بن محمد الذين قضوا نحبهم مع أصحابهم وذويهم في سجون عاصمة الخلافة العثمانية اسطنبول .. وذلك بسبب موقفهم المعارض للقيادة العثمانية في اليمن.

ولايقل عن ذلك فاجعة أسدال الستار عن ما أصاب بعض الزعماء اليمنيين في سجون القاهرة على يد الحكام الفاطميين وذلك ارضاء لرغبة الحكام الصليحيين الذين ارسلوهم إلى القاهرة لكي يلقوا مصرعهم هناك جزاء تمردهم على خصومهم السياسيين الموالين للقاهرة -تكرر ذلك مع المشير السلال ضد خصمة السياسي الفريق العمري.

ولايختلف عن ذلك ما حدث لبعض القادة والزعماء اليمنيين الذين اعتقلوا على يد الحكام البريطانيين ووضعوا في سجون زنجبار، وجزر فرسان وكمران وذلك ارضاء لرغبة الإمام على محمد الإدريسي المتعاطف والموالي للحكومة البريطانية(١).

ولاتزال بعض العواصم العربية تتعامل مع قادة وحكومات البلدان العربية الأخرى على نفس المنوال، ولاننسى في هذا السياق ماحدث للكويت، وما يصيب بعض أبناء اليمن في المملكة العربية السعودية، نزولاً منها عند رغبة أنصارها من الحكام وزعماء العشائر وبعض القادة المذهبيين، لم يتحدث للأسف أحداًعما يجري لليمنيين هناك، تماماًمثل تجاهل التاريخ وتواطئ كتابه عن مصرع آبائهم وأجدادهم في بقية العواصم العربية.

(١) أنظر إسماعيل الوشلي. مخطوطه نشر الثناء الحسن. تحقيق محمد الشعيبي – صنعاء ١٩٨٠م.

الأمر الذي يشكل الصمت عنه خيانة لله والوطن، وللأمانة التاريخية عاهدت نفسي -كما قلت - على أن لا أخون هذه الأمانة، منجزاً هذا العهد بوضع هذا الكتاب الذي اقتربت فيه من الوصول إلى ذروة الحدث التاريخي السياسي بين مصر واليمن تحت قيادة الزعيمين عبدالناصر والفريق العمري، ودخول هذه العلاقة إلى مرحلة القطيعة والتفسخ في أعقاب هزيمة ٦٧م، وما اسفر عنه ذلك من أحداث عسكرية أخرى ووقائع سياسية مختلفة لا أجزم القول بأنها شكلت نقلة نوعية في حياة اليمن واليمنيين، بقدر ما اكتشفت مجدداً بأن اليمن -رغم ذلك- لايزال مشدوداً إلى الخلف، ويتأرجح وضعه الإقتصادي. والإجتماعي والثقافي على هامش العصر رغم تحقق اعظم واشرف انجازات الوطن وهو التوحد الذي قد يتعرض بدوره للتفكك -كما في الماضي، وذلك بمجرد ذهاب الزعيم القائد الذي تولى عملية النهوض بتلك المهمة الوطنية الشريفة، وسط أجواء ظاهرة التعصب الطائفي، والمذهبي وهيمنة علاقات التخلف الإجتماعي، والإقتصادي، والثقافي وفي غياب، النهج السياسي الوطني المستقل، والتكتل الجماهيري السند الحقيقي لحماية، وصيانة بقاء هذه الوحدة، خفاقة في وجه قوى الإنفصال، وأعمال الردة التي لايمكن أن يزدهر نشاطها إلا في ظل فرقة الصف الوطني وغياب التحالف السياسي، إلى أي مدى يسير مثل هذا التحالف قدماً إلى الأمام، وهل يملك الوطن تجربة ناجحة في هذا المجال؟ .. ذلك ما سوف يتابعه موضوع الفصل الثامن والأخير. وذلك في ضوء مواقف ومعاناة الفريق العمري في سبيل انجاز الحد الأدنى من عملية التلاحم الوطني، ومكابدة وحدة الصف والهدف الذي أرسى دعائم النصر العسكري، ووضع البلد على أعتاب مرحلة يجب أن ترقى فيها عملية التحالف الى مرتبة أعلى. هل وفق الوطن في تحقيق ذلك، وهل تمكن الفريق العمري بعد

حرب السبعين من الإبقاء على تماسك وحدة قوى النضال والسير قدماً الى الأمام، أم أن الغلبة كانت لظروف التخلف، وسيادة قوانين الغاب والتوحش؟

لن أكون أكثر تشاؤماً إذا ماقلت أن الحال كذلك، غير أن الأحداث والوقائع ستملك القول الفصل.

الفصل الثامن

- الأوضاع في مصر واليمن بعد نكسة ٥ يونيو حزيران.

- إنقلاب ٥ نوفمبر وعلاقته بمسلسل العنف بين القادة في شطري الوطن.

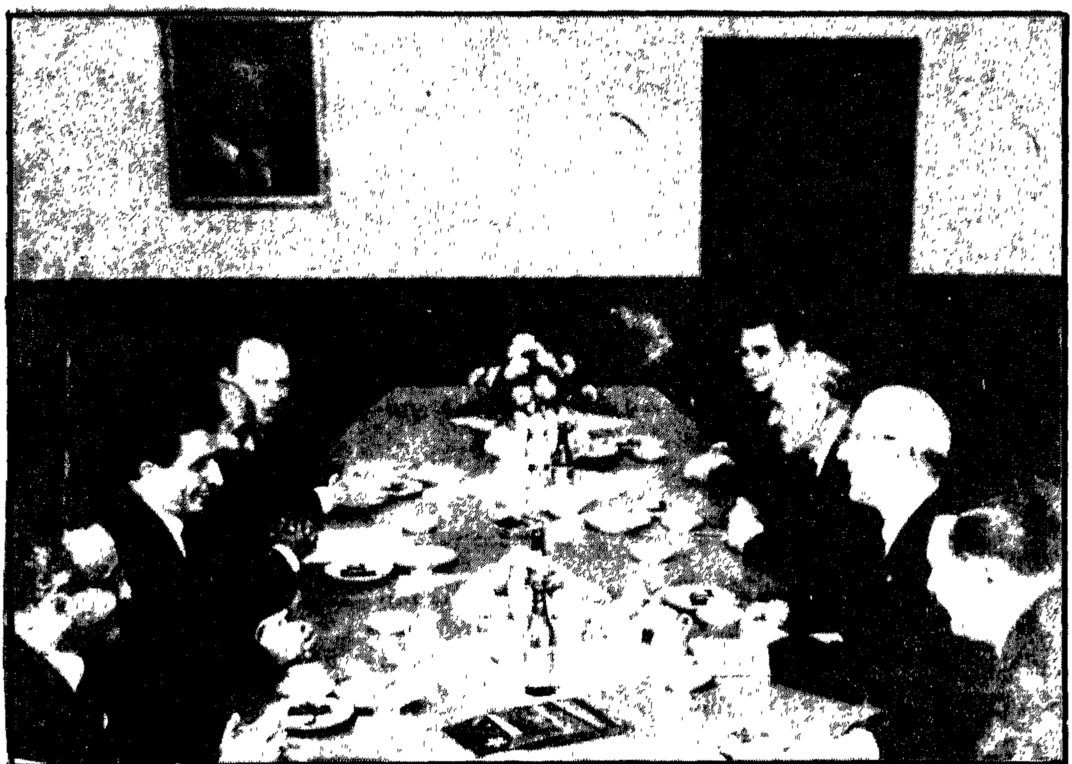
- نضال الوطن في حرب السبعين ومحاولة سرقة ثمار النصر مجدداً.

- الفريق العمري والمقاومة الشعبية- أخطاء قادة السلاح وزعماء الأحزاب- المصالحة مع السعودية والقوى الملكية- من كسب المعركة - عقد قران ممثلي علاقات التخلف وقوى الظلام مع عناصر الكومبرادورية التجارية والمصارف الربوية.

- ماذا بقي من خيار، بعد فشل كل التجارب الوطنية المتطرفة؟

كان الأمل بأن آخر عهد معاناة الغربة عن الوطن، والإفراج عن المعتقلين من سجون القاهرة، وصنعاء قد أشرفا على النهاية مع فاجعة نكسة ٥ يونيو حزيران ٦٧م التي كشفت عن مساوئ وعجز أنظمة الحكومات العربية، وذلك بظهور مرحلة سياسية جديدة، ومغايرة شأن ما تسفر عنه كل الحروب الإنهزامية في التاريخ، تدشن هذه العملية قوى سياسية جديدة متحالفة مع الوطن وقواه الخيرة. وتصعد إلى القمة، على أنقاض نظام الحكم الدكتاتوري وتفسخ كيان مؤسسته العسكرية، وأجهزة مخابرات القمعية.

غير أن غيبوبة الشارع السياسي المترع بأوهام مخدر الحشيش، وأحلام





مفعول حبوب الأفيون، وحقن الكوكائين، ورومانسية غناء أم كلثوم وهلوسة عقل الأمة على خلفية ملاعب كرة قدم الأهلاوي، والزملكاوي. قد فعل فعله، وذلك إلى جانب غسيل مخ الشعب سياسياً بالدعاية الإعلامية المتواصلة لصالح الزعيم الأوحد المنقذ الساهر على مصالح الأمة، والمدافع الوحيد عنها ضد قوى الغزو والعدوان، فضلاً عن أعمال الإضطهاد السياسي وملاحقة العناصر الوطنية، وحل الأحزاب السياسية، حيث عمل كل ذلك وغيره على خلو الساحة من قوى المعارضة وأضعف من امكانية النهوض السياسي والتحرك الجماهيري لحظة تطلب المواجهة مع الخصم السياسي الإجتماعي الذي تهاوى بفعل الضربة الإسرائيلية المفاجئة، دون الإسراع بملاحقة فلول عناصر أجهزة النظام المنهار، وتصفية بقايا قواه التي ولت الأدبار، واختبأت خلف الجحور والأسوار خوفاً من غضب الشعب، ونقمة الأمة، حيث واتته الفرصة -نتيجة لذلك الخروج من تلك الجحور والعودة مجدداً إلى كرسي الحكم، وصولجان السلطة تحت إيقاع مطالبة الجماهير، وصراخ الأمهات الذين هالهم الأمر، وافزعهم الفراغ السياسي باعلان استقالة الزعيم القائد المنقذ، كي يواصلوا - تحت كنف من كان السبب في هزيمة الوطن- رحلة العذاب من جديد، والعودة إلى برالأمان والإستسلام.

وإذا كان قد أنكر بعض الوطنيين السياسيين المصريين المناضلين - ظاهرة خروج الشارع السياسي في أنها تعشقاً بالطغيان، أو حرصاً على الهزيمة، أو حباً في الجلاد وذلك بدليل تعرض النظام الناصري وقادة جيشة البرجوازيين لاقسى عملية نقد تعرض لها جيش مهزوم، ونظام مهزوم في التاريخ، وذلك عقب عودة الجنود الهاربين من جبهة القتال، وتعرف الشعب على أبعاد حقيقة الموقف الإنهزامي لقادة السلاح الذين تركوا الجيش المصري يواجه مصيره تحت رحمة الخوذة العسكرية الإسرائيلية دون خطط لحمايته فضلاً عن الدفاع عنه(١)

(١) إنظر صلاح عيسى، مثقفون وعسكر، مصدر سابق

غير أن ذلك لايحل عقدة العبودية الجماهيرية المستعصية، إذ سرعان ماتم امتصاص حاله الشعور بالغضب السلبي هذا، بإعلان الإستجابة لبعض المطالب الديمقراطية للجماهير دون أن تضع القيادة المصرية هذه المطالب موضع التنفيذ.. توازى ذلك مع إغراق تضاهرات جماهير ١٨، و١٩ مارس ١٩٦٨م في الهلوسة الدينية تجلت فيه السيدة العذراء مسؤلية تحرر القدس كأنها هي التي أضاعتها منهم، ومن الغريب -يعلق على ذلك- صلاح عيسى نفسه الذي طرح تلك المبررات - بقوله إن كهان البرجوازية المصرية قد نسوا نصيحة السيدة العذراء، ولم يستجيبوا حتى الآن - وبعد عشر سنوات - لدعوتها تخليص القدس، ناهيك عن سيناء، ويمكن أن نضيف إلى ذلك، بأن سيناء لم تتحرر بسلاح البرجوازية المصرية الحاكمة، بل كان انسحاب اسرائيل منها طوعاً- ثمناً لعبودية مصر الخارجي على الصعيدين الإقتصادي والسياسي والثقافي.. الذي ما كان له أن يتأتى لولم تفقد الأمة حريتها مسبقاً في ظل دكتاتورية حكم الفرد، وغياب التنظيمات السياسية، وعدم الإعتماد على الشعب ومحاولة السلطة البرجوازية المنتفعة اغراقه في مستنقع الجهل والأمية، والهلوسة الدينية، والمخدرات المصنعة، ومساحات ملاعب كرة القدم، لذلك فإني لم أجد عند العودة إلى اليمن في أغسطس ٦٧م أي تغيير في الوضع السياسي والعسكري حيث أنعكس عليها سلباً ما حدث في داخل مصر نفسها، التي لم تفرج بدورها عن المعتقلين اليمنيين، في حين كانت تتجمع على الأفق بعض السحب التي تنذر بقدوم عاصفة هوجاء مضاده للأوضاع السلبية المتناقضة على صعيد العلاقات اليمنية المصرية، والعلاقات اليمنية الداخلية، ومع القوى الملكية والسعودية من جهة ثانية. وهو ماحدث بالفعل بعد ثلاثة شهور وبالذات في ٥ نوفمبر ٦٧م بعد أن عدت مجدداً إلى موسكو إثر رفض حكومة المشير السلال

الإنقلابية اعادتي إلى العمل في الإذاعة، وبعد أن رفضت بالتالي طلباً تقدمت به بالسماح للوطنيين الفارين إلى الخارج بالعودة إلى الوطن، كان من بينهم عدداً من الإخوة الضباط والأخ عبدالله الصيقل والأستاذ على الظبة عضوي التجمع الوطني، الذين رفضوا وضع أيديهم في يد القوى المحافظة التي كانت تعتزم السفر إلى السعودية، وفضلوا على ذلك دخولهم سجون الحكومة الإنقلابية على أن لايخونوا الوطن، وحملوني عند لقائي بهم في بيروت طرح ذلك على المشير السلال غير أنه رفض هذا الطلب أيضاً، الأمر الذي أعطى إنطباعاً سلبياً عن رغبة السلطة في صنعاء في مواصلة العداء للعناصر الوطنية وممارسة الجموح السياسي الفوضوي الذي سوف يسلم البلد- لامحالة في ظل مؤشرات إهتزاز دعم عبدالناصر لهذه الحكومة العميلة - إلى يد القوى الجمهورية المحافظة، وحرمان الوطن مجدداً من مساهمة وعطائات القوى والعناصر الوطنية التقدمية، القابع منها داخل سجون القاهرة وصنعاء، أو تلك المشردة خارج الوطن، وبالذات في سوريا وبيروت.

وهو ما حصل إذ داهمت حكومة المشير السلال حركة ٥ نوفمبر عندما كان موجوداً في بغداد وهو في طريقه منها إلى موسكو بحثاً عن مساندة سوفيتية كان يأمل بأن تكون بديلاً لتقلص المساعدة العسكرية المصرية التي لم تعد تتدفق كما في السابق إلى اليمن وذلك بعد هزيمة ٥ يونيو ٦٧م. وبعد أن وافق عبدالناصر في مؤتمر القمة بالخرطوم على سحب قواته من اليمن، وذلك تحت تلويح ادارة الرئيس الأمريكي كندي بإمكانية اقامة تحالف بين القوى الليبرالية في المنطقة مع أمريكا ضد القوى الرجعية المتخلفة لم يقدر لهذه المبادرة النجاح، حيث لقي كندي مصرعه بعد ذلك بأشهر.

وهكذا تجري الرياح بما لاتشتهي السفن، ودفع المشير السلال- ومعه





الوطن- ثمن ذلك الإصرار، على العداء للقوى والعناصر الوطنية، وتسلم نتيجة لذلك/ قطاع المشايخ الحكم في اليمن الذين نصبوا محسن العيني -رئيساً للوزراء واستدعوا القاضي الإرياني من القاهرة لتولي رئاسة/ ما أطلق عليه في بعض أدبيات قوى المعارضة- حكومة البعث في اليمن- التي لقيت بدورها نفس المصير الذي فعلته بحكومة المشير السلال الإنقلابية والتي كانت هذه الأخيرة بدورها قد جرعّت حكومة الفريق العمري نفس الكأس الذي شربت منه حكومته مرة ثانية على يد القوى المحافظة برئاسة القاضي الإرياني، الذي سوف يخضع مجدداً في عام ٧٣م لنفس الإسطوانة وذلك على يد العقيد أبراهيم الحمدي- فيما أطلق عليه الحركة التصحيحية والتي سوف تلقى بدورها نفس المصير بعد أقل من أربعة أعوام على يد رئيس أركانه المقدم الغشمي، والذي سوف يلقى مصرعه بعد ستة شهور على يد عملاء حكومة الجبهة القومية في عدن وذلك في إطار ما يطلق عليه علم الإقتصاد السياسي، الدورة الإجتماعية المضللة داخل أنماط علاقات الإنتاج ما قبل الرأسمالية، التي تغيب فيها الرؤية الإجتماعية والسياسية الواضحة، وحيث تسود الإغتيالات والإضطرابات ويكتسي الوطن وشاح الدم وعدم الإستقرار الإقتصادي، والأمني، وحيث يبقى التفكير في بناء الدولة وإنشاء القاعدة الهيكلية الإقتصادية، والبنية السياسية والثقافية- خارجاً عن اللعبة السياسية، والصراعات الثانوية، ينسحب ذلك أيضاً على الوضع في الشطر الجنوبي من الوطن الذي مرّ كذلك على نفس الدرب الدموي بدءاً من عهد أول حكومة للاستقلال برئاسة قحطان محمد الشعبي وإنتهاءً بعبدالفتاح اسماعيل، لقي الجميع مصرعه على يد بعضهم البعض، ومعهم قضى نحبه على أيديهم -في معمعان الصراع على السلطة- آلاف الشهداء من خيرة كوادر البلد المتخصصين في ميادين العلوم السياسية،

والاقتصادية، والفنية والعسكرية، كان الوطن بشطريه -ولايزال- في أمس الحاجة اليهم وإلى مثل نوعيتهم، ومثاليتهم، وإخلاصهم، لو أن أولئك القادة -استمعوا- يومها، إلى صوت العقل، وحكموا الضميرالثوري، وأصغوا إلى تحذير قادة حزب التجمع الوطني الديمقراطي برئاسة المرحوم عبدالله عبدالرزاق باذيب، الذي سبق -كما عرفنا- وأن دق ناقوس الخطر في بداية الستينات، وذلك من مغبة الطيش السياسي، والتهور الثوري الذي لم يراعى في ظله مجمل الظروف الموضوعية، والمعطيات المحيطة على الصعيدين الداخلي والخارجي، وحيث كانت الأرضية الاجتماعية، والسياسية والأمنية لاتسمح -بالمقابل- بالأخص قبل خروج القوات المصرية، وتسلم الاستقلال، وعودة الفريق العمري بعد الإفراج عنه من سجون -القاهرة- بممارسة الإرادة اليمنية لمهامها الوطنية الملقاة على عاتق القوى الثورية الجديدة، في ظل عدم وجود تدخل خارجي مباشر، حيث ثبت -بما كان الحزب متمسكاً به- في أن العامل الخارجي لم يكن السبب الوحيد في عرقلة مسيرة العمل الثوري، وضد عملية تلاحم الصف الوطني، وتفاقم أزمات الوطن المتتالية، بقدر مايعود ذلك في الأصل الى طبيعة تناقض المرحلة التاريخية الانتقالية، وطابع مخاضها الدموي الذي لم يستقر بعد على أرضية صلبة ترسوا عليها بنية الوطن الاجتمايعة، وتأخذ شكلها السياسي، والاقتصادي، والأمني، الثابت، والمستقر، والمتطور فضلاً عن عدم التمكن من إحراز النصر النهائي على القوى المضادة للثورة، وجعل نظام الحكم الجديد يأخذ طابعه الاجتماعي والسياسي المتقدم، يدل على ذلك أنه بحلول عام ٦٨م عشية الأفراج عن حكومة الفريق العمري من سجون عبدالناصر، وانسحاب القوات المصرية وتسلم الاستقلال قد زاد تفاقم الوضع السياسي والعسكري في اليمن، وعجزت حكومة الجبهة القومية عن التماسك،

وذلك بنفس القدر الذي فشلت فيه حكومة العيني والإرياني عن مواجهة ضغط القوى الملكية على المناطق التي كانت تقوم بالإستيلاء عليها منطقة بعد أخرى بحيث لم يجر سوى أشهر حتى أطبقت قواتها على المدن الجمهورية بما في ذلك العاصمة صنعاء. ليس بسبب تقاعس الشعب وعدم تأييده للنظام الجمهوري وإنما نتيجة ملل الناس من مظاهر الصراع على السلطة، واكتساب المغانم ومعاداة الحكام المتعاقبين للإصلاح، والشعب، ومطاردة وملاحقة قواه الوطنية وأحزابه السياسية المخلصة، والزج بهم في السجون والمعتقلات، وذلك إرضاء لغرورهم، واشباعاً لشهواتهم، وحفاضاً على مكاسبهم الداخلية، وصلاتهم الخارجية العميلة، الأمر الذي وضع النظام الجمهوري -عند تلك اللحظة- في كف عفريت، ووجد كل من القاضي الإرياني والأستاذ العيني نفسيهما وحكمها في ورطة، عاجزين عن القيام بعمل شيئ ما في غياب وجود العناصر الوطنية المكافحة والصلبة -مدنيين وعسكريين، فضلاً عن شعور الإحساس بمقاطعة الشعب لهم، وإضهار عدم استعداده مجدداً لحمل السلاح والدفاع عن مصالح الآخرين، في حين تنتهك مصالحه هو وذلك على يد كبار المنتفعين من النظام الجديد، وعلى رأسهم كبار رجال السلطة والمشايخ والتجار، وقادة الأحزاب، أولئك الذين لم يكن أمامهم سوى البحث عن منقذ يرفع عنهم حبل المشنقة التي بدأ الملكيون في نصب أعوادها على رؤوس الجبال (المحيطة بالعاصة صنعاء استعداداً لفصل الرؤس عن الأجساد، ومعها تصفية النظام الجديد إلى الأبد، علماً بأن احتمال حدوث هذا المصير الأسدو- لم يكن يمثل في نظر المراقبين السياسيين والدبلوماسيين في الداخل والخارج سوى مسألة وقت ليس غير معللين ذلك - وكنت أسمعه لدى الكثير من الدبلوماسيين في موسكو وغيرها - بأنه نتيجة حتمية لطبيعة الظروف الموضوعية المحكومة بقانون علاقات

التخلف، وانعدام توافر الشروط الذاتية الحضارية التي كثيراً ما يصاب أصحابها بالخيبة فور الحصول على بعض الإنتصارات العسكرية على العدو، وتسلم الإستقلال السياسي الذي لن يعني شيئاً في المحصلة النهائية وذلك تجاه ركام علاقات التخلف، وسطوة ممثليه في الداخل والخارج الذين لن يسمحوا للقوى الجديدة الناهضة من أن تحقق النصر المطلق على الصعيد العسكري والسياسي، والإقتصادي والإجتماعي والثقافي، الأمر الذي حصل بالفعل وذلك رغم استدعاء النظام للفريق العمري بهدف انقاذ هذا النظام من حبل المشنقة وتزعم حركة المقاومة الوطنية والشعبية التي قام بالإفراج عن زعمائها من السجون، واستدعاء قادتها من المنفى، واعادتهم إلى مواقعهم القيادية التي كان قد حل محلهم فيها الإنتهازيون، والسفلة، والمرتشون، والإستسلاميون، حيث قاد واياهم عملية النضال، وانجاز ماعجز عنه الإنقلابيون السلاليون والنوفمبريون مجتمعين، ورفع واياهم راية النصر والظفر، واكتسحوا مواقع العدو في أقل من ستة شهور ، وأجبروه على التراجع والإستسلام، والإعتراف بالهزيمة وتكبد الخزي والعار. الأمر الذي أعاد للثورة طهارتها، واحيا الأمل في النفوس باعادة الشرعية للقضية اليمنية التي كان العالم -بما فيهم الأصدقاء الروس- قد نفضوا أيديهم عنها، وسارع عبدالناصر الذي كان قد راهن على سقوط صنعاء في قبضة القوى الملكية بعد خروج قواته -إلى تهنئة الفريق العمري، والإعتذار له عما بدر من إساءات، واتهامات في وطنيته واخلاصه، وتصنيف مخابراته له بالعمالة لأمريكا والميول الملكية قائلاً له -في حفل استقبال كبير أقيم على شرفه بالقاهرة بعد حرب السبعين أنك لم تنقذ صنعاء فقط من السقوط في يد العدو، بل انقذت القاهرة أيضاً.

ومع هذا الإعتراف الصريح بإرادة الشعب اليمني الذي لن يقول مثله إلا

الخصوم السياسيون المتحضرون أمثال عبدالناصر- فإن قوى الظلام والتخلف في الداخل ما انفك يراودهم الحلم في جني ثمار النصر لصالحهم وبدوا على استعداد بعد انقاذهم من حبل -المشنقة- لتجاوز كل خيارات الوطن، والدوس بأقدامهم على شرف نضال أبنائه ودماء مقاتليه، حيث تكرر معهم نفس المشهد الذي اعقب قيام الثورة، عندما حاولوا ابتلاع هذه الثورة، واحتواء مبادئها، ولم يخجلوا من استثمارها لصالحهم فحسب، بل في عدم التورع من انهاك قواها، وتعريضها للموت والخطر، شأن ممارسات وحوش الغاب التي لاترى أمامها سوى افتراس الغنيمة ليس إلا، دون أن تنظر إلى أبعد من ذلك بخصوص حماية الغابة وسكانها من أن يأتي عليهم جميعاً حيوان مفترس آخر، أشد هولاً وأكثر جرأة.

ذلك ما حدث أيضاً بعد حرب السبعين التي أبلى فيها شباب الوطن بقيادة الفريق العمري بلاء حسناً،(1) حيث اسفرت تضحياتهم ليس عند حدود انقاذ الوطن وإعادة السمعة إليه في الأوساط الدولية، بل في منح حرية البقاء لعناصر القوى الجمهورية المحافظة التي تجمعت -إثر عملية النصر- في جبهة واحدة وذلك بهدف القضاء على رموز قوى الوطن المناضلة، توجب عليهم انجازه كاملاً بحلول عام ٦٩-٧٠م بعد سلسلة من المناورات، والدس والخديعة في صفوف المناضلين وإشعال نار الحرب والفتنة بينهم، واستغلال نقاط الضعف داخل المقاومة الشعبية، بحيث تسنى لهم في النهاية من اكتساح آخر موقع للقادة الوطنيين بما في ذلك تصفية الفريق العسري نفسه، الذي كنت قد طرحت عليه بعض هذه المحاذير في رسالة بعثتها إليه من موسكو وصفها مدير مكتبه العسكري يومها -العقيد يحيى المتوكل- وزير الداخلية الحالي ومستشار الأخ الرئيس- بأنها أخطر وأهم رسالة استلمها الفريق العمري بعد انتصار الوطن في

(1) إنظر ملحق رقم (١٠) بخصوص مواقع القتال حول العاصمة





حرب السبعين يوماً، منبهاً إياه فيها إلى خطورة الإنجرار نحو مواقع القوى الجمهورية المحافظة، وذلك على حساب قوى الثورة الجديدة وتوجب الإستفادة من التجارب السابقة، وأخذ الحيطة والحذر من الركون والإعتماد على تلك القوى المحافظة في إمكانية تحقيق الإنتصارات الوطنية القادمة، وذلك بمعزل عن الإحتفاظ بقوى الوطن الثورية الشابة، حيث يصعب بدون هذه القوى الحصول على النصر الحاسم على العدو، وانها القوة الوحيدة التي سوف تمضي معه إلى آخر الشوط، ولن تتركه عند منتصف الطريق سمة وشيمة القوى المحافظة على الدوام بمجرد أن تحقق أغراضها ومصالحها الآنية، فضلاً عن أن القوى المحافظة هذه لاتملك النظر إلى أبعد من ذلك ولايهمها القيام بأي إصلاحات على طريق تقدم الوطن، وأنها دائماً تسرق الإنتصارات العسكرية، وسرعان ما تحول المكسب الوطني العسكري والتضحيات البشرية إلى ساحة للغنائم والمجد الشخصي، وهو ما يتوجب الحرص على عدم الوقوع فيه، وأن تذهب انتصارات السبعين كسابقتها لصالح تلك القوى، حيث كان يتم لها ذلك بسبب غياب السلطة الوطنية المستقلة في ظل الوجود المصري، واحتكار صناعة القرار العسكري، وحيث كان يزدهر وضع تجار الحروب، والمقاولين على دماء الشعب وسفكه لغير ماهدف وطني سام وشريف، وهو ما يتنافى مع مهمة الظرف الحاضر في ظل قيادته العسكرية والسياسية المستقلة، وتوفر فرصة جعل انتصارات الوطن/ تحت زعامته/ تمضي إلى غاياتها الوطنية العليا علماً بأن ذلك مرهون بالحفاظ على توحد صف الوطن، والتمسك بالعناصر الطليعية الشابة المقاتلة والمتحررة من الخوف والجبن، ومن قبضة المصالح الخاصة، وطلب الإمتيازات الإجتماعية، ومحاولة اغتصاب السلطة.

ملفتا نظره -في هذا الإطار- إلى ضرورة الأخذ بسياسة النفس الطويل

في التعامل مع هذه القوى، ومحاولة تفهم مطالبها الوطنية التي قد يشوبها بعض التهور والتطرف بالأخص وأن هذه القوى تعيش تجربتها النضالية الأولى معه وتشعر بأنها شريكته في صنع النصر، فوق أن تجربتها الطرية هذه لاتزال قاصرة ولاتدرك ما وراء الأكمة بعد/ ولاتعرف بأن هذا النصر العسكري بفك الحصار عن العاصمة صنعاء ليس إلا الخطوة الأولى على طريق مقارعة العدو الملكي، والخصم السياسي والإجتماعي الداخلي المتحالف بصورة غير مباشرة مع الأعداء الخارجيين، والذين قد يكونوا أكثر شراسة ومكراً، وخداعاً من الأعداء الملكيين الواضحين، فضلاً عن أنه لايجب أن ننسى بأنه يوجد داخل صفوف القوى الجديدة عناصر من ذلك النوع الذي يمثل إمتداداً لسلوك وممارسة بعض قادة حركة القوميين العرب، والرابطيين والناصريين، والبعثيين، الذين تخرجوا على يد المخابرات المركزية الأمريكية والبريطانية، وكانوا على الدوام -كما تعرفون- يحاولون الإصطياد في الماء العكر والدفع بقوى الوطن الخيرة إلى معارك جانبية، وخوض معارك اجتماعية فورية وهمية لم يكن الهدف منها سوى إيقاظ مشاعر القوى الإجتماعية والجمهورية المحافظة، وإجبارها على الإنقضاض على القوى الوطنية، والتيارات السياسية الجديدة وذلك قبل أن يشتد عودها ويتجذر موقعها، وأنه داب كل أعمال التطرف السابقة التي شهدتها الساحة اليمنية شمالاً وجنوباً لم تسفر فقط بفوز اليمين المتطرف فحسب بل إلى إنحسار شعبية القوى الحزبية الجديدة، وكفر الناس بالشعارات الثورية، والمبادئ التقدمية، ضاع مع ذلك إيمان هؤلاء الناس بقضيتهم الكامنة أصلاً في صلب تلك الشعارات، وهو ما تأمل تحقيقه القوى الخارجية المعادية للشعب، حيث يسهل على هذه القوى -بعد ذلك امتصاص النصر العسكري، وافراغ مكاسب الإستقلال السياسي من محتواه الوطني والإجتماعي التقدمي،

وجعله ينصب في خانة مصالح القوى المحافظة المعادية للحرية والتقدم.

وقد شددت في نهاية الرسالة هذه إلى وجوب عدم إتاحة الفرصة أمام ظهور أي عمل استفزازي من قبل القوى الجمهورية القبلية والسياسية المحافظة، أو السماح لها -خارج علمه وعدم رقابته- بافتعال معارك جانبية، وخلق أجواء عدائية، قد تدفع القوى الجديدة -المتحالفة معه، والمتضررة إلى جانبه في الحرب إلى التخلي عنه والقفز بالعمل بعيداً عنه وذلك دفاعاً عن النفس، والدخول بالتالي في صراع غير متكافئ مع القوى المحافظة سوف يؤدي بنهاية المطاف إلى انتحارها الذي سوف يكون بدوره انتحاراً للقضية الوطنية الذي قاتل من أجلها الفريق العمري نفسه، وسجن وتعذب في سبيلها طيلة حياته منذ عام ٤٥م وحتى اليوم، وهو مالم يجب التفريط به بعد كل ذلك. وقد جادلني الفريق العمري حول موضوع هذه الرسالة عندما عدت إلى صنعاء في أغسطس عام ٦٨م عشية تفجر المعركة بين فصائل قوى الثورة المتحالفة معه، وذلك تحت تأثير دسيسة القوى الجمهورية المحافظة المضادة، ونجاحها- بعد أن فشلت في كسب ود الفريق العمري، وعدم وقوفه إلى جانبها -حيث نجحت تلك القوى في إثارة مشاعر النزعة الطائفية داخل صفوف القادة العسكريين، ودفعتهم -عن طريق الإغراء ودفع الأموال والسلاح، وانزال الإشاعات المغرضة والدعاية الإستفزازية لكلا الطرفين، بما أسمته تلك الدعاية (زيود وشوافع) -دفعتهم إلى الإقتتال والتطاحن، رغم أن العدو الملكي المشترك كان لايزال على الأبواب يشن عن طريق ممثله (قاسم منصر) آخر نفس للهجوم على صنعاء، ويصلي بمدافع الهوزر والهاون مبني الكلية الحربية بالروضة ومطار الرحبة الدولي الذي كان للفريق العمري فضل التعاقد مع السوفيت على إنشائه وذلك لخدمة العمل العسكري الجوي الذي كان مقصوراً خلال الوجود المصري على مطار الحديدة-

كان لي شرف مشاركته مع القادة الروس في افتتاحه والتحليق معه على سماء العاصمة صنعاء ليلاً لأول مرة في تاريخ اليمن، والهبوط عل مدرجه تحت أضواء أشعة الكهرباء.

حيث حاول الفريق العمري من وراء ذلك الجدل تبرير موقفه السلبي تجاه ذلك الإقتتال الطاحن بين أخوة السلاح، قائلاً بالحرف الواحد - بعد أن استقريت للعمل عنده مجدداً - لقد ركب أخوة النضال في السبعين رؤوسهم، وظن البعض منهم بأن المعركة مع القوى الملكية قد انتهت، في حين لايزال هناك الشيئ الكثير الذي لم يتم إنجازه وصولاً إلى إحراز النصر النهائي، أكثر من هذا راح فريق منهم - مشيراً إلى إسم عبدالرقيب الحربي بالذات، قائد وحدة المضلات وبعض قادة حركة القوميين العرب، يتصرفون وكأنهم دولة داخل الدولة حيث أصدروا تعليماتهم لقيادة المقاومة الشعبية بالحديدة بالإستيلاء على شحنة الأسلحة الجديدة، التي طلبناها من الإتحاد السوفيتي، الأمر الذي أعطى مبرراً لمحافظ المدينة الشيخ سنان أبولحوم للقيام بشن هجوم عسكري على مقر المقاومة واستعادة الأسلحة إلى مستودعات الدولة، وقد كانت تلك بداية المتاعب التي امتدت إلى مالانهاية بين جميع الأطراف بما فيها عناصر الحكم وعلى رأسه القاضي الإرياني الذي كان يصغي إلى التقولات، ويسرف في كره القادة العسكريين الجدد وقادة المقاومة الشعبية، صمت بعد العبارة الأخيرة -قليلاً، وأضاف سوف ترى بنفسك كيف تجري الأمور، ومن يتصرف منهم على هواه، عندها لكل حادث حديث -كما يقال- حول كيفية وجوب التعامل مع كل فئة على حدة، وفيما إذا كان هناك حرص لدى الجميع على وحدة الصف، وسلامة الأمن والوطن، والرغبة في إحراز النصر العسكري الأخير. ولقد عشت وشاهدت بالفعل جانباً من الدراما الوطنية المأساوية، وتعرفت عن قرب على ممثليها،

وعلى العناصر والقوى الخفية المخرجة لها، وواضعي (سيناريوهاتها) رغم أن الفريق العمري لم يفصح عن التفاصيل، وحسب طريقته المعتادة يفضل ترك الآخرين يكتشفون الوقائع بأنفسهم ولايستهويه التحدث عن نفسه، والإعراب لكل من هب ودب عن مواقفه وتصرفاته تجاه تلك الوقائع والأحداث بالسلب والإيجاب. ومن هذه الزاوية لم يناقش معي محتوى تلك الرسالة لتأكده من أني لا أستطيع الطعن في نزاهة موقفه تجاه العلاقة مع القوى الوطنية بل ترك الباب مفتوحاً أمامي لكي أقول له ذلك بنفسي عن قناعة مكتسبة من أرض الواقع، عن طريقها فقط تتعزز مواقع الثقة المتبادلة، وليس عن طريق العواطف والمجاملات الشخصية، والإعجاب المتبادل.

وفي البدء حاولت في ضوء ذلك، مع تسارع حدة الأزمة وتفاقم الوضع - الإشتراك مع الأستاذ المرحوم محمد عبده نعمان الحكيمي احتواء مظاهر الصراع والخلاف الوطني واعادة مد جسر العلاقة مع الفريق العمري، باعتباره السند الوحيد الذي يركن اليه العمل الوطني، ولم يبق داخل جهاز الحكم من يعول عليه أو يوثق به بعد أن تفجر الوضع العسكري بين فصائل الوحدات العسكرية، وانغمست فيه قوى مدنية وحكومية وقبلية وحزبية، أصبحت معه اللوحة السياسية شبه معتمة، ولم يعد أحداً يعرف يده من رجله مع اختلاط الألوان، وتشابك الأوراق، وتداخل المصالح الفئوية، والولاثات الحزبية، والطائفية، والعشائرية.

حيث قمت واياه بادي ذي بدء بزيارة الأخ عسر الجاوي -المحرك الفعلي لعمل المقاومة الشعبية- وذلك إلى مخبئه السري داخل منزل الأخ عبدالله الوهابي -السفير حالياً بوزارة الخارجية -حيث كان الجاوي مطارداً يومها من قبل حكومة القاضي الإرياني، وشخصاً غير مرغوب فيه من قبل العناصر

الجمهورية المحافظة، التي كانت مسؤلة -بقدر أوفر- عن عملية الشقاق والخلاف داخل الصف الوطني بالأخص فيما يتعلق بجريمة آثارة النعرة الطائفية واستخدامها سلاحاً في ميدان الخلاف والصراع السياسي الذي يتحمل قادة وزعماء القوى الوطنية الجديدة جانباً من تلك المسئولية لخرقهم قانون واخلاقيات اللعبة السياسية، والإقدام على رفع درجة وصايتهم على الوطن حد التفرد.

وحيث كان الجاوي -من ناحية أخرى- من ذلك النوع من الساسة والمناضلين الوطنيين المحترفين الذين يجيدون عملية التحريض والتنظيم السياسي، ولاتنطوي عليهم أساليب التفرقة الطائفية والمذهبية التي ربما استهوت بعض المناضلين السذج دون إدراك ما يكمن وراء رفعها من مؤامرة خطيرة تستهدف إخفاء النزعة السياسية والمصالح الإجتماعية والإقتصادية الخاصة، ولهذا فقد كان ملاحقاً من قبل السلطة، ومستهدفاً أكثر من أي شخص آخر بما في ذلك قادة الأحزاب ورؤساء الوحدات العسكرية المتناحرة، كما وأنه كان غير مرغوب فيه بالتالي من قبل بعض قادة الأحزاب القومية بالأخص قادة حركة القوميين العرب الذين ناصبوه العداء داخل المقاومة الشعبية كما فعلوا معه قبل ذلك في أعوام ٦٣ - ٦٤م عند محاولة إقامة الجبهة الوطنية في وجه عملية الإنقسام الوطني، والتشذرم السياسي، وانضواء بعض الأحزاب تحت كنف القيادة العسكرية المصرية، وبعض الدول العربية، حيث لصقوا به تهمة الميول الملكية.

وعن طريقه -من داخل المخبأ السري- تبلورت صورة المأساة التي وقع فيها الوطن، وانكشفت خلفية علاقات التخلف الإجتماعي، وتدني مستوى الوعي السياسي المسئولان عن عملية الإقتتال الوطني، وتوجيه الضربة القاضية لصناع النصر، ومحاولة قتل القضية الوطنية الأساسية في المهد، واستثمار

نضال الوطن لصالح قوى معينة وعناصر سياسية انتهازية... قصتهم معاً القديمة - الجديدة - مع الثورة منذ اندلاعها عام ١٩٦٢م .

غير أن الأخ الجاوي/ مع هذا -كان يطلب من الفريق العمري، بما فوق طاقته، ويحمله مسئولية ما يحدث.. على أي أساس...؟......

ذلك ما لم يستطع الأخ الجاوي الإفصاح عنه بصورة منطقية، ونظر موضوعي بعيداً عن المزايدة السياسية، والجدل البيزنطي، والتحامل الشخصي.

خاصة إذا ما أخذ بعين الإعتبار الإعتراف -وفقاً لما طرحه عليه الاستاذ النعمان- بحقيقة واقع أن السلطة الفعلية على الدوام هي بيد القوة الإجتماعية السائدة المهيمنة على طابع علاقات الإنتاج المادي والروحي، وعلى مجمل النشاط الإقتصادي، في حين لايمثل رجل السياسة وقائد الجيش سوى دور الشرطي، بالرغم من مظاهر حيازتهما للسلطة السياسية، والتمتع الشكلي باستقلالية التصرف، وصنع القرار، الأمر الذي ينسحب على كل الممارسات السياسية في التاريخ، بما في ذلك على ممارسات الفريق العمري نفسه، رغم أنه يعتقد على العكس من ذلك، ويتصور -مثل عبدالناصر وغيره من الحكام- بأنه يمثل إرادة ومصالح الأمة كاملة.

ومع هذا يجب الإعتراف قال له الاستاذ نعمان- بأن هناك محاولات في التاريخ لمحاورة قانون التطور التاريخى الإجتماعي وذلك عن طريق إصدار الساسة والمشرعين لبعض القوانين والقرارات السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية التي تصب أساساً في خانة إزالة العوائق والعقبات من أمام هذا القانون، وهناك من يعمل على العكس من ذلك في محاولة استخدام تلك الشريعات والقرارات لزيادة فعالية وتعميق شكل تلك العوائق والعقبات، ومحاولة تأجيل وصول ذلك القانون إلى غاياته التطورية الحتمية.

وفي هذا الإطار يجب أن ننظر إلى موقف الفريق العمري، إذا ما أردنا الإنصاف وتخلينا عن المزايدة السياسية، واعترفنا بواقع النظرة الموضوعية، وقبلنا بتواضع مفهوم الحصول على الحد الأدنى مما يمكن أن تقدمه السلطة السياسية لصالح الوطن بما في ذلك في سعيها لمحاولة كسر طوق فعل القوى الإجتماعية السائدة المتخلفة، والتفرد في العمل بمنأى عن سطوة فعل ممثلي علاقاتها الثقافية والعقائدية والسياسية والإقتصادية في صنع القرار السياسي والعسكري. وليس من باب المفارقة العجيبة -قلت للأخ الجاوي- الحصول على فرصة أنقاذه من المطاردة، وابعاده من وجه جنود القاضي الإرياني وذلك من داخل هذه السلطة نفسها، حيث كنت قد بحثت عن مخرج لتهريبه عن صنعاء - وفقاً لرغبته - ووجدت هذا المخرج لدى كل من الشهيد المقدم أبراهيم الحَمدي ونائبه في قيادة لواء الإحتياط العقيد حمود قطينة، أصدقاء العمل مع الفريق العمري الذين كنت قد تعرفت عليهم خلال معاركه في ثلاء وقاع ضلاع وجبل كوكبان ونشأت بيننا صحبة قوية، امتزج فيها العيش والملح بالمعاناة والدم، حيث أبديا استعدادهما لعملية تهريب الأخ الجاوي ورفده بسيارة عسكرية خاصة تنقله إلى المكان والبلد الذي يريد بما في ذلك إلى عدن بعيداً عن عساكر القاضي الإرياني.

غير أن الأخ الجاوي رفض قبول هذه المساعدة، وذلك تحت تأثير عملية تعصب الرأي، والفلواء بما يوحي بأنه كان لايزال متحاملاً على الفريق العمري، بالرغم من تمسكه الشديد نظرياً -على الأقل- بمفهوم السلطة والدولة - الأمر الذي توجب التفاهم معه بلغة الوقائع، ومنطق الأحداث العسلية التي جرت على الساحة اليمنية منذ أن تسلم الفريق العسري قيادة المعركة بعد فشل حكومة ٥ نوفمبر ٦٧م في التصدي للهجمة الملكية على صنعاء، وذلك على أمل التوصل

معه إلى إيجاد لغة مشتركة قد تساعد بعض الشيئ على إنجاز موقف وطني عام وموحد، ليس تجاه محاولة حل الأزمة العسكرية المفتعلة بين أخوة السلاح فحسب بل وفي سبيل إيجاد روية وطنية مشتركة لطبيعة عناصر السلطة السياسية وكيفية التعامل معها بهدف الحصول على الحد الأدنى من التعان معها ضد هجمة ممثلي علاقات التخلف، ومحاولة التخفيف على الوطن من سطوتهم وفعاليتهم، والتقليل من محاولة رغبتهم في الهيمنة المباشرة على الحكم، وعلى صناعة القرار العسكري الذي يتوقف عليه انتصار ارادة الثورة، وكبح جماح القوى المضادة واعداء الوطن الخارجيين، الأمر الذي نراه قد تجسد في ممارسات الفريق العمري الذي باشر هذا النهج بالفعل عند توليه زمام السلطة المباشرة بعد الأفراج عنه من سجون عبدالناصر، وعودته إلى اليمن عشية احتدام المعارك مع القوى الملكية، وتراجع العناصر الجمهورية الإنهزامية عن الدفاع عن الوطن، حيث قام بابعاد العقيد علي سيف الخولاني من هيئة الأركان، وفصل الضباط القارين إلى خارج الوطن (١) من عملهم في الجيش، واعادة تنظيم صفوف هذا الجيش وتطهيره من العناصر الفاسدة، بعد أن قام بتجميع الوحدات العسكرية المتشتتة هنا وهناك تحت أسماء فضفاضة جوفاء، ورص وحدتها وإدارتها تحت قيادة عسكرية شابة جديدة ومناضلة، وضع على رأسها الرقيب عبدالوهاب عبدالرقيب، قائد سلاح الصاعقة، وقلده رئاسة هيئة الأركان العامة، وسمح في هذا الصدد -لأول مرة في تاريخ العمل العسكري العربي- بإنشاء جهاز المقاومة الشعبية، وانتخاب قيادتها الشعبية دون تدخل من السلطة التي أمدت هذه القيادة بالمال والسلاح واعدت لها ساحة التدريب

(١) كان قد اعتزم الفرار عدد من الضباط خوفاً من سقوط الثورة في يد القوى الملكية، ومن بينهم بعض قادة مايسمى اليوم «تنظيم مناضلي الثورة والدفاع عن الوحدة» الذين ازعجهم الكتابة عن حياة الفريق العمري ووقفوا حجر عثرة أمام تمويل طبع هذا الكتاب من الميزانية التي خصصها الأخ الرئيس لصالح الشهداء وإحياء ذكرى مواقف المناضلين.

على الأسلحة الخفيفة والثقيلة، ودربت عناصرها على أعمال الدفاع المدني، والرقابة على التموين الغذائي لسكان العاصمة والحصول على السلع الإستهلاكية، ووضعها بين أيديهم بعيداً عن أطماع وشراسة التجار والإحتكاريين، الأمر الذي لولم يكن كذلك لما تمكنت المقاومة الشعبية من القيام بمآثرها الرائعة التي صارت حديث الناس والرأي العام في الداخل والخارج، ولما تسنى لها التواجد أصلاً في ظل خوف وتشكك الأنظمة السياسية العربية من تسليح الشعب، وتنظيم صفوف أعمال المقاومة الشعبية عسكرياً، وهو مالم يلتزم به الفريق العمري الذي بدا مجازفاً، واتهم من قبل القوى الجمهورية السياسية المحافظة بالخروج على الأعراف والتقاليد السياسية العربية، فوق أنه على الصعيد المحلي قد تخلى عن العرف السياسي الإمامي بخصوص التعيينات داخل المؤسسة العسكرية حيث كان يتحتم عليه -وفقاً لذلك العرف الداخلي- تعيين القيادات العسكرية العليا في الجيش، من داخل صفوف العناصر الموالية للسلطة ومن المؤسسة الإقطاعية نفسها والولاء للعشائر القبلية، والطائفية الزيدية، وهو مالم يلتزم به الفريق العمري أيضاً عند تشكيله للوحدات العسكرية الجديدة، وقيامه بتعيين قيادات لها من عناصر وطنية لاتنتمي إلى المذهب الزيدي، وتنحدر بالتالي من بعض المناطق اليمنية التي تخلصت من النظام العشائري، والتنظيم القبلي فوق أن أغلب أولئك القادة كان قد قدم من القاهرة، ودمشق وبغداد ، وموسكو، بعد تخرجهم من كلياتها العسكرية العليا ، تشك القوى الجمهورية المحافظة في ولائهم للنظام العام السائد بعد أن ترعرعوا في أحضان تلك المدارس العسكرية الأجنبية، ورضعوا من ثدي العمل الحزبي، وتشبعوا بالمفاهيم الثورية الناصرية، والبعثية والحركية، والشيوعية.

فضلاً عن ذلك، انزعاج القوى المحافظة من مظاهر النجاحات العسكرية التي أحرزها القادة العسكريون الجدد، تحت قيادة الفريق العمري وتعاونهم غير المحدود مع تنظيم المقاومة الشعبية -غير المرغوب في تشكلها أصلا. ومساندة الجماهير لهم، وتدفق آلاف المتطوعين من الشطر الجنوبي الممولين بالمال والسلاح من حكومة الجبهة القومية المناهضة للسلاطين والشيوخ والمشكوك في ولاء هذه الحكومة لعلاقات النظام الإقطاعي.

وقد ارتفع - في هذا الإطار- حجم الضغط على الفريق العمري بعد حرب السبعين كي يعيد الأمور العسكرية إلى وضعها السابق، غير أنه قاوم تلك الضغوطات بجدية، وظل يصرخ على الدوام بأنه لاسبيل إلى إحراز النصر النهائي إلا بالتحالف مع القوى والعناصر الثورية الجديدة التي اثبتت جدارتها وأخلاصها للوطن عبر العديد من المعارك الوطنية القاسية.

وقد بقي وفياً لمنطقة هذا، واحتفظ بصداقة الكثير من القيادات العسكرية الجديدة حتى بعد إحراز النصر النهائي، ودخول قاسم منصر إلى صنعاء، وسقوط آخر معقل للقوات الملكية داخل الأرض اليمنية، بل وظل متمسكاً بذلك المبدأ، والتعامل معة بشرف دون مساومة حتى بعد أن فلح الحكم بقيادة القاضي الإرياني وممثلي قوى التخلف من إقصاء قادة السلاح الجدد من الجيش، في أعقاب حرب اغسطس الدامية وأرسلهم صحبة عدد من الضباط القدامى الى المنفى بالجزائر (١) حيث استبدلهم الفريق بعناصر أخرى من داخل السلاح نفسه وصحبه الكثير منهم في رحلته الأخيرة إلى موسكو وشاركوه في إعداد قوائم المطالب العسكرية من روسيا، وتولوا معه عملية تنظيم الوحدات، ووضع خطط التجهيز والتدريب وارسلني ذات يوم بعد عودته من موسكو- الى سجن القلعة كان يومها العقيد حميد سوار بعد أن علم بأنه يتم تعذيب المساجين

(١) انظر ملحق رقم ٥ يظم قائمة بأسماء أولئك الضباط

العسكريين، وبالذات الرائد عبدالغني، أو هائل عبدالجبار القدسي نائب قائد وحدة الصاعقة الذي كان قد شهد عليه بعض رفاقه في السلاح بأنه كان وراء تدبير عملية اغتيال (أحد الجنود الزيود) في وحدته وذلك خنقاً بالحبل، حيث أزعج الفريق خبر أعمال التعذيب تلك وطلب من قادة السجن إجراء التحقيق وانزال العقاب الشديد بمن مارس أو يزمع ممارسة ذلك على المساجين السياسيين والجنائيين على حد سواء، حيث يشير كل ذلك إلى مقدرة الفريق العمري على الإرتفاع بما يجاوز حدود مؤثرات العوامل البيئية والفكرية السائدة، والتعصبات الطائفية والنظرة المذهبية، والمراتبية الإجتماعية، بمعنى أن خاصيته الثورية ونفسيته المتمردة، وعقليته القيادية المتميزة، قد جعلته يقف في تعارض على طول الخط مع سلوكيات وممارسات القوى الجمهورية السياسية المحافظة كما عملت بالتالي على اقترابه من مطالب الوطن الرئيسية، وأهلته لتصور مهام الدولة المركزية التي تتسم بطابع النزاهة والشرف، وتمثيل كل مصالح الشعب، وصدق التعامل، والحرص على المال العام، والموقف الحازم والمتشدد تجاه كل من يحاول اختراق ذلك حتى وان كان من أعز الأصدقاء والأصحاب له، وكبار من حارب معه أو عمل معه، مدنيين وعسكريين وشيوخ، وقضاة تشريع أو علم (زيوداً كانوا أم شوافع) إذا جاز استخدام هذا التعبير الذي انتهجته عملياً بعض العناصر المنحطة عشية نشوب الخلاف السياسي، والصدام العسكري بين قادة الوحدات في شهر أغسطس ١٩٦٨م، غير أن منطق الفريق العمري هذا، وسلوكه المتباين مع توجه النظام السياسي والعرف الإجتماعي المتخلف السائد، لم يعودا مقبولين -بمضي الوقت- من قبل ممثلي النظام وعلى رأسهم القاضي الإرياني، ورؤساء العشائر، وكبار المنتفعين من المال العام، وتجار الحروب. وأنه لابد -نتيجة لذلك - أن تحصل المواجهة بينهما أجلاً أم عاجلاً ولن يسمح له بأن

يظل على الدوام محايداً تجاه صراع المصالح، وتعطش القوى القديمة للعودة إلى السلطة السياسية المباشرة التي كان قد أقصاهم عنها حكم الإمام يحيى حميد الدين، ولم يبق لهم سوى الحفاظ على مسئولية الإشراف على أداء الزكاة ومراقبة عملية التجنيد العسكري، والحفاظ على الأمن والإستقرار داخل مناطقهم ولسوف ينخرط الفريق العمري في عملية الصراع هذه شاء أم أبى.

ليس فقط بسبب موقفه القيادي سن السلطة: كقائد عام ورئيس للوزراء يفرض عليه واجب الحفاظ على الأمن العام، وبناء جهاز الدولة المركزية الذي تفشي فيه الخراب بعد الحرب الأهلية، بل ورجل وطني لابد أن يكون له موقف واضح ومحدد من عملية المنافسة هذه، والصراع المتحدم بين القديم والجديد.

لهذا ألا يتوجب -طرح هذا السؤال علىّ الأخ الجاوي- على كل العناصر والقوى الوطنية المخلصة الإسراع بنجدته والإلتفاف حوله لدعم تلك المطالب الرئيسية للوطن، وتأجيل بقية المطالب الوطنية الأخرى بخصوص العدالة الإجتماعية والديمقراطية السياسية وذلك إلى وقت آخر يتواكب مع مرحلة التطور الذي سوف تنهض به عملية التحالف الوطني مع الفريق العمري، وتمهد السبيل إلى بلوغ تلك المرحلة التي يكون فيها الوطن مؤهلاً لعملية المواجهة مع الخصم السياسي والإجتماعي القديم، وقادراً بالتالي على فرز قواه السياسية الجديدة المنظمة التي تعرف ماذا يريد الوطن بحق عوضاً عن الضبابية والهلوسة السياسية، والنظرة الرومانسية الحالمة الطامحة -قبل الأوان- إلى تشييد عصر الحرية المطلقة، وتحقيق الديمقراطية السياسية، والعدالة الإجتماعية، دفعة واحدة في وقت لاتزال فيه علاقات التخلف والجهل والأمية والولاءات الطائفية والعشائرية، والمذهبية، تضرب بجذورها في أعماق التربة اليمنية شمالاً وجنوباً وحيث لايزال حلم الدولة المؤسساتيه الحقوقية رهن الغيب، ولم يصل هذا الحلم





بعد إلى درجة من يداعب رأسه شعور اليقظة، وتصور شكل ذلك الحلم، ومعرفة محتواه وابعاده على الصعيدين التنظيمي والإداري، والفني، طرحت هذا السؤال أخيراً على الأخ الجاوي الذي لم يكن أمامه سوى الالتزام بالصمت وهو المحاور والمجادل الذي لايعرف السكوت، والعودة مجدداً إلى موسكو لمواصلة دراسة علم الصحافة، وتعلم جدلية النضال السياسي من جديد الذي رجودأن يكون هذه المرة مفيداً، وفاعلاً لصالح مستقبل العمل السياسي في اليمن.

وبالعودة إلى تفهم نهاية مسار تلك الأحداث في ارتباطها بالموقف الوطني للفريق العمري الذي وجد نفسه - في خضمها، وصراعها المتلاطم، والمشوش - شبه وحيد، مع خلو الساحة من الحليف الوطني المنظم والمتكافئ مع الخصم السياسي والإجتماعي الأكثر تماسكاً ووعياً بمصالحه ومعرفة ماذا يريد -إلا أنه مع ذلك قد ظل على مدى الأشهر الأولى من التحاقي للعمل معه- محافظاً على توازن نفسه، وشبه محايد في أجواء الصراعات المحمومة بين ممثلي الجديد المتطرف، والقديم المتصلب والمتزمت، إلى أن وصلت هذه العملية إلى الذروة - مع فشل كل المحاولات التي قام بها العشرات من الوطنيين الخيرين، وعلى رأسهم الأستاذ المرحوم محمد عبده نعمان الحكيمي الذي جوبهت واياه بذلك الجدار الصم الذي كان قد وقف بدوره بعد اللقاء مع كل من عبدالرقيب الحربي، وسعيد الجناحي اللذان ركبهما الغرور بامتلاك السلاح، والسيطرة على المؤسسة العسكرية، ولم يستمعا إلى صوت العقل، ونجحا في دفع عملية الاقتتال بين إخوة السلاح إلى نهايتها، وتدمير بنية القوى العسكرية الجديدة، نفس ماحدث للوطن بعد ربع قرن أسام محاولات وطنية مماثلة استهدفت منع اقتتال أخوة السلاح والمبدأ والهدف نفسه في عام ٩٤م، نتيجة تصلب وسطحية نظرة بعض قادة الحزب الإشتراكي في طريقة التعامل مع الواقع




اليمني، وجهل فن النضال والحوار السلمي مع الخصم السياسي والإجتماعي، وركوب موجة العنف والدم، وعدم الاهتمام بعملية التحالف الوطني والتحاور مع قيادة المؤتمر، واللجوء من ثم الى ممارسة النزعة الطائفية والإنفصالية كخيار سياسي لتحقيق أهداف وطنية ضحلة، بنفس قدر ضحالة الخيارات الوطنية التي مارسها أخوة النضال والسلاح في عام ٦٨م تحت شعار الطائفية حد قيام كل قائد وحدة على حدة بتصفية أفراد قوات وحداته الذين لاينتمون إلى منطقة الزيدية أو الشافعية -على حد تعبير قادة الأطراف المتحاربة- في حين كان رئيس الأركان السابق الذي أبعده الفريق العمري، يقوم سراً بعملية التجنيد العسكري، لصالح الوحدات المضادة، وذلك تحت شعار محاربة الشوافع الخارجين على النظام العام بينما كان قطاع البرجوازية التجارية الكومبرادورية، والسماسرة والمقاولين، ورؤساء العشائر يجزلون العطاء لوحدة سلاح المدرعات والإحتياط، ويحفزونهم على مقاتلة الشيوعيين في وحدات المظلات، والصاعقة والمهندسين بما يعني كون تلك المعركة كانت لخدمة أهداف سياسية ومصالح اجتماعية ولم تكن -في جوهرها- بأي حال طائفية كما أراد لها البعض، بل كانت الطائفية مجرد ستار، بهدف إضفاء جو من الحقد والكراهية، والتعصب الأعمى الذي لايبقي ولايذر، ولهذا كان الجو العسكري جد ملتهب، بل ومنذر بالخطر مع ظهور تبادل نيران الأسلحة الثقيلة بين المواقع بما في ذلك مشاركة سلاح الدبابات، الأمر الذي وجد الفريق العمري نفسه في وضع لايحسد عليه، وذلك لحظة توقف مدفعية (قاسم منصر) عن ضرب العاصمة صنعاء وترك قادة الجيش الجمهوري يقومون بالنيابة عنه لطحن الثورة من الداخل، والقضاء على النظام الجمهوري الذي عجزت عن فعله كل القوى في الداخل والخارج.

وقد ظل الفريق العمري محتاراً بين أن يقف مكتوف اليد إزاء هذه

المخاطر، وذلك معناه ترك الوطن يغرف بجميع من فيه، أو أن يقوم بعملية التدخل العسكري لفضّ الإشتباكات وهذا يعني ترجيح كفة انتصار قوة على أخرى. وهو مالم يكن على استعداد للمجازفة فيه، كون أي انتصار على هؤلاء وأولئك ونزع الأسلحة من أيديهما سوف تدفع المؤسسة العسكرية الوليدة ثمنه غالياً، ويشكل في نفس الوقت خسارة كبيرة للوطن في وقت كان في أشد الحاجة إلى تماسك الجبهة العسكرية لإحراز النصر على بقايا فلول العناصر والقوى الملكية شبه المنهزمة، والتي تحاول تجميع نفسها من جديد إثر عملية الإختلاف والإقتتال داخل الصف الجمهوري.

ولم يسعه إزاء كل ذلك -رغم أن قوة الحرس الجمهوري وقوة الإحتياط الضاربة كانت على وشك التدخل لصالح موقف الفريق المحايد إلا أنه أوقف تحركات بعض قادتهما بعد أن اعلمته باشتباه موقفهم، إثر اجتماع لهم عقدوه سراً في منزلي، تم خلاله استدعاء بعض الضباط المبعدين عن العمل داخل الجيش، ومحاولة اقناعهم على الالتحاق مجدداً بوحداتهم، اذكر منهم العقيد عبدالله الصعر الذي أعلن عن رفضه الدخول في المعركة الطائفية وعاتب كل من العقيد ابراهيم الحمدي، وحسين المسوري، على إهمال النظام للضباط الشرفاء كما رفض الفريق العمري من ناحية أخرى- إقتراح المقدم الشهيد أبراهيم الحمدي الذي توسط بي لإقناع الفريق العمري بقبول مشروع قادة قوى الإحتياط والحرس الجمهوري بعملية التدخل ونزع أسلحة المتقاتلين،وهدد -بدلاً عن ذلك- باعلان استقالته والقيام باصدار بيان يحمل فيه قادة السلاح مسؤلية انهيار النظام الجمهوري، الأمر الذي فزع له الجميع، وتوقفت العمليات العسكرية على الفور، بادر القاضي الارياني -على إثره بطرح مشروع نزع اسلحة المتحاربين ونفي قادتهم الى الخارج، لم يسع الفريق العمري إلا الموافقة عليه،



بعد أن صوت الجميع لصالح هذا المشروع، وأيده الكثير من الناس في العاصمة الذين هددت أرواحهم، دون أن يعرفوا ماذا يعني نزع أسلحة وحدات الجيش، وتشتيت قواه، ومن المستفيد وراء كل ذلك....

وبنجاح خطة هذا المشروع، وموافقة الفريق العمري عليه، كان أول تنازل منه لصالح توجه القوى المحافظة، وذلك قبل أن نلحق أنا والأستاذ المرحوم محمد عبده نعمان الحكيمي القتاح الأخ الجاوي، والأخ سعيد الجناحي من قادة منظمة حركة القوميين العرب التي كان له ضلع في تأجيج نار رد الفعل المقابل/ بالتعاون في سبيل كف القرقاء عن خلافاتهم، وتصعيد العمل العسكري فيما بينهم والاحتفاظ بالتالي بصداقة الفريق العمري، واعادة روح التعاون معه على ما كان عليه وذلك تجنباً لارتكاب المزيد من الإساءات الوطنية، وفقد الآمال الثورية.

ومع مرور بعض الوقت بعد تفسخ قادة الوحدات، وترحيلهم إلى خارج الوطن ثم مصرع عبدالوهاب عبدالرقيب في تبادل لإطلاق النار بينه وبين جنود الحكومة داخل منزل العقيد علي سيف الخولاني الذي كان قد أحتمى فيه بعد ظهر أحد الأيام إثر خلاف نشب بين حراسه ودورية عسكرية حكومية أسفر عن مصرع بعض أفراد الدورية قدم علي سيف الخولاني بعد سماعه أخبار لجوء عبدالوهاب إلى منزله- وذلك إلى الفريق العمري الذي كنت موجوداً لديه، حيث طلب منه السماح له بالتوسط والقاء القبض عليه دون حاجة لاستخدام العنف معه، ووافق الفريق العمري على ذلك، وذهب علي سيف الخولاني صحبة بعض الجنود إلى منزله مطالباً إياه بتسليم نفسه في وجهه، غير أنه رفض، حسب رواية علي سيف الخولاني- لقي إثر ذلك الرفض مصرعه بعد تبادل إطلاق النار مع الجنود الرسميين الحكوميين، أسدل بعد ذلك الستار على مسرحية خلاف

واقتتال أخوة السلاح اعقبه ملاحقة ومطاردة قيادة المقاومة الشعبية، وحلها، وانفتاح أبواب السجون والمعتقلات للعناصر الحزبية، وتطبيع العلاقة من ثم مع السعودية، ودخول أحمد محمد الشامي وقاسم منصر إلى عضوية المجلس الجمهوري، كان يصعب على حكومة القاضي الإرياني والقوى الجمهورية المحافظة تحقيق كل ذلك، في ظل وحدة فصائل قوى حرب السبعين يوماً بقيادة الفريق العمري الذي وجد نفسه بدونهم وحيداً في معركة الوطن السياسية، وبناء دولته المركزية القوية المستقلة، وقت أن توجب على الفريق العمري بالتالي محاولة التصدي بمفرده لأعمال الفساد السياسي وتردي الوضع الأمني، والتسيب المالي والإداري، والإعتراض على ازدواجية النهج السياسي للقاضي الإرياني، المتسم بالمناورة، وعدم الوضوح، ومحاولة الإحتفاظ بكل الأوراق المتناقضة، والتوازنات السياسية والإجتماعية الهشة وذلك على حساب هيبة الدولة، التي كانت شغل الفريق العمري الشاغل بعد الانتصار النهائي على العدو الملكي، حيث ظهر على السطح تشري ظاهرة الفساد، وتكالب الكل ضد الكل بما ينسجم ويواكب طبيعة علاقات التخلف، وأجواء سيطرة ممثليه على مقدرات الحكم وخيرات الوطن، الأمر الذي أسفر في النهاية عن فوز القاضي الإرياني والقوى المحافظة في معركتهما غير المتكافئة ليس مع الفريق العمري فحسب بل ومع الطموحات والآمال الثورية للقوى الوطنية الجديدة، بما يؤكد مجدداً بأن الوقت كان ولايزال مبكراً أمام إمكانية وجود العمل السياسي الوطني المتحضر، وتضاؤل الأمل بالتالي - في عدم تواجد فرصة القيام بمهمة التحالف الوطني الهادف إلى وضع أساس الدولة العصرية الحديثة، وما يزيد الطين بله هو عدم استفادة القوى الوطنية من التجارب الكثيرة السابقة، واظهار عدم الإستعداد بالتالي لمحاولة الإرتفاع إلى مستوى هموم العصر ومسئولياته،

حيث لاتزال هذه القوى مشدودة حتى اليوم إلى عقلية الماضي وبتأرجح سلوكها بين ممارسة أساليب التخلف، والطموح اللامحدود الذي يدفعها إلى التهلكة وذلك بمجرد الشعور الزائف بامتلاك القوة العسكرية، مغلبة إياها على النظرة الموضوعية، وعلى العامل التاريخي، تمثل ذلك كما تبين لنا من الفصول السابقة- خلال عملية التحضير لثورة ٢٦ سبتسبر ١٩٦٢م، دون البحث عن البديل الموضوعي، وعدم الأخذ بعين الإعتبار للظروف الإقليمية المحيطة والملابسات الدولية.

تكرر ذلك أيضاً بضياع فرصة الإستفادة من الوجود المصري على مدى ستة أعوام لصالح رصّ وحدة صف قوى الثورة، وتقوية عودها، وتعميق جذورها وذلك عوضاً عن التطاحن، والتنافس على السلطة، والجري وراء انتصارات ومصالح حزبية انفرادية، ولايقل سوءاً عن ذلك ضياع فرصة التعلم من انتكاسة واندحار عناصر قوى الثورة الجدد لعام ٦٧ - ٦٨م داخل طلائع القوات المسلحة الناشئة، والمقاومة الشعبية الوليدة، وذلك نتيجة عدم احتفاظ هذه القوى بالتعاون مع الفريق العمري الذي كان له فضل تواجدها الشرعي على الساحة الوطنية النضالية، ونما فعاليتها على الصعيد العسكري، وذلك وسط ظروف الإحباط، ورغم تحجر النظام، فوق أنه مهد لها السبيل ووضعها في قلب الحدث السياسي والعسكري الذي كانت مبعدة عنه، كما مكنها بالتالي من قيادة معركة الوطن المصيرية، كان إنتصارهم فيها تحت قيادته والتعاون معه- بمثابة وسام واستحقاق شرف لها وجواز بقائها على أرض العمل القيادي العسكري، الذي كان غير معترف لها به من قبل الأوصياء التقليديين على مدى عشرات السنين.

ومع هذا فقد ركب البعض رؤوسهم، واعتلاهم الصلف والغرور وذلك



بالإنجرار نحو مقارعة الخصم السياسي والإجتماعي بقوة السلاح، والمجازفة بالدخول معه في مجابهة عسكرية خاسرة، الأمر الذي تناساه بدوره للأسف ولم يتعلم منه قادة الحزب الإشتراكي، وذلك رغم مرور ربع قرن على تلك التجربة الأخيرة القاسية، حيث كان قد ارتفع جزئياً - وعي الوطن السياسي، واتسع حجم قاعدة القوى الوطنية، ومنح الوطن- لأول مرة - فرصة التكتل السياسي، والعمل الحزبي، في ظل توحد الشطرين، حيث خسر الرطن -مع ذلك- مشروعه الحضاري الذي بدأ يتخلق في أجواء صحية انتظاراً لمجيء قابلته الجبهة الوطنية التي سوف تحتضنه، وترعاه -عوضاً عن تركه نهباً للمنافسة الحزبية الإنفرادية، والأهداف الخاصة، والإعتداد بالقوة وعرض العضلات التي لا لزوم لها، وقت أن كان الخصم السياسي والإجتماعي، والفكري يملك أضعاف هذه القوة، وحيث كان هناك فرصة أمام منازلته سلمياً وبشكل متحضر، باتباع أسلوب التحالف الوطني العريض، وتبني قضايا وهموم الوطن الرئيسة، التي لايملكها ذلك الخصم، الذي نزل الى الشارع السياسي بدلاً منهم، واثبت أن الفوز بصوت الناخب والوصول الى السلطة يمر فقط عبر الناس، وليس عن طريق السلاح، بما يعني سحب البساط من تحت اقدامهم لم يكن ليتأتى ذلك لو أن الاشتراكي تمسك بقضية التحالف بدلاً من الإعتماد الزائف على الفوز ببضعة مقاعد داخل المجلس النيابي، سوف تنتقل إليه حتماً المبارك الحزبية الثانوية، ويتبخر داخله ما كان يمكن تحقيقه بالتحالف فيما يخص مسألة بناء الدولة المركزية، ووضع أسس الهوية الاقتصادية والاجتماعية، الحلم الذي كان ولايزال يهدهد عقول المناضلين الأوائل والأواخر، ومحاولتهم الدؤوبة في الحفاظ عليه وصونه من أن تعصف به قوى الشر الداخلية والخارجية، وتشوه به القوى الخارجية على خلفية شعار المنافسة الحزبية، والممارسات الديمقراطية الزائفة. والخوف -بالتالي- من

أن تنجر العناصر الثورية المتطرفة وتقدم لهم هذا الحلم في طبق من الفضة وذبحه الى الأبد. وهو ماحدث للأسف كما أسلفنا، غير أن البعض -مع هذا- قد يعترض على هذا التقيم، قائلاً :

ربما لم يكن هناك داخل صفوف المناضلين والثوار الجدد، وقادة الأحزاب من يحسن التنبوء بالغيب، ومعرفة ردود أفعال المستقبل السلبية تجاه عملية النضال العسكرية هذه كما وأنه ليس بالضرورة وجود أنبياء بين المناضلين يستقرؤن لهم طبيعة الأحداث والمخاطر التي تنتظرهم، فضلاً عن أن لكل فترة نضال قانونه الخاص به، وردود أفعاله المطابقة التي قد تبدو مخالفة للطبيعة لكنها كذلك في الأصل منسجمة مع الفعل ورد الفعل...

والرد على هذا هو بالنفي، بالنسبة للشق الأول من السؤال- كان هناك- فيما يتعلق بحركة الضباط الأحرار من قام بدق ناقوس الخطر من جراء أي مغامرة عسكرية، ليس ذلك فحسب، بل وطرح بين أيديهم البديل الموضوعي لعملية المجازفة بحياة الأمة ومستقبل الوطن.

في حين لايجهل أحداً -بالنسبة لموضوع الخلاف والصراع مع الوجود المصري- كم هي الجهود الوطنية المخلصة التي بذلت في سبيل إحتواء ذلك، والدعوة إلى وحدة الصف والتحالف مع العون المصري، ومحاولة الإستفادة من وجوده على الصعيد السياسي والعسكري والإقتصادي، وذلك بهدف وضع البنية الهيكلية لهما، وتجهيز الوطن لمرحلة الإستقلال والإستغناء عن هذا التحالف الذي قد يتعرض في يوم ما للتفكك.

وبخصوص إقتتال (أخوة السلاح في حرب أغسطس ٦٨، فإنه بالرغم من شراسة واستعداء القوى الجمهورية المحافظة للعناصر الثورية الجديدة التي قادت حرب السبعين يوماً، إضافة إلى تنوع تشكيلة هؤلاء المناضلين، وتأثير

بعض النزعات المتطرفة لقادة وعناصر منظمة حركة القوميين العرب الذين يعتبرون إمتداد لنفس جورج حبش، ونايف حواتمة، وقحطان الشعبي، وعبدالفتاح إسماعيل- بتواجدهم داخل العملية الإقتتالية تلك- فقد بذلت محاولات جادة لاحتواء ذلك الخلاف، واعادة الثقة بالفريق العمري، وخلق جسر علاقات جديدة معه بهدف قطع دابر النزعة الطائفية، وانجاز الحد الأدنى من التحالف الوطني ضد العدو المشترك الذي كان على الأبواب في وقت كانت فيه حكومة الإستقلال في عدن تلهث وراء المساعدة المالية البريطانية، وتعيش تحت كنف حمايته العسكرية، الأمر الذي كان واضحاً أمام الجسيع بأن أي إنجرار نحو رد الفعل بمثله بين الخصوم السياسيين يعتبر عملاً إنتحارياً، ليس فقط بالنسبة للقوى الثورية الجديدة فحسب، بل واجهاض حلم الأمة في إمكانية صنع مستقبل أكثر سعادة وإشراقاً ومع هذا فقد نشب الخلاف والاقتتال داخل حكومة الجبهة القومية منذ اللحظة الأولى، وأكلت المزايدات السياسية وردود الأفعال القبلية البدائية في طريقها الأخضر واليابس .. ينسحب ذلك بدوره على موقف الحزب الإشتراكي الذي لم تتقيد بنيته الفكرية القبلية والطائفية والتوجهات السياسية القومية المتطرفة المحمولة على خلفية قيادته السياسية القادمة من تنظيم صفوف الجبهة القومية والإنشقاق داخل الأحزاب البعثية السورية والعراقية، والناصرية، وذلك بالرغم من رفع شعار الماركسية والشيوعية التي تعرضت بدورها من قبلهم للتشويه والمسخ ودفع الناس للإستعداء على تلك الشعارات، والوقوف ضدها، بنفس الدرجة التي كان تطمح إلى فعلها بين الناس، الدعايات الإستعمارية وحلفائها في المنطقة وليس هناك مايعفيه عن مسؤوليته.

ومع هذا فإنه لم يكن هناك مبرر أمام مسؤليته التاريخية الكبيرة تجاه

ماحدث للوطن بعد الوحدة خاصة وأن الخيارات التي كانت مطروحة أمامه كثيرة بما لايقاس مع ضيق فجوة خيارات العمل الوطني الثوري السابق، سواءً على عهد حكومة الثورة في سنواتها الأولى، كما في عهد حكومة الفريق العمري بعد خروج القوات المصرية، وكارثة حرب اغسطس عام ٦٨م، حيث كان بحوزته وتحت تصرفه إمكانيات واسعة لقيام تحالف وطني عريض مع القوى الوطنية المستقلة والعناصر الحزبية أو التنظيمات الجماهيرية، بل ومع بعض عناصر السلطة السياسية برئاسة علي عبدالله صالح الذي لم يكن قد أقام تحالفاً مع الإصلاح عشية الإنتخابات العامة، لو أن الاشتراكي كان قد تورع واستجاب لدعوة التحالف الوطني العام، وكف عن هذر «مشروع الأمة الحضاري» ومحاولة إنجازه من جانب واحد، علماً بأن ما يميز أصالة العمل السياسي الوطني في ظل ظروف علاقات التخلف، وتدني مستوى وعي الجماهير، هو في مقدرته على تجاوز مشاعرالاحلام الذاتية والاعتداد بالقوة العسكرية، والتباهي بالروح التنظيمية شبه العالية، وعدم الإستجابه بالتالي لردود الأفعال الإستفرازية التي تعتبر متأصلة في عملية سلوك ومواقف مجتمعات عهود التخلف. ويصعب فقط على السياسيين الوطنيين السذج تحاشي الوقوع في شراك ردود الأفعال تلك والانجرار معها إلى حلبة المواجهة والصراعات الثانوية المميتة، حيث كان جديراً- بحزب اشتراكي، يملك نظرية سياسية متكاملة- ويرفع شعارات الإشتراكية والعدالة الإجتماعية - أن ينغمر -عوضاً عن ذلك- بالإنشغال بالقضية الرئيسة التي تواجه الوطن، وتفرض نفسها على بقية الهموم المستقبلية الأخرى ذات الصلة بموضوع الديمقراطية السياسية،وحرية العمل الحزبي الإنفرادية والمنافسة على السلطة السياسية، التي لم تنضج ظروفها بعد، حيث لاتزال قضية التحالف تشكل البديل الموضوعي في مرحلة علاقات الإنتاج

ما قبل الرأسمالية وتبدل مواقع القوى الإجتماعية، وعدم استقرار المواقف الوطنية الثابتة. غير أن قانون التطور التاريخي الإجتماعي، شاء أن يثبت إزاء الإنسياق نحو العمل الحزبي الفردي، والإنجرار إلى مواقع ردود الأفعال الإستفرازية بأن كل ذلك لن يرقى تحت أي ظرف ومع أي شعار مهما كان هذا الشعار عظيماً وذلك إلى مستوى رد الفعل الواعي الموازي لحركة الواقع الإجتماعي الفعلي والاستجابة الموضوية له.

نفس العملية التي حكمت مسار تجربة أغسطس عام ٦٨م، مع فارق بسيط، هو أن ظروف حالة الخلاف والصراع في عام ٩٤ - ٩٥م كانت فضفاضة بعض الشيئ بما يسمح وطرح مجسوعة من الخيارات الوطنية الإيجابية كبديل للمواجهة العسكرية، وتحاشي الوقوع في خطيئة إعلان الإنفصال، والتحالف من ثم مع العدو الخارجي التاريخي، وإجبار الخصم السياسي الداخلي على تعميد الوحدة بالدم.

وعشية الاعتراف بتلك الحقائق الذي يجيء متأخراً -للأسف- في حساب الزمن التاريخي الذي لايرحم، ويقطع مشاعر الأحلام -كحد السيف- تكون الشعوب والأمم المتخلفة المحيطة باليمن، قد قطعت شوطاً جديداً في مضمار الحضارة العالمية، وقفزت خطوات الى الأمام مع اكتساب تجارب تاريخية نوعية يصعب تفهمها وملاحقتها في ظل البقاء رهن مرحلة المخاض التاريخي الاجتماعي، والاقتصادي، والثقافي الذي لم تنته دورته الكاملة بعد/، وحيث يصعب بالتالي مجرد الحلم في إمكانية الخروج من حالة الركود، والتقوقع، واستسلام الوطن من ثم لظاهرة انقراض الأمة على الصعيد التاريخي المحلي، والأفق العالمي، ورضاء الناس بذل العيش على هامش الحضارة البشرية المعاصرة، والركون المطلق على موارد النفط والغاز وعلى عائد الوكالات

السياحية، وارتهان مستقبل البلد على القروض والمساعدات الخارجية، الأمر الذي تظل معه الحاجة قائمة لمعالجة هذه النقطة الاستراتيجية، وذلك في ضوء عملية التحالف الوطني، والاسراع في وضع منطلقه النظري المحكوم بتلك الرؤية، والاعتراف بخطورتها، وأولوية العمل في إطارها وذلك بهدف تجاوز حالة التأرجح بين قوة جذب عصرين تاريخيين، مختلفين، ومتناقضين، سوف يفضي عدم الحسم الى جر البلد نحو الهاوية، في حين لامفر من المواجهة الشجاعة، والتعامل مع معطيات العصر الحاضر، ومحاولة وضع قدم متميز وسط عملية الشد والجذب التاريخيين هذ، بما يعني البحث الجاد والمسؤول عن صيغة جديدة للتحالف الوطني، لست أعني بذلك تلك الصيغ الجبهوية التحالفية الكلاسيكية التي مورست قبل ذلك -في كل من سوريا، والعراق، ومصرعبدالناصر، وذلك في ظل قيادة الحزب الحاكم، وتحت كنف الزعيم الأوحد الذي لايعلو على رأيهما رأي آخر، كما ولم يكن ذلك الشكل من التحالف الديمقراطي التقليدي الأوربي الذي ترسو دعائمه على أساس تقاسم السلطة السياسية، وتوزيع الحقائب الحكومية، والحصول على بعض المصالح والامتيازات المشتركة لصالح قادة التحالف، على صعيد العمل الحزبي الخاص، والتنافس على النفوذ الجماهيري، واكتساب مواقع جديدة- وإنما ذلك الشكل من التحالف الذي يرتكز على الهم الوطني المشترك، ويقوم على قاعدة الاستجابة المشتركة لمصالح البلد العليا، والتعهد بانجاز مهام البنية الأساسية، وطرح ماعدا ذلك جانباً حتى يتم وضع الهوية العامة للنظام، ويكتسب الوضع الاجتماعي والاقتصادي، شكله الوطني المتقدم، وتبرز على السطح وجهته الثقافية، ومنحاه الفكري المتميز.

وهذا يعني التخلي عن تقليد جميع الممارسات السياسية الأوربية

والأسـيـوية، بما في ذلك ممارسات ونظام عـمل حـزبي الإئتلاف الحـاكم: المؤتمر والإصلاح، الذي ينبع من ذلك الأساس، ويتغذى من نفس المصدر-لكن بشيء من العسر في الهضم، ومعاناة أمراض فقد الشهية سوف لن يتم التخلص منهما إلا في حـال ترويض عـمل النفس، ومـجاهدة العـقل واحـتـرام الرأي الآخـر، والاعتراف بحقوق الوطن، وجعلها في أولويات عمل التحالف، ومقياسه الذي يتم الاحتكام اليه، وحيث لامكان وسط ذلك- لشبهة مصالح كبار رجال المال والأعمال، والسماسرة، والمفسدين في الأرض، وسارقي المال العام، كذا بعيداً عن المساومات السياسية، وعقد الصفقات المذهبة، والعسكرية المبيتة، واحلال شوروية الحكم، ووحدة الرأي، والنهج الاقتصادي، والثقافي، والعلمي، محلهما وفقاً لما تمليه تعاليم الشرع، وقوانين وسنن التطور، وماتفرضه تحديات المجابهة الاستعمارية، والمخاطر الصهيونية وشروط البنك الدولية المجحفة.

فهل حان ياترى موعد يقظة الأمة اليمنية، وهل لدى ممثلي قوى الظلام، والتخلف، وحلفائهم البرجوازيين، التجاريين، والمصرفيين الربويين- استعداداً لتقديم بعض التنازل قبل فوات الأوان؟...

وهل يمكن فوق هذا وذاك استفادة القوى والعناصر الوطنية من فشل تجربة عدم مواصلة التحالف الوطني مع الفريق العمري، وترك الآخرين يجنون ثمار النصر، ويفرق البلد في خضم العبث والفوضى؟...

ذلك ما سوف تكرس لمناقشته **فصول الجزء** الثاني من هذا الكتاب، وذلك في سياق استعراض تفاصيل أعمال ومواقف الفريق العمري في حرب السبعين، والكشف عن خلفية هذه المواقف في علاقتها بالمقاتلين الأبطال، وصمود أبناء الوطن الشجعان التي أقوم حالياً بتجنيعها وتقصيها لدى أولئك الذين شاركوه في أعمال النضال خطوة، خطوة، وصنعوا -وإياه- النصر عبر كل

جبل وشارع، ومنعطف داخل العاصمة وخارجها، وكونوا معه لوحة النصر الزاهية لا أملك إلا مناشدة أولئك الأخوة الأبطال: مدنيين وعسكريين- أن يمدوني بمالديهم من تفاصيل وصور ووثائق، من شأنها اكساب تلك اللوحة النضالية الخالدة- شكلها النهائي المعبر عن مساهمة ومشاركة كل الناس الشرفاء في هذا الوطن.   والله أسأل العون والنجاح

محمد الشعيبي ١٥/٥/١٩٩٦م - صنعاء

صدر للمؤلف

١- وثائق الثورة اليمنية والقوى المضادة «مؤتمر حرض ومحاولات السلام في اليمن» صدرت منه ثلاث طبعات موسعة.

٢- وثائق ودراسات.

٣- حول الثقافة والفكر في اليمن.

٤- تاريخ اليمن قبل الإسلام والقرون الأولى للهجرة. مترجم من الروسية.

٥- الآثار تؤدي إلى رمال الجزيرة العربية ... مترجم من الروسية.

٦- تحقيق مخطوطة . الصفراء والبيضاء من الذهب والفضة لعلامة اليمن أبي حسن الهمداني.

٧- تحقيق مخطوطة : تهامة والمخلاف السليماني للمؤرخ إسماعيل الوشلي.

٨- شهيد وطاغية : قصة حياة الشهيد عبدالله محمد اللقية.

تحت الطبع

١- مخطوطة «نزهة الظرفاء، وتحفة الخلفاء. للملك الرسولي الأشرف.

٢- مخطوطة : تلخيص البيان في ذكر فرق أهل الأديان، مرشحة للحصول على جائزة معهد المخطوطات العربية.

٣- مخطوطة : بغية المزيد وانس الفريد. عن حياة ونضال الإمام القاسم بن محمد.

٤- مخطوطة : «نشر الثناء الحسن» لاسماعيل الوشلي - مؤرخ يمني من القرن الثالث عشر.في ثلاثة مجلدات، مكرسة لتراجم حياة وأعمال كوكبة

من العلماء، والأدباء، والشعراء في تهامة والمخلاف السليماني، مع دراسة (بيبلوجرافية) واثنوجرافيه تشمل عدد السكان وتوزعهم المكاني، والمعيشي والثقافي التاريخي، والأسري على امتداد فترة ألف عام.

وثـائق وملاحق

OFFICE:
SEC. "D" ST. No. 4
Telephone No. 227
SHEIKH OTHMAN
ADEN COLONY
Teleg.: MAKTARI

علي محمد علي مقطري
مصدر ومورد ومقاول
ALY MOHAMED ALY MAKTARI
EXPORT - IMPORT & CONTRACTOR

الادارة :
حارة رقم ٤ قسم دي
تليفون نمرة ٢٢٧
الشيخ عثمان – عدن
تلغرافياً « مقطري »

تحريراً في ١٩ صفر ١٣٧٢ الموافق ٧ نوفمبر ١٩٥٢

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرة صاحب الجلالة مولانا الملك المعظم الإمام أحمد بن يحيى حميد الدين
ملك اليمن أيده الله وحرسه بعين رعايته

مولانا

إني أرفع إلى أعتاب جلالتكم السامية أخلص وأزكى التحيات.
وبعد إني لا أستطيع أن أعبر لجلالتكم شكري وامتناني العظيمين لما لمسته في شخصكم الملكي الذي إن دل على شيء فإنما يدل على مكارم ونبل أخلاقكم وتواضعكم كيف لا تكونون متحلين بهذه الأخلاق والمزايا الحسنة وأنتم من سلالة المصطفى صلوات الله عليه.

مولانا

حسب أوامركم الشريفة غادرت قعدان على أثر وصولي من مدينة تعز وقد سافرت إلى الحديدة وذلك في اليوم السابع من صفر بعد أن مكثت في جزيرة كمران ما يقارب من يومين وذلك لتفقد وكيلنا هناك وقد أبرقت لجلالتكم عند وصولي الحديدة وكانت البرقية كما يلي

الحديدة ٧ صفر ١٣٧٢ هـ
مولانا أمير المؤمنين أيدكم الله
وصلنا الحديدة حسب أوامركم الشريفة ونحن بانتظار إرشاداتكم

وقد كان ردكم الشريف كما يلي

المعرض تعز ٩ صفر ١٣٧٢
إلى علي المقطري الحديدة
أحسنتم هل كملتم عملكم في فتح المحل وأوضحوا ما بقي من عمل.

هذا وقد رددنا على جلالتكم وأوضحنا لكم أن المحل مفتوح ويعمل في التصدير والتوريد منذ زمن غير قصير أما مهمة وصولنا فهو إعتماد أوامركم في البواخر وكنت أقصد بذلك وكالة البواخر اليمنية لما لمست فيكم من رغبة صادقة لأن ترتاح الأمة وارتاحت جلالتكم من الشكاوي اللتي تصلكم بخصوص عدم وجود العدالة في التقسيط وتفضيل بعض على الآخر هذا وقد استلمت ردكم فقلتم اتصلوا بالنائب ليعرض عليكم ما كان من أمر البواخر ولما لم يكن النائب موجوداً بالحديدة وقيل لي أنه ربما مكث فيها ما يقارب من عشرين يوماً عولت على الرجوع إلى عدن لمباشرة بعض الأعمال الهامة اللتي لا بد من قضائها.

يا صاحب الجلالة إني أكتب لكم هذا بدافع من ضميري وحباً في خدمة جلالتكم خدمة خالصة لوجه الله والوطن ولأبرهن لكم صدق وكفاءات أمانتكم وإنني إذ أقول لجلالتكم هذا لا أقصد التملق أو التزلف وإنما أقول ذلك بكل إخلاص وإيمان هذا وإنه ليسرني أن أقدم لكم كلما يلزمكم ويلزم الوطن من خدمة أو توريد وتصدير لمختلف

يتبع

OFFICE:
SEC. "D" ST. No. 4
Telephone No. 227

SHEIKH OTHMAN
ADEN COLONY
Teleg.: MAKTARI

علي محمد علي مقطري
مصدر وموزد ومقاول

ALY MOHAMED ALY MAKTARI
EXPORT - IMPORT & CONTRACTOR

الادارة :
حارة رقم ٤ قسم دى
تليفون نمرة ٢٢٧
الشيخ عثمان ـ عدن
تلغرافياً « مقطرى »

تحريراً في ١٩ / ٢ / ١٣٧٢ الموافق ٧ / ١١ / ١٩٥٢

<u>الصفحة الثانية</u>

البضائع والسلع وجميع ما يلزمكم من الالات الزراعية اوصنا عنه كما اننا على استعداد تام
لنقدم لكم صور فوتغرافية فيها جميع تفاصيلها واسعارها الاصلية التي نتحصلها بالدقة
من المصانع ولا نريد منكم سوى نسبة ربوية مقابل ما سنتصرفه في التلغرافات والمكاتبات
وهذا نتركه لكم وكل ذلك في حال تطلبكم بواخر جديدة للنقل او طائرات وانا واثق
من ان محلنا التجاري بحكم خبرته الطويلة واتصالاته الكبيرة في مختلف البلدان الاوروبية
باستطاعته ان يجلب لكم كل ذلك باسعار رخيصة وجيدة جدا .

تجدون في باطن هذا بعض صور فوتغرافية للسيارات الدوش التي قد
استعملة في خدمة الجيش الامريكي ولكنها بعد تلك المصانع البريطانية لتجديدها من جميع
الوجوه حتى التي لم تستعمل منها كثيرا في خدمة الجيش والسيارات هي من نوع دوش امريكي
وحمولتها خمسة اطنان ولها سبع تغيرات وهي كما ترونها في الصورة مجهزة باكبر حجم
من التايرات والتي عليها ايضا بودي من الخشب من صنع بريطانيا وهذه السيارات صالحة
لنقل المحصول او للجيش كذالك تجدون صورة للسيارات الجيب الامريكية وهي ايضا مجددة
وقد استوردنا عددا لا يقل عن ٣٠ سيارة وقد نفذت كلها واشترى معظمها اصحاب
اليمن والعوالق وسلطنة لحج هذا . واذا لزم لجلالتكم شيئا من ذالك فنحن هنا رهن اشارتكم

سوف نوافي جلالتكم بتقديم ما نستطيع من معلومات تجارية وغيرها وبالامس القريب .
طلبنا من وكيلنا بلندن ان يرسلنا بمعلومات واسعار البواخر والسيارات الجرارة وعند
استلامنا ذالك لن نتردد من اطلاع جلالتكم عليه .

وختاما نرجو لجلالتكم العمر الطويل والخير والبركة ونرجو لليمن الحبيبة تقدما
وازدهارا في ظل عهدكم وزمانكم ووفقكم الله الى ما فيه خير للامة والوطن
وتقبلوا اخلص وازكى التحيات .

وسلام الله عليكم
مملوككم وابنكم

الوثيقة رقم (٢٠)

من صنعاء إلى القاهرة في ٢٨ / ٩ / ١٣٩٧ هـ
موافق ١١ / ١٠ / ١٩٧٧ م .

بسم الله الرحمن الرحيم

الأخ العزيز مفجر ثورة ٢٦ سبتمبر الخالدة اللواء عبدالله جزيلان المحترم .

تحية تقدير وإجلال وبعد .

انتهز فرصة عزم الولد عبد العزيز إلى القاهرة فأبعث إليك بهذه الرسالة راجياً أن تصلكم وأنتم متمتعين بكامل الصحة والعافية أخي العزيز أعذرني في التقصير عن مراسلتك فأنا مشغول جداً وتأكد أنني أذكرك دائماً ولن أنساك . تسلمت رسالتك المرسلة مع عبد العزيز مع كتاب أسرار الثورة اليمنية شاكراً لك على إصدار هذا الكتاب ويعتبر عندي أغلى هدية أرجو الله أن يوفقك ويطيل في عمرك لكي تتمكن من إصدار الكتاب الثاني للكشف عن حقائق الثورة حتى تعرف الأجيال القادمة من هُم صُناع ثورة ٢٦ سبتمبر واسمح لي أيها الأخ العزيز عن إبداء ملاحظة بسيطة عن دوري الذي تعرفه أنت وأعتقد أنك ستذكره في الكتاب الثاني ذكرت في كتاب أسرار الثورة اليمنية أنكم كنتم بحاجة إلى ذخيرة صحيح أنه يوم قيام الثورة كنا بحاجة إلى الذخيرة وقد كانت عندي ذخيرة بنادق رمل وشرفاء وبنتلي وتشيكي غير أنني سلمتها للأخ عبد الغني مطهر جاء من تعز خصوصي لهذا الغرض واجتمعنا نحن وعبد السلام صبره وحسن العمري طبعاً بعد اجتماعك بهم وقالوا سلم جميع الذخيرة الموجودة التي اشتريتها إلى الأخ عبد الغني مطهر حيث تم الإتفاق أن تقوم الثورة في تعز كان هذا قبل أن يموت الطاغية بأسبوع فقط ثانياً بعلمك أنك أشعرتنا بأن الثورة ستكون يوم ٢٣ سبتمبر وعليه فقد جمعت المشايخ الموجودين بصنعاء بأسلحتهم بعد المغرب في دكاني وانتظرت حتى ترسلوا محمد علي الرويشان ويحيى بن ناجي القوسي لكي يرافقوا المشايخ على دفعات أي على اثنين أو ثلاثة على أن يحملوا سلاحهم الرويشان والقوسي لكونهم في الكلية الحربية وبعد ذلك اتصل بي الأخ عبد السلام صبره وقال بأن قد أجلتوا القيام بالثورة فبقيت محتار كيف أخرج خمسة وثلاثين نفر من الدكان بأسلحتهم في الليل وقد كان دكاني مراقب من قبل المسؤولين » . فما كان مني إلا أن تركتهم في الدكان يناموا بعد أن أخذت الفيوز من العداد وتركت أخي الشهيد القرسي أحمد الكميم يرقد معاهم لكي ينصحهم بعدم الضحك والصياح داخل الدكان حتى لا يكشف أمرهم لأن الوقت كان الساعة الرابعة عربي أي قد اليسك يعني منع التجول قد حل وبعد ذلك بكرت صباح يوم ثاني وأخرجناهم على واحد اثنين . ويوم عصر ٢٥ سبتمبر أبلغوني أن أبحث عن المشايخ حيث تقرر قيام الثورة في تلك الليلة المباركة وفعلاً بحثت عنهم فلم أجد إلا بعضهم .

أخي العزيز سأكتفي بهذا لأنني لو أدخل في هذا الموضوع قد يحتاج إلى دفتر كامل من البياض . أخيراً وليس آخراً تقبل تحياتي وتقديري كما أرجو إبلاغ أولادك وجميع أسرتك تحياتي والله يرعاك والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أخوك المخلص
ناصر أحمد الكميم

أعضاء مجلس قيادة الثورة

١٩٦٢/٩/٣٧

الزعيم عبد الله السلال

الزعيم حمود الجائفي

النقيب عبد اللطيف ضيف الله

النقيب عبد الله جزيلان

الملازم علي عبد المغني

الملازم سعد الأشول

الملازم أحمد الرحومي

الملازم صالح الرحبي

الملازم محمد مفرح

تشكيل مجلس قيادة الثورة
« المجلس الثاني » ١٩٦٢/١٠/٣١

الزعيم عبد الله السلال	رئيساً
د/ عبد الرحمن البيضاني	عضوا
المقدم/ عبد الله جزيلان	»
الرئيس محمد قايد سيف	»
طيار عبد الرحيم عبد الله	»
الرئيس عبد اللطيف ضيف الله	»
عبد الرحمن الارياني	»
عبد السلام صبرة	»
العقيد/ حسن العمري	»
ملازم أول/ سعيد الأشول	»
ملازم أول/ محمد مفرح	»
عبد القوى حاميم	»
عبد الغني مطهر	»
الرئيس محمد المأخذي	»
محمد مهيوب ثابت	»
علي محمد سعيد	»
الرئيس/ محمد الأهنومي	»
الرئيس/ حسين الدفعي	»

تشكيل اللجان بمجلس الرئاسة
ابريل ١٩٦٣

٤ ـ لجنة الشئون الاقتصادية والمالية والاشغال والمواصلات:

السيد/ عبد الغني مطهر
السيد/ علي محمد سعيد
الشيخ أمين أبو راس
السيد حسن العمري
الشيخ يحيى منصور نصر
السيد/ أحمد الوشلي

٥ ـ لجنة شئون القبائل:

السيد/ عبد السلام صبره
الشيخ علي بن ناجي القوسي
الشيخ / عبد الله الجائفي
الشيخ أمين عبد الواسع نعمان
السيد حسين شرف الكبسي
الشيخ جار الله القردعي

٦ ـ لجنة شئون التربية والتعليم والعدل والأوقاف:

السيد/ عبد الرحمن الأرياني
السيد/ محمد محمود الزبيري
الشيخ مطيع دماج
السيد/ علي قاسم المؤيد

● أنا لست محمد نجيب مصر

المدرعات علشان نطلع .. كان هذا الكلام في ليلة ٢٦ سبتمبر .. أي في ليلة الثورة .. أنا ذهبت كما قالوا لي وأنتظرت وصول المدرعات ، إتصلت بعبد السلام صبره (عدة مرات) واتصلت بحسين الدفعي ، وهذا كان من خليتنا .. حسين الدفعي هنا بطل وله دور كبير جداً ، إتصلت بحسين الدفعي مراراً وقلت له أرسلوا المدرعات ، واتصلت بمحمد عبد الواسع نعمان ، وقلنا لهم أرسلوا المدرعات .

وفيما بعد كان جزيلان ومعه فرد أو أثنين كانوا ينتظرون وصول حمود الجائفي لكي يسلموا له القيادة .. (إحنا مش مهم) ومتفقين على أننا جميعاً ثوار .. وأننا منشارك في الثورة ، مش مهم الواحد يتقدم أو يتأخر .. المهم أننا نؤدي واجبنا ، وننقذ هذا الشعب من المحنة والمأساة التي يعانيها من حكم بيت حميد الدين .

اللحظات الحرجة الحاسمة

ويضيف المشير السلال :

● لقد كان أمراً مؤسفاً أن تدخل في العملية الثورية عواطف شخصية .. ومتى ؟ في أكثر اللحظات حرجاً .. لقد دخلت الصالة ، والعصبية القبلية (في الوسط) ، فعندما ضاقت شوية ، وعندما بدأت تنفذ الذخيرة ، وعندما أغلق قصر السلاح .. وعندما وصل أمراء الجيوش .. وخرجوا من باب اليمن ، ودخلوا الى المدفعية ، هناك (ماعادتقمش) أي شيء أبداً ، أرسلوا المدرعة .. والذي وصل الى هو صالح الرحبي ،وحسين صالح الرحبي ، وأحمد الرحومي .. كان هذا قبل الفجر ، ولم يكن في السادسة أو السابعة .

وعندما وصلت المدرعة أول عمل بدأت به أتجهت نحو « قوج البدر » وكان هذا الفوج مخصص للطوارىء .. فيما إذا السامت أي حركة ؟.. وكانت تكنات فوج البدر فوق الكلية الحربية ، يعني كانوا مسيطرين على الكلية الحربي وأول عمل دخلت أنا على فوج البدر ..

● ● أين كان موقع الكلية الحربية يومها ؟

● كان موقعها في العرضي ، بالجبهة الشرقية ، المهم .. أنا أقنعت فوج البدر ، قلت لهم اني مرسل من عند البدر،مكن كملوا خلاص كل شيء انتهى .. كان هذا كلامي معهم ، ضع رقبائهم وعرفائهم لم يكن أحد موجود من الضباط .

وهكذا إنتهت المسألة مع فوج البدر .

ولكن كان أمراء الجيوش في المدفعية وراءنا .. والكلية الحربية أمام المدفعية .. وفي المدفعية كان هناك حمود بيدر .. واستطاع أن يحتل (مع مجموعته) التكنة ، إنما إستطاعوا أن يقبضوا عليه واصحابه ويقيدوهم .

وكان أمراء الجيوش قد وصلوا .. أما محمد الكبي، وعبد القادر أبو طالب فقد حاولوا بكل الوسائل أن يفتحوا القصر .. ولكن دون جدوى .. فقمت أتصلت بمحمد العروسي .. والورزاني .. وكان الاعتماد الكبير على الورزاني .. إتصلت بهم أول الأمر بالتليفون قالوا « إحنا نريد أمر خطي من البدر » ..وكانت القاعدة المتبعة في فتح قصر السلاح ان يتم بناء على أمر الإمام .. وذلك بعد ثورة ١٩٤٨ ، لأن عبد الله ابن الوزير فتح قصر السلاح عام ١٩٤٨ واحتله ..ومن يومها صدرت أوامر بعدم فتح القصر إلا بأوامر من الإمام .

وبعد ذلك كتبت لهم أمر خطي ، وقلت لهم افتحوا القصر بأمر الإمام (والوثيقة موجودة .. ويمكن ان توجد لكن هم بعد ذلك خبوها .. ومدري أين جوها) .

ومع ذلك ، لم يوافقوا على فتح القصر .. كان الوقت حرجاً .. وكل شيء كان بأيدينا .. وكان لابد من عمل شيء .. وفجأة انهالت النيران علينا .. بدأوا يرمونا من بيوتهم .. الأمراء الصغار بدأوا يرمونا من دار الشكر بدأوا يضربون بالنار (أبناء الحسن والحسين) .. وكذا رئيس الاستئناف وعساكره من الأمن بدأوا يضربون علينا .. لقد كانت الكلية الحربية لسوء الحظ في مرمى النيران .. كل واحد يرمي من عنده .. وعندها أصدرت اوامري بالرد على مصادر النيران .. أي بيت يأتي منه نار ، يضرب البيت ، أي بيت كانت .. ولم يكن معنا ذخيرة الا ذخيرة المدفعية ، أما الذخيرة العادية فقد نفذت .. وزادت مصادر النيران من بيت رئيس الإستئناف فردينا عليها وأسكتناها .

مصرع رئيس الإستئناف

واستدعيت رئيس الإستئناف .. على أساس يجاوب البدر .. وعندما وصل الى العرضي .. وأثناء ما كنت أستجوبه ، إنهالت عليه النار من كل جهة .. وأول من باشره كان السيد غالب الشرعي .. الذي كان بطلاً من الأبطال .. ثم قام جزيلان بمباشرة إبنه (إبن رئيس الإستئناف) .

● ● وهل تم فتح قصر السلاح بعد ذلك ؟

● نعم ، بعد أن حررت لهم أمراً بفتح القصر ، فتحوه .. وبفتح القصر تنفسنا الصعداء .. وانفرجت الأزمة .. فقد أخرجنا الذخيرة .. والبدر محاصر .. وزادت في الناس الروح المعنوية .. وعادت اليهم القوة والثقة في نفوسهم .. وأخرجنا ذخيرة كثيرة جداً .. ولو أردنا أن ندمر صنعاء في ذلك الوقت لكان بإمكاننا .

كيف هرب البدر ؟

« يصمت المشير قليلاً ويستطرد قائلاً » :

● من سوء الحظ ، أنه رغم الحصار فقد تمكن البدر من الهروب .. ولا أدري - حتى هذه اللحظة - كيف هرب البدر ومن أين ؟ لقد كان محاصراً من كل جهة .. ومن كل ناحية .. لازال هذا الأمر حتى الآن سرا من الاسرار !!

● ●هل كان للقصر مخابىء سرية ، وسراديب .. تمكن البدر بواسطتها من الإفلات ؟

● لا ، ما فيش مخابىء سرية ، أنا أعرف القصر جيداً .. لكنه تمكن من الفرار ، عن طريق التنكر ، فقد لبس ملابس« عكفي » (عسكري) من الحرس ، وخرج ..

● ●يقولوا أنه لبس ملابس نسائية ؟

● (لاتصدقوش) هذه (مالهاش أساس) ، لكن لا أدري كيف خرج ؟ مع أنه كان فيه عشرين دبابه تقريباً محاصرة للقصر .. وفي نفس الوقت كان هناك مجموعة كبيرة من الضباط الموثوق بهم .. ولقد كان المفروض أن يستيقظوا ، ويفتحوا أعينهم في مثل هذه الظروف .

وأنا أعتقد أن في خروج البدر خير .. وكانت أفضل .. أعطت اشاعة كبيرة للخارج ، بأن الثورة كانت قوية .. بدليل أنه هرب وخرج من الحدود لأنه لو قتل في وقتها كان يمكن أن يقال عن الثورة أنها حركة فردية موجهة نحو شخص الإمام فحسب !!

● ● لقد كنتم على رأس خلية رئيسية من ضمن الخلايا التي قامت بالثورة فماذا كانت حساباتكم يومها ؟

● بعد تجربة ٤٨ ، ٥٥ ، كنا قد يئسنا من الإمام ، ومن حكمه ، وفكرنا كلنا واتفقنا ، كل الضباط الأحرار الصغار والكبار والمتوسطين .. وقد إلتقيت بـ علي عبد المغني في بيت الرحبي في شعوب ، وهناك إتفقت معه على كل شيء .. وكان علي عبد المغني في مقدمة الضباط الأحرار ، وأقدمهم .. وكنا كلنا متفقين على إقامة نظام جمهوري .. وكنا أيضا على صلة بقيادة الثورة في مصر .. لقد كنا حركة بدائية ، ولولا جرأة الضباط الأحرار ،

● لـن أقيّـم إلا هــذا الــرجــل

● أبرز المواقف الحرجة التي صادفتني بعد قيام الثورة ، كان في الشهر الثاني للثورة ، عندما إزداد ضغط الاماميين والمرتزقة على الثورة .. كانت تجري معارك ضارية ، ووصل الملكيون الى مسافة قريبة من العاصمة .

فجاءني بعض القادة ولاسيما الجربين والمعتبرين ومنهم القاضي / عبد الرحمن الارياني .. وعبد السلام صبره ، والقاضي محمد محمود الزبيري ، وقائد الشرعي وغيرهم ، واقترحوا نقل العاصمة ، حتى لاتكرر قصة ٤٨ .. كان ذلك الاقتراح فيما لو قرب الملكيون وسقطت العاصمة بأيديهم .. وخوفاً من إنتهاء كل شيء .

لقد كان هذا الموقف محرجاً جداً .

وتدارسنا الموضوع .. وكان جوابي عليهم ، أنا لا يمكن أبداً أن أخرج من صنعاء أبداً .. لان العالم كله لا يعترف إلا بالعاصمة ، وأنا مستعد أن أموت أنا واولادي .. ولا أخرج من صنعاء ثم تفاهمنا واقتنعوا .. وكانت المقترحات هي الانتقال الى تعز أو البيضاء .

● ● هل كانت الثورة ستستمر لو كان الانتقال تم بالفعل ؟

● من وجهة نظري لا .. كانت ستسقط اليمن كلها .

حقيقة الدور المصري في اليمن

● ● هناك كثير من الكتاب ، وحتى من الناس العاديين ، (سواء في مصر أو في اليمن) عارضوا الوجود المصري في اليمن .. نريد أن نعرف حقيقة الدور المصري في اليمن ؟

● من وجهة نظري ، لا تنسوا أن اليمن انقسمت قسمين ، قسم ما يسمى « بالملكيين » وقسم « جمهوريين » والذي كان يعارض الوجود المصري في اليمن هم « الملكيون » ومن كان وراءهم .

ولا تنسوا المنطقة وموقعها الاستراتيجي ، كما لا تنسوا أن مصر في ذلك الوقت تبنت الاشتراكية ، هذا طبعاً أخاف دولاً كثيرة .. هم هؤلاء فقط الذين عارضوا الدور المصري ، ومن تجاوب معهم من اعداء الثورة في الداخل .. أما الشعب اليمني ، فأنا أعتقد أنه لم يعارض ذلك مطلقاً ، بل بالعكس فإن الشعب اليمني مدين للشعب المصري بالكثير ، لقد ضحى ابناء مصر بأغلى شيء في الحياة وهو الروح والدم .

أكثر من ذلك أستطيع أن أقول لك أنه لولا وقوف المصريين الى جانبنا ، كنا يمكن نصمد شهرين أو ثلاثة ، لكن ليس أكثر من ذلك مطلقاً .. لقد كانت هناك قوى فتحت عينيها علينا .. وكشرت انيابها في وجوهنا .. ولم نكن نملك ما نخوف تلك القوى به .. فلم يكن لدينا جيش قوي بالدرجة الكافية .. كنا نعتمد على الحرس الوطني .. وعلى الحماس الثوري الشديد وكنا على الاذاعة .. كما عاونتنا الاعترافات المتوالية التي تلتها مصر ؛ وقد كان هناك تهديدات نتيجة الاعتراف بنا ..

● ● ماذا عن إعتراف الدول الكبرى بالنظام الجمهوري ؟

● كان الاتحاد السوفييتي من اوائل الدول التي اعترفت باليمن .. كانوا أول دولة اجنبية تعترف بنا ثم تبعها المعسكر الاشتراكي كله .

● ● إسمحوا لنا أن نعود الى الموضوع . هل كان المصريون يمارسون أدوارا غير خارجة عن اطار المهمة التي جاءوا من اجلها كما قيل ؟

● أنا اعتقد أن كل شعب فيه الطيب وغير الطيب ، فيه الخير وفيه الشر ، لقد كان في المصريين ما كان في بقية الناس .. كان هناك الصالحون وغير الصالحين .. حتى داخل نطاق الثورة المصرية ، وعلى اية حال يمكن القول إجمالاً أن القوات المصرية قد لعبت دوراً إيجابياً لمصلحة الثورة اليمنية ، ولولاها - كما قلت - لما كُتب لنا النجاح ؟ ولا أدري لماذا يحاول البعض طمس الحقائق أو إخفائها .. لقد ساعدنا المصريون ونحن مدينون لهم بدماء أبنائهم وفلذات اكبادهم ... وطبيعي أن أي عمل عظيم لا يخلو من بعض المآخذ التي لاتعد شيئاً امام عظمة الانجاز .

سر الانسحاب المفاجيء؟

● ● قيل أن إنسحاب القوات المصرية سنة ١٩٦٧ من اليمن كان مفاجئاً ، وفوق ذلك فقد تم اثناء حصار صنعاء ؟

● أذكر انني كنت في القاهرة قبل موعد مؤتمر الخرطوم ، ويومها بينت لعبد الناصر أنه لايمكن سحب القوات المصرية ، وفي حالة الضرورة القصوى يمكن سحب القوات على ان تترك لنا بعض الاسلحة الثقيلة .. وقلت لعبد الناصر انني اضمن قدرة الشعب اليمني على الدفاع عن ثورته ونظامه الجمهوري .

وأذكر أن عبد الناصر قال لي يومها : لن ننسحب ، هذا كلامه بنفسه (رحمه الله) .

ولكن في مؤتمر الخرطوم ، إنفرد فيصل بعبد الناصر .. وكان السودان هو الوسيط .. واتفقوا حول الانسحاب .

ولم أحضر ذلك الاجتماع ولم أدع اليه .. وذلك ما أغضبني لانني صاحب الشأن .. واحتججت عند عبد الناصر ، وعاتبته لإغفال رأيي رغم انني صاحب الشأن ، وقلت له أن الشعب اليمني سيحملني المسئولية .

وحينها أصدرت بيان ، شجبت فيه الاتفاقية ، وقلت أن اليمن لا تعترف بها .. ووزعنا ذلك البيان على رؤساء الوفود المشاركة ، رغم انني احترم عبد الناصر .. ولكنني اكتشفت ان عبد الناصر كان معجباً بموقفنا من الاتفاق وان كان ذلك الاعجاب غير معلن .

● ● سيدي المشير ، أنتم أول رئيس للجمهورية فكيف وجدت قيادة الشعب اليمني ، بكل صراحة ؟

● صعبة ، صعبة جداً ، لقد كانت قيادة الشعب اليمني قائمة على عقائد ، وعلى اوهام ، وعلى خرافات .. وكانت لأسر معروفة ومعينة .. ولم يكن لواحد من ابناء الشعب أن يتسلم القيادة .. هذه كانت صعبة جداً

وبالنسبة لي فقد نفعني أن كان لي خبرة ومعرفة بالناس .. وبالمشايخ وقد أفادتني كثيراً رحلتي مع البدر الى المناطق الشمالية الشرقية وذلك قبيل قيام الثورة .

لم يكن البدر أكثر من إمام

● ● يقال أن البدر كان ذو نزعة تحررية ، وكان يفكر بالقيام بعملية تغيير ؟

● الصدق ، أن البدر كان أفضل افراد أسرة حميد الدين ... وغلطته الكبرى أنه نقل حاشية والده من تعز الى صنعاء .. وكان ضمن هذه الحاشية المجموعة الحاقدة .. ثم جاءت خطبته (الشهيرة) في صنعاء لتفجر الموقف ، بل لتسرع في الثورة .. لأنه قال في تلك الخطبة أنه « سيسير على خطى الآباء والأجداد » .

● ● لو لم يقل البدر هذا الكلام ، هل كان الامر سيتغير ؟

● الثورة كانت لابد أن تقوم ، لأن الاحرار كانوا قد اتخذوا قرارهم ، سواء كان قال ذلك الكلام أو لم يقل .. وذلك لان البدر - حتى لو كان عنده نزعة إصلاحية - لم يكن يستطيع مقاومة الحسن ، وحاشية والده والكثير من الرجعيين الذين كانوا معتقدين بالحسن أكثر من البدر .

وكانت الفتنة لابد أن تحدث داخل بيت حميد الدين ، ولا شك أن الامور كانت ستنتهي الى ايدي الحسن ، ولهذا فقد جاءت الثورة في وقتها .

اقلب الصفحة

العدد : الثاني من السنة الاولى
التاريخ : ٦ رجب سنة ١٣٨٣ هـ

حكمة اليوم :

اذا الشعب يوما اراد الحياة
فلابد ان يستجيب القدر
.. ابو القاسم الشابي

صنعاء

نشرة صحفية يومية راشدة
يصدرها شباب الثورة

الهتاف للثورة في كل مكان

رئيس الجمهورية يواصل زياراته لمدن وقرى اليمن

جولات الزعيم السلال في مختلف انحاء اليمن اعادت للشعب ثقته بنفسه .. وايمانه بالحياة

اخر خبر :

الوفد الاقتصادي اليمني الذي سافر الى القاهرة منذ اسبوع يواصل مباحثاته بنجاح كبير مع المسئولين في الجمهورية العربية المتحدة *

المعروف ان الوفد اليمني الذي يرأسه وزير الاقتصاد سافر الى القاهرة لبحث امكانية استفادة الجمهورية اليمن بمبلغ المليون جنيه وهو قيمة القرض الذي قدمته الجمهورية العربية المتحدة لجمهورية اليمن عندما كان السيد انور السادات عضو مجلس الرئاسة في زيارته الاخيرة لصنعاء والتي استغرقت ١٠ ايام ..

شعب اليمن وجد نفسه بعد اكثر من ١١٠٠ سنة .. استعاد ثقته بنفسه .. اصبح اكثر ايمانا بمستقبله ..

كانت هذه هي احدى النتائج الكبرى لجولة الزعيم السلال الاخيرة في مناطق ذمار وما حولها .. خرجت كل القرى تستقبل الزعيم السلال .. رقص اهل المدن وهم يهتفون للجمهورية وللزعيم ..

مواكب البعث الجديدة كانت تسمع اليمني السلال في كل مدينة .. وكل قرية وكل شارع ذهب اليه اجتمعت حوله الجماهير يتحدث الى الشعب . قال الزعيم لجماهير الشعب المحتشدة لتحيته ان الجمهورية اليمنية قامت لكي تعيد الحقوق التي اغتصبها الطغاة .. قال الزعيم ايضا ان الثورة قامت من ابناء الشعب لاجل مصلحة الشعب الذي عاش قرونا طويلة يئن من ظلم الطغاة من بيت حميد الدين .. تحدث الزعيم السلال عن المستقبل المشرق الذي ينتظره شعب اليمن بعد قيام الجمهورية .. قال ان كل فرد سيجد العمل الذي يناسبه وسيجد المسكن الذي يأوي اليه اضاف الزعيم لجماهير الشعب التي احتشدت في مواكب كبرى حوله في زيارات الجمهورية قامت لكي تصحح اوضاعا قديمة بالية .. قال ان الحكم في الماضي كان ضد مصالح وضد رغبات الشعب .. بعث قيام الثورة واعلان الجمهورية .. [illegible]

(البقية ص ٦) ..

كلمة المحرر :

عندما فكرنا في اخراج العدد الاول من جريدة صنعاء قال بعض الشباب انه يكفي ٥٠٠ نسخة لكي نبدأ وقلت انا ان هذا لا يكفي نحن نريد لكل من في اليمن ان تتاح له فرصة قراءة جريدة يمنية تصدر في اليمن بأيدي يمنية بعد قيام الثورة المجيدة ..

وبالفعل قررنا طبع ١٥٠٠ نسخة من العدد الاول وقلنا ان هذه تجربة على ضوئها يمكن ان نعرف مدى قدرة القراء واحتياجاته من اعداد الجريدة ..

ولكن الذي حدث كان مفاجأة كاملة ومذهلة تماما . الذي حدث انه بعد ٣ ساعات فقط من اصدار العدد الاول نفذت كل النسخ التي طبعناها وهي ١٥٠٠ نسخة وتزايد الطلب على الجريدة بصورة ملحة جعلنا في موقف حرج ولكننا كنا في ذات الوقت اكثر من سعداء ..

لقد اثبت شعب اليمن قدرته ووعيه وحاجته الى جريدة تحمل احلامه وافكاره التي اختزنها مئات الاعوام والتي جاءت الثورة لكي تتيح له لاول مرة فرصة للتعبير عنها في قوة وصراحة وحرية . وجريدة صنعاء وليدة الثورة فاذ تضاعف عدد نسخها بعد صدور عددها الاول لترجو وتتمنى ان تكون جديرة بهذه الثقة الغالية التي منحها لها القراء منذ اللحظة الاولى التي خرجت فيها الى النور ان رأس مال كل جريدة حرة هو هذه الثقة الغالية المتبادلة بينها وبين القراء ..

محمد عبد الكريم ال[illegible]

رئيس التحرير : محمد عبد الكريم ... المحررون : ...

أسماء المشايخ الذين اشتركوا في المباشرة ببنادقهم عشية الثورة الى جانب الضباط الأحرار

عدد	الإســـم	القبيلة
١	الشيخ / محمد عبدالله أبو لحوم	نهم
٢	الشيخ / عبد الولي القيري	خولان
٣	الشيخ / حسين صالح الحماني	خولان
٤	الشيخ / عبد الوهاب دويد	خولان
٥	الشيخ / علي عبد الله أبو لحوم	نهم
٦	الشيخ / محمد أحمد الحباري	أرحب
٧	الشيخ / محمد علي الزنداني	أرحب
٨	الشيخ / عبد الله أحمد العذري	أرحب
٩	الشيخ / عبد الله محمد العذري	أرحب
١٠	الشيخ / عبد الواحد العذري	أرحب
١١	الشيخ / محمد محسن العذري	أرحب
١٢	الشيخ / محمد أحمد العذري	أرحب
١٣	الشيخ / فضل علي مهدي	أرحب
١٤	الشيخ / أحمد صالح الشليف	نهم
١٥	الشيخ / أحمد صالح تيسان	نهم
١٦	الشيخ / محمد أحمد القيري	خولان
١٧	الشيخ / محمد أحمد الشحيفي	نهم
١٨	الشيخ عبد الله صالح الحماني	خولان
١٩	الشيخ / محسن محمد العذري	أرحب
٢٠	الشيخ / أحمد صالح دريد	خولان

٢١	الشيخ / علي محمد القيري	خولان
٢٢	الشيخ / حميد مرح	أرحب
٢٣	الشيخ / درهم ناجي أبو لحوم	نهم
٢٤	الشيخ / أحمد محسن النيني	خولان
٢٥	الشيخ / محمد عبد الله الذيح	خولان
٢٦	الشيخ / يحيى صالح دويد	خولان
٢٧	الشيخ / عبد الجليل دويد	خولان
٢٨	الشيخ / علي عبد الله القوسي	الحداء
٢٩	الشيخ / شريان دويد	خولان
٣٠	الشيخ / ناجي محمد القيري	خولان
٣١	الشيخ / عبد الكريم أبو حليقة	خولان
٣٢	الشيخ / محمد سوا	أرحب
٣٣	الشيخ / صالح أبو سرعة	أرحب

الى وزير الدفاع حفظ الله

سلمو الى الثلاثه والثلاثون الشيخ المذكورين .

يسلمو لكل واحد منهم بندق حديد (جرمل)

ويبقون في الكليه للقيام بالواجب مع الضباط تحت القياده ...

ثلاثين ربيع الثاني / سنه / ٨٢ هـ / ٢٦ سبتمبر / ٦٢م

وطبعي ان تكون مع مونتها حتى يكون الاستغناء عنها بتاريخه ٣٠ ربيع الثاني

سنه ٨٢هـ / ٢٦ سبتمبر / ٦٢م

قيادة الثورة

أشهد أن [illegible] الخط الذي تحته توقيع [illegible] الشامي

[illegible] والمتداولة بين الاخوان وهذه الورقة المطبوعة [illegible] الرجال

[illegible] المذكره [illegible]

هذا هو الواقع [illegible] هم الذين [illegible] ليلة [illegible]

صورة لمذكرة توجيه من مجلس قيادة الثورة إلى وزير الدفاع، وعلى هذه الصورة شهادة من المشير عبد الله السلال والاستاذ عبد السلام صبرة بصحة المذكرة وصحة وقوع المشاركة ليلة الثورة.

نسخة للطابعة وأخرى للكاتب
ناجي حيدر قضية التحرر الوطني + وأين نحن

١١

إن قضية التحرر الوطني الكاملة للوطن العربي

للدول العربية ((التقدمية)) أو الجماهير لنا [illegible] استقلالنا

التحرر المشترك كان من أسباب [illegible] وأخرجتنا [illegible] الآن

[illegible] اليوم أدق مرحلة لا [illegible]

[illegible] تجربة [illegible] تدبكة [illegible]

[illegible] دون المستوى الذي [illegible]

[illegible] المتحركة وحشية جميع [illegible]

والخمسة الذي [illegible] الشعب الجاهير الرابع [illegible]

التحرر الوطني في الدول العربية هي جزء من حركة

والتحرر الوطني العالمي

[illegible] الذي فشل نفتش عليه [illegible]

[illegible] الوطنية للوطن النضالية العربية ((القد

[illegible] عدم التمرس على تحديد أبعاد هذا [illegible]

[illegible] كتقال جماهيري واسع [illegible]

[illegible] الذين يشكلون الأغلبية [illegible]

أعمال

من حركة النفط والثروة التي تخدم [illegible]

[illegible] من الوطن الفلسطيني [illegible]

[illegible] تحدث في الشرق الأوسط

وما تلك التي [illegible] عن [illegible]

[illegible] الصديق [illegible]

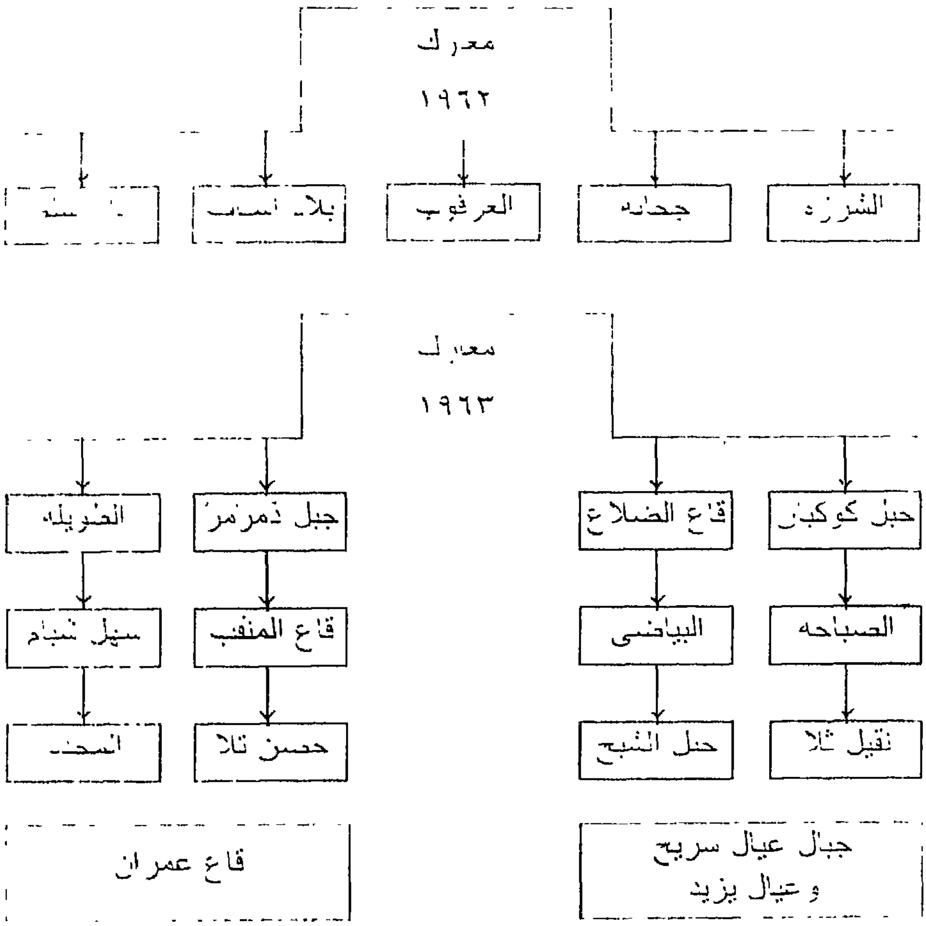
[illegible] على الحدود السورية الأردنية [illegible]

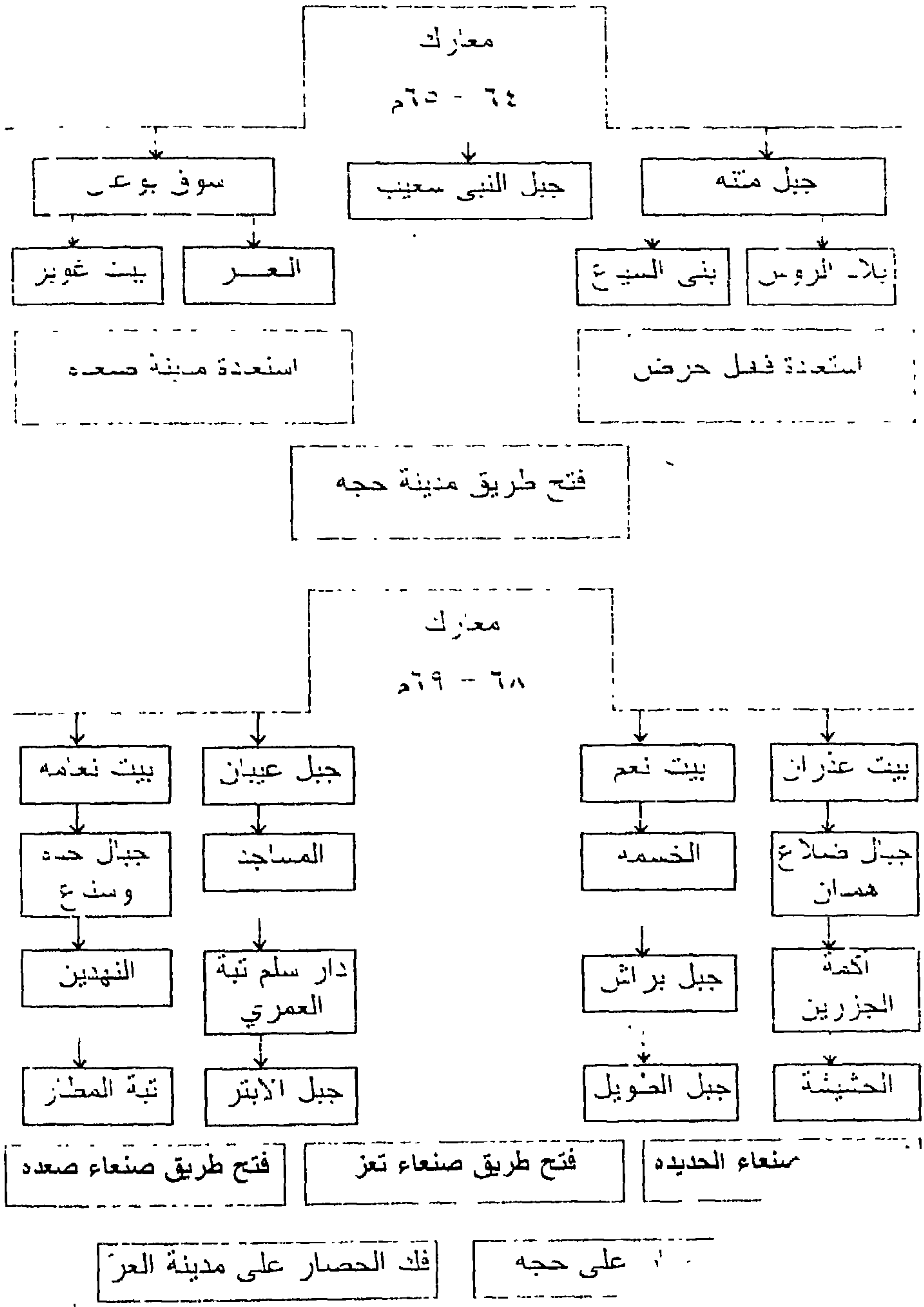
[illegible]

١٥/١١/٦٦ . [illegible] المشتركة

ملحق رقم (١٠)

رسم بياني لمواقع بعض العمليات العسكرية التي خاضها الفريق العمري بنفسه، موزعة على الاعوام التالية:
٦٢ - ٦٣ - ٦٤ - ٦٥ - ٦٨ - ٦٩




معارك
٦٤ - ٦٥م
جبل متنه
جبل النبى شعيب
سوق بوعان
بلاد الروس
بنى السيع
العر
بيت غوبر
استعدة فعل حرض
استعدة مدينة صعده
فتح طريق مدينة حجه
معارك
٦٨ - ٦٩م
بيت عذران
بيت نعم
جبل عيبان
بيت نعامه
جبل ضلاع همدان
الخسمه
المساجد
جبال حده وسنع
اكمة الجزرين
جبل براش
دار سلم تبة العمري
النهدين
الحشيشة
جبل الطويل
جبل الابتر
تبة المطار
صنعاء الحديده
فتح طريق صنعاء تعز
فتح طريق صنعاء صعده
على حجه
فك الحصار على مدينة العر

لوحة عام ١٩٧٠م

يقـول أبـو عادلْ الهـاجسْ دَفَرْ دَفْرَهْ

في ليلْ طايلْ حسبتَـهْ في الجبـلْ مسحـورْ[١]

من طولْ ما خفتْ قد اغترني فجره ... ولا يبانْ الضيا عنـدي من الديجورْ

يا رب سألكْ تبـدِد هذه الغُدْرَهْ ... بصبحْ باهـي يذكرنـي بلـونْ النورْ

حَوبْ عليّْ هاجسي بأبياتْ من شعرهْ ... وقـافيهْ تظْهـرْ التاعـرْ من الشعرور

وقـالْ لي طولْ هذا الليلْ لكْ عِبرهْ ... نعرفْ مقامْ النهـارْ لا تجعلـهْ مهدورْ

فالليلْ مهما طال مدِهْ مع جزْرِه ... لا بُدْ لِهْ من صباحْ أبيضْ من البلّورْ

والله يا فجـرْ مهما طالـتْ السفرهْ ... لا بد مِنّكْ ولو كانْ الطـريقْ موعورْ

لو بانخضِـبْ طريقَـك بالدمـا الحرهْ ... ونفرسِهْ من جماجمنا ونبني سورْ

يا فجرْ يا حلم أبو عادِلْ ضنى دهرِه ... يا متية اجيالِنـا يا مطلـبَ الجمهـورْ

بديت في فجـر سبتمبـرْ مع البكرهْ ... في يومْ صُبحهْ من أيامْ اليمنْ مشهورْ

كل النجومْ احْجَـرتْ وغنـتْ الزهرهْ ... وتلفتَ الدهرْ لا خلفه وهو مبهورْ[١]

وظنـوا النـاس تُبـع قامْ من قبرِهْ ... وعاد يبني على سطحْ الكواكبْ دَورْ

وَخِيْ المهاجرْ من المهجـرْ دفردفرهْ ... على جنـاحْ الأمـل يهـزه الطيمور

حتـى قبـورْ الـذي ماتـوا في الهجرهْ ... هبتْ من الشوقْ تِقْبلْ قبل نفخَ الصورْ

بَديتْ والطـل عادهْ قبّـلْ الزهرهْ ... ارتشْ في خَدَهـا كاللؤلـؤ المنثورْ

والـوردْ جس النـدى واهـدى النسيم عطـره

والجْولبـهْ ساجعهْ بتناجي الشحرورْ[٢]

والسعبْ هللْ وكَبّـر وانشرحْ صدرهْ ... ظنْ انما عَدْشْ غدرهْ من قفا ذا النورْ

ظلْ يغنـي في المقيلْ وفي السمرهْ ... بالبـانْ والـدانْ والمزمـار والطنبورْ

لا ما نسي في البنـاذى شيدهْ نغرهْ ... ما شافها حين ظلْ في الفرحْ مغمورْ

وجولنـا منهـا ذي لاسـوا السمرهْ ... .

وانجي وهو قال يوم النسور انا هِجرِهْ   لا ما تولى عوجْ تِلْمهْ وسد الجورْ[١]
وبادوا الشعبْ الاعمى لاوسطْ حفرهْ   ولا درى الا وهو بينَ الخُلَبْ معثورْ
رجعْ بقلبْ حسابهْ فين جافجرهْ   جاوان حُلمْ السنينْ أصبحْ هَبّا مننورْ
والليلْ عوْدْ وليلْ الليلْ والغدرهْ   وان المريض انتكسْ وتضرر المضرورْ
واسللْ الثعل تسللْ ايدي الثورهْ   وخلفها سيف يا جناهْ بالمنصورْ[٢]
وامسى بلاحقْ ديوكَ الفجرْ بِالغُدْرَه   حد عضعضهْ واحد قصقص له التنقورْ
ما سى علىْ لَومْ لا نوّيتْ للهجرة   هاربْ من الثعلِ لافعْ في يدهْ مأسورْ
الحر لانساف ما يشنى وما يكره   ترك بلادِهْ وخلّفْ واديهْ والدورْ
والصقر لاساف ما يشنى هجرْ وكرهْ   والقى فروخه وفارقْها وهو مقهورْ
وطار لاحيدْ والاّ لا خلا قفرِهْ   من بعد ماكانْ في عشهْ سعيدْ مسرورْ
لكنْ عليْ عازْ نبسْ قحطانْ من قبرِهْ   وهسز تبعْ وحميرْ جدنا المشهورْ
ما نتركش يارضنا لو تعظم القدرة   لو يرجع الفحلْ نعجهْ والثعال أنمور
ما نتركسْ ساعةَ الضيقاتْ والعسرهْ   ونفلتتسْ والدسائسْ داخلنسْ بتدور[٣]
نهابةَ الآدمي كماّ طول عمرهْ   في جرف عَرضهْ ذراعْ الا ربعْ محسورْ
ما كنت أظن أنني بأعيسْ الى فترهْ   الزُورْ فيها حقيقهْ والحفيفهْ زورْ
النسوقْ فيها تهبجْ وسزيّد الهذْرِهْ   والهيج متنكس حترته معفوزْ[٤]
قرنَ الوعلْ في جناتهْ حيثْ كان ظُفرِه   ووسطْ راسهْ نبتْ حيثْ القرونْ اظغورْ
باطلْ سقى سقْ حَيْدْ اسبيل من جذرهْ   وأصبح سقيقه عصر من تنقته مكسور
حرامْ يا احرمْ تظلي شامخْ النخْرهْ   جالسْ تِنعسبْ جنازهْ عودْها منخر.[٥]
ما عيبَ عيباهْ من عيبانْ كم صبرهْ   بساهدْ الجورْ ما حتى احترك تبندور.[٦]

حدْ قال انــا ذي نسفـتْ القصرْ من جذرهْ

وتجي وهو كان مخفي في السيفلْ مدعوزْ

بِضْ الرتبْ من قفا زنده الى الحترهْ   وانـزل بنـاتْ نعترْ لاكتفهْ فعلها زورْ [٣]

ولثاني اقبـلْ بيتحــاكي من النخرهْ   قال انه احتلْ صعدهْ لا بلادْ احجورْ

بعده رجال أهلْ عامـر وأهــل بومرهْ   يشتي وزارهْ زحفْ من لحقتهْ للثورْ [٤]

وبجي وهوْ كانْ مع من زيدْ الأجرهْ   ساعهْ معاهمْ وساعهْ ضدهـمْ مأجورْ

والثالثْ أقبلْ يقولْ إنهْ وحيدْ عصرهْ   قال انه العقلْ ذي دبّرْ وسوى الشورْ

بس نِسمِرْ لهْ الـكرسي على جحره   من قالَ مُحْسَنْ عيونَكْ قال له محجورْ [٥]

لكنهْ نسى يومَ تزّوجْ كم شـرطْ مهرِهْ   وكم تركنا ذهـبْ في مَفْرقـهْ منثورْ [١]

ذكرت نهـدينْ ، وانهديت في حَسرهْ   هدّتْ جدار الفؤادْ أصبحْ وهو معصورْ

قم يا نقم بانقـم ونعــودْ الكرهْ   للتلـم ذي سير وهاعوجْ نـبردْ الثورْ

وقل لغمدانْ يِطلـق من حمــوا ظهرهْ   وردوا الخصم عنْه من عراض السور [٢]

ويجـو معانـــا ونحمـــل رايةَ الثورهْ   ونبشر الشعبْ بالشـورى، وبالدستورْ

يا شوقي أشواقْ من نجرانْ الى شُقرهْ   لبارق الصيفْ يبشـرني الوطنْ ممطورْ

لا ما حضرته فلا زدتْ البس الوِزْرهْ   واشفي القلب لا ما ارويهْ بالمعشبــور [٣]

ختمـتْ قولي وهـذا بعضْ من زفرهْ   من أصل بركان في وسطْ الفؤاد بيثورْ

لو طار منــهْ شرارهْ من طرفْ جمرهْ   تحرق جهنمْ ويوجها المحيطْ ويفورْ [٤]

فهرس محتويات الصور

فهرس محتويات الصور **رقم الصفحة**

تنوية

١ – كان قد سقط من صفحة ٢٠٦ السطور التالية

– تبتدي بها صفحة ٢٠٧ بعد عبارة للسلطة السياسية فى صفحة ٢٠٦ بالقول: وفوق هذا وذاك كيف كان موقفه من الحليف المصرى، ومن سياسة عبد الناصر بالذات، أو بالاصح من مخاتله انور السادات المسئوول عن الحرب فى اليمن

٢ – كذا سقط فى صفحة. ٤٨ رقم الصورة المشار اليها وتقع فى صفحة ٨٦

القيمه

٦٠٠ ريال للنسخه الواحده

طبع بمطابع المفضل للاوفست

صنعاء شارع تعز تلفون : ٢٤٥٠٩٣

صمم الغلاف - مهدي عبد الرضا

مـــونـتـــاج : علي محسن قايد

تصويب الاخطاء المطبعيه

الخطـــاء	الصـــواب	رقم الصفحه	السطـــر
البلد الى سوق	ومحاولة البلد سوقاً	٩	١٧
لقب نصير	لقب سيف الاسلام	٢١	١٤
تجب	تمت	٣٦	١٠
في اوتن	في اتون	٤٠	٤
الرصاص	آل الرصاص	٤١	١
اصحاب	اصحابه	٤٣	١٤
الحك	الحكم	٤٧	٤
يركز عليها	يركن عليها	٤٩	حاشيه
مراجعة	فاجعه	٤٩	//
غرفة القيس	غرفة القليس	٤٩	//
وصل ذروتها	وصل ذروته	٥٠	١٠
	كذا الصحفي المرحوم يحى علي ابو طالب	٨٦	
	يتوازن مع عدم	١٠٤	٥
	مصدر تلك الوثيقه صحيفة الرأي العام	١١١	
بنا	ليلاً	١٢٠	٢١
الذكرى الثانيه عشر	الذكرى التاسعه	١٥٠	٦
منحنى	منحى	٢٧٢	١
١٩٩٦	١٩٦٦	٣٦٢	١١
المصير الاسد	المصير الأسود	٣٩٠	٢٢
هو	وهو	٣٩٤	١٣
السبع	السبعين	٣٩٤	١٤
	كما على كل	٤٠٦	١٠
رجوه	رجوت	٤٠٧	٥
يفرف	يفرق	٤٠٩	١

كما يجب التنويه الى انه سقط من الصفحه الاولى كلمة الشكر والامتنان لكل من الاخوه وزراء الدفاع والاعلام والثقافه ورئيس ادارة التوجيه المعنوي على مساندته على مشروع طبع الكتاب

في حين كان هناك - بالمقابل كلمة اسى واسف تجاه الموقف السلبي لكل من رئيس ونائب الهيئه العامه للكتاب اللذان وقفا ضد مشروع طبع الكتاب ، وتجاهلا توجيهات كلا من نائب رئيس الوزراء ووزير الثقافه .

تنبيه : يوجد في قصيده ابوعادل تقديم وتاخير في الابيات وذلك عن طريق الخطأ

وتشكل هذه المحتويات في مجموعها داخل الفصول الثمانية للكتاب تسجيلاً جمعياً تراكمياً للمعلومات، والأحداث التاريخية التي شهدتها اليمن بعد نصف قرن والأخبار عنها وثائقياً داخل ذلك الإطار السردي التقريري المتعارف عليه في علم كتابة التاريخ الكلاسيكي الذي تحكمه قوانين منطق الحدث التاريخي في ترابطه مع وحدة الموضوع، والتسلسل الزمني، بل في كون تلك المحتويات مادة تاريخية معرفية تم استخدامها بشكل شمولي، شبه منتقى، وذلك بهدف خدمة قضية معرفية عقلية محددة، والإيصال رؤية فكرية نقدية تعنى بهموم وقضايا المجتمع اليمني في دورة حياته الجديدة الانتقالية منذ الأربعينات، في ظل هيمنة معوقات الإنتاج ما قبل الرأسمالية، وسطوة الفكر الظلامي، وإخفاقات قادة العمل الوطني، والعسكري، وتحالف رأس المال التجاري الكومبرادوري مع ممثلي قوى الإقطاع، وجهاز الحكم المتواطئ مع مخطط البنك الدولي الحاكم بأمره في تسيير شؤون مستعمرات دول المركز الصناعي، وتفقير معظم البشرية داخل تلك المستعمرات، ومنها " اليمن المعاصر " الذي وقع تحت قبضته مؤخراً بعد أن ظل بمنأى عن السيطرة المباشرة طيلة العقود الماضية التي كانت قد استسلمت خلالها جميع البلدان النامية، وركعت تحت أقدامه، وجبروته المالي ورضخت لشروطه الظالمة والمهينة حيث تمت معالجة تلك القضايا والهموم في عمومها، وتداخلها بالعوامل التاريخية والمؤثرات الاجتماعية والأنشطة الثورية المحلية، والتيارات الثقافية القادمة وصراعات المصالح الإقليمية، والتدخلات الدولية، وذلك في ضوء معطيات حياة ونضالات الفريق حسن العمري الذي وضع حداً لأعمال الاتجار بالحرب ومحاولة إبقاء اليمن مسرحاً للصراعات الدولية والتنافسات الإقليمية، ومن تصديه بحزم لظاهرة الارتزاق، ونهب المال العام، والوقوف بحزم ضد محاولات اغتصاب السلطة الجمهورية، ورغبة الإبقاء على جوهر ومضمون النظام الإقطاعي في شكله الإمامي الكهنوتي السابق منه

طبع الكتاب بمطابع المفضل للأوفست